تنبيه العقلاء
إلى
دسيسة الجهلاء

(كشف حقيقة وخبايا أبو بكر الجزائري)

بقلم

الشيخ فالح بن نافع المُخَلَّفِي الحَرْبِي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

وقد صح عن رسول الله صلى الله علي وسلم أنه قال: «أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

وإنه لمن المعلوم المقطوع به أن الرد على أهل البدع في الدين والمفسدين فيه، وكشف أباطيلهم، وتفنيد ضلالهم، وبيان تحريفهم لرسالة من أرسله الله وأكمل رسالته هدى ورحمة للعالمين، وتوضيح أن طريقهم هو طريق الزائغين، وأن التحذير منهم متعين في شرع الله المبين ودينه المتين ، وذلك خدمة للإسلام والمسلمين.

وإنه لمن أفضل الأعمال المقربة إلى الله ذي الجلال ورب العالمين؛ لأنه حماية للدين من التغيير والتبديل ونصيحة للمسلمين.

وقد استعنت بالله فألفت هذا الكتاب رداً على (أبو بكر جابر بن موسى الجزائري) في تفسيره: (أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير)، وبعض كتبه؛ فهو إمام في الضلالة وخطير في تحريف الدين، بل وتبديل الشرعة والزيغ عن الصراط المستقيم.

وقد فتن الناس به؛ لشهرته عند العوام؛ لكونه واعظاً، ولانتشار كتبه ورسائله ومقالاته ودروسه، والنشر له في الإعلام ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما أخاف على

أمتي الأئمة المضلين».

قلت: وحفظة الدين وحماته إنما هم العلماء، وقد قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، وهذا هو حفظ الله للدين الذي تعهد به في قوله – تعالى –: ﴿إِنَّا نَحْنُ نزلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

قال أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد ابن قتيبة الدينوري – رحمه الله – (في/ الاختلاف في اللفظ..، ص: ٢٠): "وسيوافق قولي هذا من الناس ثلاثة:

رجلاً منقاداً سمع قوماً يقولون فقال كما قالوا، فهو لا يرعوي ولا يرجع؛ لأنه لم يعتقد الأمر بنظر فيرجع عنه بنظر.

ورجلاً تطمح به عزة الرياسة وطاعة الإخوان وحب الشهرة، فليس يرد عزته ولا يثني عنانه إلا الذي خلقه إن شاء؛ لأن في رجوعه إقراره بالغلط ، واعترافه بالجهل، وتأبى عليه الأنفة، وفي ذلك – أيضاً – تشتت جمع، وانقطاع نظام، واختلاف إخوان، عقدتهم له النِحلة، والنفوس لا تطيب بذلك، إلا من عصمه الله ونجاه.

ورجلاً مسترشداً يريد الله بعمله، لا تأخذه فيه لومة لائم، ولا تدخله من مفارقٍ وحشة، ولا تلفته عن الحق أنفة، فإلى هذا بالقول قصدنا وإياه أردنا".

وصفة القسمين الأولين من الناس هي حال الجزائري وما هو فيه.

وهذا قول لا شك في صوابه، وأنا أقول ما قاله وأريد ما أراده، نصرة للحق ونصيحة وإرشاداً لأهله وطلابه، ولولا ذلك لما ألفت هذا الكتاب؛ لأن ابن قتيبة كأنما يتكلم عن الجزائري ومن على شاكلته من الذين يذيعون الجهالات وينشرونها بين الناس ولا يرعوون أو يستمعون إلى أي صوت من أصوات الناصحين الذين يبينون الحق ويدعون إليه ويرشدون إلى العدل ويدلون عليه.

وقد سميت الكتاب: **تنبيه العقلاء إلى دسيسة الجهلاء (كشف حقيقة وخبايا أبو بكر جابر بن موسى الجزائري)**.

وإليك أخي – القارئ الكريم – تمهيداً فيه عناوين فصول الكتاب التقعيدية والتفصيلية

وغيرها، ومواضع أخطاء المردود عليه، ومواضع الردود – أيضاً –، وهي تسعة عشر فصلاً، وتسعة وسبعون موضعاً، وقد أضفت إليها – قبلها –: خمسة عشر موضعاً، في بعض ما شابه فيه صالح بن عواد المغامسي – في التفسير – الجزائري في تفسيره في الجهل والتخليط والتخبط والتحريف والتبديل والجرأة في القول على الله وفي كتاب الله بلا علم.

وهذه عناوين الفصول إليكموها:

الفصل الأول: الحكمة من خلق الإنس والجن وإرسال الرسل. (ص:).

و**الفصل الثاني**: رفيع مكانة العلماء، وحفظهم للدين، وصيانتهم له. (ص:).

و**الفصل الثالث**: تقرير فضل العلم، وأهميته، وعلاقته بالعمل. (ص:).

و**الفصل الرابع**: وخطورة المعصية على العاصين، وعظيم مفسدة الجهل. (ص:).

و**الفصل الخامس**: حبوط العمل أو رده وعدم قبوله إن لم يكن له دليل أو حجة من الشرع، وهو البدعة.. (ص:).

و**الفصل السادس**: أعظم التحريم في القول على الله بلا علم. (ص:).

و**الفصل السابع**: لا تلزم مناظرة المبتدعة أهل التأويل الفاسد، كما يفعل مع المخطئ المتأول. (ص:).

و**الفصل الثامن**: وجوب التحذير من أهل الشر والبدع. (ص:).

و**الفصل التاسع**: تعيين الأشخاص والتحذير من أهل الشر والبدع من النصيحة وليس من الغيبة والطعن في الناس الممنوع في الدين. (ص:).

و**الفصل العاشر**: وجوب التشديد على أهل البدع والتشريد بهم؛ لشدة ضررهم على الدين وسبيل المؤمنين. (ص:).

والفصل الحادي عشر: إشارة إلى تفسير الجزائري وما ألفته في الرد عليه ورد بعض ضلالاته. (ص:).

والفصل الثاني عشر: ما ينبغي اتباعه في تفسير كتاب الله العزيز. (ص:).

والفصل الثالث عشر: الأسباب التي ساعدت على رواج تفسير الجزائري وخديعة الناس به. (ص:).

والفصل الرابع عشر: عدم انتهاج المؤلف لطريقة أهل العلم في التفسير. (ص:).

والفصل الخامس عشر: بعض بدع ودسائس وبقائع وبلايا صالح بن عواد المغامسي – في التفسير –، التي شابه فيها الجزائري في تفسيره، وناسب أن أذكرها هنا في الرد على الجزائري، وهي ثلاثة عشر موضعاً، كما تقدم. (ص:).

والفصل السادس عشر: بعض ما يحويه تفسير الجزائري من مآخذ خطيرة، وبلايا كبيرة وانحرافات وأخطاء وضلالات وتخريفات، وتصحيفات وتحريفات، وزيادة ونقص في الآيات. (ص:).

والفصل السابع عشر: ما حشّاه المؤلف على الطبعة الثالثة: ١٤١٠هـ بحاشية سماها: "نهر الخير"، تعليق على بعض ما في الحاشية: في **تسعة مواضع** ملحقة بمواضع التفسير. (ص:).

والفصل الثامن عشر: تأييد الشيخ ابن باز لفضيحة أمثال الجزائري. (ص:).

والفصل التاسع عشر: ذكر قاعدة نافعه في ما: إذا وضح الحق وبان لم يبق للمعارضة العلمية ولا العملية محل. (ص:).

وتحت **الفصل الخامس عشر**: الخمسة عشر موضعاً في ما وافق المغامسي فيه الجزائري.

وإليكم الإشارة إلى عناوين مواضعها:

الموضع الأول: نسبة المغامسي خطيئة امرأة العزيز إلى النبي (يوسف) عليه الصلاة والسلام. (ص:).

و**الموضع الثاني**: ابتداع المغامسي في الدعاء في فهم بعض آيات القرآن – بزعمه – على طريقة باطنية الصوفية، بل التشريع مع الله؛ لأن ذلك لا يدل له القرآن ولا يفهم منه، وإنما هو من عنده، وإن شئت فقل إنه تلاعب بالقرآن. (ص:).

و**الموضع الثالث**: من قَبِيْل ما تقدم - عن المغامسي - في الدعاء... إلخ. (ص:).

و**الموضع الرابع**: من طامات المغامسي في ما عُرَض له في فديو بالصوت والصورة فانتشر وذاع وشاع. (ص:).

و**الموضع الخامس**: شذوذ المغامسي عن أهل العلم في أن: (طه) اسم للنبي محمد صلى الله عليه وسلم. (ص:).

الموضع السادس: مخالفة المغامسي للمحققين، وجماهير العلماء، وموافقته لليهود في ما حرفوه في كتبهم: أن الذبيح إنما هو إسحاق، وليس إسماعيل عليهما الصلاة والسلام. (ص:).

و**الموضع السابع**: الاجتماع - عند المغامسي - مع الشرك أهم من إنكاره والافتراق مع التوحيد.

و**الموضع الثامن**: خرافة عقلية – عند المغامسي – بخصوص أن الدجال هو سامري بني إسرائيل، نسبها إلى النظر الخاص به وتأملاته في القرآن، فقال: "أقول الدجال غيب ولا يمكن أن يقطع بهذا التأمل، لكن التأمل هذا يدل على أن هناك حظاً من النظر والتأمل في القرآن؛ فهو غير مقبول، لكنه لا يستبعد"!!. (ص:).

والموضع التاسع: ادعاء المغامسي أن عذاب الكافرين في القبر متقطع وهو ما لم يقل به أحد من أهل العلم. (ص:).

والموضع العاشر: طعن المغامسي في أبينا آدم واستخفافه به: أنه اتبع اغراء زوجه حواء بالأكل من الشجرة، والافتراء على أمنا حواء بذلك، وأن الله عاقبها بالحيض، ويلزم منه معاقبة بناتها بغير ذنب إلى قيام الساعة، وأن الله يعاقب بغير ذنب ، وأسطورة: أن الشيطان دخل الجنة في خياشيم الحية. (ص:).

الموضع الحادي عشر: قول المغامسي قولاً قبيحاً وقحاً – لم يقله أحد ولا يسوغ قوله لأحد – عن نبي الله لوط علي الصلاة والسلام، وهو أنه عرض بناته على الذين جاءوا إليه يهرعون بدون زواج؟!!، أي: بالزنا، ورجح ذلك – جازماً به؟!! – .

ولو قيل عن أحد من آحاد الناس فضلاً عن أن يقال عن نبي كريم لمجه واستبشعه العقلاء وعدوه من فساد الذوق وخوارم المروءة ورقة الدين.

الموضع الثاني عشر: نفى المغامسي أن يكون كيد النساء عظيماً كما جاء في القرآن والسنة ، وأن القول به غير صحيح، وإنما هو مجرد دعوى غير صحيحة.

الموضع الثالث عشر: ادعاء المغامسي أن منسأة سليمان ليست العصا، مع اعترافه أن المفسرين جميعاً يفسرونها بالعصا، بحجة أن موسى عليه الصلاة والسلام راعي غنم، وسليمان عليه الصلاة والسلام ملك، وتناسى أن سليمان عليه السلام ملك نبي وما من نبي إلا رعى الغنم.

الموضع الرابع عشر: مخالفته للعلماء وشذوذه عنهم في تعيين) اسم الله الأعظم، وقوله لم يقل به أحد، وهو دليل قاطع على بطلانه.

الموضع الخامس عشر: دعوى المغامسي أن الشعراوي أتى بفريدة من فرائد العلم؛ فانفرد بتفسيره لما ورد في الحديث القدسي: «إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به»، والشعراوي لم ينفرد به لقوله في تفسيره : "**قالوا**"، وهو قطعي في نقله عن غيره. (ص:).

ونكتفي بهذا القدر من ما عند المغامسي من الانحرافات الخطيرة في التفسير وقد شابه فيها الجزائري في تفسيره.

ويأتي تحت **الفصل السادس عشر** تسعة وسبعون موضعاً من أخطاء الجزائري في تفسيره، تسعة مواضع منها في الحاشية:"نهر الخير" معنونة بـ (**الفصل السابع عشر**).

ونشير هنا إلى **المواضع** وعناوينها في بعض أخطاء الجزائري في تفسيره:

الموضع الأول: مخالفته لعقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان. (ص:).

و**الموضع الثاني**: مخالفته لعقيدة أهل السنة والجماعة – أيضاً – في الأسماء والصفات. (ص:).

و**الموضع الثالث**: تأويله لصفة الرحمة بالإنعام والجنة، خلاف معتقد أهل السنة والجماعة؛ فهي صفة ثبوتية على حقيقتها كما في كتاب الله وسنة نبيه. (ص:).

و**الموضع الرابع**: تأويله: لـ صفة الوجه الثابتة لله على حقيقتها في الكتاب والسنة؛ فقد أولها:بلفظ الجلالة: الله أو الذات، خلاف معتقد أهل السنة والجماعة. (ص:).

و**الموضع الخامس**: تأويل صفة اليد: بـ القوة، وهي ثابتة لله – تعالى – بالكتاب والسنة، وتأويله لها خلاف معتقد أهل السنة والجماعة. (ص:).

و**الموضع السادس**: عقيدته في الإيمان بالقدر هو ما كان عليه القدرية المجبرة!!، وهو خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع السابع: تكفيره بكبائر الذنوب التي لا تخرج من الملة عند أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع الثامن: نسبته مقالة امرأة العزيز إلى نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام خلاف تبرئته من تلك المقالة وهو ما جرى عليه المحققون المتقدمون والمتأخرون من أهل العلم. (ص:).

والموضع التاسع: دعواه أن يوسف عليه الصلاة والسلام قد تزوج امرأة العزيز – كما تقدم – التي ابتلته هي وصاحباتها، ويصر عليه!!. (ص:).

والموضع العاشر: ضلاله في قوله عن نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام إن الشيطان أنساه ذكر الله، وإنه التفت بقلبه إلى غير الله، وإن الله عاقبه على ذلك بالسجن، اعتماداً على خبر لا يصح!!. (ص:).

والموضع الحادي عشر: قول الجزائري عن ذي القرنين المسلم: "إنه الإسكندر باني الإسكندرية..وكان عبداً صالحاً "، وباني الإسكندرية المقدوني كافر يعبد الأوثان!!. (ص:).

والموضع الثاني عشر:ادعاؤه المشروعية وجعلها ديناًبلا دليل أوحجة شرعية.(ص:).

والموضع الثالث عشر: ادعاؤه المشروعية – أيضاً – بلا دليل – كالموضع الذي قبله – في قوله: "مشروعية ولاية العهد"!!. (ص:).

والموضع الرابع عشر: تسميته لنبي الله نوح عليه الصلاة والسلام بغير اسمه في القرآن؛ إذ سماه: "عبد الغفار"!!، ولا يجوز العدول عن اسمه الذي ذكره الله به وناداه به وكرره في كتابه، وقد تكون تلك التسمية متلقاة عن بني إسرائل. (ص:).

والموضع الخامس عشر: شذوذه عن أهل العلم بتفسير باطل، وهو تفسيره قول الله – تعالى –: "﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾، أي: لا يعرفون أسرار القتال ونتائجه .."!!، ونفي الفقه عن القوم يتعلق بفقدهم عقيدة الإيمان والإخلاص والاحتساب، وتوفرها لدى المؤمنين. (ص:).

والموضع السادس عشر: ضلاله المبين في قوله: "لا يقبل الظن في العقائد"!!، على طريقة أهل البدع العقلانيين خلاف منهج أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع السابع عشر: خطله في قوله: "الربانيون هنا العباد والمربون كمشايخ التصوف عندنا"!!، وهذا عنده هو؛ لأنه شيخ صوفي مبتدع، أما عند أهل السنة فلا وحاشا وكلا. (ص:).

والموضع الثامن عشر: خطؤه في قوله عن الظلم: "وهو غير جائز عليه لغناه"؟!!:أي: على الله – تعالى – أراد به مدح الرب – سبحانه وتعالى – وتنزيهه عنه، وهو ليس مدحاً في الحقيقة؛ وليس صحيحاً أن الظلم لا يجوز عليه، ولو لم يكن الظلم جائزاً عليه لما حرمه على نفسه ونزهها عنه، ولا يظلم – جل وعلا – لعدله؛ فخطؤه من وجهين: زعمه أن الظلم غير جائز على الله، وهو جائز عليه، وأن الله لايظلم لغناه، وهو لا يظلم لعدله، وليس لغناه. (ص:).

والموضع التاسع عشر: خطؤه في وصفه للإستحباب بالجواز، والقُرَب لا توصف بالجواز، وإنما توصف بالمفروض أو الفروض أو الفرض أو الوجوب أو الواجب، أو المستحب أو الاستحباب أو المندوب أو الندب. (ص:).

والموضع العشرون: زعم المؤلف أن الذي عنده علم من الكتاب سليمان عليه الصلاة والسلام قولاً واحداً!!، ولم يذكر غيره خلاف ما أورده جميع المفسرين من أنه آصف بن برخيا من الإنس، وقد قال في كشف الستار..: عن آصف: "أحد علماء الجن"!!، وهو قول لم يقله أحد. (ص:).

والموضع الحادي والعشرون: زعمه أن السماوات مرفوعة بأعمدة من الجاذبية غير مرئية!!، وأن في لفظ الآية إشارة إليه، وليس الأمر كذلك، بل تحكم ولا دليل له عليه، ولم يسبق إليه، ولا يصح أن توصف الجاذبية بالأعمدة، والراجح ما أغفله، وهو أنه لا عمد لها، وليس في الآية إشارة إليه. (ص:).

والموضع الثاني والعشرون: وقوعه في الإسفاف في قوله: "وجوب دعاء الدعي المتبنى بأبيه إن عرف ولو كان حماراً"!!، وقد وقع في خطإٍ آخر وهو قوله: "أو العمومة". (ص:).

والموضع الثالث والعشرون: أخطأ في تفسيره للقرب في الآية الكريمة بالقدرة والأخذ والعطاء والعلم بما يسر ويظهر، والصواب أنه قرب الملائكة. (ص:).

والموضع الرابع والعشرون: عدم تنبيهه إلى ما يغفل عن التنبيه إليه كثير من المفسرين، وهو ما يحسن التنبيه إليه، وهو (القديم)، بل قد يذكرونه في أسماء الله – تعالى – وليس فيها، وليس عليه فيه من مأخذ، لكن يناسب بيانه هنا؛ لإيراده للآية. (ص:).

والموضع الخامس والعشرون: أجمل المؤلف – هنا – ولم يبين معية الله – تعالى – وفق معتقد أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع السادس والعشرون: لم يصب في قوله: "ينظرون إلى الكفار وهم في النار"!!، بل ينظرون إلى ربهم – سبحانه –. (ص:).

والموضع السابع والعشرون: في تفسيره لهذه الآية الكريمة عدة أخطاء، تم بيانها. (ص:).

والموضع الثامن والعشرون: دعواه الاستحباب بلا دليل شرعي –كما تقدم –. (ص:).

والموضع التاسع والعشرون: خطؤه في تفسيره للقِوَامة في قوله: "تقرير مبدأ القيومية للرجال على النساء"، فلا يقال: القيومية، وإنما يقال: القِوَامة. (ص:).

والموضع الثلاثون: تفسيره لما في الآية الكريمة من قوله – تعالى –: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ فيه قصور بين، والواضح من المعنى: الذي يقول محمد ويدعونا إليه من قول لا إله إلا الله، شيء يريده منا يطلب به الاستعلاء علينا وأن نكون له فيه أتباعاً، ولسنا مجيبيه إلى ذلك. (ص:).

والموضع الحادي والثلاثون: أمره بالأخذ بالعزائم بكل حال، ونهيه عن الرخص إلا في حال الضرورة!!، وهو خلاف ما جاءت به الشريعة من الأخذ بالرخص عند المشقة مطلقاً وبدون تعليقها بالضرورة، وكلامه يعني الاستمرار بالأخذ بالعزائم!!، مع وجود المشقة في غير حال الضرورة، وقد عبر بالترغيب، والتعبير في هذه الحال بالترغيب غير صحيح؛ فهو لا يدري ولا يدري أنه لا يدري. (ص:).

والموضع الثاني والثلاثون: يخلط بين الآيات ويفسرها وهو يريد غيرها. (ص:).

والموضع الثالث والثلاثون: ادعاؤه للباطل، بما يلزم منه أن النبي صلى عليه وسلم بدوي!!، واستقلاليته عن العلماء، ومخالفته لهم، وتخبطه في التفسير. (ص:).

والموضع الرابع والثلاثون: رميه للنبي صلى الله عليه وسلم بالعجز، وسلبه عنه القدرة على ما يريده صلى الله عليه وسلم لو أراده!!، يريد به مدحه، وهو في حقيقته ذم له وليس مدحاً!!. (ص:).

والموضع الخامس والثلاثون: تفسيره: ﴿حَصُورًا﴾، في حق نبي الله يحي عليه الصلاة والسلام بـ: "من لارغبة له في النساء لقلة مائه"!!، وهو تنقيص له وإلصاق للنقص **به** صلى الله عليه وسلم!!. (ص:).

والموضع السادس والثلاثون: ادعاؤه – باطلاً – عقم مريم البتول بنت عمران أم عيسى عليه الصلاة والسلام، وهو كذب عليها وبهتان لها. (ص:).

والموضع السابع والثلاثون: تخليطه في تحديد الفجر الصادق المنوط به حكم صلاة الصبح والإمساك في الصيام. (ص:).

والموضع الثامن والثلاثون: من تخبطه في تفسيره: في ادعائه للمشروعية بلا دليل، ووصفه الله – تعالى – بالعرش!!. (ص:).

والموضع التاسع والثلاثون: من بعض تحريفاته للقرآن الكريم. (ص:).

والموضع الأربعون: من أمثال تحريفاته – السابقة – للقرآن. (ص:).

والموضع الحادي والأربعون: ما زعمه تفسيراً لحقيقة القرب المذكور في القرآن الكريم وهو ليس كذلك. (ص:).

والموضع الثاني والأربعون: حصر فائدة النجوم في الاهتداء بها غير سليم، بل فيه قصور بين. (ص:).

والموضع الثالث والأربعون: ما زعمه من إقامة الأدلة والبراهين على وجود الله، ليس من منهج أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع الرابع والأربعون: احتجاجه على أن موسى عليه الصلاة والسلام قضى أوفى الأجلين بكون الأنبياء أوفياء – وهم كذلك – ولكن لا يكفي، وزعمه المشروعية لا دليل عليه، وكذا جزمه أن صهر موسى هو شعيب. (ص:).

والموضع الخامس والأربعون: قوله: "والعرض التلفازي اليوم يسهل على المرء إدراك كيفية عرض الله – تعالى – الموجودات أمام الملائكة"، غير مستقيم ولا حاجة بالمؤمنين إليه. (ص:).

والموضع السادس والأربعون: تفسيره ينظرون بالنظر إلى الكفار، باطل ومخالف لمعتقد أهل السنة والجماعة، بل ينظرون إلى ربهم – سبحانه وتعالى – وقوله: "إذ البث التلفزيوني اليوم قطع العجب وأبطله"، ليس صحيحاً، وسبق رده. (ص:).

والموضع السابع والأربعون: لم يبين عقيدة أهل السنة والجماعة في رؤية المؤمنين للباري – سبحانه وتعالى – في هذه الآية وأمثالها. (ص:).

والموضع الثامن والأربعون: لم يذكر علو الله، الذي يدل له قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، وكان عليه أن يذكره. (ص:).

والموضع التاسع والأربعون: إطلاقه وجوب اتباع العلماء، وكأنهم يشرعون مع الله، وهذا باطال بين البطلان. (ص:).

والموضع الخمسون: إجماله في أن المعصية كفر؛ فإن ثمة فرقاً بين المعصية إذا أطلقت وبين الكفر الأكبر، وما قيل فيه أنه كفر دون الكفر، أي: من المعاصي يجب أن يبين، ونحن بيناه بقرائن أخرى تدل على أنه يقصد الكفر الأكبر؛ فهو تكفير بالمعاصي. (ص:).

والموضع الحادي والخمسون: خطؤه في عدم التعبير بالإيمان بالبعث بدلاً من: عقيدة البعث، كما جرى عليه أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع الثاني والخمسون: ذهابه إلى غير الراجح في النجم، وسجود النجم والشجر، في قوله – تعلى –: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ . (ص:).

والموضع الثالث والخمسون: خلطه في استنباطه بين مأخذ إثبات السمع والبصر لله – تعالى – من قوله في الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرِ﴾. (ص:).

والموضع الرابع والخمسون: عدم إيفائه – كما ينبغي – بما يدل له اسم الله – تعالى –: (الصمد). (ص:).

والموضع الخامس والخمسون: خطؤه في تعليله في قوله عن المشركين: "إقرارهم بأن الله رب السماوات ورب الخلق عندما يسألون لم يكن عن يقين؛ إذ لو كانوا على يقين لما أنكروا توحيد الله وكفروا به"!!. (ص:).

والموضع السادس والخمسون: تخليطه في تفسير أصحاب اليمين وأصحاب الشمال بالأحزاب اليسارية والأحزاب اليمينية. (ص:).

والموضع السابع والخمسون: تخبطه في قوله: "ربط الطائرات النفاثة في الحظائر والمدرعات، وإعدادها للقتال في سبيل الله حلَّ محل ربط الجياد من الخيل في سبيل الله"!!، وهذا يلغي ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من أن الخيل تبقى أداة جهاد وحرب باستمرار إلى قيام الساعة. (ص:).

والموضع الثامن والخمسون: لم يفسر الآية بما تقتضيه من معنى خاص، وما تدل له من علو الله – تعالى –. (ص:)

والموضع التاسع والخمسون: خطؤه في التفريق بين الذكر عند ركوب السفينة وركوب الدابة. (ص:).

والموضع الستون: أبعد النُّجْعَةَ، ولم يفسر الآية كما فسرها أهل العلم، واحتمل تفسيره معنى باطلاً يخالف معتقد أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع الحادي والستون: نسبته إلى رسول الله صلى عليه وسلم ما لم يقله، وهو قوله: "مشروعية قول: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين بعد قراءة سورة والتين؛ إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك". (ص:).

والموضع الثاني والستون: إجماله في تفسيره للآية الكريمة: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، بـ"مراقبة الله والنظر إليه"، وهو خطأ بين، ومعنى باطل؛ يوهم أن العابد

يرى الله – تعالى – عِيَاناً أثناء عباته، وهو على خلاف معتقد أهل السنة والجماعة، وخلاف الدليل من السنة، وما فسرها به المفسرون. (ص:).

والموضع الثالث والستون: تقريره من قوله – تعالى – : ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ﴾، خلاف ما قرره القرآن وما فهمه منه أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع الرابع والستون: قوله في الآية الكريمة: ﴿ َإِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾، عن الإفك ما لم يسبقه أحد من المفسرين إلى القول به، وقد فهم كلام العلماء من المفسرين على غير وجهه. (ص:).

والموضع الخامس والستون: قوله: "مشروعية اللجوء إلى الله"!!، تعبير غير سليم، كما كان كثيراً ما يعبر بالمشروعية تعبيراً غير شرعي، وخلطه الحديث الوارد في غير الكرب بالحديث الوارد في الكرب. (ص:).

والموضع السادس والستون: قوله: "المرتد عن الإسلام يحبط عمله فلو راجع الإسلام لا يثاب على ما فعله قبل الردة"!!، باطل، وقد بسطنا القول في بيانه بما لا مزيد عليه. (ص:).

والموضع السابع والستون: قوله: "الكفر الجحود لله.."!!، بهذا الإطلاق والحصر غير صحيح، بل هو باطل وخلاف معتقد أهل السنة والجماعة. (ص:).

والموضع الثامن والستون: قوله: "الموت خير للعبد من الحياة"!!، غير صحيح؛ لأنه مخالف للدليل من السنة. (ص:).

والموضع التاسع والستون: حصره بدء الخلق وإعادته في الإنسان والحيوان!!، وذلك غير صحيح. (ص:).

والموضع السبعون: ترك المباح أو فعله في شريعتنا بالاختيار، وبدون تحريم أو كراهة أو إيجاب أو استحباب، ولكنه خالف ذلك فقال: "إن تركه لله تقرباً إليه وتوسلاً لقضاء حاجته، كشفاء من مرض مثلاً"؟!!. (ص:).

والموضع الحادي والسبعون: مخالفته لأهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، وتشكيكه في إجماعهم وأدلتهم. (ص:).

والموضع الثاني والسبعون: فهم من قوله – تعالى –: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآيتين، ما يدل على جهله وتخبطه، وقد كشفناه وبيناه. (ص:).

والموضع الثالث والسبعون: جهل وتخبط – أيضاً –. (ص:).

والموضع الرابع والسبعون: استخفافه بالإمام البخاري، وكذبه عليه خمس كذبات!!. (ص:).

والموضع الخامس والسبعون: خطؤه في قوله:"لا يقال يا خليفة الله إلا لرسوله"!!، بل لا يقال خليفة عن الله مطلقاً. (ص:).

والموضع السادس والسبعون: آزر أبو إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالنص لا كما قال تفسيراً للآية الكريمة!!، وقد بيناه. (ص:).

والموضع السابع والسبعون: أخطأ بقوله عن دعوة زكريا: "المراد من الإرث هو: إرثه في دعوته"، وإنما المراد إرث النبوة. (ص:).

والموضع الثامن والسبعون: ذكر أثراً عن مجاهد من قوله ولا يعلم إلا من طريق الوحي ولم يحققه، وكان عليه أن يبين حاله ولا يترك الكلام على عواهنه. (ص:).

والموضع التاسع والسبعون: جدول التغيير في آيات كتاب الله: بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والتحريف والتصحيف، وهو ستون موضعاً. (ص:).

وتأتي الآن **الفصول**، ثم بعدها **المواضع**.

الفصل الأول.

الحكمة من خلق الإنس والجن وإرسال الرسل:

لقد اقتضت حكمة الله – جل جلاله – خلق المكلفين من خلقه: إنساً وجناً ليعبدوه، فهو القائل – سبحانه وتعالى –: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

وبعث أنبياءه ورسله عليهم الصلاة والسلام إليهم لبشارتهم بالإسلام والتوحيد والإيمان ونذارتهم عن الشرك والكفران، فقال – تعالى –: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾.

وقال لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾، وقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾.

والله – تعالى – هو الذي يعلم ما يصلح عباده دون سواه، وقد قال – تعالى –: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾.

وكان إرساله صلى الله عليه وسلم إلى الأمتين المخصوصتين بالتكليف: الإنس والجن بين يدي الساعة على حين فترة من الرسل رحمة بهم وإكراماً لهم، وقد قال – تعالى – عنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾، وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ

مُبِينٍ﴾، وقال: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، وقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

وأرسل الله هذا الرسول الكريم محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل عليهم الصلاة والسلام والبشرية – العرب والعجم، بل والجن – سادرون في ظلمات ظلماء وجاهليات جهلاء وضلالات عمياء، لا يعرفون إلى الهدى سبيلاً، ولا إلى النور طريقاً؛ فجاءهم بالهدى والضياء، وأخرجهم من ديجور الظلماء، وختم به الرسل والأنبياء، وكان الأنبياء والرسل يبعثون إلى أقوامهم خاصة وهو بعث إلى الناس عامة، بل إلى الثقلين: الإنس والجن كافة، ولأنه آخر الرسل فقد تمت رسالته الرسالات وكملتها، وهي أكملهاوأفضلها.

ولله – تعالى – المنة العظيمة بإرسال هذا الرسول وإتمام النعمة وإكمال الدين، الذي رضيه للمسلمين، فأنزل على نبيه في حجة الوداع في يوم عرفة قوله – تعالى –:﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

وقال – تعالى –: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم – كما في صحيح مسلم –: «..إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم: عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك».

وقال صلى الله عليه وسلم – فيما صح عنه –: «يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة»، وقال: «أنا نبي الرحمة»، وفي لفظ: «أنا نبي المرحمة»، وقال: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، وفي رواية: «صالح الأعمال».

وكانت بعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وإنزال الوحي والكتب عليهم؛ لتمييز الحق

من الباطل وتبيين طريق الهداية من طريق الغواية، وليكون المكلفون على بصيرة من دين الله الحق وقيام الحجة الرسالية عليهم، وقد قال – تعالى –: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾، وقد أنزل الله كتابه وحفظه من التحريف والتبديل، فقال:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وكذلك السنة فهي مبينة للقرآن، قال – تعالى –: ﴿وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، ففي السنة بيان القرآن وفيها من الرسالة وأحكامها ما ليس في القرآن.

الفصل الثاني.

رفيع مكانة العلماء، وحفظهم للدين، وصيانتهم له:

وقد جعل الله لحفظ الكتاب والسنة أسباباً، ومن تلك الأسباب ما صح فيه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين».

قال الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي – رحمه الله – (في أول تهذيب الأسماء واللغات: القسم الأول ص: ١٧) عن هذا الحديث: "هذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم بصيانة هذا العلم، وحفظه وعدالة ناقليه، وأن الله – تعالى – يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع – ولله الحمد – وهو من أعلام النبوة، ولا يضر كون بعض الفساق يعرف شيئاً من علم الحديث، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه".

وقال شيخ الإسلام الإمام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية – رحمه الله – (كما في مجموع الفتاوى: ٢/١) عن نبينا صلى الله عليه وسلم: "وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل الأولين والآخرين، وصفوة رب العالمين: الشاهد البشير النذير الهادي السراج المنير الذي أخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾، بعثه بأفضل

المناهج والشِّرَع، وأحبط به أصناف الكفر والبدع، وأنزل عليه أفضل الكتب والأنباء، وجعله مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء.

وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله، يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله، هو شهيد عليهم، وهم شهداء على الناس في الدنيا والآخرة؛ بما أسبغه عليهم من النعم الباطنة والظاهرة، وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة؛ إذ لم يبق بعده نبي يبين ما بدل من الرسالة، وأكمل لهم دينهم وأتم عليهم نعمه ورضي لهم الإسلام ديناً، وأظهره على الدين كله إظهاراً بالنصرة والتمكين، وإظهاراً بالحجة والتبيين، وجعل فيهم علماءهم ورثة الأنبياء، يقومون مقامهم في تبليغ ما أنزل من الكتاب، وطائفة منصورة لا يزالون ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى حين الحساب.

وحفظ لهم الذكر الذي أنزله من الكتاب المكنون كما قال – تعالى –: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فلا يقع في كتابهم من التحريف والتبديل كما وقع من أصحاب التوراة والإنجيل.

وخصهم بالرواية والإسناد الذي يميز به بين الصدق والكذب الجهابذة النقاد، وجعل هذا الميراث يحمله من كل خلف عدوله: أهل العلم والدين؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين؛ لتدوم بهم النعمة على الأمة، ويظهر بهم النور من الظلمة، ويحيي بهم دين الله الذي بعث به رسوله، وبين الله بهم للناس سبيله، فأفضل الخلق أتبعهم لهذا النبي الكريم المنعوت في قوله – تعالى –: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾".

وقال (كما في المجموع – أيضاً –: ٣/٢٠): "وهذا الدين لا يُنسخ أبداً، لكن يكون فيه من يُدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان، ما يلبس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفاً عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين،

وتأويل الجاهلين؛ فيحق الله الحق ويبطل الباطل، ولو كره المشركون".

وقال – أيضاً – (كما في المجموع: ١٠/١) عن الأصول التي حفظ الله بها الدين، وعن قيام أهل العلم بالمأثور بذلك: "وأهل العلم المأثور عن الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم الناس قياماً بهذه الأصول، لا تأخذ أحدهم في الله لومة لائم، ولا يصدهم عن سبيل الله العظائم؛ بل يتكلم أحدهم بالحق الذي عليه، ويتكلم في أحب الناس إليه، عملاً بقوله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، وقوله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

ولهم من التعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح من السعي المشكور والعمل المبرور ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانته عن إحداث المفترين".

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية – رحمه الله – (في إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: ١١١/١): "أخبر أن الغالين محرفون ما جاء به، والمبطلون ينتحلون بباطلهم غير ما كان عليه، والجاهلون يتأولونه على غير تأويله، وفساد الإسلام من هؤلاء الطوائف الثلاثة؛ فلولا أن الله – تعالى – يقيم لدينه من ينفي عنه ذلك لجرى عليه ما جرى على أديان الأنبياء قبله".

وقال العلامة حسن بن صديق حسن خان – رحمه الله – (في الروض البسام ص: ٣٥) عن الحديث: "فيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية، وتعظيم لهذه الأمة المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثين، وعلو مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم يحمون مشارع الشريعة، ومتون الروايات من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بنقل النصوص المحكمة لرد المتشابه إليها".

وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (في مصباح الظلام ص:

٣٨٠): "أما حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، فقد ثبت وصح عن أحمد وغيره من الأئمة: أن المراد به علم الحديث المشتمل على الكتاب وتفسيره وتقرير الأحكام الدينية الأصولية والفروعية".

وقال العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله – (في الضياء اللامع ص: ١١): "الحمد لله الذي أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب والميزان؛ ليقوم الناس بالقسط ويتحقق العدل بين المخلوقين، وجعل لهم خلفاء يخلفونهم في أممهم علماً وعملاً؛ ليكونوا قدوة للعالمين ومناراً للسالكين وشهداء على العالمين، وهؤلاء الخلفاء هم العلماء الربانيون الذين اكتسبوا العلم ابتغاء وجه ربهم، وربوا به الأمة علماً وعملاً فكانوا هداة مهتدين".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص: ٧٦): "وأما إن أضاف أحد إلى الشريعة ما ليس منها من أحاديث مفتراة أو تأول النصوص بخلاف مراد الله، ونحو ذلك؛ فهذا من نوع التبديل فيجب الفرق بين الشرع المنزل والشرع المؤول والشرع المبدل..".

الفصل الثالث.

تقرير فضل العلم، وأهميته، وعلاقته بالعمل:

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل – رحمه الله –: "العلم لا يعدله شيء لمن صحت نيته" قالوا: كيف ذلك؟ قال: "ينوي رفع الجهل عن نفسه وعن غيره"! .

وقال الإمام الحسن البصري – رحمه الله –: "أدركت قوماً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: من عمل بغيرِ علمٍ كان ما يفسده أكثرَ مما يصلحه".

وقال: "رأيت أقواماً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: من عمل بغير علم كان ما يفسده أكثر مما يصلحه، والعامل بغير علم كالسائر على غير طريق، فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بالعبادة ، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بالعلم".

الصحابة رضي الله عنهم هم شهودنا وحفظة ديننا حتى وصل إلينا ويصل إلى من بعدنا إلى قيام الساعة.

وقال الخليفة الراشد المسدد عمر بن عبد العزيز – رحمه الله –: "من عمل في غير علمٍ، كان ما يُفسده أكثر ممّا يُصلحه".

وقال شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – (كما في/ الدرر السنية: ٢١/٢): "وإذا كانت سعادة الأولين والآخرين هي: باتباع المرسلين؛ فمن المعلوم: أن أحق الناس بذلك أعلمهم بآثار المرسلين، وأتبعهم لذلك؛ فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة".

وفي شريعة الله النهي عن القول في الدين بلا علم، وتحريمه – بنصوص الكتاب والسنة، وعليه إجماع الأمة – تحريماً قطعياً، بل هو أعظم المحرمات، قال الله – تعالى –: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقوله:﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾، وقوله: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾، وقوله عن أهل الكتاب: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَق﴾، وقوله: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَق﴾.

الفصل الرابع.

خطورة المعصية على العاصين، وعظيم مفسدة الجهل:

ففي الصحيحين – واللفظ لمسلم – عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفساً فسأل عن أعلم أهل الأرض فَدُل على راهب فأتاه فقال: إنه قتل تسعة وتسعين نفساً فهل له من توبة؟ فقال: لا. فقتله فكمل به مئة، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل على رجل عالم فقال: إنه قتل مئة نفس فهل له من توبة؟ فقال: نعم، ومن يحول بينه وبين التوبة»، الحديث.

وفي صحيح مسلم – باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله – عن أبي ذر الغفاري جندب بن جنادة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث: «أن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان وأن الله – تعالى – قال: من ذا الذي يتألى علَيَّ أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان وأحبطت عملك»، في قصة طويلة فيها تفصيل عند أبي داود في سننه.

وثبت من حديث جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم: أن رجلاً كان في سفر فأصابه حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم أُخبر بذلك فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فإنما شفاء العِي السؤال».

وقال صلى الله عليه وسلم – كما في الصحيحين من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه –: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً، ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»، وفي رواية عند البخاري: «حتى إذا لم يَبْق عا لم».

وبعد: فإن الآيات المتقدمة تدل على أن القول على الله بلا علم أكبر الكبائر وأفحش الفواحش، وأن الذي لا يقف عند حدود علمه مسئول ومحاسب عن ذلك وعن الأوزار والجرائم التي يرتكبها ويجترحها، وعن إضلال من يضلهم، وأن ميثاق الله على الخلق أن لا يقولوا عليه إلا الحق وأن لا يغلوا في دينهم.

وفي دلالة الأحاديث المتقدمة – أيضاً –:

الأول: يدل على فداحة خسارة من أفتى بغير علم فَقَنَّط مستفتيه من رحمة الله، وتسبب في قتل نفسه.

والثاني: يدل على مبلغ الضرر والجناية على النفس بالمتأَلِّي على الله؛ فقد تسبب في إنهاء حياته وحبوط عمله؛ واستوجب من الله – بتَأَلِّيه عليه – النار فدخلها.

والثالث: يدل على عظيم مظلمة ومضرة من أفتوا بغير علم ولم يسألوا عن الحكم الشرعي؛ فتسببوا بموت نفس فكانوا كمن قتلها، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «قتلوه»، ودعا عليهم بقوله: «قتلهم الله»، وهذا حاصل لكل من فعل مثل فعلهم، وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله في حق الصحابة فقد تكون عقوبة من عداهم أشد وأنكى.

والرابع: دال على أن سبب نجاة الأمة إنما يكمن في فتاوى العلماء بالعلم الشرعي، وسؤالهم عن الدين والاقتداء بهم، وتلك هي البصيرة في الدين.

وأن سبب ضلال الأمة وانحرافها وزيغها عن صراط الله المستقيم، وهلاكها إنما هو في ذهاب العلماء الربانيين بموتهم – الذين يبينون لهم الهدى ويرشدونهم إليه وينهونهم عن الضلال وينبهونهم إلى ضرره وخطره ويحذرونهم منه –، والرجوع بعدهم إلى الجهال وسؤالهم وتبعيتهم في ما يتعلق في الدين والأخذ بفتاويهم؛ لأنهم على غير سبيل سوي ويفتون بغير علم.

وأن القول على الله بغير علم هو أكبر الإجرام ، وقد جعله الله أعلى مرتبة في الذنب.

الفصل الخامس.

حبوط العمل أو رده وعدم قبوله إن لم يكن له دليل أو حجة من الشرع، وهو البدعة:

والذي يعتقد ويتدين ويعمل بلا دليل أو حجة من الشرع، أو سؤال العلماء عن حكم ما يعتقد ويدين الله به من شرعه، فإنه خاسر وآثم وعمله مردود عليه؛ لقول الله – تعالى –: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۞ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ۞ تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً ۞ تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ ۞ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلا مِنْ ضَرِيعٍ ۞ لا يُسْمِنُ وَلا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ﴾، وقال – تعالى –: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۞ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم – في ما رواه البخاري ومسلم –: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، وفي رواية عندهما – أيضاً –: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس

منه فهو رد»، واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري: «..ما ليس فيه ..» قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية (في الجواب الصحيح: ٤/٢٩٤): "وقد اتفق أهل الملل على أن القول على الله بغير علم حرام، والله – سبحانه – نهاهم أن يقولوا على الله إلا الحق؛ فكان هذا نهياً أن يقولوا الباطل، سواء علموا أنه باطل أو لم يعلموا؛ فإنهم إن لم يعلموا أنه باطل فلم يعلموا أنه حق – أيضاً –؛ إذ الباطل يمتنع أن يُعلم أنه حق، وإن اعتقد معتقد اعتقاداً فاسداً أنه حق فذلك ليس بعلم، فلا تقولوا على الله ما لا تعلمون، وإن علموا أنه باطل فهو أجدر أن لا يقولوه".

الفصل السادس.

أعظم التحريم في القول على الله بلا علم:

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (كما في التفسير القيم ص: ٣٨) عن أهل الضلال، عند قوله – تعالى –: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ﴾: "فهم لاعتقادهم الشيء على خلاف ما هو عليه بمنزلة رائي السراب الذي يحسبه الظمآن ماءاً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، وهكذا هؤلاء أعمالهم وعلومهم بمنزلة السراب الذي يخون صاحبه أحوج ما هو إليه،ولم يقتصر على مجرد الخيبة والحرمان، كما هو حال من أمَّ السراب فلم يجده ماءاً، بل انضاف إلى ذلك: أنه وجد عنده أحكم الحاكمين وأعدل العادلين – سبحانه وتعالى – فحسب له ما عنده من العلم والعمل فوفاه إياه بمثاقيل الذر، وقدم إلى ما عمل من عمل يرجو نفعه فجعله هباءاً منثوراً؛ إذ لم يكن خالصاً لوجهه، ولا على سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وصارت تلك الشبهات الباطلة التي كان يظنها علوماً نافعة كذلك هباءاً منثوراً، فصارت أعماله وعلومه حسرات عليه".

وقال – أيضاً – (ص: ٣٨٦) إن منهم: "من يظن أنه على شيء فيتبين له عند انكشاف الحقائق خلاف ما كان يظنه، وهذه حال أهل الجهل وأهل البدع والأهواء الذين يظنون أنهم على هدى وعلم، فإذا انكشفت الحقائق تبين لهم أنهم لم يكونوا على شيء، وأن عقائدهم

وأعمالهم التي ترتبت عليها كانت كسراب بقيعة، يُرَى في عين الناظر ماءاً ولا حقيقة له، وهكذا الأعمال التي لغير الله وعلى غير أمره يحسبها العامل نافعة له وليست كذلك".

وقال (في إعلام الموقعين: ١/٣٨): "وقد حرم الله – سبحانه – القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها فقال – تعالى –: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُون﴾، فرتَّب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنَّى بما هو أشد تحريماً منه، وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً منهما، وهو الشرك به – سبحانه –، ثم ربع بما هو أشد تحريماً من ذلك كله، وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه – سبحانه – بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي دينه وشرعه، وقال – تعالى –: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾، فتقدم إليهم – سبحانه – بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه، وقولهم لما لم يحرمه هذا حرام، ولما لم يحله هذا حلال، وهذا بيان منه – سبحانه – أنه لا يجوز للعبد أن يقول هذا حلال وهذا حرام إلا بما علم أن الله – سبحانه – أحله وحرمه، وقال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يقول أحل الله كذا وحرم كذا، فيقول الله له: كذبت لم أحل كذا ولم أحرم كذا، فلا ينبغي أن يقول لما لا يعلم ورود الوحي المبين بتحليله وتحريمه أحله الله وحرمه الله لمجرد التقليد أو بالتأويل".

وقال (في مدارج السالكين: ١/٣٧٢): "وأما القول على الله بلا علم فهو أشد هذه المحرمات تحريماً، وأعظمها إثماً، ولهذا ذكر في المرتبة الرابعة من المحرمات التي اتفقت عليها الشرائع والأديان ولا تباح بحال، بل لا تكون إلا محرمة، وليست كالميتة والدم ولحم الخنزير الذي يباح في حال دون حال؛ فإن المحرمات نوعان:

محرم لذاته لا يباح بحال، ومحرم تحريماً عارضاً في وقت دون وقت، قال الله – تعالى – في المحرم لذاته: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم

منه، فقال: ﴿وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه، فقال: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه فقال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُون﴾، فهذا أعظم المحرمات عند الله وأشدها إثماً؛ فإنه يتضمن الكذب على الله ونسبته إلى ما لا يليق به، وتغيير دينه وتبديله، ونفي ما أثبته وإثبات ما نفاه، وتحقيق ما أبطله وإبطال ما حققه، وعداوة من والاه وموالاة من عاداه، وحب ما أبغضه وبغض ما أحبه، ووصفه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله، فليس في أجناس المحرمات أعظم – عند الله – منه، ولا أشد إثماً، وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أسست البدع والضلالات؛ فكل بدعة مضلة في الدين أساسها القول على الله بلا علم".

وقال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبدالله بن باز – رحمه الله – (في مجموع فتاواه: ٢١٩/٣): "ومن أعظم الجرائم الفتوى بغير علم، فكم ضل بها من ضل، وهلك بها من هلك ولا سيما إذا كانت الفتوى معلنة على رؤوس الأشهاد، وممن قد يغتر به بعض الناس؛ فإن الخطر بذلك عظيم، والعواقب وخيمة، وعلى المفتي بغير علم مثل آثام من تبعه، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أفتي بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه»، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

وقد أبان الله – سبحانه وتعالى – خطر الفتوى بغير علم، وحذر عباده منها، وبين أنها من خطوات الشيطان، قال – تعالى –: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وقال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۞ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾".

الفصل السابع.

لا تلزم مناظرة المبتدعة أهل التأويل الفاسد، كما يفعل مع المخطئ المتأول:

فقد قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – (كما في مجموع مؤلفاته) مبيناً عدم لزوم مناظرة المبتدعة أهل التأويل الفاسد: "إن مثل هذا التأويل ليس على أهل الحق أن يناظروا صاحبه ويبينوا له الحق، كما يفعلون مع المخطئ المتأول، بل يبادر إلى عقوبته بالعقوبة التي يستحقها بقدر ذنبه، وإلا أُعرض عنه إن لم يُقْدَر عليه، كما كان السلف الصالح يفعلون هذا وهذا؛فإنه – سبحانه – لما أبدى له إبليس شبهته فعل به ما فعل، ولما عتب على الملائكة في قيلهم أبدى لهم شيئاً من حكمته فتابوا، وقد وقعت هذه الثلاث لرسول الله صلى الله عليه وسلم..فإنه لما أعطى المؤلفة قلوبهم فوجدت عليه الأنصار عاتبهم واعتذروا وقبل عذرهم، وبين لهم شيئاً من الحكمة.

ولما قال ذلك الرجل العابد: (اعدل) قال له كلاماً غليظاً، واستأذنه بعض الصحابة في قتله ولم ينكر عليه، لكن ترك قتله لعذر ذكره، ولما فعل خالد بن الوليد ببني جذيمة ما فعل رد عليهم ما أخذ منهم ووداهم، ولا نعلم أنه عاتب خالداً، ولا منعه ذلك من تأميره على الناس".

الفصل الثامن.

وجوب التحذير من أهل الشر والبدع:

يتعين بيان حال أهل البدع والضلال وخطورة ضلالهم وفسادهم والتحذير منهم، ولقد بين العلماء ذلك أوفى بيان وأتمه، ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (في إبطال وحدة الوجود ص: ١١٨)، فقد قال: "فلولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا، وهم عند كثير من الناس سادات الأنام ومشايخ الإسلام وأهل التوحيد والتحقيق.. لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأحوال، وإيضاح هذا الضلال، ولكن يعلم أن الضلال لا حد له، وأنه إذا ضلت العقول لم يبق لضلالها حد معقول".

قلت: ما ذكره شيخ الإسلام هو أوجب الواجب؛ وإلا فإنه يتعين إنكار ورد كل ما هو مخالف لشرع الله ودينه ويجب بيانه للناس، وفي كلامه الذي سيأتي وفي غيره المزيد.

وتأليفي لهذا الكتاب ذو علاقة وصلة وثيقة بما قاله شيخ الإسلام وبما سبق: وذلك خوفاً من معرة الكتمان، وقياماً بواجب النصيحة والبيان الذي يجب لقمع أي ضلالة والإنكار على أصحابها، قال الله – تعالى –: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، وقال – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۞ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده؛ فإن لم يستطع فبلسانه؛ فإن لم يستطع فبقلبه؛ وذلك أضعف الإيمان».

وقال: «من سئل عن علم علمه ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

ومما قيل في كون العلم أمانة وفي ضرر كتمانه:

العلم في شرع الإله أمانة ... كتمانه يفضي إلى الآثام

وقيل – أيضاً – في حفظ الأمانة:

أرعى الأمانة لا أخون أمانتي ... إن الخؤون على الطريق الأنكب

وشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (كما في مجموع الفتاوى: ١٣٠/٢٨) بعد أن تطرق إلى جواز ذكر الشخص أو حاله وذلك من باب النصيحة، قال: "كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة، الدين النصيحة»، قالوا لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

وقد قالوا لعمر بن الخطاب في أهل الشورى: أمِّر فلاناً وفلاناً، فجعل يذكر في حق كل واحد من الستة – وهم أفضل الأمة – أمراً جعله مانعاً له من تعيينه.

وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة: مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكاً والثوري والليث بن سعد – أظنه – والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: (بين أمره).

وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل عليّ أن أقول فلان كذا، وفلان كذا. فقال: (إذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!).

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: (إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل)؛ فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ **فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءاً**".

يقول الإمام ابن القيم (في زاد المعاد: ٣/١٨) في معرض ذكر الفوائد المستنبطة من غزوة تبوك: "ومنها جواز الطعن في الرجل بما يغلب على اجتهاد الطاعن حمية أو ذباً عن الله ورسوله، ومن هذا طعن أهل الحديث فيمن طعنوا فيه من الرواة، ومن هذا طعن ورثة الأنبياء وأهل السنة في أهل الأهواء والبدع لله لا لحظوظهم وأغراضهم".

وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ – رحمه الله – (كما في/ عيون الرسائل..: ١/٤٤١): "التساهل في رد الباطل وقمع الداعي إليه يترتب عليه قلع أصول الدين وتمكين أعداء الله من الملة والدين".

وقال في رسالته إلى الشيخ أبي بكر مبيناً سبب تصريح والده باسمه (كما في/ الدرر السنية: ٣٦٦/١٢): "وأما كون شيخنا الوالد صرّح باسمك في الرياض فهو منه اهتمام بالواجب الشرعي، فإن الرجل إذا خيف أن يفتن به الجهال، ومن لا تمييز عندهم في نقد أقاويل الرجال؛ فحينئذ يتعين الإعلان بالإنكار، والدعوة إلى الله في السر والجهار، ليعرف الباطل فيجتنب، وتهجر مواقع التهم والريب، ولو طالعت كتب الجرح والتعديل، وما قاله أئمة التحقيق والتأصيل، في من اتهم بشيء يقدح فيه أو يحط من رتبة ما يحدث به ويرويه لرأيت من ذلك عجباً، ولعرفت أن سعي الشيخ محمود قولاً وسبباً".

وقال الشيخان العلامة محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والعلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ – رحمهما الله – (كما في/ الدرر السنية: ٥٣/١٣): "ولم يزل أهل العلم يبينون غلطات من غلط ويردونها، حتى إن بعضهم يرد ذلك ولو بعد توبة من حدث عنه، خوفاً أن يغتر بتلك المقالة؛ كما رد موفق الدين ابن قدامة الحنبلي غلطات أبي الوفاء ابن عقيل بعدما تاب منها ".

وألزم ما يكون البيان حين تكون المخالفة دعوة إلى بدعة؛ فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية (في/ منهاج السنة: ١٤٦/٥): "إذا كان المتكلم داعياً إلى بدعته؛ فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم من دفع شر قاطع الطريق".

قال العلامة ابن الوزير – رحمه الله – (في/ العواصم والقواصم: ٢٢٣/١): "ولو أن العلماء تركوا الذب عن الحق خوفاً من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيراً وخافوا حقيراً".

قلت: وهذا الأمر، أي: البيان والتحذير قد يتسبب في غربة العالم السني؛ بل وصاحب السنة؛ فلا ينبغي أن يكترث بذلك – أبداً – ويصبر كما صبر الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام على الغربة والأذى، قال الإمام ابن القيم – رحمه الله – (في/ مدارج السالكين: ١٩٥/٣): "أهل الإسلام في الناس غرباء، والمؤمنون في أهل الإسلام غرباء، وأهل العلم في المؤمنين غرباء، وأهل السنة الذين يميزونها من الأهواء والبدع هم غرباء، والداعون إليها

الصابرون على أذى المخالفين هم أشد هؤلاء غربة؛ ولكن هؤلاء هم أهل الله حقاً، فلا غربة عليهم، وإنما غربتهم بين الأكثرين الذين قال الله – عز وجل – فيهم: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فألئك هم الغرباء من الله ورسوله، وغربتهم هي الغربة الموحشة".

الفصل التاسع.

تعيين الأشخاص والتحذير من أهل الشر والبدع من النصيحة وليس من الغيبة والطعن في الناس الممنوع في الدين:

ونحن نبين أن ذلك من النصيحة، وقدوة المؤمنين فيها الأنبياء – وهم الناصحون بحق وأمانة وصدق –، وفيها ما ذكره الله من قول نوح عليه الصلاة والسلام لقومه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾.

وما ذكره من قول هود عليه الصلاة والسلام لقومه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنَاْ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾.

وما قاله محمد صلى الله عليه وسلم – كما في حديث أبي تميم الداري في صحيح مسلم –: «الدين النصيحة»، قلنا لمن، قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»؛ فجعل النصيحة الدين كله، مما يدل على عظيم منزلتها من الدين، وفي غير صحيح مسلم أكدها بالتكرار ثلاثاً.

قال الشوكاني – رحمه الله – (في/ أدب الطلب ..ص: ١٠٦)، بعد أن أنكر على بعض أهل الفتنة من أهل البدع الذي يؤلف بالباطل ويروج في تأليفه للفساد، ويلقن الحجج والمطاعن على الشرع لأهل الشر والتعصب للباطل، ونشر الفساد: "وإنما التصنيف الذي يستحق أن يقال له تصنيف، والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم الذين أخذ الله عليهم ميثاقه، وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه، هو أن ينصروا فيه الحق، ويخذلوا به الباطل، ويهدموا بحججه أركان البدع، ويقطعوا به حبائل التعصب، ويوضحوا فيه للناس ما نزل إليهم من البينات والهدى،

ويبالغوا في إرشاد العباد إلى الإنصاف، ويحببوا إلى قلوبهم العمل بالكتاب والسنة، وينفروهم من اتباع محض الرأي، وزائف المقال، وكاسد الاجتهاد.

ولا يمنعهم من ذلك ما يخيله لهم الشيطان ويسوله من أن هذا التصنيف لا ينفق عند المقلدة، أو يكون سبباً لجلب فتنة، أو نزول مضرة، أو ذهاب جاهٍ أو مالٍ أو رئاسة؛ فإن الله ناصر دينه، ومتمم نوره، وحافظ شرعه، ومؤيد من يؤيده، وجاعل لأهل الحق ودعاة الشرع والقائمين بالحجة سلطاناً وأنصاراً وأتباعاً، وإن كانوا في أرض قد انغمس أهلها في موجات البدع وتكسعوا في متراكم الضلال".

قلت: والذي يتعين قوله بعد هذا الذي سبق من التهيئة – ولابد من تقريره –: إن الجزائري قد تحمل حملاً ثقيلاً بما بث في كلامه من شوارد وأوابد وشطحات ومجازفات وفساد وشر مستطير، وصار بذلك إمام ضلالة، بل من الأئمة المفسدين في أصل الملة والدين، وذلك في كتاب الله – فضلاً عن مسائل ضلاله في غيره – بدعوى تفسيره وإيضاح تعبيره والتأملات فيه، الذي نشر من خلاله الأباطيل، وهو الذي: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

وضلال الجزائري ودسائسه فاقت الحدود ونافت على المعدود، وقد جعلها سنناً، وهي سنن ليست حسنة، بل سيئة في حياته وبعد مماته، وهو من المظهرين في الأرض الفساد والناشرين الزور بين العباد، عامله الله بعدله وما يستحقه في الدنيا وفي المعاد.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – في ما رواه مسلم في صحيحه –: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيءٌ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».

وهو من الذين قال فيهم أبو الحسن الأشعري – رحمه الله – في مقدمة تفسيره:(تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان)، كما نقله ابن عساكر (في/ تبيين كذب المفتري ص: ١٣٨): "اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه، ولولا أنه

استغوى بكتابه كثيراً من العوام واستنزل به عن الحق كثيراً من الطغام لم يكن لتشاغلي به وجه".

وقوله هذا الذي هو غاية في الصواب، وقول شيخ الإسلام ابن تيمية من قبل هو قولي وهو الذي دعاني إلى الرد والنقض على الجزائري، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – فيما رواه مسلم في صحيحه –: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»، وتقدم ويأتي.

وفي صحيح مسلم – أيضاً – قال صلى الله عليه وسلم: «ما من نبى بعثه الله فى أمة قبلى إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»، ويأتي.

قال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن – رحمه الله – (في مصباح الظلام ص: ٤٣٧)، في معرض رده لضلالات عثمان الناصري، في كتابه: (كشف الغمه): "وقوف المؤمن العارف بدين الله على هذه الضلالات والجهالات المركبة، فيه تنبيه له على نعمة الله عليه، وحث له على شكر نعمة الإيمان والإسلام والفهم عن الله".

وقال الإمام ابن القيم (في/ مفتاح دار السعادة: ٢٧١/١): "وإنما جعل طلب العلم من سبيل الله؛ لأن به قِوام الإسلام، كما أن قِوامه بالجهاد؛ فقوام الدين بالعلم والجهاد، ولهذا كان الجهاد نوعين: **جهاد باليد والسنان**، وهذا المشارك فيه كثير.

والثاني: **الجهاد بالحجة والبيان**، وهذا جهاد الخاصة من أتباع الرسل، وهو جهاد الأئمة، وهو أفضل الجهادين؛ لعظم منفعته وشدة مؤونته وكثرة أعدائه، قال – تعالى – في سورة الفرقان وهي مكية: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ۝ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾.

فهذا جهاد لهم بالقرآن، وهو أكبر الجهادين، وجهاد المنافقين – أيضاً –؛ فإن المنافقين لم يكونوا يقاتلون المسلمين، بل كانوا معهم في الظاهر، وربما كانوا يقاتلون عدوهم معهم، ومع هذا فقد قال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾، ومعلوم أن جهاد المنافقين كان بالحجة والقرآن".

وقال (في/ الفروسية ص: ١٥٦): "ولما كان الجلاد بالسيف والسنان، والجدال بالحجة والبرهان كالأخوين الشقيقين والقرينين المتصاحبين؛ كانت أحكام كل واحد منهما شبيهة بأحكام الآخر، ومستفادة منه.

فالإصابة في الرمي والنضال كالإصابة في الحجة والمقال والطعن والتبطيل نظير إقامة الحجة وإبطال حجة الخصم، والدخول والخروج نظير الإيراد والاحتراز منه، وجواب الخصم والقِرْن عند دخوله عليك كجواب الخصم عما يورده عليك؛ فالفروسية فروسيتان: فروسية العلم والبيان، وفروسية الرمي والطعان.

ولما كان أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم أكمل الخلق في الفروسيتين؛ فتحوا القلوب بالحجة والبرهان، والبلاد بالسيف والسنان.

وما الناس إلا هؤلاء الفريقان، ومن عداهما؛ فإن لم يكن ردءاً وعوناً لهما، فهو كَلٌّ على نوع الإنسان.

وقد أمر الله – سبحانه وتعالى – رسوله بجدال الكفار والمنافقين، وجلاد أعدائه المشاقين والمحاربين؛ فَعِلْمُ الجدال والجلاد من أهم العلوم وأنفعها للعباد في المعاش والمعاد، ولا يعدل مداد العلماء إلا دم الشهداء، والرفعة وعلو المنزلة في الدارين إنما هي لهاتين الطائفتين، وسائر الناس رعية لهما منقادون لرؤسائهما".

قلت: ولبعضهم:

ومداد ما تجري به أقلامهم   أزكى وأفضل مـن دم الشهداء

وقال ابن القيم – أيضاً – (في/ إعلام الموقعين: ٢/١٥٥): "ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، وبما كان عليه هو وأصحابه **رأى أن أكثر من يشار إليهم بالدين هم أقلُّ الناس ديناً والله المستعان**.

وأي دين وأي خير فيمن يرى محارم الله تنتهك، وحدوده تضاع، ودينه يترك، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب عنها، وهو بارد القلب ساكت اللسان شيطان أخرس، كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق، وهل بلية الدين إلا من هؤلاء؟، الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين، وخيارهم المتحزن المتلمظ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل وجَدَّ واجتهد واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة بحسب وسعه، وهؤلاء مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد بلوا في الدنيا بأعظم بلية تكون، وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب؛ فإن القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى، وانتصاره للدين أكمل". وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب – رحمه الله – (في/ الحكم الجديرة بالإذاعة ص: ٣٣): "وأهل الأهواء والبدع كلهم مفترون على الله، وبدعتهم تتغلظ بحسب كثرة افترائهم عليه، وقد جعل الله من حرم ما أحله الله وحلل ما حرمه الله مفترياً عليه الكذب، فمن قال على الله ما لا يعلم فقد افترى عليه الكذب، ومن نسب إليه ما لا يجوز نسبته إليه من تمثيل أو تعطيل، أو كذب بأقداره فقد افترى على الله الكذب .

وقد قال الله – عز وجل –: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قال سفيان[بن عيينة]: (الفتنة أن يطبع الله على قلوبهم؛ فلهذا تغلظت عقوبة المبتدع على عقوبة العاصي؛ لأن المبتدع مفتر على الله، مخالف لأمر رسوله لأجل هواه).

وكذلك المشايخ والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق؛ صغيراً كان أو كبيراً وينقادون لقوله.

وقيل لحاتم الأصم: أنت رجل أعجمي لا تفصح، وما ناظرت أحداً إلا قطعته، فبأي شيء تغلب خصمك؟ قال: (بثلاث: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ لساني عن أن أقول له ما يسوؤه)، فذكر ذلك للإمام أحمد فقال: (ما كان أعقله من رجل!).

وقد روي عن الإمام أحمد أنه قيل له: أن عبد الوهاب الوراق ينكر كذا وكذا، فقال: (لا نزال بخير ما دام فينا من ينكر).

ومن هذا الباب قول عمر لمن قال له اتق الله يا أمير المؤمنين فقال: (لا خير فيكم إن لم تقولوها لنا، ولا خير فينا إن لم نقبلها منكم)..فلا يزال الناس بخير ما كان فيهم الحق وتبيين أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم التي خالفها من خالفها... ولهذا مما خص الله به الأمة لحفظ دينها الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم: أن لا تجتمع على ضلالة، بخلاف الأمم السالفة".

إلى أن قال عن أهل الكتاب: "فإنهم اتبعوا زلات علمائهم، وأعرضوا عما جاءت به أنبياؤهم، حتى تبدل دينهم، و﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ فأحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم إياهم، فكان كلما كان فيهم رئيس كبير معظم مطاع عند الملوك قبل منه كل ما قال، وتحمل الملوك الناس على قوله، وليس فيهم من يرد قوله، ولا يبين مخالفته للدين.

وهذه الأمة عصمها الله عن الاجتماع على ضلالة، فلا بد أن يكون فيها من يبين أمر الله ورسوله، ولو اجتهدت الملوك على جمع الأمة على خلافه لم يتم لهم أمرهم".

الفصل العاشر.

وجوب التشديد على أهل البدع والتشريد بهم؛ لشدة ضررهم على الدين وسبيل المؤمنين:

قال الإمام ابن القيم (في الفوائد ص: ٢٠١): "قاعدة جليلة، قال الله – تعالى–: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآَيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ

مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾، والله – تعالى – قد بين في كتابه سبيل المؤمنين مفصلة، وسبيل المجرمين مفصلة، وعاقبة هؤلاء مفصلة، وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب التي وفق بها هؤلاء والأسباب التي خذل بها هؤلاء، وجلّى – سبحانه – الأمرين في كتابه وكشفهما، وأوضحهما، وبينهما غاية البيان، حتى شاهدتهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام.

فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية، وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السبيلان كما يستبين للسالك الطريق الموصل إلى مقصوده، والطريق الموصل إلى الهلكة..فإن اللبس إنما يقع إذا ضعف العلم بالسبيلين أو أحداهما كما قال عمر بن الخطاب: (إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية)، وهذا من كمال علم عمر رضي الله عنه؛ فإنه إذا لم يعرف الجاهلية وحكمها، وهو كل ما خالف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه من الجاهلية، فإنها منسوبة إلى الجهل، وكل ما خالف الرسول فهو من الجهل.

فمن لم يعرف سبيل المجرمين ولم تستبن له، أوشك أن يظن في بعض سبيلهم أنها من سبيل المؤمنين ..".

وقال (في/ مدارج السالكين: ٣٤٣/١): "لكن الأمر كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية، وهذا لأنه إذا لم يعرف الجاهلية والشرك، وما عابه القرآن وذمه وقع فيه وأقره، ودعا إليه وصوبه وحسنه، وهو لا يعرف: أنه هو الذي كان عليه أهل الجاهلية، أو نظيره، أو شر منه، أو دونه: فينقض بذلك عرى الإسلام عن قلبه، ويعود المعروف منكراً والمنكر معروفاً، والبدعة سنة، والسنة بدعة، ويكفر الرجل بمحض الإيمان وتجريد التوحيد، ويبدع بتجريد متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومفارقة الأهواء والبدع ومن له بصيرة، وقلب حي يرى ذلك عِياناً والله المستعان".

وقال صاحب/ تنبيه الرجل العاقل: (٣/١): "فإن الله – سبحانه – علم ما عليه بنو آدم من كثرة الاختلاف والافتراق، وتباين العقول والأخلاق، حيث خلقوا من طبائع ذات تنافر، وابتلوا بتشعب الأفكار والخواطر.

فبعث الله الرسل مبشرين ومنذرين ومبينين للإنسان ما يضله وما يهديه، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمرهم بالاعتصام به حذراً من الافتراق في الدين، وحضهم عند التنازع على الرد إليه وإلى رسوله المبِين، وعذرهم بعد ذلك فيما يتنازعون فيه من دقائق الفروع العملية؛ لخفاء مدركها وخفة مسلكها وعدم إفضائها إلى بلية، وحضهم على المناظرة والمشاورة لاستخراج الصواب في الدنيا والآخرة حيث يقول لمن رضي دينهم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، كما أمرهم بالمجادلة والمقاتلة لمن عدل عن السبيل العادلة حيث يقول آمراً وناهياً لنبيه والمؤمنين؛ لبيان ما يرضاه منه ومنهم: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾.

فكان أئمة الإسلام ممتثلين لأمر المليك العلام، يجادلون أهل الأهواء المضلة، حتى يردوهم إلى سواء الملة، كمجادلة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج المارقين، حتى رجع كثير منهم إلى ما خرج عنه من الدين، وكمناظرة كثير من السلف الأولين لصنوف المبتدعة الماضين، ومن في قلبه ريب يخالف اليقين، حتى هدى الله من شاء من البشر، وعَلَنَ الحقُ وظهر، ودرس ما أحدثه المبتدعون واندثر.

وكانوا يتناظرون في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام بالأدلة المرضية، والحجج القوية، حتى كان قلَّ مجلس يجتمعون فيه إلا ظهر الصواب، ورجع راجعون إليه؛ لاستدلال المستدل بالصحيح من الدلائل، وعلم المنازع أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، كمجادلة الصديق لمن نازعه في قتال مانعي الزكاة حتى رجعوا إليه، ومناظرتهم في جمع المصحف حتى اجتمعوا عليه، ومناظرتهم في حد الشارب وجاحد التحريم، حتى هدوا إلى الصراط المستقيم.هذا وأمثاله يجل عن العد والإحصاء".

وقال الشاطبي – رحمه الله – (في/ الاعتصام): "فصاحب البدعة لما غلب عليه الهوى مع الجهل بطريق السنة، توهم أن ما ظهر له بعقله هو الطريق القويم دون غيره، فمضى عليه فحاد بسببه عن الطريق المستقيم فهو ضال من حيث ظن أنه راكب للجادة، كالمار بالليل على الجادة وليس له دليل يهديه يوشك أن يضل عنها فيقع في متاهة، وإن كان بزعمه يتحرى قصدها، فالمبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة، لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله، وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره، ولأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه، وأخذ الأدلة بالتبع".

وقال (في/ الاعتصام) – أيضاً –: "سمي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم اعتمدوا على آئهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك".

وقال الإمام ابن تيمية (كما في/ مجموع الفتاوى: ١٦/٢٨) إنه عند المسلمين: "المقصود عبادة الله وحده وطاعة رسوله؛ واتباع الحق والقيام بالقسط قال الله – تعالى –:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، يقال: لوى يلوي لسانه فيخبر بالكذب والإعراض أن يكتم الحق؛ فإن (الساكت عن الحق شيطان أخرس).

ومن مال مع صاحبه – سواء كان الحق له أو عليه – فقد حكم بحكم الجاهلية وخرج عن حكم الله ورسوله، والواجب على جميعهم أن يكونوا يداً واحدة مع المحق على المبطل فيكون المعظم عندهم من عظمه الله ورسوله، والمقَدَّمُ عندهم من قدَّمه الله ورسوله والمحبوب عندهم من أحبه الله ورسوله والمهان عندهم من أهانه الله ورسوله بحسب ما يرضى اللهُ ورسولُه لا بحسب الأهواء؛ فإنه من يطع الله ورسوله فقد رشد؛ ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر إلا نفسه. فهذا هو الأصل الذي عليهم اعتماده، وحينئذ فلا حاجة إلى تفرقهم وتشيعهم فإن

الله – تعالى – يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾".

وقال (كما في/ المجموع: ٦/٣٣٨) – أيضاً –: "والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبْغَض ووجد وإرادة؛ وغير ذلك فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله فهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله؛ بل قد يصعد به الأمر إلى أن يتخذ إلهه هواه، واتباع الأهواء في الديانات أعظم من اتباع الأهواء في الشهوات: فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين؛ كما قال – تعالى –: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ وقال – تعالى –: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾، الآية؛ إلى أن قال: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، الآية، وقال – تعالى –: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾، وقال – تعالى – : ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وقال – تعالى – في الآية الأخرى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وقال: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾.

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعباد يجعل من أهل الأهواء؛ كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدى الله الذي بعث به رسوله؛ ولهذا قال – تعالى – في موضع: ﴿وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم﴾، وقال في موضع آخر: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾".

وقال الشاطبي – رحمه الله – (في الاعتصام: ٢/٧٣٠): "..حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها، وتزينها في قلوب العوام، ومن لا علم عنده؛ فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس وهم من شياطين الإنس، فلابد من التصريح بأنهم من أهل البدعة، والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشهود على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره.

فروى عاصم الأحول؛ قال: جلست إلى قتادة فذكر عمرو بن عبيد فوقع فيه ونال منه فقلت: أبا الخطاب ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟، فقال: يا أحول! أولا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى تحذر؟..

فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم، والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة؛ ولاشك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدَّهم – إذا أقيم عليهم – أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين، ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران فالمرتكب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه: كقطع اليد المتأكلة إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهكذا شأن الشرع أبداً يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل".

والشيخ العلامة عبد الله بن محمد الفدّى – رحمه الله – في رسالة أرسلها إلى عبد الرزاق بن عبد الله فيها أمور مما ينقض الدين قال: "منها: **إنزال النفس في غير منزلتها في العلم والدين**، وغير ذلك من مكائد العدو المضل المبين".

وفي هذه الرسالة المهمة توصيف لطرق الضلال ومتاهاته وضياع أهله وأنه يحقق مراد الشيطان عدو الله وعدو الإنسان اللدود، الذي حذرنا الله عداوته أشد التحذير فقال: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾.

و هذه نصيحة ثمينة عامة – وتتوجه إلى من غرهم الجزائري خاصة – من سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله –:

فقد قال سماحته: "نقص العلم يسبب وقوع المجتمع في أخطاء كثيرة. والواجب على العلماء في كل مكان بذل الدعوة وبذل النصيحة ونشر العلم بين الناس ولا سيما بين الشباب الذين يرغبون في العلم ويدعون إلى الله – عز وجل –.

وعلى طالب العلم أن يقبل العلم ويسعى إلى أن يتبصر ولا يعجل. والواجب على الشباب وعلى غيرهم ممن ليس عندهم العلم الكافي ألا يعجلوا في الأمور وأن يتفقهوا في الدين ويستمعوا لتوجيه العلماء مما يقال ويكتب حتى يكونوا على بينة، وعليهم أن يتدبروا ما يطلعون عليه أو يقال لهم أو يسمعونه في إذاعة أو غيرها، ويعرضوه على الأدلة الشرعية، وأن يسألوا أهل العلم عما أشكل عليهم وممن يوثق فيهم،حتى يكونوا على بينة، ويتحروا أهل العلم الذين يعرفون بنشر الحق والعناية به وإقامة الأدلة عليه ويستفيدوا من علمهم.
أما الاندفاع مع الشعارات التي يروج لها فلان أو فلان أو يؤيدها فلان أو فلان فهذا لا ينبغي لعاقل، وإن كثرة الكلام والبلاغة ليست دليلا على الحق، بل الدليل على الحق هو ما قال الله – سبحانه – وما قال رسوله صلى الله عليه وسلم مع العناية بدراسة القواعد الشرعية والأسس المرعية التي دل عليها قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم. فهي المعيار الذي يستنبط منه ويؤخذ عن طريقه الحق عند عدم وجود النص من الكتاب أو السنة.

أما قول فلان، وما أذاعته الإذاعة الفلانية فهذا لا ينبغي لعاقل أن يغتر به، بل ينبغي للعاقل أن يكون الكتاب والسنة والقواعد الشرعية هي التي يبني عليها ما يختاره وما يرده. وينبغي أيضا ألا يستقل بنفسه في بعض المسائل التي تخفى عليه، بل ينبغي أن يستفيد من إخوانه، وأن يسأل من يثق به من أهل العلم، وألا يعجل في الأمور حتى يطمئن إلى أن هذا هو الحق، لا لأنه قاله فلان أو الحاكم الفلاني أو الرئيس الفلاني أو الزعيم الفلاني".

الفصل الحادي عشر.

إشارة إلى تفسير الجزائري وما ألفته في الرد عليه ورد بعض ضلالاته:

وبعد: فإن مما يجب فيه ما تقدم ما في: (تفسير أبي بكر جابر بن موسى الجزائري) الذي سماه: (أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير)، وغيره من كتبه من تحريفات خطيرة ودعاوى باطلة وفساد كبير زوره باسم الدين ونسبه إليه؛ فأساء إليه وإلى أهله، ولذلك لا يسع مسلماً – اطلع عليه – السكوت عنه وعدم بيانه وإنكاره؛ خصوصاً أنه قد بينت له؛ فقد بَينت له بعضه مهاتفة، وكتبت إليه بكثير مما في تفسيره مرتين: مرة أرسلته إليه مع ابنه عبد الرحمن، ومرة مع صهره عبد الرحمن محيي الدين، وكتبت إلى الجامعة الإسلامية أيام تدريسي فيها بملاحظات كثيرة على تفسيره أكثر من مرة، وقد كان الجزء **الثالث**، و**الرابع** مقرراً على المعاهد والدور التابعة للجامعة في مادة التفسير:

الجزء **الثالث**: على الصف **الأول** الثانوي، من أول سورة الشورى إلى آخر سورة الفتح.

والجزء **الرابع**: على الصف **الثالث** المتوسط، من أول سورة يس إلى آخر سورة فصلت.

وقد دعته لجنة المناهج في الجامعة، وطلبت منه التصحيح لما لوحظ من أخطاء في السور المقررة، والتي لاحظتها ولاحظها بعض الزملاء، وكتبنا بها إلى الجامعة – وهي قليلة مقارنة ببلاياه الكثيرة في عموم التفسير – فأبى وأنف أن يصحح تلك الأخطاء أو أن يعلن رجوعه عنها والاعتراف بخطئه فيها.

وها قد مضت سنين ولم أؤلف في الرد عليه وكشف دسائسه مكتفياً بالإجابة على أسئلة السائلين، وبما أرسلته إليه رجاء أن يثوب إلى رشده ويتوب إلى ربه وينصح لدينه وأمته فيصلحها، ويعلن ذلك ولا يكتمه، ويخاف من عقوبة الله – تعالى – الذي يقول – في تهديد شديد ووعيد أكيد ترتعد منه فرائص المؤمن، كما تقدّم – : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُوْلَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ ۞ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

ولكن – للأسف – قد أخذته العزة بالإثم ولم يخف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى، وأصر على كتم الحق – بعد أن بُيِّن له أو تبين له – واستمر على الإصرار غير آبه بفداحة وخطورة

الأمر، واستعدى عليَّ – بعد نصحي له – بعض الناس، وزاد في التلبيس والمراوغة؛ فطبع رسيلة مفردة صغيرة جداً ركيكة في أسلوبها – ليست ذات شأن – يناقش فيها ما ادعى أنه رد عليه، زاعماً أنه كل الملاحظات التي استدركت على تفسيره، مهوناً بها خطر ما لوحظ عليه، وبعضها لا يعد شيئاً، ولا يستحق الرد بجانب ما في تفسيره من بقائع وفظائع خطيرة جداً لا يجوز أن يقف ذوو العلم دون بيانها، وأغلب ظني أنها من تأليفه أو بإيعازه؛ للتغطية على ما في تفسيره من انحرافات وزيغ ومجازفات – بعد افتضاحهاوكشفها وانكشافها –، وعنوانها: (كشف الستار عما يظن أنه عار)[1]، وهي ضمن رسائله.

بل ينفي – دائماً – أنه يوجد في تفسيره أي أخطاء إلا ما يجوز أن تكون في الطباعة، مع أنه يتحملها وعليه تبعتها ولو كانت في الطباعة، وعليه تبعة عدم تصحيحها والتنبيه عليها؛ خصوصاً وأنها قد كثرت حتى صارت مسخاً للكتاب – مع ما فيه من سوء المسخ العقدي والعلمي، وفظائع جهله – وقد جدولت منها ستين خطأً في آخر موضع من هذا الكتاب وهو: (**التاسع والسبعون**).

وزكى ذلك التفسير الأعجوبة من الأخطاء المنهجية والعقدية والعلمية: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، ودافع وجادل عن الجزائري وعن تفسيره بالباطل، وذلك في رده على (الرفاعي والبوطي)، وبرأه وأخلاه من مسئوليته عن التحريفات والتصحيفات والأخطاء في كتابة الآيات، وحملها الناشرين وغيرهم!! مشككاً في وجودها، بقوله: "وقد ذكر الكاتب أشياء ادعى الحذف فيها لم أتعرض لها؛ لعدم تمكني من معرفة الصدق أو الكذب فيها، ولو صح

---

(١) إنه لليقين وليس الظن — كما يدعي تلبيساً وتدليساً —، وبعض الظن حق وليس إثماً، وبعض الظن إثم، فالله لما ذكر الظن لم يقل اجتنبوا كل الظن، ولم يقل إن كل الظن إثم، بل قال — تعالى —: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾.

وأي عار فوق عار الجرأة على الدين والافتراء عليه ودس الأباطيل فيه، وتضليل المسلمين عنه بدعوى تفسير القرآن أو تيسيره أو تيسير تفسيره، بل دعوى: أنه أيسر من كل التفاسير؟!!، وهو — والله وتالله وبالله في حقيقته — أعسرها وأخطرها على الإطلاق، ناهيك أنه ينسب إلى السنة والسلفية زوراً وبهتاناً، وهنا تتضاعف خطورته وأضراره على الإسلام والمسلمين.

شيء منها فإنه ينسب إلى من فعله من الناشرين وغيرهم"!!، وقد يكون العباد من الذين قال الله – تعالى – فيهم: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾، ومفهوم كلامه أنه ليس في التفسير إلا احتمال الخطأ في الطباعة وأن المؤلف لا يتحمله، ولو كان فيه غيرها يتحمله، ولكنه لا يوجد؛ إذ إنه لو يوجد لبينه، وهذا فيه خديعة للمسلمين بهذا التفسير السيء، بل الماحق والمدمر.

والذي يتعين قوله – ولابد من تقريره هنا –: هو أن الجزائري قد تحمل حملاً ثقيلاً بما بث في تفسيره وكتبه من فساد مستطير، وصار بذلك إمام ضلالة، بل من الأئمة المفسدين في أصل الدين، وهو كتاب الله – تعالى – بدعوى تفسيره، الذي بث من خلاله الأباطيل، وهو الذي: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

ضلالاته ودسائسه فاقت الحدود، وقد جعلها سنناً، وهي سنن سيئة في حياته وبعد مماته، وهو من المظهرين في الأرض الفساد والناشرين الزور، عامله الله بعدله.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – في ما رواه مسلم في صحيحه –: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيءٌ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».

هو من الذين قال فيهم أبو الحسن الأشعري – رحمه الله – في مقدمة تفسيره:(تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان)، كما نقله ابن عساكر (في تبيين كذب المفتري ص: ١٣٨): "اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه، ولولا أنه استغوى بكتابه كثيراً من العوام واستنزل به عن الحق كثيراً من الطغام لم يكن لتشاغلي به وجه".

وقوله هذا الذي هو غاية في الصواب، وقول شيخ الإسلام ابن تيمية من قبل هو قولي وهو الذي دعاني إلى الرد على الجزائري، مع ما كنا ذكرناه من قبل – أيضاً –.

وقال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن – رحمه الله – (في مصباح الظلام ص: ٤٣٧)، في معرض رده لضلالات عثمان الناصري، في كتابه: (كشف الغمه): "وقوف المؤمن العارف بدين الله على هذه الضلالات والجهالات المركبة، فيه تنبيه له على نعمة الله عليه، وحث له على شكر نعمة الإيمان والإسلام والفهم عن الله".

ولي في كشف جهالات وضلالات وخرافات الجزائري ستة كتب في تفسيره، وغيره:

١– حقيقة الانتصار برد التعدي على الدين وتفسير كلام الجبار (رد على أبو بكر جابر الجزائري في حق نبي الله يوسف في تفسيره ورد عليه فيه وفي غيره من بعض كتبه).

٢– (الإكسير في تبيين جهالات أبو بكر جابر الجزائري في أيسر التفاسير)، و(طليعته).

٣– تنبيه الغافلين إلى خرافة الخرافيين وطعنهم في حملة العلم وحفظة الدين (رد على أبو بكر جابر الجزائري).

٤– (النشر لما انطوى بجهل الجهال والهوى)، (رد على عبد المحسن العباد وجداله عن الجزائري وتفسيره بالباطل).

٥– صد المقال المجحف بنسبة مالا يليق بنبي الله يوسف (رد على أبي بكر جابر الجزائري)، وهو منشور في موقعي في شبكة الأثري السلفية

٦– وهذا الكتاب: تنبيه العقلاء إلى دسيسة الجهلاء: (كشف حقيقة وخبايا أبو بكر جابر بن موسى الجزائري).

وأما بعد: فإني – بعد الذي قدمته – أبدأ هذا الكتاب المبارك بالرد على الجزائري، والرد على عجلان في الكذبة التي اعتذر بها للجزائري ودافع عنه بها وبرر له سوء اعتقاده فيها، ثم أرد على بعض ما في بعض كتب الجزائري، وأُتبعه بالرد على صالح بن عواد المغامسي في خمسة عشر موضعاً؛ لأنه يشبهه في الضلال والإضلال، ثم الرد على تفسير الجزائري في تسعة وسبعين موضعاً، وفي التاسع والسبعين ستون خطأً في كتابة الآيات في تفسيره؛ أما الآيات المفسرة فمطبوعة من المصحف الشريف، وهذا يحفظ أصل القرآن من التحريف، ويهون من المشكلة بعض الشئ، وتقدمت الإشارة إلى تلك المواضع وتأتي.

وأقول مستعيناً بالله الكريم المنان، كما قد قيل:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة   وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

فالشطر الأول: ينطبق على عجلان بن محمد العجلان الذي حكم ببراءة (أبو بكر جابر الجزائري) – حسبما يدعيه أبو بكر –، مع جهله بفساد معتقده في الإيمان والأسماء والصفات والجبر والتكفير وغيرها – دون تثبت –؛ فهو لا يكاد يكون على شيء من أسس الدين الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، بل موغل في التيه والضلال والإضلال والضياع.

وحال عجلان كما قيل: "أراد أن يطب زكاماً فأحدث جذاماً".

وكما قيل – أيضاً – في من يريد أن ينفع فينعكس مراده:

رام نفعاً فضر من غير قصد   ومن البر ما يـكون عقـوقاً

فعجلان استعجل فدافع عن الجزائري – بجهل وحسن نية – فخدع الناس بدعوى سلامة عقيدته في الأسماء والصفات – إحساناً للظن به –، وهو فيها ضال مضل، بل غارق في الضلال والإضلال، وقد ظلم عجلان المدعى عليه بتكذيبه إياه وتسبب في تكذيب الجزائري له، والمدعي صادق فيما أثبته في رسالته ونسبه إليه من تأييده لها؛ لأنها وفق معتقده في الأسماء والصفات ومترجمة لحقيقته وحاله.

وأما الشطر الثاني فينطبق – قطعاً – على الجزائري؛ لأنه واقع بما سنبينه: من جهل وأخطاء وضلال وإضلال وفساد معتقد، وهو يصر عليه ولا يحيد عنه قِيد شعرة إلا بمراوغة ومجرد دعاوى، وقد قيل فيمن يكذب دعواه الدليل:

ومن يدعِ ما لـيس فيه   كذبته شواهد الامتـحان

وقيل في من لا يقدم برهاناً على دعواه:

والدعاوى ما لم يقيموا عليها   بينـات أبناؤها أدعياء

وقيل كذلك في من لا يرى الحق مهما كان واضحاً:

الحـق شمس والعيون نواظر   لكنـها تخفى على العميـان

وقيل – أيضاً – في عدم التباس الحق على من يبحث عنه:

الحــق لا يخفى على متأمل   والبـهت يذهب مثل برق خاطف

علماً أن مثله – في هذه البلاد – لا يجهل تلك الأمور العظيمة الواضحة الجلية، ومنها ما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة، وما كان كذلك فالحجة قائمة فيه أصلاً – لمن مثله لا يجهله في دار المسلمين –، وقد بُين له الأمر وأقيمت عليه الحجة فيما لم يكن كذلك، ونصح له فيما الحجة فيه قائمة؛ فأبى الرجوع عنه وكابر الحق وأصر على المعتقد الفاسد والرأي الكاسد – كما يتضح بجلاء فيما يأتي –، والشيء من معدنه لا يستغرب؛ فالرجل جاهل خالٍ من الورع ومغرم بالشهرة وبشذوذ القول والقول على الله بلا علم، وتلك أخلاقيات وسلوكيات ذوي الجهل والحمق، وقد قيل في إضرار الجاهل بنفسه أشد من أعدائه:

ما يبلغ الأعداء من جاهل   ما يبلغ الجاهل من نفسه.

وهو قد بلغ من نفسه ودينه، ودين الإسلام وأهله – من الإفساد – ما لم يبلغه الأعداء.

وقد آن الأوان أن نأتي على المقصود، فنقول: نشر عجلان بن محمد العجلان في أحد منتديات الإنترنت ما عنوانه: "**براءة الشيخ الجزائري من رسالة عبد الله زايد**، ونصّه: "لقد كتب أحد الإخوة في هذا الملتقى بعض الإشكالات والشبهات التي وقع فيها مستنداً على رسالة للأخ عبد الله بن زايد (أبو أحمد السكندري) سمّاها: بـ (الرد الجميل لدفع ما وقع في الأسماء الحسنى من تعطيل)، ونسب إلى الشيخ أبي بكر الجزائري تقريظه لتلك الرسالة وثناءه عليها، وأحال إلى موقع عبد الله زايد على الشبكة العنكبوتية، الذي وضع تقديم الشيخ لرسالته في صفحة موقعه الرئيسية، ولما اطلعت على الرسالة وجدتها مخالفة لمذهب السلف الصالح في باب الأسماء والصفات، وقد طعن كاتبها بمذهب أئمة أهل السنة والجماعة كابن خزيمة، وابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب – رحمهم الله تعالى –[(١)]، وتعجبت[(٢)] من ذلك**!**،

(١) وذلك هو عقيدة الجزائري وتلك هي حقيقته وحاله، وسنبينه فيما يأتي، بل الجزائري هو الطاعن في مذهب وعقيدة أهل السنة والجماعة حقيقة، بل الطاعن في مذهب وعقيدة من ذكرت من أئمتهم ، وغريب – جداً – جزمك بأنه لم يقرأها ولو قرأها لرفضها!!، وهو قد قرأها وتصفحها ولم يرفضها، بل أيدها واعترف بذلك في بيانه الذي نشرت أنت نصه، ويأتي قريباً.

(٢) بل العجب من تعجبك وفعلك!!.

ومما نسبه إلى الشيخ أبي بكر الجزائري من موافقته وثناءه [كذا] عليها!!، وظهر لي بأن الشيخ – وفقه الله – لم يقرأها، ولو قرأها لرفضها قطعاً[١]، وعندئذٍ طبعت الرسالة، وأرسلتها إلى الأخ الشيخ عدنان عبد العزيز خطيري، المدرس بدار الحديث المدنية، ليقوم بإيصالها إلى الشيخ أبي بكر الجزائري ويطلعه عليها، ولما تفحصها الشيخ أبو بكر الجزائري قام مشكوراً بكتابة براءةٍ مما جاء في هذه الرسالة، وتراجع عن تقديمه السابق، وطلب نشر بيانه حولها، واستجابة لرغبة الشيخ، وبياناً للحق فإني أنشر بيانه هنا في الملتقى، ولعل الإخوة ينقلونه إلى المنتديات الأخرى، وينشره الأخ عبد الله زايد في موقعه كما نشر التقريظ السابق مستجيباً لطلب الشيخ، كما أدعو الأخ عبد الله إلى اتباع منهج السلف الصالح، والرجوع إلى الحق، وأسأل الله – عز وجل – أن يرينا وإياه الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه..كتبه عجلان بن محمد العجلان يوم الجمعة: ١٠/١١/١٤٢٧هـ.

هذا نص بيان الشيخ: (قد بلغني أن الأخ: عبد الله زايد الملقب بأبي أحمد السكندري قد صدر موقعه بتزكيتي لرسالته المسماة: (الرد الجميل لدفع ما وقع في الأسماء الحسنى من تعطيل)، **والتي تصفحتها ولم أتفحصها وأدقق في ثنايا سطورها**، وقد لوحظ عليها مؤخراً بعض الأخطاء، وإنني أبرأ إلى الله – تعالى – مما تضمنته هذه الرسالة من مخالفات عقدية في الأسماء والصفات، وأبرأ إلى الله أن أزكي أي كتاب أو رسالة فيها مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، أو فيها ذم أو استنقاص من مكانة أهل العلم من السلف، أو الخلف أو ترويج لعقيدة فاسدة، من تأويل أو تحريف أو تعطيل أو تمثيل، أو مذهب منحرف باطل، وهذا هو مذهبي في دعوتي وفي جميع كتبي ورسائلي والله الهادي إلى سواء السبيل.

المقر بما فيه:

أبو بكر جابر الجزائري)"

مسكين يُلَبِّس، أو لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، بل يدري عقائد أهل البدع ولا يخطئ فيها، ولايوافق أهل السنة إلا كلاماً لا حقيقة تحته!!.

---

(١) لقد استسمنت ذا ورم، وأحسنت الظن بمن ليس أهلاً لحسن الظن، وهكذا الذي يحكم بجهل.

قلت: وقول عجلان: "براءة الشيخ الجزائري"!! يرده اعترافه بتصفحها واطلاعه عليها وتقريظه لها؟!!، وكما قيل: "الاعتراف سيد الأدلة" وهذا الذي نفاه خلاف واقعه؛ فهو معطل في الأسماء والصفات، وضال فيها وفي غيرها، وأبعد ما يكون من البراءة وكل ما ذكره مقلوب مذهبه، وكلامه هذا حجة عليه، وخصوصاً قوله: "هذا هو مذهبي..الخ"؛ لأنه أحال على مليء في مذهبه: فبلاياه كلها في كتبه، وكما قيل في المثل: "كل الصيد في جوف الفَرَى"، وقيل: "من فمه أدنه"، وبما كتبه وخطته يداه، وهو أقوى توثيق، وقد يكتبه ولا يصرح أو يبوح به في دروسه ومواعظه!!.

وما عليه أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، وأصول العقيدة والتوحيد واضحة لا تلتبس على سني؛ وقواعدها منضبطة في الكتاب والسنة وما قعد وفقهما وفيما يرجع فيه إليهما، ولو تصفح ولم يتفحص – كما قال –، ومر سريعاً ولم يدقق، ولم يكن في غفلة أو سبات!!، ويكفي اعترافه بتصفحه واطلاعه على الرسالة وتقريظه لها، وحاله وواقعه منطبق – تماماً – على كل ما تبرأ منه، وكيف البراءة منه وهو واقع فيه؟!!، وكتبه شاهدة عليه ومدينة له.

وليت كلامه هذا كان صحيحاً؛ لأننا نحب له الاستقامة ولكل مسلم وأن يوفق إلى الحق وأن يجريه الله على يديه ولسانه وعمله، ونكره له الانحراف، وهذا هو مذهبنا الذي ندين الله به، ولكن كما قيل:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

وما أسماه العجلان بياناً هو دليل لنا – مع ما يأتي – على مراوغات الجزائري وتلبيساته وتدسياته، ودعاواه الباطلة العارية عن الصدق والحقيقة – حتى لا يُفْتَضَح أمره –، ويكبر عليه ويصعب الرجوع إلى الحق بعد تبيانه له أو تبينه له بنفسه؛ فيصر على ما أثبته وقرره من قبل، وهذا شأن الجهال غير المتبصرين بمنهاج الدين الحق والوقوف عنده.

وقوله: "وأبرأ إلى الله أن أزكي أي كتاب أو رسالة فيها مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، أو فيها..ترويج لعقيدة فاسدة، من تأويل أو تحريف أو تعطيل أو تمثيل، أو مذهب منحرف باطل، وهذا هو مذهبي في دعوتي وفي جميع كتبي ورسائلي"، يكفي لتزييفه والرد عليه ما في

كتابي هذا، ويقال له: "على الخبير سقطت" أو "على الخبير وقعت"،– كلا اللفظين صحيح –، ويغني في الشرح زيادة على هذا – أيضاً – ما في الإشارة السابقة.

وأما قوله: "أو فيها ذم أو استنقاص من مكانة أهل العلم من السلف أو الخلف".

فما يدعيه من عدم استنقاص السلف والخلف يكذبه ويرد عليه فيه ما يأتي:

أولاً: استنقاصه لرسول الله محمد صلى الله عليه وسلم إمام السلف وخلفهم وقدوتهم، وهو أول من نال منه من السلف – كما في تفسيره – بقوله: "**عَجْزُ الرسول صلى الله عليه وسلم عن الكذب على الله – تعالى –، وعدم قدرته على ذلك لو أراده**"؛ إذ نسب إليه العجز وعدم القدرة، يظن – لجهله – أنه يمدحه، وهذا لا مدح عليه، وإنما المدح على ما يقدر عليه الإنسان باختياره من فعل أوترك، إذ جعل الله له الإرادة والحرية في الاختيار ولم يجعله مجبوراً، فيمدح ويثاب على فعل الممدوح وترك المذموم تديناً، ويتوجه إليه الذم على تعمد فعل المذموم، ويستحق عليه العقاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (في الفتاوى الكبرى: ١/١٨١): "والأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادراً عليها"

وقال الشوكاني عن ما يكون عليه المدح وما لا يمدح عليه (في تفسيره): "لا يكون إلا على أمر مكتسب يقدر فاعله على خلافه، لا على ما كان من أصل الخلقة وفي نفس الجبلة"، ويأتي.

وقول الجزائري هذا منطلق من مذهبه، وهو عقيدة القدرية المجبرة الباطلة، وقد بيناها — في ما يأتي – عند تفسيره لقوله – تعالى –: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾.

وآذى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الزعم الباطل، وقد نهى الله المؤمنين عن أذيته فقال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾.

وقد قيل في الذم الذي في صورة المدح:

ألم تر أن السيف ينقص قدره 	إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

وقال الرازي: "مدح الإنسان بما يكون عيباً غير جائز" ويأتي، ويأتي مزيد بيان في المسألة.

ثانياً: قال في تفسيره عن نبي الله يحيى بن زكريا عليه الصلاة والسلام: "﴿حَصُورًا﴾، لا رغبة له في النساء **لقلة مائه**"؟!!.

ففي قوله: "لقلة مائه" نسب إليه عاهة وعيباً وعجزاً ونقصاً، وذلك إذا نسب إلى أحد من الرجال عموماً كان استنقاصاً فكيف بنسبته إلى الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام؟!، وهو عند التدقيق كقوله عن رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم – السابق –، ويأتي كلام أهل العلم على قوله – تعالى –: ﴿حَصُورًا﴾، من ما يبين خطأه ومن نحى نحوهم وقلدهم بلا تحقيق في المسألة على أهميتها؛ لأنها تتعلق بنبي كريم.

ثالثاً: استنقاصه لنبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام:(كما في تفسيره: أيسر التفاسير)، ورسيلته: (كشف الستار عن ما يظن أنه عار) بإصراره – بعد تحقيق القضية – على أن يوسف هو الذي قال : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ۞ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، خلافاً لما قاله المحققون من أهل العلم وبرأوا منه نبي الله (يوسف) عليه الصلاة والسلام، وخطؤوا من قال به من المتقدمين مخالفاً لنص القرآن وظاهره، ومن تبعهم على ذلك.

وأولئك الأعلام الرافضون لنسبة ذلك القول الخطأ إلى نبي الله (يوسف) والمتمسكون بظاهر القرآن هم: العلامة ابن خُمَيْر البستي الأموي المتوفى سنة: ٦١٤هـ، في كتابه: (تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء).

وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وتلميذه ابن كثير، وغيرهم من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين، بل ألف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة مستقلة، وألفت فيه رسالتي، بعنوان: (صد المقال المجحف بنسبة ما لا يليق بنبي الله يوسف) – كما تقدم –، وهي (**الموضع الثامن**) من هذا الكتاب.

رابعاً: قوله عن الصدَّيقة مريم البتول ابنة عمران أم عيسى عليه الصلاة والسلام عند قول الله – تعالى – عنها في سورة آل عمران: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾: "وذلك **لعقمها**"!!.

فقوله: "لعقمها" كذب وافتراء عليها وبهتان لها، وهو عيب ونقص؛ فيكون استنقاصاً لها لا تجوز نسبته إليها – ويأتي بيانه – وهو خلاف دلالة القرآن، ويشبه ما فعله اليهود من بهتانها؛ فقد قال – تعالى – عنهم:﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾.

خامساً: استنقاصه لأميري المؤمنين الصحابيين الجليلين الخليفتين الشراشدين، المبشرين بالشهادة والجنة بنص السنة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوج بنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها سيدة نساء العالمين، وأبي الحسن والحسين ابني فاطمة ريحانتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقاتل الخوارج بأمر رسول الله.

وعثمان بن عفان رضي الله عنه: صهر رسول صلى الله عليه وسلم وزوج ابنتيه زينب ورقية رضي الله عنهما؛ فهو ذو النورين، ومجهز جيش العسرة، الذي قال رسول الله صلى الله وسلم فيه: «ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم»، والثابث في المحنة، وشهيد الدار.

باتهامه لهما بالضعف في السياسة وفشلهما فيها؛ وأن ذلك جر عليهما ما كان من فتنة (كما في رسالته:نماذج من الدعاة الصالحين)، واعتمد في القدح في سياسة علي على كلام كافر غربي.

وذلك سب لهما وقدح فيهما، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سب الصحابة والقدح فيهم، فقال – في ما رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما –: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، لفظ البخاري، وكان هذا فيما جرى بين السابقين والذين جاءوا من بعدهم، وكلهم صحابة؛ فما بالك بمن سبهم من من جاء بعدهم في متأخر الزمان.

وقد بسطنا الرد عليه في كتابنا: (تنبيه الغافلين إلى خرافة الخرافيين وطعنهم في حملة الدين).

سادساً: تكفيره للصحابيين الجليلين الكريمين عمرو بن معد يكرب، وركانة بن عبد يزيد رضي الله عنهما، وسبه لهما وقدحه فيهما ولعنه لهما، وهو أشد من الاستنقاص والقدح لهما الداخل في التكفير، بل قدح شديد وثلب كبير، كما في كتابه: (هذا الحبيب يا محب، ركانة ص: ١١٨، وعمرو ص: ٤٦١)، وحذف لعن عمرو من الطبعة الثانية، وأبقى التكفير والسب، ويرد عليه في حقهما ما سبق ذكره في حق الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

وعمرو صحابي مشهور ومن مشاهير الفرسان، ارتد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع إلى الإسلام وحسن إسلامه – وبتوبته رجعت إليه صحبته –، وجاهد في سبيل الله وأبلى بلاءاً حسناً واستشهد في الجهاد.

وركانة روى له من أصحاب السنن (كما في تحفة الأشراف: ١٧٢/٣): أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وله حديث في الطلاق وهو عند أبي داود –كما في التحفة أيضاً –.

قال الحافظ ابن حجر في التقريب (ص: ٨٦): "ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلبي، من مسلمة الفتح، ثم نزل المدينة، ومات في أول خلافة معاوية رضي الله عنه.

سابعاً: ذمه واعتدؤه القبيح على الإمام في السنة والحديث،وشيخ الإسلام وشيخ الأئمة: الحافظ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشي الزهري، الذي روى له الجماعة، وغيرهم من الأئمة، والذي قال فيه البخاري: قال إبراهيم بن حمزة: "كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه".

فقد جعله الجزائري مغنياً من المغنين وحشاشاً من الحشاشين وماجناً من أهل المجون، ومن أهل الأهواء!!، (كما في رسالته:حكم الإسلام في الموسيقى والغناء، أو الإعلام بأن العزف والغناء حرام)، ومما قال فيه وليس الأسوأ مما قال: "يا لضياع نصوص الإسلام تطلب من هذا النوع الرخيص من الناس، ويالضياع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت تؤخذ من الحشاشين وأصحاب الأهواء والمجون"!!، وذلك أكبر وأعظم من الاستنقاص له

وبقية كلامه هذا السيئ، والتفصيل في الرد عليه تجده في كتابينا (النشر لما انطوى بجهل الجهال والهوى) و(تنبيه الغافلين..)، ولإبراهيم بن سعد – رحمه الله – ترجمة عند أبي الحجاج المزي (في تهذيب الكمال: ٨٨/٢).

وقد رد عليه محمد محمد حسن شُرّاب في جريدة المدينة العدد: ٧٣٥٤، يوم الأربعاء: ١٤٠٧/١٠/٢١هـ، وتأتي إشارة إليه، ونص الرد في كتابينا آنفي الذكر.

ثامناً: تجنيه على الإمام العظيم البخاري واستخفافه به وتجهيله واستنقاصه له بغير حق فقد قال: في نهر الخير، حاشية: أيسر التفاسير: "أورد البخاري إيرادات لا حاجة إليها"، وقال عن رأيه الخطأ والمخالف للبخاري: "ولا داعي لإيراد ما بخلافه: **إذ لا فائدة منه إلا تذبذب الرأي واضطراب الفكر"؟!!، أي: أن هذا ما تؤدي إليه إيرادات البخاري، وهذا فيه الزهو بالنفس وعدم احترام أئمة السنة والدين ومراعاة أقدارهم**.

وقول البخاري هو الحق، والباطل هو ما أورده عليه الجزائري من إيرادات خاطئة، وقد أوضحنا ذلك في الموضع الرابع والسبعين من هذا الكتاب.

تاسعاً: لمزه للإمام ابن القيم بالجهل واستنقاصه له؛ لأنه في قرن من القرون المظلمة، بقوله: (في رُسيلته: كشف الستار عن ما يظن أنه عار): "وأما ما نقله عن ابن القيم – رحمه الله تعالى – فإن ابن القيم ليس معصوماً من الوقوع في الخطأ، إنه كغيره من غير المصطفين يصيب ويخطئ..من علماء المسلمين في **القرون المظلمة**"!!.

وها هو قد وقع منه الجهل والظلام وهو بين العلماء مصابيح الدجى: ابن باز وإخوانه، وهم في زمن أشد ظلاماً فما ضرهم ولم يطعن فيهم من أجله، وإنما الظلام على أهل الجهل، ويصف ابن القيم بالعلم وهو كذلك، بل هو إمام في العلم؛ فأي ضير عليه إن كان في القرون المظلمة، وأي منقصة في ذلك؟!! إن ميزانه لغريب وإن أمره لعجيب!!، ولا يسلك ما سلك أو يأتي ما أتى العقلاء ولا من يحترم ويقدر للعلماء قدرهم.

ولا أحد يقول بعصمة أحد إلا الأنبياء بما يوحي إليهم من ربهم، فلا مجال لمثل هذا القول في معرض تجهيل علماء أهل السنة والنيل منهم من أجل قولهم الحق، وابن القيم لم يخطئ، بل هو محق كل الحق بدفاعه عن نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام بالحق، وهو واجب عليه وعلى كل مسلم، وهو إمام من أئمة أهل السنة في العلم، وفارس من فوارس هذا الميدان، فكيف يستخف به ويجهله لأجل قوله الحق الذي نأى هو عنه ورآه باطلاً بجهله وتقليده، بلا حجة أو بصر أو بصيرة مخالفاً لظاهر القرآن؟!!؛ فحاله كما قيل: "رمتني بدائها وانسلت".

وكما قد قيل عن ما فيه قيمة الإنسان:

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه   والجـاهلون لأهل العلم أعـداء

وهو لأنه لا يعرف أقدار الأنبياء والصحابة والعلماء أساء في حقهم جميعاً، وذلك منضاف إلى إساءته في حق الإسلام والمسلمين جميعاً.

والرد عليه في كتابنا (حقيقة الانتصار..)، وفي كتابنا الرد على عبد المحسن العباد : (النشر لما انطوى بجهل الجهال والهوى)، و(تنبيه الغافلين..).

كما يأتي ردنا عليه في مناقشة رده لكلام ابن القيم في دفاعه عن نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام، وتخطئته للإمام البخاري واستخفافه به.

قلت: ويشكر الأخ عجلان العجلان لغيرته على عقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن ما كان له أن ينخدع بشهرة الجزائري وحسن الظن به، وإنما يتثبت من حاله، وقد أمرنا ربنا بذلك، فقال: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، خصوصاً وأن تزكيته لتلك الرسالة تعطي مؤشراً خطيراً على انحراف الرجل عن تلك العقيدة، ولو كلف الأخ عجلان نفسه – وكان ذا بصيرة في معتقد أهل السنة والجماعة – مطالعة تفسير الجزائري: (أيسر التفاسير) لكفاه بعض ما فيه من بعده عن منهج وعقيدة أهل السنة: في الإيمان والأسماء والصفات، منضاف إليها مذهب القدرية المجبرة فضلاً عن غيره، فهو من أعدائهم وخصومهم الألداء، ولم يقع الأخ عجلان في هذا اللبس والتلبيس والخديعة للآخرين؛ ولرأى الحقيقة المرة، ومنها: كون الجزائري على عقيدة الكتاب الذي قدم له، ولا غرابة في ذلك، وما عداه فهو مجرد دعوى لا تغني شيئاً وإنما ذلك تعمية وتلبيس ونفاق.

والأخ العجلان أساء إلى الشيخ عدنان، وأساء بنشر تلبيس الجزائري، وبتكذيبه للسكندري، ويجب عليه هو التوبة والرجوع، ونشر ذلك في الوسيلة نفسها التي روج بها تلبيس الجزائري، والاعتذار للسكندري.

وغريب ما ادعاه – الجزائري – من التعامي عن عقيدة الكتاب الذي قدم له!!، وعجيب ألا يتبين لعجلان حيصته من أسلوبه واعترافه باطلاعه على الكتاب وتقريظه له!!.

ولا شك أن هذا الرجل مغرور ومبتلى بالكلام والكتابة في العلم مع الجهل المركب؛ تشبعاً بما لم يكن له بأهل، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – في ما رواه البخاري ومسلم –:

«المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»، وقد دخل في ما لا يعنيه، ونشر من الضلال والإضلال في كتبه ورسائله وأحاديثه ودروسه في المسجد النبوي وغيره خلال سنين طوال ما لا تحيط به عبارة أو تكفي فيه إشارة، ويصدق عليه:

مساوٍ لو قسمن على الغواني　　لما أمهـرن إلا بالـطلاق

و يقال له ولمثله من الجهال الذين لا يعرفون قدر دينهم، ولا قدر أنفسهم:

فدع عنك الكتابة لست منها　　ولو سودت وجـهك بالمـداد

وهو لم يفعل شيئاً نافعاً إلا قليلاً، كما قيل:

ميّزت بين جمالها وفِعالها　　فإذا الملاحة بالقباحة لا تفي

وهو كما قيل:

كالثور في الدولاب يسعى وهو لا　　يدري الطريـق فلا يزال مكانه

ومغالطات الجزائري كثيرة لا تخفى على الناقد البصير المتأمل في كلامه والمتتبع لكتبه، ومن أمثلتها – عدا ما تقدم – قوله: (في كتابه نداءات الرحمن لأهل الإيمان ص: ١٧٧) عند قوله – تعالى –: ﴿وَاللَّهُ لا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾، في سورة الأحزاب: "تقرير صفات الله – تعالى – وإثباتها في القرآن والسنة إذ وصف – تعالى – نفسه بأنه لا يستحيي من الحق، وعليه فلنصف الله – تعالى – بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا غير، فلا نصف الله – تعالى – بما لم يصف به هو نفسه، ولا بما وصفه رسوله [كذا، والسياق يدل على أنه مثل ما قبله: أي: وبما لم يصفه به رسوله] صلى الله عليه وسلم، ولا ننكر صفاته أو نؤولها هروباً من وصفه بها، كما هو شأن المعتزلة والأشاعرة في الغالب"، وهذا الكلام حجة عليه؛ فشأنه هو شأن الأشاعرة، ولم يحقق ما قاله، بل خالفه؛ فأول الأسماء والصفات، وأثبتنا ذلك بالدليل القاطع.

وما مثل به ليس من الصفات وذلك لجهله بها، وإنما هو من الإخبار ويتوسع فيه ما لا يتوسع في باب الأسماء والصفات؛ فيخبر عن الله بها ولا يثبت له بها اسم أو صفة، لم يأت

بها النص من الكتاب أو ما ثبت من السنة، ولذلك قيل: الأسماء والصفات توقيفية، أي: وقف على الدليل لا تثبت لله بلا دليل ينص عليها.

ثم هو مع هذا الكلام الحق من حيث تقعيد أهل السنة في إثبات أسماء الله وصفاته – وهو ما يدعيه الجزائري مجرد دعوى، وقد نقله دون أن يعتقده –، وهو في الحقيقة والواقع على عكسه – تماماً –، وذلك من تناقضه، مع دعواه العلم وصحة المعتقد، بل السنية، كما في كتبه ورسائله، وستراه مفصلاً فيما يأتي.

قال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – (في حراسة التوحيد ص: ٨)، وهو كلام متين سديد: "**كل من خالف أهل السنة فيما اعتقدوا في باب الأسماء والصفات فإنه يقع – ولابد – في مخالفة الأدلة النقلية والعقلية مع التناقض الواضح في كل ما يثبته وينفيه.**

أما أهل السنة والجماعة فأثبتوا لله – سبحانه – ما أثبته لنفسه في كتابه الكريم، أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته، إثباتاً بلا تمثيل، ونزهوه – سبحانه – تنزيهاً بريئاً من التعطيل ففازوا بالسلامة من التناقض وعملوا بالأدلة كلها".

وادعاء الجزائري هذه الدعوى وأمثالها إنما هو مكر وخداع وذر للرماد في العيون، ومثل ذلك ما يدعيه من السنة والسلفية، وهو أبعد ما يكون عنهما، بل هو – بتقريره ما يخالفهما باسمهما – يناقضهما بطريقة مزورة ماكرة، فحسيبه الله على تضليله عن الدين الحق وتلاعبه به.

والله حافظ دينه، وقد قال – تعالى –: ﴿إِنَّا نَحْنُ نزلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، كما تقدم

أما **قوله**: "هو شأن المعتزلة والأشاعرة في الغالب" فربما يلتبس جمعه بين المعتزلة والأشاعرة على القارئ فيظن أنهم سواء في المذهب، وليس الأمر كذلك، وإنما هو جهل منه، أو يعني: "في الغالب" الأشاعرة فهم الذين يثبتون من الصفات الذاتية الخبرية سبعاً وينفون ما سواها، ويؤولون الصفات الفعلية، وأما المعتزلة فلا يثبتون شيئاً من الأسماء ولا الصفات بمعانيها، وإنما يثبتون ألفاظاً مجردة عن المعاني.

ومن دسائس الجزائري وخداعه بأساليبه الملتوية المضللة ما سنكذبه بالحجة والبرهان، وقد قال في مقدمة تفسيره: "..فقد تعين وضع تفسير سهل ميسر يجمع بين المعنى المراد من كلام الله وبين اللفظ القريب من فهم المسلم اليوم، تُبَيَّن فيه العقيدة السلفية المنجية[1]، والأحكام الفقهية الضرورية.."!!، إلى أن قال: "ينتفع به كل مسلم يقرؤه بنية معرفة مراد الله – تعالى – من كلامه ليعرف ربه معرفة تكسبه خشيته ومحبته ويعرف محابه – تعالى – ليتقرب بفعلها إليه، يعرف مساخطه ليتجنبها خوفاً مما لديه"، إلى أن قال: "خلو هذا التفسير من الأقوال وإن كثرت والالتزام بالمعنى الراجح، والذي عليه جمهور المفسرين من السلف الصالح، حتى إن القارئ لا يفهم أن هناك معنى غير الذي فهم من كلام ربه – تعالى –، وهذه ميزة جليلة وذلك لحاجة جمع المسلمين على فكر إسلامي موحد صائب سليم"؟!!، إلى أن قال: "اتباع منهج السلف في العقائد والأسماء والصفات.."!!، وذكر أنه التزم بخطته في التفسير: "رجاء أن يسهل على المسلمين تناول كتاب الله دراسة وتطبيقاً وعملاً، لا هم لهم إلا مرضاة الله بفهم كلامه والعمل به، والحياة عليه: عقيدة، وعبادة، وخلقاً، وقضاءً وحكماً"؟!!.

ولا وجود لتحقق شيء منه، وإنما هو مجرد دعوى وخداع، وترويج لعقائد أهل البدع، وضروب من الضلال، بل الضلال الذي لا ينتهي إلى حد، حتى جعل توحيد المسلمين على الفكر بديلاً عن الدليل!!.

وقد قيل في القدرة على مثل هذا الأسلوب المضلل:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه   وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير

وقوله: "لحاجة جمع المسلمين..إلخ" فذلك لا يكون، وهو دليل على جهله بحكم الله القدري والشرعي الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم: أن هذه الأمة تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة أو ملة كلها في النار إلا واحدة، وهي من كان على ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام رضي الله عنهم وهم الجماعة؛ ولا يمكن جمع المسلمين لا على الحق ولا على الباطل، بل مستحيل ذلك؛ لسبق إرادة الله القدرية والشرعية؛ فمنهم من تجتمع له الإرادتان،

---

[1] حقاً إنه قد دس العقيدة الخلفية الباطلة المهلكة، كما هي عنده، وعند أهلها ومعتقديها، ملبسها لباس السلفية.

وهم المؤمنون والمطيعون، ومنهم من تنفرد به الإرادة الكونية القدرية، وهم الكافرون بكفرهم المحض، والعصاة بمعاصيهم مع إيمانهم.

وما أسوأ قوله – لبعده عن الحقيقة واتسامه بالخديعة –: "فقد تعين وضع تفسير سهل ميسر يجمع بين المعنى المراد من كلام الله، وبين اللفظ القريب من فهم المسلم اليوم"؛ ففيه منتهى الغرور والزور – مع الجهل – حيث يرى أن هذا واجب عليه، وكأن من عداه لم يقم بهذا الواجب، وأسوأ منه الجزم بأن تفسيره هو مراد الله من كلامه؟!!، بل ولا حاجة إلى كلام الله ولا إلى تفسير غيره؛ لأن فيه عسراً وهو بتفسيره قد يسره، وقال (في/كشف الستار..): "أقبل المؤمنون عليه لينتفعوا به في معرفة كلام ربهم"!!.

وقد قيل:

ما يبلغ الأعداء من جاهل　　　ما يبلغ الجاهل من نفسه

وهو راض بجهله – للأسف – ويحسبه علماً:

إذا كنت لا تدري وتسأل من درى　　　فكيف إذاً تدري بأنك لا تدري

بل – والله – إنه لمعتد بجهله جريء على هدم الدين وتزويره باسم الدين، ولم يعرف قدر نفسه؛ فإنه يرى أن الأمة بحاجة إلى جهالاته وخرافاته!!.

وقال في مقدمة كتابه (هذا هو الإسلام، ضمن الرسائل): "لقد من الله علي بتأليف هذا الكتاب **لخصت فيه الشريعة الإسلامية بكاملها عقائد وعبادات وأحكاماً وآداباً وأخلاقاً**، فكل من أراد أن يلم بمعرفة الدين الإسلامي بيسر وسهولة فليقرأ هذا الكتاب من أوله إلى آخره؛ **فإنه حقاً يعرف الإسلام** الذي هو دين الحق الذي لا يقبل الله ديناً سواه.

وأرشد طالب المعرفة إذا أشكل عليه شيء في هذا الكتاب أن يراجع فيما أشكل عليه كتابي (منهاج المسلم)؛ فإنه يزول بإذن الله – تعالى – إشكاله **ويتضح له الحق ويعرفه ويعمل فينجو من عذاب الله، ويسعد بمواكبة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين**، وتلك المواكبة العظيمة الرفيعة المتوقفة على طاعة الله وطاعة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم لقول

الله – تعالى –: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾.

هذا والله – تعالى – أسأل لكل مؤمن يعين على نشر هذا الكتاب وترجمته إلى المسلمين العجم بلغاتهم المختلفة[!!]، أسأل الله – تعالى – لي وله رضاه ومحبته ومواكبة أهل طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً".

كيف يستجاب له وقد دعا بإثم وقطيعة؟!!، ورسول الله صلى عليه وسلم يقول: «يستجاب لأحدكم ما لم يدعو بإثم أو قطيعة رحم».

وقال بعده: "تم تأليف هذا الكتاب بالمدينة النبوية بتاريخ: ١٤١٧/٦/٥هـ على يد مؤلفه العبد الضعيف المحب لكل مؤمن أبو بكر بن موسى جابر الجزائري".

إنها – والله – للعداوة وليست المحبة، تضله وتزعم حبه؟!!، وإن كان ذاك المؤمن الذي تريده من على شاكلتك، بل هو دونك وأنت منه أرفع – بزعمك –!!.

قلت: و**قوله**: "فإنه حقاً يعرف الإسلام" غرور عجيب أوقعه فيه جهله وانحراف منهجه وآسن مشربه فظن أن باطله حق.

يقضى على المرء في أيام محنته   حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

وهو نفسه لم يعرف الإسلام حقاً؛ فهذا التخليط والتخبيط لا يقع ممن عرف الإسلام وأي معرفة لديه – كما زعم –، وإنما هو من ضلال عقول الصوفية وتزكياتهم لأنفسهم وهلوساتهم المعروفة، وجرأتهم على القول في الدين بلا علم، واعتقادهم العقائد الباطلة والتأويلات الفاسدة، ونشرها بين الناس على أنها دين يُتَدَيَّن به ويُتَقَرَّب به إلى الله.

وأما أهل السنة والجماعة فإنهم هم الذين عرفوا الإسلام حقاً؛ لأنهم يتمسكون بكتاب الله – عز وجل – وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ويفهمونهما الفهم الصحيح على المعنى الذي يريده الله ورسوله، ويعتقدون أن بيانهما هو البيان الشافي وفيه الكفاية وكامل الهداية، قال الله – تعالى – عن كتابه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ نزلَ بِهِ الرُّوحُ الأمِينُ ۞ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ۞ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ۞ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿

وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلاءِ وَنزلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نزلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

أما الذي يقرأ للجزائري كتاباً واحدًا فقط لا يعدوه!! – كما سبق – فيكفيه، وإن أشكل عليه فيه شيء – مجرد إشكال من القارئ لا لخطأ في الكتاب – فليراجع له – أيضاً – كتاباً آخر ولا يعدوه: ف"يسعد بمواكبة النبيين، و..إلخ"!!، هذا حال ومصير من يقرأ للجزائري فكيف حاله هو؟!!.

انظر إلى أي مدى ذهبت بالجزائري – في الضلال – صوفيته وتخريفه وجهالته!!.

ستعلم حين ينجلي الغبار أفرس تحتك أم حمار

وقوله: "لخصت فيه الشريعة الإسلامية بكاملها عقائد، وعبادات، وأحكاماً، وآداباً، وأخلاقاً..إلخ"!! أشبه ما يكون بالسخرية من دين الله وشريعته، وأن كماله نقص، وأن الكمال في كلام الجزائري، ومن يستطيع أن يلخص الشريعة بكاملها؟!!، وهل تبقى كما هي إذا لخصت؟!، إن هذا لهو التحريف والتخريف والضلال بعينه.

وإليك – أيضاً – مزيداً من كلامه المتهافت في التهور والجهل والافتراء على الله: فقد قال في خاتمة كتابه: (المسجد وبيت المسلم) بعد أن وضع برنامجاً يقرؤه العوام خلال أربعة أشهر بين المغرب والعشاء: "فإذا مضى عليهم أربعة أشهر وهم في ذلك النور من تعلم الكتاب والسنة، وقد استنارت قلوبهم وانشرحت صدورهم وزكت نفوسهم وأصبحوا أهلاً للمعروف والخير"!!.

أخذ هذا البرنامج والتزكية من منهج التبليغ الصوفية الحركية السياسية الذين امتهنوا الدرويشة؛ فالرجل يحاكيهم في دعوتهم – التجهيلية الخرافية البدعية – في خروجهم في سياحتهم أربعة أشهر تحديداً دون نقص أو زيادة – وهو من بدعهم –، ويزعمون أنه جهاد، وبذلك تحصل لهم الاستقامة والصفاء والكرامات – افتياتاً وافتراءاً على الله وابتداعاً في الدين –، تلك الدعوة الموصوفة بدعوة الأحباب، ولذلك لم يذكر التوحيد، وقد دافع عن كونهم لا يدعون إلى التوحيد في خطبة ألقاها في مركزهم الرئيس في قطر، وبرر لهم ذلك بأنهم يدعون إليه بالصمت، رداً على من ينكر عليهم ذلك، وهو تسليم منه بضلالهم، وإعلانه على الملأ من

حيث لا يشعر، وتأييده لهم، والتوحيد أعظم مقصد من مقاصد إرسال الرسل وإنزال الكتب، والدعوة إليه بالكلام وليس بالصمت، والاقتداء بالرسل في بيانه وتطبيقه والدعوة إليه، وبيان ضده من الشرك وإنكاره والتحذير منه.

وقد تهكم لذلك بالجزائري العلامة حمود التويجري – رحمه الله – في رده عليه في كتابه: (القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ)، وأن ذلك مخالف لدعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، ومناقض لها؛ إذ لو كان يكفي لم يتحملوا ما تحملوه من الجهاد في سبيل إعلانها وتبليغها بإذن الله وأمره، وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين وقد اتبعوه في ذلك.

قال: "ومن أخطاء صاحب المقال الباطل: زعمه أن التبليغيين يدعون إلى التوحيد عملياً؛ أي: بالصمت لا بالنطق.

قال: (فإذا كان الصمت يجدي؛ فليس في حاجة إلى النطق؛ لأنها كلفة لا معنى لها)!!.

و**الجواب**: أن يقال إن الدعوة إلى التوحيد لا تكون بالصمت، وإنما تكون بالنطق كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل؛ فإنه كان يدعو إلى التوحيد بالنطق لا بالصمت، وكذلك الأنبياء وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم" وذكر النصوص وكلام أهل العلم في ذلك.

قلت: وقوله: "كلفة لا معنى لها" أمر خطير؛ لأنه طعن في الرسالات وبعث الأنبياء والرسل واعتراض على حكمة باعثهم – سبحانه –، وطعن في دعوة الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ إذ كانت مهمتهم النطق والإعلان بكل ما أرسلوا به وليس الصمت، وقد قاموا بذلك خير قيام وكما أمرهم الله، وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم أكمل الله له الدين بالقرآن والسنة القولية والعملية وجاهد في تبليغها بالنطق والعمل والقتال في الجهاد والعمل في أمور أخرى وليس بالصمت، وقد تكفل الله بحفظها إلى أن يرث الأرض ومن عليها، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ومن المعلوم أن من منهج فرقة التبليغ دعواهم أنهم يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر بحجة أنهم بذلك ينفرون الناس، وهي الحجة نفسها في عدم الدعوة إلى التوحيد، وأهم ما جاءت به الرسل هو التوحيد والدعوة إليه وأهم ما حذرت منه ونهت عنه الشرك.

وقال الجزائري (في كتاب المرأة المسلمة ص: ١٠): "كتاب المرأة المسلمة فاقرئيه وتفهمي ما جاء فيه واعملي بذلك؛ **فإنك تنجين وتسعدين** – بإذن الله تعالى –، **وإلا فقد أنذرتك وأخطرتك ولا تلومين إلا نفسك**[!!].

إن كتابك هذا قد **حوى كل ما أمرك الله** – تعالى – **به: من العقائد والعبادات والآداب والأخلاق، وكل ما نهاك عنه من الشرك وسائر المحرمات: من العقائد والأقوال والأفعال، فاستعيني بالله واعلمي واعملي واصبري حتى تكملي في عقيدتك وعبادتك وأخلاقك وآدابك وتصبحي أهلاً للجنة دار الأبرار بعد نجاتك من النار**[؟!!].

عقيدتك أيتها المؤمنة: آمني أيتها المؤمنة بما يلي وصدّقي به، واعتقديه في نفسك؛ **فإنه الحق ولا باطل فيه البتة**"؟!!.

انظر إلى الإفراط والجرأة في هذا الكلام؛ وادعاء العصمة لنفسه!!.

ولقد فاته أن يقول: اصبري حتى تلقيني على الحوض؟!!، ﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾.

وما أشبه قول الجزائري هذا – في التضليل – بما حذَّر منه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – ووصفه وذكر أن إنكاره من أعظم ما أوجبه الله (كما في مجموع الفتاوى: ٣٥/١٩٠، والفتاوى الكبرى: ١/٧٥)، وبعد أن أشار إلى الأباطيل الخارجة عن دين الإسلام والمبتدعة فيه، قال: "يجب إنكارها والنهي عنها على المسلمين على كل قادر: بالعلم والبيان، واليد واللسان؛ فإن ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهؤلاء[1] وأشباههم أعداء الرسل وسوس الملل"، إلى أن قال: "**ولا ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق، كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل؛ فبسبب الحق اليسير**

---

[1] أي: أصحاب تلك العقائد الباطلة.

الذي معهم يضلون خلقاً كثيراً عن الحق الذي يجب الإيمان به، ويدعونه إلى الباطل الكثير الذي هم عليه".

قلت: وهذه هي التربية والتزكية الصوفية في التألي على الله والعيش في الخيالات بعيداً عن الوحي الإلهي والهُدى الرباني زاعمين أنه الدين.

وقد قال الله – تعالى –: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾، وإليك ما يرد عليه من كلام المفسرين عند هذه الآية:

قال الطبري: "اى: لا تشهدوا لأنفسكم بانها زكية بريئة من الذنوب والمعاصى، **وقوله** : ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾، يقول جل ثناؤه: ربك يا محمد أعلم بمن خاف عقوبة الله فاجتنب معاصيه من عباده".

وقال ابن كثير – رحمه الله – "أى: تمدحوها أو تشكروها وتمنوا باعمالكم ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾، كما قال – تعالى –: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾.

روى مسلم... عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال : سميت ابنتى برة فقالت لى زينب بنت أبى سلمة : "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الاسم، وسميت برة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لاتزكوا أنفسكم إن الله أعلم باهل البر منكم»، فقالوا: بم نسميها؟، قال: «سموها زينب»، وقد ثبت – أيضاً – في الحديث الذي رواه الإمام أحمد حيث قال:.. عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال مدح رجل رجلاً عند النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: «ويللك قطعت عنق صاحبك – مراراً – إذا كان أحدكم مادحاً صاحبه لامحالة فليقل أحسب فلاناً – والله حسيبه ولا أزكى على الله احداً – أحسبه كذ وكذا إن كان يعلم ذلك»، ..وكذا رواه مسلم والبخارى..".

وقال القرطبى – رحمه الله – : "أى: لا تمدحوها ولا تثنوا عليها فإنه أبعد من الرياء وأقرب الى الخشوع.

وقوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾، أى: أخلص العمل واتقى عقوبة الله، قال الحسن : قد علم الله – سبحانه – كل نفس ماهى عاملة، وما هى صانعة، وإلى ما هى صائرة".

وقال ابن سعدي – رحمه الله –: "أي: تخبرون الناس بطهارتها على وجه التمدح".

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "إن أخوف ما أخاف عليكم إعجاب المرء برأيه".

والجزائري لم يزك نفسه فحسب، وإنما زكى من يقرأ له، وضمن له ما ليس من حقه، وإنما هو من حق الله وحده، وهذا تقمص للربوبية، وقد قال الله – تعالى – لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

وهذا من فتن وبلايا ومخازي الصوفية الضالة؛ فهم يفتاتون على الله؛ لأنهم لا يعلمون حدود ما شرع ولا حقوق ما أنزل، وقد استمرؤوا الجهل وابتعدوا عن الهدى والعلم؛ فيزكون أنفسهم بمثل هذه الشطحات والسلوكيات الفاسدة التي يردها الكتاب والسنة وفقه هذه الشريعة الشاملة الكاملة السمحة.

قال صاحب (العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخية ص: ٢٨١): "ومن طاماته [يعني: أبا حامد الغزالي الصوفي [الذي يوصف بحجة الإسلام] صاحب كتاب (إحياء علوم الدين) تزكية الأنفس ومخالفة ما هو معلوم عند المسلمين بالضرورة.

قال الغزالي: وقد قال بعض العارفين: كوشفت بأربعين حوراء، رأيتهن يتساعين في الهواء، عليهن ثياب من ذهب وفضة وجوهر، يتخشخش ويتثنى معهن، فنظرت إليهن نظرة، فعوقبت أربعين يوماً، ثم كوشفت بعد ذلك بثمانين حوراء،

فوقهن في الحسن والجمال، وقيل لي: انظر إليهن، فسجدت وغمضت عيني في سجودي؛ لئلا أنظر إليهن، وقلت: أعوذ بك مما سواك، لا حاجة لي بهذا، فلم أزل أتضرع حتى صرفهن الله عني[1].

*التعليق:

---

(١) يدعي الصوفية الأفاكون أن هذه تُجْرَى لهم كرامات وتزكية، وهي أكاذيب أو أحوال شيطانية، قال – تعالى – : ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنزلُ الشَّيَاطِينُ ۞ تَنزلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾، وما في كتاب الغزالي: (الإحياء..) عن الصوفية أسوأ بكثير من هذا الذي ذكره. أبو عبد الرحمن.

ترى في هذا النص ما يخالف المعلوم عند المسلمين من الدين بالضرورة، فتزكية النفس أمر منهي عنه في القرآن وفي السنة، وهو منهاج يهودي، أخذه الصوفية من اليهود، أما المسلم الحق، فيعيش بين الخوف والرجاء.

قال – تعالى –: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۞ انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾.

قال الحافظ العماد ابن كثير:

(قال الحسن وقتادة: نزلت هذه – قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ – في اليهود والنصارى حين قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ (١).

وقال الإمام أحمد: حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند: قال عمر بن الخطاب:(من قال: أنا مؤمن؛ فهو كافر، ومن قال: أنا عالم؛ فهو جاهل، ومن قال: أنا في الجنة؛ فهو في النار).

وكل ما ورد من نهي عن النبي صلى الله عليه وسلم في المدح؛ فهو صادق على الإنسان نفسه قبل غيره؛ كما ثبت – في صحيح مسلم – عن المقداد بن الأسود:(أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحثو في وجه المداحين التراب) (٢)

وفي القرآن: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾.

وفي مسند أحمد: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإن هذا المال حلو خضر، فمن يأخذه بحقه يبارك له فيه؛ وإياكم والتمادح؛ فإنه الذبح».

---

(١) ونص الآية الكريمة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾، فالتزكية الصوفية من إرث اليهود والنصارى!!، ولا تمت إلى الإسلام وأهله بصلة. أبو عبد الرحمن.

(٢) لفظ حديث المقداد بن الأسود في صحيح مسلم: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحثي في وجوه المداحين التراب"، وفي لفظ: «إِذَا رأيتم المداحِين فاحثوا فى وجوههم التراب».

والحكم لأحد بجنة أو نار في حياته أو بعد موته منهاج يهودي – أيضاً –، أما المسلمون والسلف الصالح فمنهاجهم عدم الحكم لأحد بجنة أو نار.

أخرج البخاري – في صحيحه – بسنده إلى أم العلاء: امرأة من الأنصار بايعت النبي صلى الله عليه وسلم؛ قالت: إنه اقتسم المهاجرون قرعة فطار عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا، فوجع وجعه الذي توفي فيه، فلما توفي، وغسل وكفن في أثوابه؛ دخل الرسول صلى الله عليه وسلم، فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب؛ فشهادتي عليك لقد أكرمك الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «وما يدريك أن الله قد أكرمه؟!»، فقلت: بأبي أنت يا رسول الله؛ فمن يكرمه الله؟! فقال: «أما هو فقد جاءه اليقين، والله إني لأرجو له الخير، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي»، قالت: فو الله لا أزكي أحداً بعده أبداً.

انظر إلى سيد الأولين والآخرين لا يحكم لنفسه بجنة بعد وفاته، وهؤلاء يزعمون لأنفسهم أكثر من ذلك، فبعداً لهم وسحقاً.

وفي صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين، قالت: توفي صبي: فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أولا تدرين أن الله خلق الجنة وخلق النار، فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً؟!».

فالنبي صلى الله عليه وسلم حريص على أمته رحيم بهم، يدلهم على خير ما ينفعهم ويحذرهم شر ما يضرهم، ويجعلهم الأمة الصادقة التي تتعامل مع خالقها على ما يرضيه منها، وذلك باتباع كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وأما هؤلاء الضلال فيسخرون من الأمة ويضحكون عليها، ويجعلونها أمة تائهة تعيش على الأماني والأحلام وعلى الكذب والدجل، وشر منهم أهل هذا العصر الذي نحن فيه، الذي اتضحت فيه معالم السنة، وافتضحت فيه مخازي البدعة، ومع ذلك يحيطون أنفسهم بأسوار من البدع، ويكذبون على الناس بالليل والنهار..".

قلت: عدم الحكم لأحد بجنة أو نار في حياته أو بعد مماته ما لم يقم الدليل على ذلك خاص بأهل القبلة، أما الكافر فلا يحكم له بجنة أو نار في حياته، وأما بعد مماته على كفره فيحكم له بالنار؛ فالله – تعالى – يقول في الكفار إذا ماتوا على كفرهم: ﴿وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى

يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ۞ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾، وآيات كثيرة في كون الكفار إذا ماتوا فمصيرهم إلى النار.

وحكم رسول الله صلى الله عليهم بالنار، وذلك فيما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، وقال صلى الله عليه وسلم لأحد أصحابه قبل إسلامه: «حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار»، والنصوص في ذلك من الكتاب والسنة وأقوال السلف وعلماء أهل السنة كثيرة وواضحة جلية في كون الكافر إذا مات على كفره يحكم عليه بالخلود في النار، وهكذا عموم أقوال المتأخرين.

والأصل أن الكافر معلوم الكفر إذا مات ولم يعلم منه إسلام أنه مات على كفره.

قلت: وانظر ضميمةً إلى صوفيات وجهالات وتخريفات وتخليطات الجزائري في ما تقدم ما يأتي، فقد قال: عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم (في رسائله، آخر رسالة الحج المبرور: ١٨٠/١) تحت عنوان: شرف الوقوف على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم من قرب..: "ولا ننسى أن هذا المسجد فاز بمَزِيَّة، وتسامى بمنقبة عالية، **وذلك أن زيارته تمكن من زيارة أشرف مزار، وتوقف بالمسلم موقفًا لا يساويه أهل ولا دار، ولا درهم ولا دينار، توصله إلى قبر ضم أعظم رفات، فكان بذلك أقدس بقعة في العالمين، وأشرف مكان في السماوات والأراضين، هو قبر محمد صلى الله عليه وسلم.**

وأي مؤمن كامل الإيمان، وأي مسلم حسن الإسلام لا يحن شوقاً لرؤية حجرة ضمت خير مولود **وسيد الوجود**[!!].

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا"!!.

قلت: لاشك ولا ريب في فوز المسجد النبوي بمزية عالية من الله الذي هذا الدين من عظيم فضله – سبحانه – على هذه الأمة، ولكن ليس ذلك لما زعمه الجزائري وهذا الزعم إنما هو غلو صارخ أملته عاطفة جامحة غير موزونة بميزان الشرع الحنيف وغير مقيدة به وبقيوده، ويدل

على جهله وفساد تصوره للدين الحق، وأنه من دعاة التهييج على شد الرحال إلى القبور وتقديسها بطريقة غير صريحة وملتوية ماكرة.

ففي **قوله**: "لا ننسى أن هذا المسجد فاز بمَزِيَّة، وتسامى بمنقبة عالية.."!!، محادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعوة للقبورية التي نهى عنها وحذر من فتنتها، ولعن أصحابها، وأمر بتسويتها، وبين ما يوجبه الشرع وينهى عنه ويتوعد عليه، وموقف المسلم منها وعقيدته تجاهها، وما شرعت له زيارتها بدون شد رحل: فقد قال صلى الله عليه وسلم –كما في صحيح البخاري ومسلم –: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وفي رواية للبخاري: قالت عائشة:ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً.
وفي البخاري ومسلم – أيضاً –: أن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالا: لما نُزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».
يحذر ما صنعوا .
وقال صلى الله عليه وسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»، رواه مسلم، وفي رواية في مسلم – أيضاً –: «فزوروا القبور فإنها تذكر الموت»؛ فقد نهى صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور خشية الافتتان بها، حماية لجناب التوحيد والعقيدة، فقد كانت النفوس في الجاهلية تتعلق بها، فلما تمكنت العقيدة من نفوس المؤمنين بعد نهيهم عن زيارتها؛ لتعليمهم، أجاز لهم زيارتها؛ لأنها تذكر الموت؛ وبقي النهي فيما ورد النهي عنه على بابه ومورده.

وللأسف فقد عادت تلك الجاهلية منذ قرون إلى بلاد الإسلام لما ابتعد المسلمون عن دينهم بسبب اندراس العلم وجهلهم بكتاب الله – تعالى – وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وفي صحيح مسلم ما بعث عليه رسول الله علي بن أبي طالب ألا يدعه، وبعث عليه علي أبا الهياج الأسدي، وفيه: «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»، وذلك خوف الفتنة.

وفي صحيح البخاري ومسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى».

والجزائري قد جعل قبر النبي مزاراً مقصوداً بالنية استقلالاً، ولم يقصره على ما كان عليه السلف لمن كان في المدينة أو وصل إليها، ولا يكون شد الرحل لأجل القبر، ويفهم من كلامه أن المساجد التي فيها القبور تَشْرُف وتتسامى على غيرها؛ لكون القبور فيها!، وأن تربة قبر النبي صلى عليه وسلم أفضل من العرش والكرسي؛ لقوله: "أقدس بقعة في العالمين وأشرف مكان في السموات والأراضين" وفيه – أيضاً – تفضيل البقعة أو التربة على الكعبة والبيت المعمور والمسجد الحرام والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى!!.

يُقْضَى على المرء في أيام محنته حتى يَرَى حسناً ما ليس بالحسن

ومعلوم أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه رضي الله عنهما كانت في حجرة عائشة رضي الله عنها وهي وحجرات أزواجه الأخريات رضي الله عنهن خارج المسجد، ولم تُدخل القبور الثلاثة في بنيانه أي: لم يكن البنيان محتوياً لها إلا في دولة بني أمية: في عهد الوليد بن عبد الملك بن مروان، بعد التسعين من الهجرة، وقد توفي الصحابة الذين كانوا في المدينة جميعاً فلم يبق منهم أحد، وقد ذُكر أن التابعي الجليل سعيد بن المسيب أنكر فعل الوليد.

وبقي البنيان على حاله بعد ذلك مما يوهم أن القبور الثلاثة في المسجد، وليس الأمر كذلك، وإنما أدخلت في البنيان، ولم تَدخل البقعة التي فيها القبور أصلاً، وما يفهم من كلام الجزائري أن القبور كانت في المسجد، وذلك غير صحيح.

وكانت سماء القبور مكشوفة – بعد إدخالها في البنيان – إلا في دولة المماليك، أيام السلطان المملوكي: (المنصور سيف الدين قلاوون الألفي الصالحي): في القرن السابع الهجري، عام: (٦٧٦هـ): ستة وسبعين وستمئة؛ حيث جعلت عليها قبة من خشب الزان، ويجدد ما يتلف منها بفعل عامل التقادم والرطوبة وغير ذلك إلى أن بنيت عليها القبة الحالية في حكم الدولة التركية في ولاية السلطان: محمود الثاني، وهي متقدمة عن بناء المسجد الحالي: البناء التركي؛ فقد بناه السلطان: عبد المجيد الأول، مابين: (١٢٦٥–١٢٧٧هـ) مئتين وخمسة وستين وألف، إلى مئتين وسبعة وسبعين وألف من الهجرة النبوية.

ويفهم من كلام الجزائري – أيضاً – مشروعية الدفن في المساجد وذلك باطل، وهو بعض ما يتعلق به القبوريون وبعض تحججهم على دفن الموتى في المساجد، وبناء المساجد على القبور،

وهو تعلق وتحجج باطل شرعاً، وبالنسبة لقبر النبي صلى عليه وسلم وصاحبيه وأنها في المسجد باطل واقعاً، وهي كغيرها فيما عدا ذلك.

ولولا خوف الفتنة لأبرز قبره –كما تقدم فيه قول عائشة –.

ولخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: "لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر: سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ما نسيته، قال: «ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه» فدفنوه في موضع فراشه".

قال علامة الحديث محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله – (في أحكام الجنائز وبدعها ص: ١٧٣): "والسنة الدفن في المقبرة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدفن الموتى في مقبرة البقيع، كما تواترت الأخبار بذلك، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه دفن في غير المقبرة، إلا ما تواتر – أيضاً – أن النبي صلى الله عليه وسلم دفن في حجرته، وذلك **من خصوصياته** عليه الصلاة والسلام، كما دل عليه حديث عائشة رضي الله عنها"، أي: حديث أبي بكر السابق، فأورده، وقد قال عنه قبل ذلك: صحيح، وقال عنه هنا: "حديث ثابت بما له من الطرق والشواهد".

فبقاء هذه الحال في المسجد النبوي بعد فعل الوليد بن عبد الملك، وفي الدولة السعودية إلى هذا الوقت كان لثلاثة أسباب:

الأول: هدم البناء – ليعود الأمر كما كان – يخشى منه التلاعب بالمسجد، فيأتي حاكم يهدم، ويأتي آخر يبني، وهكذا، كما خشي في رد الكعبة المشرفة كما بناها عبد الله بن الزبير رضي الله عنه على قواعد إبراهيم، لما جاء في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: «يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه وألزقته بالأرض، وجعلت له بابين: باباً شرقياً وباباً غربياً، فبلغت به أساس إبراهيم»، وكان قد أصابها التصدع في حرب ابن الزبير والحجاج، ولما بلغ هارون الرشيد أو أبوه المهدي حديث عائشة وكان عبد الملك بن

مروان قد أمر أن تعاد الكعبة على أساسها قبل بناء ابن الزبير فأعيدت، قال: "وددنا أنا تركناه وما تولى" يعني: ابن الزبير.

فأشار عليه الإمام مالك بعدم هدمها وبنائها من جديد حتى لا تكون لعبة للملوك.

و ذكر الحافظ ابن كثير – رحمه الله – أنه من السنة، ولو ترك بناء ابن الزبير لكان جيداً، وأنه بعد هدم الحجاج زيادة ابن الزبير كُرِه إعادة البناء.

فقد قال (في تفسيره: ١/٢٢٠)، عند قوله – تعالى –: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾، الآية: "وقد كانت السنة إقرار ما فعله عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما؛ لأنه هو الذي ودَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن خُشِيَ أن تنكره قلوب بعض الناس لحداثة عهدهم بالإسلام وقرب عهدهم بالكفر، ولكن خفيت هذه السنة على عبد الملك بن مروان، ولهذا لما تحقق ذلك عن عائشة أنها روت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (وددنا أنا تركناه وما تولى)"، وبعد أن أورد قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «يا عائشة، لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت الكعبة حتى أزيد فيها من الحجر، فإن قومك قصروا في البناء».

قال: "فهذا الحديث كالمقطوع به إلى عائشة؛ لأنه رويَ عنها من طرق صحيحة متعددة عن: الأسود بن يزيد، والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، فدل هذا على صواب ما فعله ابن الزبير، فلو ترك لكان جيداً.

ولكن بعد ما رجع الأمر إلى هذا الحال، فقد كره بعض العلماء أن يغير عن حاله، كما ذكر عن أمير المؤمنين هارون الرشيد أو أبيه المهدي أنه سأل الإمام مالكاً عن هدم الكعبة وردها إلى ما فعله ابن الزبير، فقال له الإمام مالك: (يا أمير المؤمنين، لا تجعل كعبة الله ملعبةً للملوك، لا يشاء أحد أن يهدمها إلا هدمها)، فترك ذلك الرشيد، نقله عياض والنووي".

قلت: فيكون عبد الملك وهارون أو أبوه تمنوا أنهم تركوا البيت على ما بناه ابن الزبير، بعد أن بلغتهم السنة – رحمهم الله –.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يعتذر للحجاج أنه ما أراد رمي أو هدم الكعبة، ولا يفعله مسلم، وإنما أراد المتحصنين حولها وكان الرمي يطيش فيصيبها عن غير قصد.

والثاني: كون النبي يقبض في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه وهو صلى الله عليه وسلم قبض في بيته: في حجرة زوجته عائشة وهي خارجة عن المسجد، ولم تكن فيه أصلاً.

والثالث: الخوف من أن يتخذ مسجداً؛ لقول عائشة – المتقدم –: "ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً"، ولعل هذا كان قبل أن يبلغهم حديث أبي بكر المتقدم – أيضاً –.

لاسيما وقد قال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله –: "ولا يظن ظان أن هذا من جنس البناء على القبور أو اتخاذها مساجد؛ لأن هذا بيت مستقل أدخل في المسجد؛ للحاجة للتوسعة، وهذا من جنس المقبرة التي أمام المسجد مفصولة عن المسجد لا تضره، وهكذا قبر النبي صلى الله عليه وسلم مفصول بجدار وقضبان"، ويأتي قريباً.

وقال سماحته (في مجموع فتاواه: ٤/٣٣٧): "قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» متفق على صحته.

وثبت عن عائشة رضي الله عنها: أن أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتاها بأرض الحبشة وما فيها من الصور فقال صلى الله عليه وسلم: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله» متفق عليه.

وروى مسلم في صحيحه عن جندب بن عبد الله البجلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك».

وروى مسلم – أيضاً – عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه نهى أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه».

فهذه الأحاديث الصحيحة، وما جاء في معناها كلها تدل على تحريم اتخاذ المساجد على القبور، ولعن من فعل ذلك، كما تدل على تحريم البناء على القبور، واتخاذ القباب عليها وتجصيصها؛ لأن ذلك من أسباب الشرك بها، وعبادة سكانها من دون الله، كما قد وقع ذلك قديماً وحديثاً، فالواجب على المسلمين أينما كانوا أن يحذروا مما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه، وألا يغتروا بما فعله كثير من الناس، فإن الحق هو ضالة المؤمن متى وجدها أخذها، والحق يعرف بالدليل من الكتاب والسنة لا بآراء الناس وأعمالهم.

والرسول محمد صلى الله عليه وسلم وصاحباه رضي الله عنهما لم يدفنوا في المسجد، وإنما دفنوا في بيت عائشة، ولكن لما وسع المسجد في عهد الوليد بن عبد الملك أدخل الحجرة في المسجد في آخر القرن الأول، ولا يعتبر عمله هذا في حكم الدفن في المسجد؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم وصاحبيه لم ينقلوا إلى أرض المسجد، وإنما أدخلت الحجرة التي هم بها في المسجد من أجل التوسعة، فلا يكون في ذلك حجة لأحد على جواز البناء على القبور، أو اتخاذ المساجد عليها، أو الدفن فيها، لما ذكرته – آنفاً – من الأحاديث الصحيحة المانعة من ذلك.

وعمل الوليد ليس فيه حجة على ما يخالف السنة الثابتة عن رسول الله".

وقال – أيضاً – (١٠/١٩٩): "هنا شبهة يشبه بها عباد القبور، وهي: وجود قبر النبي صلى الله عليه وسلم في مسجده.

والجواب عن ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يدفنوه في مسجده، وإنما دفنوه في بيت عائشة رضي الله عنها، فلما وسع الوليد بن عبد الملك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في آخر القرن الأول أدخل الحجرة في المسجد، وقد أساء في ذلك، وأنكر عليه بعض أهل العلم، ولكنه اعتقد أن ذلك لا بأس به من أجل التوسعة".

وقال (١٠/٢٠٦): "أما احتجاج بعض الجهلة بوجود قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه في مسجده فلا حجة في ذلك؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم دفن في بيته وليس في المسجد، ودفن معه صاحباه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ولكن لما وسع الوليد بن عبد الملك بن مروان المسجد أدخل البيت في المسجد؛ بسبب التوسعة، وغلط في هذا، وكان

الواجب أن لا يدخله في المسجد؛ حتى لا يحتج الجهلة وأشباههم بذلك، وقد أنكر عليه أهل العلم ذلك، فلا يجوز أن يقتدى به في هذا.

ولا يظن ظان أن هذا من جنس البناء على القبور أو اتخاذها مساجد؛ لأن هذا بيت مستقل أدخل في المسجد؛ للحاجة للتوسعة ، وهذا من جنس المقبرة التي أمام المسجد مفصولة عن المسجد لا تضره، وهكذا قبر النبي صلى الله عليه وسلم مفصول بجدار وقضبان.

وينبغي للمسلم أن يبين لإخوانه هذا؛ حتى لا يغلطوا في هذه المسألة".

وسئل العلامة محمد بن صالح بن عثيمين (كما في مجموعة فتاواه: ٢٣٢/١): "كيف نجيب عباد القبور الذين يحتجون بدفن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد النبوي؟".

فأجاب بقوله: "الجواب عن ذلك من وجوه : **الوجه الأول**: أن المسجد لم يبن على القبر بل بني في حياة النبي صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفن في المسجد حتى يقال: إن هذا من دفن الصالحين في المسجد؛ بل دفن صلى الله عليه وسلم في بيته.

الوجه الثالث: أن إدخال بيوت الرسول صلى الله عليهم وسلم، ومنها بيت عائشة مع المسجد ليس باتفاق الصحابة، بل بعد أن انقرض أكثرهم، وذلك في عام أربعة وتسعين هجرية تقريباً، فليس مما أجازه الصحابة؛ بل إن بعضهم خالف في ذلك وممن خالف – أيضاً – سعيد بن المسيب .

الوجه الرابع: أن القبر ليس في المسجد حتى بعد إدخاله؛ لأنه في حجرة مستقلة عن المسجد فليس المسجد مبنياً عليه، ولهذا جعل هذا المكان محفوظاً ومحوطاً بثلاثة جدران، وجعل الجدار في زاوية منحرفة عن القبلة أي: أنه مثلث، والركن في الزاوية الشمالية حيث لا يستقبله الإنسان إذا صلى؛ لأنه منحرف، وبهذا يبطل احتجاج أهل القبور بهذه الشبهة".

وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: (في التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص: ٢٦٠) عن خروج عائشة رضي الله عنها وما حدث فيما بعد: "ولما دفن عمر رضي الله عنه تركت الحجرة رضي الله عنها، ثم أُغلقت الحجرة، فلم يكن ثم باب فيها يدخل منه إليها..ولما زيد في بناء المسجد النبوي في عهد الوليد بن عبد الملك، وكان أمير المدينة يوم ذاك عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – وأخذوا بعضاً من حجر زوجات النبي عليه الصلاة والسلام: بقيت حجرة النبي عليه الصلاة والسلام كذلك، فأخذوا من الروضة جزءاً، وبنوا عليه جداراً آخر غير

الجدار **الأول**، بنوه من **ثلاث** جهات، وجعلوا جهة الشمال مسنمة أي: مثلثة، فصار عندنا الآن جداران: الجدار **الأول**: مغلق تماماً، وهو جدار حجرة عائشة، والجدار **الثاني**: الذي عمل في إمرة عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – زمن الوليد بن عبد الملك وقد جعلوه من جهة الشمال – وهي عكس القبلة – مسنماً؛ لأنه في تلك الجهة جاءت التوسعة، فخشوا أن يكون ذلك الجدار مربعاً، يعني: مسامتاً للمستقبل، فيكون إذا استقبله أحد فقد استقبل القبر، فجعلوه مثلثاً، يبعد كثيراً عن الجدار الأول، وهو: جدار حجرة عائشة؛ لأجل أن لا يمكن لأحد أن يستقبل القبر؛ لبعد المسافة؛ ولأجل أن الجدار صار مثلثاً.

ثم بعد ذلك بأزمان جاء جدار ثالث – أيضاً – وبني حول ذينك الجدارين، وهو الذي قال فيه ابن القيم – رحمه الله – في النونية في وصف دعاء النبي عليه الصلاة والسلام بقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»، قال:

فأجاب رب العالمين دعاءه   وأحاطه بثلاثة الجدران

حتى غدت أرجاؤه بدعائه   في عزة وحماية وصيان

فأصبح قبر النبي عليه الصلاة والسلام محاطاً **بثلاثة** جدران، وكل جدار ليس فيه باب، فلا يمكن لأحد أن يدخل ويقف على القبر بنفسه؛ لأنه صار ثم جداران، وكل جدار ليس له باب، ثم بعد ذلك وضع الجدار **الثالث**، وهذا الجدار – أيضاً – ليس له باب، وهو كبير مرتفع، وهو الذي وضعت عليه القبة فيما بعد، فلا يستطيع أحد الآن أن يدخل إلى القبر، أو أن يتمسح به، أو أن يرى مجرد القبر، ثم بعد ذلك: وضع السور الحديدي بينه وبين الجدار **الثالث** نحو متر ونصف في بعض المناطق، ونحو متر في بعضها، وفي بعضها نحو متر وثمانين إلى مترين، يضيق ويزداد، لكن من مشى: فإنه يمشي بين ذلك الجدار الحديدي، وبين الجدار **الثالث**.

فالحاصل: أن المسلمين عملوا بوصيته عليه الصلاة والسلام، وأُبعد قبره، بحيث لا يمكن لأحد أن يصل إليه؛ ولهذا لما جاء الخرافيون في عهد الدولة العثمانية فتحوا في التوسعة التي هي من جهة الشرق ممراً؛ لكي يمكن من يريد أن يطوف بالقبر، أو أن يصلي في تلك الجهة، أو أن يطوف، أو يصلي!! وذلك الممر الشرقي – الذي هو قدر مترين أو يزيد قليلاً – قد منعت الصلاة فيه في عهد الدولة السعودية الأولى، وما بعدها، فكأنه أخرج من كونه مسجداً؛ لأنه إذا كان من مسجد النبي عليه الصلاة والسلام: فلا يجوز أن يمنعوا أحداً من الصلاة فيه، فلما

منعوا الصلاة فيه جعلوا له حكم المقبرة، ولم يجعلوا له حكم المسجد، فلا يمكن لأحد أن يصلي فيه، بل يغلقونه وقت الصلاة، أما وقت السلام أو وقت الزيارة فإنهم يفتحونه للمرور . فتبين بذلك أن قبر النبي عليه الصلاة والسلام لم يتخذ مسجداً، وإنما أدخلت الغرف بالتوسعة في عهد التابعين في المسجد، ولكن جهته الشرقية خارجة عن المسجد، فصارت كالشيء الذي دخل في المسجد، ولكن الحيطان المتعددة – وهي الجدران الأربعة التي تفصل بين القبر والمسجد – تمنع أن يكون القبر في داخل المسجد، يعني مكان الدفن.

ومما يدل على أخذ الصحابة والتابعين ومن بعدهم بوصية النبي عليه الصلاة والسلام هذه، وسد الطرق الموصلة إلى الشرك به عليه الصلاة والسلام، وعدم اتخاذ قبره مسجداً، أنهم أخذوا من الروضة الشريفة التي هي روضة من رياض الجنة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»، قدر **ثلاثة** أمتار، لكي يبنوا الجدار **الثاني**، ثم الجدار **الثالث** وأخذوا أكثر من **ثلاثة** أمتار لإقامة السور الحديدي، فهذا من أعظم التطبيق والعمل بوصيته عليه الصلاة والسلام؛ حيث إنهم أخذوا من الروضة، وأجازوا أن يأخذوا من المسجد؛ لأجل أن يحمى قبر النبي عليه الصلاة والسلام من أن يتخذ مسجداً، وهذا – ولا شك – يدل على عظيم فقه من قاموا بذلك العمل، ففصل القبر عن المسجد بهذه الكيفية التي وصفت هو من رحمة الله – جل وعلا – بهذه الأمة، ومن إجابة دعوة النبي عليه الصلاة والسلام لما دعا بقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد».

إذن فلقوله عليه الصلاة والسلام: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما صنعوا، لم يتخذ قبره مسجداً.

والموجود اليوم في المسجد النبوي قد تكون صورته عند من لم يحسن التأمل، وعند غير الفقيه صورة قبر في داخل مسجد، وليست الحقيقة كذلك؛ لوجود الجِدارِين المختلفة التي تفصل بين المسجد وبين القبر؛ ولأن الجهة الشرقية منه ليست من المسجد؛ ولهذا لما جاءت التوسعة الأخيرة، كان مبتدؤها من جهة الشمال بعد نهاية الحجرة بكثير، حتى لا تكون الحجرة في وسط المسجد؛ فيكون ذلك من اتخاذ قبره مسجداً عليه الصلاة والسلام .

فالمقصود من هذا البيان: أن قبر النبي عليه الصلاة والسلام ما اتخذ مسجداً، وأن وصيته عليه الصلاة والسلام في التحذير قد أخذ بها في مسجده وفي قبره".

قلت: ومما يذكر فيشكر للدولة السعودية المباركة، دولة التوحيد – حرسها الله –: **العمل بتلك السنة الثابتة؛** فإنه عندما وسعت المسجد النبوي الشريف لم تجعل التوسعة في الجهة الشرقية التي تحاذي القبور، بل أخرتها إلى الجهة الشمالية وجعلت امتدادها في محاذاتها شرقاً وغرباً وإلى الشمال؛ حتى لا تكون شريكة في الخطأ الذي وقع فيه الوليد بن عبد الملك الأموي – رحمه الله – بضم البقعة التي فيها القبور إلى بنيان المسجد، بل ستكون حينئذ وسط المسجد، متحملة تكلفة تلك المساحات الواسعة المهدرة مرتفعة الأثمان، أخذاً بما كتب به إليها بعض العلماء، وكنت مطلعاً وشاهداً عليه في حينه، وهو ما أشار إليه الشيخ صالح في آخر كلامه، وذلك من ثمرات التوحيد والسنة، وقبول ولاة الأمر لنصح الناصحين من العلماء، وهو بلا شك سنة حسنة وخير عظيم، جزاهم الله على ذلك عن النبي عليه الصلاة وسلم وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

قلت: وسئل العلامة ابن عثيمين (كما في فتاواه: ٢/١٨٨): "هل يشرع للإنسان أن يقول: "اللهم اجعلني لقبر نبيك محمد صلى الله عليه وسلم من الزائرين أو يقول: لمسجد نبيك محمد صلى الله عليه وسلم من الزائرين؟".

فأجاب قائلاً: "المشروع أن يقول: لمسجده صلى الله عليه وسلم من الزائرين؛ لأن مسجده هو الذي تشد إليه الرحال وليس قبره، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

وها هنا نقطة أحب أن أنبه عليها وهي: أن كثيراً من الناس يتشوقون إلى زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أكثر مما يتشوقون إلى زيارة مسجده، بل أكثر مما يتشوقون إلى زيارة الكعبة بيت الله – عز وجل – وهذا من الضلال البين، فإن حق النبي صلى الله عليه وسلم لا يشك أحد أنه دون حق الله – تعالى – فالرسول عليه الصلاة والسلام بشر مرسل من عند الله.

ولولا أن الله اجتباه برسالته لم يكن له من الحق هذا الحق الذي يفوق حق كل بشر.

أما أن يكون مساوياً لحق الله – عز وجل – أو يكون في قلب الإنسان محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تزيد على محبة الله؛ فإن هذا خطأ عظيم؛ فمحبة الرسول صلى الله عليه وسلم تابعة لمحبة الله، وتعظيمنا له صلى الله عليه وسلم تابع لتعظيم الله – عز وجل – وهو دون تعظيم الله – تعالى –.

ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نغلو فيه، وأن نجعل له حقاً مساوياً لحق الله – عز وجل – فقد قال له رجل مرة: ما شاء الله وشئت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أجعلتني لله نداً؛ بل ما شاء الله وحده».

والخلاصة: أنه يجب على الإنسان أن يكون تعظيم الله – تعالى – ومحبته في قلبه أعظم من محبة وتعظيم كل أحد، وأن تكون محبة النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيمه في قلبه أعظم من محبة وتعظيم كل مخلوق، وأما أن يساوي بين حق الرسول صلى الله عليه وسلم وحق الله – تعالى – فيما يختص الله به فهذا خطأ عظيم".

وأقول – بعد هذا البيان مما في النصوص وكلام الصحابة وكلام العلماء من بعدهم وشروحهم – أليس في تسطيح الجزائري طعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم توقير له؟، أم أن المقدم على نصوص السنة وكلام الصحابة والأئمة من أهل العلم ذوق الجزائري المجرد وغفلته وفساد مشربه وجهالته وانحراف عقيدته؟!!.

وقوله: "شرف الوقوف على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم من قرب.."من جنس ما سبق من المشرب الفاسد والمعتقد المنحرف والغلو المرفوض.

وقد خلط المؤلف بين فضل الجسد الشريف، وبين ما لا فضل له في الشرع، وهو البقعة أو التربة؛ لعدم الدليل عليه، لا قبل دفنه – فيها بسكناها – ولا بعده، ولو فرض أنه قد ثبت لها فضل فلا يشرع ما ذكره الجزائري – بحجة أن لها فضلاً – حتى يرد الدليل على ذلك، ولا دليل عليه، بل يدل كلامه على وجوب ما ذكر؛ لأجل الفضل والشرف المزعوم لتلك التربة، وهو ما لم يقل به أحد من علماء أهل السنة، بل هو غلو، وغاية ما في الأمر قول بعضهم باستحباب الزيارة أو الجواز لمن هو في المدينة بدون شد رحل؛ لأجل المقبور صلى الله عليه وسلم لا من أجل البقعة أو التربة.

وهو ما سيأتي من كلام الجزائري في رده على محمد علوي المالكي، وهو من تناقضاته الكثيرة، أو أنه يحكي منهج السلفيين أهل السنة ولا يؤمن به.

ويا ترى هل الصحابة الذين لم يزوروا قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه رضي الله عنهما عدا ابن عمر رضي الله عنه حين يقدم من سفر قد فاتهم هذا الفضل وذاك الخير – وهم من

هم حرصًا على السنة والخير – وزهدوا في ذلك الفضل سواء كان للقبر أو التربة التي هو فيها؟!!، اللهم لو كان خيرًا لسبقوا إليه.

وقد سار المؤلف في ذلك على سنن ودرب من سبقه من أصحاب العواطف – دون النظر إلى الشرع – من أمثال القاضي عياض – رحمه الله – الذي قال (في الشفاء: ٦٨٢/٢): "لا خلاف أن موضع قبره صلى الله عليه وسلم أفضل بقاع الأرض"، فقد خلط ووافقه الجزائري في التخليط – وأنى للجزائري علم القاضي عياض –، بل قد زاد الجزائري عليه وبالغ فغلا، فقال قوله:– المتقدم –: "**أقدس بقعة في العالمين، وأشرف مكان في السماوات والأراضين**"!!.

وأهل السنة والعلم والدين لا يرون تلازمًا بين الجسد الشريف الذي هو أفضل ما خلق الله على الإطلاق ومصطفاه من خلقه، – وهذا عليه إجماع الأمة – وبين التربة؛ فلا دليل على تفضيلها، ولو كان الأمر كما رأى – بالقرب والمجاورة أو كونه خرج من الشيء – لكان منه تكتسب النبوة وصفات الأنبياء، وهو بين البطلان بالاضطرار من دين الإسلام وواقع الأحوال.

وقد سمعت العلامة حماد بن محمد الأنصاري – رحمه الله – وهو يقول: "أول من قال بفضل تربة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وفتح باب فتنة بتلك البدعة القاضي عياض في كتابه الشفاء".

قلت: وليس القاضي عياض المتوفى سنة: ٥٤٤هـ أول من قال ذلك، بل سبقه إلى حكاية الإجماع: القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة: ٤٧٤هـ، وعلي بن خلف بن عبد الملك بن بطال المتوفى سنة: ٤٤٩هـ، (كما في الفصول في اختصار سيرة الرسول للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير ص: ٢٦٠).

وذلك خطأ من قائليه، خطَّأَهم فيه العلماء – كما سيأتي من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – ولا صحة لما ادعوه من إجماع إن كان إجماع أهل السنة والجماعة، أما إن كان إجماع الخرافيين والصوفيين المبتدعين فلا يعتبر ولا يعتد به.

ولعل الشيخ حماداً لم يطلع إلا على قول القاضي عياض، أو اعتمد على قول شيخ الإسلام ابن تيمية الآتي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مجموع الفتاوى: ٣٧/٢٧) وقد سئل عن التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم هل هي أفضل من المسجد الحرام؟:

"أما (التربة) التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحداً من الناس قال: إنها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى إلا القاضي عياض، فذكر ذلك إجماعاً، وهو قول لم يسبقه إليه أحد فيما علمناه، ولا حجة عليه، بل بدن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من المساجد.

وأما ما فيه خلق أو ما فيه دفن فلا يلزم إذا كان هو أفضل أن يكون ما منه خلق أفضل؛ فإن أحداً لا يقول: إن بدن عبد الله أبيه أفضل من أبدان الأنبياء؛ فإن الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي، ونوح نبي كريم وابنه المغرق كافر، وإبراهيم خليل الرحمن وأبوه آزر كافر. والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين، ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدفن كل نبي، بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله، فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، **وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام**".

وسئل – أيضاً – عن رجلين تجادلا فقال أحدهما: إن تربة محمد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من السماوات والأرض، وقال الآخر: الكعبة أفضل. فمع من الصواب؟.

فأجاب: "الحمد لله، أما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقاً أكرم عليه منه، وأما نفس التراب فليس هو أفضل من الكعبة البيت الحرام، بل الكعبة أفضل منه، ولا يعرف أحد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض، ولم يسبقه أحد إليه ولا وافقه أحد عليه، والله أعلم".

وقول الجزائري: "هو قبر محمد"!!، يؤكد ما أشرنا إليه من دعوته في كلامه إلى الطعن في عقيدة أهل السنة والجماعة، فيما يخص القبور، وأن الرجل يعتمد على جهله وعواطفه المجردة ومشربه الصوفي.

فيا أصحاب العقول أي عقل صحيح سليم يحكم بأنه إذا كان القبر قبر فلان كان دليلاً على تفضيله، ويلزم منه ما ألزم به هذا الرجل في كلامه؟!!، وهل من ديننا المفاضلة بين القبور لا المفاضلة بين المقبورين؟

وقوله:"وأي مؤمن كامل الإيمان، وأي مسلم حسن الإسلام"!!.

هذا غلو وجرأة على القول بغير علم حين يقرر أن الذي لا يهفو ولا يتشوق للقبر غير كامل الإيمان، بل هو تنقص لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم، وطعن في إيمانهم، وأنه غير كامل.

فقد كانوا لا يأتون إلى قبره صلى الله عليه وسلم، ولم ينقل عن أحد من الصحابة إلا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين يقدم من سفر، وهو صحابي جليل، فليس ذلك نقصاً في حقه؛ خصوصاً وأن الصحابة لم ينكروا عليه، فذلك يدل على الجواز. خلاف ما ذهب إليه الجزائري من أن ذلك من العزائم التي بتركها وعدم التشوق إليها نقص الإيمان.

ولو كان في ذلك فضل لتسابقوا إليه، وهم يعلمون أن صلاتهم وسلامهم يبلغه حيث كانوا، لقوله صلى الله عليه وسلم: «..وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم».

وقوله: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام». وقوله: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام».

وقد نقض على نفسه (في رده على ولد علوي مالكي في كتابه الذخائر المحمدية: ٣/٢٩١، ضمن الرسائل)، وهو وما بعده من كلامه حق ورَدٌّ عليه هو نفسه؛ فقد قال حاكياً عن السلفيين – موهماً أنه على طريقتهم –: "لا يجيزون ولا يمنعون عن رأي لهم أو هوى عندهم إنما هم مع الشرع الحنيف فما أجازه الشرع أجازوه، وما منعه منعوه.

إن السلفيين لا ينكرون زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ولا قبر أي مؤمن أو مؤمنة بل يرون ذلك من فضائل الأعمال ومستحباتها وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»، كما زار صلى الله عليه وسلم قبر أمه وقبور الشهداء بأحد، وكان يزور مقبرة البقيع ويسلم على أهلها ويستغفر لهم ويترحم عليهم.

واتباعاً لسنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم السلفيون يزورون قبور المؤمنين على وجه الندب والاستحباب، ولا ينكرون على من يزور قبور المؤمنين زيارة شرعية، وإنما ينكرون شد الرحال والسفر البعيد لزيارة أي قبر من قبور المسلمين؛ وذلك لأن نبيهم صلى الله عليه وسلم لم يأذن

فيه بقوله: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام: ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

ولذا هم يعدون من المخالفة للنبي صلى الله عليه وسلم أن يسافر المسلم من بلد إلى بلد من أجل زيارة قبر أحد نبياً كان أو ولياً أو غيرهما، وينصحون المسلمين ويعلمونهم أن لا يسافروا إلى المدينة النبوية بقصد زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وإنما ينوون بسفرهم زيارة المسجد النبوي الشريف للصلاة فيه أولاً، ثم إذا زاروا المسجد نووا زيارة قبر نبيهم وزاروه وسلموا عليه وعلى صاحبيه وانصرفوا، هذا هو الحق في هذه المسألة، وعلى هذا كان سلف هذه الأمة".

وقال(في رده على ولد علوي – أيضاً –: ٣/٢٩٥، ضمن الرسائل): "**كون زيارة القبر الشريف من أعظم الأعمال هذه القضية لا نسلم لقائلها حيث لم يورد عليها نصاً صريحاً من كتاب ولا سنة، ولا قولاً صحيحاً من سلف هذه الأمة وأنى له ذلك، وعليه فهي قضية باطلة.**

ولم تكن زيارة القبر الشريف المستحبة في درجة الصلاة ولا الجهاد ولا الحج، ولا بر الوالدين، وإنما هي من فضائل الأعمال كالنوافل وحسبها ذلك.

إنه ليس من حق أي إنسان غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول في قول أو عمل هو من أفضل الأعمال،ومن قال فهو قائل على الله بدون علم وقد حرم الله –تعالى – القول عليه بدون علم؛لأنه الكذب على الله؛ ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب؟.

هذا ولو كان أفضل الأعمال يعرف بالرأي لما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه عنها فيجيبهم مبيناً لهم، وحديث ابن مسعود في الصحيح شاهد على ذلك".

قلت: وقد نسي هذا أو تناساه، وهو من تناقضاته الكثيرة!!؛ فهو القائل عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم – فيما تقدم –: " **أقدس بقعة في العالمين، وأشرف مكان في السماوات والأراضين**"!!، وهو تفضيل بلا دليل، وقد قال ما قال برأيه!!.

وقوله: "أعظم رفات" زلة خطيرة لما فيها من التنقص من قدره صلى الله عليه وسلم لمخالفة الحديث الصحيح الذي فيه استثناء الأنبياء من غيرهم، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «فإن صلاتكم معروضة علي»، الحديث، قالوا: يا رسول الله: وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أَرَِمْت؟، قال: يقولون: بَليت، فقال: «إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء».

قال ابن منظور (في لسان العرب): "والرفات: الحطام من كل شيء تكسر، وفي التنزيل: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا﴾، أي: دقاقاً، وفي حديث ابن الزبير لما أراد هدم الكعبة وبناءها بالورس قيل له: إن الورس يتفتت ويصير رفاتاً" .

وقال – أيضًا –: "والرفات: كل ما دُق فكُسر"، وكذا قال الأزهري (في تهذيب اللغة)، وقاله غيرهما من أصحاب المعاجم والمختصين في اللغة.

و**قوله**: "سيد الوجود"، هذا دليل على ضلاله، وأنه على طريقة الصوفية، وزعمه هذا كذب فليس رسول الله هو سيد الوجود، وإنما سيد الوجود الله – سبحانه وتعالى –، ويطلق عليه ذلك من باب الإخبار لا من باب الوصف والتسمية؛ لأنه يتوسع في باب الإخبار ما لا يتوسع في باب الأسماء والصفات؛ فهي وقف على الدليل.

وإطلاقه (سيد الوجود) على الرسول صلى الله عليه وسلم أمر خطير وغلو في مدحه حيث نسب إليه ما هو لله وليس له، وقد قال صلى الله عليه وسلم – فيما رواه البخاري –: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما أنا عبده فقولوا عبد الله ورسوله» أي: لا ترفعوني فوق قدري ومنزلتي التي أنزلني الله إياها.

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم النص على ذلك، فقال: «أنا محمد بن عبد الله أنا عبد الله ورسوله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلنيها الله»، وقال – فيما ثبت عنه أيضاً –: «أنا سيد ولد آدم».

وقوله: "سيد الوجود" – أيضاً – لوثة صوفية غارقة في الغلو المحرم في دين الإسلام وهي وقول البوصيري الصوفي المشرك سواء بسواء في قوله مخاطباً النبي صلى الله عليه في قبره:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

وقد عد مادون هذا أي: قول: (سيد الوجود) غلواً أو خيف منه الغلو كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لوفد بني عامر: «السيد الله» – حين قالوا له: (أنت سيدنا وذو الطول علينا) – فقال: «مه مه، قولوا بقولكم أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان، السيد الله – عز وجل –» خشي صلى عليه وسلم عليهم الغلو في سخصه وذلك استزلال من

الشيطان؛ فوجههم صلى الله عليه وسلم إلى الاعتدال وعدم المبالغة التي قد تؤدي إلى الغلو، وكانوا حديثي عهد بالإسلام يعظمون رؤساءهم ويغلون فيهم، وإن كان هو سيدهم والوصف منطبق عليه صلى الله عليه وسلم.

قال سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – (كما في/ فتاوى نور على الدرب): "الرسول صلى الله عليه وسلم هو سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام بلا شك، وبإجماع أهل العلم؛ لأنه قال عليه الصلاة والسلام : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر» فهو سيد ولد آدم وأفضلهم عليه الصلاة والسلام بما خصه الله من الرسالة العامة، والنبوة، والعبودية الخاصة، والفضل العظيم الكثير الذي جاءت به الأحاديث ودل عليه القرآن الكريم، فهو أفضل عباد الله، وهو سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام.

ولا بأس ولا حرج في أن يقول الإنسان: اللهم صلِّ على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه . فهذا كله لا حرج فيه إلا في المواضع التي شرع الله فيها تمحيض اسمه وعدم ذكر السيد فيها، فإنه لا يأتي بالسيد فيها، كما في التحيات يقول : «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»؛ لأنه لم يرد في هذا المقام ذكر السيد، فالأولى الاقتصار على ما جاء في النصوص، وهكذا في الأذان والإقامة يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله»، في الأذان وفي الإقامة، ولا يقول : أشهد أن سيدنا محمداً رسول الله؛ لعدم وروده، فلما لم يرد في النصوص استمر المسلمون على عدم ذكر السيد هنا في الصلاة وفي الأذان والإقامة.

الصحابة وغيرهم كلهم لم يرد عنهم أنهم قالوا في الأذان أو الإقامة: سيدنا محمد، بل يقول المؤذن والمقيم: «أشهد أن محمداً رسول الله».

وهكذا في الصلاة يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، هذا هو الأفضل.

أما في المواضع الأخرى مثل الخطبة في الجمعة والأعياد فلا بأس، فالأمر موسع، أو الخطبة في المحاضرات والمؤلفات كل هذا لا بأس به؛ لأنه حق، لأنه سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام، وأما ما جاء في حديث عبد الله بن الشخير فقد قال العلماء فيه: إنه قال : «السيد اللّه – تبارك وتعالى –»، من باب التواضع، ومن باب الخوف عليهم أن يغلوا فيه ويطروه عليه

الصلاة والسلام فيقعوا في الشرك، فخاف عليهم صلى الله عليه وسلم وقال: «السيد الله – تبارك وتعالى –».

وهذا حق، فهو – سبحانه – سيد الجميع، وهو الملك الأعظم، السيد: هو الملك وهو الحاكم، فالله – جل وعلا – هو أحكم الحاكمين وهو ملك الملوك – سبحانه وتعالى –، فتسميته بالسيد لا محذور فيه ولا إشكال فيه، فهو ملك الملوك وأولى باسم السيد من غيره – سبحانه وتعالى –.

لكن هذا الاسم لا بأس من إطلاقه على غيره، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ سيد بني فلان؟» يسأل الصحابة، وقال في قصة سعد بن معاذ لما جاء للحكم في بني قريظة قال للصحابة: «قوموا إلى سيدكم»، وقال في الحسن بن علي بن ابنته: «إن ابني هذا سيد ولعل اللّه أن يصلح بِه بين فئتين عظيمتين» فحقق الله ما قال، وأصلح به بين أهل الشام والعراق، فهذا كله يدل على جواز إطلاق اسم السيد على العالم والرئيس والملك وعليه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه سيد ولد آدم.

وأما قوله: «السيد اللّه – تبارك وتعالى –» فهذا بيان أن من أسماء الرب السيد، وأنه إنما ينبغي لمن ووجه وقيل له: يا سيدنا أو أنت سيدنا، أن يقول هذا الكلام تواضعاً وخشية لله – سبحانه وتعالى – وتعظيماً له وتحذيراً للقائل من هذا الذي قاله، لئلا يقع في الغلو والإطراء.

فإذا قيل: يا سيدنا فلان أو أنت سيدنا، فيقول هذه المقولة، يقول : لا تقل هذا الكلام «السيد اللّه».

كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، تحريضاً على التواضع وخوفاً من الكبر والخيلاء لمن قيل له ذلك، وخوفاً من الغلو – أيضاً – فقد يغلو؛ فربما دعاه من دون الله أو استغاث به أو عظمه تعظيماً لا يليق إلا بالله، فلهذا أنكره النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «السيد اللّه»، وقال: «قولوا بِقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجريَنَّكُمْ الشيطان»، أي: لا يجركم الشيطان إلى الغلو والإطراء الذي يوقع الأمة فيما حُرِّم من الشرك الذي حرمه الله ووسائله" انتهى .

فينبغي الوقوف عند قوله صلى الله عليه وسلم وترك الإطراء غير اللائق به والابتعاد عن الغلو فيه، والتزام اتباعه والعمل بسنته، فقد قال الله – تعالى –: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه».

وقال صلى الله عليه وسلم – في ما رواه البخاري ومسلم –: «من رغب عن سنتي فليس مني».

والجزائري في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم (سيد الوجود) قد رغب عن سنته وهو على معتقد الصوفية الضالة، ومنهم أحمد التيجاني في قوله (كما في جواهر المعاني وبلوغ الأماني: ١٢٩/١): "أخبرني سيد الوجود –، أي: النبي صلى الله عليه وسلم – يقظة لا مناماً قال لي: أنت من الآمنين"؛ فقد زعم الجزائري أن الرسول صلى الله عليه وسلم المخلوق بمنزلة الخالق – سبحانه وتعالى – في سيادة الوجود، وهو برهان على صوفيته، بل من أدلتها ما يدعيه من تزكية لنفسه وكتبه، ومن يقرأ كتبه يجد فيها أكثر مما ادعاه التيجاني ووافقه عليه: من زعمه أن النبي صلى الله عليه وسلم سيد الوجود.

وقوله:"وما حب الديار شغفن قلبي .."، هذا من شعر الملقب بـ (مجنون ليلى)، في سياق بيت قبله وهو:

أمر على الديار ديار ليلى ... أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

فناسب ولاق بصاحبنا أن يكون مع المجنون في عواطفه المجنونة، ومع غيره من المجانين وأصحاب العواطف السخيفة: مقبلة الجدران، وإدخال ذلك في الدين، وإن هذا وأيم الله لأشد جنوناً وهو كما قيل:

جنونك مجنون ولستَ بواجد ... طبيباً يداوي من جنون جنون

ومع ذلك لا يجد صاحب السنة رداً على هذا الهراء مع أن كتبه قد نشرت وشرقت وغربت في الآفاق من سنين طوال، فلا حول ولا قوة إلا بالله:

ما أكثر الناس لا، بل ما أقلهمو ... الله يعلم أني لم أقل فندا

إني لأفتح عيني حين أفتحها ... على كثير ولكن لا أرى أحدا

***

فيا للعقول ويا للنهى ... ألا منكر منكم للبدع

وهل ترك الجزائري شيئاً مما سبق من دعاوى الغزالي والصوفية؟!!، وتلك هي السلفية عند الجزائري؟!!، وحقيقته أنه يعاديها ويعادي أهلها.

وأفٍ على العلم الذي تدعونه إذا كان في علم النفوس رداها

قلت: وما تقدم دليل قطعي على ضلال وانحراف الرجل وجرأته على قول الباطل ومخالفة الشرع، وأنه لا ينهج نهجاً صحيحاً أو يسلك طريقاً قاصداً، وإلا فأي عقل أو عاقل يقبل أن يكون كلام بشر – له أو لغيره – ليس نبياً ولا رسولاً يستعاض ويستغنى به عن كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم؟ – وهو منهاج هذا الرجل –، ويكتفى به عن ذلك كله، ويكون مزكى وحاصلاً على الأجر العظيم الذي ينجو به صاحبه كنجاة المتمسك بالوحي الإلهي، وذلك ما يدل له كلامه – نصاً – كما رأيت، ومثله – عند الصوفية – ما نقله صاحب (العقيدة السلفية) في كلامه المتقدم.

وإذا سكرت فإنني رب الخورنق والسدير

وإذا صحوت فإنني رب الشويهة والبعير

وقد رأيت ما تقدم من غروره مع جهله وهو قوله: – في مقدمة تفسيره –: "رجاء أن يسهل على المسلمين تناول كتاب الله دراسة وتطبيقاً وعملاً، لا هم لهم إلا مرضاة الله بفهم كلامه والعمل به، والحياة عليه عقيدة وعبادة وخلقاً وقضاء وحكماً"؟!!، وأين العقيدة الحقة فيه والعبادة الصحيحة والخلق القويم.

وقوله: (في هذا هو الإسلام): "لخصت فيه الشريعة الإسلامية بكاملها عقائد وعبادات وأحكاماً وآداباً وأخلاقاً".

وكأن كلام الله طلاسم أو أحاجي، لا يفهمه إلا الجزائري!!، ولا يكون هدى إلا ببيانه، وكلامه – سبحانه – يحتاج إلى تيسيره وتلخيصه!!، تعالى الله عما يقول الجزائري الضال علواً كبيراً.

وكيف تلخص الشريعة بكاملها في تسع وأربعين صفحة هي صفحات كتابه..؟!!، وبذلك التلخيص والتيسير – الذي يزعمه –: "يتضح له [القارئ] الحق ويعرفه ويعمل فينجو من

عذاب الله، ويسعد بمواكبة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين"، بلا قيد ولا شرط، ومفهوم هذا الكلام أنه لا يعرف الحق فيعمل وينجو ويسعد إلا به؟!!، فما حال القرون الأولى ومن يأتي بعد الجزائري ومن لم ير تفسيره وتلخيصه وتيسيره؟!!، وما حقيقة حال وأمر من يتبع تفسيره ويقبل ضلاله؟.

مع أن ما في تفسيره وكتبه ورسائله – إلا القليل – مجرد دعاوى ومبالغات مليئة بالجهالات والتزكيات لمزاعمه الفارغة، وإنه لمعقول أن يلخص كتاب – غير القرآن –، ولكن كيف تلخص الشريعة بكاملها؟!!، وهل تبقى شريعة بعد التلخيص؟!!.

وهل إذا لخصت تكون مكملة كاملة يرضاها الله – سبحانه –؟!!، كما قال عنها: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

إنه لتنقص للشريعة واستهانة بها ونقض لها واستدراك على الشارع الحكيم، فليعتبر المؤمنون بتحريف هذا المحرف لدين الله الجريء على حدوده ومحارمه ومحرماته.

فهو يريد أن يُكْتَفَى بكتبه عن شريعة الله!!، وما أسوأ هذا القول وما أعجب أمر هذا الرجل وما أضل فهمه وأفسد ذوقه!، وليس غريباً على هذا العقل أن يقع في ورطات في كتبه ورسائله وتقريراته.

وانظر إلى قوة استنباطه وصحة فقهه!! (في نهر الخير، حاشية تفسيره: ١/٢١٠)، عند قوله – تعالى – في سورة البقرة: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۞ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: "ما السر في الأربعة أشهر؟، يبدو أنها ثلث السنة والثلث كثير كما في حديث سعد في الوصية[1]"؟!!.

قلت: أولاً: الأربعة أشهر هي ثلث السنة فهل لقوله: (يبدو) محل؟!، إنه لا يوجد موقع له أو محل.

(١) في صحيح البخاري وصحيح ومسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: "عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع أشفيت منه على الموت، فقلت يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي؟، قال: «لا»، قلت أفأتصدق بشطره، قال: «لا، الثلث والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»".

هذا كلام له خبيء   معناه ليس لنا عقول

وإن كان يحتمل أنه أراد تعلق حكمة في العدد كما عند الصوفية والباطنية، وهذا أغرب؛ إذ لا حجة أو دليل على تعلق حكمة به لا شرعاً ولا قدراً.

ثانياً: هل توجد صلة بين الإيلاء والوصية بالثلث؟!!، وهل ثمة صلة بينه وبين كون الثلث كثيراً أو قليلاً؟!!، لا وجود لصلة بينهما.

سارت مشرقة وسرت مغرباً   شتــان بين مشرق ومغرب

ومثل ما سبق من هلوساته وقياساته الفاسدة قوله (في نهر الخير، حاشية تفسيره –أيضاً –: ٢/٣٨٠) عند قوله – تعالى –: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ﴾، الآية،: "من مات على الكفر لا ينفعه ما عمله في الدنيا من خير إلا أنه يخفف عنه العذاب لحديث أبي طالب، وأنه في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه".

قلت: وهو كسابقه، وإن كان سابقه أبعد؛ فأي علاقة بين حديث أبي طالب الذي يخصه وحده دون غيره من الكافرين لمعنىً مفهوم وهو خدمته العظيمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحمايته وحياطته له حين تبليغ رسالته؟!!، إلا أنه لايخرج من النار، لقوله – تعالى – في الكفار: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، وقد مات على الكفر.

وما ذهب إليه مخالف للأدلة الشرعية، قال الله – تعالى –: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾.

وفي صحيح مسلم: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنة، يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها».

وفي الصحيحين: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم ذكر عنده عمه أبو طالب فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار، يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه»، وهو ما اجتزأ منه الجزائري وعممه على جميع الكفار!!.

وفي الصحيحين – أيضاً – عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار».

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم قال: «أَهون أهل النار عذاباً أبو طالب وهو منتعل بِنعلين يغلي منهما دماغه».

قال العلامة الألباني (في السلسلة الصحيحة، رقم: ٥٣)، عند الحديث الأول: حديث أنس: "تلك هي القاعدة في هذه المسألة: أن الكافر يجازى على عمله الصالح شرعاً في الدنيا، فلا تنفعه حسناته في الآخرة، ولا يخفف عنه العذاب بسببها، فضلاً عن أن ينجو منه، وقد يظن بعض الناس أن في السنة ما ينافي القاعدة المذكورة".

وقال (في الصحيحة – أيضاً –، رقم: ٥٤)، عند الحديث الثاني: حديث أبي سعيد: "وجوابنا على ذلك من وجهين **الأول**: أننا لا نجد في الحديث ما يعارض القاعدة المشار إليها، إذ ليس فيه أن عمل أبي طالب هو السبب في تخفيف العذاب عنه، بل السبب شفاعته صلى الله عليه وسلم، فهي التي تنفعه".

وقال (في الصحيحة، رقم: ٥٥)، عند الحديث الثالث حديث العباس: "فهذا الحديث نص في أن السبب في التخفيف إنما هو النبي عليه السلام، أي شفاعته –كما في الحديث قبله – وليس هو عمل أبي طالب، فلا تعارض حينئذ بين الحديث وبين القاعدة السابقة، ويعود أمر الحديث أخيراً إلى أنه خصوصية للرسول صلى الله عليه وسلم، وكرامة أكرمه الله – تبارك وتعالى – بها، حيث قبل شفاعته في عمه، وقد مات على الشرك، مع أن القاعدة في المشركين أنه كما قال – عز وجل –:﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾، ولكن الله – تبارك وتعالى – يخص بفضله من شاء، ومن أحق بذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الأنبياء؟ عليهم جميعاً صلوات الله.

والجواب الثاني: أننا لو سلمنا جدلاً أن سبب تخفيف العذاب عن أبي طالب هو انتصاره للنبي صلى الله عليه وسلم مع كفره به، فذلك مستثنى من القاعدة ولا يجوز ضربها بهذا الحديث، كما هو مقرر في علم أصول الفقه، ولكن الذي نعتمده في الجواب إنما هو الأول لوضوحه".

قلت: وفي صحيح مسلم عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أهون أهل النار عذاباً من له نعلان وشراكان من نار يغلى منهما دماغه كما يغلى المِرْجل، ما يرى أن أحداً أشد منه عذاباً، وإنه لأهونهم عذاباً»، دون ذكر أبي طالب.

وفي صحيح البخاري ومسلم على العموم – أيضاً – بلفظ: «أهون أهل النار»، الحديث.

وقد علق الشيخ الألباني على حديث النعمان، في تحقيقه لمختصر صحيح مسلم للمنذري بقوله: "هو أبو طالب بن عبد المطلب، عم النبي صلى الله عليه وسلم، كما صرح بذلك في بعض الأحاديث"، وأحال على ما تقدّم في السلسة الصحيحة.

ثم إن الآية الكريمة في المنافقين، والمنافقون وإن كانوا أشد كفراً إلا أن الحديث لا علاقة له بالكافرين، منافقين أو غير منافقين سوى أبي طالب بالنص، ولا قياس مع وجود النص، بل القياس مع النص فاسد الاعتبار، وإنما الرجل يخرف بعيداً عن العلم وطريقة أهله، وإذا كان هذا هو العلم فما هو الجهل؟!.

قال محمد بن جميل زينو فيما يخص رده على أخطاء محمد بن علي الصابوني، ص: ٣٧): "وكتب لي فضيلة الشيخ أبو بكر الجزائري المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فقال:(وبعد: لقد قرأت تنبيهاتك الهامة على كتاب: صفوة التفاسير للشيخ الصابوني، وقدّرت مدى المسؤولية التي تتحملونها لو واصلتم البحث والتصويب والتصحيح، وإنه لجهد كبير وعملية شاقة قل من يقدر عليها، فلذا لا أستطيع أن أقول اعملوا والله معكم خشية أن أوقعكم في عمل طويل يقتضي منكم تتبع تفسير الصابوني من ألفه إلى يائه، إذ هذا هو المفروض لمن أراد أن يصحح الأخطاء ويبين العيب ليُجتنب.

وكل ما أقوله: إني مقدّر لذكائكم وسلامة فهمكم، وإن أمكن لكم مواصلة العمل وأنهيتم مهمتكم إلى آخرها، فإن اللائق أن يطبع ما كتبتموه على هامش التفسير، كما فعل الصاوي

– الغاوي – على الجلالين، ولتتحمّل دار الإفتاء تكاليف الطباعة ومصاريفها، هذا رأي أخيكم المقدّر لجهدكم، والسلام في: ١٤٠٥/٩/٤هـ)".

فقوله: "لا أستطيع أن أقول: اعملوا والله معكم "، ما يدريه أنه إذا قال له اعمل يكون الله معه؟، وهذا شائع بين العوام ويعنون به الدعاء له بأن يؤيده الله ويعينه ويسدده، ولعله أراد هذا، وإن كان هو مراده فلا شيء فيه، ولو قال: ويرى الله عملكم لأصاب، ويحتمل على غروره وتزكيته لنفسه على ما رأيناه – وهو كثير – وما سنراه من انتهاجه التزكية الصوفية: أنه أراد لو قال ذلك لاستجيب له، وعلى كل حال فالاحتمال قائم نظراً لمنهجه.

ومما في تنبيهات الشيخ محمد جميل زينو – رحمه الله – إثبات عقيدة السلف في الأسماء والصفات: إثباتاً بلا تأويل ولا تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وكلام المحققين من أهل العلم والدين في دفع السوء عن نبي الله يوسف، الذي رماه به الجزائري في تفسيره –كما سيأتي – ومقتضى كلام الجزائري الاعتراف بأحقية ما ذكره جميل زينو في تنبيهاته، وتأييده له إلا أن واقع الجزائري يدل على أنه لم ينتفع بذلك وبقي مصراً على عقيدته الباطلة وتحكيم جهله وهواه، فالله المستعان، ونعوذ به من الضلال والفتنة والخذلان، وما أيده مناقض لعقيدته وحقيقة واقعه.

ارحل وشاهد به ما قد سمعت به   شتـان عندي بين الخُبْر والخَبَر

ولقد – والله – أوقعنا الجزائري فيما استصعبه على جميل زينو من عناء تتبع تفسيره، – مضطرين إلى ذلك خدمة لكتاب الله ونصحاً للمسلمين – وكذلك بيان بعض ما في كتبه من الضلال.

وقوله: "خشية أن أوقعكم في عمل طويل يقتضي منكم تتبع تفسير الصابوني من ألفه إلى يائه، إذ هذا هو المفروض لمن أراد أن يصحح الأخطاء ويبين العيب ليُجتنب"، مقتضاه أحقية ما نقوم به من تتبع تفسيره وكتبه؛ لتصحيح الأخطاء وتبيين العيب الذي فيها؛ ليجتنب، وقد وصف ذلك بأنه مسئولية عظيمة، وأنه يقدر ذلك لمن تحملها.

وينطبق تماماً على الجزائري ما قاله الأمير شكيب أرسلان عن العلم الناقص (في كتابه لماذا تأخر المسلمون ص: ٧٥): "هو أشد خطراً من الجهل البسيط؛ لأن الجاهل إذا قيض الله له

مرشداً عالماً أطاعه، ولم يتفلسف عليه، فأما صاحب العلم الناقص فهو لا يدري، ولا يقتنع بأنه لا يدري، وكما قيل: ابتلاؤكم بمجنون خير من ابتلائكم بنصف مجنون، وأقول: ابتلاؤكم بجاهل خير من ابتلائكم بشبه عالم".

ومقتضى مدح الجزائري لتتبع جميل زينو للصابوني أن يشكرنا على ما قمنا به من تتبع تفسيره وبعض كتبه نصيحة: «لله ولكتابة ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»؛ ولكنه لم يفعل، بل آذانا وجازانا جزاء سنمار، ونقول له: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

وقد كتب بين يدي رسالته (نداء إنساني لإنقاذ البشرية وإسعادها)، (كما في: ٧/٤، ضمن رسائله): "رسالة يوجهها **عالم رباني** إلى ذوي العقول النيرة والبصائر النافذة والأفكار الحرة؛ ليمدوا أيديهم إلى إخوانهم في الإنسانية لينقذوهم مما تردوا فيه وانتهوا إليه من الظلم والفساد والخبث والشر؛ وليسعدوهم بعد إنقاذهم فيكملوا في أخلاقهم وآدابهم؛ وتزكو نفوسهم وتطهر أرواحهم؛ فيتهيئوا لسعادة الدار الآخرة.

إن على كل من يحمل في قلبه الرحمة الإنسانية أن يعمل على قراءة هذه الرسالة، وترجمتها إلى لغات العالم ونشرها بين الناس، ورفعها إلى المسئولين في العالم الإنساني؛ رجاء إنقاذ البشرية وإكمالها وإسعادها للحياتين"؟!!.

انظر إلى تزكية نفسه بوصفه لها بعالم رباني، وانظر إلى هذا التحليق المجنح في الخيال، الذي يدل على غاية الإيغال في الجهالة، ونهاية الاغترار البعيد عن العقل والدين، عياذاً بالله من هذا السفه والجرأة على القول على الله، دون ورع أو وازع من دين أو عقل.

لقد – والله – سفه نفسه ولم يعرف لها حداً وقدراً. والله المستعان.

ومن هذا القبيل من مخرقاته وغروره، بل كثافة جهله ما سمعه منه من حضر درسه في المسجد النبوي عند ذكره للحديث – الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه – عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات ثنتين منهن في ذات الله – عز وجل –»، الحديث، وهو يقول: " تستغربون أن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات، وهناك من لم يكذب، فأنا لم أكذب منذ أن بلغت"!!، – مع أنها ليست كذباً وإنما هي من باب المعاريض والحجاج – فقد رأى في نفسه الفضل على خليل الله إبراهيم عليه

الصلاة والسلام!!!، وبرأها من المعصية ولم يبرئ منها نبي الله يوسف، وحمَّله كلام امرأة العزيز!! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وهو لم يكذب على الناس فحسب، بل كذب على الله وعلى رسوله ودينه.

وفي رسالته (هل المسلمون اليوم مسلمون حقاً؟!: ٤/٦٠٤، ضمن الرسائل): "أي عمل – دينياً كان أو دنيوياً – يقوم به المسلم يجب عليه أن يتقنه ويحسنه ويخليه من الغش والفساد، وكل ما يتنافى مع إحسانه وإتقانه، وفي الحديث: «من غشنا فليس منا»"، و«إن الله – تعالى – يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، فالإحسان كما يتعلّق بالقول يتعلّق بالفعل".

وكل ما ذكره قد قال بخلافه تماماً؛ فالحديثان عليه لا له.

وقال في ختام تفسيره: "كتبت هذا التفسير في ظروف مختلفة، مرة في الطائرة ومرة في الحضر وأخرى في السفر، ومرة والبال مشغول وثانية والجسم معلول، فلذا قد يجد القاريء – أحياناً – جفافاً في الشرح أو قلقاً في العبارة، يضاف إلى ذلك الخطأ المطبعي الذي أصبح لا ينجو منه كتاب، ولا يسلم منه خطاب.

وكلمة أخيرة وهي أني ما آلوت جهداً في تحرّي الحق والصواب وفي التسهيل والتيسير في هذا الكتاب..وعليه فإنه ما كان من كمال فهو من الله، وما كان من نقصان فإنه مني، وأعتذر مستغفراً الله – تعالى –".

قلت: فهو مع هذا الجهد والضلال ينطبق عليه ما قيل:

جهد المغفل في الزمان مضيع وإن ارتضى أستاذه وزمانه
كالثور في الدولاب يسعى وهو لا يدرى الطريق فلا يزال مكانه

وقوله: "قد يجد القارئ – أحياناً – جفافاً في الشرح أو قلقاً في العبارة"، – سبحان الله – أهذا كل الذي في تفسيرك؟ مع شهادتك على نفسك أنك كتبته: "مرة في الطائرة، ومرة في الحضر، وأخرى في السفر، ومرة والبال مشغول، وثانية والجسم معلول"!!.

وهذا ما نتج عنه ما سوف يراه القارئ من الفظائع مما بيناه في تفسيره، وهو ما ينطبق عليه ما قاله العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (في مصباح الظلام ص: ٣٧٨): "والشأن كل الشأن في الفقه عن الله ورسوله ومعرفة مواقع خطابه، والكلام في هذه المباحث من الأغمار والجهال الذين لا عناية لهم بمعاني الكتاب والسنة ولا دراية لهم بتقارير علماء الأمة: **فالمحنة بهم عظيمة، وطريقتهم غير عادلة ولا مستقيمة**".

والرجل فيما شرحه في اعتذاره كأنما يكتب مقالاً في صحيفة، ونقول: أفي مثل هذه الأحوال يفسر القرآن، ويوثق بهذا التفسير وهذه حال مفسره، لا يرجع إلى مصادر ولا إلى مراجع كما هي طريقة أهل العلم في تأليف التفسير وغيره، والتأليف في التفسير على الخصوص هو الأخطر، وما الذي ألجأه إلى ذلك مع تلك الظروف؟!؛ إنه الاستهتار والاستخفاف وغرور النفس بسبب الجهل المركب.

وتعر من ثوبين من يلبسهما ... يلقى الردى بمذمة وهـوان

ثوب من الجهل المركب فوقه ... ثوب التعصب بئست الثوبان

وهو يقلل من أهمية استفادته من الرجوع إلى ما ذكره من بعض الكتب في التفسير.

ولقد – والله – اعترف بجرمه وحكم على نفسه بالتعالم مع المركب من جهله، وجراءته – مع ذلك – على تفسير كلام الله.

ولذلك وقع منه ما وقع – فيما بيناه وما سنبينه – نسأل الله السلامة والعافية مما ابتلي به.

وقال في رسالته: (كمال الأمة في صلاح عقيدتها: ٣٠٦/٣، ضمن الرسائل) وهو يرد على ولد علوي مالكي (في كتابه الذخائر المحمدية): "إن الأمر لو كان كما قرر صاحب الذخائر من نجاة العرب المشركين من لدن إسماعيل عليه السلام إلى عبدالله والد رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان الجهل خيراً من العلم، والكفر خيراً من الإيمان، ولكانت بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم شؤماً على العرب والبشرية ونحساً، وهل من قائل بهذا يا عباد الله؟.

وخلاصة القول: إن صاحب الذخائر قد تورط بجهله وهلك بسوء قصده، ودعوتنا له أن يتوب إلى ربه قبل موته فإن من تاب تاب الله عليه، ومن توبته أن يرد باطل كتابه (الذخائر)

بحق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فيكتب رسالةً يعلن فيها للمسلمين أن معظم ما جاء في ذخائره هو كذب وباطل فلا يغتر به مسلم ولا يجوز أن يعتقده أو يقول به مؤمن، ثم يعمل على جمع ما يمكن جمعه من كتابه الذخائر ويتلفه بإحراقه أو دفنه، وبذلك تبرأ – إن شاء الله – ذمته وتصح توبته ويعود إليه اعتباره في جماعة المسلمين، والرجوع إلى الحق خير من التمادي على الباطل".

قلت: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

وما ذكره عن ذخائر المالكي واقع منه سواء بسواء، وما وجهه إلى المالكي يتوجه –تماماً – إليه ، بل قد زاد هو عليه

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ولاشك في تورط المالكي، ولكنه هو صاحب ورطات – أيضاً – كما بيناه في كتابنا هذا، ومن ورطاته – مع ورطات أخرى – قوله (أثناء رده على المالكي: ٣٠٥/٣، ضمن الرسائل)، عن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم: "كون أهل الفترة الخاصة في النار اليوم غير مانع أن يدخل منهم الجنة من شاء الله – تعالى – أن يدخلها غداً يوم القيامة، ونعني– أصحاب الفترة الخاصة –: أولئك الذين وجدوا في وقت انقطع فيه تماماً الوحي الإلهي فلم يبق بين الناس أحد يعرف عن الله – تعالى – وشرائعه شيئاً"، إلى أن قال: "وهنا نعلن رجاءنا أن يكون أبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن يمتحنون فيطيعون ويدخلون الجنة مع من دخلها من المؤمنين والمسلمين". وقد ذكر قبل ذلك ما ثبت عن رسول الله محتجاً به على ولد علوي – وهو ما سيذكره سماحة ابن باز –، ومع ذلك جزم أن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الفترة الخاصة: الذين لم تبلغهم دعوة الرسل ولم تقم عليهم الحجة بالرسالات !!، وهو غير صحيح كما في بيان الشيخ عبد العزيز الآتي، وفيه أنه قول أهل العلم، وأنهم لم يعذبوا إلا لأن الحجة قد قامت عليهم في الدنيا ببلوغ الرسالات إليهم.

وقوله: "لم يبق أحد يعرف عن الله.." غير صحيح – أيضاً –، بل كذب صراح؛ فقبل بعثة النبي صلى الله وسلم كانت بقايا من الحنيفية ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وكان في

العرب من يقال لهم الحنفاء كعمرو بن نفيل، وقس بن ساعدة الإيادي، وورقة بن نوفل، وغيرهم، وكانوا يدعونهم إلى التوحيد، وورقة لقي النبي صلى عليه وسلم وآمن به.

وليتخلص من عموم قوله – تعالى –: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾، وأنه يتناول الدنيا والآخرة، ذهب إلى أن الذي لم تقم عليه الحجة الرسالية قد يعذب في الدنيا ولا يمنع ذلك من نجاته في الآخرة بعد اختباره، قال: "وننبه هنا إلى أن قوله – تعالى – من سورة الإسراء: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾، المراد من نفي العذاب فيها عذاب الدنيا بالإبادة والاستئصال..لا عذاب الآخرة كما **قد يفهم من لا علم عنده بأحكام الله وقضايا شرعه**"!!.

قلت: هذه مجازفة خطيرة وجرأة شنيعة؛ فإن العموم هو ظاهر الآية، وهو – أيضاً – فهم كثير من المفسرين وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، وهو اختيار إمام التفسير ابن جرير الطبري – الذي قال عنه فيما يأتي: "ليس من المعقول المقبول أن يرد قول إمام المفسرين ويقبل قول غيره" –، وما قاله الجزائري تلبيس على غير العالمين!!، ليسلم له ما أراد من قصر مفهوم الآية على الدنيا دون الآخرة، وما ذهب إليه من أن الذي لم تُقم عليه الحجة في الدنيا قد يعذب، واستخف بالقائل بالعموم في الآية من أهل العلم، وذلك من التجني والتحكم غير الجائز في الشرع، وإنها لجرأة عجيبة – من هذا الرجل – على القول بالجهل وتجهيل العلماء، فحاله كما قيل:

أثبت باطلي فيكون حقاً وحقاً غير ذي شبه لويت

وكما قيل – أيضاً –:

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

وإليك ما أشرنا إليه من جواب سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (كما في نور على الدرب: ٩١/١، ونحوه – أيضاً – في مجموع فتاواه)، وهو رد على الجزائري وعلى أمثاله من الجهلة المنحرفين منهجاً وعقيدة، وأصحاب العواطف، وهو قوله: "أما حديث: «إن أبي وأباك في النار»، فهو حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه، أن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي؟ قال: «في النار»، فلما ولى دعاه وقال له: «إن أبي وأباك في النار»، واحتج العلماء

بهذا على أن أبا النبي صلى الله عليه وسلم كان ممن بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة، فلهذا قال: «في النار»، ولو أنه كان من أهل الفترة لم يقل له النبي صلى الله عليه وسلم هذا الكلام في حقه، وهكذا لما استأذن ربه أن يستغفر لأمه نهي عن ذلك، ولكنه أذن له أن يزورها، ولم يؤذن له في الاستغفار لها، فهذا يدل على أنهما بلغتهما الدعوة، وأنهما ماتا على دين الجاهلية، وعلى دين الكفر، وهذا هو الأصل في الكفار أنهم في النار، إلا من كان لم تبلغه الدعوة: أعني: دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام".

وقد سئل أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء من هيئة كبار العلماء، وهم كل من: الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبد الله بن غديان، ورئيس اللجنة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ونائبه الشيخ: عبد الرزاق عفيفي (كما في الفتوى رقم: ١٦٤٢٦، ٢/٥٠٠).

وكان من إجابتهم: "وأما أبوا الرسول صلى الله عليه وسلم فليسا من أهل الفترة؛ لأن العرب كانوا على ملة إبراهيم صلى الله عليه وسلم، خصوصاً في أرض الحجاز، وإنما دخل عليهم الشرك أخيراً في عهد عمرو بن لحي الخزاعي، ولكن عندهم بقايا من دين إبراهيم، مثل الحج وغيره، فليسوا أهل فترة؛ لأن أهل الفترة عبارة عن قوم لم تبلغهم دعوة أحد من الرسل، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل سأله عن أبيه: «إن أبي وأباك في النار»، رواه مسلم في صحيحه.

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه استأذن ربه أن يزور قبر أمه فأذن له، واستأذن أن يستغفر لها فلم يؤذن له، وقد قال الله – عز وجل –: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾، وهذه الآية نزلت في أبي طالب وأمثاله ممن مات على الشرك بعد الدعوة".

هذا هو كلام أهل العلم وأهل السنة، ونحن ندعو الجزائري بما دعا – هو نفسه – به ولد علوي المالكي بقوله: "ودعوتنا له .."، فكلاهما في الهوى سوى، فقد تورط هو في حق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتزوير الدين وتزكية نفسه وعمله وكتبه أكثر مما تورط

فيه المالكي – عدا ما عند المالكي من شركيات ظاهرة حكم عليه لأجلها العلماء بالكفر بعد أن ناقشوه فلم يتب، وفيهم الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ عبد الله بن حميد رحمهما الله – ، وهو شريك للمالكي في تزكيات وخرافات الصوفية، ونحذر المسلمين من الاغترار بضلالاته والعمل أو القول بها أكثر مما حذر هو نفسه من ضلالات ولد علوي المالكي مع ضلاله وفساد مذهبه؛ فهو أشد خطراً على الدين وأهله منه – عدا شركياته –؛ لأنه ينتسب إلى أهل السنة والجماعة زوراً.

وقال (في: يا علماء الإسلام أفتونا: ١/٨٣١) وهو يرد على مصطفى كمال المهداوي صاحب كتاب (البيان بالقرآن): "كتبت هذه الرسالة ووجهتها إلى علماء الأمة الإسلامية مطالباً إياهم بفتوى جماعية تصدر في أقرب وقت وهي: دعوته للتوبة الصادقة بتكذيب نفسه واعترافه بزلته ومحو كتابه وإحراقه ودفنه، فإن أبا وأصر على موقفه قتل كفراً لا حداً، وجمع كتابه وأحرق، ثم لا يسمح لأي أحد بإظهاره أو تناوله؛ لما يدعو إليه من الكفر والإفساد والضلال".

كتبه/أبو بكر جابر الجزائري

الواعظ بالمسجد النبوي الشريف

في: ١٤١٣/١/٤هـ "

وقال في الخاتمة: "وأخيراً! فليعلم كل ذي علم ويقين أن مطالبتي علماء الإسلام بإصدار فتوى جماعية تدور على مطالبة صاحب كتاب: (البيان بالقرآن) بالتوبة العاجلة الصادقة، وإحراق كتابه، وإلا فبإقامة الحد عليه ليقتل كفراً، ثم تجمع كل نسخ كتابه وتحرق، ويعلن منع هذا الكتاب وقراءته منعاً باتاً، إنما – مطالبتي – غضبة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم حيث سخر هذا الضال المضل من الكل وخرج عن تعظيم وتقدير واحترام الكل.

وأحلف بالله! إنه ولو كان أباً لي أو ابناً ما ترددت في مطالبة علماء الإسلام باستتابته أو إعدامه، قلت هذا وأقوله حتى لا تأخذ العاطفة النسبية أو الوطنية أحداً من المسلمين فيستنكر المطالبة بهذه الفتوى، أو يرى غيرها خيراً منها.

والله على ما أقول وكيل وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه تسليما. أبو بكر جابر الجزائري".

قلت: لقد حكم على نفسه، وهل يلام أحد – إحقاقاً للحق وإنصافاً وغيرة لله ودينه – في حكمه على الجزائري بما حكم به على نفسه، وعلى كتابه؟.

ونقول ماذا سيفتى فيه العلماء لما عنده من بلايا وطوام لا ينتهي العجب منها؟، مع غروره وتزكيته لنفسه وما يقوله ويفعله ويكتبه، وإصراره عليه واستكباره في عدم الرجوع عنه: خديعة لأهل الإسلام حتى يروج بهرج ما ينشره من الضلال، هذا مع استعدائه واستقوائه بالجهلاء – أمثاله – على من يبين باطله ويحذر منه، من باب النصيحة الواجبة شرعاً.

وبعد أن أوقفتك أيها القارئ – وبأمانة – على ضلال هذا الرجل في منهجه ومعتقده ودعاواه لنفسه وتزكياته لها، وتزكياته لكتبه وادعائه لها ولكلامه بتزكية النفوس وتطهيرها، وأنه لا يوجد فيها خطل أو خلل أو باطل البتة، وما تقدم إيراده ليس هو كل ما عنده في هذا الشأن من ضلال مبين وهو من دسائس جهله وصوفيته واعتداده بنفسه، ولا علاقة لها بالعلم والدين، مع ما سوف نبينه في المواضع التسعة والسبعين، وما يأتي قبل ذلك.

وقد رأيتَ تعقيبه على تفسيره بقوله: "كتبت هذا التفسير في ظروف مختلفة مرة في الطائرة، ومرة في الحضر، وأخرى في السفر، ومرة والبال مشغول وثانية والجسم معلول".

فكيف يكون هذا؟!، ومن المعلوم أن تفسير كتاب الله يكون وفق قواعد يعرفها أهل العلم ويلتزمونها ولايحيدون عنها، فهل من هذا قوله: يسير وفق تلك القواعد؟! وألا ينادي بهذا على نفسه أنه قد استخف بكتاب الله ولم يتحر الصواب – كما يزعم – وألا يكون هذا إسقاطاً للثقة في تفسيره، بل إسقاط له هو نفسه؟.

قال ابن كثير في مقدمة تفسيره عن تفسير القرآن – وهو خلاصة كلام شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مجموع فتاواه: ٢/٣١١) –: "إن أصح الطرق في ذلك أن يُفَسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له" إلى أن قال: "وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوا من القرائن

والأحوال التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة والخلفاء الراشدين والأئمة المهديين" إلى أن قال: "إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين".

ونقل خلاصته مع بعض التفصيل العلامة صالح الفوزان – حفظه الله – (في الخطب المنبرية: ٦٩/٤) فقال: "وتفسير القرآن الكريم له قواعد معروفة لدى علماء الشريعة، لا يجوز تجاوزها، وتفسير القرآن بغير مقتضاها، وتلك القواعد هي ما يأتي:

أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في موضع منه فصل في موضع آخر، وما أطلق في موضع قيد في موضع، وما لم يوجد في القرآن تفسيره فإنه يفسر بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن السنة شارحة للقرآن ومبينة له، قال – تعالى – لرسوله صلى الله عليه وسلم:﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وما لم يوجد تفسيره في السنة فإنه يرجع فيه إلى تفسير الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم أدرى بذلك لمصاحبتهم الرسول صلى الله عليه وسلم، وتعلمهم على يديه، وتلقيهم القرآن وتفسيره منه، حتى قال أحدهم: ما كنا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف معانيهن والعمل بهن.

وما لم يوجد له تفسير عن الصحابة، فكثير من الأئمة يرجع فيه إلى أقوال التابعين لتلقيهم العلم عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعلمهم القرآن ومعانيه على أيديهم، فما أجمعوا عليه فهو حجة، وما اختلفوا فيه فإنه يرجع فيه إلى لغة العرب التي نزل بها القرآن، وتفسير القرآن بغير هذه الأنواع الأربعة لا يجوز".

وإذا عرفت هذا فإني **أقول**:وأنا وإن كنت أكثر من غيري كشفاً لجهالات ودسائس الجزائري فلم أكن في ذلك وحدي، فقد رد عليه أهل العلم في تفسيره وغيره من كتبه التي تنشر وفيها ضلالاته، وممن رد عليه:

الشيخ العلامة حمود بن عبد الله التويجري في رسالته (تنبيهات على رسالتين للشيخ أبي بكر

الجزائري)[1] بتكليف من سماحة شيخنا عبد العزيز بن باز – رحمه الله –، واطلاعه على الرد وتأييده له وإرساله إلى الجزائري للتصحيح عند طبع الرسالتين، فلم يفعل.

وقد قال الشيخ التويجري ما نصه: "قد كتبت هذه التنبيهات على نسخة بخط المؤلف أبي بكر جابر الجزائري، وقد أرسلها إلى الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز للنظر فيها والتنبيه على ما يكون فيها من الأخطاء، وقد أحالها الشيخ عبد العزيز إليّ، فكتبت عليها التنبيهات المذكورة في هذه الأوراق، وقد طبعت الرسالتان: الطبعة الأولى في مطبعة المعرفة، نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة: ١٤٠٤هـ، فلم يلحق بهما شيء من التنبيهات، وحيث إن التنبيه على الأخطاء في الرسالتين مهم جداً، فقد رأيت أنه يتعين نشر التنبيهات مفردة ليطلع عليها من كانت عنده النسخة المطبوعة ويعلم وجه الصواب فيما ذكره المؤلف".

قلت: وضمن التنبيهات الرد على بعض أخطاء الجزائري في: (أيسر التفاسير)، ويأتي بيان التويجري لبعض الأخطاء والمآخذ التي أخذها على الجزائري في رسالتيه، وله فضل في تخصيصه الرد عليه.

وفي الرد عليه في أخطاء كثيرة في كتابه:

(**القول البليغ** في التحذير من جماعة التبليغ)، وضمنها بعض أخطاء في تفسيره: (أيسر التفاسير).

ورد عليه فضيلة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله الرومي – رحمه الله – في كتابه: (التبصير بأخطاء أيسر التفاسير).

وعندما طبع وانتشر تفسير الجزائري عام: (١٤٠٧هـ) نبهت إلى ضلالاته وحذرت منه فأزعجه ذلك، ولكنه لم يرعو عنها ولم يصلحها.

ثم اتصل بي الشيخ الرومي: من الرياض، وكان – آنذاك – مراقباً للكتب في إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، برئاسة سماحة شيخنا الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز – رحمه الله –، وذكر لي أنه رأى في ذلك التفسير كثيراً من الأخطاء العلمية والتحريف والفساد

(١) رسالتا الجزائري إحداهما: (الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة)، والأخرى: (اللقطات في بعض ما ظهر للساعة من علامات).

العقدي، وأن شهرة صاحبه سرعت برواجه وانتشاره مما ضاعف في خطره، والناس لا يعلمون ما فيه من ضلال، مما لا يسوغ معه السكوت، واستشارني في بيان فساده؛ نصيحةً للدين والمسلمين، فنصحته بذلك؛ لأهمية الأمر وما فيه من عظيم الضرر بتلك الأمور الخطيرة في المنهج والعقيدة: في التوحيد والصفات وإفساد معاني القرآن، مما يجب على أهل العلم بيانه.

فبدأ الشيخ بالكتابة، وبعد سنوات انتهى من الرد، وعندي صورة من نسخته التي بخط يده.

وقد توفي – رحمه الله – قبل طبعه، وأنقل – في الرجوع إليه – من تلك النسخة وأحيل إليها في كتابي هذا، وقد وصلت إلى نسخة بعد وفاته مطبوعة على الكمبيوتر غير مصححة، وهي منقولة من النسخة التي عندي بخط الشيخ، بعنوان: (التبصير بأخطاء أيسر التفاسير)[1] وله الفضل لتقدمه في التأليف، وقد فاته أشياء تراها في هذا الكتاب.

وفي سؤال ورد على الشيخ عبد الله الجبرين:

"اقتنيت كتاب أيسر التفاسير لأبي بكر الجزائري، فكثير يقول: إن هذا التفسير فيه بعض الزلات فلا يجب قراءته"، فعلى هذا تكون قد انتشرت أخطاؤه وكثرت.

وفي تسجيل صوتي في درس العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان – رحمه الله – طلب من طلابه أن يحضروا أسماء بعض التفاسير – ليختار لهم منها المفيد – فعرضوا عليه جملة منها، ومن ضمنها (أيسر التفاسير) فحذرهم منه قائلاً: "ما أنتم بحاجة إليه خلوكم في التفاسير القيمة"!!، ومثل لها، وهو حكم عام عليه وأنه ليس قيماً ويحذر منه.

---

(١) وكان الشيخ الرومي – رحمه الله – متردداً بين تسمية الكتاب بـ (التبصير بأخطاء أيسر التفاسير)، وتسميته: (نظرات في أيسر التفاسير)، وقد وصل إليَّ الكتاب أخيراً من أبناء الشيخ مطبوعاً على العنوان الثاني وذلك بعد تأليف كتابي، وكنت قد اعتمدت العنوان الأول المطبوع على الصورة المشار إليها أعلاه باسم: (التبصير بأخطاء أيسر التفاسير)، وأخبرت به ابنه: عبد الله، فقال: هذا الاسم أحسن.

فجزا الله خيراً أبناء الشيخ على برهم بوالدهم بنشر علمه، وطباعة هذا الكتاب الذي فيه نصرة لكتاب الله ودفاع عنه ونصح للمسلمين، وهو من العلم الذي يبقى نفعه بعد الموت، وذلك ما نرجوه له؛ لقوله صلى الله عليه وسلم – كما في صحيح مسلم –: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»، نسأل الله الصلاح لأبنائه وأبنائنا وأبناء المسلمين.

ورد عليه الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين الملحق الديني – بسفارة المملكة العربية السعودية آنذاك – في الأردن وشمال الجزيرة، في رسالة رد فيها على الجزائري ويوسف الملاحي بخطه في تاريخ: ١٤٠٧/١٠/١٤هـ – وأرسل إلي صورة منها – حول بيان أحوال جماعة التبليغ وبدعهم وتأييد الشيخين لهم وجدالهما عنهم وتزكيتهما لهم ودفاعهما عنهم، وتحريف الجزائري للنصوص الشرعية لتبرير وتحسين ما هم عليه من البدع، ودعاويهم شرعية ذلك وسنيته، حتى إنه ليتندر على الجزائري فيقول: "**فما أقرب هذا الصنيع إلى تأويلات الباطنية..، وإذا كان هذا هو العلم فما هو الجهل؟!!**".

وما أورده الشيخ سعد – وله فضل في المبادرة في الرد – في رسالته من جهالات وتأويلات الجزائري هذا نصها:

"يقول الشيخ أبو بكر – هدانا الله وإياه لأقرب من هذا رشداً – عن تحديد ثلاثة أيام في الشهر، وأربعين يوماً في السنة، وأربعة أشهر في العمر، للخروج مع جماعة التبليغ:

أن أصوله وينابيعه في شريعة الإسلام..أما قال الله – تعالى – (قل) ﴿تمتعوا في داركم ثلاثة أيام﴾؟ [1]، وهي مدة القصر في السفر وحفظنا عن أبي القاسم صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من صلى في جماعة أربعين يوماً لا تفوته صلاة كتب الله له براءة من النفاق وبراءة من العذاب»، اختار الشارع هذا العدد؛ لأنه خلال هذه الفترة تتغير الطباع وتتبدل العادات..؛ لأنها فترة سبق أن الله أعطاها لموسى إذ قال – تعالى –: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾، والأربعة أشهر: لِمَ من نظام الدعوة أربعة أشهر؟ عرفنا أن الإيلاء وهو أن يحلف الرجل أن لا يطأ امرأته..يحلف..له أن لا يحنث ولا يكفر الشهر **الأول** و**الثاني** و**الثالث** و**الرابع**..

إذا كملت الأربعة أشهر إما أن يكفر عن يمينه ويطأ امرأته، وإما أن تقول: طلقني..ووجب طلاقها: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۞ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

---

(١) نص الآية :الكريمة : ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾، في سورة هود ، وقد استدركها عليه التويجري، ويأتي.

هذا نص استدلال الشيخ أبي بكر من الكتاب والسنة على صحة وسنية منهج جماعة التبليغ..وقد حمدت الله أن من أصول الجماعة عدم مقاطعة الخطيب، وإلا لفتح عليه أحدهم بالدليل الآخر الذي يرد على ألسنة بعضهم لمدة الأربعة أشهر، من قول الله – تعالى –: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، ولا أظنه أسوأ كثيراً من استدلاله من الكتاب على سنية الخروج ثلاثة أيام..**وإذا كان هذا هو العلم فما هو الجهل؟!**.

قلت: قال المزني (كما في مصباح الظلام للعلامة عبد اللطيف ص: ٥٨١)، قال الشافعي: "العلم جهل عند أهل الجهل، كما أن الجهل جهل عند أهل العلم، وأنشد:

ومنزلة الفقيه من السفيه　　كمنزلة السفيه من الفقيه

فهذا زاهد في قرب هذا　　وهذا فيه أزهد منه فيه

إذا غلب الشقاء على السفيه　　تنطع في مخالفة الفقيه"

ونكمل نقل الشيخ سعد عن الجزائري ورده عليه، قال:

"ثم يأخذ الشيخ في شرح مقصد (الحكيم الذي وضع هذا النظام)، من تحديد هذه الفترات..وإذا كان ذلك (الحكيم) قد اقتبس تنظيمه من النصوص التي ذكرها الشيخ، وأورد مثلها غيره، فما أقرب هذا الصنيع من تأويلات الباطنية للنصوص الشرعية..".

ورد الشيخ التويجري عليه (في كتابه: القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ ص: ٣١١، إلى نهاية الكتاب) يكفي ويشفي، ومنه قوله عطفاً على النص الذي ذكره الشيخ سعد:

"و**الجواب** أن يقال: ليس في الأصول والمصادر والينابيع التي ذكرها ما يدل لبدع التبليغيين وتحديدهم مدة الخروج البتة، وإنما هو محض التكلف والتعسف في تأويل الآيات على غير تأويلها، والاستدلال بها وبغيرها من الأحكام الشرعية على مالا تدل عليه، وما أشد الخطر في هذا!.

فأما **قوله**: (أما قال الله – تعالى –: (قل) ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ﴾؟).

فجوابه أن يقال: إنه قد أخطأ في إيراد هذه الآية خطأين: الأول: تغييره للكلمة الأولى؛ حيث قال: (قل) ﴿تَمَتَّعُوا﴾، والصواب: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا﴾.

الخطأ الثاني: تطبيقه عمل التبليغيين في تحديدهم مدة الخروج بثلاثة أيام على مدة إنظار الله لثمود ثلاثة أيام قبل العذاب!!.

وهذا **من أغرب الاستدلال، وبينه وبين الحق والصواب أبعد مما بين السماء والأرض، ولا يتم له هذا الاستدلال ويكون مطابقاً؛ إلا بعد أن يشبه التبليغيين بثمود، فيقول لهم**: **تمتعوا بالخروج ثلاثة أيام، ثم ارتقبوا العذاب؛ كما فعل الله بقوم صالح**!.

فأما جعل الآية أصلاً ومصدراً وينبوعاً لبدعة التبليغيين؛ فهذا من القول في القرآن بغير علم، وقد جاء في ذلك من الوعيد الشديد ما تقدم ذكره – قريباً –؛ فليراجع، وليراجع – أيضاً – كلام شيخ الإسلام فيمن يتأول القرآن والحديث على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ ففيه أبلغ رد على صاحب المقال الباطل"، وبعد أن نقل نصوصاً من الكتاب والسنة، وذكر كلاماً فيه رد عليه، قال عن تلك النصوص:

"وفيها – أيضاً – أبلغ رد على صاحب المقال الباطل الذي افترى على الشريعة وزعم أن بدع التبليغيين لها أصول ومصادر وينابيع في شريعة الإسلام، وهذا من اتباعه لخطوات الشيطان التي نهى الله عن اتباعها في قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۞ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾"، إلى أن قال:
"وأما تحديده مدة قصر الصلاة للمسافر؛ فليس فيه ما يتعلق به صاحب المقال في تحديد خروج التبليغيين بثلاثة أيام، وإنما هو محض التكلف والقول في الأحكام الشرعية بغير علم، والاستدلال بها على ما لا تدل عليه"، وبعدأن ذكر حديث الأربعين صلاة وأنه غير ثابت عنده، وبين ذلك، وأن الجزائري قد غير في لفظه وأنه عند الترمذي بلفظ: «من صلى أربيعن يوماً في جماعة، يدرك التكبيرة الأولى، كتب له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق».
وقال: "ويقال لو فرضنا أن الحديث الذي ذكره صاحب المقال كان صحيحاً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان فيه ما يتعلق به صاحب المقال في تأييد بدعة التبليغيين في تحديدهم الخروج بأربعين يوماً؛ إذ ليس من الأصول ولا المصادر ولا الينابيع التي تدل على هذه البدعة: لا بالنص ولا بالظاهر ولا بالإشارة ولا بالإيماء، وإنما هو وارد في الحث على

التبكير إلى الصلاة مع الجماعة وإدراك التكبيرة الأولى مع الإمام... وحيث إنه لا متعلق لصاحب المقال في هذا الحديث؛ فإن استدلاله به على بدعة التبليغيين ظاهر في التكلف والتعسف وتحريف الكلم عن مواضعه.

وأما استدلاله على تحديد مدة الخروج عند التبليغيين بأربعة أشهر بأنها موافقة لمدة الإيلاء، وهو أن يحلف الرجل أن لا يطأ امرأته؛ فإنه يؤجل أربعة أشهر فإن فاء بعدها وإلا أمر بالطلاق.

فجوابه أن يقال: ليس في حكم الإيلاء ما يتعلق به صاحب المقال الباطل في تأييده لبدعة التبليغيين؛ إذ ليس هو من الأصول ولا المصادر ولا الينابيع التي تدل على شيء من بدعهم البتة، **وقياس مدة الخروج عند التبليغيين بأربعة أشهر على مدة الإيلاء من أفسد القياس، ولو أن صاحب المقال الباطل قاس ذلك على مدة تأجيل المشركين أربعة أشهر يسيحون في الأرض كما ذكر الله ذلك في أول سورة براءة لكان أقرب إلى الصواب**".

وقال: "ومن أخطائه في مقاله الذي ألقاه في مركز التبليغيين قوله: (من ترك ذكر الله وشكره؛ فجريمته أنه دمر الملكوت الأعلى بكل ما فيه وخرب العالم السفلي بكل ما فيه).

و**الجواب** أن يقال: هذا كلام غير معقول، وهو بالهذيان أشبه منه من كلام ذوي العقول"، إلى أن قال:

"وإنما الله وحده هو القادر على تغيير العالم العلوي والعالم السفلي، ويكون ذلك يوم القيامة؛ كما أخبر الله في آيات من القران وأخبر بذلك رسوله في عدة أحاديث" وأورد تلك النصوص واستطرد في ذلك، وليراجع بقية كلامه فإنه نفيس وفيه تفصيل مفيد.

قلت: و– أيضاً – الله وحده قادر أن يدمر ما شاء في العالم العلوي والسفلي ومتى شاء؛ فهو على كل شيء قدير، وإذا أراد شيئاً قال له كن فكان.

وقد رأيتَ زيف ما يدعيه الجزائري من العلم وأنه في كتاب الله وسنة رسوله وليس هو فيهما، وهو جهل وجرأة على التزوير في دين الله وتضليل للناس بما يزعمه تفسيراً للقرآن والسنة وينسبه إلى الدين جازماً به والدين منه براء، وأن ذلك على طريقة الصوفية الباطنية، وهو دليل على انحرافه عن الحق وإفلاسه في العلم وعدم ورعه.

وقد جزم الجزائري (في رسالته: حكم الإسلام في الموسيقى والغناء أو الإعلام بأن العزف والغناء حرام، – وبهذا العنوان أثبتها في رسائله –: ١/٢٩٩، ط: ٣/١٤١٥هـ) بأن أحد رواة الجماعة: البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه.

وشيخ غيرهم كالإمام أحمد: من أصحاب الأهواء وماجن وحشاش من الحشاشين، وطعن فيه، وأقذع في شتمه والطعن فيه، وهو الإمام **إبراهيم بن سعد،** ومن ما قال فيه: "يا لضياع نصوص الإسلام تطلب من هذا النوع الرخيص من الناس، ويا لضياع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت تؤخذ من الحشاشين وأصحاب الأهواء والمجون"!!.

ورددت عليه في كتابي في الرد على عبد المحسن العباد: (النشر لما انطوى بجهل الجهال والهوى) وكتابي: (تنبيه الغافلين..).

ورد عليه محمد محمد حسن شُرّاب (كما في جريدة المدينة العدد: ٧٣٥٤، يوم الأربعاء: ١٤٠٧/١٠/٢١هـ) في اعتدائه على شيخ الجماعة إبراهيم بن سعد، وأنه مغن وحشاش من الحشاشين، وكفره، وتكلم عنه بغاية سوء الأدب، وتقدّم ذكر لهذا قريباً.

وقد ذكرت نص رده عليه في كتابَي آنفي الذكر.

ورددت على تفسيره في كتابي (الإكسير في نقض أيسر التفاسير).

الفصل الثاني عشر.

ما ينبغي اتباعه في تفسير كتاب الله العزيز:

إن تفسير كتاب الله – تعالى – تفسيراً أثرياً سلفياً يتسق مع فقهه وعظيم معانيه وكماله وكريم مقاصده ومراميه والتحري فيه لهو المتعين على العلماء، وهو من أنفع العلوم وأنبل المقاصد وأشرف المطالب وأرفعها منزلة عند الله، وذلك لشرف المفَسَّر ورفيع مكانه، وقد قال عنه من تكلم به ومن أنزله – سبحانه –: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي (في مقدمة كتابه:القواعد الحسان لتفسير القرآن): "اعلم أن علم التفسير أجل العلوم على الإطلاق وأفضلها وأوجبها وأحبها إلى الله؛

لأن الله أمر بتدبر كتابه، والتفكر في معانية، والاهتداء بآياته، وأثنى على القائمين بذلك، وجعلهم في أعلى المراتب، ووعدهم أسنى المواهب، فلو أنفق العبد جواهر عمره في هذا الفن لم يكن ذلك كثيراً في جنب ما هو أفضل المطالب، وأعظم المقاصد، وأصل الأصول كلها، وقاعدة أساس السعادة في الدارين، وصلاح أمور الدين والدنيا والآخرة، وبه يتحقق للعبد حياة زاهرة بالهدى والخير والرحمة، ويهئ الله له أطيب الحياة والباقيات الصالحات".

قلت: وقد كان السلف يحتاطون كثيراً لسلامة التفسير وصحة معانيه والتحري في ذلك وفق قواعد وضوابط لا يجيزون الخروج عنها؛ حتى يكون موافقاً لمراد الله الذي جعله هدى للمكلفين من خلقه: إنسهم وجنهم، وليس مما تزل به قدم، ويضل به مفسره، والمفسر له والمدعو به، ويعظِّمون القول في التفسير بغير علم أو بالرأي المجرد، ويعدونه من التكلف المنهي عنه في الشرع ويشنعون على مرتكبه، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أورد عنه ابن جرير بسنده – من طرق – عن أنس رضي الله عنه قال: قرأ عمر قوله:﴿عَبَسَ وتَ َوَلَّى﴾، فلما أتى على هذه الآية﴿وفاكِهةً وأبًّا﴾، قال: "قد عرفنا الفاكهة فما الأب؟..لعمرك يا ابن الخطاب إن هذا لهو التكلف**!**".

قال ابن كثير في تفسيره: "إسناد صحيح"، وصححه الحافظ ابن حجر في الفتح.

وقال الشوكاني في مقدمة تفسيره:"..ويا لله العجب من قوم لم يكتفوا بتقصيرهم في علم السنة وإعراضهم عن خير العلوم وأنفعها، حتى كلّفوا أنفسهم التكلم على أحكام الله، **والتجري على تفسير كتاب الله بغير علم ولا هدى، فجاءوا بما يضحك منه تارة ويبكى منه أخرى**".

وقد تقدم – قريباً – الطريق الضابط الذي يفسر به القرآن عند أهل العلم سلفهم وخلفهم.

قلت: وما أشبه الليلة بالبارحة، فها هو أبو بكر الجزائري في كتابه: (أيسر التفاسير..) لم يراع ما تقدم ولم يقف عنده وأخذ يلعب في تفسير كتاب الله كلعب الصبيان بالجوز، ومن ذلك خروجه عن تحري معاني الكتاب وتحقيق مقاصده، وإنما هو كحاطب ليل في تحريفه لدلالة آيات الصفات عن ظاهرها سالكاً بها مسلك أهل الزيغ والتحريف قبله، فتجده متجشماً هذا

الخطر سائرًا في ركابهم جارياً وراءهم مبتعداً عن هدي الوحيين كتاباً وسنة وعن منهاج أهل السنة في فهمهما.

ولقد قال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – محذرًا من مغبة هذا الطريق ومبيناً عوار سالكيه: "التأويل في الصفات منكر لا يجوز، بل يجب إمرارها كما جاءت على ظاهرها اللائق بالله – عز وجل –، بغير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وأما التأويل للصفات وصرفها عن ظاهرها فهو مذهب أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ومن سار في ركابهم، وهو مذهب باطل أنكره أهل السنة والجماعة وتبرأوا منه وحذروا من أهله".

وتجد الجزائري (في تفسيره) جرياناً على ما ذكرنا: تارة يدّعي المشروعية والاستحباب، بلا دليل أو حجة من النص المفَسَّر أو الكتاب والسنة أو تفسير المقتدى بهم من سلف الأمة، من مفسرين وغيرهم، ولو كانت تلك الدعوى بينة البطلان؛ كما استنتج المشروعية من كلام عدو الله فرعون – ويأتي –، وتارة يقع في الغلط والوهَم الواضح في تحديد الأشخاص مما ينبني عليه القول بإسلام كافر أو تكفير مؤمن أو غير ذلك.

كما قال عن ذي القرنين: إنه الإسكندر باني الإسكندرية .. وكان عبداً صالحاً.

وهو من الوثنيين عبدة الكواكب والنجوم!! – ويأتي –.

وتارة يُخَلِّط في بعض الأصول والثوابت في عقيدة السلف؛ ومنها الحكم بالإيمان، والكفر ..الخ، مما يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة، ويباين منهجهم في هذا البلد وما هم عليه من دعوة قامت على منهاج النبوة وسارت عليه وما تزال، وهي دعوة شيخ الإسلام المصلح المجدد الإمام: محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – الذي قال ناصحاً ومحذرًا: "**وإياك وتفاسير المحرفين الكلم عن مواضعه وشروحهم؛ فإنها القاطعة عن الله وعن دينه**".

وذلك النقض من الجزائري وتلك المخالفة بسبب جهله وعدم صفاء مشربه الذي قدم به إلى هذه البلاد، ولم يوفق إلى الإفادة من دعوة الشيخ المباركة وعلمائها الفقهاء الأجلاء الأفذاذ كما استفاد غيره من الوافدين في الدين والدنيا.

ومن المؤسف – حقاً – أن ذلك الضلال والإضلال والهدم الشنيع للدين كان عن طريق تفسير كتاب الله الذي وصل في تفسيره إلى نهاية الفشل، واستغل في ترويجه مختلف الوسائل؛

منها توزيع ذلك التفسير على أوسع نطاق منذ طباعته عام: ١٤٠٧هـ، وتدريسه له في المسجد النبوي، وكان ولا يزال يبث بل وينفث عن طريقه السم الزعاف القاتل عبر الإذاعة والتلفزة، مما كان له الأثر الكبير في التضليل والإفساد والفتنة، وخصوصاً في أهم المهمات؛ وهي عقيدة التوحيد؛ التي بعثت لها الرسل وأنزلت عليهم من أجلها الكتب وانعقد عليها وقام على ساقها الولاء والبراء، وارتفعت في سوقها أسهم الجهاد في سبيل الله، ولأجلها كتبت الشهادة للشهداء، والأجور العظيمة؛ للآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

ولا يوجد أخطر وأنكى من دس العقائد عن طريق تفسير القرآن الكريم، فكل أهل المذاهب الباطلة يستغلونه لنشر مذاهبهم ومشاربهم الفاسدة القاطعة عن الله ودينه، ومن ذلك تفسير الزمخشري المعتزلي: (الكشاف)، وغيره. فالله المستعان.

وإن كان دون تفسير المغامسي بمراحل تنقطع فيها أعناق الإبل.

الفصل الثالث عشر.

الأسباب التي ساعدت على رواج تفسير الجزائري وخديعة الناس به:

هنا نذكر ما كان عزز وساعد على رواج تفسير الجزائري وانتشاره بين الناس على نطاق واسع، مع الغفلة عما فيه من السوء، والاغترار بشهرة مؤلفه في الوعظ وإشاعته لبعض الكتيبات والنشرات الوعظية الارتجالية وقد احتوت على أخطاء وضلالات – زاعماً بها الإصلاح والدعوة ونصرة الدين –، ولم يبين أحد ما فيها من تلك الهنات أو يرد على ما فيها من تلك السقطات، وعدم كشف حالها أو حال ذلك التفسير مبكراً جعل البلوى تتسع وتعم.

وغير ما أشرنا إليه – مما روج تفسيره، وإن كان متأخراً – هو الآتي:

١– فقد أحال عليه العلامة ابن عثيمين – رحمه الله – (كما في نور على الدرب، في الشريط: ٢٦٩، وجه: أ) في ضمن الكتب التي أحال عليها في التفسير بديلاً عن تفسير سيد قطب (في ظلال القرآن)، قائلاً في إحالته عليه: "وتفسير أبي بكر الجزائري"!!.

وقد قال تلميذه الشيخ عصام السناني في كتابه: (براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة والمذمة ص: ٤١)، تعليقاً على قول الشيخ ابن عثيمين المتقدم: "أظن شيخنا لم يقرأ كل

التفسير، فقد جاء (في المجموع في ترجمة العلامة حماد بن محمد الأنصاري: ٧٧١/٢) أن الشيخ حماداً – رحمه الله – ذكر أنه قال للشيخ الجزائري: (كتابك في التفسير فيه أخطاء تخالف ما كان عليه السلف؛ لأنك لم تنقل من كتبهم)".

قلت: هذا الاعتذار من السناني عن الشيخ غير مقنع فلو قرأ الشيخ المقدمة وبعض أول تفسير الجزائري لتبين له ما فيه من بقائع، وهو اللائق بعلم الشيخ العثيمين، وأجله عن السكوت عنه، كما تحقق لابن غديان في ما تقدم.

واكتفاء السناني بقول الشيخ حماد فيه قصور ظاهر؛ لأنه – مع صوابه – كلام مجمل، وإنما كان عليه أن يراجع تفسير الجزائري ويتبين ما فيه مما أشار إليه الشيخ حماد وما لم يشر إليه، ويفصل في رد ما فيه من أباطيل أو يشير إليها، وكثير منها بين البطلان، وظاهر بطلانه لكل ذي معرفة.

ولكن هذا ما كان ويشكر الشيخ السناني – حفظه الله – على ما أبداه مما كان قد اطلع عليه، وهو دليل على منهجية صحيحة وأريحية تتلمس الصواب وترد الخطأ وفق الدليل وأنه مقدم على الأشخاص وإن كان لهم رفيع قدر وكبير منزلة.

٢– وسئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين – رحمه الله – (كما في فتواه رقم: ٤٥٩٧، في موقعه الرسمي)، فقال له السائل: "اقتنيت كتاب أيسر التفاسير لأبي بكر الجزائري، فكثير يقول: (إن هذا التفسير **فيه بعض الزلات فلا يجب قراءته**)، فما رأيكم في هذه القضية جزاكم الله خيرًا؟".

فأجاب: "هذا الكتاب كتبه هذا العالم المشهور الغيور، الذي هو من أهل السنة والجماعة، والذي قد اطلع على كتب تفاسير المتقدمين والمتأخرين، وعرف الحق وتقيد به، فالظن أنه لا يوجد في كتابه شيء من الأخطاء الظاهرة؛ لمعرفته بالقرآن. والله أعلم"!!.

قد انخدع به كما انخدع العوام – للأسف –، ولاشك أن هذا الجواب غير صحيح وغير مقبول منه ولا من غيره.

وقوله: "كتبه هذا العالم المشهور الغيور"، برهان شهرته بالعلم وغيرته على الدين ما تقدم وما يأتي من أباطيله.

ولا شك أن شهرته ليست بالعلم، وإنما اشتُهِر أنه واعظ وحاطب ليل، بل خطره أشد من ما يجلبه حاطب الليل على نفسه؛ فهو يجلب الشر على نفسه وعلى غيره وعلى الدين، والدليل – إضافة إلى ما ذكرناه: من كلام سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، والعلامة حمود التويجري، والشيخ سعد الحصين وغيرهم – ما يأتي، ولعل عند الجبرين ميزاناً للعلم والشهرة والغيرة غير ما عند العلماء الذين يزنون بميزان الشرع، لا بالظن الكاذب والهوى المتبع وإطلاق الكلام على عواهنه دون العلم بحقائق الأمور.

وقوله: "الذي هو من أهل السنة والجماعة"، ومثله قوله: "عرف الحق وتقيد به"!!. تزكية له بالعموم، والبرهان – أيضاً – على أنه عرف الحق ومن أهل السنة والجماعة أو ليس كذلك وكونه لم يعرف الحق وهو من قوم آخرين دليله ما تقدم من أقواله في كتبه: في تفسيره وغيره، وما يأتي من ما في تفسيره وحاشيته عليه؛ فذلك هو الذي يصدق هذا القول أو يكذبه، ويجب المصير إليه والاعتماد عليه.

وقوله: "والذي قد اطلع على كتب تفاسير المتقدمين والمتأخرين"!!، هذا على ظن الجبرين، والحال والواقع خلاف ما ذَكَره؛ فالجزائري قد علق في هامش مقدمة تفسيره أن مراجعه أربعة تفاسير فقط: تفسير ابن جرير، وتفسير الجلالين، وتفسير المراغي، وتفسير ابن سعدي، ولم يفد منها عقيدة ولا علماً ولا تحقيقاً علمياً، إلا أنه وافق الجلالين، والمراغي في تأويل الصفات على طريقة الأشاعرة، والتصوف؛ لأن ذلك مشربه، ولم يأخذ عقيدة أهل السنة من ابن جرير ولا من ابن سعدي، ولا من كتب أو تفاسير أهل السنة الأخرى، وهي متوفرة بين يديه.

فأين اطلاعه على كتب تفاسير المتقدمين والمتأخرين؟! اللهم إلا ما نبش عنه في بعضها من الجهالات والتخريفات والشذوذات من ما لم يشر إليه، وترى طرفاً منه فيما يأتي.

وليس اطلاعه على تفاسير المتقدمين والمتأخرين – لو اطلع عليها – حجة أو نافعاً له مع الجهل والتحريف والتخريف، بل يكون ضاراً وسبباً لضلاله وتيهانه لعدم وجود الفرقان وسلامة المنهج لديه، ثم ما يُدري الجبرين وهو يقول بالظن؟؛ فهو لم يقرأ تفسير الجزائري ويدري ما فيه!!.

وعجيب أن يدعي الجزائري أن تفسيره (أيسر التفاسير)، ثم يكتفي بأربعة منها!!، ولم يفد من هذه الأربعة إلا السيء والأسوأ، ولا ينقل من التفاسير حتى يقتنع القارئ بصحة ما يقول ويثبت له رجوعه إليها، وهو يقرر أنه يكتب تفسيره وهو – في بعض الأحوال – بعيد عنها، وفي ظروف لا تتيح له التفكير والتحقيق والتثبت، كما تقدم.

وأهل السنة إذا رجعوا إلى كتب التفسير يرجعون أولاً: إلى تفسير ابن كثير ضميمة إلى تفسير ابن جرير، فتفسير البغوي، وتفسير أبي المظفر السمعاني، وتفسير ابن أبي حاتم؛ فلأي معنى أغفل الجزائري تفسير ابن كثير، وتفسير البغوي، والسمعاني، وابن أبي حاتم، وهي من التفاسير الأثرية القيمة المعتمدة عند أهل السنة؟!!.

وقوله – أيضاً –: "وعرف الحق وتقيد به" برهانه – مع ما تقدم – ما يأتي من جهالاته وتحريفاته، فكيف يقف عنده أو يتقيد به وهو لا يعرفه؟!!؛ فـ"فاقد الشيء لا يعطيه"، كما قيل في المثل، ولا يقف عنده ولو عرفه؛ لأنه لا يرجع إذا عُرِّف به أو بين له.

وقوله: "فالظن أنه لا يوجد في كتابه شيء من الأخطاء الظاهرة " حجة عليه؛ لأنه دليل على أنه لم يقرأ تفسير الجزائري، وإنما اعتمد على الثقة المجردة بالشخص واغتر به كما يغتر العوام، مع الجهل بحقيقة حاله وحال تفسيره، فكلامه هذا أمام الحقائق لا يلتفت إليه ولا يساوي شيئاً، وقد قال الله – تعالى –: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾، وذلك ليس من الحق، فهو إثم.

وقوله: "الظاهرة" وهل يوجد أظهر وأوضح وأبين لذوي العلم والبصيرة المتجردين للحق من أخطائه وزلاته ودسائسه؟!!.

وليس يصح في الأفهام شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل

وقوله: "لمعرفته بالقرآن"، من التخرص والظن الذي تكذبه الحقائق التي بيناها –أيضاً – ومن واقع تفسيره، وأنه جاهل بالقرآن وبالعلم الشرعي.

وفي سؤال السائل له قوله: "كثير يقول: هذا التفسير فيه بعض الزلات فلا يجب قراءته"، ولو لم يكن جواب الجبرين مجازفة وتسرعاً وعن هوى لما أغفل ما في السؤال من إشارة قوية إلى

علماء ونقاد بينوا بعض ما في ذلك التفسير وحذروا منه، فلا أقل من أن يقول لا أدري، وينظر فيما قيل، وعند تحقق الزلل يجب عليه التحذير منه ورد الباطل ذياداً عن الدين وبياناً للحق.

ويكفي في عدم الالتفات إلى كلام الجبرين أنه قال ما قال بالظن والظن أكذب الحديث، كما قال وحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم، في قوله: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»، رواه البخاري.

قلت: وقد يكون – بجوابه – ممن قال الله – تعالى – فيهم: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾.

٣– وقال الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (كما في شرحه لمقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، في تفريغ المكتبة الإلكترونية على الإنترنت) :"كتاب (أيسر التفاسير) للجزائري هو كتاب مختصر، وعليه بعض الملاحظات، لاحظها عليه العلماء؛ لكن في الجملة لا بأس به، ما يحتاج نمثل بأمثلة، موجودة الملاحظات، وهو في الجملة كتاب نافع سليم من البدع؛ لكن ربما نقل أشياء أو ظن أشياء من الحق، وهي من أقوال البدع أو من أقوال أهل العصر في المحدثات وتشبيه ما في القرآن من أخبار بما في العصر من مستجدات ووسائل ونحو ذلك".

قلت: انظر إلى هذا الكلام الذي ينقض بعضه، وكيف يقال عنه مع ذلك (وهو في الجملة كتاب نافع سليم من البدع)؟!!، وما هي البدع إن لم تكن هي ما ذكره المتكلم المجيب في إجابته؟!!، وهي تكفي حجة على المجيب.

ويرى القارئ المتأمل ما في كلامه من التسطيح والإجمال والتهوين والتقليل من شأن ما فيه من أخطاء وطوام، ومن ما ذكره هو أو أشار إليه من أمور خطيرة، في الشرع وعند أهل العلم، ثم هو يقول فيه مع ذلك: (وهو في الجملة كتاب نافع)!!، وأسوأ منه قوله: (سليم من البدع)؟؟!!؛ فالحكم بالسلامة من البدع مشكل – أيضاً –؟!!.

وعلى أي حال ففي جوابه – على ما فيه من عوز – ما هو كافٍ من ما يُرد به عليه وعلى الجبرين، بل فيه ما يدل على تجهيله وتغفيله للجزائري بقوله: "ربما نقل أشياء أو ظن أشياء من الحق وهي من أقوال البدع..إلخ"، ويقال له: قطعت به عنق صاحبك!!.

وقوله: "ما يحتاج نمثل بأمثلة، موجودة الملاحظات"!! لماذا لا يمثل؟، ولماذا هذا الإجمال؟، وهل يكفي قوله بوجود الملاحظات بلا بيان؟، ما هذا الاستعجال؟!!، إنه كما قيل: "أراد أن يعربه فأعجمه"!!، و"..ضر من غير قصد.."، وإن كان كلامه يشير إلى أنها أخطاء واضحة ظاهرة يعرفها الناس.

٤– وقال الشيخ عبد الكريم الخضير (كما في موقعه على الإنترنت) عن تفسير الجزائري: "أيسر التَّفاسير لأبي بكر الجزائري كتاب سهل ومُيسَّر ويفهمُهُ العامِّي كما يفهمُهُ طالب العلم ويُستفاد منه"!!.

وبتيسيره وسهولة فهمه يكمن خطره ويعظم شره وضرره وضره، وتلك هي الفائدة الكبيرة!!.

قلت: هذه تزكية للكتاب بالعموم، وأنه صافٍ وخالٍ من الأخطاء، وكل ما فيه حق ولا باطل فيه – كما زعم المؤلف لنفسه –، وأنه حق واضح لكل أحد: العامي وطالب العلم – ولعله أخذه من اسم التفسير –، والبرهان القاطع والحق الساطع على خلاف هذا، وهو ما تراه مفصلاً في هذا الكتاب.

وفي قوله: "سهل ومُيسَّر ويفهمُهُ العامِّي" – أيضاً – يروج ما فيه من ضلالات، سلم الله المسلمين منه ومن هذه التزكية.

وجواب الخضير يتفق مع تزكية الجبرين للتفسير المذكور، بل زاد عليه.

٥– وزكى الجزائري وتفسيره تزكية مطلقه الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر (كما في رده على الرفاعي والبوطي)، وكتابي: (النشر لما انطوى بجهل الجهال والهوى) رد عليه.

قلت: والعباد يعلم أنه قال ما قال بالهوى المتبع، وجادل عن الجزائري وتفسيره بالباطل، ويعلم أنه لم يُحط بعلم ما قاله، ولعل الحال بالنسبة لغيره وحاله واحدة سواء، وهو أن هؤلاء لم يقرأوا تفسير الجزائري؛ وإنما لإحسانهم الظن بمؤلفه، وتحيزهم إليه، وهو – مع الأسف – لم يكن

عند حسن ظنهم، ومعلوم أنه لا يكفي الاعتماد على الظاهر والثقة والشهرة وتزكية الشخص لنفسه وما يقوله أو يكتبه.

والعباد – أيضاً – فعل ما فعل – في خطابه معي – بهوى، وأسبابه معلومة وهي موقف له مني، ومن ذلك استعداء الجزائري له – عليَّ – لنصحي إياه بالتوبة إلى الله والبراءة من أخطائه وجناياته – بتفسيره – على دين الله.

ومن البلية عذل من لا يرعوي عن غيه وخطاب من لا يفهم

٦– وفي ما سماه ناشره – على الإنترنت –: عبد العزيز السدحان: (الأربعائية في الرحلة الفوزانية): أن العلامة صالح الفوزان لما سئل عن الجزائري قال عنه: "إنه رجل طيب، وصاحب عقيدة، وقد نفع الله بدرسه في الحرم النبوي"!!؛ فإن صح ما نسبه السدحان إلى الشيخ فالجواب عنه: أنه لم يطلع آنذاك على حاله وحال كتبه، وأحسن الظن به كالآخرين: الذين أحسنوا به الظن، ولو قرأ له لرد أباطيله ولما زكاه وأثنى عليه، أقول: إن صح عن الشيخ؛ لأني سألته عنه في الهاتف وكأنه لا يتذكره.

وما في تفسير الجزائري وكتبه من أمور تحتاج إلى فحص أهل العلم وتدقيقهم فيها، وأنا أعلم زهد العلماء وبعض طلاب العلم في قراءتها؛ لكون صاحبها ليس عالماً محققاً يُحتاج إلى علمه، وإنما هو واعظ يحسن الإلقاء، وإطلاق الكلام على عواهنه دون تدقيق أو تحقيق أو مراجعة، كما يأتي في كلام الشيخ حماد، ولا يجتمع عنده ويستمع إليه في المسجد النبوي إلا العوام وأشباههم، ولم يتخرج عليه طالب علم أو صاحب سنة، ومن رواد درسه بعض أصحاب البدع: كجماعة التبليغ؛ لتصوفه وتزكيته لهم ودفاعه عنهم وعن بدعهم وتبريرها لهم!!.

وأجوبة أولئك عنه وعن تفسيره جرأة عجيبة غير لائقة بمن يتصدى للفتوى و يُسأل عن دين الله ويكون ناصحاً.

وللأسف أنه قد ابتلي الناس بتدريس تفسيره في بعض المساجد وبعض المؤسسات والمناشط العلمية، ولم يُبَيّن ما فيه من الضلال فحصل به فساد عريض وتضليل خطير.

وكل تلك التزكيات – المتقدمة – باطلة وخداعة بتفسير سيء مفسد مدمر بجميع المقاييس، بل هي بالغة الضرر والسوء بشكل لا مثيل له في التفاسير، وبعضها أسوأ من بعض، كما ترى

وخصوصاً تزكية من زكاه في العقيدة وعدم البدعة، ومن زكاه تزكية مطلقة: كابن جبرين والخضير والعباد، وكذلك من زكاه أو زكى تفسيره عدا من ذكرنا، وذلك بالنظر لما بيناه – في هذا الكتاب وغيره – من البراهين القاطعة على الفساد الكبير الذي أحدثه والضرر الفادح الذي ألحقه بالدين عن طريق التفسير وغيره من كتبه.

وليس يصح في الأفهام شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل

ولا يعذرون في عدم التحري؛ لمعاصرتهم للرجل ووجود تفسيره وكتبه العديدة وتسجيلاته بين أيديهم؟!!، وأسوأ تلك التزكيات: تزكية الجبرين بالظن – كما هي عبارته –، وتزكية الخضير، وأسوأ منهما: تزكية عبد المحسن العباد تزكية مطلقة ومدحه للتفسير وصاحبه، ومجادلته عنهما بالباطل، موهماً أنه على معرفة بتفسيره، وأنه على سنة، وأن تفسيره خال من البدع والأخطاء، وكلهم يظنون ظناً لا يغني من الحق شيئاً – للأسف –، وهو أكذب الحديث، ولله في خلقه شؤون.

قال إبراهيم البليهي (كما في مقال له بعنوان: **سلطة العوام أحد ينابيع الجهل والظلم والتخلف،** (كما في جريدة الرياض، العدد: ١٣٣٣٤): "**إن الحقائق لا تنجلي إلا للباحثين الجادين الذين يكافحون من أجل الوصول إليها**"؛ فأولئك الذين أسلفنا الكلام عنهم – للأسف – لما لم يكونوا كذلك لم يعرفوا حقيقة الرجل فتكلموا عنه بغير علم وبصيرة، وقد نهى الله – تعالى – عن ذلك بقوله: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وسمعة الجزائري خداعة وكونه واعظاً في المسجد النبوي وما كسبه من دعاية وشهرة بين العوام؛ حتى انخدع به وهابه وهام به غيرهم.

وقوله:"سلطة العوام..إلخ" منطبق تماماً على صاحب التفسير!!، بل كأنه لا يعني غيره.

وما من شك أنهم بتزكيتهم له ولتفسيره مشاركون له في ذلك الزور وترويجه بين المسلمين – على ما فيه من ضلال وخطر على الدين والمسلمين – ويلزم الأحياء منهم إعلان التوبة النصوح والبراءة وإلا فسيتحملون التبعة ويكونون تحت طائلة عقوبة الله إن لم يتجاوز ويعف.

الفصل الرابع عشر.

عدم انتهاج المؤلف لطريقة أهل العلم في التفسير:

فالجزائري لم يسلك طريق أهل العلم، ولم يرجع فيما يكتبه إلى كتبهم، وكان ينطلق من مشربه البعيد عن العلم والتحقيق، وهو مجرد واعظ جاهل يرتجل بما يسوقه إليه الكلام، وقد أغرم بالجهالات والشذوذات وحشا تفسيره وكتبه – مع ذلك – بالغرائب والأباطيل والضلالات.

وكنا نلاحظ ذلك عليه، وعرفناه عنه من قريب – ولنا معه عشرة طويلة أثناء الطلب في الجامعة، وبعد ذلك –، ولاحظه عليه أهل العلم، ومن ذلك ما أثبتناه في هذا الكتاب وفي غيره، وما نَقَلَ عن الشيخ العلامة حماد الأنصاري – رحمه الله – ابنه عبدالأول مما سمعه منه، كما في ترجمته له، قال: "كنت أنا والشيخ أبو بكر الجزائري في دولة تونس، نتناوب في إلقاء المحاضرات، وفي يوم قلت له: يا شيخ إن لي عليك ملاحظات. قال لي: ما هي؟.

قلت: يجب عليك أن تقرأ في كتب السلف في العقيدة حتى تستحضر الجواب على الإشكالات في العقيدة عند تدريسك وعند طرح الأسئلة عليك فيها.

وثانياً: قلت له: كتابك في التفسير فيه أخطاء تخالف ما كان عليه السلف؛ لأنك لم تنقل من كتبهم".

قلت: كلام الشيخ حماد تلخيص – مهم – يشير إلى تيهان الجزائري في العلم، وهي بلا شك حقيقته، من ناقد عالم بصير، وأن أكبر مأخذ يأخذه عليه في العقيدة، وأن في تفسيره أخطاء على العموم تخالف ما كان عليه السلف – ولتكن في العقيدة وغيرها –؛ لأنه لم ينقل من كتبهم، وأنه ليس لديه تأصيل علمي؛ لأنه لم يقرأ في كتب السلف، وهو ما فصلناه في هذا الكتاب.

والشيخ حماد من أهل العلم المحققين، من أهل الحديث وعلماء أهل السنة، وأعرف الناس بالجزائري فقد عرفه عن قرب، ولسنين طوال وزامله في الوظيفة، ورافقه في السفر وعايشه في الإقامة.

قلت: وعندما ذكرت – قديمًا – للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد كتيب الجزائري (التدخين مادة وحكماً) – وهو (في رسائله: ٥٢٢/٢) – حين توزيعه بعد طبعه، وأنه قرر فيه نقض الوضوء بشرب الدخان، طبق أنكره عليه وجَهَّلَه وطبق عليه المثل: "دلو ماء ودلو

طين" ويضرب مثلاً للتخليط وعدم التمييز بين الصحيح وغير الصحيح في الأشياء، والصالح والطالح غير الصالح منها؛ فيحصل منه أو يجوز عليه هذا وهذا ولا يستغرب منه.

وذلك دليل على معرفته بجهله وتخبطه وتخليطه، وقال ما قال لما لم يكن لديه حينذاك سبب يحمله على الهوى، وقد تحول طينه عنده – بعد ذلك – إلى ماء عذب زلال صافٍ لا طين فيه ولا كدر!!.

فزكاه وزكى تفسيره ونافح عنه وعن تفسيره بالباطل، كما في رده على الرفاعي والبوطي – وتقدمت الإشارة إليه –.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (كما في مجموع الفتاوى: ٢٤٣/١٣) عن تفسير القرآن والحديث: "من فسَّر القرآن أو الحديث، وتأوَّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام".

وقال – أيضًا – (كما في المجموع: ٣٦١/١٣): "من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك، كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً"، وهذا قليل في حق الجزائري.

وقال الإمام ابن القيم – رحمه الله – (في إعلام الموقعين: ٢٤٥/٤): "إذا سئل [يعني: المفتي] عن تفسير آية من كتاب الله أو سنة رسول الله فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة لموافقة نحلته وهواه، ومن فعل ذلك استحق المنع من الإفتاء والحجر عليه، وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا".

وقال – أيضاً – (في الإعلام: ٢٠٨/٤): "فمن أقدم بالجرأة على ما ليس بأهل، فتيا أو قضاء، أو تدريس استحق اسم الذم، ولم يحل قبول فتياه ولا قضائه، هذا حكم دين الإسلام:

وإن رغمت أنوف من أناس ... فقل يا رب لا ترغم سواها".

قلت: وقال مجاهد في تفسير قوله – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾: "الإلحاد في آيات الله هو الذي يفسر الآية على حسب عقيدته وبدعته ورأيه".

وقال الجزائري نفسه في تفسيره، عند هذه الآية: "حرمة الإلحاد في آيات الله بالميل بها عن القصد والخروج بها إلى الباطل، والتهديد الشديد لكل من يحرف آيات الله أو يُؤَوِّلها على غير مراد الله منها".

وهو حجة عليه، وقد قال الله – تعالى –: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾، وهو إدانة له من قوله وكتابته وتفسيره وحكمه ونشره؛ فبكل ذلك يدان.

قال العلامة ابن الوزير اليماني – رحمه الله – (في العواصم والقواصم: ٥/٧): "وأكثر الناس لا يصبر عن الخوض فيما لا يعنيه، ولا يتكلم بتحقيق ما يخوض فيه، وهذا هو الذي أفسد الدين والدنيا، فرحم الله من تكلم بعلم أو سكت بحلم"، وهذا ينطبق تماماً على العباد وممدوحه ومزكاه الجزائري.

وفي شرح أحمد بن عيسى نونية ابن القيم (ص: ١٥٦) بعد حديث أبي تميم الداري رضي الله عنه – في صحيح مسلم – أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدين النصيحة». قلنا لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»: "مفهوم مضمون هذا الحديث أنه لا يحل لمسلم يسمع في حق الله ما لا يليق بكماله وعظمته وجلاله أو يسمع من يلحد في آياته ويخوض في معاني كتابه العزيز بباطل تأويلاته ويحرفه عن مواضعه أو يخرجه في الأحكام عن مواقعه – كتحليل حرامه أو تحريم حلاله – أو تغيير كلامه أو مناقضة شيء من أحكامه" وذكر أشياء عظيمة في غير هذا ثم قال بعد ذلك كله: "**ثم يسكت إن أمكنه الكلام أو يرضى به أحداً من الأنام إن وسعه السكوت**".

وقال العلامة إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي – رحمه الله –: "**وكل كلمة تدل على الجهل بالله وإساءة الأدب معه لا يحل السكوت عليها**".

وقال الإمامان محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ –رحمهم الله – في ردهما على أبي الوفاء ثناء الله الهندي – وهما يردان عليه تفسيرات دون ما أخذناه وأخذه أهل العلم على الجزائري بلا مقارنة بينهما؛ إلا في موضوع تأويل آيات الصفات –: "ولم يزل أهل العلم يبينون غلطات من غلط ويردونها، حتى إن بعضهم يرد ذلك ولو بعد توبة من

حدث منه؛ خوفًا أن يغتر بتلك المقالة، كما رد موفق الدين ابن قدامة الحنبلي على غلطات أبي الوفاء ابن عقيل بعد ما تاب منها.

والذي نوصيك به تقوى الله – عز وجل – ومراقبته في السر والعلانية والتوبة إلى الله من تلك الورطات، والرجوع إلى الحق بكتابة في ذلك حتى يشتهر ذلك عنك.. ونوصيك – أيضاً – بالانكباب على كتب أهل السنة وتفاسيرهم، كالأمهات الست وغيرها من كتب الحديث، وتفسير ابن جرير وابن كثير والبغوي وغيرها من تفاسير السلف من أهل السنة، الذين لا تروج عليهم إحداثات المحدثين وتأويلات الجاهلين".

قلت: وهذا ما راج على (أبو بكر الجزائري) لما لم يرجع إلى كتب أهل السنة ورضي بجهله، واعتمد على إحداثات المحْدثين وتأويلات الجاهلين، وزاد ما زاد من جهالاته بالدين، واستحساناته لضلالات الضالين وافتراءات المفترين.

ومما رد به الشيخان على ثناء الله الهندي قولهما: "هذه المواضع المنقولة من تفسير أبي الوفاء ثناء الله، جمهورها، بل كلها خطأ إلا مواضع يسيرة ننبه عليها – إن شاء الله تعالى –؛ وأعظمها وأكبرها ما يتعلق بصفات الله – تعالى – كإنكاره حقيقة الاستواء بتفسيره إياه بالاستيلاء؛ أو تنفيذ الأحكام والتدبير، فإنه خطأ وضلال، بل دخول فيما عليه أهل التحريف والتعطيل من الجهمية والمعتزلة؛ ونحوهم، ممن ضل عن سواء السبيل، وهو خلاف ما عليه أهل السنة؛ فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة، وقولهم الشامل في هذا الباب: أنهم يصفون الله – تعالى – بما وصف به نفسه في كتابه، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، ووصفه به السابقون الأولون، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ولا يتجاوزون القرآن والحديث".

وقالا: "ومما يدخل في أنواع أهل البدع – كالمنكرين الصفات – تفسيره الكتابة في قوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الألواح مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾، **بالأمر بكتابة الأحكام**؛ فإنه من تأويل آيات الصفات، وتحريفها عن ظاهرها الذي أريد بها".

قلت: وهذا بعض ما عند الجزائري، ونسبته قليلة إلى مساوئه الكثيرة والتي يصدق عليها هذا القول:

مساوٍ لو قسمن على الغواني   لما أمهرن إلا بالطـــلاق

الفصل الخامس عشر.

بعض بدع ودسائس وبقائع وبلايا صالح بن عواد المغامسي – في التفسير – التي شابه فيها الجزائري في تفسيره – دون الأخرى وهي كثيرة جداً، تصعب على الحصر –، وقد ناسب أن أذكرها هنا في الرد على الجزائري، وهي خمسة عشر موضعاً، وإليكها أخي القارئ الكريم:

الموضع الأول.

نسبة المغامسي – زوراً – خطيئة امرأة العزيز إلى النبي (يوسف) عليه الصلاة والسلام:

فلقد رأيته وسمعته في إحدى الفضائيات وهو يفسر سورة يوسف، وينسب ذلك الزور والفجور الذي وقع من امرأة العزيز إلى نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام، كما نسبه إليه الجزائري وأمثاله، فيقول: "﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾، اختلف العلماء هل هي من كلام يوسف أو من كلام امرأة العزيز؟[!!]، والذي يترجح عندي أنه من كلام يوسف[!!]، والمعنى: ذلك الذي دفعني لأن تُعْرف براءتي حتى يعلم العزيز أنني لم أصنع شيئاً: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ۝ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، نقول: يستبعد أن امرأة كافرة تقول مثل هذه العبارات، وهي امرأة ليست مؤمنة أصلاً، صعب أن ينسب إليها مثل هذا الكلام، فنقول إن هذا من كلام يوسف".

قلت: صعب عليه أن ينسب ذلك السوء إلى المرأة الكافرة، ولم يصعب عليه أن ينسبه إلى نبي الله يوسف الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، كما في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه.

بل كان سهلاً عليه:

أتانا أن سهلاً ذم جهلاً   علوماً ليس يدركهن سهل

علوماً لو دراها ما قلاها   ولكن الرضى بالجهل سهل

وذلك السهل عنده وعند الجزائري وأمثالهما من الجهال هو الصعب عند أهل التحقيق من أهل العلم الذين يعرفون أقدار الأنبياء فيقدرونهم قدرهم:

ابن تيمية، والعلامة ابن خُمَيْر قبل ابن تيمية، ومع شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية تلميذاه: الإمام ابن القيم، والإمام ابن كثير، وغيرهم من الأئمة ومحققي العلماء.

ولم يدر أن إلصاقه عظيم الذنب والفجور بنبي كريم ذم وأذية له، وقد قال الله – تعالى – ناهياً ومحذراً المؤمنين: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾، وذلك ليس غريباً على صاحب مذهب بدعي وواعظ وحاطب ليل.

وقد قال ابن القيم – رحمه الله –:

وحاطب الليل في الظلماء منتصباً   لكل داهية تدني من العطب

وقال السيوطي – رحمه الله –: "فكم من مؤلف حاطب ليل وجارف سيل، وناقد لا يفرق بين الصحيح والضعيف، ويظن كل مدور رغيف!، ويأتي ببعض الحجج الواهية التي تؤديه للهاوية".

وهذا بلا شك منطبق على الجزائري وعلى المغامسي، وهاوية أي هاوية تؤدي به: فكم له من الدواهي والشوارد والأوابد، بل كم له مما تطير خفافاً؛ فهو يهيم في أودية الجهل على طريقة القصاصين وأهل التصوف، والاعتزال، وطالبي الشهرة بجرأة عجيبة لا تليق بمن يتكلم في الدين أو باسمه أو الانتساب إليه، وقد صدق نفسه – لما رأى ما حوله من هالة الجهال والإعلام وأُعْجِب بكلام نفسه – أنه عالم، كما قال عنه أحد أهل العلم.

وقد تمثل هو – قائلاً – مادحاً نفسه بالعلم ومغروراً بجهله:

من كان يحمل بين جوانحه الضحى   هانت عليه أشعة المصباح!!.

وهذا لا يناسبه، وإنما الذي يوافق حاله ويناسبه أن يقال:

من كان يحمل بين جوانحه الدجى   جن عليه أشعةَ المباح

ويجتمع له – للأسف – شباب الحركيين الإخوانيين وعوامهم، ويستمع إليه كثير من العوام وأشباههم الذين يتأثرون بأسلوب القصاصين، ولا يفرقون بين التبر والتراب ولا بين الشحمة والفحمة ولا بين الجمرة والتمرة، فضلاً عن أن يفرقوا بين العالم والواعظ القاص، ولو استمع إلى كل ما يقوله أو قرأ كل ما يكتبه العلماء لما نفق ما نفق عند العوام من بضاعته المزجاة العفنة، بل لكسدت؛ لأنها فاسدة ضارة مفسدة في الدين وأهله، بل في الدين والدنيا، وما بلغهم من إنتاجه ردوه عليه وصاحوا به ويحك أقصر، ولكن ".. ما لجرح بميت إيلام"

لقد أسمعت لو ناديت حياً   ولكن لا حيـاة لمن تنـادي

وعبارته في هذه الضلالة هي عبارة أبي بكر الجزائري في رسيلته: (كشف الستار عن ما يظن أنه عار) – وتأتي –؛ فهو مشترك معه في الجهل والخطأ والخلط والإثم والمأثم.

وإليك كلام شيوخ الإسلام الأئمة: ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير في الرد على شبهة الجزائري، والمغامسي، ومن لف لفهما: من كون المرأة الكافرة لا تصدر عنها تلك العبارات.

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: "فإن قيل: **فهذا كلام من يقر بأن الزنا ذنب، وأن الله قد يغفر لصاحبه،** قلت: نعم، والقرآن قد دل على ذلك، حيث قال زوجها: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾، **فأمره لها بالاستغفار لذنبها دليل على أنهم كانوا يرون ذلك ذنباً ويستغفرون منه، وإن كانوا مع ذلك مشركين، فقد كانت العرب مشركين وهم يحرمون الفواحش، ويستغفرون الله منها**".

وقال عند قوله – تعالى –: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾: "فمن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن"، ويأتي كلامه بتمامه.

وقال الإمام ابن القيم: "**ولا يستبعد أن تقول المرأة هذا وهي على دين الشرك؛ فإن القوم كانوا يقرون بالرب – سبحانه وتعالى – وبحقه، وإن أشركوا معه غيره،** ولا تنس قول سيدها لها في أول الحال: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾".

وقال الإمام ابن كثير (في قصص الأنبياء: ٣٣٢/١، والبداية والنهاية) بعد أن ذكر قول الله – تعالى – عن يوسف: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾، وقول الله عن الشاهد في حكمه: ﴿إِنَّهُ مِنْ

كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾: "أي: هذا الذي جرى من مكركن، أنت راودتيه عن نفسه ثم اتهمتيه بالباطل، ثم أضرب بعلها عن هذا صفحاً فقال: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، أي: لا تذكره لأحد؛ لأن كتمان مثل هذه الأمور هو الأليق والأحسن، وأمرها بالاستغفار لذنبها الذي صدر منها، والتوبة إلى ربها؛ فإن العبد إذا تاب إلى الله تاب الله عليه.

وأهل مصر وإن كانوا يعبدون الأصنام إلا أنهم يعلمون أن الذي يغفر الذنوب ويؤاخذ بها هو الله لا شريك له في ذلك؛ ولهذا قال لها بعلها: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾، وعذرها من بعض الوجوه؛ لأنها رأت ما لا صبر لها على مثله، إلا أنه عفيف نزيه بريء العرض سليم الناحية"، ويأتي.

قلت: وفي التنزيل قوله – تعالى – عن نبيه لوط عليه الصلاة والسلام: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي﴾، وهم كفار.

الموضع الثاني.

ابتداع المغامسي في الدعاء في فهم بعض آيات القرآن – بزعمه – على طريقة باطنية الصوفية، بل التشريع مع الله؛ لأن ذلك لا يدل له القرآن ولا يفهم منه، وإنما هو من عنده، وإن شئت فقل إنه تلاعب بالقرآن.

وسمعت ورأيت المغامسي – أيضاً – يقول (في موقعه:الراسخون في العلم): "وقد قلت مراراً في دروس لنا إن الإنسان يقول: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾، في السجود أربعين مرة أرجو الله بعد ذلك أن يرزقه الولد..جربها كثيرون أنا أولهم..ثم قلت في السجود أربعين مرة على نفسي..كررتها..ثم كتب الله، ثم أخبرت بها كذا كذا حتى والله بلغت: ١٦ أو: ١٩ حالة..كلهم رزقوا..".

لقد هُزلت حتى بدا من هُزالها ... كُلاها وحتى سامها كل مفلس

قلت: وقبل هذا البيت بيتان، وهما:

تصدر للتدريس كل مهـوس ... بليد تسمى بالفقيـه المدرس

فحق لأهل العلـم أن يتمثـلوا ... ببيت قديم شاع في كل مجلس

وانظر إلى إصراره على جهله وتحسينه وإلباسه ثوب العلم، ثم اعلم أن هذا التفسير لا يختلف عن تفسيرات الباطنية، وإذا كان هذا هو العلم فما هو الجهل؟!!.

وأفٍ على العلم الذي تدعونه إذا كان في علم النفوس رداها

ولقد كان عليه أن يرجع عن هرائه وغرائبه وتفاهاته وسفاهاته وفلسفاته وسفسطاته واعتداءاته على الدين وأهله بالابتداع وغيره، ويقلع عن سوء الأدب مع أهل العلم من أهل السنة.

ولكن هيهات، وربما أدركه شؤم البدعة الغليظة، بل البدع الغليظة المتعددة وليست بدعة واحدة فحسب أو بدعاً يحصيها العد أو تنتهي إلى حد؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله احتجز التوبة عن صاحب كل بدعة»، وإنه ليصدق عليه ما قاله الأمير شكيب أرسلان – فيما تقدم –: "الجاهل إذا قيض الله له مرشداً عالماً أطاعه، ولم يتفلسف عليه، فأما صاحب العلم الناقص فهو لا يدري، ولا يقتنع بأنه لا يدري، وكما قيل: ابتلاؤكم بمجنون خير من ابتلائكم بنصف مجنون، وأقول: ابتلاؤكم بجاهل خير من ابتلائكم بشبه عالم".

قلت: وهذا الباب الذي سلكه المغامسي مغلق في الشريعة، وعند متبعي السنة من أهل العلم، وفتحه يؤدي إلى متاهات وضلالات وتخبطات وتخليطات وتيه في الدين ومساوئ وسيئات، ومنها البدع في الشريعة، والدين إنما هو وقف على الدليل والحجة الشرعية واتباع السنة، ولا مجال للخرص والتخمين والتجارب فيه، ولا يفعل ذلك إلا الجهلة المخرفون؛ والأمر عظيم وجد خطير، وهو من موروثات الصوفية، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –، ويأتي.

ولا يجوز بحال الثقة بما يقوله، ويجب أن يعلم – يقيناً – أنه يحرم نسبة ما ليس من الدين إليه مما قاله هو أو قاله غيره، قال الله – تعالى –:﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾، الآية، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، الآية.

وحتى لو نسبه إلى أدلة لا تدل عليه، وإنما اعتسفها ولوى أعناقها حسب هواه وفاسد مشربه أو قلد فيها عن جهل وتبعية عمياء مشوبة بنوع من الهوى كتقليده وتبعيته لمحمد الشعراوي الصوفي المشرك الخرافي، ولا يحل بحال تحديد صفة أو أجر أو أي موعود أو عدد أو مكان أو

زمان أو شيء مما يتعلق بالدين ما لم يحدده الشارع الحكيم كما يفعل المغامسي، ومن فعل شيئاً من ذلك فإنه يبتدع في الدين ما لم يأذن به الله، ومن هذا النوع: البدعة الإضافية التي تضاف إلى ما له أصل في الدين وليس من ذلك الأصل.

والآية لا تدل لما ذهب إليه؛ فما ذكره الله عن زكريا عليه الصلاة والسلام – كما هو نص الآية – ليس فيه تحديد عدد أو صفة أو درك مراد، وغاية ما يقال: الدعاء بها مطلقاً بدون تحديد عدد أو ادعاء تحقق مطلب أو مراد، والقول به ونسبته إلى الدين والإفتاء به افتراء وافتيات عليه وتضليل للمسلمين عنه.

وإن صدق هذا الرجل وكان قد تحقق ما قاله فإنما وافق قدراً، أو هو استدراج، – كما قرر ذلك علماء أهل السنة والتوحيد – وفتنة له، ولمن أضلهم بفتواه، نسأل الله العافية مما ابتلوا به، ونحذر المسلمين من هذه الفتنة وتلك الفتوى الزائغه والدعوى الزائفة.

وقد رد العلماء المتقدمون والمتأخرون على مثل شوارد وأوابد المغامسي وافتراءاته وجهالاته وفتنته في الدعاء، وإليك ما قالوه:

فقد قال القاضي عياض – رحمه الله – (كما في الفتوحات الربانية لابن علان: ١٧/١):
"أذن الله في دعائه، وعلم الدعاء في كتابه لخليقته، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء لأمته، واجتمعت فيه ثلاثة أشياء: العلم بالتوحيد، والعلم باللغة، والنصيحة للأمة، فلا ينبغي لأحد أن يعدل عن دعائه صلى الله عليه وسلم، وقد احتال الشيطان للناس من هذا المقام، فقيض لهم قوم سوء يخترعون لهم أدعية يشتغلون بها عن الاقتداء بالنبِي صلى الله عليه وسلم".
وقال القرطبي – رحمه الله : – (في تفسيره: ٢٣١/٤): "فعلى الإنسان أن يستعمل ما في كتاب الله وصحيح السنة من الدعاء ويدع ما سواه، ولا يقول أختار كذا؛ فإن الله – تعالى – قد اختار لنبيه وأوليائه وعلمهم كيف يدعون ".

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (كما في مجموع فتاواه: ٥١٠/٢٢–٥١١)
عمن يقول: أنا أعتقد أن من أحدث شيئاً من الأذكار غير ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح عنه أنه قد أساء وأخطأ؛ إذ لو ارتضى أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيه وإمامه ودليله لاكتفى بما صح عنه من الأذكار.

فعدوله إلى رأيه واختراعه جهل وتزيين من الشيطان وخلاف للسنة؛ إذ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يترك خيراً إلا دلنا عليه وشرعه لنا، ولم يدخر الله عنه خيراً؛ بدليل إعطائه خير الدنيا والآخرة؛ إذ هو أكرم الخلق على الله فهل الأمر كذلك أم لا؟".

فأجاب :"الحمد لله، لا ريب أن الأذكار والدعوات من أفضل العبادات، والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع لا على الهوى والابتداع، فالأدعية والأذكار النبوية هي أفضل ما يتحراه المتحري من الذكر والدعاء، وسالكها على سبيل أمان وسلامة، والفوائد والنتائج التي تحصل لا يعبر عنه لسان ولا يحيط به إنسان، وما سواها من الأذكار قد يكون محرماً، وقد يكون مكروهاً، وقد يكون فيه شرك مما لا يهتدي إليه أكثر الناس، وهي جملة يطول تفصيلها.

وليس لأحد أن يسن للناس نوعاً من الأذكار والأدعية غير المسنون، ويجعلها عبادة راتبة يواظب الناس عليها كما يواظبون على الصلوات الخمس؛ بل هذا ابتداع دين لم يأذن الله به، بخلاف ما يدعو به المرء – أحياناً – من غير أن يجعله للناس سنة، فهذا إذا لم يعلم أنه يتضمن معنىً محرماً لم يجز الجزم بتحريمه، لكن قد يكون فيه ذلك، والإنسان لا يشعر به..وأما اتخاذ ورد غير شرعي واستنان ذكر غير شرعي: فهذا مما ينهى عنه.

ومع هذا ففي الأدعية الشرعية والأذكار الشرعية غاية المطالب الصحيحة، ونهاية المقاصد العلية، ولا يعدل عنها إلى غيرها من الأذكار المحدثة المبتدعة إلا جاهل أو مفرط أو متعد ".

وقال الشوكاني (في تحفة الذاكرين ص: ١٤٠): "السنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج بها الفاعل للشيء معتقداً أنه سنة عن كونه مبتدعاً، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة – وهو أرحم الراحمين –، وقد تكون الاستجابة استدراجاً ".

وقال ابن سعدي (في تفسيره: ٨٩/١) عند تفسير آية السعي بين الصفا والمروة، في سورة البقرة، قال: "﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ﴾، أي: فعل طاعة مخلصاً بها لله – تعالى –: ﴿خَيْرًا﴾، من حج وعمرة وطواف وصلاة وصوم وغير ذلك"، وأضاف قوله – تعالى – في السورة نفسها: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾، ثم قال: "فدل هذا على أنه كلما ازداد العبد من طاعة الله ازداد خيره وكماله ودرجته عند الله لزيادة إيمانه، ودل تقييد التطوع بالخير أن من تطوع بالبدع التي لم يشرعها الله

ولا رسوله أنه لا يحصل له إلا العناء وليس بخير له، بل قد يكون شراً له إن كان متعمداً عالماً بعدم مشروعية العمل".

وقال المعلّمي (في/كتاب: العبادة ص: ٥٢٤): ".. وما أخسر صفقة من يدع الأدعية الثابتة في كتاب الله – عز وجل –، أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يكاد يدعو بها، ثم يعمد إلى غيرِها فيتحراه ويواظب عليه، أليس هذا من الظلم والعدوان؟ ".

وفي جواب لأعضاء اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (كما في مجلة البحوث الإسلامية: ٥٣/٢١، وفتاوى إسلامية: ١٧٨/٤): "الأصل في الأذكار والعبادات: التوقيف، وألا يعبد الله إلا بما شرع، وكذلك إطلاقها، أو توقيتها، وبيان كيفياتها، وتحديد عددها، فيما شرعه الله من الأذكار، والأدعية، وسائر العبادات مطلقاً عن التقييد بوقت، أو عدد، أو مكان، أو كيفية: لا يجوز لنا أن نلتزم فيه بكيفية، أو وقت، أو عدد، بل نعبده به مطلقاً كما ورد، وما ثبت بالأدلة القولية، أو العملية تقييده بوقت، أو عدد، أو تحديد مكان له، أو كيفية: عبدنا الله به، على ما ثبت من الشرع له".

وسئلت اللجنة – أيضاً – (كما في مجلة البحوث..: ٥١/٢١، وفتاوى إسلامية: ٢٢١/٤): "ما حكم الدعاء بصورة جماعية بعد قراءة القرآن مباشرة، يدعو شخص والباقون يؤمنون على دعائه، وهكذا في كل درس بدون انقطاع، وعند تذكيرهم ومطالبتهم بالدليل استدلوا بقوله – تعالى –: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، الآية؟".

فأجابوا بقولهم: "الأصل في الأذكار والعبادات التوقيف وألا يعبد الله إلا بما شرع، وكذلك إطلاقها أو توقيتها وبيان كيفياتها وتحديد عددها في ما شرعه الله من الأذكار والأدعية وسائر العبادات مطلقاً عن التقييد بوقت أو عدد أو مكان أو كيفية لا يجوز لنا أن نلتزم فيه بكيفية أو وقت أو عدد، بل نعبده به مطلقاً كما ورد.

وما ثبت بالأدلة القولية أو العملية تقييده بوقت أو عدد أو تحديد مكان له أو كيفية، عبدنا الله به على ما ثبت من الشرع له، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو

تقريراً الدعاء الجماعي عقب الصلوات، أو قراءة القرآن مباشرة، أو عقب كل درس، سواء كان ذلك بدعاء الإمام وتأمين المأمومين على دعائه، أم كان بدعائهم كلهم جماعة ولم يعرف ذلك – أيضاً – عن الخلفاء الراشدين وسائر الصحابة رضي الله عنهم، فمن التزم بالدعاء الجماعي عقب الصلوات، أو بعد كل قراءة للقرآن، أو بعد كل درس فقد ابتدع في الدين وأحدث فيه ما ليس منه، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد».

وأما استدلال من ذكرتهم بقوله – تعالى –: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، فلا حجة لهم في ذلك؛ لأنه استدلال بنص مطلق ليس فيه تعيين بالكيفية التي التزمها من سألت عن دعائهم، والمطلق ينبغي أن يراعى في العمل به إطلاقه دون التزام بحالة خاصة، ولو كان التزام كيفية معينة مشروعاً لحافظ عليها النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده، وقد تقدم أنه لم يثبت ذلك عنه، ولا عن أصحابه رضي الله عنهم، والخير كل الخير في اتباع هديه صلى الله عليه وسلم وهدي خلفائه الراشدين رضي الله عنهم، والشر كل الشر في مخالفة هديهم واتباع المحدثات التي حذر منها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»".

وقال أعضاء اللجنة الدائمة – أيضاً – (كما في فتاوى اللجنة: ٥٣/١): "فيما ثبت في الوحيين من الأدعية والأذكار غنية عن الأدعية والأذكار المخترعة".

وقال العلامة صالح الفوزان – حفظه الله – (كما في المنتقى من فتاواه: ٤٦/١): " وأما ما ذكر من أن فلانًا جربه فوجده صحيحاً، وفلانًا جرَّبه فوجده صحيحاً؛ هذا كله لا يدل على صحة الحديث، فكون الإنسان يُجرب الشيء ويحصل له مقصوده لا يدل على صحة ما قيل فيه أو ما ورد فيه؛ لأنه قد يصادف حصول هذا الشيء قضاءً وقدراً، أو يصادف ابتلاءً وامتحاناً للفاعل، فحصول الشيء لا يدل على صحة ما ورد به".

ورد على المغامسي – أيضاً – الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر (في تاريخ: ١٤٣٣/٦/٣٠هـ)، دون ذكر اسمه بما نصه: "جاء في تسجيل له عمن لم يُرزق بالذرية أنه يدعو أربعين مرة في سجوده بدعاء زكريا: ﴿رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾، قال فيه:

بالتجربة: (عند الكثير لا نستطيع أن نقول أنه واجب أن من قال: ﴿رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾، أربعين مرة بقصد الدعاء في سجوده في إحدى سجداته يعني: صلى ركعتين نافلة وقال في سجوده: ﴿رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾، أربعين مرة أنه يرزق بنية أن يدعو فإن قال قائل من أين أتيتم بالأربعين قلنا الأربعين مذكورة فضلاً في القرآن قال الله – تعالى –: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، هذا واحد ثم إن التجربة دلت يعني: من جرب هذا وقالها أربعين مرة دلت التجربة على أنه يرزق).

ولا شك أن خير الدعاء وأحسنه ما جاء منه في الكتاب والسنة المطهرة، وقد جاء الدعاء في ذلك في القرآن عن زكريا عليه الصلاة والسلام في موضعين وعن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في موضع واحد، قال الله – عز وجل – في دعاء زكريا: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾، وقال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾، وقال في دعاء إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، فيدعو المسلم بهذه الأدعية ويكررها لكن بدون التقيد بعدد معين؛ لأن التقييد بالعدد يحتاج إلى دليل، وفي تكراره في سجوده أربعين مرة انشغال المصلي بالعد في سجوده أربعين مرة، وفي الاستدلال بالآية على فضل تكرار الدعاء أربعين مرة تكلف، وهو نظير استدلال جماعة التبليغ بها على خروجهم لدعوتهم أربعين يوماً! قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (كما في مجموع فتاواه: ١٠/٣٩٤–٣٩٥) عن طائفة من الصوفية: "وطائفة يجعلون الخلوة أربعين يوماً ويعظمون أمر الأربعينية ويحتجون فيها بأن الله – تعالى – واعد موسى عليه السلام ثلاثين ليلة وأتمها بعشر".

قلت: ولا شك ولا ريب في صوفية المغامسي، ومثل قوله المردود عليه قول أبي بكر الجزائري الصوفي في خروج التبليغ الصوفية وتأييده لبدعهم، قال: "وحفظنا عن أبي القاسم صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من صلى في جماعة أربعين يوماً لا تفوته صلاة كتب الله له براءة من النفاق وبراءة من العذاب»، **اختار الشارع هذا العدد؛ لأنه خلال هذه الفترة تتغير الطباع وتتبدل العادات..؛ لأنها فترة سبق أن الله أعطاها لموسى** إذ قال – تعالى –: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، وتقدم رد الشيخ حمود التويجري، والشيخ سعد الحصين عليه، والحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه بهذا اللفظ وألفاظ أخرى كلها ضعاف ومناكير.

وبلفظ: «من صلى لله أربعين يوماً في جماعة يدرك تكبيرة الأولى، كتبت له براءتان: براءة من النار وبراءة من النفاق»، من حديث أنس – أيضاً –: موقوفاً عليه ومرفوعاً، وله أربع طرق حسنه بمجموعها الشيخ الألباني، في السلسة الصحيحة.

والمؤاخذة على الجزائري في تأويله للآية على غير وجه صحيح، وكذلك تأويله للحديث – على ضعفه وجزمه بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم – وهو تأويل يشبه تأويل المغامسي في استنتاج حكم من العدد لا دليل عليه، يشبه تأويل الباطنية.

وللجزائري مقطع صوتي يقول فيه: "حد الكثرة للصلاة على النبي يوم الجمعة أن لا تقل عن (٣٠٠) صلاة، ومن نقص لم يطع النبي صلى الله عليه وسلم".

وهذا كلام الشعراني وغيره من الصوفية؛ فهم يحددون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: بـ (١٠٠٠) صلاة، ولا تقل عن: (٣٠٠) صلاة.

فقد أبى التصوف إلا أن يخرج أعناقه من في الرجلين؛ فهما صوفيان إلى النخاع.

وقوله: "من نقص لم يطع النبي.." افتيات وافتراء على الدين؛ لأنه بلا دليل من الشرع!!، وهكذا تدين الصوفية.

الموضع الثالث.

ومن قَبِيْل ما تقدم – عن المغامسي – في الدعاء: زعمه الدعاء بقوله – تعالى –:﴿حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، وأن الدعاء بذلك له فضل، وزعم تجريبه وتيسير الأمور الصعبة به، وقد شكك الناس وشغلهم بالسؤال عنه؛ لأن عقولهم لم تقبله، وهو لا يلتفت إليهم وإلى فتنته لهم، وحاله كما قال المتنبي:

أنام ملء جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم.

وقد سئل عنه وعن الدعاء به سماحة المفتي عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ في برنامج نور على الدرب، فقال: "أما أن يظن دعاءاً فليس دعاءاً"، وقال: "ليس هذا دعاءاً مشروعاً".

قلت: وكيف يقبل ذلك منه ولم يكن عليه دليل ولم يفهم أهل العلم ما زعمه من النص لا من سياقه ولا لحاقه.

إذاً ليس دعاءً وليس الدعاء به من العلم الشرعي ولا من فقه الدين – كما قال آل الشيخ – ؟!؛ لأن المقصود بالخطاب في الآية المنافقون، وجواب (لو) فيها مقدر، كما قال ابن عطية (في تفسيره المحرر الوجيز: ٢٦٩/٣)، قال: "قوله: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله﴾، الآية، وصف للحال التي ينبغي أن يكون عليها المستقيمون، يقول – تعالى –: ولو أن هؤلاء المنافقين رضوا قسمة الله الرزق لهم وما أعطاهم على يدي رسوله ورجوا أنفسهم فضل الله ورسوله وأقروا بالرغبة إلى الله لكان خيراً لهم وأفضل مما هم فيه، وحذف الجواب من الآية لدلالة ظاهر الكلام عليه، وذلك من فصيح الكلام وإيجازه" .

وقال القرطبي (في تفسيره: ١٦٧/٨): "قوله – تعالى –: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾، جواب (لو) محذوف، التقدير لكان خيراً لهم".

وقال أبو السعود – أيضاً – (في تفسيره: ١٧٩/٣): "﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾، الآيةُ بأسرها في حيز الشرطِ، والجوابُ محذوفٌ بناء على ظهوره أي: لكان خيراً لهم".

وكذا عند الشوكاني (في تفسيره: ٢٧٠/٣) قال: "﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوْا مَا ءاتاهم الله﴾، جواب (لو) محذوف، أي: لكان خيراً لهم"، وقاله غيرهم من المفسرين، وهو ظاهر من سياق الآية، كما قال أبو السعود.

إذاً فكونه دعاءاً يدعى الله به من شوارد وأوابد المغامسي ولا عبرة بكلامه.

وفي لقائه في برنامج "في الصميم"، ونشرته صحيفة سبق الإلكترونية عما زعم أنه دعاء بقوله – تعالى –: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ.. إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾، قال: "وهو الدعاء الذي شاع عند الناس بعد أن منّ الله عليّ بالشهرة، مع أن رأيي صحيح جداً، وليس خاطئاً وعلى يقين أنها ليست بدعة"، وأن هناك من أتاه وقال له أن حاجته قضيت بعد أن رددوا الدعاء هذا على وجه الخصوص!!.

وليس غريباً عليه وهو يشرع ويؤلف في الدين في هذا وغيره؛ فهو يقول: "إذا رأيت نفسك تعلقت بشيء من أمور الدنيا وأصبح همك، ضع يدك على قلبك وقل: اللهم زد قلبي حباً وتعلقاً وإقبالاً عليك" وغير ذلك وهو دليل على إفلاسه في العلم واجترائه وافترائه على الدين.

الموضع الرابع.

من طامة الطامات المغامسي في ما عُرَض له في فديو بالصوت والصورة فانتشر وذاع وشاع:

فكأنه سئل عن دعاء معين لكل مرض فقال ما نصه:" لم يرد فيما نعلم دعاء بعينه يقال لكل مرض، لكن الله – عز وجل – علمنا أن نستقي من كتابه ومن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم والموفق من وفقه الله.

إذا كان هذا المرض يتعلق بالعظام فإن من الخير له أن يضع يده على عظامه ويقول: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، بهذه الطريقة[!!].

ولو اختار العدد الأربعين فإنه أحب إلي[!!]، **هذه حالة**.

الحالة الثانية: قد يكون الإنسان فيه شيء ينزف، يحسن أن يقرأ عليه قول الله: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾، ولو جعلها سبع مرات وتران [كذا]، أو أربعين مرة، كل ذلك من الأعداد المذكورة بخير في القرآن[!!].

أحياناً يكون المرض شيء متجمد [كذا] نريده أن يخرج: كامرأة مثلاً ثقلت بالدم، دم فساد ولا يخرج، مكثت شهوراً، عاماً أكثر والأمر باق يقرأ عليه مثل قول الله – عز وجل –:﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾، ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾، وأضراب ذلك من الآيات[!!].

ومن الآيات الجامعة أن يقرأ الإنسان على نفسه قول الله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾، هذه سبع مرات ينفع الله – عز وجل – بها".

وشاع عنه قوله – أيضاً –: "إذا شكوت ألماً أو وجعاً في أي مكان من جسدك فضع يدك اليمنى على ما تشتكي منه وقل مراراً هذه الآية: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، فقد جربنا ذلك ووجدنا عجباً في سرعة سكون الألم وشفائه بفضله – سبحانه – ثم بعظيم آياته"!!.

قلت: لم يترك من فكر الصوفية وزبالات عقولهم شيئاً، بل يرى أن ما يأتيه من الضلال توفيقاً من الله وشهرة نعمة لا شهرة فتنة!!.

﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، والله – سبحانه –: ﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

وقد رد على نفسه بقوله: "لم يرد"، وقوله: "أحب إلي"، وقوله: "كل ذلك من الأعداد المذكورة بخير في القرآن"، وقوله: "جربنا .."، وأن الأمور التي يصدرها من قبل نفسه اتباعاً لزعمه في تجاربه التي يلصقها بالدين وينسبها إليه زوراً وبهتاناً وإضلالاً.

وما ادعاه من تأثير الآيات إنما هو تفسير صوفي باطني، ولا يؤيده نقل ولا عقل، بل لا يقبل عقلاً فضلاً عن أن يفهم من القرآن العزيز؛ وهو من ضلال العقول وغيابها عن المنقول والمعقول.

الموضع الخامس.

شذوذ المغامسي عن أهل العلم في أن: (طه)، اسم للنبي محمد صلى الله عليه وسلم:

زعمه أن (طه)، اسم للنبي محمد صلى الله عليه وسلم حينما نزعه عرق التصوف والجهل فجعل يتخبط تاركاً فتاوى وتقريرات العلماء، والذي يدل على أن تلك الحروف للإعجاز والتحدي، يتحدى الله – بها العرب – المنكرين والجاحدين للقرآن ورسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

ومن فتاوى العلماء وتقريراتهم والتي ترد على تخليطه وجهله في هذه المسألة العلمية المهمة التي لا يجوز أن يتصدى لها أمثاله – مدعياً الاجتهاد والترجيح وهو لا يعدو أن يكون من العوام الذين فسدت فطرتهم – ما يأتي:

قال ابن القيم – رحمه الله – (في تحفة الودود بأحكام المولود ص: ١١٦): "وأما ما يذكره العوام أن: (يس)، و(طه)، من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم فغير صحيح، ليس ذلك في حديث صحيح ولا حسن ولا مرسل، ولا أثر عن صحابي، وإنما هذه الحروف مثل: (الم)، و(حم)، و(الر)، ونحوها".

وقال من علق عليه: "واختار هذا القول أبو حيان في البحر المحيط: ٦/٢٢٤، وابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير: ١٦/١٨٣، وانظر: معجم المناهي اللفظية لبكر أبو زيد ص: ٣٦٠".

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - (في مجموع فتاواه: ١٨/٥٤): "وليس (طه)، و(يس)، من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم في أصح قولي العلماء، بل هما من الحروف المقطعة في أوائل السور مثل: (ص)، و(ق)، و(ن)، ونحوها".

وفي إجابة له (كما في موقعه الرسمي بصوته): "(يس)، ليست من أسمائه صلى الله عليه وسلم على الصحيح، وهكذا: (طه)، ليست من أسمائه، بعض الناس يظن ذلك، وليست من أسمائه عليه الصلاة والسلام لا (طه)، ولا (يس)، ولا غيرها من فواتح السور، وإنما الحروف المقطعة مثل: (الم)، ومثل: (حم)، ومثل: (المص)، وأشباهها، كلها حروف مقطعة في أوائل السور لله فيها الحكمة العظيمة - سبحانه وتعالى -، وليست أسماءً للنبي صلى الله عليه وسلم، ولكن يقال: سورة: (طه)، سورة :(يس)، سورة: (المص)، سورة: (حم)، كذا لا بأس، وأما أسماؤه فهي كثيرة عليه الصلاة والسلام، لكن أشهرها محمد وأحمد، والماحي، والحاشر، والمقفي(١)، كما جاء في الأحاديث: «نبي التوبة»، «نبي الرحمة»، «نبي الملحمة»، كل هذه من أسمائه عليه الصلاة والسلام، وأشهرها محمد، وأحمد".

وسئل العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - (كما في موقعه الرسمي بالصوت): "هل (طه)، و(يس)، من أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم؟".

فأجاب بقوله: "هذا عند الجهال، وإلا (طه)، حروف مقطعة: (ط، هـ)، (يس)، حروف مقطعة: (ي، س)، مثل: (حم)، مثل: (الم)، مثل: (طس)، (طسم)، هذه حروف مقطعة؛ لكن هم جعلوها أسماءً للرسول صلى الله عليه وسلم، الرسول أسماؤه معروفة ثابتة ما فيها: (طه)، ولا فيها: (يس)".

---

(١) لم يذكر الشيخ (العاقب)، وهو من أسمائه صلى الله عليه وسلم، فقد قال - كما في البخاري ومسلم - «إِن لي أسماءً: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد»، أي: من الأنبياء، ولا يمنع أن له أسماءً أخرى، كما قاله الشيخ هنا، وقاله غيره من أهل العلم.

وقال العلامة محمد بن عثيمين – رحمه الله – (في شرح رياض الصالحين، باب الاقتصاد في الطاعة): "(طه)، هذا حرفان من حروف الهجاء أحدهما: (ط)، والثاني: (هـ)، وليست اسماً من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم كما زعمه بعضهم؛ بل هي من الحروف الهجائية التي ابتدأ [الله] بها في بعض السور الكريمة من كتابه العزيز، وهي حروف ليس لها معنى؛ لأن القرآن نزل باللغة العربية، واللغة العربية لا تجعل للحروف الهجائية معنى؛ بل لا يكون لها معنى إلا إذا ركبت وكانت كلمة، ولكن لها مغزى عظيم، هذا المغزى العظيم هو التحدي الظاهر لهؤلاء المكذبين للرسول عليه الصلاة والسلام، هؤلاء المكذبون للرسول صلى الله عليه وسلم عجزوا أن يأتوا بشيء مثل القرآن، لا بعشر سور، ولا بسورة، ولا بآية، ومع هذا فإن هذا القرآن الذي أعجزهم لم يأت بحروف غريبة لم يكونوا يعرفونها بل أتى بالحروف التي يركبون منها كلامهم.

ولهذا لا تكاد تجد سورة ابتدأت بهذه الحروف إلا وجدت بعدها ذكر القرآن في سورة البقرة ﴿الم ۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وفي سورة آل عمران: ﴿الم ۝ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، وفي سورة الأعراف: ﴿المص ۝ كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ﴾، وفي سورة يونس: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾، وهكذا نجد بعد كل حروف هجائية في بداية السورة يأتي ذكر القرآن وذلك إشارة إلى أن هذا القرآن كان من هذه الحروف التي يتركب منها كلام العرب ومع ذلك أعجز العرب هذا هو الصحيح في معنى المراد من هذه الحروف الهجائية".

وقال في شرحه لقول مؤلف نظم الورقات في أصول الفقه:

أفعال طه صاحب الشريعة ... جميعها مرضية بديعة

: "وهنا نناقش المؤلف – رحمه الله تعالى – في قوله : (طـه)، حيث جعل: (طه)، من أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يصح نظراً ولا أثراً .

أما عدم صحته أثراً: فلعدم النقل، فإنه لم يأت حديث صحيح ولا ضعيف أن من أسماء

الرسول صلى الله عليه وسلم (طه)، أبداً.

وأما النظر: فلأن: (طه)، مركب من حرفين مهملين هجائيين، والحروف الهجائية ليس لها معنى، ومن المعلوم أن أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم كلها تحمل معاني، فليس له اسم صلى الله عليه وسلم هو علم محض، بل أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم كلها أعلام وألقاب، أما أعلامنا نحن فهي مجرد علم، ولهذا نسمي ابننا مثلاً عبدالله، وهو من أفجر عباد الله، إذاً صار الاسم هذا مجرد علم، كأنه حجر على رأس جبل يدل على الطريق فقط

أما أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم كلها فهي أعلام وأوصاف، وكذلك أسماء الله – تعالى –، وكذلك أسماء القرآن كلها أعلام وأوصاف.

وكلمة: (طه)، لا تجد فيها شيئاً من الوصف.

إذن لا يصح نظراً أن تكون: (طه)، من أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم.

فإن قال قائل : كيف تقول هذا الكلام؟ وقد قال الله – تعالى –: ﴿طه ۝ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾.

وهذا خطاب يقول : يا طه، ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾.

قلنا: إذاً سم الرسول صلى الله عليه وسلم (المص)؛ لأن الله – تعالى – قال: ﴿المص ۝ كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ﴾، وهل أحد سماه: (المص)؟!!.

وسمه: (الر)؛ لأن الله يقول: ﴿الر كِتَابٌ أَنزلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾، فهل سيسميه أم لا؟.

الجواب: لا، لن يسميه، إذن انتقضت قاعدته.

فالمهم أن: (طه)، ليس من أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولا يصح أن يكون اسماً له، لا أثراً ولا نظراً".

الموضع السادس.

مخالفة المغامسي للمحققين، وجماهير العلماء، وموافقته لليهود فيما حرفوه في كتبهم: أن الذبيح إنما هو إسحاق، وليس إسماعيل عليهما الصلاة والسلام:

فقد تكرر إصراره وتعددت مناقشاته ومماحكاته على أن إسماعيل عليه الصلاة والسلام ليس هو الذبيح، وإنما هو إسحاق عليه الصلاة والسلام شاذاً بذلك عن جمهور العلماء، إن لم يكن عن عامتهم، وموافقاً لليهود فيما حرفوه في التوراة؛ لأجل الشهرة بالمخالفة مع وضوح الحق.

وقد روى ابن جرير (في تفسيره)، روايات كثيرة عن السلف: الصحابة فمن بعدهم: أن الذبيح أو المِفْدِي إنما هو إسماعيل.

وقال ابن القيم (في زاد المعاد: ١/٧٠): "وإسماعيل هو الذبيح على القول الصواب عند علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وأما القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجهاً، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية – قدس الله روحه – يقول: هذا القول إنما هو متلقى عن أهل الكتاب مع أنه باطل بنص كتابهم فإن فيه: إن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره وفي لفظ: وحيده، ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده، والذي غر أصحاب هذا القول أن في التوراة التي بأيديهم: اذبح ابنك إسحاق قال: وهذه الزيادة من تحريفهم وكذبهم لأنها تناقض قوله: اذبح بكرك ووحيدك ولكن اليهود حسدت بني إسماعيل على هذا الشرف، وأحبوا أن يكون لهم وأن يسوقوه إليهم ويحتازوه لأنفسهم دون العرب، ويأبى الله إلا أن يجعل فضله لأهله"، إلى أن قال:

"وأيضاً فلا ريب أن الذبيح كان بمكة، ولذلك جعلت القرابين يوم النحر بها، كما جعل السعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار تذكيراً لشأن إسماعيل وأمه وإقامة لذكر الله، ومعلوم أن إسماعيل وأمه هما اللذان كانا بمكة دون إسحاق وأمه، ولهذا اتصل مكان الذبح وزمانه بالبيت الحرام الذي اشترك في بنائه إبراهيم وإسماعيل، وكان النحر بمكة من تمام حج البيت الذي كان على يد إبراهيم وابنه إسماعيل زماناً ومكاناً، ولو كان الذبح بالشام كما يزعم أهل الكتاب ومن تلقى عنهم لكانت القرابين والنحر بالشام لا بمكة".

وقال ابن كثير (في تفسيره: ٢٧/٧) عند قوله – تعالى –: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾: "وهذا الغلام هو إسماعيل عليه السلام، فإنه أول ولد بشر به إبراهيم عليه السلام وهو أكبر من إسحاق باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، بل في نص كتابهم أن إسماعيل ولد ولإبراهيم عليه السلام ست وثمانون سنة، وولد إسحاق وعمر إبراهيم تسع وتسعون سنة، وعندهم أن الله – تعالى – أمر إبراهيم أن يذبح ابنه وحيده، وفي نسخة: بكره، فأقحموا هاهنا كذباً وبهتاناً (إسحاق)، ولا يجوز هذا؛ لأنه مخالف لنص كتابهم، وإنما أقحموا (إسحاق)؛ لأنه أبوهم، وإسماعيل أبو العرب، فحسدوهم، فزادوا ذلك وحَرّفوا وحيدك، بمعنى الذي ليس عندك غيره، فإن إسماعيل كان ذهب به وبأمه إلى حيث مكة، وهذا تأويل وتحريف باطل، فإنه لا يقال: (وحيد) إلا لمن ليس له غيره، وأيضاً فإن أول ولد له معزة ما ليس لمن بعده من الأولاد، فالأمر بذبحه أبلغ في الابتلاء والاختبار.

وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الذبيح هو إسحاق، وحكي ذلك عن طائفة من السلف، حتى نقل عن بعض الصحابة – أيضاً –، وليس ذلك في كتاب ولا سنة، وما أظن ذلك تُلقى إلا عن أحبار أهل الكتاب، وأخذ ذلك مسلماً من غير حجة. وهذا كتاب الله شاهد ومرشد إلى أنه إسماعيل، فإنه ذكر البشارة بالغلام الحليم، وذكر أنه الذبيح، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، ولما بشرت الملائكة إبراهيم بإسحاق قالوا: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾، وقال تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾، أي: يولد له في حياتهما ولد يسمى يعقوب، فيكون من ذريته عقب ونسل. وقد قدمنا هناك أنه لا يجوز بعد هذا أن يؤمر بذبحه وهو صغير؛ لأن الله – تعالى – قد وعدهما بأنه سيعقب، ويكون له نسل، فكيف يمكن بعد هذا أن يؤمر بذبحه صغيراً، وإسماعيل وصف هاهنا بالحليم؛ لأنه مناسب لهذا المقام".

ورد ما ذهب إليه ابن جرير أنه إسحاق فقال بعد أن ذكر ما استدل به: "هذا ما اعتمد عليه في تفسيره، وليس ماذهب إليه بمذهب، ولا لازم، بل هو بعيد جداً، والذي استدل به محمد بن كعب القرظي على أنه إسماعيل أثبت وأصح وأقوى". **قلت**: وقد ذكره ابن جرير ضمن ما

ذكر من الأسانيد والآثار، ونصه بعد أن ساق السند: "عن ابن إسحاق، قال: سمعت محمد بن كعب القُرَظِيّ وهو يقول: إن الذي أمر الله إبراهيم بذبحه من بنيه إسماعيل، وإنا لنجد ذلك في كتاب الله في قصة الخبر عن إبراهيم وما أُمر به من ذبح ابنه إسماعيل، وذلك أن الله يقول: حين فرغ من قصة المذبوح من إبراهيم، قال: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، يقول: بشرناه بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، يقول: بابن وابن ابن، فلم يكن ليأمره بذبح إسحاق وله فيه من الله الموعود ما وعده الله، وما الذي أمر بذبحه إلا إسماعيل".

قلت: ومع كون الابتلا بذبح إسماعيل أدعى؛ لأنه استجابة لدعوة إبراهيم فيجب الاعتبار – أيضاً – بالسياق الكريم الذي يدل بوضوح لا يجوز العدول عنه إلى غيره وأن القائل بخلافه قائل بالجهل: أن المعْنِي بالذبح إنما هو إسماعيل كما ذكر القرظي – رحمه الله –، قال – تعالى –: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ۞ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ۞ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾، إلى أن قال: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

فعلى الرغم من أنف المغامسي وأنوف اليهود: الذبيح إنما هو إسماعيل بن إبراهيم عليهما الصلاة والسلام، ونبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ابن الذبيحين والمفْدِيين: إسماعيل فداه الله بذبح عظيم، أي: كبش، وعبد الله فداه أبوه عبد المطلب بمئة من الإبل.

الموضع السابع.

الاجتماع – عند المغامسي – مع الشرك أهم من إنكاره والافتراق مع التوحيد:

فقد قال (في محاضرته: مواقف من حياة الصديق): "فالأهم في المقام الأول أن توجد أمة، فهارون عليه الصلاة والسلام لما استخلفه أخوه موسى في قومه قال: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾، فلما نجم الشرك في بني إسرائيل كان هارون حريصاً – رغم أن الشرك أعظم الكبائر – على ألا يتفكك المجتمع ولا تتفكك الأمة، فتركهم على

حالهم حتى يأتي موسى، فلما قدم موسى مغضباً أخذ برأس أخيه يجره إليه، فبين له هارون حجته: قَالَ: ﴿يَبْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾، فسكت عن موسى الغضب، وأقر لأخيه بالفضل؛ لأنه حفظ اللحمة مجتمعة".

قلت: كلامه هذا يدل على أن إيجاد الأمة مقدم على التوحيد وإنكار الشرك، وأن هارون سكت ولم ينكر الشرك على بني إسرائيل، وهذا باطل، بل غاية في البطلان والزور؛ ففي سورة الأعراف ذاتها بعد الموضع الذي ذكره بسبع آيات فقط قوله – تعالى – عنه: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾، وهو دليل قاطع على أن هارون أمرهم بالبقاء على التوحيد وأنكر عليهم الشرك، وقد وقف المغامسي دونه ولم يذكره، بل تجاوزه إلى سورة:طه؛ لأنه يفضحه وحجة عليه تبطل دعواه؛ فاستضعافهم لـ(هارون) عليه الصلاة والسلام وقد كاد الحال يصل بهم إلى قتله لإنكاره عبادة العجل على بني إسرائل وزعم السامري أنه إلههم وإله موسى؛ ولكن الأهم عند المغامسي– **أولاً** – الحفاظ على اللحمة ووجود أمة ولو مع الشرك، وأهمية التوحيد – عنده – أمر ثان.

ومما ينقض دعواه ويرد باطله؛ بل يزهقه ويبرئ نبي الله هارون عليه الصلاة والسلام مما افتراه عليه، قوله – تعالى – في سورة طه: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾.

ولقد كذب على موسى من أنه أنكر على هارون لأنه لم ينكر على بني إسرائيل الشرك ثم عذره وأقر له بالفضل لذلك، لأجل الاجتماع وعدم الافتراق مع بقائهم على الشرك.

وإنما عاتبه على سياسته في عدم مفارقتهم حتى بين له هارون ما خشيه على بني إسرائيل انتظار مجيئه فعذره موسى.

قلت: وقد رُد على ما يشبه كلامه (كما في موقع صوت السلف)، تحت عنوان:الرد على من زعم سكوت هارون عن الشرك لأجل الوحدة والتئام الصف:

وكان الرد على السؤال والنقل الآتي: "يزعم بعضهم أن هارون عليه السلام لم يُنكِر على قومه عبادتهم العجل من دون الله، وسكت مؤقتاً حتى لا يسبب فرقة في بني إسرائيل، ويقول:

(من أجل وحدة القوم وسد باب الفرقة والشقاق، سكت هارون عليه السلام على هذا المظهر من مظاهر الشرك بالله، وهي حجة قدرها النبي موسى عليه السلام وأقرها؛ إذ لم يشر النص القرآني إلى أنه رد الحجة أو اعترض عليها**!**

أي: أن هارون عليه السلام عندما خيِّر بين إحباط الدعوة إلى الشرك بالله واحتمال تفتيت المجتمع وشق وحدته، وبين السكوت المؤقت على بادرة الشرك في سبيل دوام الوحدة والتئام الصف؛ فإنه اختار الموقف الثاني، ولم يعترض عليه النبي موسى عليه السلام**!**).

فما رأيكم بهذا الكلام؟".

و**الجواب**: "هذا كلام باطل ومنكر، وكذب على نبي الله هارون عليه السلام الذي برَّأه الله من جهالة هؤلاء الجهال بقوله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾، فقد نهاهم عن الشرك وأمرهم بالتوحيد حتى كادوا يقتلونه، قال – تعالى – عنه: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾.

وإنما أنكر موسى عليه السلام على هارون عليه السلام أنه لم يزايل الكفار ويتبع موسى عليه السلام ليخبره بما وقع، وبما كان موسى يريده من مزايلة الكفار ومفارقتهم؛ فاعتذر له هارون بأنه خشي التفريق بين بني إسرائيل، وقد قام بالإنكار عليهم حتى هموا بقتله.

ولم يستدل عالم قط بما ذكره هذا الجاهل على سكوت هارون عليه السلام عن الشرك**!**".

قلت: وقال المغامسي (كما في سلسلة محاسن التأويل: تفسير سورة طه: – ٦ –): "فلما رآهم هارون ازدحم في ذهنه أمران: الأمر الأول: أنه كان بإمكانه عليه السلام أن ينكر عليهم إنكاراً ينجم عنه أن يأخذ الفرقة التي لم تؤمن بالعجل فيذهب ويتبع موسى، وهذا غلب على ظن هارون أنه لو فعله لتشتت بنو إسرائيل الباقون وتفرقوا، فإذا عاد موسى لا يجد طريقاً لجمعهم حتى يردهم إلى الحق. الأمر الثاني: أن يبقى الأمر على ما هو عليه وينكر عليهم بقوة، ويحاول أن يأخذ ويعطي معهم حتى يأتي موسى فيبين لهم؛ لأن السامري اتكأ على غياب موسى، فإذا جاء موسى لم يبق للسامري حجة..

هذا الذي أراده هارون فيما أفهمه أنا من القرآن، وإن لم يصرح به أحد؛ لكنه لما حصل هذا أنكر عليهم موسى، وقد أنكر عليهم هارون، وقد برأ الله بنص كتابه ساحة هارون، قال الله – جل وعلا –: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾؛ فبدأ بالتخلية، وهو: ﴿إِنَّمَا فُتِنتُمْ بِهِ﴾، ودعا إلى التوحيد: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ﴾، ودعا إلى الرسالة: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾، ودعا إلى الشريعة كلها عليه الصلاة والسلام".

ونقول له عن قوله: "هذا الذي أراده هارون في ما أفهمه أنا من القرآن".

هذا هو الحق، وكيف هذا الذي أراده هارون في ما يفهمه، وقد فهم ضده وما ينقضه ولم يعلن توبة؛ فبأي فهميه يأخذ الناس؟!!؛ حتى القاعدة الباطلة: "تعارضا فتساقطا" لا تنطبق عليهما.

وقال المغامسي (كما في أعلام القرآن على قناة صفا، والراسخون في العلم): "مع أن هارون قام بواجب النصح على أكمل وجه، وحذرهم من الشرك بالرب – تبارك وتعالى – ونصحهم، كما أخبر – جل وعلا – في القرآن".

قلت: قال الطبري (في تفسيره: ٣٥٨/١٨) عند الآية السابقة: "يقول: لقد قال لعبدة العجل من بني إسرائيل هارون – من قبل رجوع موسى إليهم – وقيله لهم ما قال مما أخبر الله

عنه: ﴿إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ﴾، يقول: إنما اختبر الله إيمانكم ومحافظتكم على دينكم بهذا العجل الذي أحدث فيه الخوار، ليعلم به الصحيح الإيمان منكم من المريض القلب، الشاكّ في دينه".

وقال ابن كثير (في تفسيره: ٣١٢/٥) عند قوله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي ۞ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾: "يخبر – تعالى – عما كان من نَهْي هارون عليه السلام لهم عن عبادة العجل، وإخباره إياهم: إنما هذا فتنة لكم: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ﴾، الذي خلق كل شيء فقدره تقديرًا، ذو العرش المجيد، الفعال لما يريد: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾، أي: فيما آمركم به، واتركوا ما أنهاكم عنه: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، أي: لا نترك عبادته حتى نسمع كلام موسى فيه، وخالفوا هارون في ذلك وحاربوه وكادوا أن يقتلوه".

قلت: يجب على المغامسي أن يعلن توبته كما أعلن الباطل، ولا يكفي التناقض وعدم إعلان التوبة أو التراجع – كما يسمونه – حتى لا يكتشف جهله فيفقد الشعبية والأتباع والشهرة المزيفة والتي هي فتنة، وكأنه يقول: خذ هذا أو هذا، كما لو وضع له إناء السم جنب إناء العسل وهو لا يفرق بينهما، ومن لم ير أو يسمع قوله الثاني كما لو وضع له السم وقال: إنه عسل:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له ... إياك إياك أن تبتل بالماء

فالله – تعالى – يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۞ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾، والأهم أن يتوب من المنهج والمذهب الفاسد مع توبته في هذه المسألة؛ فلو تاب منها – فقط – تكون توبته جزئية.

الموضع الثامن.

خرافة عقلية – عند المغامسي – بخصوص أن الدجال هو سامري بني إسرائيل، نسبها إلى النظر الخاص به وتأملاته في القرآن، فقال: "أقول الدجال غيب ولا يمكن أن يقطع بهذا التأمل، لكن التأمل هذا يدل على أن هناك حظاً من النظر والتأمل في القرآن؛ فهو غير مقبول، لكنه لا يستبعد"!!:

فقد قال في موقعه (الراسخون في العلم): بعد أن ذكر القول: إن السامري صاحب عجل بني اسرائيل هو المسيح الدجال، وأطلق الكلام على عواهنه – كعادته – قال: "أقول: الدجال غيب ولا يمكن أن يقطع بهذا التأمل، لكن التأمل هذا يدل على أن هناك حظاً من النظر والتأمل في القرآن؛ فهو غير مقبول، لكنه لا يستبعد"!!.

وهذا تشكيك للمسلمين في عقيدتهم، وهم – للأسف – يثقون بما يقوله ويحسبونه من العلم أو من الرسوخ في العلم وهو من أتفه الجهل ومن أبعد البعد عن الهدى والعلم الشرعي والنظر الصحيح المتفق مع الشرع، وهو غير مقبول ومستبعد عند العلماء؛ لما ورد من النصوص القطعية في الدجال التي تنص على ما يُجْرَى على يدي الدجال من الأحوال والأعمال والأوصاف ما يفترق فيه عن السامري ولا مجال للنظر والتأمل إطلاقاً، ولو لم يكن من القطعيات إلا ما سنذكره لكان كافياً، فقد قال الله عن السامري: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ﴾.

والدجال يدعي أنه هو الله، ولم يدع السامري أنه يحيي ويميت كما يدعي الدجال، وقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر من أحواله وأعماله وأوصافه وما يجريه الله على يديه من الفتنة – تحذيراً – ما لم يأتي في حق السامري، وقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم – أيضاً – أنه خارج في هذه الأمة وليس قبلها؛ إذ لو كان خرج قبلها لذكر ذلك، ولذكره موسى وحذره عيناً؛ فما من نبي إلا حذره قومه، ولم يدع السامري شيئاً من ما يدعيه الدجال.

ويستحسن أن نقتطف ما أردناه – ملخصاً – من إجابة للرد على من يقول السامري هو الدجال لفضيلة الشيخ عبد الرحمن السحيم، وهو الآتي: ذلك مِن التكهنات والقول على الله بغير علم، وأصله مما أخذ عن بعض أهل الكِتاب، مما لا أصل له.

والزعم بأن المسيح الدجال هو السامري باطِل لم يقل به أحد من العلماء – فيما أعلم –، وجاء في صِفة المسيح الدجال أنه أعور العين اليمنى، ولم يأتِ ذلك في صفة السامري، قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم يوماً بين ظهري الناس المسيح الدجال، فقال: «إن الله ليس بأعور، ألا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية»، رواه البخاري ومسلم.

قال – تعالى – حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ﴾.

وجماهير المفسرين على أنه نال العقاب في الدنيا بأن لا يطيق أن يُمَسّ ولا أن يَمَسّ أحداً، وأن الموعد الذي ينتظره ولن يُخلَفَه هو ما ينتظره من العذاب الأخروي، هذا قول جماهير المفسرين، فأين هي حجة القول بأن معنى: ﴿لا مِسَاس﴾، أي: أنه لا يمسّه إلاّ عيسى عليه الصلاة والسلام؟!.

والأنبياء قد عرفوا صفة المسيح الدجال، وقد حذروا أممهم فتنته، كما قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله لم يبعث نبياً إلا حذر أمته الدجال، وأنا آخر الأنبياء، وأنتم آخر الأمم، وهو خارج فيكم لا محالة»، رواه ابن ماجه مِن حديث أبي أمامة، وصححه الألباني، ورواه أحمد من حديث جابر وأبي سعيد وعائشة، ورواه النسائي في الكبرى من حديث فاطمة بنت قيس.

فكيف يخفى على موسى عليه الصلاة والسلام أن السامري هو المسيح الدجال؟! فيذهب ويتركه بين الناس ولا يحذرهم فتنته؟!.

والسامري لم يزعم أنه إله، كما لم يزعم أنه يحيي ويميت كما سيكون من الدجال، ولا أنه يأمر السماء فتمطر – بأمر الله – ولا أنه يأمر الأرض فتنبت.

وإنما زعم السامري أن العجل هو إله بني إسرائيل وإله موسى!، ومع ذلك لم يكن العجل يتكلم، وإنما كان يصدر منه صوت: فالسامري صور صورة على شكل العجل، وجعل فيها منافذ وخروقاً؛ بحيث تدخل فيها الرياح؛ فيخرج صوت يشبه صوت العجل، كما قال – تعالى –: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا والله ما كان خواره إلا أن يدخل الريح في دُبُره فيخرج من فمه، فَيُسْمَع له صوت.

والدجال مربوط في جزيرة لا يُفَكّ إلاّ إذا أراد الله خروجه.

وفي صحيح مسلم من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن تميماً الداري أخبر أنه رأى الدجال، قال تميم الداري رضي الله عنه: فانطلقنا سِراعاً حتى دخلنا الدَّير، فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قط خلقاً، وأشده وثاقاً، مجموعة يداه إلى عنقه، ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد.

وقد صدّق النبي صلى الله عليه وسلم خبر تميم، وأخبر عليه الصلاة والسلام أن هذا الخبر وافق ما كان عليه الصلاة والسلام يحدث به أصحابه.

والمسيح الدجال إذا خرج يكون خروجه من جهة المشرق، ثم يتبعه سبعون ألفاً من يهود أصفهان: (إيران)، ثم يكثر أتباعه مما يجري الله على يديه من الخوارق بلاءاً وفتنة.

وقد ثبت في صحيح مسلم قوله عليه الصلاة والسلام: يتبع الدجال مِن يهود أصبهان سبعون ألفاً عليهم الطيالسة.

وقد أخبر عن حقيقة فتنة الدجال، وأنها فيما يعطيه الله – تعالى – مما يبتلي به عباده، ومن ذلك: أن الدجال يأمر السماء فتُمْطِر، والأرض فتُنبت، والخراب فتُخرِج كنوزها.

ويأتيه رجل فيقتله ويشقه نصفين ثم يعيده.

كل ذلك بأمر الله وما مكنه الله – تبارك وتعالى – من ذلك فتنة وابتلاءاً للناس.

ولله – عز وجل – أن يبتلي عباده بِما شاء.

قال عليه الصلاة والسلام في خبر حقيقة فتنة الدجال: «فيأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبت، فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذراً وأسبغه ضروعاً وأمده خواصر، ثم يأتي القوم فيدعوهم فيردون عليه قوله، فينصرف عنهم، فيصبحون مُمْحِلِين ليس بأيديهم شيء من أموالهم، ويمر بِالخربة فيقول لها: أخرجي كنوزك، فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل، ثم يدعو رجلاً ممتلئاً شباباً فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين رمية الغرض، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك». رواه مسلم.

وفي الحديث نفسه خبر مقتل الدجال على يد مسيح الحق عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخرج الدجال فيتوجه قِبَلَه رجل من المؤمنين فتلقاه المسالح – مسالح الدجال – فيقولون له أين تعمد فيقول أعمد إلى هذا الذي خرج – قال – فيقولون له أوما تؤمن بربنا فيقول ما بربنا خفاء، فيقولون اقتلوه؛ فيقول بعضهم لبعض أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحداً دونه – قال – فينطلقون به إلى الدجال فإذا رآه المؤمن قال يا أيها الناس هذا الدجال الذي ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم – قال – فيأمر الدجال به فَيُشَبَّح فيقول خذوه وشجوه؛ فيوسع ظهره وبطنه ضرباً – قال – فيقول أوما تؤمن بي؟ – قال – فيقول أنت المسيح الكذاب – قال – فيؤمر به فيؤشر بالمئشار من مفرقه حتى يفرق بين رجليه – قال – ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم؛ فيستوي قائماً – قال –

ثم يقول له أتؤمن بي؟، فيقول ما ازددت فيك إلا بصيرة – قال – ثم يقول: يا أيها الناس إنه لا يفعل بعدى بأحد من الناس – قال – فيأخذه الدجال ليذبحه فَيُجْعَل ما بين رقبته إلى تَرْقُوَته نحاساً فلا يستطيع إليه سبيلاً – قال – فيأخذ بيديه ورجليه فَيَقْذِف به فيحسب الناس أنما قذفه إلى النار وإنما ألقى في الجنة». رواه مسلم.

وقال عليه الصلاة والسلام عن بني تميم: «هم أشد أمتي على الدجال»، رواه البخاري.

وفي الحديث الآخر إخباره صلى الله عليه وسلم عن أشدّ رجل من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على الدجال.

ولا يجوز لأحد أن يتكلم في مسائل عظيمة مُغيّبة عن الناس إلا بِما جاء به الشرع، فيقف حيث وقفت النصوص ولا يتعدى ذلك.

قلت: جزى الله أخانا الشيخ السحيم خيراً لقد أجاد فأفاد.

الموضع التاسع.

ادعاء المغامسي أن عذاب الكافرين في القبر متقطع وهو ما لم يقل به أحد من أهل العلم، وكيف يقول بقول أهل العلم من ليس منهم، ولا يعلم علمهم أو يحترمهم وعلمهم؟:

فقد انتشر بين الناس مقطع في موقع المغامسي (الراسخون في العلم)، إجابة له على السؤال الآتي:

"هل يتعارض قول الله – عز وجل – على لسان الكافرين في سورة (يس): ﴿قَالُوا يَاوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، هل هذا يعني المرقد هنا: أنهم في حالة نوم وسبات ما فيه عذاب قبر".

وأجاب بقوله: "الذي يظهر أن عذاب القبر نعيماً كان أو عذاباً ينقطع، يبقى مدة ثم ينقطع وإلا كلام الله – عز وجل – وكلام رسوله محال أن يتعارض، يصدق بعضه بعضاً، لكن يظهر أن الناس يمكثون ينعمون إن كانوا من أهل الطاعات ما شاء الله لهم أن ينعموا، ويعذبوا ما شاء الله لهم أن يعذبوا، ثم ينقطع هذا الأمر، ثم يقولون هذا الأمر كما قال الله – عز وجل – هذا الأمر: ﴿قَالُوا يَاوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾، قال الله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، على هذا تجمع الآيات بعضها إلى بعض".

قال الإمام ابن القيم (في/ الروح: ٨٩، في/ المسألة الرابعة عشرة).

عن هذه المسألة استمرار العذاب والنعيم وعدم استمراره: جوابها أنه نوعان:

النوع الأول: نوع دائم: ويدل على دوامه قوله – تعالى –: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، ويدل عليه ما تقدم في حديث جابر بن سمرة الذي رواه البخاري في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم فيه: «فهو يُفعل به ذلك إلى يوم القيامة».

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الجريدتين: «لعله يُخفف عنهما ما لم ييبسا»، فجعل التخفيف مقيدًا بمدة رطوبتهما فقط.

وفي حديث الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ثم أتى على قوم تُرضَخ رؤوسهم بالصَّخر، كلما رُضخت عادت لا يفتر عنهم من ذلك شيء» وقد تقدم.

وفي "الصحيح" في قصة الذي لبِس بُردَين وجعل يمشي يتبختر فخسف الله به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة.

وفي حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «ثم يفتح له باب إلى النار، فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة».

رواه الإمام أحمد، في بعض طرقه: «ثم يخرق له خرق إلى النار، فيأتيه مِن غمها ودخانها إلى يوم القيامة».

النوع الثاني: إلى مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفَّف عنه كما يعذب في النار مدة، ثم يزول عنه العذاب، وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء، أو صدقةٍ، أو استغفارٍ، أو ثواب حج، أو قراءة تصل إليه من بعض أقاربه أو غيرهم، وهذا كما يشفع الشافع في المعذب في الدنيا، فيخلص من العذاب بشفاعته، ولكن هذه شفاعة قد لا تكون بذلك بإذن المشفوع عنده، والله – سبحانه وتعالى – لا يتقدم أحد بالشفاعة بين يديه إلا من بعد إذنه، فهو الذي يأذن للشافع أن يشفع إذا أراد أن يرحم المشفوع له، ولا تغتر بغير هذا، فإنه شرك وباطل يتعالى الله عنه، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾، ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾، ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ﴾، ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾".

وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – (في/ الفتح): "والعذاب يستمر إذا كان العبد كافرًا أو منافقًا نِفاق كفر.

وإن كان مسلمًا عاصيًا فيخلتف باختلاف كِبر المعصية وصغرها، وحصول العفوِ عن بعض العصاة دون بعض، فقد يعذب بعض العصاة، وقد لا يستمر التعذيب على بعض العصاة، وقد يرفع عن بعض".

وقال ابن أبي العز (في/ شرح الطحاوية ص: ٤٠١) قال في جوابه عن استمرار العذاب وعدم استمراره: "نوعان: **الأول**: منه ما هو دائم، كما قال – تعالى –: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾.

وكذلك في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «ثم يفتح له باب إلى النار، فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة»؛ رواه أحمد في بعض طرقه.

الثاني: أنه مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه ثم يخفف عنه".

قلت: وما تقدم لا يتعارض مع قوله – تعالى – حكاية عن الكافرين: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، الذي أوهمه المغامسي لجهله –

وعدم رجوعه إلى أهل العلم – واستقلاله بفهمه الخاطئ؛ فقد قال أهل العلم: إن هذه نومة تكون بين النفختين؛ لما ورد في ذلك من الأخبار والآثار.

فقد قال الإمام الطبري – رحمه الله – (في/ تفسيره: ١٠/٤٥٠): "هؤلاء المشركون لما نُفخ في الصور نفخة البعث لموقف القيامة فرُدَّت أرواحهم إلى أجسامهم، وذلك بعد نومة ناموها، وذلك قوله – تعالى – حكاية عنهم: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾، وقد قيل: إن ذلك نومة بين النفختين".

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي (في/ أضواء البيان: ٦/٤٨٩): "والتحقيق أن هذا قول الكفار عند البعث، والآية تدل دلالةً لا لَبس فيها على أنهم ينامون نومة قبل البعث، كما قال غير واحد، وعند بعثهم أحياء من تلك النومة التي هي نومة موت، يقول لهم الذين أوتوا العلم والإيمان: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، أي: هذا البعث بعد الموت" اهـ.

وقد أخذه أهل العلم من قول النبي النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد أخرج الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما بين النفختين أربعون»، قالوا: يا أبا هريرة، أربعون يومًا؟ قال: أَبَيت، قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون شهرًا؟ قال: أبيت، ويبلى كل شيء من الإنسان إلا عَجب ذَنَبه، فيه يُركَّب الخَلق".

وفي هذا الحديث دلالة على أنهم يموتون بين النَّفختين أربعين، ولا يدرى تحديد الأربعين نوعاً؛ أسنة أم شهراً أم يوماً؟.

ويدل على ذلك – أيضًا – الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تُخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأُصعق معهم، فأكون أول من يفيق، فإذا بموسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله».

قلت: فمع ما في السؤال من الإشارة إلى الإجابة الصحيحة التي دلت لها السنة، قد أخطأ المغامسي خطأين:

الأول أنه خالف ما في الأحاديث من حال خاصة وهو ماذهب إليه أهل العلم فتوهم المعارضة ولجأ إلى الجمع الذي لا يصار إليه في مثل هذه الحال، وأخذ يتكلف في المقال؛ فأخطأ في جوابه عن السؤال.

الثاني: أنه زعم أن الذي قال: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، هو الله، وهذا لم يقل به أحد من أهل العلم، وكل ما قيل هو أنه قاله: المؤمنون أو الملائكة أو الكفار.

الموضع العاشر.

طعن المغامسي في أبينا آدم واستخفافه به: أنه اتبع اغراء زوجه حواء بالأكل من الشجرة، والافتراء على أمنا حواء بذلك، وأن الله عاقبها بالحيض، ويلزم منه معاقبة بناتها بغير ذنب إلى قيام الساعة، وأن الله يعاقب بغير ذنب، وأسطورة: أن الشيطان دخل الجنة في خياشيم الحية وهو من باب الافتراء والرجم بالغيب تاركاً الأدلة:

فقد قال المغامسي (كما في موقعه: الراسخون في العلم): "وحواء كما دل على هذا السنة: ظاهر الأمر هي التي أشارت على أبينا آدم أن يأكل من الشجرة فعاقبها الله بدم الحيض، وبقي آدم على ما هو عليه.

هذه أمور مجملة لها شواهد من القرآن والسنة وبعض الآثار، لا يجزم الإنسان بها، وأن الغيب يبقى لا يحكم عليه بعقل".

قلت:ويمكن أن يستعار لحواء ما قاله شوقي في دمشق الشام، فيقال:

ألست الأم للآباء ظئراً؟ ومرضعة الأبوة لا تعق

والمغامسي يشير إلى ما ورد في الصحيحين من قوله صلى الله علي وسلم:« ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر»، ولا دليل – فيه – ظاهراً ولا مستنبطاً على ما يذهبون إليه في تفسير الحديث: أنه يعني حواء في قصة الأكل من الشجرة.

وما أجمله وعزاه إلى القرآن والسنة والآثار – تلبيساً منه – لا يقوم على ساق حجج ولا براهين وقواطع الأدلة من الكتاب والسنة، ومعها تفسيرها من الآثار تدفع بمثل هذا.

وفي **قوله**: "لا يجزم الإنسان بها، وأن الغيب يبقى لا يحكم عليه بعقل"، دليل على أنه ليس واثقاً مما قاله وإنما قلد وحدس وتخرص بالعقل.

وفي تفسيرهم نسبة إغواء آدم وتحريضه على المعصية إلى أمنا (حواء) وأنها مسئولة بدءاً عن الخروج من الجنة والهبوط إلى الأرض وإنزال العقوبة بها وبزوجها وبذريتهما، وخصوصاً بناتها بالحيض باطل، وفيه طعن واستخفاف بأبي البشرية والنبي والرسول الكريم آدم، وطعن في زوجته – أمنا حواء – وتجريم لها، وافتراء على الله أنه يعاقب بغير ذنب.

ولم ترد آية واحدة في كتاب الله – تعالى – تنص أوتشير إلى إغواء حواء لآدم في كل نصوص القرآن، ولم يرد شيء من ذلك في كل نصوص الحديث، بل على العكس: فجميع النصوص تبرئ ساحتهما غاية البراءة.

ولقد أساء هذا الرجل واعتدى وتعدى وظلم حين تجاوز ما ذكرته النصوص عن الأبوين عليهما الصلاة والسلام.

وقد قال الله – تعالى – في سورة البقرة: ﴿وقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ولَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنْ الظَّالِمِينَ ۞ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.

وقال – تعالى – في سورة الأعراف: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾.

وقال – تبارك وتعالى – في سورة (طه): ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾.

وفي السورة نفسها قال – تعالى –: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى﴾.

وقال فيها – أيضاً – : ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ۞ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾.

ففي هذا السياق الكريم الأمر موجه إليهما، والوسوسة متجهة إليهما على حد سواء ومتوجهة إلى آدم بمفرده والعهد إلى آدم والإغواء في الأكل من الشجرة والعصيان والغواية والإزلال من الجنة لهما جميعاً، والاجتباء والتوبة والهداية، كل ذلك له وحده، و هي تبع له غير متبوعة.

فأبونا آدم وأمنا حواء عليهما السلام بريئان مما رميا به براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام؛ إذ آدم هو الذي عُهد إليه وهو الذي نسي ولم يوجد له عزم، وهو الذي وسوس إليه الشيطان فأغواه، وليست حواء هي التي أغوته، وهو الذي عصى وحواء تابعة له ومشاركة له في التأثر بالوسوسة وفي الغواية وفي العصيان وفي الإزلال عن الجنة، وليس هو تابعاً لزوجته ومطيعاً لها في الغواية وفي غيرها، كما يفعل من ليس له قِوامة من آحاد الناس دون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وفي الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن رسول الله صلى عليه وسلم في محاجة موسى وآدم عليهما الصلاة والسلام احتجاج موسى على آدم بقوله: «لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة»، فاحتج عليه آدم بأن الله كتبه عليه وأن موسى يجده مقدراً في التوراة قبل أن يخلق آدم بأربعين سنة، فحج آدم موسى.

وفي ذلك من الدلالة:

أولاً: احتجاج موسى وهو نبي ورسول كريم على – أبيه النبي والرسول الكريم – آدم عيناً عليهما الصلاة والسلام لكونه هو السبب.

ثانياً: احتجاج آدم بأن الله كتبه عليه: اعتراف واضح بأنه هو السبب، ولم يأت على ذكر لحواء.

وذلك دليل قاطع إضافة إلى الأدلة القطعية من القرآن على براءة الأبوين عليهما الصلاة والسلام.

واعتماد المفسرين في هذا وأمثاله على الإسرائيليات وعلى تصديقهم أهل الكتاب فيها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – في ما رواه البخاري ومسلم –: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم»، الحديث.

قال العلامة الشيخ عبد العزيز الراجحي في شرح البخاري: "هذا في الأشياء التي لا يعلم صدقها من كذبها، أما ما علم صدقه فيصدق، وما علم كذبه فيكذب، فأخبار بني إسرائيل على ثلاثة أقسام:

١- **القسم الأول**: ما جاء شرعنا بتصديقه فيصدق.

٢- **القسم الثاني**: ما جاء شرعنا بتكذيبه فيكذب.

٣- **القسم الثالث**: ما لم يأت شرعنا بتصديقه، ولا تكذيبه، فلا يصدق ولا يكذب، وهو المراد بهذا الحديث، فلا يصدقون خشية أن يكون كذبًا، ولا يكذبون خشية أن يكون صدقًا".

قلت:وما ابتلي به المغامسي هو **القسم الثاني**: الذي جاء شرعنا بكذبه فيجب تكذيبه.

وقال الإمام ابن كثير (في مقدمة تفسيره: ١/٣١) بعد أن ذَكر حديث: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، الحديث: "ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد، لا للاعتضاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما نشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

و**الثاني**: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

و**الثالث**: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذّبه، وتجوز حكايته لما تقدّم [أي: في الحديث: «.. وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ..»]، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمرٍ دينيّ، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك"، إلى أن قال: "مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم. ولكن نقلُ الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال – تعالى –: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، إلى آخر الآية".

فهذا الذي أتاه المغامسي في حق أبوينا عليهما السلام هو **القسم الثاني**: الذي علمنا كذبَه بما عندنا من ما يخالفه في كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وهو من ما يتعين علينا تكذيبه.

وسئل الدكتور يوسف عبد الله القرضاوي:

هل صحيح أن أمنا حواء هي السبب في إخراج أبينا آدم من الجنة؛ لأنها هي التي أغرته

بالأكل من الشجرة الممنوعة، فكانت بذلك سببًا في حرماننا من الجنة، وشقائنا – نحن ذرية آدم – بدنيانا هذه التي نعاني بؤسها وويلاتها؟، إن هذه المقولة تتخذ تكأة للحملة على المرأة والنيل من مكانتها، وأنها وراء كل مصيبة حدثت في الأولين، أو تحدث في الآخرين.

فهل في الإسلام ما يدل على ذلك، أو على خلافه؟.

فأجاب – وهي إجابة حق، ورد على المغامسي وأشكاله، وهو من أهل مذهبه، فهو (شاهد من أهلها)، ولكنه عالم منحرف ضال وليس جاهلاً جهلاً مركباً: على شاكلة المغامسي، والعلماء يفرقون بين هذا وهذا، أي: بين العالم الضال بانحرافه وزيغه والجاهل الضال بجهله –:

"بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد: فهذه المقولة التي يسأل عنها الأخ، والتي تحمّل المرأة ممثلة في أمنا حواء مسئولية شقاء البشرية، وتعزو إليها أنها التي أغوت آدم حتى أكل من الشجرة المنهي عنها ..إلخ.

مقولة غير إسلامية بلا ريب: إن مصدرها هو التوراة وأسفارها وملحقاتها، وهو ما يؤمن به اليهود والنصارى، ويتحدث عنه مفكروهم وشعراؤهم وكتابهم، وقلدهم في ذلك **بعض كتاب المسلمين تقليدًا ببغاويًا**، دون نقد ولا تمحيص.

والذي يقرأ قصة آدم في القرآن الكريم، ويجمع بين آياتها المتفرقة في عدد من سوره الشريفة، يتبين له ما يأتي:

١– أن التكليف الإلهي بعدم الأكل من الشجرة المعنية كان لكل من آدم وزوجه: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، سورة: (البقرة).

٢- أن الذي أغرى الاثنين وأزلهما وأغواهما بالخداع والحيلة والقسم الكاذب هو الشيطان، كما قال - تعالى - في سورة: (البقرة): ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.

وفي سورة: (الأعراف) تفصيل أوفى لما قام به الشيطان من كيد وإغراء كما قال - تعالى -: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ۞ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ۞ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ۞ قَالا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

وفي سورة: (طه) ما ينبئ بأن آدم عليه السلام هو المسئول الأول عن المعصية، وليس حواء، ولذا كان التحذير من الله - تعالى - موجهًا إليه أساسًا وعلى الخصوص، وكان التقصير منسوبًا إليه، وكان العصيان محسوبًا عليه، وإن شاركته زوجه في المخالفة، ولكن دلالة الآيات الكريمة ناطقة بأن دورها ليس كدوره، وكأنها أكلت وخالفت تبعًا له.

يقول - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ۞ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ۞ فَقُلْنَا يَاآدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ۞ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ۞ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ۞ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَاآدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ۞ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ۞ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾، سورة: (طه).

٣- أن القرآن مصرح بأن آدم قد خلقه الله لمهمة حددت له من قبل أن يخلق، وهي المهمة التي تطلعت إليها الملائكة، وحسبوا أنهم أولى بها من آدم، وهذا ما نطقت به آيات سورة: (البقرة) التي ذكرها الله – تعالى – قبل الآيات التي تحدثت عن سكنى الجنة والأكل من الشجرة..إلخ.

يقول – تعالى –: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾"، وذكر الآيات إلى قوله: "﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾، سورة: (البقرة)".

ثم قال: "وقد صح في الحديث أن آدم وموسى عليهما السلام التقيا في عالم الغيب، وأن موسى أراد أن يحمل آدم ما تعانيه البشرية بسبب أكله من الشجرة، ولكن آدم حج موسى ..بأن هذا كان أمرًا رتبه القدر الإلهي قبل أن يخلق ليقوم بعمارة الأرض، وأن موسى يجد هذا مكتوبًا عنده في التوراة.

وهذا الحديث يفيدنا فائدتين:

الأولى: أن موسى وجه اللوم إلى آدم، ولم يوجهه إلى حواء، وهذا يدل على أن ما في التوراة من تحميل حواء عليها السلام تبعة الأكل من الشجرة المحرمة غير صحيح، وهو من التحريفات التي أدخلت على التوراة.

الثانية: أن إهباط آدم وذريته إلى الأرض أمر سبق به القدر الأعلى، وسطره القلم الإلهي في أم الكتاب، ليقوم هذا النوع المكلف المبتلى المختار برسالته فوق هذا الكوكب، كما أراد الله، فكان لا بد أن يقع..".

قلت: أما الافتراء على أمنا حواء في عقوبة الله لها: فحواء من بنات آدم، ويرد عليه أهل العلم بقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما أورده الإمام البخاري – رحمه الله – بسنده (في

صحيحه، باب كيف كان بدء الحيض؟): "وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، وقال بعضهم: كان أول ما أرسل الحيض على بني إسرائيل، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر".

قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله – (في فتح الباري: ٢/١١) بعدما نقله: "أما من قال: (أول ما أرسل الحيض على بني إسرائيل) فقد روي ذلك عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: إنما سلطت الحيضة على نساء بني إسرائيل؛ لأنهن كن اتخذن أرجلاً من خشب يتطاولن بها في المساجد.

وأما ما رجحه البخاري من أن الحيض لم يزل في النساء منذ خلقهن الله، فهو المروي عن جمهور السلف..

وقد استدل البخاري لذلك بعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، وهو استدلال ظاهر حسن، ونظيره: استدلال الحسن على إبطال قول من قال: أول من رأى الشيب إبراهيم عليه السلام، بعموم قول الله – عز وجل –: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً﴾".

قلت: ثم ذكر السند إلى عائشة رضي الله عنها، تقول: "(خرجنا لا نرى إلا الحج ، فلما كنت بسرف حضت، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي، فقال: «مالك! أنفست؟»، قلت: نعم، قال: «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت»، ..)".

ثم قال: "هذا إسناد شريف جداً؛ لجلالة رواته، وتصريحهم كلهم بسماع بعضهم من بعض؛ فلهذا صدر بهِ البخاري (كتاب: الحيض)، وفيه اللفظة التي استدل بها البخاري على أن الحيض لازم للنساء منذ خلقهن الله، وأنه لم يحدث في بني إسرائيل – كما تقدم –.

وقد رويت هذه اللفظة – أيضاً – عن جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة في الحج: بمعنى حديث عائشة.

خرجه مسلم في صحيحه.

ورويت – أيضاً – عن أم سلمة، من رواية محمد بن عمرو: نا أبو سلمة، عن أم سلمة، قالت: (كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في لحافه، فوجدت ما تجد النساء من الحيضة، فانسللت من اللحاف، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أنفست؟»، قلت:

وجدت ما تجد النساء من الحيضة، قال: «ذاك ما كتب الله على بنات آدم»، قالت: فانسللت فأصلحت من شأني، ثم رجعت، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تعالي فادخلي معي في اللحاف»، قالت: فدخلت معه)، خرجه ابن ماجه.

ومعنى (كتب الله على بنات آدم): أنه قضى به عليهن وألزمهن إياه، فهن متعبدات بالصبر عليه.

وجاء في رواية للإمام أحمد مِن رواية الأوزاعي، عن أبي عبيد، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في هذا الحديث: أن عائشة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: (لا أحسب النساء خلقن إلا للشر، قال: «لا، ولكنه شيء ابتلي به نساء بني آدم»).

ولفظ: (الكتابة) يدل على اللزوم والثبوت، إما شرعاً كقوله – تعالى –: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، أو قدراً كقوله: ﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾، وهذا الحديث مِن هَذا القبيل".

قلت: ومن الحكمة في وجود الحيض وإخراجه: التخلص من الإفرازات الدموية التي جعلها الله – تعالى – في جسم المرأة ليتغذي بها الجنين أثناء الحمل عن طريق السرة، فيتخلل الدم الطبعي عروقه يتغذى به، وعند عدم الحمل تخرج إلى الرحم فتتجمع فيه فتتغير عما كانت عليه، أي: عن طبيعتها فتكون ضارة فتخرج – طبعاً – إلى الخارج حتى لا تؤذي المرأة، والحال هذه هو ما يسمى حيضاً، كل ذلك رحمة من ربك؛ فإذا حملت المرأة انقطع الحيض عنها، فلا تحيض إلا نادراً، والمرضعات يقل من تحيض منهن لا سيما في أول زمن الإرضاع؛ لعلاقة ما للإرضاع بالحيض.

وهذا دليل قاطع على أن الحيض من الطبع وأصل الخلقة، وليس لسبب من الأسباب العارضة.

وهناك حكم أخرى منها: أنه من علامات البلوغ عند المرأة، ويعلم به البينونة من الطلاق وصحة النكاح والرجعة، وغير ذلك من بالغ الحِكَم.

ولقد غر المغامسي جهله عن قوله – تعالى –: ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، وقوله: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾، وغيره، فضلاً عن ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فالله – جل جلاله – لا يظلم مع قدرته على الظلم، ولكنه لا يفعله **لكمال عدله** وفضله وجوده وكرمه وإحسانه إلى عباده، وقد جاءت نصوص الكتاب في ذلك كما في هذه

الآية وغيرها، وكذلك السنة، وقد نزه الله نفسه عنه ومنعها منه وحرمه عليها، مع قدرته عليه لو أراده، بل هو – جل وعلا – أقدر عليه.

وفي الحديث القدسي – الذي رواه مسلم في صحيحه – عن أبي ذر جندب بن جنادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه – تبارك وتعالى – أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»، الحديث، وغيره من النصوص كما سيأتي عند العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (في منهاج السنة: ١/١٣٥) بعد كلام سبق: "وقالت طائفة: بل الظلم مقدور ممكن والله – تعالى – منزه لا يفعله **لعدله** ولهذا مدح الله نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً، و**المدح إنما يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع**، قالوا وقد قال – تعالى –:
﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، قالوا الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره، والهضم أن يهضم حسناته، وقال – تعالى –: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ۞ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾، فأخبر أنه لم يظلمهم لما أهلكهم بل أهلكهم بذنوبهم، وقال – تعالى –: ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله منزه عنه، وقال – تعالى –: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾، أي: لا تنقص من حسناتها، ولا تعاقب بغير سيئاتها؛ فدل على أن ذلك ظلم ينزه الله عنه، وقال – تعالى –:
﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ۞ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾"، إلى أن قال: "ومثل هذا في القرآن في غير موضع مما يبين أن الله ينتصف من العباد ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم ينزه الله عنه، وأنه لا يحمل على أحد ذنب غيره، وقال – تعالى –: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، فإن ذلك ينزه الله عنه، بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه و سلم أن الله – تعالى – يقول في الحديث القدسي:
«يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»، فقد حرم على نفسه الظلم، كما كتب على نفسه الرحمة في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ".

وقال (في رسالته: في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: المجموعة الأولى ص: ١٢٩): "وأهل السنة أثبتوا ما أثبته لنفسه: له الملك والحمد، فهو على كل شيء قدير، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو خالق كل شيء، وهو عادل في كل ما خلقه، وواضع للأشياء مواضعها، **وهو قادر على أن يظلم لكنه** – سبحانه – **منزه عن ذلك لا يفعله**؛ لأنه السلام القدوس المستحق للتنزيه عن السوء".

و قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله – (في جامع العلوم والحكم: ٣٤/٢) عند قوله – تعالى – في الحديث القدسي السابق:

«إني حرمت الظلم على نفسي..»: "يعني: **أنه منع نفسه من الظلم لعباده** كما قال – عز وجل – : ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، وقال:﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، والهضم: أن ينقص من جزاء حسناته، والظلم: أن يعاقب بذنوب غيره، ومثل هذا كثير في القرآن، وهو **مما يدل على أن الله قادر على الظلم، ولكنه لا يفعله فضلاً منه وجودًا وكرمًا وإحسانًا إلى عباده**".

وقال الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين (كما في نهاية كتاب أحكام القرآن) عند قوله – تعالى –: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾: "إثبات صفات النفي في حق الله، ولكن يجب أن نعلم أن النفي المحض في صفات الله لا يوجد؛ لأن النفي المحض عدمٌ محض، والعدم ليس بشيء، ولكن لا توجد صفة منفية عن الله إلا لتضمنها نقصاً، ولهذا نقول: كل صفة نفاها الله عن نفسه فإنها متضمنة لشيئين:

أولهما: نفي تلك الصفة المذكورة.

و**ثانيهما**: إثبات كمال ضدها، فمثلاً قال الله – تعالى –: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ ، فنفى الظلم عن نفسه لماذا؟؛ لكمال عدله – عز وجل – لا لعجزه عن الظلم، ولكن **لكمال عدله** لم يظلم أحداً".

وقال (في عقيدة أهل السنة والجماعة): "ونؤمن أن الله لايظلم أحداً **لكمال عدله**".

قلت: وربما يقال الظلم غير جائز عليه يريد به الجهال مدح الرب – سبحانه وتعالى – وتنزيهه وهو ليس مدحاً ولا تنزيهاً في الحقيقة، وغير لائق؛ لما يلزم عليه من معنى فاسد، وإنما يقال: لا يظلم **لعدله** وتنزهه عنه وهو اللائق به – تعالى –.

وتقريري هذا يأتي بعضه في (**الموضع الثامن عشر**)، في الاستدراكات على الجزائري.

قلت: وأوردت ما تقدم ليعلم علم يقين أن الله لا يعاقب الإنسان بما لم يقترف من الذنب؟!!، وهو ما زعمه المغامسي من معاقبة النساء لما افتراه من عقوبة أمهن حواء وأنها منها سرت إليهن، وهي جناية وجرم ارتكبه في حقهن وحق أمه وأمهن!!.

ما يبلغ الأعداء من جاهل   ما يبلغ الجاهل من نفسه

وأما أسطورة: أن الشيطان دخل الجنة في خياشيم الحية: فقد قال عنه سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (كما في جواب له في نور على الدرب) على هذا السؤال: "نعرف أن إبليس اللعين أبى السجود لسيدنا آدم واستكبر وأصبح من الكافرين، كيف دخل إبليس الجنة فأزل سيدنا آدم وحواء عنها وأخرجهما من ما كانا فيه، مادام عصى إبليس أمر ربه؟.

فأجاب: "هذه المسألة للناس فيها كلام، والجواب عنها أن يقال الله أعلم بالمقصود، إنه وسوس بالطريقة التي يعلمها الله – سبحانه وتعالى –، فهو وسوس لآدم حتى وقع ما وقع من أكله من الشجرة هو وزوجته حواء، ثم أهبطوا جميعاً، هبط آدم وهبطت حواء وهبط إبليس، كلهم هبطوا كما قال الله: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، فالله أهبطهم جميعاً بسبب عصيان إبليس أمر ربه واستكباره عن السجود لآدم، وبسبب عصيان آدم وزوجته حواء بأكلهما من الشجرة التي منعا منها، أما الطريقة التي حصل بها والوسوسة لآدم وحواء فالله أعلم بها، لا مانع من أن يكون دخل الجنة؛ لأنها حرمت على الكفار بعد البعث والنشور، ما الآن حرمت على الكفار، حرمت يوم البعث والنشور حين الجزاء، أما الآن فليس هناك دليل يدل على منعه من دخولها؛ لأنها ما صارت بعد محلاً للجزاء، هي الآن معدة للجزاء، معدة لأهلها، فكونه دخل ووسوس وتمكن، ليس هناك مانع شرعي – في ما نعلم – يمنع من الدخول لها ذاك الوقت، وإنما يمنع الكفار يوم القيامة، لا يدخلونها، يساقون إلى النار، وقد

تكون هناك طريقة – أيضاً – استعملها للوسوسة غير الدخول: بالمكاتبة، بشيء آخر، بكلام؛ فالحاصل أنها حصلت الوسوسة وحصل التأثر بها من آدم ومن حواء، ثم تاب الله عليهما كما قال – تعالى –: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ ، وقال – سبحانه –: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ۞ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾".

قلت: هذا كلام أهل العلم بعيداً عن أساطير أهل الكتاب التي هم أعلم بها من المغامسي وأشباهه من الجهال، وقد تركوها عن عمد؛ لأنها ليست من الدين، ومضلة للمسلمين، وليسوا من الذين يريدون الاشتهار بالأساطير والأكاذيب والغرائب: شأن المفلسين في العلم والورع، الذي يحجزهم عن هدم الدين.

وبعيداً عن التخريف وزبالات العقول والأفكار؛ فهم يعرفون الحدود التي يقفون عندها، ولا ينطقهم العوام والجهال، أو ينطقهم الهوى، وطلب الشهرة، كما قيل:

ولو أن قومي أنطقتني رماحهم   نطقت ولكن الرماح أجرت

بل علمهم هو رماحهم وسلاحهم، وهو الذي ينطقهم أو يسكتهم.

ولا حول ولا قوة إلا بالله، ربنا ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

الموضع الحادي عشر.

قول المغامسي قولاً قبيحاً وقحاً – لم يقله أحد ولا يسوغ قوله لأحد – عن نبي الله لوط علي الصلاة والسلام، وهو أنه عرض بناته على الذين جاءوا إليه يهرعون بدون زواج؟!!، أي: بالزنا، ورجح ذلك – جازماً به؟!! – .

ولو قيل عن أحد من آحاد الناس فضلاً عن أن يقال عن نبي كريم لمجه واستبشعه جميع العقلاء، وعدوه من فساد الذوق، وخوارم المروءة، ورقة الدين:

فقد قال المغامسي عند قوله – تعالى – الآية: (٧٨)، في سورة هود: ﴿يا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾، ما نصه:

"﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي﴾، كثير من أهل التفسير يقولون: إنه قصد بقوله هؤلاء **بناتي بنات القرية،** وإنه أراد بالمعنى الحرفي أنه يتشفع لهؤلاء الرجال في أن يتزوجوا بنات القرية حتى يكون ذلك دفعاً لهم عن الفاحشة وقالوا إن النبي – أي: نبي – يعتبر كالأب لمن؟ لأمته هذا حجة من قال معنى هذه الآية، هذا الكلام أن هؤلاء بناتي عائدة على من؟ على بنات القرية، وأن

كلمة: بناتي، مردها إلى أن النبي يعتبر كالأب لأمته هذا قول.

قول آخر قالوا إن: ﴿هَؤُلاء بَنَاتِي﴾، أراد بناته الذين عنده، بناته لصلبه و:﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، أراد أن يزوجهم بناته.

ونحن نقول – والله أعلم –: كلا هذين الرأيين صعب أن يقال به؛ لأن القرآن نزل باللغة على ما يوافق العقل، والكلام هذا لا يوافق اللغة ولا يوافق العقل، وسنقول الرأي الراجح – إن شاء الله تعالى – أما لماذا لا يوافق اللغة فإن كلمة هؤلاء في اللغة تكون على الحاضر الشاهد؛ للإشارة على الشيء الحاضر، ولا تكون على الشيء الغائب، كلمة هؤلاء لا تطلق على شخص غير موجود تطلق على شخص حاضر؛ فانتفى بذلك القول أنه قصد من؟ **بنات القرية**، فهذا **الأمر الأول**، ويُدفع كذلك أن النبي يعتبر كالأب للبنات المؤمنات، لكن لا يعتبر كالأب للبنات الكافرات والقرية كلها كافرة إلا من كان في بيت لوط، الله قال: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، هو بيت من؟، هو بيت لوط، فلا يوجد في القرية أصلاً أحد مؤمن حتى نقول إن لوط [كذا] أباً لهم.[ما سبق فيه فسفطة لا طائل تحتها].

القول الثالث وهو الذي نختاره – والله أعلم – وقد نسبه العلامة الآلوسي – رحمه الله – في (روح المعاني) إلى غير أحد، قال: قال به أجلاء المفسرين.

ونص عليه العلامة ابن سعدي – رحمه الله – في كتابه قصص الأنبياء، أي: أن هذا القول قول من؟.

وهذا القول يقول إنه قصد بناته عيناً وقصد أن يأذن لهم بزواج أو **بدون زواج** [؟؟!!]، أن يأتوا بناته، فيقول عاقل كيف يعقل أن نبي [كذا] يعرض بناته لمن؟، لأهل فواحش، هذا من باب إقامة العذر وإقامة الحجة على المعاند ومن باب علمه اليقيني أن هذا لن يكون، من باب العلم اليقيني، أن هذا لا يكون".

قلت: سبحان الله حقاً أن ماقاله لا يقوله عاقل؟**!** – على ركاكته –، وما قاله أحد من العقلاء، وما صعب عليه وأنه لا يوافق القرآن ولا يوفق اللغة**!** ولا يوافق العقل**!** هو الذي قاله العلماء: من المفسرين وغيرهم ووجهوه في اللغة، بلا هوى، وبعقول سليمة كما سترى عند الآلوسي الذي كذب عليه المغامسي.

وعمد إلى القول الذي لم يعزه الآلوسي إلى قائل، بل نسبه إلى بعض أجلة المفسرين، وفَرْق بين عبارته وعبارة الآلوسي وهو قول صحيح ولا حجة له فيه، بل حجة على كذبه وتلبيسه

وتدليسه؛ لأن ما ادعاه – من كون نبي الله لوط عليه الصلاة والسلام عرض بناته بالزنا، أي: بدون زواج – لم يكن فيه، ولا يقوله مسلم؛ لأنه رمي لنبي الله لوط عليه الصلاة والسلام بالدياثة!!، حتى لو افترض استحالة وقوعه؛ فقد قال الآلوسي – رحمه الله – (في/ تفسيره: ٣١٦/٨) ما نصه: "وقال الحسن بن الفضل: إنه عليه السلام عرض بناته عليهم بشرط الإسلام، وإلى ذلك ذهب الزجاج، وهو مبني على أن تزويج المسلمات من الكفار لم يكن جائزاً إذ ذاك، وقيل: كان لهم سيدان مطاعان فأراد أن يزوجهما ابنتيه ولم يكن له عليه السلام سواهما..، وقيل: كان له عليه السلام ثلاث بنات، وأخرجه الحاكم وصححه عن ابن عباس، ويؤيده ظاهر الجمع، وإن جاء إطلاقه على اثنين، وأياً ما كان فقد أراد عليه السلام بذلك وقاية ضيفه وهو غاية الكرم، فلا يقال: كيف يليق به عليه السلام أن يعرض بناته على أعدائه ليزوجهن إياهم؟!، نعم استُشْكِل عرض بناته بناءاً على أنهن اثنتان كما هو المشهور، أو ثلاث، كما قيل على أولئك المهرعين ليتزوجوهن، مع القول بأنهم أكثر منهن، إذ لا يسوغ القول بحل تزوج الجماعة بأقل منهم، في زمان واحد، ومن هنا قال بعض أجلة المفسرين : إن ذلك القول لم يكن منه عليه السلام مجرياً على الحقيقة من إرادة النكاح، بل كان ذلك مبالغة في التواضع لهم وإظهاراً لشدة امتعاضه من ما أوردوا عليه طمعاً في أن يستحيوا منه ويرقوا له إذا سمعوا ذلك فيتركوا ضيوفه مع ظهور الأمر واستقرار العلم عنده وعندهم أن لا مناكحة بينه وبينهم، وهو الأنسب بجوابهم الآتي، وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس . وابن أبي حاتم عن ابن جبير . ومجاهد . وابن أبي الدنيا . وابن عساكر عن السدي أن المراد ببناته عليه السلام نساء أمته، والإشارة بهؤلاء لتنزيلهن منزلة الحاضر عنده وإضافتهن إليه؛ لأن كل نبي أب لأمته، وفي قراءة ابن مسعود رضي الله – تعالى – عنه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾.

وقرأ أُبي رضي الله – تعالى – عنه مثل ذلك لكنه قدم: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، علي: (وهو أب لهم)".

فقد كذب المغامسي على الآلوسي، كما كذب للشعراوي وعليه، وسيأتي بيانه.

فنص الشاهد من كلام الآلوسي – كما رأيتَ – قوله: "نعم استُشْكِل عرض بناته – بناءاً على أنهن اثنتان كما هو المشهور، أو ثلاث، كما قيل – على أولئك المهرعين ليتزوجوهن، مع القول بأنهم أكثر منهن، إذ لا يسوغ القول بحل تزوج الجماعة بأقل منهم، في زمان واحد،

ومن هنا قال **بعض أجلة المفسرين** : إن ذلك القول لم يكن منه عليه السلام مجرياً على الحقيقة من إرادة النكاح، بل كان ذلك مبالغة في التواضع..إلخ".

فهو كله في الزواج، جواباً على الاستشكال، فأين قول المغامسي: "بدون زواج"؟!!

، بل افتراؤه وجرأته على الأنبياء والعلم وأهله.

وكذلك كذب على ابن سعدي، وقول ابن سعدي كقول الآلوسي، بل زاد الأمر إيضاحاً.

فقد قال العلامة ابن سعدي – رحمه الله – (في/ قصص الأنبياء: ١/٣٨٠) وهو مقتطع من كتابه (تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن) وهذا نصه: "فجاءه قومه يهرعون إليه يريدون فعل الفاحشة بأضياف لوط، فقال : ﴿يا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾؛ لعلمه أنه لا حق لهم فيهن، كما عرض سليمان للمرأتين حين اختصمتا في الولد فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، ومن المعلوم أنه لا يقع ذلك، وهذا مثله، ولهذا قال قومه:

﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾.

و– أيضاً – يريد بعض العذر من أضيافه، وعلى هذا التأويل لا حاجة إلى العدول إلى قول بعض المفسرين: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾، يعني: زوجاتهم، يعني: لأن النبي أب لأمته، فإن هذا يمنعه أمران:

أحدهما: قوله: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾، يشير إليهن إشارة الحاضر.

ثانياً: هذا الإطلاق على زوجاتهم لا نظير له، و– أيضاً – النبي إنما هو بمنزلة الأب للمؤمنين به، لا للكفار، والمحذور الذي توهموه يزول بما ذكرنا، وأنه يعلم أنه لا حق لهم فيهن، وإنما يريد مدافعتهم بكل طريق".

قلت: فما يحله العلماء من إشكال أو يرجحونه لا محذور فيه، وما يزعمه المغامسي خالف فيه جميع المفسرين وضرب بإجماعهم عرض الحائط، وأتى بما لم يكن فيه إشكال أو يخطر لمسلم ببال.

وقد رأيت في موقع في الشبكة العنكبوتية لأحد الغيورين – جزاه الله خيراً – قوله: "هل أخطأ المغامسي في تفسير: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، كلنا يعرف قصة لوط عليه السلام مع قومه عندما أتته الملائكة، فعلم قومه وأرادوا فعل الفاحشة بالرجال فقال لهم لوط عليه السلام: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾.

استمعت لتفسير الشيخ المغامسي في (تأملات قرانية) وأراه قد جانب الصواب

حيث يقول في ما معناه: إن لوطاً عرض على قومه بناته بزواج أو بدون زواج، فداء لأضيافه، وهو يعلم يقيناً أن قومه لن يفعلوا، كالشخص الذي يكون لديه ضيف فيأتي من يريد قتل الضيف؛ فيقول الرجل للقاتل: اقتلني بدلاً عن ضيفي وهو يعلم أن من يريد القتل لا يريده، وإنما يريد ضيفه؟.

وهذا حقيقة أحزنني كثيراً واستغربت ذلك التأويل مما استدعاني للبحث والتفتيش في الأمر؛ فوجدت أن أراء العلماء والمفسرين أجمعت على أنه عرض البنات للتزويج واختلفوا فيما يلي:

١- ما المقصود بـ﴿بَنَاتِي﴾: هل هن بناته الحقيقيات – قيل اثنتين وقيل ثلاث بنات – أم المقصود بنات قومه؟؛ لأن كل نبي بمقام الأب لقومه وقاسوها على الاية: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، ولعل فيه ضعفاً؛ لأن الخطاب في الاية للمؤمنين.

أما قوم لوط فكفار، ولم يكن فيهم مسلم إلا أهل بيته باستثناء زوجته فلا يكون والداً للكفار.

٢- إشكال: كيف يزوج النبي بناته للكفار؟.

والجواب: لعل الزواج جائز في وقتهم كما كان في بداية الاسلام فقد زوج نبينا محمد إحدى بناته من عتبة بن أبي لهب وكان كافراً[(1)]

خلاصة اراء المفسرين في بناته:

١- بنات قومه زواجاً.

٢- بناته من صلبه زواجاً وهو الاقرب.

٣- رأي شاذ منكر: بناته سفاحاً.

وللأسف أن الشيخ نفى الرأي الأول وحجته ماذكر أعلاه وهو توجيه جيد، لكنه للأسف رجح القول الثالث، ولم يفند القول الثاني، ويبدي أسباب عدم قبوله له،

ولكني سأثبت مايدل على صحة الثاني، وإن كان لايحتاج إلى إثبات لإجماع العلماء عليه.

١- قوله: ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، لو كان المقصود سفاحاً لم يقل: ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، وليست الهمزة في أطهر همزة تفضيل بل كهمزة أكبر في قولك الله أكبر، وعليه فلا تعني أن اللواط طاهر ولكن الزواج أطهر منه.

---

(1) وزوج صلى الله عليه وسلم ابنته: زينب من أبي العاص بن الربيع، وقت أن كان كافراً، ولما نزل التحريم، طلب إرسالها إليه إلى المدينة فأرسلها إليه، وردها إليه لما أسلم رضي الله عنه وعنها.

٢- قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، يدل على أن لوطاً يخاطبهم بلغة الشرع، فها هو يأمرهم بتقوى الله مع أنهم كفار.

ولم ينصرف للخطاب العقلي الذي كان أولى مع الكفار وبنى عليه الشيخ رأيه

٣- أن قوم لوط لم يكونوا يعارضوا الزواج حتى يعرض عليهم لوط الزنا، بل كان المانع أصلاً تفضيلهم الرجال على النساء.

٤- إجماع المفسرين على أن المراد الزواج".

قلت: والأخ قد أجاد فأفاد، لكنه لم يتنبه إلى كذب المغامسي على الآلوسي وابن سعدي، ولم ينتبه إلى أن هذا القول بالتعليل قال به بعض أجلة المفسرين كما قال الآلوسي وقال به ابن سعدي، وهو أحد التعليلين للعلماء لعرض لوط عليه الصلاة والسلام بناته - لصلبه - على المهرعين بالزواج.

الموضع الثاني عشر.

نفى المغامسي أن يكون كيد النساء عظيماً كما جاء في القرآن والسنة، وأن القول به غير صحيح، وإنما هو مجرد دعوى غير صحيحة:

فقد رأيت على شبكة التواصل العنكبوتية من يرد على آخر - جزاه الله خيراً - في قوله عن المغامسي : "ذكرتَ أن الشيخ المغامسي (قد عُلم) أنه من المؤهلين بالقول بالرأي، وهذه مسألة مهمة، فمن أين جاء العلم بذلك التأهيل؟.

تذكرت وأنا أقرأ تأكيدك أن الشيخ مؤهل للقول بالرأي، يوم كنت أستمع للشيخ وفقه الله - تعالى - يتحدث عن قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾، فنفى أن يكون كيد النساء عظيماً، وأن القول بهذا مجرد دعوى - غير صحيحة -، وحجته أن الآية تحكي كلام العزيز وتصوّره عن النساء، وليست تقرر حكماً إلهياً. رأيت وقتها أن الشيخ تحدث بما تحدث واضعاً ذهنه على هذه الآية وحدها، غافلاً عن ربطها بنصوص الشرع الأخرى!.

فهو منه اجتهاد لحظة، لا اجتهاد تأمل ودراسة ونظر فاحص.

فلو تمعّن في هذا الأمر للحظات قبل أن يتبنى هذا القول لعرف سريعاً أنه قول ساقط، ذلك أن الآية مؤيدة بنصوص غيرها تدل على تأييد الشريعة لهذا المعنى (عظم كيد النساء).

ومن نصوص الشريعة مثلاً، ما روى مسلم عن عائشة قالت: "لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت فقلت يا رسول الله إن أبا بكر رجل أسيف، إنه متى يقم مقامك لا يُسمِع الناس، فلو أمرت عمر! فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت فقلت لحفصة: قولى له إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس فلو أمرت عمر!، فقالت له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنكن لأنتن صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليصل بالناس».

ذلك أن أم المؤمنين الذكية ذات الفطنة خافت أن يكره الناس أباها لكونه سيقوم في مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولكنها أخفت هذا في نفسها الطاهرة، واتخذت الحيلة لتغيير القرار النبوي الحكيم بأمر أبيها أن يصلي بالناس.

فاعتذرت عنه بأنه رجل يكثر خشوعه وبكاؤه فإذا صلى بالناس فلن يستطيع أن يسمعهم القرآن والصلاة لكثرة خشوعه وبكائه!.

وعرف المصطفى صلى الله عليه وسلم حيلتها وكيدها، فأكد أنها طبيعة النساء مشيراً إلى قول العزيز لزوجته بنص الآية: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾، بل لو ترك الشيخ لنفسه فسحة ثوان يتأمل فيها سياق الآيات التي يفسرها لوجد خطأه جلياً وما قال ما قال؛ إذ في بقية القصة ورد قوله – تعالى –: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾، تأمل كيف أن نبي الله عليه السلام أراد بيان كيدهن بعد مدة، ووصفه بما يدل على استعظامه له!" .

قلت: وبقي في السورة نفسها قوله – تعالى – في سؤال يوسف له وفي استجابته له: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي **كَيْدَهُنَّ** أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، فقال – تعالى – بعدها مباشرة: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ **كَيْدَهُنَّ** إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

وهما والآية – السابقة الثانية – التي أوردها: هو الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم وهو الأقرب والأولى المتبادر إلى الفهم، قال الله – تعالى – عن يوسف: ﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾، وقال: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾، وقال عن صرف كيدهن عنه: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾، وأراد صلى عليه وسلم قصتهن في الكيد مع نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام،

ولو لم يأت دليلاً على كيد النساء إلا قول العزيز لزوجته الذي ذكره الله مقراً له – والذي رده المغامسي بسفسطته وفلسفته، ومن سبقه إليه من من سبقه، ومن تبعه فيه ولحقه – لكان كافياً؛ فهو حكم شرعي إلهي وإن رغم أنف المغامسي ومن سبقه – من من قلده في الباطل – ومن لحقه.

وما تلك المظلمة التي أراد المغامسي دفعها عن النساء نصرة لهن؟!!.وهذا غريب منه لو كان أول جهالاته وتخليطاته وتخبطاته، أما وهو ديدنه وهِجِّيراه فلا يستغرب؛ لأنه معدنه، ويقال: "الشيء من معدنه لا يستغرب".

وقوله: "من المؤهلين بالرأي"، أي: في تفسير كتاب الله.

أقول: هذا أمدح أم ذم؟!.

خاط لي عمر قباء ليت عينيه سواء

قل لمن يعرف هذا أمديح أم هجاء؟

إذا قيل في من إحدى عينيه معطوبة بعور أو حول أوغيره من مرض أو فقء أو عمى؛ فلا يفهم المراد من مجرد اللفظ – إلا أن ينظر إلى الحال أو السبب إن عرف – أدعاء له أم دعاء عليه؟، هل يريد أن تسلم المعطوبة أو تعطب السيلمة؟.

والحق الذي لا مراء فيه أنه – عند علماء أهل السنة والجماعة – ذم وليس مدحاً؛ فالعقل والرأي لا مجال له في تفسير القرآن، ولم يذكر العلماء أهل الرأي والعقلانيين – الذين يفسرون كتاب الله بآرائهم وعقولهم المجردة – إلا على سبيل الذم لهم والتحذير منهم والعيب عليهم.

والمغامسي قد أعجب بالرأي وفتن به وبأهله بلا علم وبصيرة، وأدخله في الدين وفسر به نصوص القرآن والسنة؛ فأدخله ذلك في متاهات ومجازفات وضلا لات وجرأة على الله ودينه وحملة شرعه، وحتى الأنبياء: كآدم ولوط ويوسف، وأتى بالهدم الماحق لصرح الولاء والبراء، الذي هو ذروة في الإسلام، وقد قام على ساق أكثر من مئة آية في كتاب الله – تعالى –، وعلى المتكاثر والمتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الموضع الثالث عشر.

ادعاء المغامسي أن منسأة سليمان ليست العصا، مع اعترافه أن المفسرين جميعاً يفسرونها بالعصا، بحجة أن موسى عليه الصلاة والسلام راعي غنم، وسليمان عليه الصلاة والسلام ملك، وتناسى أن سليمان عليه السلام ملك نبي وما من نبي إلا ورعى الغنم:

فقد قال الله – تعالى – عن نبيه سليمان: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾، قال الإمام ابن كثير (في/ تفسيره: ٥٠١/٦): "مكث متوكئًا على عصاه – وهي مِنسأته – كما قال ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وقتادة وغير واحد".

وقال: "منسأته: العصا بلسان الحبشة".

قلت: وذكره ابن جرير في تفسيره بلا خلاف في: أنها العصا".

وقال القرطبي (٢٧٧/١٤): "﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾، وذلك أنه كان متكئا على المنسأة – وهي العصا بلسان الحبشة، في قول السدي.

وقيل: هي بلغة اليمن، ذكره القشيري –".

وقال البغوي (٣٩٢/٦): "﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾، يعني: عصاه، قرأ أهل المدينة، وأبو عمرو: (منساته)، بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز، وهما لغتان، ويسكن ابن عامر الهمز، وأصلها من: نسأت الغنم، أي: زجرتها وسقتها، ومنه: نسأ الله في أجله، أي: أخره".

وقال الشوكاني (٩٦/٦): "ومعنى تأكل منسأته: تأكل عصاه التي كان متكئاً عليها ، والمنسأة : العصا بلغة الحبشة، أو هي مأخوذة من نسأت الغنم، أي: زجرتها . قال الزجاج: المنسأة التي ينسأ بها: أي: يطرد.

قرأ الجمهور: ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾ بهمزة مفتوحة.

وقرأ ابن ذكوان بهمزة ساكنة.

وقرأ نافع، وأبو عمرو بألف محضة.

قال المبرد: بعض العرب يبدل من همزتها ألفاً، وأنشد :

إذا دببت على المنساة من كبر فقد تباعد عنك

اللهو والغزل

ومثل قراءة الجمهور قول الشاعر :

ضربنا بمنسأَة وجهه فصار بذاك مهيناً ذليلا

ومثله:

أمن أجل حبل لا أباك ضربته بمنسأَة قد جرّ حبلك أحبلا

ومما يدلّ على قراءة ابن ذكوان قول طرفة:

أمون كألواح الأران نسأْتها على لاحب كأنه ظهر برجد

وذكر هذا ابن جرير وابن كثير وغيرهما من المفسرين.

أما رعي الأنبياء للغنم فقد جاء فيه حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من نبي إلا وقد رعى الغنم»، قالوا: وأنت يا رسول الله؟ قال: «نعم، كنت أرعاها بالقراريط لأهل مكة»، رواه البخاري.

وعن جابر، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمر الظهران نجتني الكَبَاث[1]، فقال: عليكم بالأسود منه فإنه أطيب»، قلنا: وكنت ترعى الغنم يا رسول الله؟ قال: «نعم وهل من نبي إلا قد رعاها»، رواه البخاري ومسلم.

ومن الحكمة في كون الأنبياء رعوا الغنم ما قاله الحافظ ابن حجر في شرحه في الفتح: "قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء رعي الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بامر أمتهم، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة.. لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها في المرعى، ونقلها من مسرح إلى مسرح أحسن، ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق.. وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة.. ألفوا من ذلك الصبر على الأمة، وعرفوا اختلاف طباعها، وتفاوت عقولها، فجبروا كسرها، ورفقوا بضعيفها، وأحسنوا التعاهد لها، فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة".

(١) الكباث: ثمر شجر الأراك.

وكونه يتوكأ عليها وتأكلها الأرضة دليل على أنها عصا على الحقيقة، وذلك من المآرب التي ذكرها موسى لما قال الله له: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾، قال: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾.

ويأتي قريباً ما قلناه عن المغامسي، ومنه : "هذا الرجل جاهل بالقواعد التي يعرفها أهل العلم وطلابه –كما بينا فيما تقدم –؛ فعند العلماء لا يصح بحال إذا انحصرت أقوال السلف وتابعيهم في مسألة أن يزاد فيها على أقوالهم..."، و منه قول زفر بن الهذيل ما معناه: "**إني لا أناظر أحداً حتى يسكت، بل أناظره حتى يجن، قالوا: كيف ذلك؟ قال: يقول بما لم يقل به أحد**"!!.

وقول أبي جعفر إمام المفسرين محمد بن جرير الطبري في مقدمة تفسيره، بعد أن ذكر الأوجه التي يفسر بها القرآن: "..كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين، وعلماء الأمة".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة التفسير : "وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا".

فهل يلتفت بعد هذا إلى ادعاءات المغامسي بهواه وجهله وشغفه بالمخالفة لأجل الشهرة التي هي نقمة وفتنة ومحنة له – ولغيره من من ابتلي به – وقد رآها منة ونعمة!!.

يقضى على المرء في أيام محنته حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

الموضع الرابع عشر.

مخالفته للعلماء وشذوذه عنهم في تعيين) اسم الله الأعظم، وقوله لم يقل به أحد، وهو دليل قاطع على بطلانه:

لصالح المغامسي في مقطع منشور في الشبكة: خلط فيه كعادته في التخبط والتخرص في القرآن عند قوله – تعالى –:﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ .

فقال: "نحن نذهب – والعلم عند الله – أن الواحد القهار هو اسم الله الأعظم الذي إذا دعي

به أجاب وإذا سئل به أعطى، وإن كان في المسألة خلاف معروف بين العلماء والجمهور على أنه الحي القيوم .

لكن إن صح تحرينا لآيات القرآن، فإن الواحد القهار هو اسم الله الأعظم، وذلك أنك لو تأملت هذا الاسم لوجدت التالي :

عندما نقول إن الله رحيم، نحن كذلك منا من يرحم من هو دونه، وعندما نقول إن الله رؤوف، نحن كذلك منا من يرأف بمن هو دونه.

ونقول إن الله – جل وعلا – يحسن، وكذلك منا من هو يحسن إلى غيره، مع الفارق العظيم ما بين صفات الخالق وصفات المخلوقين.

لكن لا أحد يمكن أن يطلق عليه أنه الواحد لا شيء يماثله إلا الله، ثم كل المخلوقين مقهورون من وجه ما، قهر الله خلقه كلهم بالموت فكل أحد يصدق عليه قول مقهور ولو كان جبرائيل أو محمد أو أولي العزم من الرسل عليهم السلام جميعاً، لكن لا يمكن أن يكون هذا في حقه".

رد عليه عبد الله الخليفي وقال في اختصار رده – على شبكة البينة –: "أقول : كلامه هذا باطل من وجوه :

أولها : أنه لم يصح عن أحد من المتقدمين أنه قال أن اسم الله الأعظم الواحد القهار فالأقوال المنقولة عن السلف

١– الحي القيوم وهو قول القاسم أبو عبد الرحمن.

قال الفريابي (في فضائل القرآن: ٤٥): (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم ، نا الوليد بن مسلم، نا عبد الله بن العلاء، حدثني القاسم أبو عبد الرحمن قال :

إن اسم الله الأعظم في ثلاث سور من القرآن، في سورة البقرة، وآل عمران، وطه.

قال الشيخ: التمستها، فوجدت في البقرة: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وفاتحة آل عمران: ﴿الم ۞ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ، وفي طه: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾).

٢– ذو الجلال والإكرام وهو قول مجاهد بن جبر .

قال ابن أبي حاتم (في تفسيره: ١٦٣٨٤) : (حدثنا حجاج بن حمزة، ثنا شبابة، ثنا ورقاء ، عن ابن أَبِي نَجِيح، عن مجاهد قوله: الذي عنده علم من الكتاب الاسم الذي إِذا دُعِيَ بِهِ أجاب وهو

يا ذا الجلال والإكرام).

٣– رب رب، وهو مروي عن ابن عباس وأبي الدرداء ولا يصح عنهما.

٤– الله، وهو قول جابر بن زيد أبي الشعثاء ومروي عن الشعبي.

قال ابن أبي شيبة (في المصنف: ٢٩٩٧٩): (حدثنا وكيع، عن أَبِي هلال، عن حيان الأعرج، عن جابِرِ بن زيد قال: اسم الله الأعظم الله).

أقول : حيان وثقه ابن معين كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وبه يثبت الخبر عن جابر بن زيد.

فهل كل هؤلاء لم يصح تدبرهم للقرآن والمغامسي وحده الذي صحت عنايته وتدبره للقرآن ؟!.

قال شيخ الإسلام في مقدمة التفسير :

(وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه).

إنما يكون مجتهداً مغفوراً له خطؤه، إذا كان من أهل الاجتهاد، أما إذا كان جريئاً يتوسع في تفسير القرآن برأيه كالمغامسي فهذا ينبغي أن يعاقب على جرأته على كتاب الله – عز وجل – وليست بأولى عوراته.

ثانيها: أن السيوطي صنف رسالة في اسم الله الأعظم اسمها (الدر المنظم في اسم الله الأعظم)، ذكر فيها عشرين قولاً عن السلف والخلف في اسم الله الأعظم، لم يذكر فيها قول المغامسي هذا وهو أن اسم الله الأعظم (الواحد القهار)

فالمغامسي أغرب حتى على أهل البدع.

فالعلماء على مدى أربعة عشر قرناً ليس فيهم من صح تدبره للقرآن إلا المغامسي!.

ثالثها: الأحاديث الواردة في اسم الله الأعظم صحيحها ومعلولها ليس فيها ذكر اسم القهار، وقد بسطت الكلام عليها في مقال مستقل بعنوان (بحث في الأحاديث والآثار التي وردت في اسم الله الأعظم).

ولا ينبغي أن يشتغل بالتفسير من ليس له كبير عناية بالسنة، فإنه بذلك يكون معرضاً عن تفسير

خير المفسرين وهو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام.

رابعها: قوله أن الخلق يرحم بعضهم بعضاً، ولكن اسم القهار لا ينطبق عليه ذلك فيه مكابرة للحس .

فالخلق يقهر بعضهم بعضاً، والخلق لا يخلق بعضهم بعضاً فلماذا لا يكون اسم الله الأعظم (الخالق)؟!.

خامسها: قوله بأنه ما من مخلوق إلا وهو تحت قهر رب العالمين، صحيح ولكن ليس هذا من خصائص هذا الاسم فما من عبد إلا وهو مخلوق لله.

فلماذا لا يكون الخالق اسم الله الأعظم؟.

وما من مخلوق إلا والله – عز وجل – يعلم به: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، فلماذا لا يكون العليم هو اسم الله الأعظم؟.

وكلهم خلقوا بقدرة الله – عز وجل – فلماذا لا يكون (القدير) هو اسم الله الأعظم مع ما فيه من الدلالة على البعث هو واسم العليم؟.

وهكذا يورد على تعليله الكثير من الإيرادات.

فهذه هي حقيقة تدبر المغامسي المزعوم والله المستعان، والخلاصة أن الرجل غير مؤتمن، يتوسع في التفسير بالرأي" انتهى.

قلت: وهذا الرجل جاهل بالقواعد التي يعرفها أهل العلم وطلابه –كما بيناه في ما تقدم –؛ فعند العلماء لا يصح بحال إذا انحصرت أقوال السلف وتابعيهم في مسألة أن يزاد فيها على أقوالهم، وقد قال زفر بن الهذيل ما معناه: "**إني لا أناظر أحداً حتى يسكت، بل أناظره حتى يجن، قالوا: كيف ذلك؟ قال: يقول بما لم يقل به أحد**"!!.

وقال أبو الحسين الملطي (في التنبيه والرد ص: ١٢): "ولا تتبع هواك فليس على وجه الأرض شخص يعدل عن السنة والجماعة والألفة إلا كان **متبعاً لهواه، ناقصاً عقله، خارجاً عن العلم والتعارف**، فالزم الحق ترشد – إن شاء الله –".

وقال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية –كما سبق – في مقدمة التفسير : "وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا".

وقال (في الرد على الأخنائي ص: ١٦١): "فيقال ..: المستحق للطعن في عقله وفي دينه من جعل المستقيم أعوج، وزاغ عن سواء المنهج .. ".

وقال: أبو جعفر إمام المفسرين محمد بن جرير الطبري (في مقدمة تفسيره: ٤١/١) بعد أن ذكر الأوجه التي يفسر بها القرآن: "..كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين، وعلماء الأمة".

وقول المغامسي في هذه المسألة شاذ وينطبق عليه قول ابن القيم (في طريق الهجرتين: ٩٠٦/٢) عن الجن: "ذهب **شذوذ من الناس** إلى أن فيهم الرسل والأنبياء..وهذا قول شاذ لا يلتفت إليه ولا يعرف به سلف من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام".

وقول الحافظ ابن رجب (في جامع العلوم والحكم: ٢٨٣/١، الحديث الحادي عشر) عن مسألة: "وكذا لو كان قد عمل **بها شذوذ من الناس،** واشتهر في الأمة العمل بخلافها في أمصار المسلمين من عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ فإن الأخذ بما عليه عمل المسلمين هو المتعين؛ فإن **هذه الأمة قد أجارها الله أن يظهر أهل باطلها على أهل حقها،** فما ظهر العمل به في القرون الثلاثة المفضلة فهو الحق، وما عداه فهو باطل".

فهذه آية من آيات الله: فأين ظهور باطل المغامسي على أهل الحق، وقد ذلقوه وأزهقوا باطله، ولم يأت بأية حجة إلا وهي داحضة: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾، ولا يأتي المبطلون بباطل إلا في كتاب الله ما يزهقه: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾.

الموضع الخامس عشر.

دعوى المغامسي أن الشعراوي أتى بفريدة من فرائد العلم؛ فانفرد بتفسيره لما ورد في الحديث القدسي: «إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به»، والشعراوي لم ينفرد به لقوله في تفسيره : "**قالوا**"، وهو قطعي في نقله عن غيره:

فقد قال محمد متولي الشعراوي – في ما عناه المغامسي – عند قوله – تعالى – الآية: (٣٥)، في سورة الأحزاب: ﴿..وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾: "ثم ذكر الحق – سبحانه – تكليف الصوم: ﴿..وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾، والصوم أخذ حُكْماً فريداً من بين أحكام التكاليف كلها، والحق – سبحانه – جعل لكل تكليف من التكاليف (كادر خاص) [كذا] في الجزاء إلا الصوم، فليس له (كادر) محدد، لذلك قال عنه الحق – سبحانه –: «إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به»، يعني: قرار عالٍ فوق الجميع، فلماذا أخذ الصوم هذه المنزلة؟!.
قالوا: لأن الصوم هو العبادة الوحيدة التي لم يعبد بها بشرٌ بشراً أبداً".

فالخطأ هنا ليس خطأ الشعراوي بحال – فقد قال: "قالوا"، كما ترى –، في تفسيره للحديث القدسي تحت تفسير الآية، وإنما يتحمله صالح بن عواد المغامسي الذي افترى عليه وغلا فيه وادعى له من الإنفراد عن غيره ما ليس له؛ فقد قال عن الشعراوي: ".. من أعظم من منّ الله عليه بهذا الأمر [أي: التفسير] الشيخ الشعراوي – رحمه الله تعالى – **وبعض الناس يأخذ على الشعراوي ملاحظات، لا يوجد أحد ما عليه ملاحظات، وإن أصاب في أشياء؛ ففي أشياء كل الناس عندهم إصابات وأخطاء، ونحن لا نتكلم في عقيدة إنسان ميت أو في عقيدة إنسان موجود أو غائب، أنا أتكلم عن علم!!**.

الرجل إذا فسر القرآن يفسره بأشياء عجيبة، وأنا أذكر لكم موقف [كذا] حصل لي السنة هذي في الحج.. فسألني أحدهم عن المفسرين.. قلت – هذا دين لو جاني واحد لا أخشاه –: من من الله عليه بتفسير القرآن الشعراوي، الرجل إذا تكلم شيء عجيب – كأنهم تغيرت.. ما هم راضين [كذا]–، فسألته سؤال [كذا]، قلت له يقول صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، ما تفسير هذا الكلام قال: «إلا الصوم» يعني: عبادة ما فيها رياء وإخلاص، قلت: **ما فيه يدخلها الرياء مثل الصوم**..[؟!!]، فسكت،

فقلت له – عمداً أنا.. – أقول لك ما قاله الشعراوي فيها؟، قال: ماذا قال؟، قلت: قال الشعراوي: (أن [كذا] الله خص الصوم؛ لأنه عبادة لم يعبد غير الله بها) .."، وأخذ المغامسي – الكاذب – يتفلسف وأطال في الكلام في واد سحيق بعيداً عن العلم والعلماء، بما لا طائل تحته إلا التيه في الجهالة؛ ليرد على كل من قال بخلاف جهله، وليس معه على قوله أحد من أهل العلم، وما ادعاه لممدوحه قال به العلماء وممدوحه لم ينفرد به، بل – هو نفسه –نفى انفراده به –كما رأيت – فقال: "**قالوا**"، أي: العلماء.

وقال عن السائل المسئول – الجاهل في المسألة –: "من أدبه – رجل فاضل – أخذ ورقة وكتبها وقال هذه والله فريدة من فرائد العلم"!!.

وقال المغامسي في موضع آخر: هذا الذي يعتقده ويدين به ولم ينسبه إلى الشعراوي، وبعد ما ذكر المشهور عند العلماء من تفسيرهم لقوله – تعالى –: «.. إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، قال: "وهذا وإن اشتهر بين العامة والخاصة إلا أنه غير صحيح"، هكذا ضرب بأقوال العلماء عرض الحائط!!، ولم يلتفت إلى تفسير الحديث القدسي لنفسه، وهو قوله – تعالى – فيه: «يدع شهوته وطعامه من أجلي».

وهذا الذي قاله عن الشعراوي لم يكن من فرائد أحد، بل قال به الأقدمون قبل الآخِرين، وإن زعم زوراً أنه قال به ممدوحه الشعراوي وحده منفرداً به – على ما تقدم وما سنبينه –.

أيها المائح دلوي دونكا   إني رأيت الناس يمدحونكا

❁

❁ ❁

فإن يك جثماني بأرض سواكم   فإن فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

وهو قد مات الآن:

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً   أموتي ناء أم هو الآن واقع

❁ ❁ ❁

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

❁ ❁ ❁

إذا رضيت علي بنو قشير   لعمر أبيك أعجبني رضاها

ولو صح ما قاله المغامسي: من قوله أو قول الشعراوي لقلنا: "جوهرة في مزبلة"، ومن اللطائف التي رواها ابن عبد ربه (في/ العقد الفريد) أن الإمام عبد الله بن المبارك سمع

سكراناً يغني ويقول:

أذلني الهوى فأنا الذليل   وليس إلى الذي أهوى سبيل

فأخرج ورقة وكتب البيت، وحين قيل له: أتكتب بيت شعر سمعته من سكران، قال: أما سمعتم المثل: "رب جوهرة في مزبلة"، قالوا: بلى، قال: فهذه جوهرة في مزبلة.

ولا أنت ولا هو لا يقال فيكما:

فمن ذا الذي ترضى سجاياه كلها   كفى المرأ نبلاً أن تعد معائبه

لأن الذي تعد معائبه قليلة معائبه إلى جانب نبله الكثير، أما أنتما فمعائبكما لا تعد لكثرتها.

وقد أعجب بالشعراوي؛ لأنه يفسر القرآن بعقله كما هي حاله هو، ولذلك أخذ مسلكه ومسلك محمد الغزالي؛ لأنهما على طريقة المعتزلة العقلانيين.

وكما يقال في الأمثال: "وافق شن طبقة"، و"شبه الشيء منجذب إليه".

قلت: فيجب على المسلم الضنين بدينه أن يحذر هذا الرجل، وأن لا يثق بشيء ينسبه إلى الدين؛ فإنه لا يعرفه إلا من عرفه ولا يخبره إلا من خبره، ولا يجوز أن يغتر أو يعتد بمدحه للأشخاص؛ فهو

لا يمدح ممدوحاً في دينه ومنهجه، وقد يذم ممدوحاً في دينه ومذهبه، بل يجب الحذر من مدحه للشخص فهو لا يرد يد لامس في مدح أهل الضلال.

أما كلام العلماء في عبارة الحديث القدسي الشريف – الذي ادعى المغامسي تفرد الشعراوي به دون غيره – فهو الآتي:

فقد قال النووي – رحمه الله – (في/ شرحه على صحيح مسلم): "قوله صلى الله عليه وسلم: «قال الله – تعالى –: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به».

اختلف العلماء في معناه، مع كون جميع الطاعات لله – تعالى –:

[١] **فقيل**: سبب إضافته إلى الله – تعالى – أنه **لم يعبد أحد غير الله** – تعالى – **به**، فلم يعظم الكفار في عصر من الأعصار معبوداً لهم بالصيام، وإن كانوا يعظمونه: بصورة الصلاة، والسجود، والصدقة والذكر وغير ذلك.

[٢] و**قيل**: لأن الصوم بعيد من الرياء؛ لخفائه، بخلاف الصلاة، والحج، والغزو، والصدقة وغيرها من العبادات الظاهرة.

[٣] و**قيل**: لأنه ليس للصائم ونفسه فيه حظ، قاله الخطابي، قال: وقيل: إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله – تعالى –، فتقرب الصائم بما يتعلق بهذه الصفة، وإن كانت صفات الله – تعالى – لا يشبهها شيء.

[٤] و**قيل**: معناه: أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه أو تضعيف حسناته، وغيره من العبادات أظهر – سبحانه – بعض مخلوقاته على مقدار ثوابها.

[٥] و**قيل**: هي إضافة تشريف، كقوله – تعالى –: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾، مع أن العالم كله لله – تعالى – .

وفي هذا الحديث بيان عظم فضل الصوم وحث إليه".

وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – (في/ فتح الباري): "قال القرطبي: لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه الله إلى نفسه، ولهذا قال في الحديث: «يدع شهوته من أجلي» وقال ابن الجوزي: جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب، بخلاف الصوم. وارتضى هذا الجواب المازري، وقرره القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها أضيفت إليهم، بخلاف الصوم فإن حال الممسك شبعاً مثل حال الممسك تقرباً يعني في الصورة الظاهرة.

ثانيها: أن المراد بقوله: «وأنا أجزي به»، أني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته.

وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس.

قال القرطبي: معناه: أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله، إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير.

ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى، يعني: رواية الموطأ، وكذلك رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال: «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله – قال الله – إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، أي: أجازي عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره، وهذا كقوله – تعالى –: ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

ثالثها: معنى قوله: «الصوم لي»، أي: أنه أحب العبادات إلي والمقدم عندي، وقد تقدم قول ابن عبد البر: كفى بقوله: «الصوم لي» فضلاً للصيام على سائر العبادات، وروى النسائي وغيره من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «عليك بالصوم فإنه لا مثل له»، لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح: «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة».

رابعها: الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال: (بيت الله)، وإن كانت البيوت كلها لله.

قال الزين بن المنير: التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف.

خامسها: أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب – جل جلاله –، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه.

وقال القرطبي: معناه: أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق، كأنه يقول: إن الصائم يتقرب إلي بأمر هو متعلق بصفة من صفاتي.

سادسها: أن المعنى: كذلك، لكن بالنسبة إلى الملائكة؛ لأن ذلك من صفاتهم.

سابعها: أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ، قاله الخطابي، هكذا نقله عياض وغيره، فإن أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لأجل العبادة رجع إلى المعنى الأول، وقد أفصح بذلك ابن الجوزي فقال: المعنى: ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره؛ فإن له فيه حظاً لثناء الناس عليه لعبادته.

ثامنها: سبب الإضافة إلى الله: أن **الصيام لم يعبد به غير الله**، بخلاف الصلاة، والصدقة، والطواف ونحو ذلك.

واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات، فإنهم يتعبدون لها بالصيام.

وأجيب بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب، وإنما يعتقدون أنها فعالة بأنفسها، وهذا الجواب عندي ليس بطائل؛ لأنهم طائفتان، **إحداهما** كانت تعتقد إلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الإسلام، واستمر منهم من استمر على كفره.

و**الأخرى** من دخل منهم في الإسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير إليهم.

تاسعها: أن جميع العبادات توفى منها مظالم العباد إلا الصيام.

عاشرها: أن الصوم لا يظهر فتكتبه الحفظة كما تكتب سائر الأعمال.

واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً.

هذا ما وقفت عليه من الأجوبة، وقد بلغني أن بعض العلماء بلغها إلى أكثر من هذا..

وأقرب الأجوبة التي ذكرتها إلى الصواب: **الأول، والثاني**، ويقرب منهما: **الثامن، والتاسع**".
قلت: وسئل العلامة صالح بن فوزان الفوزان عن معنى قول الله – تعالى – في الحديث القدسي – الذي رواه البخاري ومسلم –: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، لفظ البخاري، وعنده: «الصيام» – أيضاً –، موافقاً لمسلم.

فأجاب: "هذا حديث عظيم وثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه – عز وجل – أنه قال: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»؛ فهذا الحديث فيه فضيلة الصيام ومزيته من بين سائر الأعمال، وأن الله اختصه لنفسه من بين أعمال العبد.
وقد أجاب أهل العلم عن قوله: «الصوم لي وأنا أجزي به» بعدة أجوبة:

منهم من قال: إن معنى قوله – تعالى –: «الصوم لي وأنا أجزي به»: إن أعمال ابن آدم قد يجري فيها القصاص بينه وبين المظلومين، فالمظلومين يقتصون منه يوم القيامة بأخذ شيء من أعماله وحسناته كما في الحديث أن الرجل يأتي يوم القيامة بأعمال صالحة أمثال الجبال ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا أو أكل مال هذا فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته حتى إذا فنيت حسناته ولم يبق شيء فإنه يؤخذ من سيئات المظلومين وتطرح عليه ويطرح في النار إلا الصيام فإنه لا يؤخذ للغرماء يوم القيامة وإنما يدخره الله – عز وجل – للعامل يجزيه به ويدل على هذا قوله: «كل عمل ابن آدم له كفارة إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، أي: أن أعمال بني آدم يجري فيها القصاص ويأخذها الغرماء يوم القيامة إذا كان ظلمهم إلا الصيام فإن الله يحفظه ولا يتسلط عليه الغرماء ويكون لصاحبه عند الله – عز وجل –.
وقيل: إن معنى قوله – تعالى –: «الصوم لي وأنا أجزي به» إن الصوم عمل باطني لا يعلمه إلا الله – سبحانه وتعالى – فهو نية قلبية بخلاف سائر الأعمال فإنها تظهر ويراها الناس أما الصيام فإنه عمل سري بين العبد وبين ربه – عز وجل –؛ ولهذا يقول: «الصوم لي وأنا أجزي به إنه ترك شهوته وطعامه وشرابه من أجلي»، وكونه ترك شهوته وطعامه من أجل الله هذا عمل باطني ونية خفية لا يعلمها إلا الله – سبحانه وتعالى – بخلاف الصدقة مثلاً، والصلاة، والحج، والأعمال الظاهرة هذه يراها الناس، أما الصيام فلا يراه أحد؛ لأنه ليس معنى الصيام ترك الطعام والشراب

فقط أو ترك المفطرات؛ لكن مع ذلك لابد أن يكون خالصًا لله – عز وجل – وهذا لا يعلمه إلا الله – سبحانه وتعالى –.

ويكون قوله: «إنه ترك..إلى آخره» تفسيرًا لقوله: «الصوم لي وأنا أجزي به».

ومن العلماء من يقول إن معنى قوله – تعالى –: «الصوم لي وأنا أجزي به» إن الصوم لا يدخله شرك بخلاف سائر الأعمال فإن المشركين يقدموها لمعبوداتهم كالذبح، والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادة، وكذلك الدعاء، والخوف، والرجاء، فإن كثيرًا من المشركين يتقربون إلى الأصنام ومعبوداتهم بهذه الأشياء، بخلاف الصوم فما ذكر أن المشركين كانوا يصومون لأوثانهم ولمعبوداتهم فالصوم إنما هو خاص لله – عز وجل – فعلى هذا يكون معنى قوله: «الصوم لي وأنا أجزي به» أنه **لا يدخله شرك**؛ لأنه **لم يكن المشركون يتقربون به إلى أوثانهم**، وإنما يتقرب بالصوم إلى الله – عز وجل –".

قلت: والمغامسي لنفيه هذا القول عن العلماء وجعله للشعراوي وحده وأنه من فرائده وانفراداته في العلم عن العلماء ومدحه له به، هو لجهله قد هضم العلماء حقهم وافترى عليهم، وتشبع للشعراوي بما ليس له بحق، فصار هو المتشبع والمزور ولابس ثوبي زور، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»، رواه البخاري ومسلم.

وذكره الشيخ عبد الله بن محمد بن زاحم مساعد رئيس المحاكم بالمدينة – رحمه الله – وإمام وخطيب المسجد النبوي (في/ خطب الجمع والأعياد التي ألقيت على منبر خير العباد).

هذا ما يرد على ما ادعاه المغامسي للشعراوي لأجل الغلو فيه ومدحه والتشيع له والتشبع له بما لم يعط، والشعراوي قد ذكر أن ذلك القول للعلماء ولم يدعه أو ينسبه لنفسه، وإنما قال: "**قالوا**..."، أي: العلماء،فغاية ما يقال: إنه تخيره من أقوالهم أو اكتفى به، كما نوهنا به من قبل.

ونص كلام الشعراوي – الذي قدمناه ونعيده تأكيداً – قال: "ثم ذكر الحق – سبحانه – تكليف الصوم: ﴿..وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾، والصوم أخذ حُكْماً فريداً من بين أحكام التكاليف كلها، والحق – سبحانه – جعل لكل تكليف من التكاليف (كادر خاص) [كذا] في الجزاء إلا

الصوم، فليس له (كادر) محدد، لذلك قال عنه الحق – سبحانه –: «إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به»، يعني: قرار عالٍ فوق الجميع، فلماذا أخذ الصوم هذه المنزلة؟!.

قالوا: لأن الصوم هو العبادة الوحيدة التي لم يعبد بها بشرٌ بشراً أبداً".

فهو كذب على الله بدعواه أن من أعظم من من الله عليه بالعلم بالتفسير الشعراوي: "إذا فسر القرآن شيء عجيب"، مع ضلاله فيه، وهي مثيل قول المغامسي عن نفسه: "**بعد أن منّ الله عليّ بالشهرة**"!!، وهي فتنة بينة: يحكم بكونها فتنة أهل العلم والحق، وكذب – في ادعائه للشعراوي – على السائل وخدعه وضلله، وضلل المسلمين، وكذب على الشعراوي وكذب له!!.

على أن الشعراوي قد أخطأ في قوله: " **لم يعبد بها بشرٌ بشراً أبداً**"؛ فهو يخص البشر والذين نقلوا هذا القول لم يخصوا البشر دون المعبودات الأخرى، وإنما قالوا: لم يعبد به غير الله، أي: لم يتقرب به، أي: الصوم إلى المعبودات، وهو غير صحيح، وقد رُدَّ عليه في ما سبق، وأنه وُجِد من تقرب به إلى معبوداتهم.

قلت: والمغامسي – كما رأيت – يمتدح الشعراوي ويثني على علمه – في التفسير – ويشيد به ويدافع عنه ويترحم عليه، وهو الذي يعتقد البدع والشرك ويدعو إليها، بل والوثنية ويفعلها،ويهون من شأن ذلك ويحمل على أهل السنة والجماعة وأهل التوحيد من أجل كلامهم على القبور وعبادها وكلامهم في التوحيد، وقد رد عليه، أي: على الشعراوي سماحة الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز وغيره من أهل العلم، وهو على ضلاله في الشرك إلى آخر لحظات حياته، وذلك بشهادة ابنه عبد الرحيم، وقد بينت كل ذلك تفصيلاً في كتابي: (نبل القسي في درء فتنة صالح بن عواد المغامسي).

وهو ما يشير إليه المغامسي **بقوله:** " وبعض الناس يأخذ على الشعراوي ملاحظات، لا يوجد أحد ما عليه ملاحظات، وإن أصاب في أشياء؛ ففي أشياء كل الناس عندهم إصابات وأخطاء"!!.

وليس الواقع كذلك؛ بل هذه شهادة زور؛ فإن هذا لا يقال في من هذه حاله، وإذا قيل فيه: كان تمييعاً للولاء والبراء في الدين، وتهويناً من أمر العظائم في الدين: التوحيد والعقيدة في ما فيه الشرك، وقد قال – تعالى –: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، وآيات الولاء والبراء في كتاب الله أكثر من مئة آية؛ فهو تدليس وضلال وتضليل مبين وضياع من هذا المغامسي، أرى الله المسلمين فيه ما يجعله عبرة لكل معتبر.

وقوله:"ونحن لا نتكلم في عقيدة إنسان ميت أو في عقيدة إنسان موجود أو غائب، أنا أتكلم عن علم!!."، وهو يتكلم عن جهل وهوى ولا يفرق – لجهله وفساد مشربه – بين الكلام الذي لا يجوز في الأموات وبين بيان ضلالهم الذي لا يموت معهم ويُنَسَب إلى الدين؛ بياناً للحق وخدمة للشريعة ونصيحة للأمة، وهو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي من أجله أرسلت الرسل وأنزلت الكتب، وهو بهذا يرد عليهم وعلى رسالاتهم، وقوله توهين وتهوين لهذا الأمر، وتلبيس على الناس من العامة وتجهيل للعلماء.

وما **قوله**: "أنا أتكلم عن علم"!!، إلا من باب "كاد المريب أن يقول خذوني"!!.

وقد رد على المغامسي – صوتياً – الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان لترحمه على البوصيري، وأنه مثله ولاشك في تصوفه، أي: تصوف المغامسي، والشعراوي حاله كحال البوصيري، وهو شيخه وقدوته في شركياته وكفرياته.

ورد عليه – أيضاً – كذلك – صوتياً – لترحمه على البوصيري الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع ورد عليه غيرهما من أهل العلم.

وقد فصلت القول في الرد عليه في ترحمه على البوصيري في كتابي (نبل القسي..).

ومنذ سنوات كنت أُلقي دروساً ومحاضرات في دورة في حفر الباطن وسجل عني حديثاً في الشعراوي – وكان آنذاك حياً – وفي الحديث بيان لبعض بدعه وشركياته ووثنياته والتحذير منها وأنه طاغوت من الطواغيت، وقد ذهب بالشريط أخوة من الكويتيين ونشروه هناك فاستغرب الناس من ما فيه.

ثم في ما بعد، وبعد هلاك الشعراوي عرضت في الكويت – في شهر رمضان – تمثيلية تحكي حياته، وتبين منها للعامة ما كنت ذكرته عنه فقال الناس لقد صدق الشيخ فالح في ما قال؛ فاتصل بي أحد الأخوة – من الكويت أثناء العرض – يخبرني بذلك.

وكان سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز قد دعاني على الغداء في بيته – لما جئت من المدينة إلى الرياض – فأعطيته نسخة مصورة عن ما في كتاب: (الشعراوي يبوح بأسراره مع السيدة زينب والحسين، لسعيد أبو العينين)، وفيه شرك جلي في الربوبية والألوهية وتخريفات عجيبة، من ما ذكرته في ما سبق وما سأذكره في ما يلحق.

وحضر الغداء العلامة ابن عثيمين فسلمته نسخة أخرى – أيضاً –؛ ولذلك لما هلك الشعراوي لم يعز الشيخان فيه؛ لما رأياه – في ذلك الكتاب – من شركياته ووثنياته وتخريفاته.

وفي آخر أعداد صحيفة (المسلمون) التي أوقفت منذ سنوات – وكان يرأس تحريرها حين أوقفت الدكتور عبد الله الرفاعي – نشر أحد مشايخ الأزهر مقالاً ينكر فيه إعلان مجالس الصوفية في مصر أن الشعراوي من الأولياء، وأنكر تقريب القرابين من أنحاء مصر لقبره الذي في قريته (دقادوس) بجانب مسجده الذي بناه في حياته وأوصى أن يدفن هناك.

ويقول: عبدالرحيم ابن الشيخ الشعراوي – متحدثاً عن والده عند وفاته – في حواره مع مجلة الوطن الكويتية: "جاءت الساعة الموعودة .. **وفجأة نظر إلى السقف محيياً بالأسياد والأئمة** [وقال] **مدد يا أهل البيت**[!!] ثم قال فجأة: **أنت جاي ليه**: أشهد أن لا إله إلا الله **وأنك محمد رسول الله**"؛ فقضى.

وهذا سوء خاتمة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالخواتيم»، بل أسوأ الخاتمة؛ فإنه لم يلهم الشهادة الحقة: (شهادة أن محمداً رسول الله) فآخر ما قاله في حضرة الشياطين التي هي معبوداته التي يعبدها طول حياته ويدعوها من دون الله ويقدم القرابين لها، لا لله، ووصفها: بأهل البيت، وطلب منها: المدد، الذي لا يطلب في هذه الحال وفي مالا يقدر عليه المخلوق إلا من الله، وفي ما سمعه منه ابنه عبد الرحيم – وصوتياً – في شهادته لذلك الشيطان

الذي ظهر له وزعم أنه النبي: "أنت جاي ليه: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنك محمد رسول الله"، والنبي لا يأتي في اليقظة، والشيطان لا يتمثل به في المنام.

فالذي كان يشير إليه الشعراوي لم يكن إلا شيطاناً تمثل له وخلط عليه عند موته، ولم يكن هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعاً، ولما رآه قال: "أشهد أنك محمد رسول الله"، ولم يقل: أشهد أن محمداً رسول الله؛ إذاً فهو شهد لغير رسول الله أنه رسول الله.

وصدق الله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾.

وقد رأيت على الشبكة العنكبوتية رداً على المغامسي في هذه المسألة، نصه: "بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن من قواعد الدين وأصوله، تبيين الحق للخلق، ورد الباطل ودفع لبسه بالحق.

وهذا من أعظم الجهاد في سبيل الله؛ وليس هذا كما يظنه البعض من أكل لحوم الناس، ومن الغيبة المحرمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم، واجب باتفاق المسلمين؛ حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم و يصلي ويعتكف، أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام واعتكف فإنما هو لنفسه، و إذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل.

فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله إذ تطهير سبيل الله و دينه و منهاجه و شرعته و دفع بغي هؤلاء و عدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين ..إلى آخر كلامه). [مجموع الفتاوى: ٢٨/٢٣١ –٢٣٢]

ومن هنا أحب أن أبين فساد مقطع منتشر للداعية: صالح بن عواد المغامسي، قال فيه ما قال من باطل، وانتشر هذا في وسائل التواصل، فكان واجبًا على من عنده المعرفة، البيان والتبيين، والنصيحة للمسلمين.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة. قيل لمن يارسول الله؟ قال:لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».
أخرجه مسلم في صحيحه من حديث تميم الداري.

فهذا البيان من أجل النصح والإرشاد، والدلالة على الخير، والتحذير من الشر، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقبل الشروع في الرد نأخذ ماقاله المغامسي وملخص ذلك:

أنه أثنى على تفسير الشعراوي وأنه ممن فتح الله عليه في هذا الباب، وأنه – أي: المغامسي– لا يتكلم في عقائد الناس سواءً كانوا أحياءً أو أمواتًا! ثم ذكر قصة حصلت له في الحج، وهي: أن رجلاً جاءه يسأله عن المفسرين فمدح المغامسي للرجل السائل الشعراوي – وجعل هذا من باب الصدع بالحق – فتغير وجه الرجل كأنه غير راض!!.
فتوجه المغامسي بالسؤال لهذا الرجل عن معنى الحديث القدسي: «إلاَّ الصوم فإنه لي وأنا أجزي به» فأجاب الرجل بأن معناه: عدم دخول الرياء فيه.
فاعترض عليه المغامسي بأن الصوم أكثر عبادة يدخل فيها الرياء!!.
وضرب على ذلك أمثلة منها:
أن الرجل يكون في دوامه في الأيام البيض مثلاً، فيؤتى له بالطعام فلا يأكل ولا يشرب، فيعرفون أنه صائم لأنه لم يأكل، واليوم يوم صيام..الخ
ثم ذكر قول الشعراوي في الحديث مظهراً براعة الشعراوي في الاستنباط قائلاً: الشعراوي فسره بأن الصوم عبادة لم يعبد بها غير الله خلاف الصلاة والزكاة والطواف وغيرها.
فأخذ الرجل ورقة وكتب:هذه فريدة من فرائد العلم!!.

فالرد على المغامسي في هذا الكلام من عدة وجوه، فأقول مستعينًا برب العباد، راجيًا منه التوفيق والسداد:
أولاً: يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف»، رواه البخاري ومسلم.
فكل يحن إلى صنفه وجنسه من الخير والشر، والحق والباطل.

فالمغامسي ثناؤه على المتصوفة وغلاتهم، ليس وليد الليلة، فالرجل له ثناءات على الصوفية، فقد أثنى على الهالك البوطي، وأحمد الكبيسي – عامله الله بعدله – وأثنى على البوصيري صاحب قصيدة البردة التي فيها الشرك الأكبر الصراح، والكفر الأكبر البواح!!.

وترحم المغامسي عليه، وبعد مناصحته أصر وترحم عليه مرةً ثانيةً!!.

وهذا الثناء على الصوفي المعروف الشعراوي، ليس هو الثناء الوحيد منه عليه، فقد أثنى عليه أكثر من مرة، مع علمه بصوفيته وانحرافه؛ فالأرواح جنود مجندة، وهذا غير تقريرات المغامسي التي فيها من التصوف وأنكرها عليه أهل العلم؛ نسأل الله العافية.

وهذا الشعراوي معروف بعدائه لدعوة التوحيد والسنة، وقدحه فيها وفي أهلها، وذلك لأنها قطعت دابر المشركين والمبتدعين، بالكتاب والسنة وفهم سلف الأمة.

وليس المقام بيان ماهو عليه من الضلال، لكنها إشارة يعرفها من عرف الحق وأهله.

ثانيًا: لو كان المغامسي في جوابه ناصحًا لعباد الله، لأوصى السائل بالمفسرين الثقات، الذين خلت تفاسيرهم من البدع والخرافات، والانحراف والضلالات، كتفسير الطبري، والبغوي، وابن كثير، وغيرهم من السابقين.

ومن المعاصرين من العلماء الربانيين، السالمين من الضلالات والانحرافات، كتفسير السعدي، وتفسير الشنقيطي، وتفسير العثيمين، وتفسير الفوزان، وإن كانت بعض هذه التفاسير لم تكتمل، لكن فيها خير عظيم، وعلم غزير، وتقرير لعقيدة أهل السنة والجماعة، والبراءة من ضدها.

فسبحان الله لم يجد المغامسي إلاَّ الشعرواي فيثني على تفسيره!!.

ثالثًا: قوله: إنه لا يتكلم في عقيدة أحد!!.

فهذا قول فاسد، وتضييع للعقيدة، فالكلام في العقائد تكلم فيه الأئمة، وألفوا المؤلفات من أجله، وبدعوا، وضللوا، وكفروا، كل على حسبه؛ فجزاهم الله خير الجزاء.

لكنه على غير سبيل خير الأنام، وطريق الأئمة الأعلام.

رابعًا: ما نقله عن الشعراوي في تفسير الحديث مظهرًا براعته في الاستنباط، مروجًا له، بأن الحديث معناه: أن الصوم عبادة لم يعبد بها غير الله.

فيرد عليه من وجهين:

الأول: هذا القول قال به أناس قبل الشعراوي، فليس قوله استنباطًا جديدًا حتى يمدح به!!.
الوجه الثاني: هذا القول غير صحيح أصلاً، وإن قال به البعضُ؛
وذلك: لأن عباد الكواكب يصومون من أجلها!.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في فتح الباري في شرحه لهذا الحديث، وقد ذكر عشرة أقوال، وذكر أن الأقوال أكثر مما ذكر، ولكن هذا ما وقف عليه قال:

ثامنها: سبب الإضافة إلى الله أن الصيام لم يعبد به غير الله، بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك.
واعترض على هذا بما يقع من عبّاد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات، فإنهم يتعبدون لها بالصيام...الخ. [فتح الباري: ٤/٦٠٠ – ٦٠١].

إذاً تبين لنا: أن القول ليس من الشعراوي، بل هناك من سبقه، وتبين أن هذا القول غير صحيح، لوجود من يعبد غير الله بالصيام.

فانتقض ماقاله المغامسي وأثنى به على الشعراوي.

خامسًا: أما ما أنكره على السائل في تفسيره للحديث بأن الصيام لا يدخل فيه الرياء، فما ذكره السائل قول معتبر عند أهل العلم، وذكره ابن حجر في مقدمة الأقوال التي ساقها رحمه اللهُ.
وأما ما اعترض به المغامسي على السائل بأن الصيام أظهر عبادة يقع فيها الرياء، فهذا غير صحيح، ومخالف للواقع.
وماضربه من أمثلة فهي عوارض، لا يقصد بها أهل العلم في قولهم ما فهمه المغامسي.

قال الحافظُ ابن حجر – رحمه الله –: (ومعنى قوله: لا رياء في الصوم، أنه لا يدخله الرياء بفعله، وإن كان قد يدخله الرياء بالقول، كمن يصوم ثم يخبر أنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية، فدخول الرياء في الصوم إنما يقع من جهة الإخبار، بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء يدخلها بمجرد فعلها. [فتح الباري: ٤/٥٩٩]

سادسًا: أنه مهما كانت عند الشعراوي من فوائد، فليس معنى ذلك عدم التحذير منه، ومن باطله وتصوفه وضلاله العظيم.

وليس معنى ذلك: أن نوصي الناس به، بسبب فوائد عنده.

فكم من رجل غزير العلم، لايبلغ الشعراوي مبلغه، عنده من الفوائد الكثيرة، ومع ذلك لم يوص العلماء به، وذلك: بسبب ضلاله وانحرافه، وحتى لا ينخدع الناس به، فيتشربوا بدعته وضلاله خاصةً العامة منهم.

لذلك كما ذكر المغامسي أن السائل الذي أتاه أخرج ورقة وسجل هذه الفريدة العلمية – كما ظن – فهذا بسبب تغرير المغامسي له، لقلة علم السائل وثقته به، فالله المستعان.

سابعًا: أن الشعراوي أفسد في التفسير، وقلل شأنه، بإدخاله العامية فيه، فكلام الله شأنه أرفع وأكبر من تفسيره بالعامية، وليس معنى ذلك أن نقول للمفسرين: تنطعوا في الكلام، وهاتوا غرائب الألفاظ، ولكن لزوم الطريقة الصحيحة، والجادة السوية، التي سلكها الأئمة المهديون، والعلماء المرضيون.

وهذا فضلاً عن ضلالاته في التفسير، فكيف يمدح بما أفسد؟!.نسأل الله العافية.

كما أن للمغامسي أخطاءً كثيرة في غير هذا المقطع، تحتاج إلى بيان، لعل الله يقيض من يوضحها دفاعاً عن دين الله.

فهذا ردٌ مختصرٌ، أردتُ به بيان الحق للخلق، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وكتبه:

مبارك بن خليفة العساف.

عشاء السبت ٢١ صفر ١٤٣٦هـ.

وقد رددت على المغامسي هنا وفي كتابي (نبل القسي..) الذي احتوى على سبعة وثلاثين موضعاً من أخطاء المغامسي، في التفسير وغيره بما تقر به عين الأخ مبارك وعين كل سني.

والمغامسي يتبع الشعراوي ويقلده كيثراً في ضلالاته وعقلياته في التفسير؛ لأنه معجب به وعلى منهجه ومذهبه وطريقته، ولكنه لا ينسبها إليه، مثل ما ذكره الله – تعالى – من معاقبته لبني إسرائيل على علوهم مرتين كما في أول سورة: (الإسراء) وقد كان ذلك عند المفسرين: أن

الإفسادين في ما مضى قبل الإسلام، الإفساد الأول: في قصة طالوت وجالوت، والإفساد الثاني: في قصة بختنصر، وهو يرى أن الإفسادين في الوقت الحاضر أو المستقبل، أي: في الإسلام، وقد تبعية – بعد توقف منه – للشعراوي، كما في المجلد: (١٤، من تفسيره: خواطر الشعراوي).

فليضف هذا إلى ما ما مضى.

ولم يتنبه الأخ مبارك – جزاه الله خيراً – أن المغامسي قد كذب على الشعراوي وله، كما بيناه، وأن سوى ما ذكره: هو عقلاني والشعراوي عقلاني، ومن ضلالاته التي أشار إليها في التفسير أنه أشعري يؤول الصفات، وينكر عذاب القبر، على طريقة المعتزلة، وغير ذلك من المساوي والبلايا:

ومكلف الأيام ضد طباعها　　　متطلب في الماء جذوة نار

ومن الافتتان بالمغامسي أنه صاحب فذلكة وتفاصح، وفي بلاد علماؤ ها سلفيون يحضون هم ودولتهم على العلم وسؤال العلماء؛ فتعود الناس على ذلك ولذلك ظنوا أن المغامسي عا لم على شاكلة أولائك العلماء، مع تباكيه وإظهاره الورع!!.

فيجب أن يعلم أنه لا علاقة له بعلم العلماء، ولا منهج أهل السنة والجماعة، بل هو عدو ألد حاقد كاشح على أهل السنة كشيخه وصاحب مشربه ومكرعه الصوفي محمد متولي الشعراوي.

ولا يعرفه إلا من عرفه ولا يخبره إلا من خبره، كما قال الإمام أحمد في حارث القصير، أي: المحاسبي (ففي/ طبقات الحنابلة: ١/٢٣٤): "

وأخيراً أقول: إن للمغامسي أشياء قبيحة كثيرة جداً غاية في القبح في تفسيره للقرآن – تفسيراً باطلاً – والتي يُري أنه بها أتى بما لم يأت به الأوائل – غير ما تقدم –، وقد رُدَّ على بعضها ردود مفردة، ومنها ما لم يرد عليه.

والذي ذكرناه من تلك الضلالات مجرد تنبيه: حماية للشريعة ونصيحة للأمة، وبقي الكثير والكثير، ويأتي المغامسي في كل حين بالجديد من الضلال وفضيحة نفسه، بدوموة واستمرار، منطبقاً عليه قول الحطيئة:

أبت شفتاي اليوم إلا تكلماً بسوء فما أدري لمن أنا قائله

وقد انفضح جهله وفساد معتقده وضلاله البعيد عن طريق الإعلام؛ حتى ينكشف أمره ويتبين حاله وتخرج خبيئته على رؤوس الأشهاد، وهذه آية من آيات الله لحفظ دينه والإمكان ممن يحرفه ويجترئ عليه.

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عمك فيهم رماح

فالمغامسي لا يعرف سنة الله في حفظ هذا الدين وهتك ستر من يتجرأ عليه ويطهره من أوضاره ومكائده وإلا لما تبع جهله وشيطانه وتعدى على الدين، ولكنها سنة الله – تعالى – وقد قال – سبحانه –: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نزلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

تلك الفتنة التي افتتن وفتن بها المغامسي وهي الشهرة التي قال عنها (في لقائه في برنامج/ في الصميم، ونشرته صحيفة سبق الإلكترونية): ".. **بعد أن منّ الله عليّ بالشهرة**"!!.

ومن ما أتي منه المغامسي وأمثاله، وتستطيع إخراجه من طرحهم وتقريراتهم، ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في/ مجموع الفتاوى: ٢/١٠٢): "وقد عدلت (المرجئة) في هذا الأصل [الإيمان] عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول : أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة، والمرجئة، والرافضة، وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث؛ وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رءوسهم وهذه طريقة الملاحدة – أيضاً –؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه"، وهذا ما بلونا المغامسي فوجدناه عنده.

وما ذكرناه كافٍ في التحذير من جهالاته وخزعبلاته وأطروحاته البعيدة في التيه بمنأى عن العلم والدين، بل – وأحياناً – عن العقل، وهو منشور ومشهود، ودليل على جهل وسوء معتقد وفساد مشرب، وعظيم فتنته أنه يتكلم في العلم!!؛ فيصدق فيه: "من دخل في غير فنه أتى بالعجائب"، والمبتدع يأتي بما هو أعجب، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل البدع، بعد أن ذكر افتراق الأمة: «..وإنه سيخرج من أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله».

ولقد أفسد وأساء كثيراً، وضل وأضل كثيراً وأحل الناس دارالبوار.

مساوٍ لو قسمن على الغواني — لما أمهـرن إلا بالـطلاق

وهذه التخبيطات والتخليطات والجهالات والشذوذات من شأن الجزائري والمغامسي.

وقد قال الحسن البصري – رحمه الله –: "أدركتُ قوماً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: **من عمل بغير علم كان ما يفسده أكثر من ما يصلحه**".

وقال: "رأيت أقواماً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **يقولون: من عمل بغير علم كان ما يفسده أكثر من ما يصلحه، والعامل بغير علم كالسائر على غير طريق، فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بالعبادة ، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بالعلم**".

وقال الخليفة الراشد والملحق بالخلفاء الراشدين الأربعة: عمر بن عبد العزيز – رحمه الله –: "**من عمِل في غير علمٍ، كان ما يفسده أكثر من ما يصلحه**" – وقد تقدم –، وورث هذا عن السلف، كما نقل عنهم القول به الحسن البصري، وغيره.

وقال الإمام أبو سعيد عبد السلام الملقب بسحنون – رحمه الله – (كما في ترتيب المدارك ص: ٦١١) – مستفهماً استفهام تقرير؛ جواباً لمن قال له: البدعة فاشية وأهلها أعزاء –: "**أما علمت أن الله إذا أراد قطع بدعة أظهرها؟!!**".

وقال الإمام ابن بطة (في الإبانة الكبرى: ٥٩٦/٢): "فإن هذه الفتن والأهواء قد فضحت خلقاً كثيراً، وكشفت أستارهم عن أصول قبيحة".

وكان مما كتب شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية في سجنه (كما في العقود الدرية ص: ٢٨٧): "**ومن سنة الله أنه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه، فيحق الحق بكلماته، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق**".

وقال – رحمه الله – (كما في مجموع الفتاوى: ٤٣٤/١١) عن أهل الكتابين: اليهود والنصارى: "لبسوا الحق بالباطل، وهذا هو التبديل والتحريف الذي وقع في دينهم، ولهذا **يتغير الدين بالتبديل تارة وبالنسخ أخرى، وهذا الدين لا يُنسخ أبداً، لكن يكون فيه من يُدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفاً عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق ويبطل الباطل، ولو كره المشركون.**

فالكتب المنزلة من السماء، والأثارة من العلم المأثورة عن خاتم الأنبياء يميز الله بها الحق من الباطل ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه".

وقال العلامة عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في تفسيره: ٢١٨/٥)، عند قوله – تعالى –: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ﴾، الآية: "يخبر – تعالى – أنه تكفل بإحقاق الحق وإبطال الباطل، وإن كل باطل قيل وجودل به فإن الله ينزل من الحق والعلم والبيان ما يدمغه فيضمحل، ويتبين لكل أحد بطلانه: ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾، أي: مضمحل فانٍ، وهذا عام في جميع المسائل الدينية، لا يورد مبطل شبهة عقلية ولا نقلية في إحقاق باطل أو رد حق إلا وفي أدلة الله من القواطع العقلية والنقلية ما يذهب ذلك القول الباطل ويقمعه فإذا هو متبين بطلانه لكل أحد، وهذا يتبين باستقراء المسائل مسألة مسألة فإنك تجدها كذلك".

قلت: ولقد سلك أهل السنة والجماعة في تعاملهم مع النصوص الشرعية في تقرير مسائل الاعتقاد مسلكاً قويماً ومنهجاً سديداً مبنياً على الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح، فكانت ثمراته اعتقاداً سليماً نقياً، وثباتاً على الحق، ومجانبة للأهواء المضلة، والبدع المهلكة.

ولما سلك أهل الأهواء والبدع طريقاً غيره وخالفوه وقعوا فيما وقعوا فيه من الآراء الشاذة والشبهات، ومنهم هذا المغامسي، بل هو من قادة الضلالة، كفى الله شره.

يقول الشاطبي – رحمه الله – (في الاعتصام ص: ١٠٧): "**إن للراسخين طريقاً يسلكونها في اتباع الحق، وإن الزائغين على طريق غير طريقهم**"، وهو ما يدعيه المغامسي ادعاءً دون حقيقة.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مجموع الفتاوى: ٥/١٩): "**الكتاب والسنة والإجماع، وبإزائه لقوم آخرين المنامات والإسرائيليات والحكايات**".

وهو ما ينتهجه المغامسي من جعجعة، خادعاً بها وبإظهاره للخشوع والورع، مبدياً المهارة بالتباكي.

إذا اشتبكت دموع في خدود تبين من بكى من من تباكى

مع مخالفته للسنة وأهلها، وقد قال عنهم أبو الظفر السمعاني (في الانتصار: ١/٤٥): إنهم على الحق وإنهم متفقون غير مختلفين، ونصه: "ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار وجدتهم في بيان الاعتقاد:

على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد وفعلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم:

وجدته كأنه جاء من قلب واحد وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟، قال – تعالى –: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾"، وبين أن أهل البدع على العكس من ذلك.

قال الإمام أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزيّ في رسالته لأهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ١٠١): "ولا خلاف – أيضاً – في أن الأمة ممنوعون من الإحداث في الدين، ومعلوم أن القائل بما ثبت من طريق النقل الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يسمى محدثاً؛ بل يسمى سنياً متبعاً، وأن من قال في نفسه قولاً وزعم أنه مقتضى عقله وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لكونه من أخبار الآحاد وهي لا توجب علماً، وعقله موجب للعلم يستحق أن يسمى محدثاً مبتدعاً مخالفاً، ومن كان له أدنى تحصيل أمكنه أن يفرق بيننا وبين مخالفينا بتأمل هذا الفصل في أول وهلة، ويعلم أن أهل السنة نحن دونهم، وأن المبتدعة خصومنا دوننا".

وقال أبو المظفر السمعاني (في الانتصار لأصحاب الحديث: ٨٢/١): "واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة: هو مسألة العقل: فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنة، قالوا: الأصل في الدين: الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء، وإنما علينا أن نقبل ما عقلناه إيماناً وتصديقاً وما لم نعقله قبلناه تسليماً واستسلاماً، وهذا معنى قول القائل من أهل السنة إن الإسلام قنطرة لا تعبر إلا بالتسليم".

وقد فصلت القول في الرد عليه – في التفسير وغيره – في كتابي: (نبل القِسي في درء فتنة صالح بن عواد المغامسي).

لقد هلك المغامسي بجهله وظلمه – إلا أن يتوب إلى الله – ولا شك أنه قد أهلك ويهلك، فانتبه أيها المسلم أن تنغمس مع المغامسي في انحرافه وضلاله، وأحذرك أن تنخدع بمعسول كلامه الذي ينطبق عليه:

إن الأفاعي وإن لانت ملامسها   عند التقلب في أنيابها العطب

قلت: وهذه نصيحة ثمينة تتوجه بالخصوص إلى من غرهم المغامسي من سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبدالله بن باز – رحمه الله –: "نقص العلم يسبب وقوع المجتمع في أخطاء كثيرة. والواجب على العلماء في كل مكان بذل الدعوة وبذل النصيحة ونشر العلم بين الناس ولا سيما بين الشباب الذين يرغبون في العلم ويدعون إلى الله – عز وجل –.

وعلى طالب العلم أن يقبل العلم ويسعى إلى أن يتبصر ولا يعجل، والواجب على الشباب وعلى غيرهم ممن ليس عندهم العلم الكافي ألا يعجلوا في الأمور وأن يتفقهوا في الدين ويستمعوا لتوجيه العلماء مما يقال ويكتب حتى يكونوا على بينة، وعليهم أن يتدبروا ما يطلعون عليه أو يقال لهم أو يسمعونه في إذاعة أو غيرها، ويعرضوه على الأدلة الشرعية، وأن يسألوا أهل العلم عما أشكل

عليهم وممن يوثق فيهم، حتى يكونوا على بينة، ويتحروا أهل العلم الذين يعرفون بنشر الحق والعناية به وإقامة الأدلة عليه ويستفيدوا من علمهم.

أما الاندفاع مع الشعارات التي يروج لها فلان أو فلان أو يؤيدها فلان أو فلان فهذا لا ينبغي لعاقل، وإن كثرة الكلام والبلاغة ليست دليلا على الحق، بل الدليل على الحق هو ما قال الله – سبحانه – وما قال رسوله صلى الله عليه وسلم مع العناية بدراسة القواعد الشرعية والأسس المرعية التي دل عليها قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي المعيار الذي يستنبط منه ويؤخذ عن طريقه الحق عند عدم وجود النص من الكتاب أو السنة.

أما قول فلان وما أذاعته الإذاعة الفلانية فهذا لا ينبغي لعاقل أن يغتر به، بل ينبغي للعاقل أن يكون الكتاب والسنة والقواعد الشرعية هي التي يبني عليها ما يختاره وما يرده، وينبغي – أيضاً – ألا يستقل بنفسه في بعض المسائل التي تخفى عليه، بل ينبغي أن يستفيد من إخوانه، وأن يسأل من يثق به من أهل العلم، وألا يعجل في الأمور حتى يطمئن إلى أن هذا هو الحق، لا لأنه قاله فلان أو الحاكم الفلاني أو الرئيس الفلاني أو الزعيم الفلاني".

الفصل السادس عشر.

وإليك أيها المسلم – المحب للحق، والباحث عنه، والغيور عليه وعلى كتاب الله ودينه وسنة نبيه – بعض ما يحويه تفسير الجزائري من مآخذ خطيرة، وبلايا كبيرة وانحرافات وأخطاء وضلالات وتخريفات – تثير حفيظة وغيرة المسلم وتستدعي حميته على الدين –، وتصحيفات وتحريفات، وزيادة ونقص في الآيات، كما في فصل الجدول المضاف، وقد وقع بها الظلم على الدين، بل والجناية على كتاب الله المبين، وفيها تضليل وإضلال المسلمين.

وما في تفسيره من بلايا ودسائس وخبايا يكذب ما ادعاه لنفسه وما نفاه عنها، ويثبت من أن تفسيره الموسوم بـ (أيسر التفاسير) – بعمومه – لا علاقة له بالتفسير، وإنما هو أفكار وعقيدة وتخريفات كاتبه، وتزكياته لنفسه وما يكتبه، وما أخذه من خزعبلات وشذوذات وجهالات استحسنها وافتتن بها من بعض جهال المفسرين – أمثاله – فاستحسنها ودسها في التفسير ونسبها إلى الدين وسماها تفسيراً، بل أيسر التفاسير.

وتَرُدُّ تلك الحقائق على المزكين له ولتفسيره، ممن لم يحيطوا بعلم ما ادعوه في تزكياتهم، وقد ساعد ذلك على ترويج أباطيله – كما تقدم –.

وقد قال الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين في مقال له أرسله إلي – وتأتي الإشارة إليه –: "وتفسير القرآن الكريم إما أن يكون بعلم أو بغير علم، ولا يكون بعلم إلا إذا كان ملتزماً بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المهاجرين والأنصار والذين تبعوهم بإحسان في القرون الخيرة رضي الله عنهم وأرضاهم، وهم الذين أثنى عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يطل الأمد بينهم وبين عهد النبوة: وحيه وعلمه ولغته، ولا ثقة في تفسير من بعدهم ولا حاجة إليه إلا من نقل عنهم" ومثل بتفسير ابن جرير وابن كثير، ثم قال: "ولقد ساءني إقدام الشيخ أبي بكر الجزائري على الخوض في بحر القول على الله ومراده من كلامه، وخشيت أن يطغى أسلوبه الوعظي – بما لازمه من تساهل – على أسلوب العلماء بدقته واحتياطه والتزامه بنص الوحي والفقه فيه من أهله الأول، ووقع ما خشيت من وقوعه: فسر الشيخ القرآن بأسلوبه الوعظي الخَلَفِي لقرّاء لا يفرقون بين الوعظ والواعظ، وبين العلم والعالم؛ فتسابقت دور النشر على نشره".

وما ساء الشيخ سعداً والعلماء من إقدام الجزائري على تفسير كتاب الله وتعيين مراده – سبحانه – بجهله المركب هو الذي ساءني وأتعبني وقد فصلت الرد عليه بالآتي – وليس هو كل ما فيه – في تسعة وسبعين موضعاً، والتاسع والسبعون يتضمن ستين خطأً، وهي الآتية في ما سترونه وإليكموها تباعاً:

الموضع الأول.

مخالفته لعقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٢٤) عند قوله – تعالى – الآية: (١٤)، في سورة البقرة: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا﴾: "آمنوا: الإيمان الشرعي:التصديق بالله وبكل ما جاء به رسول الله عن الله، **وأهله هم المؤمنون بحق**".

قلت: تفسير الإيمان بالتصديق المجرد هو عقيدة المؤلف وما سار عليه في جميع تفسيره: (أيسر التفاسير)، وفي كتبه، وهنا كما تراه قد أكد أنه الإيمان الشرعي وأهله هم المؤمنون بحق، وهو

بهذا يرد على أهل السنة ويعاندهم في عقيدتهم وأن إيمانهم ليس شرعياً وأنهم مؤمنون بباطل، بل يتندر بهم وينكت عليهم؛ لأن عقيدتهم أن الإيمان: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح، لا يصح الإيمان عندهم إلا بهذه الأركان الثلاثة، وهي متلازمة لا تنفك عن بعضها.

ومما قاله عن الإيمان ما في كتابه: (هذا هو الإسلام، ضمن الرسائل: ٩/٢): "إنه التصديق الجازم بوجود الله – تعالى – رباً وإلهاً أي: معبوداً لا يستحق العبادة غيره هو الخالق لكل شيء والمالك لكل شيء..إلخ".

فأنت ترى أنه – في هذا وما قبله – لم يتطرق إلى العمل، وإنما تطرق إلى التصديق فحسب، بل لم يتطرق إلى النطق باللسان.

ورأيت كيف تخليطه، وأنه لم يثبت الإيمان كما يثبته أهل السنة والجماعة، واعتقاد بقاء الإيمان دون النطق والعمل، والاكتفاء بالتصديق المجرد: إرجاء الجهمية الذي كفرهم به أهل السنة، وبقاؤه دون العمل والاكتفاء بالتصديق أو الإقرار والنطق: إرجاء مرجئة الفقهاء وقد بدعهم به أهل السنة.

و مبنى الإيمان عند أهل السنة والجماعة على ثلاثة الأركان – كما سبق –: **اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح** أو الأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء، وهو مقتضى عقيدتهم في تجزئ الإيمان – الأصل عندهم في زيادة الإيمان ونقصانه –؛ فلا إيمان – عندهم – بلا **اعتقاد ونطق وعمل**.

وقد حققت (في كتابي: سواطع البرهان..) إجماع أهل السنة والجماعة على زيادة الإيمان إلى ما شاء الله، ونقصانه حتى لا يبقى منه شيء، على أصلهم في تجزء الإيمان، رداً على مرجئة العصر أتباع المرجئة الأقدمين: أمثال الألباني وأتباعه، ومنهم: ربيع المدخلي وأتباعه، ومن لف لفهم، ويمكن أن نسميهم منهجياً – لخلافهم منهج أهل السنة – (شوكانية العصر) نسبة إلى منهج محمد بن علي الشوكاني صاحب فتح القدير، ونيل الأوطار، والسيل الجرار وغيرها – رحمه الله –؛ لنزعته الاستقلالية عن طريقة علماء أهل السنة والجماعة، بعد أن ترك المذهب الزيدي وترك التقليد.

وقال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن (في مصباح الظلام ص: ٥٩٥) عن بقاء الإيمان وزيادته ونقصانه: "وأئمة الإسلام يقولون:يزيد مع بقاء أصله الذي دلت عليه شهادة

أن لا إله إلا الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء، فإذا ثبت الإسلام زاد الإيمان ونقص، ومع عدم الإسلام وانهدام أصله لا يعتد بما أُتي به من شعبه".

وكون الإيمان عند أهل السنة: اعتقاد وقول وعمل، هو ما عليه إجماع الصحابة والتابعين، وأهل العلم من الأئمة المهديين من بعدهم: من الفقهاء والمحدثين، وما كان يفتي به جميع المفتين في جميع الأمصار ومُخْتَلِف الديار.

وقد نقل إجماعهم على ذلك اللالكائي (في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٨٨٦/٥) عن الشافعي أنه قال: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر".

ونقله كذلك ابن بطة (في الإبانة: ٧٦٠/٢) حيث قال: "اعلموا – رحمكم الله – أن الله – جل ثناؤه وتقدست أسماؤه – فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه مقراً بلسانه عاملاً مجتهداً بجوارحه ..، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة وأجمع عليه علماء الأمة"، إلى أن قال: (ص: ٧٧٩): "واعلموا – رحمكم الله – أن الله – عز وجل – لم يثن على المؤمنين ولم يصف ما أعد لهم من النعيم المقيم والنجاة من العذاب الأليم، ولم يخبرهم برضاه عنهم إلا بالعمل الصالح والسعي الرابح، وقَرْنِ القول بالعمل والنية بالإخلاص حتى صار اسم الإسلام مشتملاً على المعاني الثلاثة لا ينفصل بعضها عن بعض ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار الإيمان قولاً باللسان وعملاً بالجوارح ومعرفة بالقلب، خلافاً لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم وذكر الله – عز وجل – ذلك كله في كتابه والرسول صلى الله عليه وسلم في سنته".

وقال الإمام البخاري – رحمه الله –: "لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص".

وقد أورد الجزائري (في كتابه: نداءات الرحمن لأهل الإيمان) كلمة: "آمنوا" في تسعة وثمانين موضعاً لم يفسر الإيمان فيها بتفسيره الحق وفق عقيدة ومنهج أهل السنة والجماعة؟!!.

قال الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله الرومي – رحمه الله – (في رده على تفسيره:التبصير بأخطاء أيسر التفاسير: الموضع/١): "قلت:الحق أن معنى الإيمان الشرعي أوسع مما ذكره المؤلف؛ فليس الإيمان الشرعي هو مجرد التصديق؛ بل الإيمان قول وعمل واعتقاد، وكما يعبر عنه بعض أهل السنة بقولهم: الإيمان قول باللسان وعمل بالأركان واعتقاد بالجَنَان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مجموع الفتاوى: ٦٣٨/٧): (ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو الانقياد: تصديق الرسول فيما أخبر والانقياد له فيما أمر، كما أن الإقرار بالله هو الاعتراف به والعبادة له).

ومن من ذكر معنى الإيمان أبو عبيد القاسم بن سلاَّم – رحمه الله – قال بعد سياقه الخلاف في تعريف الإيمان: (وإن نظرنا في اختلاف الطائفتين فوجدنا الكتاب والسنة تصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل وينفيان ما قالت الطائفة الأخرى)، ثم ساق الأدلة على ذلك.

وقال (في: ٣٠٨/٧) بعد كلام سبق: (ولهذا كان القول: إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر أهل السنة).

وقال – أيضاً – (في: ٦٤٢/٧): (اسم الإيمان يستعمل مطلقاً ويستعمل مقيداً، وإذا استعمل مطلقاً فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، الذين يجعلون الإيمان قولاً وعملاً يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات – فرضها ونفلها – في مسماه، وهذا مذهب الجماهير من أهل الحديث والتصوف والكلام والفقه، من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم).

وقال – أيضاً – (كما في: ١٤٠/٧): (وأما من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه فإنه لا يُعَلَّق به شيء من أحكام الإيمان لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يدخل في خطاب الله لعباده بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾).

وقد حكى ابن القيم – رحمه الله – (في كتابه الفوائد ص: ١٢١) أقوالاً في الإيمان، ثم نفاها وقال بعدها: (والإيمان وراء ذلك كله، وهو حقيقة مركبة من معرفة ما جاء به الرسول علماً، والتصديق به عَقْداً، والإقرار به نطقاً، والانقياد له محبة وخضوعاً، والعمل به باطناً وظاهراً،

وتنفيذه والدعوة إليه بحسب الإمكان، وكماله في الحب في الله والبغض في الله والعطاء لله والمنع لله، وأن يكون الله وحده إلهه ومعبوده، والطريق إليه تجريد متابعة رسوله ظاهراً وباطناً، وتغميض عين القلب عن الالتفات إلي سوى الله ورسوله).

وقال الشيخ صالح الفوزان: (تفسير الإيمان بالتصديق بوجود الله تفسير قاصر ومخالف لما عليه أهل السنة: من أن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح).

ويتضح مما تقدم:أن التصديق جزء من الإيمان وليس الإيمان هو التصديق فحسب؛ بل هناك مقومات أخرى للإيمان هي: القول والعمل".

قلت:وقد فصلت ذلك في كتابي: (حقيقة الانتصار..)، وكتابي: (سواطع البرهان في ضوابط أهل السنة في الإرجاء و الإيمان).

الموضع الثاني.

مخالفته لعقيدة أهل السنة والجماعة – أيضاً – في الأسماء والصفات:

لم يثبت الجزائري: الأسماء والصفات كما يثبتها أهل السنة والجماعة؛ بل أخطأ في معاني بعض الأسماء وقصر في بعضها وأول بعضها، وأول الصفات.

تأويله لصفة الاستواء والعلو: فقد أوله بالقهر، فقال (في تفسيره: ١/٣٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٩)، في سورة البقرة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾: "﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، علا وارتفع قهراً لها فكَوَّنها سبع سماوات".

قلت: قال الرومي (في: م/٢): "أقول: لو توقف المؤلف عند قوله: علا وارتفع لسلم من الزلل، ولكن قوله: قهراً لها فيه حصر للعلو بنوع واحد من أنواعه، وهو علو القهر؛ بل قد يفهم منه البعض إنكار علو الذات الثابت لله – سبحانه وتعالى – مع أن هذه الآية الكريمة وأمثالها هي من أدلة العلو بأنواعه الثلاثة، وهي: علو الذات، وعلو القهر، وعلو القدر.

قال الشيخ صالح الفوزان (في شرح الواسطية: ٢٦): (وهو العلي أي: له العلو المطلق: **علو الذات**؛ لكونه فوق جميع المخلوقات، على العرش استوى.

و**علو القدر**: فله كل صفات الكمال ونعوت الجلال.

و**علو القهر**: فهو القادر على كل شيء والمتصرّف في كل شيء لا يمتنع عليه شيء).

والمؤلف عند تفسيره لقوله – تعالى –: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، في الآية الحادية عشرة من سورة فصلت قال: (أي: قصد بإرادته الربانية إلى السماء).

فاختلف التفسير مع اتحاد النص، والسبب في ذلك الاضطراب هو عدم الرجوع إلى كلام أهل الحق والسنة والاعتماد على الفهم الشخصي.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مجموع فتاواه: ٥/٥١٨) أقوال علماء السلف في معنى هذه الآية:﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، فنقل عن ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبي العالية: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، يقول: ارتفع.

والبخاري – في صحيحه في كتاب التوحيد – قال: قال أبو العالية: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، أي: ارتفع فسوى خلقهن، ثم نقل شيخ الإسلام (كما في الفتاوى: ٥/٥٢٠) قول الفرّاء وجماعة أن معنى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، عمد إلى خلق السماء، وقال بعد نقله: (وهذا الوجه من أضعف الوجوه؛ فإنه قد أخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السماوات والأرض، وكذلك ثبت في صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء»، فإذا كان العرش مخلوقاً قبل خلق السماوات والأرض، فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه له؟ لو كان هذا يعرف في اللغة: أن استوى على كذا بمعنى أنه عمد إلى فعله، وهذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً، لا في نظم ولا في نثر.

ومن قال استوى بمعنى عمد ذكره في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾؛ لأنه عُدي بحرف الغاية كما يقال: عمدت إلى كذا وقصدت إلى كذا، ولا يقال عمدت على كذا ولا قصدت عليه، مع أن ما ذكره في تلك الآية لا يعرف في اللغة –أيضاً – ولا هو قول أحد من مفسرّي السلف، بل المفسرون من السلف قولهم بخلاف ذلك كما قدمناه عن بعضهم، وإنما هذا القول وأمثاله ابتدع في الإسلام لما ظهر إنكار أفعال الرب التي تقوم به، ويفعلها بقدرته ومشيئته واختياره؛ فحينئذ صار يفسر القرآن من يفسره بما ينافي ذلك، كما يفسر سائر أهل البدع القرآن على ما يوافق أقاويلهم، وأما أن ينقل هذا التفسير عن أحد من السلف فلا؛ بل أقوال السلف الثابتة عنهم متفقة في هذا الباب، لا يعرف لهم فيها قولان، كما قد يختلفون –

أحياناً – في بعض الآيات، وإن اختلفت عباراتهم فمقصودهم واحد وهو إثبات علو الله على العرش).

وقال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية في سياق رده على مؤول الاستواء (مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٦): (إن لفظ الاستواء في كلام العرب الذين خاطبنا الله بلغتهم وأنزل كلامه بها نوعان: **مطلق ومقيد، المطلق** لم يوصل معناه ب(حرف)، مثل: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾، وهذا معناه كمل وتم، يقال: استوى النبات واستوى الطعام، وأما المقيد فثلاثة أضرب: أحدها مقيد ب(إلى)، كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة، وقد ذكر – سبحانه – هذا المعَدَّى ب(إلى في موضعين من كتابه، في البقرة في قوله – تعالى – : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ .

و**الثاني** في سورة السجدة [فصلت]: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.

و**الثالث**: مقيد ب (على)، كقوله: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾، وقوله: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾، وقوله: ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾.

وهذا – أيضاً – معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

انتهى المقصود من كلامه – رحمه الله –).

قلت: يتحصل من كلام هذين الشيخين الإمامين أن معنى: استوى إلى السماء: (ارتفع)، وردا قول من قال إن معنى استوى: (عمد)، والحكم عليه بأنه من أضعف الوجوه، والقول إنه لا يُعرف في اللغة: لا على سبيل الحقيقة، ولا على سبيل المجاز.

كما أنه لا يوجد في مأثور كلام العرب من النظم والنثر، وهذا الكلام المردود وهو تفسير استوى بمعنى: (عمد)، هو ما سار عليه المؤلف في هذا التفسير، وقد رأيت التنبيه على أنه مردود منقوض عند أهل العلم".

وقال الرومي – أيضاً – (في: م/٦٢) عند قوله – تعالى – الآية: (٢)، في سورة يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، قال المؤلف

(في: ٢٥٦/٢): "﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، أي: استواءً يليق بذاته – عز وجل – فلا يقال كيف".

: "قلت: الاستواء عند أهل السنة يطلق على أربعة معاني هي: الاستقرار، والعلو، والارتفاع، والصعود.

ولا شك أن هذه المعاني على ما يليق بجلال الله وعظمته.

قال الإمام ابن القيم في قصيدته:

فلهم عبارات عليها أربـع قد حصلت للفارس الطعـان

وهي: استقر، وقد على، وكذا ارتفع الذي ما فيه من نكران

وكذاك قد صعد الذي هو رابع وأبو عبيدة صاحب الشيباني

يختار هذا القول في تفسيره أدرى من الجهمي بالقـرآن

وقد نقل شارح هذه القصيدة[1] في كتابه توضيح المقاصد والقواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم أقوال بعض العلماء في معنى الاستواء ومنها:

حكى الفراء عن ابن عباس، ثم استوى: صعد.

وعن مقاتل والكلبي، استوى على العرش: استقر.

قال أبو عبيدة، استوى على العرش: صعد.

وقال الشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد في كتابه: (التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية ص: ١٢٩): (أما معنى الاستواء في اللغة فله أربع معان، تأتي بمعنى: علا، وبمعنى: ارتفع، وبمعنى: صعد، وبمعنى: استقر).

وقال الشيخ زيد بن عبدالعزيز الفياض في كتابه: (الروضة النديه شرح العقيدة الواسطية ص: ٢٣٢): (والاستواء صفة فعلية، ومعنى الاستواء:العلو، والارتفاع، والاستقرار، والصعود).

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن عيسى.

وقد فسر الشيخ محمد علي الصابوني الاستواء بقوله: (استواء يليق بجلاله من غير تكييف ولا تمثيل)، فقال الشيخ صالح الفوزان: (في تعقيباته وملاحظاته عليه): (وقد كرر هذه العبارة على جميع آيات الاستواء السبع، ومعناها التفويض حيث لم يفسر الاستواء بما فسره به السلف من أنه: العلو، والارتفاع، مع تفويض الكيفية، وهذه طريقة الأشاعرة: المفوضة منهم) أ.هـ.

قلت [الرومي]: جميع ما تقدم من النقول يدور على أن معاني الاستواء أربعة وهي: الاستقرار، والصعود، والعلو، والارتفاع، وأن التعبير بعبارة: استواء يليق بجلاله بدون زيادة إيضاح، هو من قبيل التفويض المردود عند علماء أهل السنة والجماعة".

وقد كرر الرومي الكلام (في: م/٦٥) عند قوله – تعالى – في سورة الرعد: "﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، (في: ٤٣٦/٢)، فقال عند قول الجزائري: "﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، استواءاً يليق به – عز وجل –".

فذكر في الرد عليه نحواً مما تقدم ونصه: "قلت تكرر مراراً أن السلف الصالح – رحمهم الله – لا يكتفون بعبارة: (استواء يليق به – عز وجل –) تفسيراً للاستواء، وأنهم يرون هذا من باب التفويض لأسماء الله وصفاته، وهو مسلك ممنوع مردود؛ بل إنهم يفسرون الاستواء بمعناه اللغوي، وهو يجيء على أربعة وجوه: فيأتي بمعنى: علا، ويأتي بمعنى: صعد، ويأتي بمعنى: ارتفع، ويأتي بمعنى: استقر" .

الموضع الثالث.

تأويله لصفة الرحمة بالإنعام والجنة، خلاف معتقد أهل السنة والجماعة؛ فهي صفة ثبوتية على حقيقتها كما في كتاب الله وسنة نبيه:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١١٠/١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٥٧)، في سورة البقرة: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾: "﴿وَرَحْمَةٌ﴾، الرحمة: الإنعام"، وقال (في تفسيره: ٤٩١/١) عند قوله – تعالى –الآية:(١٧٥)، في سورة النساء: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾: "﴿فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ﴾، الجنة".

قلت: وهذا كله تأويل باطل، يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة، وما فسر به الجزائري الرحمة: سواءاً تفسيرها: بالإنعام أو الجنة فليس إثباتاً للصفات – والصفات باب واحد –، وإنما هو

إثبات للوازمها ومقتضياتها، فمثلاً تأويل الرحمة بالجنة: الجنة من لوازم الرحمة وآثارها وليس إثباتاً للصفة، وذلك خلاف تفسير السلف فهم يثبتون الصفة أولاً، ثم قد يثبتون لوازمها وآثارها أو يتكلمون عنها، وهذا يحدث كثيراً.

فقد قال الإمام ابن جرير (في تفسيره: ٤٠/٦): "﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾، يقول فسوف تنالهم رحمته التي تنجيهم من عقابه، وتوجب لهم ثوابه ورحمته وجنته، ويلحقهم من فضله ما ألحق أهل الإيمان به والتصديق برسله".

وقال: الإمام ابن كثير (في تفسيره: ٥٩٢/١): "﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾، أي: يرحمهم ويدخلهم الجنة ويزيدهم ثواباً ومضاعفة ورفعاً في درجتهم من فضله عليهم وإحسانه إليهم".

وقال العلامة عبد الرحمن بن سعدي (في تفسيره: ٢٣٠/٢): "﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾، أي: فسيتغمدهم بالرحمة الخاصة فيوفقهم للخيرات ويجزل لهم المثوبات ويدفع عنهم البليات".

قال الشيخ عبدالله بن محمد الغنيمان (في كتابه: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: ٧٨/١): "وقد علم من دين الرسل وكتب الله – تعالى – أن الله متصف بالرحمن، وليست رحمته ثوابه وجزاؤه [كذا]، كما يقوله أهل التحريف المؤولة، من الأشعرية وغيرهم.

وقد قال الله – تعالى –: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾، فعطف الرحمة على الفضل يدل على المغايرة، وفضل الله – تعالى – الذي هو الثواب والجزاء مخلوق، ليس من صفات الله – تعالى – القائمة به.

وإذا كان الإجماع حاصلاً بين الأمة؛ بأن الله – تبارك وتعالى – ليس كمثله شيء في ذاته المقدّسة؛ فيجب أن تكون صفاته ليست كصفات خلقه؛ لأن الصفة تتبع الموصوف، فصفات الله – تعالى – من الرحمة والرضا والغضب وغير ذلك تليق بعظمته وتناسبه، وصفة المخلوق من ذلك وغيره تليق بضعفه وعجزه وفقره، وإن من الضلال والبعد عن كتاب الله وهدي رسوله وسبيل المؤمنين – حقاً – نفي صفات الله – تعالى – وتعطيله منها اعتلالاً بأنها تفيد التشبيه؛ لأن المخلوق يوصف بتلك الصفات، وهل هذا إلا مثل من يقول: أنا لا أقر بوجود

الله – تعالى –؛ لأن المخلوق موجود، وقد تقدّمت الإشارة إلى أن مجرد الاشتراك في الاسم أو في المعاني العامة لا يقتضي تشبيهاً".

وقال – أيضاً – (٢/١٨٥): "الرحمة المضافة إلى الله – تعالى – تكون صفة له ذاتية كقوله – تعالى –: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ونحو ذلك وهو كثير.

وتكون مفعولاً له مخلوقاً وهي من أثر صفة الرحمة الذاتية كقوله – تعالى –: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾، وقوله – تعالى –:﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾، وهو – أيضاً – كثير.

ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خلق الله مائة رحمة فوضع واحدة بين خلقه وخبأ عنده مائة إلا واحدة» رواه مسلم".

ومثله ما يأتي من قوله: «فقال الله للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء».

ومراده: بيان أن الرحمة تطلق على المخلوق فتكون مخلوقة لله مفعولاً له، وذلك من آثار رحمته التي هي صفته – تعالى – كما في قوله صلى الله عليه وسلم جواباً لسعد بن عبادة لما قال له: ما هذا؟، قال: «هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء».

وقال الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان (في الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص: ٤٢٩): "صفات الله – تعالى – تنقسم إلى قسمين: صفات ذات، وصفات فعل، وضابط صفات الذات هي التي لا تنفك عن الله – عز وجل –، وضابط صفات الفعل هي التي تتعلق بالمشيئة والقدرة، مثال صفات الذات: النفس، العلم، الحياة، القدرة، السمع، البصر، الوجه، اليد، الرجل، الملك، العظمة، الكبرياء، العلو، الإصبع، العين، الغنى، القدم، الرحمة، الحكمة، القوة، العزة، الخبرة، الوحدانية، الجلال.

ومثال صفات الفعل: الاستواء، النزول، الضحك، المجيء، العَجَب، الفرح، الرضى، الحب، الكره، السخط، والإتيان والمقت والأسف، وهذه يقال لها: قديمة النوع حادثة الآحاد، ويصلح أن تقول قبلها إذا شاء".

وفي كتاب الرومي: (م/٦٩) عند قوله – تعالى – في سورة التوبة، الآية:(٩٩): ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، عند قول المؤلف (في: ٢٣٢/١): "﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، يؤكد وعد الله – تعالى – لهم بإدخالهم في رحمته؛ التي هي الجنة".

قوله رداً على الجزائري: "تفسير الرحمة بالجنة تأويل لصفة الرحمة الثابتة لله – عز وجل –؛ فالجنة من ثواب الله للمؤمنين المترتب على رحمته – تعالى – لهم.

وقد تكلم الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان على تأويل صفة الرحمة في كتابة (الكواشف الجلية عن معاني الواسطية: ٢٠٥) فقال: (وبعضهم تأول الرحمة بمعنى: إرادة الإحسان؛ والحق إثبات صفة الرحمة حقيقة على ما يليق بجلاله، كما يقال في سائر الصفات، والرحمة لا تنفك عن إرادة الإحسان،فهي مستلزمة للإحسان، أو إرادته،استلزام الخاص للعام؛ فكما يستحيل وجود الخاص بدون العام، فكذلك الرحمة بدون الإحسان أو إرادته.

ومنهم من تأول الرحمة بمعنى: الثواب، والله – سبحانه – فرق بين رحمته ورضوانه وثوابه المنفصل فقال – تعالى –: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾، الآية؛ فالرحمة والرضوان صفته، والجنة ثوابه،وهذا يبطل قول من جعل الرحمة والرضوان ثواباً منفصلاً مخلوقاً، وقول من قال: هي إرادة الإحسان؛فإن إرادة الإحسان من لوازم رحمته، فإنه يلزم من الرحمة أن يريد الإحسان، وكذلك لفظ: اللعنة والغضب والمقت هي أمور مستلزمة للعقوبة؛ فإذا انتفت حقائق تلك الصفات انتفى لازمها، فإن ثبوت لازم الحقيقة مع انتفائها ممتنع؛ فالحقيقة لا توجد منفكة عن لوازمها).

قلت [الرومي]: ويتحصل من كلام العلماء والمحققين – المتقدم – بعض النتائج ومنها:

أولاً: إثبات صفة الرحمة لله – عز وجل – بما يليق بجلاله وأنها، أي: الرحمة غير الإحسان أو إرادة الإحسان؛ بل الإحسان أو إرادته من لوازم الرحمة التي لا تنفك عنها، ولكنها ليست هي.

ثانياً: أن الرحمة الثابتة لله – عز وجل – هي – أيضاً – غير الثواب؛ فالثواب نتيجة للرحمة، فمن قال إن الرحمة هي الجنة فقد أول صفة الرحمة بالثواب، وهو تأويل غير سليم ولا مقبول. ولا شك أن الجنة لا يدخلها أحد إلا برحمة الله – سبحانه – ولكن لا يقتضي أن تكون الجنة هي الرحمة.

ومما يوضح ذلك، وهو التصريح بأن دخول الجنة من لوازم الرحمة، بعض الأحاديث الثابتة، ومنها ما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لن يدخل أحداً منكم عمله الجنة»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله: قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه بفضل ورحمة».صحيح مسلم باب لن يدخل أحد الجنة بعمله.

وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار، ولا أنا إلا برحمة من الله». صحيح مسلم باب لن يدخل أحد الجنة بعمله.

وعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها أنها كانت تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«سددوا وقاربوا وأبشروا، فإنه لن يدخل الجنة أحداً عمله»، قالوا:ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله منه برحمة، واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل»، صحيح مسلم".

الموضع الرابع.

تأويله: لـ صفة الوجه الثابتة لله على حقيقتها في الكتاب والسنة؛ فقد أولها: بلفظ الجلالة: الله أو الذات، خلاف معتقد أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤٢٦/٣) عند قوله – تعالى – في آخر آية، في سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾: "﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أي: إلا الله – سبحانه وتعالى – فلا يهلك كما يهلك سواه"، وقال: (في تفسيره: ٣٧٧/٤) عند قوله – تعالى – الآية:

(٢٧)، في سورة الرحمن: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، "﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾، أي: ذاته ووجهه – سبحانه وتعالى –"

قلت: المؤلف في تفسيره جمع بين التفسير بالذات الذي يفسر به الوجه عند المؤولة هروباً من الإثبات، وبين التفسير بالوجه دون بيان أنه صفة ثبوتية لله على مذهب أهل السنة، وكان عليه – وهو يدعي أنه على معتقد أهل السنة – أن يفسر الوجه على طريقة أهل السنة لا يفسره بإعادة لفظ الجلالة: الله أو بالذات أو إعادة لفظ الوجه على طريقة أهل البدعة، وأن يبين أن الوجه صفة من صفات الباري على ما يليق به بلا تأويل ولا تمثيل ولا تعطيل، وما يلزمه في لفظ: الجلالة والوجه يلزمه في لفظ: الذات.

قال الإمام شمس الدين ابن القيم (في الصواعق المرسلة على غزو الجهمية والمعطلة: ٢٣٥/١): "المتأوِّل يفر من أمر فيقع في نظيره؛ مثاله إذا تأول الوجه بالذات قيل له فيلزمك في الذات ما لزمك في الوجه؛ فإن لفظ الذات يقع على القديم والمحدث؛ كما يقع لفظ الوجه على القديم والمحدث".

وقال الشيخ صالح بن عبدالله الفوزان (في تعقيباته على كتاب صفوة التفاسير لعلي الصابوني ص: ٩):"تأويل الوجه بالذات تأويل باطل لأنه نفي لصفة ثابتة لله –تعالى –".

ونقل الرومي (في: م/١٦٣) ما تقدم وما هو أبسط منه، أي: أوسع، من كلام ابن القيم، فليراجع.

الموضع الخامس.

تأويل صفة اليد: بـ القوة، وهي ثابتة لله – تعالى – بالكتاب والسنة، وتأويله لها خلاف معتقد أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٤٦/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٥)، في سورة الحاقة: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾، "﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾، أي: بالقوة، أو:﴿ لَأَخَذْنَا﴾ بيمينه لنقتله".

قلت: هذا تأويل باطل، وإثبات صفة اليد اليمين، واليدين الاثنتين لله – تعالى – على ما يليق به، لا يشبه فيها خلقه، يدل له قوله صلى الله عليه وسلم – فيما رواه مسلم–:

«إن المقسطين عند الله على مَنَابرَ من نور عن يمين الرحمن – عز وجل –، وكلتا يديه يمين».

قال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (في مجموع فتاواه: ٥/٥١) في إثبات اليدين والقدرة: "ما ورد في هذا من الأحاديث والآثار يراد به إثبات اليد والقدرة جميعًا، فهي تدل على أن بيده كل شيء – سبحانه – وله القدرة الكاملة، كما تدل على إثبات اليد له – سبحانه – على الوجه اللائق به من غير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته.

وقد دل على هذا المعنى قوله – تعالى – في سورة المائدة: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَان﴾، الآية، وقوله – سبحانه – في سورة ص: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ﴾. وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول:أنا الملك، أين الجبارون أين المتكبرون؟، ثم يطوي الأرضين السبع، ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون أين المتكبرون؟»، والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة".

هذا ما يرد به على تأويلات الجزائري، وعدم إثباته للصفات على طريقة أهل السنة والجماعة، وإنما سار في ذلك على طريقة المؤولة المبتدعة، من الأشاعرة وغيرهم.

وقال سماحته – رحمه الله – في رده على علي الصابوني (مجلة البحوث الاسلامية: ٢٨٩/١٠، ومجموع فتاواه: ٦٥/٣): "قد أحسنت في اختيار مذهب السلف الصالح واعتقاد أنه الأسلم والأحكم والأعلم، ولكنك لم تثبت عليه، بل تارة تختار مذهب التأويل وتارة تختار مذهب التفويض، والواجب على المؤمن الثبات على الحق وعدم التحول عنه"، إلى أن قال (في: ٦٨/٣): "وقد أنكر أهل السنة على من تأول نصوص الصفات وبدعوه؛ لما يترتب على تأويلها من أنواع الباطل وتحريف الكلم عن مواضعه، وتجريد الرب – سبحانه – من صفات الكمال، وسوء الظن به، وأنه خاطب عباده بما ظاهره تشبيه وتمثيل، وأن المراد غيره، وهذا هو التأويل المذموم، وهذا هو الذي سلكه أهل الكلام وأنكره عليهم أهل السنة وضللوهم في

ذلك؛ لكونهم أولوا النصوص عن ظاهرها وصرفوها عن الحق الذي دلت عليه بلا حجة ولا برهان من كتاب ولا سنة، بل بمقتضى عقولهم وآرائهم التي لم ينزل الله بها من حجة ولا قام عليها برهان، وقد ألزموهم فيما أثبتوا نظير ما فروا منه فيما تأولوه وهو لازم لهم بلا شك، ولا يسلم من التناقض واللوازم الباطلة إلا من أثبت ما أثبته الله ورسوله ونفى ما نفاه الله ورسوله، وهم أهل السنة والجماعة، والله المستعان".

فما قاله سماحته مما رد به على الصابوني ينطبق تماماً على الجزائري، فهو رد عليه كما هو رد على أمثاله.

والجزائري يدعي أنه سلفي – كما ادعى الصابوني اختياره لمذهب السلف –، وأنه على منهج أهل السنة والجماعة وهو – كما تقدم – يسير على خلاف مذهبهم، بل يخالفه قاصداً، وهي عقيدته، فلا تفيده دعواه وقد قامت البينة – من كلامه في كتبه – على خلافها، فهو على مذهب أهل الكلام الذي أخذه عبد المحسن بن حمد العباد على الجلالين – في رده على الرفاعي والبوطي، وهو يدافع عن الجزائري –، مما يفهم منه تبرئة الجزائري من سيره على طريقة أهل الكلام.

والدعاوى ما لم يقيموا عليها بينـات أبناؤها أدعيـاء

وهذا وغيره يدل على أن العباد لم يقرأ تفسير الجزائري، وداهنه في دفاعه عنه وعن تفسيره بدافع الهوى، ولو قرأه لتبين له ما فيه من الأمور الخطيرة، والتي مثله لا يجهلها، والظن فيه أنه – لو رآها – لا يسكت عنها.

والمشكلة – أيضاً – في رفضه لما أردت بيانها له،– في اتصال هاتفي بيني وبينه – أو دلالته عليها في مواضعها – في كتاب الجزئري – ليراجعها.

والجزائري الضال في صفات الله حينما يؤولها ويحرفها عن ظاهرها، ويدعي أنه سني سلفي يكذب في ذلك؛ فأهل السنة السلفيون مذهبهم ما قاله شيخ الإسلام بن تيمية (في مقدمة التفسير ص: ٩٤)، عند قوله – تعالى –: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾: "لم ينف عنهم علم معناه، بل قال ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾، وثبت أن اتباع

المتشابه ليس في خصوص الصفات، ولا أعلم أن أحداً من السلف جعلها من المتشابه الداخل في هذه الآية.

وعندهم قراءتها تفسيرها، وتمر كما جاءت دالة على ما فيها من المعاني لا تحرف".

ومما يزيد في الإيضاح ما في كتاب العلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى – رحمه الله – (في تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي ص: ١٦٥) قال:

"وأما قوله – تعالى –: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾، الآية، فاعلم أن لفظ اليد جاء في القرآن على ثلاثة أنواع مفرد كقوله – تعالى –: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾، وجاء مثنى كقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وجاء مجموعاً كقوله – تعالى –: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾، فحيث ذكر اليد مثناة أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد وعدى الفعل إليها بالباء فقال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وحيث ذكرها مجموعة أضاف العمل إليها ولم يعد الفعل بالباء، فلا يحتمل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، من المجاز ما يحتمله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾، فإن كل أحد يفهم من قوله:﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾، ما يفهمه من قوله عملنا وخلقنا كما يفهم ذلك من قوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

وأما قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنى، وكيف وقد دخلت الباء فالفعل قد يضاف إلى ذي اليد، والمراد: الإضافة إليه كقوله : ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وأما إذا أضيف إليه الفعل ثم عدى الباء إلى يد مفردة أو مثناة فهو ما باشرته يده؛ ولهذا قال عبدالله بن عمرو بن العاص: إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثاً: خلق آدم بيده، وغرس جنة الفردوس بيده، فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء مما خلق بالقدرة، وقال عبدالعزيز بن يحيى المالكي الكناني جليس الشافعي والخصيص به (في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة) قال: (يقال للجهمي أتقول إن لله وجهاً وله نفس وله يد؟، فيقول ولكن معنى وجه الله هو الله ومعنى نفسه عينه ومعنى يده نعمته، قال والجواب أن يقال له فذكر كلاماً يتعلق بالوجه والنفس إلى أن قال: واعلم – رحمك الله – أن قائل هذه المقالة يعني: القائل أن معنى اليد النعمة جاهل بلغة القرآن ولغة العرب ومعانيها وكلامها وذلك أن الله إذا افتتح الخبر عن نفسه

بلفظ الجمع ختم الكلام بلفظ الجمع، وإذا افتتح الكلام بلفظ واحد ختم الكلام بلفظ واحد، وإنما المعنى الخبر نفسه وإن كان اللفظ جمعاً فأما ما كان من لفظ الواحد فهو قوله – تعالى –: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، فافتتح الخبر عن نفسه بلفظ واحد، وبمثله ختم الكلام فقال:﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ، وقال: ﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾، وقال: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ﴾، وأما ما افتتحه بلفظ الجمع فهو قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾، فافتتحه بلفظ الجمع ثم ختمه بمثل ما افتتحه به فقال: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾، وإنما عنى بذلك نفسه؛ لأنها كلمة ملوكية تقولها العرب، وروي أن ابن عباس لقي أعرابياً ومعه ناقة فقال: لمن هذه؟ فقال الأعرابي :لنا، فقال له ابن عباس: كم أنتم؟، فقال: إنا واحد، فقال ابن عباس:

هكذا قوله – تعالى – نحن، وخلقنا، وقضينا، يعني: نفسه، والمبهم يرد إلى المحكم فكل كلمة في القرآن من لفظ جمع قبلها محكم من التوحيد ترد إليه فمن ذلك قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، يرد إلى قوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعْبُدُوا إلا إِيَّاهُ﴾، وقوله: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾، يرد إلى قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، وقواه: ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾، وكذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أنعاماً﴾، يرد إلى قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فلما افتتح الكلام بلفظ الجمع، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ﴾ قال: ﴿أَيْدِينَا﴾، ولما افتتح بقوله: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، ختم الكلام على ما افتتحه به.

فهذا بيان لقوم يفقهون، وقد كان أكثر قسم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقسم:

«لا والذي نفس محمد بيده»، وهذا لا يليق به النعمة، وهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم يصدق كتاب الله) انتهى كلامه.

ويقال للحلبي قد نقل الحافظ بن عساكر عن إمامك أبي الحسن الأشعري أنه أثبت اليدين صفة لله – تعالى – وذلك في آخر كتبه وعليه اعتمد ابن عساكر في ذكر مناقبه واعتقاده، قال: ابن عساكر قال: يعني: أبا الحسن الأشعري فإن سألنا سائل فقال: أتقولون إن لله يدين؟ قيل نعم نقول ذلك لقول الله – تعالى –: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «خلق آدم بيده، وغرس جنة عدن بيده»، وقال – تعالى –: ﴿بَلْ يَدَاهُ

مَبْسُوطَتَانِ﴾، وفي الحديث: «كلتا يديه يمين»، وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا وكذا بيدي، وهو بمعنى: النعمة، إذا كان الله خاطب العرب بلغاتها وما تجد مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها، وإذ لا يجوز في خطابها أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني: النعمة، بطل أن يكون معنى: بيدي النعمة، وساق الكلام في إنكار هذا التأويل، وأطاله جداً، وبين أن اللغة التي نزل بها القرآن لا تحتمل ما تأولته الجهمية، وقال لسان أصحابه وأجلهم أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (في كتاب التمهيد وهو من أشهر كتبه):

"فإن قال قائل فما الحجة في أن لله وجهاً، ويدين، قيل له قوله – تعالى –: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فأثبت لنفسه وجهاً ويدين، فإن قالوا بما أنكرتم أن يكون المعنى خلقت بيدي: أنه خلقه بقدرته أو بنعمته: أن اليدين في اللغة يكون بمعنى: النعمة وبمعنى: القدرة كما يقال: لفلان عندي يد بيضاء، وهذا الشيء في يد فلان، وتحت يده، ويقال: رجل أيْد: إذا كان قادراً كما قال – تعالى –: ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾، يريد عملنا بقدرتنا، كما قال الشاعر:

إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين

وكذلك قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، يعني: بقدرته ونعمته، قال: فيقال له هذا باطل؛ لأن قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾، يقتضي إثبات يدين، هما صفة له؛ فلو كان المراد بهما القدرة؛ لوجب أن يكون له قدرة، ولا تزعمون أن لله – تعالى – قدرة واحدة، فكيف يجوز أن تثبتوا قدرتين؟، وقد أجمع المسلمون المثبتون للصفات، والنافون لها، على أنه لا يجوز أن يكون لله – تعالى – قدرتان: فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون خلق الله آدم بنعمتين؛ لأن نعم الله – تعالى – على آدم وغيره لا تحصى، ولأن القائل: لا يجوز أن يقول: رفعت الشيء أو وضعته بيدي أو توليته، وهو يريد: نعمته، وكذلك لا يجوز أن يقال: لي عند فلان يدان يعنى: نعمتين، وإنما يقال: لي عنده يدان بيضاوان، ولأن فعلته بيدي لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة الذات، ويدل على فساد تأويلهم – أيضاً – أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس، وأن يقول: وأي فضل لآدم عليَّ يقتضي أن أسجد له وأنا – أيضاً – بيدك خلقتني، وفي العلم بأن الله فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه..".

الموضع السادس.

عقيدته في الإيمان بالقدر هو ما كان عليه القدرية المجبرة، وهو خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/١٢٦، ١٢٧) عند قوله – تعالى – الآية: (١٧)، في سورة الأنفال: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾: "**لم يقتلوا المشركين على الحقيقة وإنما الذي قتلهم هو الله**"، وقال: "تقرير مبدأ أن الله – تعالى – خالق كل شيء وأنه خلق العبد وخلق فعله، إذ لما كان العبد مخلوقاً وقدرته مخلوقة، ومأموراً ومنهياً ولا يصدر منه فعل ولا قول إلا بإقدار الله – تعالى – له كان **الفاعل الحقيقي هو الله، وما للعبد إلا الكسب بجوارحه**، وبذلك يجزى الخير بالخير والشر بمثله، عدل الله ورحمته".

وقال: "آية وصول حثية التراب من كف الرسول صلى الله عليه وسلم **إلى أغلب عيون المشركين** في المعركة".

قلت: قال ابن جرير الطبري (في تفسيره: ٩/١٠٤): "قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره للمؤمنين به وبرسوله، ممن شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقاتل أعداء دينه معه من كفار قريش: فلم تقتلوا المشركين، أيها المؤمنون، أنتم، ولكن الله قتلهم.
وأضاف جل ثناؤه قتلهم إلى نفسه، ونفاه عن المؤمنين به الذين قاتلوا المشركين، إذ كان جل ثناؤه هو مسبِّب قتلهم، وعن أمره كان قتالُ المؤمنين إياهم. ففي ذلك أدلُّ الدليل على فساد قول المنكرين أن يكون لله في أفعال خلقه صُنْعٌ به وَصَلوا إليها.
وكذلك قوله لنبيه عليه السلام:
﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، فأضاف الرميَّ إلى نبي الله، ثم نفاه عنه، وأخبر عن نفسه أنه هو الرامي، إذ كان جل ثناؤه هو الموصل المرميَّ به إلى الذين رُمُوا به من المشركين، والمسبِّب الرمية لرسوله.
فيقال للمنكرين ما ذكرنا قد علمتم إضافة الله رَمْيِ نبيه صلى الله عليه وسلم المشركين إلى نفسه، بعد وصفه نبيَّه به، وإضافته إليه، وذلك فعلٌ واحد، كان من الله تسبيبه وتسديده، ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحذفُ والإرسال، فما تنكرون أن يكون كذلك سائر

أفعال الخلق المكتسبة: من الله الإنشاء والإنجاز بالتسبيب، ومن الخلق الاكتسابُ بالقُوى؟ فلن يقولوا في أحدهما قولاً إلا ألزموا في الآخر مثله".

فقد أثبت الإمام ابن جرير الرمي للرسول صلى الله عليه وسلم على حقيقته، وأثبت الرمي لله – عز وجل – على حقيقته، ورد على القدرية: النفاة والمجبرة، وذكر الآثار في ذلك، وليس ما ذهب إليه الجزائري وشَرَحَه، وهو ما يوافق ما يسمى بكسب الأشعري .

وكون الفاعل على الحقيقة لفعل العبد هو الله والعبد كاسب بجوارحه فقط، وليس فاعلاً حقيقة: أي: أنه مجرد آلة، هذه عقيدة القدرية المجَبِّرة الذين يعتقدون أن العبد مجبور غير مختار ولا ينسب إليه فعل، وإنما الفاعل هو الله وحده، وهو غلو في إثبات القدر، مقابل للغلو في نفيه عن الله عند القدرية النفاة، وذلك ضلال مبين.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية (في منهاج السنة: ٢/٢٩٨)، وأن القول بأن أفعال العباد فعل لله لا لعباده عقيدة الجهم بن صفوان الترمذي، فقال:

"وأما جمهور أهل السنة المتبعون للسلف والأئمة فيقولون:إن فعل العبد فعل له حقيقة، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله؛ لا يقولون هو نفس فعل الله، ويفرقون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول، وهذا الفرق الذي حكاه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد عن العلماء قاطبة، وهو الذي ذكره غير واحد من السلف والأئمة، وهو قول الحنفية، وجمهور المالكية، والشافعية والحنبلية، وحكاه البغوي عن أهل السنة قاطبة.."

وقال (في تلخيص الاستغاثة ص: ٣١٥):

"هو في الأصل قول جهم بن صفوان، وهو أول من عرف في الإسلام أنه قال: إن العبد ليس بفاعل، لكن جمهور أهل السنة من أتباع الأئمة الأربعة، وغيرهم يقولون:إنه فاعل حقيقة، وجمهور هؤلاء يقولون: إن فعله مفعول للرب بناء على أن الخلق غير المخلوق؛ كما هو قول الأكثرين، وهو مذهب السلف وأهل الحديث والفقهاء".

وقال في مقدمة التفسير (كما في مجموع الفتاوى: ٢٢٥/١٣) في كلام طويل يحسن الرجوع إليه:

"والمقصود هنا أن (القدرية المجبرة) من جنس المشركين كما أن (النافية) من جنس المجوس، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشيئة في نفس الأمر، والنافية تنفي القدرة العامة والمشيئة التامة، وتزعم أنها

تثبت الحكمة والعدل، وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشيئة والقدرة – كما قد بسط في مواضع –، وأولئك يتعلقون بقوله:﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، و: ﴿اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾، وهذا ذكره الله إثباتاً لقدرته لا نفياً لحكمته وعدله؛ بل بين – سبحانه – أنه يفعل ما يشاء فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئاً، بل هو قادر على فعل ما يشاء؛ بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح:

«لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ؛ فإن الله لا مكره له، ولكن ليعزم المسألة»، وذلك أنه إنما يقال: افعل كذا إن شئت لمن قد يفعله مكرها فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الإكراه عنه، والله – تعالى – لا مكره له فلا يفعل إلا ما يشاء فقوله – تعالى –: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾، و: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، ونحو ذلك هو لإثبات قدرته على ما يشاء، وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون: إنه لم يشأ كل ما كان، بل لا يشاء إلا الطاعة، ومع هذا فقد شاءها ولم تكن ممن عصاه، وليس هو قادراً عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعاً ولا عاصياً.

فهذه الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة، كما أن الآيات التي يحتج بها النفاة التي تدل على أنه حكم عادل لا يظلم مثقال ذرة، وأنه لم يخلق الخلق عبثاً، ونحو ذلك تدل على فساد قول المجبرة، وليس في هذه الآيات، ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين؛ بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى وكلا القولين باطل، وهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي في المسند وغيره وبعضه في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه خرج على أصحابه وهم يتمارون في القدر، هذا يقول ألم يقل الله كذا ؟ وهذا يقول ألم يقل الله كذا ؟ فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال:

«أبهذا أمرتم؟، أم إلى هذا دعيتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض»؟، ولهذا قال أحمد في بعض مناظراته لمن صار يضرب الآيات بعضها ببعض: (إنا قد نهينا عن هذا).

فمن دفع نصوصاً يحتج بها غيره لم يؤمن بها، بل آمن بما يحتج، صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

وهذا حال أهل الأهواء فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع تلك الأقوال، فصاروا كما قال عن أهل الكتاب:

﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء؛ إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه؛ بل: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه، مما أخبر به وما أمر به، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال صلى الله عليه وسلم:

«وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»، وقد تكون تلك البدعة أعظم – عندهم – مما أخذوا به من الشرعة، يجعلون تلك هي (الأصول العقلية)، كالقدرية المجبرة والنفاة، فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول – وهو الذي يسمونه العقليات – أعظم عندهم – مما تلقوه من الشرع؛ فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات والأمريات جميعاً كالواجبات الشرعية، لكن يقولون – أيضاً – إن الشرع أوجبها ولكن لهم فيها تخليط ليس هذا موضعه، وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات، كإثبات حدوث العالم بطريقة الأعراض واستلزامها للأجسام وهم ينفون الصفات والقدر، ويسمون ذلك: (التوحيد والعدل).

وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفياً منهم؛ فإنهم ينفون الأسماء مع الصفات، وهم رءوس المجبرة، والأشعرية وافقتهم في الجبر؛ لكن نازعوهم نزاعاً لفظياً في **إثبات الكسب والقدرة عليه**، وهم يرون أن هذه الأصول العقلية – وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه وما يجوز عليه من الأفعال – هي أعظم العلوم وأشرفها، وأنهم برزوا بها على الصحابة، وأن النبي لم يعلمها الصحابة : إما لكونه وكلها إلى استنباط الأمة، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهاد، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه، ولم يشغلهم بالأدلة لاشتغالهم بالجهاد" .

وقال ابن القيم (في مدارج السالكين: ٤٠٥/١) في القدرية المجبرة: "وهؤلاء شر من القدرية النفاة وأشد منهم عداوة لله ومناقضة لكتبه ورسله ودينه، وهؤلاء أعداء الله حقاً وأولياء إبليس وأحباؤه وإخوانه.

ورأيت من ظلمهم الأقدار واتهامهم الجبار ما يبدو على فلتات ألسنتهم وصفحات وجوههم، وتسمع من أحدهم من التظلم والتوجع ما تسمعه من الخصم المغلوب العاجز عن خصمه، فهؤلاء هم الذين قال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيته:

ويدعى خصوم الله يوم معادهم إلى النار طُراً فرقة القدرية".

وقال سماحة شيخنا الأمام عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (في مجموع فتاواه: ٣٦/٣): "القدرية المجبرة غلوا في إثبات القدر حتى قالوا ليس للعبد إرادة ولا مشيئة، وقد أخطأوا في ذلك".

والغلو الذي أشار إليه سماحة الشيخ ينطبق على قول الجزائري: "**الفاعل الحقيقي هو الله، وما للعبد إلا الكسب بجوارحه**، وبذلك يجزى الخير بالخير والشر بمثله، عدل الله ورحمته"!!.

قلت: كيف يستحق الثواب والعقاب وهو مجبور غير مختار؟!، والله لا شك أعدل العادلين؛ ولكن أين محل عدل الله هنا؟!! فعدل الله محله أن يعمل العبد مختاراً بمشيئة وإرادة يستطيع بها أن يفعل أو يمتنع من الفعل غير مجبور على فعله وبهذا يتعلق التكليف، وهو على عبارة الجزائري مجبور، وذلك قوله :"**ليس للعبد إلا الكسب بجوارحه**" وهذا ما يسمى بـ(كسب الأشعري)، وهو أن العبد مختار في الظاهر مَجَازاً، مجبور في الباطن، وينسب إليه الفعل كسباً ويحاسب أو يثاب عليه كسباً وهو مجبور؛ وهذا غير مفهوم؛ إذ كيف يثاب ويحاسب وهو مجبور، ولذلك قيل فيه: "عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظام(١)، وأحوال أبي هاشم(٢)، وكسب الأشعري(٣)، وأنشدوا في ذلك:

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفـهام

الكسب عند الأشعري والحا ل عند البهشمي وطفرة النظام".

---

(١) إبراهيم بن سيار بن هاني أبو إسحاق البصري النظام من رؤوس المعتزلة.

(٢) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم الجبائي شيخ المعتزلة.

(٣) أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن أبي بشر – إسحاق – ابن سالم الأشعري، وهذا مذهبه في طوره الثاني، قبل أن يرجع إلى ما عليه أهل السنة والجماعة إجمالاً، وكان في طوره الأول معتزلياً لا يثبت شيئاً من الأسماء ولا الصفات بمعانيها، كما هي عقيدة أهل السنة والجماعة.

وتقدم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الأشعرية وافقوا الجهمية في الجبر، ونازعوهم نزاعاً لفظياً في إثبات الكسب والقدرة عليه؛ فأصل مذهب القدرية المجبرة مذهب الجهمية، وهم من جنس المشركين.

قلت: وهو مذهب الجزائري، كما رأيتَ تحقيقه – في ما تقدم –.

وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن (في مصباح الظلام ص: ٤١٠): "قال – تعالى –: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، فأثبت الله لنبيه صلى الله عليه وسلم من الرمي ما يليق بحال البشر، وأما التأثير والإصابة والهزيمة بذلك الرمي وإيصاله إليهم فالله – تعالى – هو الفاعل له والرامي في الحقيقة".

وهكذا علماء أهل السنة يثبتون الرمي حقيقة والفعل حقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينفونه عنه، كما فعل الجزائري، وأنه لا حقيقة لرميه صلى الله عليه وسلم، وأن الرامي هو الله وحده، وإنما النبي رام على الحقيقة بمباشرة الرمي، والله رام على الحقيقة بتأثير الرمي ووصوله إلى الكفار وإصابته.

وقوله: "وبذلك يجزى الخير بالخير والشر بمثله"، جهل عظيم؛ بل انحراف معتقد خطير – أيضاً –؛ ففي عقيدة أهل السنة والجماعة أن الله قد يغفر للمؤمن، ولا تلزم مجازاته بالشر فيما دون الشرك، فقد قال الله – تعالى –: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

أما الكافر فقد يجازى على الخير في الدنيا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنة، يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها».

وأما في الآخرة فلا ينتفع بشيء من عمله أبداً؛ لهذا الحديث؛ ولأن الله – تعالى – قال:

﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ﴾،

وقال: ﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾، وهذا يقع من الجزائري في مواضع وذلك لجهله بالكتاب والسنة، ويأتي مزيد في المسألة.

وقد فصل في هذه القضية – أيضاً – العلامة محمد بن صالح العثيمين (في تفسير القرآن الكريم: ١٥٢/٢) عند قوله – تعالى – في سورة البقرة: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، فقال:"إضافة العمل إلى الإنسان فيه رد على الجبرية؛ لقوله – تعالى – : ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾؛ ولا شك أن الإنسان يضاف إليه عمله؛ وعمله: كسبه – إن كان في الخير، واكتسابه إن كان في الشر –، كما قال – تعالى –: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

والناس في هذه المسألة – أعني مسألة أعمال العباد – ينقسمون إلى **ثلاثة أقسام**:

القسم الأول: من يرون أن الإنسان مجبر على العمل؛ لا يفعل شيئاً باختيار – أبداً –؛ وما فعله الاختياري إلا كفعله الاضطراري: فمن نزل من السطح على الدرج درجة درجة هو كمن سقط بدون علمه من أعلى السطح؛ وهذا مذهب الجبرية من الجهمية؛ وهو مذهب باطل ترده الأدلة السمعية، والعقلية.

و**القسم الثاني**: من يرون أن الإنسان مستقل بعمله، وأن الله – سبحانه وتعالى – لا يصرف العبد إطلاقاً؛ فالعبد له الحرية الكاملة في عمله، ولا تعلق لمشيئة الله به، ولا تعلق لتقدير الله وخلقه بعمل الإنسان، وهذا مذهب المعتزلة القدرية؛ وهو مذهب باطل للأدلة السمعية، والعقلية. وكلا القسمين مع بطلانهما يلزم عليهما لوازم باطلة.

القسم الثالث: يرون أن فعل العبد باختياره؛ وله تعلق بمشيئة الله؛ فمتى فعل العبد الفعل علمنا أن الله – تعالى – قد شاءه وقدره؛ وأنه لا يمكن أن يقع في ملك الله ما لا يريد؛ بل كل ما وقع فهو مراد لله مخلوق له؛ ووجه كون فعل العبد مخلوقاً لله: أن الإنسان مخلوق له؛ وفعله كائن بأمرين: بعزيمة صادقة وقدرة؛ والله – عز وجل – هو الذي خلق العزيمة الصادقة والقدرة؛ فالإنسان بصفاته وأجزائه وجميع ما فيه كله مخلوق لله – عز وجل –.

هذا القول الوسط هو الذي تجتمع فيه الأدلة جميعاً؛ لأن الذين قالوا (إن الإنسان مجبر) أخذوا بدليل واحد وأطلقوا من أيديهم الدليل الآخر؛ والذين قالوا: (إنه مستقل) أخذوا بدليل واحد وأطلقوا الدليل الثاني من أيديهم؛ لكن أهل السنة والجماعة – والحمد لله – أخذوا بأيديهم بالدليلين؛ وقالوا: الإنسان يفعل باختياره؛ولكن تصرفه تحت مشيئة الله – عز وجل –؛ ولهذا

الأمر بغير اختياره رفع عنه حكمه: فالنائم لا حكم لفعله ولا لقوله، والمكره على الشيء لا حكم لفعله ولا لقوله".

وقول الجزائري: "آية وصول حثية التراب من كف الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أغلب عيون المشركين"، قصره وصول حثية التراب على الأغلب جهل و خطأ بين، والله قادر أن يوصها إلى عيونهم جميعاً؛ فقصرها على الأغلب تحكم والدليل على خلافه؛ فقد أسند ابن جرير الطبري (في تفسيره: ٢٠٥/٩) إلى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده يوم بدر فقال:

«يا رب: إن تُهْلِكْ هذه العصابة فلن تعبد في الأرض أبداً!»، فقال له جبريل: «خذ قبضة من التراب!»: فأخذ قبضة من التراب فرمى بها في وجوههم، **فما من المشركين من أحد إلا أصاب عينيه ومنخريه وفمه تراب من تلك القبضة**، فولُّوا مدبرين.

وأسند آثاراً أخرى في هذا المعنى على أنها سبب نزول الآية.

وقال العماد ابن كثير (في تفسيره: ٢٩٥/٣) – بعد كلام سبق –:

"ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم – أيضاً – في شأن القبضة من التراب، التي حصب بها وجوه المشركين يوم بدر، حين خرج من العريش بعد دعائه وتضرعه واستكانته، فرماهم بها وقال: «شاهت الوجوه»، ثم أمر الصحابة أن يصدقوا الحملة إثرها، ففعلوا، فأوصل الله تلك الحصباء إلى أعين المشركين، **فلم يبق أحد منهم إلا ناله منها ما شغله عن حاله**؛ ولهذا قال – تعالى –: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾، أي: هو الذي بلّغ ذلك إليهم، وكبتهم بها لا أنت"، ثم ذكر حديث علي بن أبي طلحة عن ابن عباس السابق بنصه.

وذكر آثاراً أخرى: أن ذلك سبب نزول الآية، ثم قال:

"وقد روي في هذه القصة عن عروة ومجاهد وعكرمة وقتادة، وغير واحد من الأئمة أنها نزلت في رمية النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر".

قلت: اكتفيت بحديث ابن عباس؛ لأن أصح طرق التفسير طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه: (العجاب في بيان الأسباب)، وذكره غيره.

الموضع السابع.

تكفيره بكبائر الذنوب التي لا تخرج من الملة عند أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري(في تفسيره: ٣٤٢/٢) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٢)، في سورة هود:﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ۞ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾: "عقوق الوالدين كثيراً ما يسبب الهلاك في الدنيا، أما عذاب الآخرة فهو لازم له".

قلت: زعم المؤلف بأن هلاك ابن نوح وغرقه – في الطوفان – مع المغرقين بسبب العقوق غير صحيح، وهو جمود على الظاهر لجهله، ونص الآية بَيِّنٌ جداً يَعْرف المعنى المراد منه كل من تدبرها من ذوي البصيرة؛ إذ ابن نوح لا يلتفت إلى نداء أبيه: وهو رسول من أولي العزم من الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، مما يدل على أن هلاكه إنما هو بالكفر والزندقة، لا بالعقوق، كما ادعى هذا المفسر، وهو دليل على تخليطه بسبب جهله، – وإن كان ذلك عقوقاً – والعقوق من كبائر الذنوب عند أهل السنة إلا أنه لا يخرج من الملة.

قال الشافعي – رحمه الله – (في الأم:باب المواريث): "قال الله – تبارك وتعالى –: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾، الآية، وقال – عز وجل –: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾، الآية، فنسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر، ونسب ابن نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر"

وقال (في الأم – أيضاً –: باب الولاء والحِلف): "وقال – تبارك وتعالى –: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ۞ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾، الآيتان، فميز الله – عز وجل – بينهم بالدين ولم يقطع الأنساب بينهم، فدل

ذلك على أن: الأنساب ليست من الدين في شي، الأنساب ثابتة لا تزول، والدين شي يدخلون فيه أو يخرجون منه، ونسب ابن نوح إلى أبيه وابنه كافر"، وقال (في مختصر المزني:في الولاء): "ولا يقطع اختلاف الدين الولاء،كما لا يقطع النسب، قال الله – جل ثناؤه –: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾، الآية، فلم يقطع النسب باختلاف الدين، فكذلك الولاء لمن أعتق سائبة، قال الله – عز وجل –: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ۞ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، وقال: (في أحكام القران:فصل فيما يؤثر عنه من التفسير والمعاني في الطهارات والصلوات): "وحكى الله – تعالى – على لسان نوح عليه السلام، فقال:

﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ۞ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، الآيتان، فأخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح عليه الصلاة والسلام – قال –: والذي نذهب إليه في معنى هذه الآية:أن قول الله – عز وجل – :﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، إنه ليس من أهلك، يعني: الذين أمرناك بحملهم معك.

فإن قال قائل:وما دليل ما وصفت ؟ قيل: قال الله – عز وجل –:

﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾، الآية، فأعلمه أنه أمره:بأن يحمل من أهله من

لم يسبق عليه القول: أنه أهل معصية، ثم بين له فقال: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، لآية [نقلاً عن تفسير الإمام الشافعي: جمع أحمد الفران]

وتقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ونوح نبي كريم وابنه المغرق كافر، وإبراهيم خليل الرحمن وأبوه آزر كافر".

وقوله: "عقوق الوالدين.."، إلى قوله: "أما عذاب الآخرة فهو لازم له"!!؛ فإن العذاب – في معتقد أهل السنة – لا يكون لازماً في الآخرة إلا في حق الكفار، أما المؤمنون فتحت مشيئة الله في الدنيا والآخرة، وإن عذبوا فيخرجون متى ما شاء الله بشفاعة، أو بدونها وإنما برحمته، أو يطهرون في النار بقدر معاصيهم ثم يخرجون،

خلاف ما توهمه عبارة المؤلف من خلودهم في النار مع الكفار؛ فهي عبارة مجملة، ويفسر الإجمال فيها ما يأتي من كلامه.

قال الله – تعالى –:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فالمؤمنون تحت مشيئة الله، ويجازون على أعمالهم الصالحة، وتوزن لهم يوم القيامة.

وكما في حديث البطاقة الصحيح المشهور الذي رواه الترمذي وابن ماجه، وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وغير ذلك من أدلة الكتاب والسنة.

وأما الكفار فقد قال – تعالى – عنهم:

﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾، وقال: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾، وقال: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾، وقال: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، وغيرها من الآيات، وقد ذكرنا ما ورد في حقهم من الأحاديث فيما تقدم.

ومثل قول الجزائري هذا قوله: (في رسالته:الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة، ضمن الرسائل: ٤٧٣/٣): "وأما كون النساء من أهل النار فالأمر ظاهر إذ المرأة التي تترك الحجاب.. وتخرج متبرجة كاسية بعض جسمها كاشفة عن بعض آخر للإغراء بها والفتنة امرأة **لم يبق لها من الإيمان حبة خردل**".

وهكذا تكفيره بشرب الخمر أو بفعل العزف أو سماع المعازف وغير ذلك من المعاصي، مدعياً أن ذلك استحلال لها، كما في الرسالة نفسها: (٤٨٨/٣)، وغيرها، ويأتي مزيد في (**الموضع الخمسون**).

وكذلك تكفيره بالحكم بغير ما أنزل الله بالعموم بلا تفصيل – كما يفصل المحققون من أهل العلم –، وذلك في مقدمة تفسيره.

الموضع الثامن.

نسبته مقالة امرأة العزيز إلى نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام خلاف تبرئته من تلك المقالة وهو ما جرى عليه المحققون المتقدمون والمتأخرون من أهل العلم.:

فقد ادعى الجزائري: أن قول امرأة العزيز في قصة يوسف عليه الصلاة والسلام، في قوله – تعالى –: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، الآية: (٥٢)، أنه من قول يوسف وليس من قول امرأة العزيز.

فقد قال: (في تفسيره: ٢/٦٠٤)، عند قوله – تعالى – الآية: (٥٣)، في سورة يوسف: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيم﴾، في معنى الآيات: "مازال السياق في الحديث على يوسف عليه السلام، فقوله – تعالى –:﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، هذا من قول يوسف عليه الصلاة والسلام، إذ قال لما طلب إلى الملك أن يحقق في قضية النسوة اللاتي قطعن أيديهن وامرأة العزيز، وتم التحقيق بالإعلان عن براءة يوسف عليه الصلاة والسلام مما اتهم به، قال: ﴿ذَلِكَ﴾، أي: فعلت ليعلم العزيز أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين، وهضماً لنفسه من جهة، ومن جهة أخرى فقد هم بضرب زليخا،–كما تقدم – قال:

﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، وعلل لذلك فقال: ﴿إِنَّ النَّفْسَ﴾، أي: البشرية: ﴿لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾، إلا نفس رحمها ربي بتوفيقها إلى تزكيتها وتطهيرها بالإيمان وصالح الأعمال؛ فإنها تصبح نفساً مطمئنة تأمر بالخير وتنهى عن الشر، وقوله: ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ذكر هذه الجملة تعليلاً لقوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، ذكر **وإن حصل مني هم بضرب وهو سوء** فإني تبت إلى الله والله غفور، أي: يعفو ويصفح فلا يؤاخذ من تاب إليه ويرحمه، فإنه رحيم بالمؤمنين من عباده، **هذا ما دلت عليه الآية الأولى**: (٥٣)".

وفيما وصفه بهداية الآيات التي قبلها: (٢/٦٠٥) الآية: (٥١–٥٢)، قال: "**شرف زليخا** بإقرارها بذنبها رفعها **مقاماً سامياً** وأنزلها درجة عالية، فقد تصبح بعد قليل زوجة لصفي الله يوسف الصديق، زوجة له في الدنيا وزوجة له في الآخرة، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم".

قلت: مع كل ما فعلته بنبي الله يوسف كانت – عند الجزائري – أهلاً لهذا التكريم والفضل

العظيم، وهي قد لا تستحقه ولو كانت مسلمة مؤمنة، فكيف وهي مشركة كافرة؛ إذ لا برهان على إيمانها، واعترافها بذنبها وتبرئتها ليوسف وقول الله عنها:

﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، لا يدل على إيمانها.

ففي رسيلة هزيلة أغلب ظني أنه افتعلها ليصرف بها الأنظار عن تفسيره لما كثرت فيه الطعون وتكاثرت عليه الردود التي تكشف جرأته على الدين، وهجمته الشرسة عليه عن طريق كتاب رب العالمين، وسطحيته العلمية وجهله وانحرافاته الخطيرة، والتي والله وتالله لو اتبعها الناس لكانت ديناً آخر غير دين الإسلام، وتبين تلك الردود ما في تفسيره من تغرير وفساد كبير.

ويُذْكَر في الرسيلة أشياء لا تعد ملاحظات ذات بال إلى جانب ما في التفسير من البلايا، وهو باختياره لها أو من اختارها يظن أنها لا خطورة لها – مع خطورتها الكبيرة –؛ لأن فيها ما يمس عصمة نبي كريم وهو يوسف عليه الصلاة والسلام لايصح ما طبقه عليه: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾؛ ولأنها صرف لظاهر كتاب الله إلى ما لا يدل عليه مما ينقل عن بني إسرائيل، ويعرف ذلك كل من يرى تلك الملاحظات، ويعرف أن الرجل لا يحترم عقول الناس وقد سمى رسيلته – الهزيلة التي زعم الرد بها على تلك الملاحظات –: (**كشف الستار عن ما يظن أنه عار**)!!، (ضمن الرسائل: ٣١٧/٥)، وعند ما ورد من ما لوحظ في تفسيره للآية السابقة: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، الآية، قال الجزائري: "وقال الملاحظ: هذا من قول امرأة العزيز وليس من قول يوسف؛ لأنه مازال في السجن، وذكر ابن القيم أنه من قول المرأة لا من قول يوسف".

قال الجزائري: "والرد على هذه الملاحظة هو:عجباً كيف يكون هذا القول من امرأة كافرة مشركة فاجرة قبل أن تهتدي وتسلم وتستقيم، وحسبنا في الرد على هذه العجيبة أن **يردها إمام المفسرين ويرفضها رفضاً باتاً**، ويقرر أنه من قول يوسف عليه السلام معللاً به عدم استجابة الدعوة؛ إذ قال:

﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾، هذا من الله – تعالى – وتوفيقه، إذ هو يريد ألا يخرج من السجن حتى تبطل الفرية التي افترتها امرأة العزيز، ولما أحضر الملك النسوة و:﴿قَالَتِ

امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، قال يوسف: تأخرت عن الحضور ليعلم الملك: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ۝ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾، فأنى للمرأة المشركة الفاجرة أن تقول هذا القول، أو يقوله غيرها من غير العارفين بمحاب الله – تعالى – ومكارهه، العابدين له".

ويأتي رد شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذيه: ابن القيم وابن كثير، وبيانهم في ذلك.

ثم يمضي فيقول: "وأما ما نقله عن ابن القيم – رحمه الله تعالى – فإن ابن القيم ليس معصوماً من الوقوع في الخطأ، إنه كغيره من غير المصطفين يصيب ويخطئ، وليس من المعقول المقبول أن يرد قول إمام المفسرين ويقبل قول غيره من علماء المسلمين في **القرون المظلمة**"!!، أي: قول الإمام ابن القيم.

قلت: ونعود إلى سياقه الذي فيه قوله: "وإن حصل مني هم بضرب وهو سوء فإني تبت إلى الله"، هذا كلام رده المحققون من أهل العلم، وهو من خرافات بني إسرائيل أعداء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويرده الظاهر والسياق واللحاق.

قال العلامة عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في فوائد مستنبطة من قصة يوسف ص: ٢٣): "ومن الأقوال الباطلة ما قاله بعضهم في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾، أي: هم أن يضربها، وهذا تحريف ظاهر، وصاحب هذا القول أراد الفرار من الهم المعروف خشية أن يكون فيه نقص وتنقيص للأنبياء محذور في ذلك؛ فإن الهم والهوى ونحوها إذا قاومه العبد وقدم عليه الخوف والإيمان فهو كمال، كما قال – تعالى –:﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾.

وكما ثبت في الصحيح مرفوعاً: «من هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله حسنة كاملة

فإنه إنما تركها من جرائي» أن تركه لها لأجل الله خوفاً من عقابه و رجاءً لثوابه من أكبر العبادات".

وقال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (في نور على الدرب: ٢١٢/٢٧) عن الآية: "على ظاهرها، لما اشتدت المراودة منها: هم بها وهمت به، لكن عصمه الله وحفظه عليه الصلاة والسلام، ورأى برهاناً منعه من ذلك، فهذا من فضل الله عليه، أما **قول بعض الناس أنه هم بضربها، هذا ما له أصل، ليس بشيء**، هم بها، يعني: بالفاحشة إلا أن الله

حفظه وصانه؛ لأنه من عباد الله المخلصين، وسلم من شرها والحمد لله"[1].

وقوله في السياق – أيضاً – في تفسير الآية: (٥٣): "هذا ما دلت عليه الآية .." جرأة غريبة عجيبة، فكيف يجزم مع وضوح بطلان هذا القول؟!، إن هذا الجزم لدليل على فِرط الجهل والإعجاب بالرأي، وأنه لا يرجع إلى كلام أهل العلم.

وقوله: "عجباً كيف يكون هذا القول من امرأة كافرة مشركة فاجرة، وحسبنا في الرد على هذه العجيبة أن يردها إمام المفسرين ويرفضها رفضاً باتاً".

أقول: عجباً لهذا الرجل يقول عن امرأة العزيز: "شرف زليخا بإقرارها بذنبها رفعها مقاماً سامياً، وأنزلها درجة عالية الخ"، ويقول عنها :"عجباً كيف يكون هذا القول من امرأة كافرة مشركة فاجرة"، ويقول: "فأنى للمرأة المشركة الفاجرة أن تقول هذا القول".

انظر إلى هذا الجهل الذي لا ينقضي منه العجب**!**؛ فبمجرد إقرار المرأة رفعت مقاماً سامياً، وأنزلت درجةً عاليةً، وزوجت يوسف الصديق في الدنيا والآخرة**!!**،

وزعمه توبتها وإسلامها وهو تكهن منه؛ إذ لا دليل يدل على تغير حالها من الشرك والكفر، ولا من ماضيها السيء إلى الإسلام فضلاً عن الإيمان، وبعد ما فعلته بيوسف وما حملت عليه صاحباتها هل تكون أهلاً للاقتران بنبي الله يوسف الصديق الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم عليهم الصلاة والسلام حتى ولو أسلمت أو آمنت؟ اللهم لا، ويأتي – بعده – في (**الموضع التاسع**) مزيد.

وقوله: "فإن ابن القيم ليس معصوماً، وليس من المعقول المقبول أن يرد قول إمام المفسرين ويقبل قول غيره من علماء المسلمين في **القرون المظلمة**"؟!!.

هذه خلاصة سيئة لكلامه الكثير مع نكارته.

---

[1] قال الله – تعالى – عن الشيطان: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾، فالمخلصون الأنبياء.

وانظر إلى ما قاله الإمام ابن القيم الذي وصفه بالجهل وكونه في القرون المظلمة!! عن تلك المرأة (في إغاثة اللهفان: ٢/١٠٩):

"**وثالثها**: كيد امرأة العزيز له [يعني: نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام] بتغليق الأبواب ودعائه إلى نفسها.

ورابعها: كيدها له بقولها: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إلا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، فكادته بالمراودة أولاً، وكادته بالكذب عليه ثانياً، ولهذا قال: لها الشاهد لما تبين له براءة يوسف عليه السلام : ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾.

وخامسها: كيدها له حيث جمعت له النسوة وأخرجته عليهن، تستعين بهن عليه، و تستعذر إليهن من شغفها به.

وسادسها: كيد النسوة له؛ حتى استجار بالله – تعالى – من كيدهن فقال: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۝ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

ولهذا لما جاء الرسول بالخروج من السجن قال له: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَابَالُ النِّسْوَةِ اللاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾، فإن قيل: فما كان مكر النسوة اللاتي مكرن به، وسمعت به امرأة العزيز، فإن الله – سبحانه – لم يقصه في كتابه، قيل: بلى قد أشار إليه بقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾، وهذا الكلام متضمن لوجوه من المكر:

أحدها: قولهن: ﴿امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾، ولم يسموها باسمها، بل ذكروها بالوصف الذي ينادى عليها بقبيح فعلها، بكونها ذات بعل؛ فصدور الفاحشة منها أقبح من صدورها ممن لا زوج لها.

الثاني: أن زوجها عزيز مصر ورئيسها وكبيرها، وذلك أقبح لوقوع الفاحشة منها.

الثالث: أن الذي تراوده مملوك لا حر، وذلك أبلغ في القبح.

الرابع: أنه فتاها الذي هو في بيتها وتحت كنفها، فحكمه حكم أهل البيت، بخلاف من طلب ذلك من الأجنبي البعيد. **الخامس**: أنها هي المراودة الطالبة.

السادس: أنها قد بلغ بها عشقها له كل مبلغ، حتى وصل حبها له إلى شغاف قلبها.

السابع: أن في ضمن هذا أنه أعف منها وأبر وأوفى؛ حيث كانت هي المراودة الطالبة، وهو الممتنع، عفافاً وكرماً وحياء، وهذا غاية الذم لها.

الثامن: أنهن أتين بفعل المراودة بصيغة المستقبل الدالة على الاستمرار والوقوع، حالاً واستقبالاً: وأن هذا شأنها؛ ولم يقلن: راودت فتاها، وفرق بين قولك: فلان أضاف ضيفاً، وفلان يَقري الضيف، ويطعم الطعام، ويحمل الكل؛ فإن هذا يدل على أن هذا شأنه وعادته.

التاسع: قولهن: ﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، أي: إنا لنستقبح منها ذلك غاية الاستقباح فنسبن الاستقباح إليهن، ومن شأنهن مساعدة بعضهن بعضاً على الهوى، ولا يكدن يرين ذلك قبيحاً، كما يساعد الرجال بعضهم بعضاً على ذلك، فحيث استقبحن منها ذلك كان هذا دليلاً على أنه من أقبح الأمور، وأنه مما لا ينبغي أن تساعد عليه، ولا يحسن معاونتها عليه.

العاشر: أنهن جمعن لها في هذا الكلام واللوم بين العشق المفرط والطلب المفرط؛ فلم تقتصد في حبها، ولا في طلبها، أما العشق فقولهن: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾، أي وصل حبه إلى شغاف قلبها، وأما الطلب المفرط فقولهن: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾، والمراودة: الطلب مرة بعد مرة، فنسبوها إلى شدة العشق، وشدة الحرص على الفاحشة، فلما سمعت بهذا المكر منهن هيأت لهن مكراً أبلغ منه، فهيأت لهن متكأ، ثم أرسلت إليهن فجمعتهن وخبأت يوسف عليه السلام عنهن، وقيل إنها جملته وألبسته أحسن ما تقدر عليه وأخرجته عليهن فجأة، فلم يرعهن إلا وأحسن خلق الله وأجملهم قد طلع عليهن بغتة فراعهن ذلك المنظر البهي، وفي أيديهن مدى يقطعن بها ما يأكلنه فدهشن حتى قطعن أيديهن وهن لا يشعرن، وقد قيل: إنهن أبن أيديهن، والظاهر خلاف ذلك، وإنما تقطيعهن: أيديهن جرحها وشقها بالمدى لدهشهن بما رأين، فقابلت مكرهن القولي بهذا المكر الفعلي، وكانت هذه في النساء غاية في المكر".

وقد قال محمد رشيد رضا: صاحب تفسير المنار عن تلك المرأة: "امرأة العزيز التي اشتهرت في نساء مصر، بل نساء العالم بسوء القدوة، في التاريخ القديم والحديث".

وانظر – أيضاً – ما يأتي من كلام أهل العلم في بيان حال هذه المرأة، وعدم تعرضهم لسفسطة وفلسفة الجزائري.

وليس مجرد الاعتراف دليلاً على التوبة بإجماع أهل العلم، فقد قال يحيى بن شرف النووي – رحمه الله – (في شرحه على صحيح مسلم: ١٨١/٢) في شرح حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في شأن الرجل الذي قال فيه سعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما لك عن فلان إني لأراه مؤمناً، قال :[صلى الله عليه وسلم] «أو مسلماً»: "فيه دلالة لمذهب أهل الحق في قولهم: إن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به الاعتقاد بالقلب، وهذا[١] خطأ ظاهر يرده إجماع المسلمين، والنصوص في إكفار المنافقين وهذه صفتهم".

وقال العلامة زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي – رحمه الله – (في طرح التثريب: ٦٦/٨) عند شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن كُنتِ ألممت بذنب فاستغفري الله ثم توبي إليه فإن العبد إذا اعترف بذنب ثم تاب تاب الله عليه» : "فيه قبول التوبة والحث عليها، وفيه أن مجرد الاعتراف لا يغني عن التوبة، بل إذا اعترف به متفصلاً نادماً، وليس المراد الاعتراف بذلك للناس، بل الاعتراف لله – تعالى –؛ فإن الإنسان مأمور بالستر".

أما كونها تقول الحق وهي كافرة، وهو ما شُبه به على الجزائري أو شبه هو به، وقد جعله حجة له على رد الحق الذي يبرئ ساحة نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام: من ظاهر كتاب الله، وفقه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقد أجاب عن هذه الشبهة وردها الأئمة ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير.

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: "فإن قيل: **فهذا كلام من يقر بأن الزنا ذنب، وأن الله قد يغفر لصاحبه،** قلت: نعم، والقرآن قد دل على ذلك، حيث قال زوجها: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾، **فأمره لها بالاستغفار لذنبها دليل على أنهم كانوا**

---

(١) أي: الاكتفاء بالإقرار باللسان.

يرون ذلك ذنباً ويستغفرون منه، وإن كانوا مع ذلك مشركين، فقد كانت العرب مشركين وهم يحرمون الفواحش، ويستغفرون الله منها".

وقال الإمام ابن القيم: "**ولا يستبعد أن تقول المرأة هذا وهي على دين الشرك؛ فإن القوم كانوا يقرون بالرب – سبحانه وتعالى – وبحقه، وإن أشركوا معه غيره**، ولا تنس قول سيدها لها في أول الحال: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾".

وقال الإمام ابن كثير (في قصص الأنبياء: ٣٣٢/١، والبداية والنهاية) – بعد أن ذكر قول الله – تعالى – عن يوسف: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾، وقول الله عن الشاهد في حكمه: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ –: "أي: هذا الذي جرى من مكركن، أنت راودتيه عن نفسه ثم اتهمتيه بالباطل، ثم أضرب بعلها عن هذا صفحاً فقال: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، أي: لا تذكره لأحد؛ لأن كتمان مثل هذه الأمور هو الأليق والأحسن، وأمرها بالاستغفار لذنبها الذي صدر منها، والتوبة إلى ربها؛ فإن العبد إذا تاب إلى الله تاب الله عليه.
وأهل مصر وإن كانوا يعبدون الأصنام إلا أنهم يعلمون أن الذي يغفر الذنوب ويؤاخذ بها هو الله لا شريك له في ذلك؛ ولهذا قال لها بعلها: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾، وعذرها من بعض الوجوه؛ لأنها رأت ما لا صبر لها على مثله، إلا أنه عفيف نزيه بريء العرض سليم الناحية".
قلت: وفي التنزيل قوله – تعالى – عن نبيه لوط عليه الصلاة والسلام: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي﴾، وهم كفار.

وأما قوله: "وحسبنا في الرد على هذه العجيبة أن يردها إمام المفسرين ويرفضها رفضاً باتاً"؛ فإنه من الزور والبهتان، فالطبري – رحمه الله – لم يردها ولم يرفضها كما زعم الجزائري، بل لم يتعرض لغير أنها من قول يوسف عليه الصلاة والسلام، وهو بدون شك ولا ريب ولا منازع إمام المفسرين، ولكن ليس كما يدعي الجزائري أنه: ليس من المعقول أو المقبول أن يرد كلامه؛ لأنه بدعواه قد بالغ فغلا غلواً بيناً فجعله بمنزلة الأنبياء والرسل المصطفين المعصومين من الخطأ – بعصمة الله لهم في ما أرسلوا به –، وهذا لم يكن معقولاً ولا مقبولاً عند أهل العلم، بل وعند عقلاء المؤمنين، والمخالف إنما هو الجزائري وحده بمعقوله هو ومقبوله!!.

وقد قال في ما تقدم عن ابن القيم: " فإن ابن القيم ليس معصوماً من الوقوع في الخطأ، إنه كغيره من غير المصطفين يصيب ويخطئ"، فكيف لا ينطبق هذا على الطبري وغيره؟!!، إنه لتناقض خطير.

ورد كلام الطبري – حقيقة وواقعاً – معقول ومقبول عنده؛ لأنه لم يعرج على كلامه ولم يقم له وزناً وخالفه في كثير مما عنده من الحق: في عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان والأسماء والصفات والقدر و غيرها – من العلم – كثير، وهذا تناقض منه عجيب!!.

وعند أهل العلم أن الطبري – على علو كعبه وإمامته في العلم و جلالته وكبير شأنه – يخطئ ويصيب؛ فيردون ما يخطئ فيه، ويعذرونه – وهو بالنسبة لصوابه قليل – ويأخذون صوابه – وهو الكثير الكثير –، ولا يقولون فيه مقولة الجزائري.

أما بخصوص نيله من ابن القيم فنقول له:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته   ولا الأصيل، ولا ذي الرأي والجدل

***

وليس من الإنصاف أن يدفع الفتى   يد النقص عنه بانتقاص الأفاضل

***

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه   بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل

***

وإن أشد النقص أن يرمي الفتى   قذى العين عنه بانتقاص الأفاضل

وغريب أن يرمي ابن القيم بالجهل مثل الجزائري.

أصبحتُ هزءاً لراعي الضأن يهزأ بي   ماذا يريبك مني راعيَ الضأن

ولكن كما قد قيل:

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه   والجاهلون لأهل العلم أعداء

أليس عجيباً أن يقول هذا عن إمام من أئمة المسلمين في العلم والدين: صحفي من الصحفيين وواعظ من الواعظين لا يحسن العلم كما يحسنه الثقات العالمين، ويفسر بجهله كتاب الله الحق المبين؛ فيدس فيه الباطل والمين؟!!.

و ابن جرير – رحمه الله – في هذه المسألة اتبع الرواية عن بني إسرائيل واقتصر عليها بلا تمحيص ونقد، –كما هو معروف عنه –.

وقد جرى على طريقة السابقين: وهي إثبات ما يجدونه من رواية بسندها؛ للخروج من العهدة والمسئولية، وقد أفصح هو أنها منهجه وطريقته فقال (في مقدمة تاريخه)، وهي ما سار عليه في تفسيره، فقال: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما ينكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنّا إنما أدينا ذلك عن نحو ما أدي إلينا"؛ فهو مجتهد بين أجر وأجرين؛ لأن المجتهد – وهو أهل للاجتهاد – إذا أصاب فله أجران: أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وإذا أخطأ فله أجر واحد:أجر الاجتهاد، وخطؤه معفو عنه، وقد اغتر بالأخبار الإسرائيلية التي نقلها بأسانيدها، – واغتر به من اغتر فتبعه – ولعله لم يبلغه غيرها، فذلك مبلغه من العلم في هذه القضية، وقد رد عليه من حقق من أهل العلم لما ظهر له الصواب فيها.

فأين ذكر الطبري أنها من قول امرأة العزيز؟!!، وأين رده ورفضه لها رفضاً باتاً؟!! – كما زعم الجزائري –، ولم يذكر الطبري إلا وجهاً واحداً، وهو أن ذلك من قول يوسف، ويأتي عند الماوردي ثلاثة أوجه.

إن هذا لمن الكذب الواضح الذي لا يروج إلا على الذين لا يمحصون الأقوال بعلم، والسذج المغرورين من أمثاله أو السذج المغرورين به وبأمثاله.

وشتان ما بينه و بين الطبري، وما بين أمثاله من الجهال المغرورين المغرمين بالشذوذات والخرافات والأباطيل من الإسرائيليات وما يشبهها، من أمثال صالح ابن عواد المغامسي، ولو هدي الجزائري إلى رشده لتاب بعد بيان أهل العلم واطلاعه على كلامهم، ولم يصر على ضلاله ويهاجم علماء الإسلام وأئمة الدين والحق والعدل، ويجادل بالباطل عن باطله.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – كما سيأتي – أن من لم ينقل أنه من قول امرأة العزيز إنما أخذه من اليهود، ولم ينقل عن نبينا منه حرف واحد.

وأن القول: **إنه من قول يوسف في غاية الفساد**.

وليس الإمام ابن القيم وحده هو الذي انتصر لكتاب الله، ولنبي الله يوسف، وإنما معه من المتقدمين القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (المتوفى سنة: ٤٥٠هـ)، فقد اختار (في تفسيره: النكت والعيون: ٤٧/٣) نسبة القول إلى امرأة العزيز بتقديمه له، ونصه: "قوله – عز وجل –: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه قول امرأة العزيز عطفًا على ما تقدم، ذلك ليعلم يوسف أني لم أخنه بالغيب، يعني الآن في غيبه بالكذب عليه وإضافة السوء إليه؛ لأن الله لا يهدي كيد الخائنين، حكاه ابن عيسى.

الثاني:أنه قول يوسف بعد أن علم بظهور صدقه، وذلك ليعلم العزيز أني لم أخنه بالغيب عنه في زوجته، قاله ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والضحاك .

الثالث:أن هذا القول من قول العزيز".

وهذا الوجه قال عنه الشوكاني (في تفسيره: فتح القدير: ٣٥/٣): "هو بعيد جداً".

قلت: والوجه الثاني أبعد منه، وقد دلت الأدلة وأقوال المحققين من أهل العلم على بعدهما جميعاً، فيبقى القول الأول الذي قدمه الماوردي، هو الحق بلا ريب ولا شك ولا مرية.

وأنت ترى أنه أورد ثلاثة أوجه، وهذا الوجه حكاه من قبله، ولم يقتصر على أحدها – كما فعل الطبري – على طريقته بنقل ما يبلغه من الأسانيد، وربما يقتصر عليها بلا تحقيق أو نقد تاركاً العهدة على الإسناد، كما بيناه في ما تقدم.

و مع ابن القيم أبو الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي المعروف بـ (ابن خُمَيْر) المتوفى سنة: ٦١٤هـ. وهو – أيضاً – موافق لشيخه، شيخ الإسلام ابن تيمية، وعلماء وأئمة كبار – كما يأتي من قول ابن كثير في تاريخه –، بل ابن القيم متبع وليس مبتدعاً، ومعتصم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يضل من اعتصم بهما، وقد قال صلى الله عليه

وسلم:

«إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه».

وهذا نص كلام أبي الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي، المعروف بـ (ابن خُمَيْر)، (في كتابه: تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء ص: ٤٤) في شرحه لقصة يوسف عليه الصلاة والسلام وقد حقق في الهم، ثم وما أبرئ نفسي وأنه من قول امرأة العزيز، فقال:

"في إضافة الله – تعالى – له الهم عند مراودة امرأة العزيز له عن نفسه، والذي ينبغي أن نقدم أولاً: الإعلام بأن يوسف عليه السلام كان نبياً قبل المراودة والهم؛ والدليل على ذلك أنه لو لم تثبت نبوته قبل ذلك لم تهتم الأمة بذكر همه؛ لأن العصمة المجمع عليها لا تشترط للنبي إلا بعد ثبوت نبوته لا قبلها، ومع ذلك فإن النبي لا تثبت له معصية مشروع تركها قبل النبوة ولا بعدها.

وأما إثبات نبوته قبل همه من الكتاب فمن قوله – تعالى –: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾.

وأجمعوا على أن هذا الحكم والعلم في حق يوسف عليه السلام أنهما النبوة، ثم قال – تعالى – بعدما ذكر الحكم والعلم: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾، الآية.

وأما همه فأول ما ينبغي أن نقدم أن الهم في اللسان: الإرادة لا غير، فإن سمي الفعل هماً فمجاز من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا قاربه أو كان منه بسبب، فلما كانت الأفعال مرتبطة بالإرادة التي هي الهم سميت هماً فيقال لمن نصب أواني الخمر وما يحتاج إليه شرّابها هم، وكذلك يقال لمن خلا بامرأة فلاعبها؛ وذلك لأن الهم الحقيقي محله القلب؛ وهو غير محسوس، فلما لم ندركه بالحواس لم نعلمه، فإذا أدركنا أسبابه الدالة عليه بالحواس قلنا: هم، أي: فعل أفعالاً دلت على همه بها في باطنه، فثبت أن الهم الحقيقي هو الإرادة لا الفعل.

جاء في الصحيح(١) عنه عليه السلام أنه قال:

---

(١) في البخاري، ومسلم.

«من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشراً، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئاً فإن عملها كتبت سيئة واحدة» الحديث.

فهذا أدل على أن الهم غير الفعل قال الشاعر :

هممت ولم أفعل وكدت وليتني   تركت على عثمان تبكي حلائله!!

فأخبر أنه هم ولم يفعل"، إلى أن قال: "الهم في اللسان هو الخاطر الأول، فإذا تمادى سمي إرادة وعزماً، فإن لم يعترضه نقيض سمي نية، ثم إن الله – تعالى – وصفه بالخاطر الأول فقال: (هم)، وهُمْ يقولون: فعل وصنع! لا لعاً لعثرتهم ولا سلامة![1].

فإن قيل فما الحق الذي يعول عليه في هذا الهم؟!.

فنقول: **أولاً**: إن بعض الأئمة ذكروا أن الإجماع منعقد على عصمة بواطنهم من كل خاطر وقع فيه النهي، وللمحققين أقوال في هذا الهم نذكر المختار منها – إن شاء الله تعالى–:

فمنهم من قال: إن في الكلام تقديماً وتأخيراً، وترتيبه أن يكون: ولقد همت به، ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها، ويكون البرهان هنا النبوة والعصمة وما كاشف من الآيات وخوارق العادات، والتقديم والتأخير في لسان العرب سائغ.

ومنهم من قال: هم بحكم البشرية مع الغفلة عن ارتكاب النهي ثم ذكره الله –تعالى – الإيمان وتحريم المعصية وشؤمها والوعيد عليها، وهو البرهان الأعظم فصرف عنه السوء والفحشاء، ولذا قال بعضهم: هم وما تم؛ لأن العناية من ثم! ومنهم من قال: كاد أن يهم لولا العصمة السابقة، فيكون الهم هنا مجازاً.

ومنهم من قال: هم، هم الفحولية؛ وذلك أنه كان عليه السلام فحلاً شاباً خلت به امرأة ذات جمال وغنج، وطالبته تلك المطالبة، فاهتز هِزة الفحل بهز ضروري غير مكتسب، فسمي

---

(١) يشير إلى نسبة أشياء إلى نبي الله يوسف غير لائقة، وقد ذكر شيئاً منها من قبل، تركتها وأمثالها — عند غيره — حتى لا أكون طرفاً في إشاعة الباطل.

ذلك الاهتزاز هماً لكونه من أسباب الهم كما تقدم، ويكون الهم على هذا التفسير ضرورياً، ولا طلب في الضروريات.

وأقول: إنه إن كان هم مكتسباً لهمه ولم يفعل فلا لوم ولا ذنب؛ بدليل الحديث المتقدم الذي منه قوله عليه السلام:

«ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئاً» معناه لم يكتب له صغيرة ولا كبيرة، وجاء في حديث آخر أن تارك الخطيئة من أجل الله تكتب له حسنة؛ بدليل قوله – تعالى – للملائكة: «اكتبوها له حسنة فإنما تركها من جراي»، أي من أجلي، وهذا ينظر إلى قول الله – تعالى –: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَات﴾، وإذا كان هذا في حق الرعية، فالأنبياء عليهم السلام أولى بهذا الترك لا محالة، كيف وقد أثنى الله – تعالى – عليه ونزهه بقوله عند ما قالت: ﴿هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾، فهذا مما يدل على أنه تركها من أجل الله، وأنه مأجور في تركها، وإذا كان هذا فلا ذنب ولا عتب يلحق يوسف عليه السلام صغيراً ولا كبيراً، بل يكون مأجوراً في الترك.

فهذه أقوال تشاكه الصواب وتليق بالأكابر.

والأظهر القول الأخير من هذه الأقوال؛ لكونه معضوداً بالخبر والآية.. والله أعلم.

فإن قيل فإذا لم يتصور في حق يوسف عليه السلام ذنب ولا عتب فلأي شيء قال: بعدما أنصفته امرأة العزيز وأقرت بفعلها ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قلنا: ومن أين لك أن تقول: إنه قالها؟، والآية تقتضي أنها من قول امرأة العزيز؛ وذلك أنه لما تأدب معها بآداب الأحرار حيث قال لرسول الملك:

﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾؛ فخلطها معهن وذكر فعلهن وأضرب عن ذكر فعلها تناصفت هي، وأقرت بأنها راودته فقالت: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾.

على أنه لو ثبت أنه قالها لخرجت له أحسن مخرج؛ وذلك أنه لما أنصفته بإقرارها وتبرئته قال هو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، على أصل الحوار لا على نفس الوقوع، كما قال الخليل عليه

السلام: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ﴾، وهو قد أمن بالعصمة من عبادتها، وقال – تعالى – لنبينا عليه الصلاة و السلام: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، وهو – تعالى – قد شاء ألا يذهبه والعصمة والنزاهة له على كمالها.

فليت شعري إذا كان للتأويل في هذه القصة وأمثالها مجرى سحب ومجال للسلامة رحب فما بالهم يضيقون هذا الواسع لولا الفضول؟!".

ومما قاله ابن الجوزي (في تفسيره زاد المسير: ٤/٢٠٣) عند قوله – تعالى –: ﴿لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾: "قوله تعالى: ﴿لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾، الهم بالشيء في كلام العرب: حديث المرء نفسه بمواقعته ما لم يواقع.."

وقال عن هم يوسف: "أنه كان من جنس همِّها، فلولا أن الله – تعالى – عصمه لفعل، وإلى هذا المعنى ذهب الحسن، وسعيد بن جبير، والضحاك، والسدي، وهو قول عامة المفسرين المتقدمين، واختاره من المتأخرين جماعة منهم ابن جرير ، وابن الأنباري، وقال ابن قتيبة: لا يجوز في اللغة: هممت بفلان وهم بي، وأنت تريد: اختلاف الهمين.

واحتج من نصر هذا القول بأنه مذهب الأكثرين من السلف والعلماء الأكابر – ويدل عليه ما سنذكره من أمر البرهان الذي رآه – قالوا: ورجوعه عما هم به من ذلك خوفاً من الله – تعالى – يمحو عنه سيء الهم ، ويوجب له علو المنازل، ويدل على هذا الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن ثلاثة خرجوا فلجأوا إلى غار، فانطبقت عليهم صخرة، فقالوا: ليذكر كل واحد منكم أفضل عمله، فقال أحدهم: اللهم إنك تعلم أنه كانت لي بنت عم فراودتها عن نفسها فأبت إلا بمائة دينار، فلما أتيتها بها وجلست منها مجلس الرجل من المرأة، أُرعدتْ وقالت: إن هذا لعمل ما عملته قط[1]، فقمت عنها وأعطيتها المائة الدينار،

(١) في صحيح البخاري، وفي غيره: "اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه"، لا تفض الخاتم، أي: لا تكسره، وهو كناية عن افتضاض عذرة البكر، وكنّت عن الفرج بالخاتم، وحقه: النكاح المشروع في الدين، أي: الحلال.

فإن كنتَ تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرجِ عنا، فزال ثلث الحجر، والحديث معروف، وقد ذكرته في (الحدائق) فعلى هذا نقول: إنما همت، فترقت همتها إلى العزيمة، فصارت مصرة على الزنا.

فأما هو فعارضه ما يعارض البشر من خَطَرَات القلب وحديث النفس من غير عزم، فلم يُلْزِمْه هذا الهم ذنباً، فإن الرجل الصالح قد يخطر بقلبه وهو صائم شرب الماء البارد، فإذا لم يشرب لم يؤاخذ بما هجس في نفسه، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «عفي لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل»، وقال صلى الله عليه وسلم: «هلك المصرون»[1]، وليس الإصرار إلا عزم القلب، فقد فرَّق بين حديث النفس وعزم القلب.

وسئل سفيان الثوري: أيؤاخذ العبد بالهمة؟ فقال: إذا كانت عزماً، ويؤيده الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يقول الله – تعالى –: إذا هم عبدي بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبتها عليه سيئة» واحتج القاضي أبو يعلى على أن همته لم تكن من جهة العزيمة، وإنما كانت من جهة دواعي الشهوة بقوله: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي﴾، وقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ﴾، وكل ذلك إخبار ببراءة ساحته من العزيمة على المعصية. فإن قيل: فقد سوّى القرآن بين الهمتين، فلِمَ فرقتم؟.
فالجواب: أن الاستواء وقع في بداية الهمة، ثم ترقت همتها إلى العزيمة، بدليل مراودتها، ولم تتعد همته مقامها، بل نزلت عن رتبتها، وانحل معقودها، بدليل هربه منها، وقولِه: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾، وعلى هذا تكون همته مجرد خاطر لم يخرج إلى العزم..، والأنبياء معصومون من العزم على الزنا".

وجه ابن حزم (في/ الفصل في الملل: ٢٧/٤) هم يوسف عليه الصلاة والسلام ورؤيته برهان ربه، بقوله: "وأما قوله: ﴿هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، فليس كما ظن من لم ينعم النظر"، إلى أن قال بعد أن ذكر أن معنى الآية لا يعدو وجهين..: "والوجه الثاني: أن

(١) لم أجده عند غير الطبري، وهو عنده من قول قتادة موقوفاً عليه؛ فلعل ابن الجوزي وهَمَ في رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو كان ناقلاً له.

الكلام تم عند قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾، ثم ابتدأ – تعالى – خبراً آخر، فقال: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، أي: أنه كان يهم بها لولا أن رأى برهان ربه، وهذا ظاهر الآية بلا تكلف تأويل"، إلى أن قال: "وبرهان ربه ها هنا هو النبوة وعصمة الله – عز وجل إياه – ولولا البرهان لكان يهم بالفاحشة، وهذا لا شك فيه، ولعل من ينسب هذا إلى النبي المقدس يوسف ينزه نفسه الرذلة عن مثل المقام فيهلك، وقد خشي النبي صلى الله عليه و سلم الهلاك على من ظن به ذلك الظن إذ قال للأنصاريين حين لقيهما هذه صفية.

قال أبو محمد ومن الباطل الممتنع أن يظن ظان أن يوسف عليه السلام هم بالزنا وهو يسمع قول الله – تعالى –: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾، فنسأل من خالفنا عن الهم بالزنا بسوء هو أم غير سوء؟، فلا بد من أنه سوء، ولو قال: إنه ليس بسوء لعاند الإجماع؛ فإذاً هو سوء، وقد صرف عنه السوء؛ فقد صرف عنه الهم بيقين، وأيضاً فإنها قالت: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾، وأنكر هو ذلك، فشهد الصادق المصدق: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فصح أنها كذبت، وإذ كذبت بنص القرآن فما أراد بها قط سوءاً فما هم بالزنا قط، ولو أراد بها الزنا لكانت من الصادقين، وهذا بين جداً.

وكذلك قوله – تعالى – عنه إنه قال: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۞ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾، فصح عنه أنه قط لم يصب إليها".

وقال (في: ٥٦/٣): "وقال – تعالى – حاكياً عن يوسف عليه السلام ومصدقاً له؛ إذ يقول: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۞ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، فنص – تعالى – على أن رسوله صلى الله عليه وسلم، إن لم يعنه بصرف الكيد عنه صبا وجهل، وأنه – تعالى – صرف الكيد عنه فسلم، وهذا نص جلي على أنه إذا وفقه اعتصم واهتدى".

قلت: قال شيخ الإسلام ابن تيميه – رحمه الله – (في الفتاوى الكبرى: ٣٣٩/٢، وهو في مجموع التفسير الكبير: ٧٧/٥)، فيما نصره من أن المراد بقوله :﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، وقوله :﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، من قول امرأة العزيز وليس من قول نبي الله الصديق

يوسف عليه الصلاة والسلام: "وأما ما ينقل من أنه... [كلام لا يليق ذكره] وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به ولا رسوله، وما لم يكن كذلك فإنما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذباً على الأنبياء وقدحاً فيهم، وكل من نقله من المسلمين فعنهم نقله، لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا صلى الله عليه وسلم حرفاً واحداً.

وقوله:

﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾، فمن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث قال – تعالى –:

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ۝ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۝ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ۝ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فهذا كله كلام امرأة العزيز، ويوسف إذ ذاك في السجن لم يحضر بعد إلى الملك، ولا سمع كلامه ولا رآه.

ولكن لما ظهرت براءته في غيبته، كما قالت امرأة العزيز:

﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، أي: لم أخنه في حال مغيبه عني، وإن كنت في حال شهوده راودته، وقد قال كثير من المفسرين:إن هذا من كلام يوسف،ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول، وهو في غاية الفساد ولا دليل عليه، بل الأدلة تدل على نقيضه، وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع".

قلت: بسطه له فيما افرده بتصنيف على حدة (كما في مجموع التفسير الكبير: ٥/٨٣).

وقد قال – أيضاً – (كما في مجموع التفسير: ٥/٨٤): "قول القائل: إن قوله:

﴿ذَلِكَ﴾، **من قول يوسف، مع أنه لم يتقدّم منه هنا قول ولا عمل لا يصح بحال**".

وقال (كما في الرجع نفسه: ٥/٩١) "أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا

ذكر توبته منه، كما ذكر في قصة آدم وموسى، وداود وغيرهم من الأنبياء، ويوسف عليه الصلاة والسلام لم يذكر الله – تعالى – عنه في القرآن أنه فعل مع المرأة ما يتوب منه أو يستغفر منه أصلاً، وقد اتفق الناس على أنه لم تقع منه الفاحشة، ولكن بعض الناس يذكر أنه وقع منه بعض مقدماتها، وما ينقلونه في ذلك ليس هو عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا مستند لهم إلا النقل عن بعض أهل الكتاب، وقد عرف كلام اليهود في الأنبياء وغضبهم منهم، كما قالوا في سليمان ما قالوا، وفي داود ما قالوا، **فلو لم يكن معنا ما يرد نقلهم لم نصدقهم فيما لم نعلم صدقهم فيه، فكيف نصدقهم فيما قد دل القرآن على خلافه**.

والقرآن قد أخبر عن يوسف من الاستعصام والتقوى والصبر في هذه القضية ما لم يذكر عن أحد نظيره، فلو كان يوسف قد أذنب لكان إما مصراً وإما تائباً، والإصرار ممتنع، فتعين أن يكون تائباً، والله لم يذكر عنه توبة في هذا ولا استغفاراً كما ذكر عن غيره من الأنبياء، فدل ذلك على أن ما فعله يوسف كان من الحسنات المبرورة، والمساعي المشكورة، كما أخبر الله عنه بقوله – تعالى –:

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وإذا كان الأمر في يوسف كذلك، كان ما ذكر من قوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾، إنما يناسب حال امرأة العزيز لا يناسب حال يوسف، فإضافة الذنوب إلى يوسف في هذه القضية فرية على الكتاب والرسول، وفيه تحريف للكلم عن مواضعه، وفيه الاغتياب لنبي كريم، وقول الباطل فيه بلا دليل، ونسبته إلى ما نزهه الله منه، وغير مستبعد أن يكون أصل هذا من اليهود أهل البهت الذين كانوا يرمون موسى بما برأه الله منه، فكيف بغيره من الأنبياء؟ وقد تلقى نقلهم من أحسن به الظن، وجعل تفسير القرآن تابعاً لهذا الاعتقاد".

وقال ابن كثير (في البداية والنهاية): "**وهذا القول هو الذي نصره طائفة كثيرة من أئمة المتأخرين وغيرهم**".

وقال الإمام ابن القيم – رحمه الله – (كما في التفسير القيم ص: ٣١٦) تفسيراً لقوله – تعالى –:
﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾: "فإن قيل: فكيف قالت وقت ظهور براءته: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾؟.

قيل: هذا قد قاله جماعة من المفسرين **وخالفهم في ذلك آخرون أجل منهم، وقالوا إن هذا من قول امرأة العزيز لا من قول يوسف عليه السلام، والصواب معهم** لوجوه:

أحدها: أنه متصل بكلام المرأة: وهو قولها:

﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۞ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ۞ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، ومن جعله من قوله: فإنه يحتاج إلى إضمار قول لا دليل عليه في اللفظ بوجه، والقول في مثل هذا لا يحذف؛ لئلا يوقع في اللبس؛ فإن غايته أن يحتمل الأمرين، فالكلام الأول: أولى به قطعاً.

الثاني: أن يوسف عليه السلام لم يكن حاضراً وقت مقالتها هذه، بل كان في السجن لما تكلمت بقولها:

﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾، والسياق صحيح صريح في ذلك؛ فإنه لما أرسل الملك إليه يدعوه قال للرسول: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾، فأرسل إليهم الملك وأحضرهن وسألهن وفيهن امرأته، فشهدن ببراءته ونزاهته في غيبته، ولم يمكنهن إلا قول الحق، فقال النسوة: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾، وقالت امرأة العزيز: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

فإن قيل لكن قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾، الأحسن أن يكون من كلام يوسف عليه السلام أي: إنما كان تأخيري عن الحضور مع رسوله ليعلم الملك أني لم أخنه في امرأته في حال غيبته، وأن الله لا يهدي كيد الخائنين، ثم إنه قال: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وهذا من تمام معرفته بربه ونفسه؛ فإنه لما أظهر براءته ونزاهته مما قذف به أخبر عن حال نفسه، وأنه لا يزكيها ولا يبرئها؛ فإنها أمارة بالسوء لكن رحمة ربه وفضله هو الذي عصمه فرد الأمر إلى الله بعد أن أظهر براءته، قيل: هذا وإن كان قد قاله طائفة **فالصواب أنه من تمام كلامها**؛ فإن الضمائر كلها في نسق واحد يدل عليه، وهو قول النسوة: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾، وقول امرأة العزيز: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ .

فهذه خمسة ضمائر بين بارز ومستتر، ثم اتصل بها قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، فهذا هو المذكور أولاً بعينه فلا شيء يفصل الكلام عن نظمه ويُضْمَرُ فيه قول لا دليل عليه، فإن قيل: فما معنى قولها: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾؟.

قيل: هذا من تمام الاعتذار، قرنت الاعتذار بالاعتراف، فقالت: ذلك، أي قولي هذا وإقراري ببراءته ليعلم أني لم أخنه بالكذب عليه في غيبته، وإن خنته في وجهه في أول الأمر، فالآن يعلم أني لم أخنه في غيبته، ثم اعتذرت عن نفسها بقولها: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، ثم ذكرت السبب الذي لأجله لم تبر نفسها وهي أن النفس أمارة بالسوء.

فتأمل ما أعجب أمر هذه المرأة، أقرت بالحق واعتذرت عن محبوبها، ثم اعتذرت عن نفسها، ثم ذكرت السبب الحامل لها على ما فعلت، ثم ختمت ذلك بالطمع في مغفرة الله ورحمته، وأنه إن لم يرحم عبده وإلا فهو عرضة للشر، فوازن بين هذا وبين تقدير كون هذا الكلام كلام يوسف عليه السلام لفظاً ومعنى.

وتأمل ما بين التقديرين من التفاوت، ولا يستبعد أن تقول المرأة هذا وهي على دين الشرك؛ فإن القوم كانوا يقرون بالرب – سبحانه وتعالى –، وبحقه، وإن أشركوا معه غيره، ولا تنس قول سيدها لها في أول الحال: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾".

قلت: وعلى ما قدمنا يكون كلام الجزائري لا وزن له ولا قيمة في ميزان النقد العلمي في هذه القضية الخطيرة، وإن كان قد لان، بل ميع المسألة، وربما تلمح هزيمته من طرف خفي فيما أثبته في حاشية تفسيره المسمى: (نهر الخير: ٦٢١/٢)، فقال – معلقاً على قوله المتقدم – (شرف زليخا..): "ذهبت إلى هذا مرجحًا، ومع هذا فمن رجح أن يكون القول قول زليخا، كابن القيم – رحمه الله تعالى – فلا بأس، ويجب على الجميع أن يقول الله أعلم، إذ قولنا مجرد **ارتئاء رأيناه**، والعلم الحق لله وحده لا شريك له" ولم يصرح بتوبته ورجوعه عن الخطأ.

فانظر كيف يريد أن يخرج من ورطته؟!؛ فلينه لين الأفعى، كما قيل:

إن الأفاعي وإن لانت ملامسها   عند التقلب في أنيابها العطب

وكأن القول لابن القيم وحده وهو غير صحيح.

وفي الحاشية – أيضاً – (في: ٦٢٢/٢) على قوله – المتقدم –: "هذا من قول يوسف"، عند قوله – تعالى –: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾، الآية.

قال: "على ما رجحته في التفسير، وعلى قول شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم فهو من قول امرأة العزيز".

وكأنه قول لابن تيمية وابن القيم وحدهما وهو غير صحيح – أيضاً –.

وانظر إلى مماحكته وعناده مع وضوح الحق وظهوره لكل ذي بصيرة، وما بعد الحق إلا الضلال؟.

وليس يصح في الأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فالمسألة كانت عنده – من قبل – قولاً واحداً، جازماً به وما عداه عنده باطل، ويصارع دونه مصارعة رهيبة، مستميتاً دونه:

ترى الملوك حوله مغربله يقتل ذا الذنب ومن لا ذنب له

وليس عنده من المعقول ولا المقبول رد كلام ابن جرير فيها.

أما أخيراً – وبعد أن مضى ما بين طبعة أيسر التفاسير الأولى عام: ١٤٠٧هـ والطبعة الثالثة الذي بهامشها نهر الخير عام: ١٤١٠ هـ – صارت المسألة عنده مائعة ومتذبذبة ما بين راجح ومرجوح، ولم يرجع عن كلامه السوء، وطعنه في ابن القيم، ورد خطأ نفسه في قوله عن رد كلام ابن جرير: ليس معقولاً ولا مقبولاً:

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره إذا استوت عنده الأنوار والظلم

ومهما ظهر الحق واضحاً وضوح شمس النهار ليس دونها حجاب؛ فالهروب منه في قول: "الله اعلم"؟!!، "والعلم الحق لله وحده لا شريك له".

ونحن نقول ذلك، ولكن ليس هذا موضعه، وصدق من قال – بعد أن نقل كلاماً له، كما سيأتي –: "إذا كان هذا هو العلم فما هو الجهل"!! ونعوذ بالله من الجهل والجاهلين، والحكم بلا علم على كلام الله الحق المبين، وعلى كلام العلماء الربانيين.

وانظر لطافته ولينه مع ابن القيم – فيما تقدم – في حاشيته: نهر الخير، وقوله في ابن القيم المتقدم – أيضاً – ونصه: "فإن ابن القيم ليس معصوماً من الوقوع في الخطأ، إنه كغيره من غير المصطفين يصيب ويخطئ، وليس من المعقول المقبول أن يرد قول إمام المفسرين ويقبل قول غيره من علماء المسلمين في **القرون المظلمة**" – يعني: ابن القيم – وانسلاله – من هذا

القول – هارباً، إنه لإجحاف مشين في حق هذا الإمام العلم الذي نفع الله الأمة بعلمه، وكما قيل: "..ومرضعة الأبوة لا تعق".

وقوله في معرض تخطئته وتجهيله: "ابن القيم ليس معصوماً"، ينطوي على ما ذكرنا وعلى عقوقه، وإلا فمن يقول: إن ابن القيم وأمثاله وغيرهم – من أهل العلم والدين – معصومون؛ حتى يتجه هذا الكلام ويقبل ويسلم له؟.

و**قوله**: "ويقبل كلام غيره [الطبري] من علماء المسلمين في القرون المظلمة"، تجهيل واستخفاف ظاهر بالإمام ابن القيم: (وليس قولك من هذا بضائره ؟..) فحسيبه الله من ظالم يتردد بين ظلمه وظلامه، هو ومن أضلهم ويضلهم بغير علم، ويجهدُ في الضلال والإضلال، ناهيك عن خطورة كون الضلال والتضليل يدس في تفسير كتاب الله وكلامه.

أما ابن القيم وشيخه ونظراؤهما من أهل العلم؛ فهم بدورٌ يُستضاء بعلمهم في حياتهم وبعد مماتهم، وهم رجومٌ للشياطين في الأرض، من الجاهلين واللاعبين والهازلين في دين الله، كما أن النجوم رجومٌ للشياطين في السماء.

الموضع التاسع.

دعواه أن يوسف عليه الصلاة والسلام قد تزوج امرأة العزيز –كما تقدم – التي ابتلته هي وصاحباتها، ويصر عليه!!:

وهي دعوى باطله ادعاها الجزائري، فقد قال (في تفسيره: ٢/٤٠٥) عند قوله – تعالى – الآية: (٥١–٥٢)، في سورة يوسف: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقّ﴾، في ما وصفه بهداية الآيات: "فقد تصبح بعد قليل زوجة لصفي الله يوسف الصديق، زوجة له في الدنيا وزوجة له في الآخرة"!!.

قلت: إضافة إلى ما تقدم قبله: في (**الموضع الثامن**)؛ فإن هذا – بلا شك ولا ريب – من خرافات بني إسرائيل ولم يأت عليه برهان، وتأييده من تخريفات الجزائري؛ فقد قال الماوردي (في تفسيره: النكت والعيون: ٣/٥٢) عن زواج نبي الله يوسف عليه الصلاة و السلام: "ثم

مات إظفير[١] فزوجه[٢] الملك بامرأة إظفير: راعيل"، إلى أن قال: "ومن زعم أنها زليخا قال لم يتزوجها يوسف"، وهذا مما يرد به على الجزائري؛ فحتى من قال: إن امرأة إظفير زليخا قال: لم يتزوجها نبي الله يوسف.

وقال الألوسي – رحمه الله – (في تفسيره روح المعاني: ٥/١٣): "وخبر تزوجه [أي: نبي الله يوسف من زليخا] مما لا يعول عليه عند المحدثين".

وقال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين – رحمه الله – (في فتاوى إسلامية: ٦٤/٤) وقد سئل عن اسم زوجة يوسف عليه الصلاة و السلام وزواجه من امرأة العزيز التي حكى الله عنها في القرآن.

فأجاب: "ذكر في كتب القصص و التفاسير التي تنقل عن كتب بني إسرائيل أن امرأة العزيز اسمها: زليخا، وقيل غير ذلك، وذكروا – أيضاً – أن يوسف عليه السلام تزوجها بعد أن خرج من السجن، وبعد أن طلقها العزيز، أو مات عنها، وكل ذلك مأخوذ من الإسرائيليات".

يشير بقوله: "مأخوذ من الإسرائيليات" أنه لا يصدق؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم..»، إذاً فلا نحكم بزواج نبي الله يوسف من امرأة العزيز إلا بدليل – من غير أخبار بني إسرائيل – ولا دليل يصار إليه، والقرائن وفقه المسألة يدل على

---

(١) في تفسير الطبري ٢٣٧/١٣ – في مواضع منه –، وفي التاريخ: ٣٤٦/١): "إطفير، وعليه عامة المفسرين".

(٢) قال محمد طاهر البرزنجي (في صحيح تاريخ الطبري: ٣١٠/١)، عن قصة تزويج يوسف عليه الصلاة والسلام بامرأة إطفير"لم ترد في خبر صحيح".

قلت: وهو كذلك، كما عند الماوردي، والألوسي، والجبرين.

وقال البرزنجي عن قوله – تعالى –: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، تعليقاً على ذكر الطبري له في التاريخ وأنه من قول يوسف: "معنى هذا التفسير صحيح"؟!!.

قلت: ليس صحيحاً – أبداً –، وكل ما ذكرناه في هذا الكتاب فيما يخص نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام من دلالة الكتاب ومن تفسير أهل العلم وكلامهم، وما حققناه يدل على عدم اعتبار هذا التفسير، وعدم صحته: معنى وسنداً ومتناً.

أن ذلك لم يحدث، وهو اللائق بقصة امرأة العزيز مع نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام لما جرى وحدث منها في حقه.

وإثباته من جهالات هذا الرجل ومجازفاته وتخريفاته، وما أكثر هذا النوع في تفسيره وكتبه!، وكأنه قد سلط على أمة الإسلام؛ ليفسدها ويفسد عليها دينها. فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وفتوى الجبرين هذه تعتبر رداً على الجزائري وتفسيره، وقد زكاه وزكى تفسيره، وذكرنا ذلك في ما تقدم.

الموضع العاشر.

ضلاله في قوله عن نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام إن الشيطان أنساه ذكر الله، وإنه التفت بقلبه إلى غير الله، وأن الله عاقبه على ذلك بالسجن، اعتماداً على خبر لا يصح!!:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/٣٩٨-٤٠٠) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٢)، في سورة يوسف: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾، في شرح الكلمات: "﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾، أي: أنسى الشيطان يوسف ذكر ربه – تعالى –"، وقال في معنى الآيات: "أي: أنسى الشيطان يوسف عليه السلام ذكر ربه – تعالى – حيث التفت بقلبه إلى الخادم والملك ونسي الله – تعالى – فعاقبه ربه الحق فلبث في السجن بضع سنين أي: سبع سنوات عداً"، وقال في هداية الآيات: "غفلة يوسف عليه السلام بإقباله على الفتى وقوله له: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، ناسياً مولاه الحق ووليه الذي أنجاه من القتل وغيابة الجب، وفتنة النساء جعلته يحبس في السجن سبع سنين".

قلت: وصفه لنبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام بالغفلة لقوله للفتى:

﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، غير لائق وسيء، وأعظم منه سوءاً ما نَسَبَ إليه من أنه نسي مولاه – تعالى – وأنه من إنساء الشيطان له، وهو باطل، وإنما أنسى الشيطان الذي نجا من الفتيين، وإن كان الجزائري – لغفلته وجهله – قد تبع من ذكر ذلك قبله، ممن يتكلمون عن نبي الله يوسف وكأنه من آحاد الناس الذين تتلاعب بهم الشياطين!! بإسرائيليات وآثار لم تثبت، كما نسبوا إليه كلام امرأة العزيز!!، غافلين عما تجب مراعاته من أقدار الأنبياء وتوقيرهم وما يليق

بهم، وغافلين عن أنه نهج وأخلاق اليهود.

وقد قال الإمام أبو محمد ابن حزم (في الفصل في الملل والنحل: ٤/٢٧): "وأما قوله عليه السلام للذي كان معه في السجن: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، فما علمنا الرغبة في الانطلاق من السجن محظورة على أحد، وليس في قوله ذلك دليل على أنه أغفل الدعاء إلى الله – عز و جل –؛ لكنه رَغَّب هذا الذي كان معه في السجن في فعل الخير وحضه عليه، وهذا فرض من وجهين: **أحدهما**: وجوب السعي في كف الظلم عنه.

والثاني: دعاؤه إلى الخير والحسنات.

وأما قوله – تعالى –: ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾، فالضمير الذي في أنساه وهو (الهاء) راجع إلى الفتي الذي كان معه في السجن أي: أن الشيطان أنساه أن يُذَكِّر ربه أمر يوسف عليه السلام، ويحتمل – أيضا – أن يكون أنساه الشيطان ذكر الله – تعالى – ولو ذكر الله – عز و جل – لذكر حاجة يوسف عليه السلام.

وبرهان ذلك قول الله – عز و جل –: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾، فصح يقيناً أن المدكر بعد أمة هو الذي أنساه الشيطان ذكر ربه حتى تذكر، وحتى لو صح أن الضمير من أنساه راجع إلى يوسف عليه السلام لما كان في ذلك نقص ولا ذنب اذ ما كان بالنسيان فلا يبعد عن الانبياء".

وقد رد عليهم من واقع الآيات وسياقها الكريم وفقهها العظيم شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، بعد ذكره لما نسبوه إلى يوسف عليه الصلاة والسلام، وأن لبثه في السجن ليس لذنب أتاه، وإنما كان كرامة له، وأن يوسف لم ينس ذكر ربه؛ بل كان ذاكراً له.

وكذلك رد عليهم تلميذه ابن كثير، وأن ما رُوِيَ على أنه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت؛ بل ضعيف جداً.

قال شيخ الإسلام (كما في مجموع الفتاوى: ١١٢/١٥): "قال – تعالى –: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾، قيل: أُنْسِيَ يوسف ذكر ربه، لَمَّا قال : ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾.

وقيل: بل الشيطان أَنْسَى الذي نجا منهما ذكر ربه، وهذا هو الصواب، فإنه مطابق لقوله: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، قال – تعالى –: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾، والضمير يعود إلى القريب إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك؛ ولأن يوسف لم ينس ذكر ربه؛ بل كان ذاكرًا لربه.

وقد دعاهما قبل تعبير الرؤيا إلى الإيمان بربه، وقال لهما: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ۞ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾.

وقال لهما قبل ذلك: ﴿لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾، أي: في الرؤيا[(1)]: ﴿إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيكُمَا﴾، يعنى: التأويل: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ۞ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَآئِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَن نُّشْرِكَ بِاللّهِ مِن شَيْءٍ ذَلِكَ مِن فَضْلِ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ﴾، فبهذا يذكر ربه – عز وجل – فإن هذا مما علمه ربه؛ لأنه ترك ملة قوم مشركين لا يؤمنون بالله، وإن كانوا مقرين بالصانع ولا يؤمنون بالآخرة، واتبع ملة آبائه أئمة المؤمنين – الذين جعلهم الله أئمة يدعون بأمره – إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فذكر ربه ثم دعاهما إلى الإيمان بربه .

ثم بعد هذا عبر الرؤيا فقال: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾، الآية، ثم لما قضى الرؤيا قال للذي نجا منهما: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، فكيف يكون قد أَنْسَى الشيطان يوسف ذكر ربه؟، وإنما أنسى الشيطان الناجي ذكر ربه، أي: الذكر المضاف إلى ربه والمنسوب إليه، وهو أن يذكر عنده يوسف.

---

(1) أي: أجراً لتفسير الرؤيا لهما.

والذين قالوا ذلك القول، قالوا: كان الأولى أن يتوكل على الله، ولا يقول: اذكرني عند ربك، فلما نسى أن يتوكل على ربه جوزي بِلُبْثِه في السجن بِضْعَ سنين.

فيقال: ليس في قوله: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، ما يناقض التوكل، بل قد قال يوسف : ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ﴾، كما أن قول أبيه: ﴿لاَ تَدْخُلُواْ مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُواْ مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ﴾، لم يناقض توكله، بل قال: ﴿وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

وأيضًا، فيوسف قد شهد الله له أنه من عباده المخلصين، والمخلص لا يكون مخلصًا مع توكله على غير الله، فإن ذلك شرك، ويوسف لم يكن مشركًا لا في عبادته ولا توكله، بل قد توكل على ربه في فعل نفسه بقوله: ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾، فكيف لا يتوكل عليه في أفعال عِبادِه ؟!!.

وقوله: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، مثل قوله لربه:﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، فلما سأل الولاية للمصلحة الدينية لم يكن هذا مناقضًا للتوكل، ولا هو من سؤال الإمارة المنهي عنه، فكيف يكون قوله للفتى: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، مناقضًا لِلتَّوَكُّل وليس فيه إلا مجرد إخبار الملك به؛ ليعلم حاله ليتبين الحق، ويوسف كان من أثبت الناس.

ولهذا بعد أن طُلب: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾، قال: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللاَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾؛ فيوسف يذكر ربه في هذه الحال كما ذكره في تلك، ويقول: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾؛ فلم يكن في قوله له: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، ترك لواجب، ولا فعل لمحرم، حتى يعاقبه الله على ذلك بلبثه في السجن بضع سنين، وكان القوم قد عزموا على حبسه إلى حين قبل هذا ظلمًا له، مع علمهم ببراءته من الذنب.

قال الله – تعالى –: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾، ولبثه في السجن كان كرامة من الله في حقه؛ ليتم بذلك صبره وتقواه، فإنه بالصبر والتقوى نال ما نال؛

ولهذا قال: ﴿أَنَاْ يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾، ولو لم يصبر ويتق، بل أطاعهم فيما طلبوا منه جزعًا من السجن، لم يحصل له هذا الصبر والتقوى، وفاته الأفضل باتفاق الناس".

وقال الحافظ العماد ابن كثير (في تفسيره: ٤/٣٩١): "﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾، لما ظن[١] يوسف عليه السلام نجاة أحِدهما – وهو الساقي – قال له يوسف خفية عن الآخر والله أعلم، لئلا يشعره أنه المصلوب: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، يقول: اذكر قصتي عند ربك – وهو الملك – فنسى ذلك الموصَى أن يُذَكِّر مولاه بذلك، وكان من جملة مكايد الشيطان، لئلا يطلع نبي الله من السجن.

هذا هو الصواب أن الضمير في قوله: ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾، عائد على الناجي، كما قال مجاهد، ومحمد بن إسحاق وغير واحد.

ويقال: إن الضمير عائد على يوسف، عليه السلام، رواه ابن جرير، عن ابن عباس، ومجاهد – أيضاً –، وعِكْرِمة، وغيرهم. وأسند ابن جرير هاهنا حديثاً فقال:حدثنا ابن وَكِيع، حدثنا عَمْرو بن محمد، عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لو لم يقل – يعني: يوسف – الكلمة التي قال: ما لبث في السجن طول ما لبث، حيث يبتغي الفرج من عند غير الله".

وهذا الحديث ضعيف جداً؛ لأن سفيان بن وَكِيع ضعيف، وإبراهيم بن يزيد – هو الخُوزي – أضعف منه – أيضاً –.

وقد رُوي عن الحسن وقتادة مرسلاً عن كل منهما، وهذه المرسَلات هاهنا لا تقبل لو قبل المرسَل من حيث هو في غير هذا الموطن، والله أعلم".

---

(١) أي: تيقن؛ وليس الظن الذي هو عكس اليقين.

قلت: يريد بن كثير: إذا لم يتعلق بنبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهو يوسف، ولم يكن ذلك الحال بهذه الأهمية، فإذا كان الأمر كذلك في الأهمية والخطورة فلا يقبل فيه المرسل؛ لعدم اتصال سنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: ولقد بالغ في السوء إذ قال في الحاشية: "عجباً لبعض المفسرين كيف يرجعون الضمير في قوله: ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾، إلى الفتى الخادم ولم يرجعوه إلى يوسف عليه السلام كما رجعه ابن جرير الطبري؛ إذ لوكان الضمير يصح رجوعه إلى الخادم لكان النظم القرآني فأنساه الشيطان ذكر يوسف عند ربه فلبث في السجن.

انظر إلى هذا التعليل البارد الذي أراد تقوية حجته به على إلصاقه بيوسف ما جزم به – جهلاً –.

وأبرد منه تعجبه من ترك ترجيع الطبري للضمير، وكأن مجرد قول الطبري حجة!!.

والطبري اتبع في ترجيعه للضمير رواية لم تثبت، فلا يعتمد عليها، وآثاراً لا حجة فيها، ومعلوم اغتراره بما ينقله من آثار.

وقول الجزائري عن يوسف عليه الصلاة والسلام: "فلبث في السجن بضع سنين أي: سبع سنوات عداً".

قلت: والبضع في لغة العرب من الثلاثة إلى العشرة؛ فغريب جزمه بسبع سنين مع الإجمال في العدد، والعلماء منهم من قال: سبع سنين ومن قال: اثنتا عشرة سنة ومن قال: أربع عشرة سنة؛ فاضطراحه هذا والجزم بالسبع – بلا حجة – من التحكم غير المقبول.

الموضع الحادي عشر.

قول الجزائري عن ذي القرنين المسلم: "إنه الإسكندر باني الإسكندرية..وكان عبداً صالحاً "، وباني الإسكندرية المقدوني كافر يعبد الأوثان!!:

وباني الإسكندرية هو الإسكندر المقدوني – الذي كان وزيره أرسطو – وثني مشرك كافر، من عبدة الكواكب، وذو القرنين مؤمن موحد صالح، وقد قيل إنه نبي، وقد آتاه الله من الأسباب ما مكنه به في الأرض، وكان عنده من السياسة الشرعية والعدل ما استحق به – من الله –

التمكين في الأرض، وما لأجله وفقه الله وأعانه؛ لأنه – على قول – من الملوك الصالحين والأولياء العالمين.

وكان ملتزماً لمرضاة الله في كل الشؤون – على القول أنه ملك وليس نبياً، و**الأرجح أنه نبي ملك** –، بل من العلماء المحققين المتقدمين والمتأخرين من يرى أنه نبي ومنهم الإمام ابن كثير، فقد قال: "وقد كان نبياً على ما قررناه".

وهو من الأنبياء الملوك، مثل: داود وابنه سليمان عليهما الصلاة والسلام.

وقد خير الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بين أيكون نبياً مِلِكاً أو عبداً رسولاً؛ فاختار أن يكون عبداً رسولاً.

وقال سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز عبد الله بن باز،: "الأرجح في ذي القرنين أنه نبي، هذا هو القول الأرجح"، وسيأتي وغيره من كلام أهل العلم.

وجَعْلُ المقدوني الكافر محل المسلم الموحد تكفير للمسلم بدلاً من تكفير الكافر، وذلك ما بين العلماء خطورته، كما سيأتي؛ مثل قول ابن كثير: "**فيقع بسبب ذلك خطأ كبير، وفساد عريض طويل كثير**".

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/٦٧٠) عند قوله – تعالى – الآية: (٨٣)، في سورة الكهف: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا﴾، في شرح الكلمات :"ذي القرنين:الإسكندر باني الإسكندرية المصرية الحميري أحد الملوك التبابعة وكان عبداً صالحاً"؟!!.

وقال في معنى الآيات: "هذه قصة العبد الصالح ذي القرنين الحميري التُّبَّعي: على الراجح من أقوال العلماء، وهو **الإسكندر باني الإسكندرية المصرية**"!!، وقال: "وهذا بدء الحديث المتضمن للإجابة عن **الملك ذي القرنين عليه السلام**"!، وقال بعد قوله – تعالى –: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ﴾، الآية: "وقد يكون نبياً، وقول الله هذا له وحياً"!!.

قلت: قوله: "على الراجح" من مجازفاته وجهالاته؛ فالمسألة ليس فيها راجح ومرجوح، وهو يزعم هذا وكأنه من علماء الترجيح!!، وما زعمه ليس كذلك عند العلماء؛ فهما رجلان وهذا

غير ذاك، شخصاً وتاريخاً، فهو يجول في غير ميدان ولا طعان، ويقال له: "ليس هذا عشك فادرجي"، وهو من ضمن الجهال الذين سيشير إليهم شيخ الإسلام.

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على هذا القول وقائله (في الرد على المنطقيين ص: ١٨٢): "والمشهور المتواتر أن أرسطو وزير الإسكندر ابن فيلبس كان قبل المسيح بنحو ثلاثمئة سنة، و**كثير من الجهال يحسب أن هذا هو ذو القرنين المذكور في القرآن،** ويعظم أرسطو بكونه كان وزيراً له، كما ذكر ذلك ابن سيناء، وأمثاله **من الجهال بأخبار الأمم**".

فليلحق الجزائري بهؤلاء الجهال الضلال عند العلماء.

وقال ابن تيمية – أيضاً – (في منهاج السنة النبوية: ١/٢٢٠): "كان أرسطو قبل المسيح بن مريم عليه السلام بنحو ثلاثمائة سنة، كان وزيراً للإسكندر بن فيلبس المقدوني الذي غلب على الفرس، وهو الذي يؤرخ له اليوم بالتاريخ الرومي، تؤرخ له اليهود والنصارى.

وليس هذا الإسكندر: هو ذا القرنين المذكور في القرآن كما يظن ذلك طائفة من الناس، فإن ذلك كان متقدماً على هذا، وذلك المتقدم هو الذي بنى سد يأجوج ومأجوج، وهذا المقدوني لم يصل إلى السد، وذاك كان مسلماً موحداً، وهذا المقدوني كان مشركاً، هو وأهل بلده اليونان كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأوثان".

ومثله قوله (في الفرقان.. وكما في مجموع الفتاوى: ١١/١٧١): "أرسطو وأمثاله كانوا مشركين يعبدون الأصنام والكواكب، وكان أرسطو قبل المسيح عليه السلام بثلاثمائة سنة، وكان وزيراً للإسكندر بن فيلبس المقدوني، وهو الذي تؤرخ له تواريخ الروم واليونان، وتؤرخ له اليهود والنصارى؛ وليس هذا هو ذو القرنين الذي ذكره الله في كتابه، كما يظن بعض الناس أن أرسطو كان وزيراً لذي القرنين لما رأوا أن ذاك اسمه الإسكندر وهذا قد يسمى بالإسكندر ظنوا أن هذا ذاك، كما يظنه ابن سينا وطائفة معه، وليس الأمر كذلك؛ بل هذا الإسكندر المشرك – الذي قد كان أرسطو وزيره – متأخر عن ذاك، ولم يبن هذا السد، ولا وصل إلى بلاد يأجوج ومأجوج، وهذا الإسكندر الذي كان أرسطو من وزرائه يؤرخ له تاريخ الروم المعروف".

وقال ابن القيم (في إغاثة اللهفان: ٢/٢٦٠): "ومن ملوكهم [اليونان] الإسكندر المقدوني وهو ابن فيلبس، **وليس هو بالإسكندر ذي القرنين الذي قص الله** – تعالى – **نبأه في القرآن**، بل بينهما قرون كثيرة، وبينهما في الدين أعظم تباين، فذو القرنين كان رجلاً صالحاً موحداً لله – تعالى –:

يؤمن بالله – تعالى – وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكان يغزو عباد الأصنام، وبلغ مشارق الأرض ومغاربها، وبنى السد بين الناس ويأجوج ومأجوج، وأما هذا المقدوني فكان مشركاً يعبد الأصنام هو وأهل مملكته، وكان بينه وبين المسيح نحو ألف وستمئة سنة، والنصارى تؤرخ له، وكان أرسطاليس وزيره".

وقال ابن كثير (في البداية والنهاية: ٢/١٢٢–٢٢٥): "وقال إسحاق بن بشر عن سعيد بن بشير، عن قتادة، قال اسكندر: هو ذو القرنين، وأبوه أول القياصرة، وكان من ولد سام بن نوح عليه السلام.

فأما ذو القرنين الثاني فهو: اسكندر بن فيلبس..المقدوني اليوناني المصري باني إسكندرية، الذي يؤرخ بأيامه الروم، وكان متأخراً عن الأول بدهر طويل، كان هذا قبل المسيح بنحو من ثلاثمائة سنة، وكان أرسطاليس الفيلسوف وزيره..

وإنما نبهنا عليه لأن كثيراً من الناس يعتقد أنهما واحد، وأن المذكور في القرآن، هو الذي كان أرسطاليس وزيره **فيقع بسبب ذلك خطأ كبير، وفساد عريض طويل كثير**.

فإن **الأول**: كان عبداً مؤمناً صالحاً وملكًا عادلاً، وكان وزيره الخضر، وقد كان نبياً على ما قررناه قبل هذا.

وأما **الثاني**: فكان مشركاً، وكان وزيره فيلسوفاً، وقد كان بين زمانهما أزيد من ألفي سنة، فأين هذا من هذا؟، لا يستويان ولا يشتبهان إلا على **غبي لا يعرف حقائق الأمور**".

وقال بدر الدين العيني (في عمدة القاري: ٢٣/١٧٨): "وذو القرنين المذكور في القرآن، المذكور في ألسنة الناس بالإسكندر ليس الإسكندر اليوناني؛ فإنه مشرك ووزيره أرسطاطاليس"، إلى أن قال: "وقال وهب بن منبه اسمه الاسكندر.

قلت: ومن هنا يشارك الإسكندر اليوناني في الاسم، وكثير من الناس يخطئون في هذا ويزعمون أن الإسكندر المذكور في القرآن هو الإسكندر اليوناني، وهذا زعم فاسد؛ لأن الإسكندر اليوناني الذي بنى الإسكندرية كافر مشرك، وذو القرنين عبد صالح ملك الأرض شرقاً وغرباً حتى ذهب جماعة إلى نبوته منهم الضحاك وعبد الله بن عمر، وقيل كان رسولاً، وقال الثعلبي والصحيح – إن شاء الله – كان نبياً غير مرسل ووزيره الخضر عليه الصلاة والسلام فأنى يتساويان".

وقول الجزائري: "وقد يكون نبياً، وقول الله هذا له وحياً" من تناقضه وتخليطه الكثير، وهو خلط بين الإسكندر باني الإسكندرية المقدوني المشرك هو وقومه، وبين ذي القرنين المسلم الموحد – وهو ما يقصده بقوله: "وقد يكون نبياً.."–.

فقد اختلف العلماء في نبوته، وسبقت إشارة ابن تيمية إلى الخلاف فيه، وسبق تقرير ابن كثير لنبوته، وتصحيح الثعلبي لنبوته – أيضاً – وهو من المتقدمين كثيراً على ابن كثير بقوله: "والصحيح – إن شاء الله – كان نبياً غير مرسل" كما عند العيني، وقال العيني: "ذهب جماعة إلى نبوته منهم الضحاك وعبد الله بن عمر، وقيل كان رسولاً".

فقد قال بنبوته جماعة من السلف المتقدمين كما ترى عند العيني.

وقد سئل سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبدالله بن باز – رحمه الله – (في نور على الدرب: ٢٧/٢٥٤) عن ذي القرنين، هل هو نبي؟.

فأجاب: "الأرجح في ذي القرنين أنه نبي هذا هو القول الأرجح، وقال بعضهم أنه رجل صالح، ملك صالح، ولكن ظاهر القرآن الكريم أنه نبي، ولهذا قال الله – جل وعلا –: ﴿وَيَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً ۞ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً﴾، إلى آخر القصة، فظاهر سياق القرآن أنه نبي يتلقى الأوامر عن الله –

عز وجل –"، وزيادة في التسجيل بعد ذكره بقية الآيات الواردة في قصة ذي القرنين، قال فيها:

"هذا السياق يقتضي أنه من أمر الله وأن الله أمره بهذا" وقال: "ظاهره أن هذا كله من عند الله – سبحانه وتعالى –، السياق يدل على أنه يتلقى هذه الأوامر وهذه التوجيهات من ربه – عز وجل –، وهذا هو شأن النبي".

ويلاحظ في تعبير الشيخ: ب "(الأرجح)، ولم يقل: راجح أو الراجح، الذي يدل على تأكد الرجحان عنده.

وقال (في: ٢٥٤/٢٧ – أيضاً –): "ذو القرنين ملك عظيم صاحب خير وإحسان وإصلاح، واختلف الناس في نبوته، والمشهور أنه ملك صالح".

فهو – رحمه الله – ذكر أن الخلاف فيه مشهور، وهو كذلك؛ ولكن كما رأينا أن الأرجح عنده بالأدلة نبوته، وهو يوافق ما ذكرناه عند غيره.

وما تقدم من الأدلة وكلام العلماء يدل على أن ذا القرنين نبي، وأنه يوحي إليه.

قلت:وأرخت موسوعة الأمير سلطان بن عبد العزيز – رحمه الله – (الموسوعة العربية العالمية: ٤٧٩/١) موت الإسكندر المقدوني بسنة (ثلاث وعشرين وثلاثمئة) قبل الميلاد. مما يتفق مع ما أرخه شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن كثير.

وللشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين ضمن مقال أرسله إلي في: ١٤٣٤/٤/٤هـ وفيه استياؤه من تفسير الجزائري للقرآن لجهله بالتفسير على طريقة العلماء، ودقتهم واحتياطهم والتزامهم بنص الوحي والفقه فيه من أهله الأُوَل، ولخص فيه بعض ملحوظات الرومي في كتابه: نظرات في أيسر التفاسير [أو التبصير بأخطاء أيسر التفاسير] للجزائري، وبعض رد الشيخ حمود التويجري عليه.

وقال بخصوص الفرق بين ما أرخه ابن تيمية وابن القيم للمقدوني: "قلت: وكان ابن تيمية أدق من ابن القيم في تاريخ حياة الإسكندر المقدوني الوثني؛ إذ أرخ ابن تيمية حياته بنحو: ٣٠٠ وابن القيم بنحو: ١٦٠٠ سنة قبل المسيح صلى الله عليه وسلم؛ فالموسوعة الأمريكية تؤرخ حياته بين: ٣٥٦ و ٣٢٣ قبل المسيح".

ويتفق مع ما قاله ابن تيمية ابن كثير، وقريب منه: الموسوعة العربية العالمية، والموسوعة الأمريكية.

قلت: وقد رأيتَ قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "**وكثير من الجهال يحسب أن هذا هو ذو القرنين المذكور في القرآن**، ويعظم أرسطو بكونه كان وزيراً له، كما ذكر ذلك ابن سيناء، وأمثاله **من الجهال بأخبار الأمم**".

وقول ابن كثير: "وإنما نبهنا عليه؛ لأن كثيراً من الناس يعتقد أنهما واحد؛ وأن المذكور في القرآن هو الذي كان أرسطاطاليس وزيره، **فيقع بسبب ذلك خطأ كبير، وفساد عريض طويل كثير**"، وقال: "لا يستويان ولا يشتبهان إلا على **غبي لا يعرف حقائق الأمور**".

وقول العيني: "وكثير من الناس يخطئون في هذا ويزعمون أن الإسكندر المذكور في القرآن هو الإسكندر اليوناني، و**هذا زعم فاسد**"

فيتوجه إلى الجزائري ما قاله أهل العلم والتحقيق في شأن ذي القرنين، وأنه ليس الذي ذهب إليه الجزائري بغفلته وجهله المركب.

أما قول الثعلبي عن ذي القرنين: " ووزيره الخضر"، وقول ابن كثير: "وكان وزيره الخضر"؛ فالخضر نبي – أيضاً – ونبوته أوضح من نبوة ذي القرنين، واختلف فيه هو الآخر، وقد ورد في كتاب الله – تعالى –، والحديث ما يثبتها، ومن ذلك:
قوله – تعالى –: ﴿عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾، والرحمة ورد في عدة مواضع من كتاب الله أنها هي النبوة، كما في قوله – تعالى –: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّك﴾، و قوله – تعالى –: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إلا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾، والرحمة هنا المقصود بها النبوة.

وقوله – تعالى –: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾، وهذا يقتضي أن الله علمه بلا واسطة البشر، وهذا لا يكون إلا نبياً يعلم الأمور بالوحي من الله – تعالى –.
وقول موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، والنبي لا يتبع إلا النبي في التعليم.

وكذلك قوله – تعالى – عن الخضر: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾، إذن فالخضر – أيضاً – يوحى إليه من عند الله – تعالى – وما فعله كان بأمر الله – تعالى – له وبوحيه وعلمه، وإلا لما وسعه الخروج عن اتباع موسى وهو نبي..

والخضر قد أظهر العلم على موسى فقال: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾، وأظهر موسى التواضع للخضر، فقال: ﴿وَلا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾، وكل ذلك يدل على أن ما عند الخضر من العلم لم يكن عند موسى ومن لا يكون نبياً لا يكون كذلك، وهذا هو أصل قصة موسى في سؤال بني اسرائل له وجوابه لهم، وهو الأصل في بحثه عن الخضر.

وقول الخضر لموسى– كما في البخاري –: «يا موسى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه»، وقول الخضر – أيضاً – لموسى – كما في البخاري –: "«يا موسى ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور في البحر».

بل إن سياق الآيات الأربع من سورة الكهف تدل دلالة قطعية على نبوته، قال – تعالى –: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۞ وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۞ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۞ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كنز لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كنزهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾

وكل ما سبق هو من القطع واليقين على نبوة الخضر والنص عليها.

وقد استغل الصوفية القبورية الضلال قصة الخضر مع موسى عليهما الصلاة والسلام بقولهم: الخضر ولي وقد وسعه الخروج عن شريعة نبي الله موسى فالأولياء يسعهم الخروج عن شريعة محمد صلى عليه وسلم كما خرج الخضر عن شريعة موسى!!.

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا﴾.

بل الولاية عندهم فوق النبوة، ومن ذلك قولهم، وهو ما يرددونه وكأنه آية من القرآن الكريم:

ويوضح هذا أحد أئمة الصوفية وهو سعد الدين حمويه، فيقول في مثنويّه: "واو الولاية أقرب إلى الحضرة الإلهية من نون النبوة، فلأجل هذا التقرب تعتبر الولاية أفضل من النبوة"!!.

وما ذكرناه من نبوة الخضر بالدليل وكلام العلماء يقطع الطريق عليهم ويدحض تحججهم الباطل، وخرافتهم وسخافاتهم في عقائدهم الأكثر بطلاناً وسخفاً وسماجة، كما تدفعه الرسالة والشريعة كلها.

ويشبه الجزائري في التخليط والجهل – في شأن ذي القرنين – قصة من ذكره ابن الجوزي (في كتابه: أخبار الحمقى والمغفلين ص:١٥٠)؛ إذ قال: "عن ثمامة بن أشرس قال: شهدت رجلاً وقد قدم خصماً له إلى بعض الولاة، فقال:

أصلحك الله، أنا رافضي ناصبي، وخصمي جهمي مشبه مجسم قدري، يشتم الحجاج بن الزبير الذي هدم الكعبة على علي بن أبي سفيان، ويلعن معاوية بن أبي طالب؛ فقال له الوالي: ما أدري مم أتعجب؟ من علمك بالأنساب أم من معرفتك الألقاب، قال: أصلحك الله، ما خرجت من الكتاب حتى تعلمت هذا كله"!!.

وأمثال هذا التخبط والتخليط ما قد عرفناه عن الجزائري خلال معايشتنا له – عن قرب – خلال سنين طوال، فهو – أحياناً – لا يدري ما يخرج من لسانه، وهذا ما عبر عنه صاحبه والمماحك عنه بالباطل عبد المحسن العباد – كما تقدم – بـ (دلو ما ودلو طين).

وقد رأيتُ سباقاً – على جائزة – أجري في إحدى الفضائيات يسأل فيه عن ذي القرنين فأعطيت الجائزة للذي أجاب أنه المقدوني على الخطأ، وحرم منها الذي أجاب الإجابة الصحيحة.

ولعل الفائز أخذ الإجابة الخطأ من تفسير الجزائري؛ لأن العوام يرجعون إليه لسهولة الوصول إليه في الإنترنت واتساع انتشاره، والاغترار بدعاوى صاحبه وشهرته.

وقد تكون أخذت من غيره ممن شاكله من الجهال؛ فليحذر من هذا الفساد الذي يقع بسببه تزوير كبير للحقائق يتحقق به الظلم ويزول به العدل. والعجيب أنه لا يرجع عما كتبه في تآليفه أو يصححه، كما نبهت إليه – فيما تقدم –، وذكر ذلك الشيخ التويجري – أيضاً –، ولعل هذا ما حدا بمن تحدث عنهم الجزائري نفسه من الإنكار عليه في تاريخ: ١٤٢٦/٧/٢٠هـ بقوله في درسه بالمسجد النبوي: "معشر المستمعين والمستمعات **طلبة العلم**: **احتجوا علينا وشكونا إلى العلماء وأئمة المسجد**..أنا أوجه السؤال مثلكم وأجيبكم عنه وأنتم ما سألتم، وتتعلمون ونستفيد كلنا والحمد لله و**ما عصينا الآمرين لنا بترك الأسئلة**.

والآن معشر الإخوان أسألكم وأجيبكم؛ **لأن الإخوان طلبة العلم في الروضة قالوا ما نريد أن نسمع أسئلتك يا شيخ، واشتكوا إلى المفتي عبد العزيز** – والعياذ بالله –.

ما هذا إلا جهل فقط وإلا والله ما في الأسئلة إلا علم ومعرفة – والله – أكثر من الدرس، فلمَ يبغضون هذا ويغضبون ويشتكون؟"!!.

قال: "جهل فقط"!!، إنه كما قيل: "رمتني بدائها وانسلت".

وكون المسئولين والآمرين منعوه من الأسئلة، والطلاب ما يريدون أن يسمعوا أسئلته، وشكوه إلى العلماء وأئمة المسجد وإلى المفتي، دليل على تخليطه، وأن ما يقرره في أسئلته مجانب للحق والصواب، ويتضرر به سامعوه والآخذوون عنه، وليس كما قال: "علم ومعرفة" تزكية لنفسه!!.

وهو ما كشفناه وأطلعنا على حقيقته من ما يُرَى في هذا الكتاب، نسأل الله أن يبارك ما فيه من علم نافع ويعفو عن كاتبه ويجزل له المثوبة ويتجاوز عن ما فيه من خطل أو زلل.

الموضع الثاني عشر.

ادعاؤه المشروعية وجعلها ديناً بلا دليل أو حجة شرعية:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٦٣/٢) عند قوله – تعالى – الآية: (١١٣)، في سورة الأعراف: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا أئنَ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ۞ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾، فيما زعمه من هداية الآيات: "فيه مشروعية: طلب الأجرة على العمل الذي يقوم به الإنسان خارجاً عن نطاق العبادة"!!.

وقال: "فيه مشروعية الترقيات الحكومية لذي الخدمة الجُلى للدولة"!!.

قلت: استنتاجه من قول السحرة، وقول فرعون جواباً للسحرة – في ما ذكره الله عنهم – مشروعية: غير متجه، بل غير صحيح؛ فالحكم الشرعي لا يثبت إلا بدليل، وقد يكون للمشروعية أدلة أخرى فتكون مشروعة، ولكن لا يؤخذ بهذه الطريقة التي تدل على الجهل بالشرع، والجرأة على القول بلا علم، إذا كان النص المفسر لا يدل عليها.

وقد رد عليه الشيخ العلامة حمود التويجري في استنتاجه (في كتابه: القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ)، وقال في رده عليه في هذين الاستنتاجين: "**قد بلغ النهاية في الغرابة والهجنة**"، ويأتي الرد كاملاً.

ورد عليه الشيخ العلامة الرومي (في: التبصير بأخطاء أيسر التفاسير)، ورددت عليه في كتابي (الإكسير) في نقض أيسر التفاسير، و(طليعته)، وكتابي (حقيقة الانتصار..).

وأقول له: إذا كان ما يقرره من هذا النوع هو العلم فما هو الجهل؟!!، كما قاله قبلي عن تقاريره الشيخ سعد بن عبد الحمن الحصين.

الموضع الثالث عشر.

ادعاؤه المشروعية بلا دليل – كالموضع الذي قبله – في قوله: "مشروعية ولاية العهد"!!:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٩١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٢٤)، في سورة البقرة:﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾: "مشروعية ولاية العهد .."!!.

قلت: ادعاء المشروعية بغير دليل أو حجة شرعية كثير في تفسيره، كما في الموضع الذي قبله وقد قدمنا له أمثلة أخرى، وتفسيره للعهد بالولاية ظاهرية جامدة تدل على ضحالة وسطحية في الفهم أو تحكم بالهوى وهو خروج عن النص ؛ فإنه لا وجود في النص لما ذهب إليه، والسياق الكريم بين المراد بالعهد؛ فالعهد في الآية إنما هو: النبوة والدين والخير والإمامة فيه، كما بين ذلك أئمة المفسرين، مثل ابن جرير الطبري، والبغوي،وابن كثير وغيرهم.

قال الإمام ابن جرير الطبري (في تفسيره: ١/٥٣٠): "هذا خبر من الله جل ثناؤه عن أن الظالم لا يكون إماماً يقتدي به أهل الخير، وهو من الله جل ثناؤه جواب لما توهم في مسألته إياه أن يجعل من ذريته أئمة مثله، فأخبر أنه فاعل ذلك إلا بمن كان من أهل الظلم منهم فإنه غيرُ مُصيِّرِه كذلك، ولا جاعله في محل أوليائه عنده بالتكرمة بالإمامة؛ لأن الإمامة إنما هي لأوليائه وأهل طاعته دون أعدائه والكافرين به".

وقال الإمام البغوي (في تفسيره: ١/١١٢): "ومعنى الآية لا ينال ما عهدت إليك من النبوة والإمامة من كان ظالماً من ولدك، وقيل أراد بالعهد: الأمان من النار، وبالظالم: المشرك كقوله – تعالى –:﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾".

قال الإمام ابن كثير(في تفسيره: ١/٢٩٢): "قوله: قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، لما جعل الله إبراهيم إماماً سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته فأجيب إلى ذلك، وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنه لا ينالهم عهد الله ولا يكونون أئمة فلا يقتدى بهم"

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن بن سعدي (في تفسيره: ١/١٣٦): "لا ينال عهدي الظالمين: أي لا ينال الإمامة في الدين من ظلم نفسه وضرها وحط قدرها؛ لمنافاة الظلم لهذا المقام فإنه مقام آلته الصبر واليقين، ونتيجته أن يكون صاحبه على جانب عظيم من الإيمان والأعمال الصالحة، والأخلاق الجميلة، والشمائل السديدة، والمحبة التامة والخشية والإنابة، فأين الظلم وهذا المقام؟، ودل مفهوم الآية أن غير الظالم سينال الإمامة، ولكن مع إتيانه بأسبابها".

الموضع الرابع عشر.

تسميته لنبي الله نوح عليه الصلاة والسلام بغير اسمه في القرآن؛ إذ سماه: "عبد الغفار"!!، ولا يجوز العدول عن اسمه الذي ذكره الله به وناداه به وكرره في كتابه، وقد تكون تلك التسمية متلقاة عن بني إسرائل:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/٣٣٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٥)، في سورة هود ﴿ :وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِ

◌ِ
◌ِ
◌ِ
◌ِ
◌ِيْنٌ﴾: "إن نوحاً واسمه: (عبد الغفار) أول رسول إلى أهل الأرض"

قلت: قوله: "واسمه: (عبد الغفار)"؟!!، عدول عن النص الذي يفسره، وتسمية لنبي ورسول من أولي العزم من الرسل باسم غير اسمه الذي ذكره الله به وناداه به، وكرره في كتابه، وعرف به هذا الرسول الكريم، مخالفاً لما يجب أن يعتقد مما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة.

ومخالفاً لما عليه عامة علماء الأمة، ومن المفسرين من قال اسمه السكن – وهم الأكثر – ومنهم من قال: اسمه: (شاكر)، والمحاربي: صاحب المحرر الوجيز ذكر أن اسمه: (عبد الجبار)، وقد يكون ذلك من الإسرائليات، والنصوص حاكمة عليه، ولم أجد من ذكره بهذا الاسم الذي ذكره الجزائري، وكان الأجدر به أن يقتصر على اسمه الوارد في النص، ولما أورد غيره ما كان ينبغي له أن يجزم به هذا الجزم.

وهو من غرائبه التي أغرم بها وحشى بها تفسيره لينال بها الشهرة ولا يناله منها إلا سفولاً وشهرة بالباطل وهو فضيحة؛ لما نشره من شر وفساد وإفساد، وكأنه لما أتى بهذا قد أتى بشيء من العلم لم يأت به الأوائل!!، على منطق من قال:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

وصدق القائل (كما في النظائر للشيخ بكر أبو زيد ص: ١٩٠): "**الانفراد عن أهل العلم برأي في الشرع، والقول بما لم يقل به أحد ينبئان عن خلل في العقل**،..وفي فضائل أبي حنيفة وأصحابه، لابن أبي العوّام بسنده إلى زفر بن الهذيل أنه قال ما معناه: **إني لا أناظر أحداً حتى يسكت، بل أناظره حتى يجن، قالوا: كيف ذلك؟ قال: يقول بما لم يقل به أحد**"!!.

الموضع الخامس عشر.

شذوذه عن أهل العلم بتفسير باطل، وهو تفسيره قول الله – تعالى –: "﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾، أي: لا يعرفون أسرار القتال ونتائجه .."!!، ونَفْي الفقه عن القوم يتعلق بفقدهم عقيدة الإيمان والإخلاص والاحتساب، وتوفرها لدى المؤمنين:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١٥٤/٢) عند قوله – تعالى – الآية: (٦٥)، في سورة الأنفال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾: "﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾، أي: لا يعرفون أسرار القتال ونتائجه بعد فنونه وحذق أساليبه".

قلت: هذا التفسير غير صحيح، بل هو باطل؛ فإن نفي الفقه عن القوم يتعلق بفقدهم عقيدة الإيمان والإخلاص والاحتساب: الإيمان بالله وثوابه على الجهاد في سبيله وموعوده الذي وعده المجاهدين الصادقين في قتال أعدائه، وهو: النصر أو الشهادة وعظيم الأجور، مع ما ينالونه من مغنم عند الانتصار؛ فقد أحل لهم المغانم.

والإيمان بوعيده والخوف من شديد عقابه على الفرار حال مواجهة الكفار عند الزحف، وذلك كله يحمل المؤمنين على الصبر والثبات كما في أول السياق الكريم في الآية، وفي اللحاق – أيضاً –: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

قال – تعالى –: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

والكفار والمشركون على خلاف المؤمنين في ذلك كله؛ فهم لا يفقهونه فقه المؤمنين، وقد قال الله – تعالى – عنهم : ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾.

كما لا تخفى مخالفة تفسير الجزائري لواقع المتقاتلين، ويعني – أيضًا – نفي الفقه عن المؤمنين حينما لا يعرفون أسرار القتال..الخ، وإثباته للكافرين إذا كانوا على العكس من ذلك!!.

قال الإمام ابن جرير الطبري (في تفسيره: ٣٨/١٠) – رحمه الله –: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾: "يقول: من أجل أن المشركين قوم يقاتلون على غير رجاء ثواب، ولا لطلب أجر ولا احتساب؛ لأنهم لم يفقهوا أن الله موجب لمن يقاتل احتساباً، وطلب موعود الله في المعاد

ما وعد المجاهدين في سبيله، فهم لا يثبتون إذا صُدِقُوا في اللقاء خشية أن يقتلوا فتذهب دنياهم".

وقال البغوي (في تفسيره: ٢/٢٦٠) بنحوه، ونصه: "﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾، أي: أن المشركين يقاتلون على غير احتساب ولا طلب ثواب ولا يثبتون إذا صدقتموهم القتال خشية أن يقتلوا".

إذن فليس المراد بالفقه المنفي عن الكفار في الآية: الفقه بأساليب القتال – ولا يسمى ذلك فقهاً –، فذلك من الأمور المادية التي قد يكون عند الكفار معرفة بها، أو أن يكونوا أكثر معرفة بها من المسلمين؛ وإنما المنفي عنهم هو علمهم بحكمة الله في تشريعه، فهم لا يعرفون حكمة الله ولا يطلبون ما رتبه على الجهاد في سبيله، إذ إنهم قد فقدوا الأصل وهو: الإيمان.

ولم يكلف الله المؤمنين من إعداد القوة إلا ما يستطيعونه ويقدرون عليه منها، كما قال – تعالى –:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، فقد قال: ﴿تُرْهِبُونَ﴾، وهذا غير مادي، وإذا هم أعدوا ما يستطيعونه ينصرهم بأسباب منها ما يكون مادياً، كالإمداد بالملائكة كما حصل في معركة بدر وغيرها.

ومنها ما لا يكون مادياً كقذف الرعب في قلوب الأعداء، كما قال – تعالى –: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾، وكما في قوله صلى الله عليه وسلم – فيما رواه البخاري ومسلم –: «نصرت بالرعب مسيرة شهر».

وهذه الآية مثل قوله – تعالى –: ﴿لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ ۞ لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾.

فالسبب والعلة إنما هو الكفر، وقد قال الله – تعالى –: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

الموضع السادس عشر.

ضلاله في قوله: "لا يقبل الظن في العقائد"!!، على طريقة أهل البدع العقلانيين خلاف منهج أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢٧٨/٢) عند قوله – تعالى – الآية: (٣٦)، في سورة يونس: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾، في هداية الآيات: "لا يقبل الظن في العقائد، بل لا بد من العلم اليقيني فيها"، وقال (في: ٤٣٣/٢) عند قوله – سبحانه – الآية: (١٠٨)، في سورة يوسف: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، الآية، وفي هداية الآيات – أيضاً –: "تعين الدعوة إلى الله – تعالى – على كل مؤمن تابع للرسول صلى الله عليه وسلم"

وقال: "تعين العلم اليقيني للداعي إلى الله؛ إذ هو البصيرة المذكورة في الآية".

قلت: هذا القول – بخصوص العقيدة – يوافق عقيدة أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، الذين يرون أن مصدر التلقي العقل، وهو اليقيني عندهم، ولا يرون بناء العقيدة على غير يقينيٍ أو قطعي الدلالة من القرآن، ولا على ما لا تكون دلالته يقينية أو قطعية من الأحاديث المتواترة.

ويقولون عما عدا ذلك: وإن كان قطعي الثبوت لتواتره: إلا أن دلالته ظنية غير قطعية، أما ما ثبت مما يسمى بـ:أحاديث الآحاد؛ فلأنها ظنية الثبوت والدلالة لا يبنى عليها عقيدة عندهم، ويقولون: إنما تبنى العقيدة على البراهين العقلية ومحلها علم الكلام، وهذا مذهب خبيث ومنهج فاسد وعقيدة باطلة؛ لأنها إقصاء لنصوص الشرع واعتماد على العقل وذلك تأليه للعقل.

وعند أهل السنة أن الدليل من الكتاب وما ثبت من السنة متواترها وآحادها حجة يجب المصير إليها في العقيدة وغيرها، وهو من الدين والرسالة التي أرسل بها نبينا صلى الله عليه وسلم، ويجب الاعتقاد والعمل بها، ويكفي في فهمه دلالته على العلم الراجح، وأن الحديث إذا ثبت أفاد العلم والعمل دون التفريق بين عقيدة وغيرها، والعقل عندهم تابع لا متبوع ومحكوم لاحاكم، ووظيفته في الدين إنما هي فهم الشرع، ولا يجوز إلغاؤه بحال، وهو محل التكليف ومناط الفهم الصحيح.

وقد الله – تعالى –: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، واتباع العقل دون الشرع رفض ورد لهذه الآية وغيرها من النصوص

قال الإمام أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزيّ في رسالته لأهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ١٠١): "ولا خلاف – أيضاً – في أن الأمة ممنوعون من الإحداث في الدين، ومعلوم أن القائل بما ثبت من طريق النقل الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يسمى محدثاً؛ بل يسمى سنياً متبعاً، وأن من قال في نفسه قولاً وزعم أنه مقتضى عقله، وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لكونه من أخبار الآحاد وهي لا توجب علماً، وعقله موجب للعلم، يستحق أن يسمى محدثاً مبتدعاً مخالفاً، ومن كان له أدنى تحصيل أمكنه أن يفرق بيننا وبين مخالفينا بتأمل هذا الفصل في أول وهلة، ويعلم أن أهل السنة نحن دونهم، وأن المبتدعة خصومنا دوننا".

وقال أبو المظفر السمعاني (في الانتصار لأصحاب الحديث: ٨٢/١): "فصل ما بيننا وبين المبتدعة: هو مسألة العقل: فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنة، قالوا: الأصل في الدين: الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء، وإنما علينا أنقبل ما عقلناه إيماناً وتصديقاً وما لم نعقله قبلناه تسليماً واستسلاماً، وهذا معنى قول القائل من أهل السنة إن الإسلام قنطرة لا تعبر إلا بالتسليم".

وتقدم الرد على المغامسي في هذه المسألة.

قلت: والآية الكريمة لا تدل لما يذهبون إليه بعقولهم – مما يخالفون به عقيدة أهل السنة والجماعة –، فهي تقرر أن المشركين يتبعون ما لا علم لهم بحقيقته وصحته، بل ما هم منه في شك وريبة، تاركين الحق واليقين، وبهذا فسرها المفسرون كابن جرير الطبري – رحمه الله – (في تفسيره: ١١٦/١١)، وغيره.

قال أبو المظفر السمعاني (في الانتصار لأصحاب الحديث: ٣٤/١): "الجواب عن قولهم إن أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه العلم وهذا رأس شغب المبتدعة في رد الأخبار وطلب الدليل من النظر والاعتبار.

فنقول: إن الخبر إذا صح عن رسول الله ورواه الثقات والأئمة وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم

هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة.

وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به **شيء اخترعته القدرية والمعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول**.

ولو أنصفت الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم فإنك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد".

و **أقول**: ليت شعري هل الجزائري لما أول صفات الباري – جل وعلا – على غير ظاهرها – كما بيناه من قبل – كان له دليل قطعي؟!!، ما أقبح الجهل!! وأضل الجاهلين، وأجرأهم على القول على الله بلا علم!!.

قال الشيخ العلامة حمود بن عبد الله التويجري – رحمه الله – (في كتابه الإجابة الجلية على الأسئلة الكويتية ص: ٢٥) في بحث ماتع جميل، نذكره بتمامه لعظيم فائدته: "السؤال العاشر: قول بعضهم إن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقيدة.

والجواب أن يقال: قد دل القرآن والسنة على قبول أخبار الآحاد من غير تفريق بين ما يتعلق بالعقائد وما يتعلق بالأحكام.

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من لدن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، وإنما خالف في ذلك بعض أهل البدع ومن تبعهم من المتفقهة المقلدين وغيرهم من العصريين المتكلفين فزعموا أن أخبار الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد، وهذا قول لا دليل عليه، وما ليس عليه دليل فليس عليه تعويل، والأدلة من القرآن والسنة وأفعال الصحابة رضي الله عنهم تقتضي التسوية بين العقائد والأحكام وغيرها مما يتعلق بأمور الدين؛ فأما الأدلة من القرآن ففي آيات كثيرة، منها:

قول الله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، فأمر – تبارك وتعالى – بالتثبت في خبر الفاسق؛

لأنه يحتمل الصدق والكذب فلا يسارع إلى تصديقه خشية أن يكون كاذباً، ولا يسارع إلى تكذيبه خشية أن يكون صادقاً، وبالتثبت تنجلي حقيقة خبره، ومفهوم الآية دال على قبول خبر الواحد العدل من غير توقف فيه.

الآية **الثانية** قول الله – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۞ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

قال القرطبي في تفسيره: فيه دليل على وجوب العمل بقول الواحد؛ لأنه لا يجب عليه البيان إلا وقد وجب قبول قوله، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾، فحكم بوقوع البيان بخبرهم انتهى.

قلت: ولهذه الآية نظائر من القرآن تدل على ما دلت عليه من وجوب العمل بخبر الواحد.

الآية **الثالثة** قول الله – تعالى –: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾.

قال القرطبي في تفسيره: أمر الله – سبحانه وتعالى – أن يخبرن بما ينزل من القرآن في بيوتهن وما يرين من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ويسمعن من أقواله حتى يبلغن ذلك إلى الناس فيعملوا ويقتدوا، وهذا يدل على جواز قبول خبر الواحد من الرجال والنساء في الدين انتهى.

الآية **الرابعة** قول الله – تعالى –: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾، وهذه الآية الكريمة دالة على قبول خبر الواحد؛ لأن الطائفة تقع على الواحد فما فوقه، قال ابن الأثير في النهاية، وابن منظور في لسان العرب: الطائفة الجماعة من الناس وتقع على الواحد، قلت: ويدل على ذلك قول الله – تعالى –: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾، الآية، قال البخاري في صحيحه ويسمى الرجل طائفة لقوله – تعالى –: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾، فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية.

ويدل على ذلك – أيضاً – قول الله – تعالى –: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، قال ابن عباس رضي الله عنهما: الطائفة الرجل فما فوقه، وقال مجاهد وعكرمة: الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقال إبراهيم النخعي: أقله رجل فما فوقه، وقال الإمام أحمد الطائفة

تصدق على واحد، ذكره ابن كثير عنه.

وأما الأدلة من السنة ففي أحاديث كثيرة، منها **قوله** صلى الله عليه وسلم: «بلغوا عني ولو آية» الحديث رواه الإمام أحمد والبخاري والدارمي والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

والأمر بالتبليغ يعم الواحد فما فوقه، وهذا يدل على وجوب العمل بأخبار الآحاد.

الحديث **الثاني** قوله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع» رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه بنحوه، وقال الترمذي حديث حسن صحيح، وهذا يدل على قبول خبر الواحد، وقد روي نحوه عن زيد بن ثابت وأنس بن مالك وجبير بن مطعم والنعمان بن بشير وغيرهم رضي الله عنهم.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث رسله آحاداً ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون: لا نقبل أخبارهم؛ لأنها أخبار آحاد، وكان يبعث المبلغين عنه والداعين إلى الإسلام جماعات وآحاداً، وكانت وفود العرب تقدم عليه جماعات وآحاداً فيأمر كلاً منهم أن يبلغ قومه ويدعوهم إلى الإسلام، وقد قبل صلى الله عليه وسلم خبر تميم الداري عن الدجال، وروى ذلك عنه على المنبر، كما ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، وقبل صلى الله عليه وسلم خبر ابن عمر رضي الله عنهما في رؤية هلال شهر رمضان وعمل به رواه أبو داود.

قال الخطابي في الكلام على حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيه دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد، وقبل صلى الله عليه وسلم خبر أعرابي في رؤية هلال شهر رمضان وعمل به، رواه أهل السنن وفيه دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد.

وأما قبول الصحابة رضي الله عنهم لأخبار الآحاد وعملهم بها فهو مشهور عنهم وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة، منها ما في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة.

فهؤلاء أهل قباء قبلوا خبر الواحد وعملوا به، وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

ومنها: ما في الصحيحين – واللفظ للبخاري – عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله – تعالى –: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾، فوجه نحو الكعبة، وصلى معه رجل العصر ثم خرج فمر على قوم من الأنصار فقال: هو يشهد أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قد وجه إلى الكعبة، فانحرفوا وهم ركوع في صلاة العصر، وقد رواه الإمام أحمد والترمذي بنحو رواية البخاري وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وهؤلاء المذكورون في حديث البراء رضي الله عنه غير المذكورين في حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد قبلوا خبر الواحد وعملوا به، وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

ومنها: ما رواه الإمام مسلم وأبو داود عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة، فنادى: ألا إن القبلة قد حولت، فمالوا كما هم نحو القبلة.

وهؤلاء المذكورون في حديث أنس رضي الله عنه غير المذكورين في حديثي ابن عمر والبراء رضي الله عنهم، وقد قبلوا خبر الواحد وعملوا به وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

قال الخطابي في الكلام على حديث أنس رضي الله عنه: فيه دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد، وقال أبو البركات ابن تيمية: هو حجة في قبول أخبار الآحاد.

ومنها: حديث تويلة بنت أسلم وهي من المبايعات قالت: إنا لبمقامنا نصلي في بني حارثة فقال عباد بن بشر بن قيظي: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل البيت الحرام أو الكعبة فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فصلوا السجدتين الباقيتين نحو الكعبة، رواه الطبراني في الكبير قال الهيثمي ورجاله موثقون.

وهؤلاء المذكورون في حديث تويلة غير المذكورين في الأحاديث التي قبله، وقد قبلوا خبر الواحد

وعملوا به وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

ومنها: ما رواه البخاري في الأدب المفرد عن أنس رضي الله عنه قال: إني لأسقي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم عند أبي طلحة مر رجل فقال: إن الخمر قد حرمت فما قالوا متى أو حتى ننظر، قالوا: يا أنس أهرقها، الحديث وهو مخرج في الصحيحين من طرق عن أنس رضي الله عنه، وفي بعض طرقه عندهما قال أنس رضي الله عنه: إني لقائم أسقيها أبا طلحة وأبا أيوب ورجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتنا إذ جاء رجل فقال: هل بلغكم الخبر؟ قلنا: لا. قال: فإن الخمر قد حرمت فقال: يا أنس أرق هذه القلال، قال: فما راجعوها ولا سألوا عنها بعد خبر الرجل.

فهؤلاء قبلوا خبر الواحد وعملوا به وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

قال النووي في الكلام على هذا الحديث: (فيه العمل بخبر الواحد، وأن هذا كان معروفاً عندهم).

وقد روى الدار قطني حديث أنس رضي الله عنه في باب النوادر من آخر سننه عن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله. وساق بإسناده إلى حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال: كان أبو طلحة وأبي بن كعب وسهيل بن بيضاء عند أبي طلحة يشربون من شراب تمر أو بسر أو قال رطب وأنا أسقيهم من الشراب حتى كاد يأخذ منهم فمر رجل من المسلمين فقال: ألا هل علمتم أن الخمر قد حرمت فقالوا: يا أنس اكف ما في إنائك، – وما قالوا حتى نتبين – قال: فكفأته.

قال الدار قطني: (قال أبو عبد الله وهو عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله: هذا يدل على أن خبر الواحد يوجب العمل).

وفي ما ذكرته من الآيات والأحاديث أبلغ رد على الذين لا يقبلون أحاديث الآحاد ولا يرون العمل بها، وقد ذكر ابن القيم – رحمه الله تعالى – (في كتاب الصواعق المرسلة) أنه ذهب جماعة من أصحاب أحمد وغيرهم إلى تكفير من يجحد ما ثبت بخبر الواحد العدل، قال: والتكفير مذهب إسحاق بن راهويه".

قال سماحة شيخنا عبد العزيز بن باز (في فتاوى نور على الدرب: ١٧/٢٨) تحت عنوان: حكم العمل بأحاديث الآحاد: "يسأل أخونا ويقول: هل حديث الآحاد ظني الدلالة؟"

الجواب: "هذا فيه تفصيل: إن كانت طرقه كثيرة، أو الرواة لهم صفات خاصة في العلم والفضل والتقى فإنه يفيد اليقين.

أما إذا كان آحاداً ليس هناك من الطرق الكثيرة أو من الصفات التي تقوم مقام الطرق فإنه يكون ظناً، وقد ذكر أهل العلم ذلك، كالحافظ ابن حجر وغيره، قال في الآحاد: (وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار).

وقال بعضهم في الصحيحين: (إن أحاديثها مقطوع بها، وإنها تفيد اليقين)، وقال آخرون: (بل تفيد الظن، إلا إذا تواترت أو كثرت الطرق).

والصواب: أن الآحاد تفيد اليقين، إذا توفرت القرائن من جهة كثرة الطرق، أو من جهة صفات الذين رووه، فإن الرواة يختلفون، فإن كان مثلاً: جاء من طريقين أو أكثر بأئمة أفاد اليقين، كما ما ثبت مثلاً: يروى من طريق الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر، أن النبي قال كذا وكذا.

الطريق الثاني مثلاً: يرويه الإمام أحمد، عن الشافعي مثلاً: عن أحد مشايخ الشافعي الثقات، عن الزهري عن أنس ونحوه، فهذا يكسبه قوة عظيمة، يراه بعض المحققين، ويفيد العلم في ذلك واليقين، وهكذا أشباه ذلك، كلما تعددت الطرق، ولا سيما بالأئمة المعروفين بالثقة والعدالة؛ فإن الحديث يكون مفيداً لليقين والعلم، ولكنه حجة على جميع التقادير وإن لم يفد العلم، ما دام سنده جيداً ورواته ثقات، فإنه يفيد وجوب العمل، في إيجاب ما يجب وتحريم ما يحرم، ونحو ذلك، فالعمل واجب بالحديث الثابت الصحيح، وإن لم يفد العلم، وإن لم يفد إلا الظن، على رأي من قال بذلك، فالحجة قائمة به، أفاد العلم أو الظن، إذا ثبت الإسناد، هذا الذي عليه اهل العلم، وحكاه بعضهم إجماعاً، كالخطيب البغدادي، وابن عبدالبر.

وحكم أن أحاديث الآحاد يحتج بها في العقائد وفي الأحكام، وأنه لا يفرق بين الأحكام وغيرها في ذلك، إذا كانت أسانيدها ثابتة، سواء حكمنا بأنها أفادتنا العلم، أم لم تفد العلم، وإنما أفادت الظن، فإن الظن هنا مثل العلم في وجوب العمل.

و**بقوله**: "تعين الدعوة إلى الله – تعالى – على كل مؤمن تابع للرسول صلى الله عليه وسلم" يجعل الدعوة واجبة على كل أحد، وهذا غير صحيح على ما قرره أهل العلم، وإنما كان وجوبها على النبي صلى الله علي وسلم، ومن يمتلك العلم من أتباعه فهي في حقه فرض كفائي إذا قام به بعضهم سقط عن الباقين.

وبقوله: "تعين العلم اليقيني للداعي إلى الله.." قد غلا وزاد على قول أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم من أهل البدع؛ إذ جعل العلم كله لابد أن يكون يقينياً، وزعم أنه البصيرة المذكورة في الآية، وذلك خطأ بين؛ فإن المراد أنه على يقين وعلى علم بالتوحيد والحق الذي يدعو إليه أنه حق، وليس المعنى أن ما يدعو به الداعي وما يقوله يكون يقينياً في كل الأحوال، وانظر ما قاله المفسرون:

فقد قال الطبري (في تفسيره: ٢٩١/١٦): "يقول – تعالى ذكره – لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد هذه الدعوة التي أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاء إلى طاعته، وترك معصيته: ﴿سَبِيلِي﴾، وطريقتي ودعوتي: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، وحده لا شريك له: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، بذلك، ويقينٍ عليمٍ منّي به أنا، ويدعو إليه على بصيرة – أيضًا – من اتبعني وصدقني وآمن بي: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾، يقول له تعالى ذكره: وقل تنزيهًا لله، وتعظيمًا له من أن يكون له شريك في ملكه، أو معبود سواه في سلطانه: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، يقول: وأنا بريءٌ من أهل الشرك به، لست منهم ولا هم منّي".

وقال ابن كثير (في تفسيره: ٤٢٢/٤): "يقول الله – تعالى – لعبد ورسوله إلى الثقلين: الإنس والجن، آمرًا له أن يخبر الناس: أن هذه سبيله، أي طريقه ومسلكه وسنته، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يدعو إلى الله بها على بَصِيرة من ذلك، ويقين وبرهان، هو وكلّ من اتبعه، يدعو إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على بصيرة ويقين وبرهان شرعي وعقلي.

وقوله: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾، أي: وأنزه الله وأجلّه وأعظّمه وأقدّسه، عن أن يكون له شريك أو نظير، أو عديل أو نديد، أو ولد أو والد أو صاحبة، أو وزير أو مشير، تبارك وتعالى وتقدس وتنزه عن ذلك كله علواً كبيراً".

وقال ابن سعدي (في تفسيره: ٤٠٦/١): "يقول – تعالى – لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ﴾، للناس: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي﴾، أي: طريقي التي أدعو إليها، وهي السبيل الموصلة إلى الله وإلى دار كرامته، المتضمنة للعلم بالحق والعمل به وإيثاره، وإخلاص الدين لله وحده لا شريك له، ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾، أي: أحثُّ الخلق والعباد إلى الوصول إلى ربهم، وأرغِّبهم في ذلك وأرهِّبهم مما يبعدهم عنه.

ومع هذا فأنا ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، من ديني أي: على علم ويقين من غير شك ولا امتراء ولا مرية: ﴿وَ﴾، كذلك ﴿مَنِ اتَّبَعَنِي﴾، يدعو إلى الله كما أدعو على بصيرة من أمره: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾، عما نسب إليه مما لا يليق بجلاله، أو ينافي كماله، ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، في جميع أموري، بل أعبد الله مخلصاً له الدين".

الموضع السابع عشر.

خطله في قوله: "الربانيون هنا العباد والمربون كمشايخ التصوف عندنا"!!، وهذا عنده هو؛ لأنه شيخ صوفي مبتدع، أما عند أهل السنة فلا وحاشا وكلا:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٤٧/١) عند قوله – تعالى – الآية: (٦٣)، في سورة المائدة: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾: "الربانيون هنا العباد والمربون كمشايخ التصوف عندنا، والأحبار العلماء".

قلت: قال: ابن جرير – رحمه الله – (في تفسيره: ٢٩٨/٦) عن اليهود من بني إسرائيل: "ربانيوهم هم أئمتهم المؤمنون، وساستهم العلماء بسياستهم، وأحبارهم، وهم علماؤهم وقوادهم".

وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (كما في تفسير الشوكاني فتح القدير: ٥٦/٢) عن الربانيين:"هم الفقهاء والعلماء".

وقال الإمام ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ٧٤/٢): "الربانيون هم العلماء العمال: أرباب الولايات عليهم، والأحبار هم العلماء فقط".

قلت: فكيف يقال عن الربانيين: إنهم مشايخ التصوف الجهلة المبتدعة أهل الضلال أعداء السنة؟، وهل فينا نحن أهل السنة صوفية، أو أهل تصوف؟ !!.

فأهل السنة فيهم عباد وزهد وزهاد وذلك جاءت به الشريعة، والزاهد يحيي نفسه بالتمسك بالشريعة ويرتقي بها بالزهد ببعض المباحات فيتركها دون أن يحرمها على نفسه ولا على غيره، وإنما يتركها لما هو أولى أو أنفع له كجهاد وطلب علم ونوافل عبادات أو ما يعينه على الطاعات.

أما الصوفي فإنه يريد أن يحيي نفسه فيميتها أو يقتلها ببعده عن السنة والعلم الشرعي والاتباع، وهم على إرث من كهنوت النصارى.

قال سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز (كما في/ الفوائد العلمية من الدروس البازية ص: ٣٦٤): "المعروفون بخير يقال لهم: العباد والزهاد، ولا يقال لهم: الصوفية، إنما يقال: الصوفية لأهل البدع الذين اخترعوا أشياء جديدة".

قال الشافعي – رحمه الله – (كما في مناقب الشافعي للبيهقي: ٢٠٨/٢): "لو أن رجلاً تصوف أول النهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحمق"، أي: قليل العقل أو فاسده.

وقال (كما في تلبيس إبليس لابن الجوزي: ٣٤٧/١) قال: "وباسناد عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول: لو أن رجلاً تصوف أول النهار لا يأتي الظهر حتى يصير أحمق، وعنه – أيضاً – أنه قال: ما لزم أحد الصوفية أربعين يوماً فعاد عقله إليه أبداً وأنشد الشافعي:

ودعوا الذين إذا أتوك تنسكوا وإذا خلوا كانوا ذئاب حقاف"

وقال ابن الجوزي عن الصوفية – أيضاً –: "وبإسناد عن حاتم قال حدثنا أحمد بن أبي الحواري قال قال أبو سليمان : (ما رأيت صوفياً فيه خير إلا واحداً: عبد الله بن مرزوق، قال وأنا أَرِقُّ لهم)، أي: أشفق عليهم أو أرثي لهم لسوء حالهم.

وأبو سليمان : هو الداراني.

وبإسناد عن يونس بن عبد الأعلى يقول: ما رأيت صوفياً عاقلاً إلا إدريس الخولاني قال السلمي هو مصري من قدماء مشايخهم قبل ذي النون.

وبإسناد عن يونس بن عبد الأعلى يقول: صحبت الصوفية ثلاثين سنة ما رأيت فيهم عاقلاً إلا مسلم الخواص، وبإسناد عن أحمد بن أبي الحواري يقول حدثنا وكيع قال سمعت سفيان يقول سمعت عاصماً يقول: ما زلنا نعرف الصوفية بالحماق".

قلت: ولهذا دلائل على الحمق في تفسير الجزائري وكتبه وكلامه، وما ذكرناه في هذا الكتاب كافٍ.

وقال الرومي (في: م/٣٠): "تفسير المؤلف للربانيين بمشايخ التصوف غير سليم، ولا بأس بنقل كلام بعض المفسرين السائرين على نهج السلف الصالح ليتبين المراد"، وبعد أن نقل كلام ابن جرير وابن كثير المتقدم، قال: "ويقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في تفسيره: ٢/٣١٥): (أي: هلا ينهاهم العلماء المتصدون لنفع الناس، الذين من الله عليهم بالعلم والحكمة عن المعاصي التي تصدر منهم ليزول ما عندهم من الجهل وتقوم حجة الله عليهم؛ فإن العلماء عليهم أمر الناس ونهيهم، وأن يبينوا لهم الطريق الشرعي، ويرغبوهم في الخير ويرهبوهم من الشر).

فتبين أنه لا وجه لتأويل الربانيين بمشايخ التصوف كما ترى في نقل كلام أئمة المفسرين، ولعل في تفسير الربانيين بمشايخ التصوف حملاً للآية على مالا تحتمله، وصرفاً لآيات الكتاب العزيز عن مراد الله بها، كما أن في هذا المسلك فتحاً لأبواب التأويل [أي: المذموم] التي تدخل منها الفرق الضالة المنحرفة عن الصواب؛ فتزعم أن في القران دليلا يؤيد مذاهبها المنحرفة وعقائدها الضالة مع براءة كتاب الله من هذه المزاعم".

قلت: وقول الرومي: "ولعل في تفسير الربانيين.." كان عليه أن يجزم ولا يتردد: أنه حمل للآية على ما لا تحتمله من معنى فاسد.

الموضع الثامن عشر.

خطؤه في قوله عن الظلم: "وهو غير جائز عليه لغناه"؟!!،أي: على الله – تعالى – أراد به مدح الرب – سبحانه وتعالى – وتنزيهه عنه، وهو ليس مدحاً في الحقيقة؛ وليس صحيحاً أن الظلم لا يجوز عليه، ولو لم يكن الظلم جائزاً عليه لما حرمه على نفسه ونزهها عنه، ولا يظلم – جل وعلا – لعدله؛ فخطؤه من وجهين: زعمه أن الظلم غير جائز على الله، وهو جائز عليه، وأن الله لايظلم لغناه، وهو لا يظلم لعدله، وليس لغناه:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/٦٥٦) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٩)، في سورة الكهف: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾: "نفي الظلم عن الله –تعالى – وهو غير جائز عليه لغناه"؟!.

قلت: قوله: "وهو غير جائز عليه" أراد به مدح الرب – سبحانه وتعالى – وهو ليس مدحاً في الحقيقة، وغير لائق؛ لما يلزم عليه من معنى فاسد يأتي بيانه.

ولو لم يكن الظلم جائزاً عليه لما حرمه على نفسه ونزهها عنه، ولكنه لا يظلم **لعدله**.

فالله – جل جلاله – لا يظلم مع قدرته على الظلم، ولكن لا يفعله **لكمال عدله** وفضله وجوده وكرمه وإحسانه إلى عباده، وقد جاءت نصوص الكتاب في ذلك كما في هذه الآية وغيرها، وكذلك السنة، وقد نزه نفسه عنه ومنعها منه وحرمه عليها، مع قدرته عليه لو أراده، بل هو – جل وعلا – أقدر عليه، خلافاً لما توهمه عبارة المؤلف.

وفي الحديث القدسي – الذي رواه مسلم في صحيحه – عن أبي ذر جندب بن جنادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه – تبارك وتعالى – أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» الحديث، وغيره من النصوص كما سيأتي عند العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (في منهاج السنة: ١/١٣٥) بعد كلام سبق: "وقالت طائفة بل الظلم مقدور ممكن والله – تعالى – منزه لا يفعله **لعدله** ولهذا مدح الله نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً، و**المدح إنما يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع**، قالوا وقد قال – تعالى –:
﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، قالوا الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره، والهضم أن يهضم حسناته، وقال – تعالى –: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ۞ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾، فأخبر أنه لم يظلمهم لما أهلكهم بل أهلكهم بذنوبهم، وقال – تعالى –: ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله منزه عنه، وقال – تعالى –: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾،

أي: لا تنقص من حسناتها، ولا تعاقب بغير سيئاتها؛ فدل على أن ذلك ظلم ينزه الله عنه، وقال – تعالى –:

﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ۞ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، **وإنما نزه نفسه عن أمر يقدر عليه لا عن الممتنع لنفسه**، ومثل هذا في القرآن في غير موضع مما يبين أن الله ينتصف من العباد ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم ينزه الله عنه، وأنه لا يحمل على أحد ذنب غيره، وقال – تعالى –: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، فإن ذلك ينزه الله عنه، بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه و سلم أن الله – تعالى – يقول:

«يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا»، فقد حرم على نفسه الظلم، كما كتب على نفسه الرحمة في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، وفي الحديث الصحيح:

«لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي»، **والأمر الذي كتبه الله على نفسه أو حرمه على نفسه لا يكون إلا مقدوراً له** – سبحانه –، فالممتنع لنفسه لا يكتبه على نفسه ولا يحرمه على نفسه، وهذا القول قول أكثر أهل السنة والمثبتين للقدر من أهل الحديث والتفسير والفقه والكلام والتصوف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم".

وقال (في الفتاوى الكبرى: ١/١٨١): "**والأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادراً عليها**، فعلم أن الله قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم، وأنه لا يفعله..والظلم الذي حرمه الله على نفسه، مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التي يتنزه الرب عنها، لقسطه وعدله، وهو قادر عليها.

وإنما استحق الحمد والثناء؛ **لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه**، وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب، فهو – أيضاً – منزه عن أفعال النقص والعيب..والأمر الذي كتبه على نفسه يستحق عليه الحمد والثناء، وهو مقدس عن ترك هذا الذي لو ترك لكان تركه نقصاً.

وكذلك الأمر الذي حرمه على نفسه يستحق الحمد والثناء على تركه، وهو مقدس عن فعله الذي لو كان لأوجب نقصاً، وهذا كله بين ولله الحمد عند الذين أوتوا العلم والإيمان، وهو – أيضا – مستقر في قلوب عموم المؤمنين.."

وقال (في رسالته: في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: المجموعة الأولى ص: ١٢٩): "وأهل السنة أثبتوا ما أثبته لنفسه: له الملك والحمد، فهو على كل شيء قدير، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو خالق كل شيء، وهو عادل في كل ما خلقه، وواضع للأشياء مواضعها، **وهو قادر على أن يظلم لكنه** – سبحانه – **منزه عن ذلك لا يفعله**؛ لأنه السلام القدوس المستحق للتنزيه عن السوء".

و قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله – (في جامع العلوم والحكم: ٣٤/٢) عند قوله – تعالى – في الحديث القدسي السابق:

«إني حرمت الظلم على نفسي..»: "**يعني: أنه منع نفسه من الظلم لعباده** كما قال – عز وجل – : ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، والهضم: أن ينقص من جزاء حسناته، والظلم: أن يعاقب بذنوب غيره، ومثل هذا كثير في القرآن، وهو **مما يدل على أن الله قادر على الظلم، ولكنه لا يفعله فضلاً منه وجودًا وكرمًا وإحسانًا إلى عباده**".

وقال الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين (كما في نهاية كتاب أحكام القرآن) عند قوله – تعالى –: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾: "إثبات صفات النفي في حق الله، ولكن يجب أن نعلم أن النفي المحض في صفات الله لا يوجد؛ لأن النفي المحض عدمٌ محض، والعدم ليس بشيء، ولكن لا توجد صفة منفية عن الله إلا لتضمنها نقصاً، ولهذا نقول: كل صفة نفاها الله عن نفسه فإنها متضمنة لشيئين:

أولهما: نفي تلك الصفة المذكورة.

وثانيهما: إثبات كمال ضدها، فمثلاً قال الله – تعالى –: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ ، فنفى الظلم عن نفسه لماذا؟،لكمال عدله – عز وجل - لا لعجزه عن الظلم، ولكن **لكمال عدله** لم يظلم أحداً".

وقال (في عقيدة أهل السنة والجماعة): "ونؤمن أن الله لايظلم أحداً **لكمال عدله**"

وقول الجزائري: "لغناه" – أيضاً – تعليل يفهم منه الحاجة إلى الظلم، وأن من هو محتاج إلى الظلم يظلم، وهو مبرر للظلم والظالم، وأن الحاجة تدعو إلى الظلم، وهذا كله غير سليم، وإنما تدعو إلى الظلم محبة الظلم وإرادة الفساد، وعدم العدل، وهو دليل على فساد الظالم وأنه من المفسدين المعتدين، وإنما يقال في حق الله **لعدله** وتنزهه عنه وهو اللائق به – تعالى – .

وهو – جل وعلا – غني غنى مطلقاً، وفي الحديث القدسي المتقدم الذي في صحيح مسلم:

«يا عبادى إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى»، والإنسان قد يكون غنياً غنى نسبياً – وكل غنى بالنسبة لغنى الله نسبي – فيظلم مع غناه، وإذا كان عادلاً لا يظلم، وقد يكون المترفع عن الظلم فقيراً، ولكنه لايظلم **لعدله**، وقد يستغني عن الظلم لديانته ويكرهه فلا يظلم، والحظ الأوفر للمسلم التقي، ويوجد من المسلم العاصي، وقد يستوي الكافر مع المسلم في العدل وعدم الظلم.

الموضع التاسع عشر.

خطؤه في وصفه للاستحباب بالجواز، والقُرَب لا توصف بالجواز، وإنما توصف بالمفروض أو الفروض أو الفرض أو الوجوب أو الواجب، أو المستحب أو الاستحباب أو المندوب أو الندب:

فقد قال الجزائري (في تفسيره ٦٦٧/٢) عند قوله – تعالى – الآية: (٧٧)، في سورة الكهف: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾: "جواز التبرع بأي خير أو عمل ابتغاء وجه الله – تعالى –".

قلت: الجائز هو السائغ فعله أو تركه، وهو المباح، ومن علماء أصول الفقه والمؤلفين من يدخله في أحكام المكلفين فيجعلها خمسة، ومنهم من لا يدخله فيها فيجعلها أربعة؛ لأنه مستوي الطرفين: الفعل والترك، والصحيح دخوله في أحكام المكلفين؛ لأن المكلف هو الذي يفعله أو يتركه اعتقاداً منه جواز ذلك له على الوجهين، وبيان ذلك في مسودة آل تيمية.

والقُرَب لا توصف بالجواز، وإنما توصف بالمفروض أو الفروض أو الفرض أو الوجوب أو الواجب، أو المستحب أو الاستحباب أو المندوب أو الندب.

قال الرومي (في: م/٧١): "الأعمال الصالحة والقرب التي يتقرب بها إلى الله – عز وجل – لا توصف بالجواز، بل توصف بالوجوب أو الاستحباب، فإن كانت فرائض كالصلوات الخمس وصيام رمضان والزكاة والحج ونحوها وصفت بالوجوب، وإن كانت نوافل كالصلوات التي ليست بواجبة، وصدقات التطوع، وصوم النفل ونحوها وصفت بالاستحباب، وأما الجائز فإن صاحبه لا يثاب إلا مع نية التقرب إلى الله، وعندئذ ينتقل إلى الاستحباب كما ورد في الحديث: «وفي بضع أحدكم صدقة» فهذا من المباحات التي تتحول إلى قرب بالنية الحسنة" .

الموضع العشرون.

زعم المؤلف أن الذي عنده علم من الكتاب سليمان عليه الصلاة والسلام قولاً واحداً ولم يذكر غيره خلاف ما أورده جميع المفسرين من أنه آصف بن برخيا من الإنس، وقد قال في كشف الستار..: عن آصف: "أحد علماء الجن"!!، وهو قول لم يقله أحد:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣/٣٥٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٠)، في سورة النمل: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، في شرح الكلمات: "﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾: سليمان عليه السلام"؟!!، وكذا في معنى الآيات.

وزاد في أول الآية واواً ، هكذا: "وقال.." فليتنبه إلى هذا الخطأ، ويأتي تصحيحه في التصويبات.

وقال في هداية الآيات: "استجابة الله – تعالى – لسليمان فأحضر له العرش..".

قلت: هنا – في التفسير – الذي عنده علم من الكتاب سليمان عليه السلام قولاً واحداً ولم يذكر المؤلف غيره.

وقد قال (في كشف الستار عن ما يظن أنه عار، ضمن الرسائل:٥/٣١٣): "أكثر الروايات في التفاسير – وهي إسرائيليات قطعاً – تقول: إن الذي جاء بعرش بلقيس هو آصف بن برخيا، أحد علماء الجن وذوي القدرات فيهم، واستغلها جهال المسلمين وضلالهم، وأصبحوا يَدَّعُون استخدام الجن في أصعب الأمور؛ ليأكلوا أموال الجهال منهم.

ولهذا أعرضت عن هذه الضلالة، وقلت: إن الذي عنده علم من الكتاب هو سليمان عليه السلام، وحقاً هو عنده علم الكتاب: التوراة وعلم الوحي الإلهي، قال هذا رداً على قولة الجني، ودعا ربه فاستجاب له وأحضر العرش بما شاء من وسائل: جبريل أو غيره، ومن هنا كانت ملاحظة أخينا – سامحه الله – قائمةً على جهل نجانا الله – تعالى – والعالمين منه، اللهم آمين"؟!!.

لاحول ولا قوة إلا بالله، وهل الجهل إلا ما أنت فيه؟!!.

وقوله: "أصبحوا يَدَّعُون استخدام الجن"، من المعلوم أنهم يستخدمونهم حقيقة لا مجرد ادعاء، وقد يدجلون ويكذبون ويدعون دعاوى في بعض الأحوال وهم كاذبون.

ولاشك أن شذوذه عن السلف والعلماء وترك الآثار بحجة استخدام الضُّلَّال الخرافيين والمشعوذين – من الصوفية وغيرهم – للجن: "عذر أقبح من ذنب"، وهو دال على جهله وتعالمه، قال: "إسرائيات"، وهو قد جاء – حسبما ادعاه – بما لم يأت في: إسرائليات ولا في غيرها!!.

قال الجزائري: هذا الكلام رداً على قول من ذكر عنه أنه قال: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾: "قال النخعي: إنه جبريل عليه السلام، وهو الحق بلا شك أخذه بطرف جناحه ورفعه في السماء وحجبه عن أنظار الناس حتى وضعه بين يدي سليمان عليه السلام".

قلت: الذي قاله أهل العلم من المفسرين، وعليه آثار السلف أنه رجل من الإنس عنده علم من الكتاب فيه اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب، وهو آصف بن برخيا من بني إسرائيل.

وليس كما قال الجزائري عنه أنه: "آصف بن برخيا أحد علماء الجن"، فجعل آصفاً أحد علماء الجن، وأكثر الروايات في التفاسير تقول: إن الذي جاء بعرش بلقيس هو آصف بن برخيا، ولم يأت أحد من أهل العلم من المفسرين أو غيرهم على ذكر شيء من أن آصف من علماء الجن، وأكثر التفاسير، بل الجمهور على أن آصف بن برخيا هو الذي عنده علم من الكتاب، وهو من الإنس وليس من الجن، كما سيأتي – أيضاً –.

وقول من رد على الجزائري أو ادعى أنه رد عليه: "إنه جبريل" هو من الأقوال المأثورة، فكيف يصف من قال به بالجهل ويستهجن قوله ذلك الاستهجان، وهو له سلف وأقرب مما ادعاه هو من الاجتهاد، كما قال: "ولهذا أعرضت عن هذه الضلالة، وقلت.."، وقد سُبق إليه وليس اجتهاداً له!!، كما سيأتي عند ابن عطية: أنه قول فرقة.

ويأتي نقل النجار له عن حاشية الصاوي على الجلالين ورد الشيخ محمد بن سليمان بن عبدالعزيز آل بسام عليه، وأنه من الخرافات التي لا خطام لها ولا زمام، وأنها هراء ولا تليق بكتاب الله، وبنبي من أنبياء الله أن ينسب إليه هذا؟ بأن يخاطب نفسه مخاطبة الرجل للرجل بأن يقول لنفسه: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾..إلخ.

وهو قول شاذ مردود؛ لمخالفته ظاهر القرآن والآثار، كما قال عنه السهيلي – كما سيأتي قريباً عند القرطبي –: "**ولا يصح في سياق الكلام مثل هذا التأويل**".

أما اجتهاد الجزائري فيما يخالف ظاهر القرآن ولم يكن له فيه سلف من المقتدى بهم فهو أكثر شذوذاً ورداً – أيضاً –، بل هو ضلالة بعينها، ومن العجب قوله: "ولهذا أعرضت عن هذه الضلالة"، وعجيب جهله في تعليله مخالفة الآثار.

العلم للرجل اللبيب زيـادة ونقيصة للأحمق الطيـاش

مثل النهار يزيد إبصار الورى نوراً ويعمي أعين الخفاش

قال ابن أبي حاتم – رحمه الله – (في تفسير القرآن العظيم: ٢٨٨٥/٩، رقم: ١٦٣٧٧):
"عن سعيد بن جبير عن ابن عباس يعني قوله – تعالى –: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾، قال: آصف كاتب سليمان".

وقال ابن العربي – رحمه الله – (في أحكام القرآن: ١٤٦٢/٣) قوله – تعالى –: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾، الآية، قال ابن وهب حدثني مالك في هذه الآية قال: "كانت باليمن وسليمان عليه السلام بالشام، أراد مالك أن هذه معجزة"

قلت: أي: هي آية من الآيات الربانية التي يحدثها بأمره وبإذنه – تعالى – آية وتأييداً لأنبيائه وكرامة لأوليائه، وهو محل اتفاق عند أهل السنة والجماعة.

قال القرطبي – رحمه الله – (في تفسيره الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٤/١٣): "﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، أكثر المفسرين على أن الذي عنده علم من الكتاب آصف بن برخيا، وهو من بني إسرائيل، وكان صدّيقاً يحفظ اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دُعي به أجاب..قال السهيلي: الذي عنده علم من الكتاب هو آصف ابن برخيا ابن خالة سليمان، وكان عنده اسم الله الأعظم من أسماء الله – تعالى –.

وقيل: هو سليمان نفسه، **ولا يصح في سياق الكلام مثل هذا التأويل**".

قال ابن عطية: "وقالت فرقة هو سليمان عليه السلام، والمخاطبة في هذا التأويل للعفريت لما قال: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾، كأن سليمان استبطأ ذلك فقال له على جهة تحقيره: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، واستدل قائلو هذه المقالة بقول سليمان: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾ ".

قلت: ما ذكره ابن عطية قاله: النحاس في معاني القرآن.

قال ابن عطية: "**والذي عليه الجمهور من الناس أنه رجل صالح من بني إسرائيل: اسمه آصف بن برخيا** "، وذكر أقوالاً أخرى.

وقال ابن كثير (في تفسيره: ٢٣٥/٥): "﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾، قال ابن عباس وهو آصف كاتب سليمان، وكذا روى محمد بن إسحاق عن يزيد بن رومان أنه آصف بن برخياء، وكان صدِّيقاً يعلم الاسم الأعظم.

وقال قتادة: كان مؤمناً من الإنس، واسمه آصف، وكذا قال: أبو صالح والضحاك وقتادة: إنه كان من الإنس، زاد قتادة: من بني إسرائيل".

قال أبو الطيب صديق بن حسن القنوجي (في تفسيره: فتح البيان: ١٠/٤٤): " ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾، قال أكثر المفسرين: اسمه آصف بن برخيا بالمد والقصر، وهو من بني إسرائيل، وكان وزيراً لسليمان وصديقاً له، وقيل: كاتبه، وكان من أولياء الله: تظهر الخوارق على يديه كثيراً، وقيل: كان يعلم اسم الله الأعظم: الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب، قاله: ابن عطيه.

وقالت فرقه: هو سليمان نفسه، ويكون الخطاب على هذا للعفريت كأن سليمان استبطأ ما قاله العفريت، فقال له: هذه المقالة تحقيراً له، وقيل: هو جبريل، وقيل: ملك آخر. وقيل: الخضر، وقد قيل غير ذلك **مما لا أصل له والأول أولى**".

قلت: وأين نحن من طلب سليمان ومخاطبة الذي عنده علم من الكتاب له، وكون سليمان رأى العرش مستقراً عنده؟!!، أين هذه المحادثة التي هي من الشخص للشخص.

فبناءً على هذا التفسير الخطأ قطعاً يكون سليمان عليه الصلاة والسلام قد خاطب نفسه وأن الحوار جرى ودار بينه وبين نفسه، وهو خلاف ظاهر الآية، ولا يفهم من السياق الكريم إلا بتأويل بعيد لا دليل عليه، وقد رأيتَ أن الرجل قرر (في كشف الستار..) شذوذه عن المتقدم من الآثار وكلام جمهور المفسرين،وحكم بأن قولهم ضلالة بقوله: "ولهذا أعرضت عن هذه الضلالة، وقلت: إن الذي عنده علم من الكتاب هو سليمان عليه السلام"، وفي كلامه هذا أنه من اجتهاد نفسه!!، وهو قد قيل قبله وليس من قوله – كما تقدم –، وادعى أن آصف بن برخيا أحد علماء الجن، وهو ما لم يقل به أحد، وقد رأيت فيما سبق من النقل أنه من الأنس وأنه كاتب سليمان عليه الصلاة والسلام أو وزيره، ونحو ذلك، وقد صرح الجزائري بإعراضه عن أقوال المفسرين وانفراده دونهم بهذا التفسير الغريب العجيب الذي اختاره وادعاه لنفسه، وبئس ما ادعى وما اختار، مخالفاً به ظاهر القرآن، وتفسير أهل العلم الأخيار.

وتقدم: أن: "**الانفراد عن أهل العلم برأي في الشرع، والقول بما لم يقل به أحد ينبئان عن خلل في العقل**".

وعن زفر بن الهذيل أنه قال ما معناه: **إني لا أناظر أحداً حتى يسكت، بل أناظره حتى يجن، قالوا: كيف ذلك؟، قال: يقول بما لم يقل به أحد!!**.

وقد قال: أبو جعفر إمام المفسرين محمد بن جرير الطبري (في مقدمة تفسيره: ٤١/١) بعد أن ذكر الأوجه التي يفسر بها القرآن: "..كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين، وعلماء الأمة".

وينطبق عليه قول ابن القيم (في طريق الهجرتين: ٩٠٦/٢) عن الجن: "ذهب شذوذ من الناس إلى أن فيهم الرسل والأنبياء..وهذا قول شاذ لا يلتفت إليه ولا يعرف به سلف من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام".

قال الحافظ ابن رجب (في جامع العلوم والحكم: ٢٨٣/١، الحديث الحادي عشر) عن مسألة: "وكذا لو كان قد عمل بها شذوذ من الناس، واشتهر في الأمة العمل بخلافها في أمصار المسلمين من عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ فإن الأخذ بما عليه عمل المسلمين: هو المتعين؛ فإن هذه الأمة قد أجارها الله أن يظهر أهل باطلها على أهل حقها، فما ظهر العمل به في القرون الثلاثة المفضلة فهو الحق، وما عداه فهو باطل".
قلت: ويأبى الله أن يظهر باطل الجزائري على الحق الذي عليه علماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم.
وقال الرومي (في: م/١١٣): "تفسيره الذي عنده علم من الكتاب بـ (سليمان عليه الصلاة والسلام)، وهو ليس كذلك؛ فالذي عنده علم من الكتاب قد اختلف في اسمه، ولا طائل تحت معرفة اسمه، وقد نقل ابن جرير عن مجاهد (١٦٢/١٩): قوله: هو رجل من الإنس، وفي قول آخر نقله ابن جرير (١٦٣/١٩) قال هو آصف، وقال ابن كثير (٣٦٤/٣) عن ابن عباس: هو آصف كاتب سليمان.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي (في تفسيره: ٥٧٩/٥) : (قال المفسرون: هو رجل عالم صالح عند سليمان يقال له: آصف بن برخيا، كان يعرف اسم الله الأعظم الذي إذا دعي الله به أجاب وإذا سئل به أعطى).

قلت[الرومي]: قد نقل النجار في تعليقه على تفسير الشيخ عبد الرحمن بن سعدي بأن الذي عنده علم من الكتاب هو سليمان عليه الصلاة والسلام، وقد نقل ذلك عن حاشية الصاوي

على الجلالين، فرد عليه الشيخ محمد بن سليمان بن عبدالعزيز آل بسام (في كشف الستار عن تعليق وتلفيق النجار) قائلاً:

(قلت: وهذه من الخرافات التي لا خطام لها ولا زمام، فهل يليق بكتاب الله هذا الهراء؟، وبنبي من أنبياء الله أن ينسب إليه هذا؟، بأن يخاطب نفسه مخاطبة الرجل للرجل بأن يقول لنفسه:﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، ومع ذلك يرجح هذه الخرافة التي يضحك منها الصبيان، ويقول: قاصر فلذلك عول المحققون على هذه الرواية، ولم يذكر أحداً من محققيه، فهم نفسه وأمثاله من كل ذي فهم وعادم للبصيرة، وهذه الخرافة لا تحتاج إلى تفنيد فإنها واضحة لكل ذي عينين)[1] انتهى.

قلت: قول النجار: "فلذلك عول المحققون على هذه الرواية"، هذا ما يدعيه الجزائري لنفسه مع جهله، وربما يعني النجار الجزائري في من يعنيه.

وقد حكى الفخر الرازي (في تفسيره: ١٩٧/٢٤) أقوالاً في اسم الذي عنده علم من الكتاب، ومن ضمنها قوله: وثانيهما وهو المشهور من قول: ابن عباس، رضي الله عنه: أنه آصف بن برخيا وزير سليمان، وكان صِدِّيقاً يعلم الاسم الأعظم إذا دعا به أجيب".

الموضع الحادي والعشرون.

زعمه أن السماوات مرفوعة بأعمدة من الجاذبية غير مرئية!!، وأن في لفظ الآية إشارة إليه، وليس الأمر كذلك، بل تحكم ولا دليل له عليه، ولم يسبق إليه، ولا يصح أن توصف الجاذبية بالأعمدة، والراجح ما أغفله، وهو أنه لا عمد لها، وليس في الآية إشارة إليه:

فقد قال الجزائري(في تفسيره: ٥٠٧/٣) عند قوله – تعالى – الآية: (١٠)، في سورة لقمان: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾: "رفعها بغير عمد مرئية لكم، وفي هذا التعبير إشارة

(١) قلت: وكلام البسام رد على الجزائري وأنه ذو فهم قاصر وعادم للبصيرة، فليجعل من لفيف النجار وأمثاله، ومن لفيف الصاوي وقد وصفه الجزائري — في ما تقدم — بالغاوي!!، وهو منه أغوى بمراحل لا تقارن به.

إلى أن هناك أعمدة غيرمرئية، وهي سنة نظام الجاذبية التي خلقها الله بقدرته، وجعل الأجرام السماوية متماسكة بها".

قلت: ما زعمه من أعمدة من الجاذبية غير مرئية، وأن في لفظ الآية إشارة إليه ليس كذلك، بل تحكم ولا دليل له عليه، ولا يصح أن توصف الجاذبية بالأعمدة، والراجح ما أغفله، وهو أنه لا عمد لها، وليس في الآية إشارة إليه إلا على فهمه الذي لم يسبقه إليه أحد.

والقول: بالأعمدة غير المرئية هو ما قال به من قال بوجود أعمدة، ولم يقولوا أعمدة من الجاذبية، بل يفهم من قولهم: إنها أعمدة مادية إلا أنها لا ترى - كما سيأتي -، وهو قول مرجوح، والراجح هو ما أغفله الجزائري، وذهب إليه الإمام ابن جرير (في تفسيره: ١٣/٩٣-٩٤) قال: "يقول - تعالى ذكره -: الله يا محمد هو الذي رفع السموات السبع: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾، فجعلها للأرض سقفاً مسموكاً".

ثم ذكر أقوالاً ساق أسانيدها أن لها عمداً غير مرئية.

ثم قال: "وقال آخرون: بل هي مرفوعة بغير عمد" فذكر في ذلك - مُسْنِداً - أقوالاً عن إياس بن معاوية وأنه قال: "السماء مقببة على الأرض مثل القبة"، وأسند عن قتادة قوله: "رفعها بغير عمد".

ثم قال: "**وأولى الأقوال في ذلك بالصحة**: أن يقال: كما قال الله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾، **فهي مرفوعة بغير عمد نراها**، كما قال ربنا - جل ثناؤه - ولا خبر بغير ذلك، **ولا حجة يجب التسليم لها بقول سواه**".

وما ذهب إليه ابن الجوزي - أيضاً - (في تفسيره: ٤/٣٠١) من أنها مرفوعة بغير عمد كما ترونها، فقد قال عند قوله - تعالى -: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾: "في قوله: ﴿تَرَوْنَهَا﴾، قولان:

أحدهما: أن (هاء الكناية) ترجع إلى السموات؛ فالمعنى: ترونها بغير عمد، قاله أبو صالح عن ابن عباس، وبه قال الحسن وقتادة والجمهور، وقال ابن الأنباري ترونها خبر مستأنف، والمعنى: رفع السموات بلا دعامة تمسكها، ثم قال: ﴿تَرَوْنَهَا﴾، أي: ما تشاهدون من هذا الأمر العظيم يغنيكم عن إقامة الدلائل عليه.

والثاني: أنها ترجع إلى العَمَد؛ فالمعنى: أنها بعمد لا ترونها، رواه عطاء، والضحاك عن ابن عباس، وقال: لها عمد على قاف، ولكنكم لا ترون العمد، وإلى هذا القول ذهب مجاهد وعكرمة، و**الأول أصح**".

وذهب ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ٦٥/٤) إلى ما ذهب إليه ابن جرير وابن الجوزي: من أنه لا عمد لها، فقال: "**وهذا هو اللائق بالسياق والظاهر** من قوله: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، فعلى هذا يكون قوله: ﴿ترونها﴾، تأكيدًا لنفي ذلك أي هي مرفوعة ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾، كما: ﴿تَرَوْنَهَا﴾، **وهذا هو الأكمل في القدرة** ..".

وقال ابن عاشور (في تفسيره: ٨٠/٧) عند قوله – تعالى – في سورة الرعد: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾: "رفعها: خلقها مرتفعة، كما يقال وسِّعْ طوق الجبة وضيِّق كمها، لا تريد وسِّعه بعد أن كان ضيقاً ولا ضيِّقه بعد أن كان واسعاً، وإنما يراد: اجعله واسعاً واجعله ضيقاً؛ فليس المراد أنه رفعها بعد أن كانت منخفضة.

والعمد: جمع عماد، مثل إهاب وأَهَب، والعماد ما تقام عليه القبة والبيت، وجملة: ﴿تَرَوْنَهَا﴾، في موضع الحال من: ﴿السَّمَاوَاتِ﴾، أي: **لا شبهة في كونها بغير عمد**".

وقال الآلوسي (في تفسيره: ٨٧/١٣): "﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾، الجار والمجرور في موضع الحال أي رفعها خالية عن عمد ﴿تَرَوْنَهَا﴾، استئناف لا محل له من الإعراب، جيء به على كون السماوات مرفوعة كذلك، كأنه قيل: ما الدليل على ذلك؟ فقيل رؤيتكم لها بغير عمد؛ فهو كقولك: أنا بلا سيف ولا رمح تراني".

وقال الشوكاني (في تفسيره: فتح القدير: ٣٣٢/٦): "بيّن – سبحانه – عظيم قدرته، فقال: ﴿لَخَلْقُ السموات والأرض أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ الناس﴾، أي: أعظم في النفوس، وأجلّ في الصدور، لعظم أجرامهما، **واستقرارهما من غير عمد**.."

وقال صاحب الأساس في التفسير (٢٧٢٥/٥): "﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ﴾، أي: خلقها مرفوعة ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾، أي: هي مرفوعة بغير عمد كما ترونها، أي: ترون السماوات مرفوعة بغير عمد فلا حاجة إلى البرهان على ذلك مع الرؤية، وذلك دليل قدرته – عز وجل – وحكمته".

قلت: هذا القول الذي لم يذكره المؤلف ما كان يليق إغفاله، وقد رجحه كثير من المفسرين – كما ترى – على القول الذي وقف عنده، وطريقة أهل العلم ذكر الأقوال في المسألة وترجيح ما يرونه راجحاً، وقد يكتفون بقولهم الراجح أو الأرجح كذا أو على الراجح أو الأرجح أو أرجح القولين أو أرجح الأقوال أو على أحد القولين أو أحد الأقوال.

للإشعار بالقول الآخر أو الأقوال، خلاف ما سار عليه المؤلف في تفسيره، وكثيراً ما يكون ما ذهب إليه شاذاً أو مرجوحاً، وهذا لجهله بطريقة أهل العلم، وهذا دائماً يقال في الوعاظ غير العلماء أي: أنهم يجهلون طريقة ومنهج العلماء.

والجزائري (في: ٤٣٧/٢) عند قوله – تعالى المتقدم – في سورة الرعد: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾، أدخل في تقويس الآية كلمة الأرض، هكذا: "الله الذي رفع السموات والأرض بغير عمد ترونها"، وهو في التصويبات.

قلت: وإدخال ما ليس من الآية في تقويسها بحيث لا يميز ما ليس منها فيقرأ على أنه من القرآن، وهذا يؤدي إلى تحريف كتاب الله، وهو كثير في تفسيره مما يوجب إحراقه، بل الحكم قضاءاً بإحراقه، ولو لم تكن فيه الأخطاء العقدية والعلمية والبلايا والطوام الأخرى من التحريفات والخرافات والجهالات والضلالات، ولعل الله يوفق من يقيم دعوى عليه لدى القضاء، وفيها طلب منعه وإحراقه؛ فإن إقامتها لحق الله ودينه والمسلمين أولى من إقامة الدعاوى في الحقوق الخاصة.

الموضع الثاني والعشرون.

وقوعه في الإسفاف في قوله: "وجوب دعاء الدعي المتبنى بأبيه إن عرف ولو كان حماراً"!!، وقد وقع في خطأٍ آخر وهو قوله: "أو العمومة":

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٤١/٣) عند قوله – تعالى – الآية:(٥)، في سورة الأحزاب: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾، في هداية الآيات: "وجوب دعاء الدعي المتبنى بأبيه إن عرف ولو كان حماراً"!!.

وقال: "إن لم يعرف للمدعى أب دُعِيَ بعنوان الأخوة الإسلامية أو العمومة أو المولوية".

قلت: قوله: "وجوب دعاء..إلخ" فيه نظر ولعله رجع فيه إلى ما ذكره ابن جرير

فقد قال (في تفسيره: ١٢١/٢١) – بعد أن ذكر قصة لأُبَي مع أحد الصحابة لا يُعرف أبوه –: قال أُبي: "والله إني لأظنه لو علم أن أباه حمارًا لانتمى إليه"، وقد ذكر ذلك ابن كثير (في تفسيره – أيضًا – ٤٢٤/٥)، وآخرون.

فأنت ترى أنها حال من حكى حكايته أُبي رضي الله عنه، وأي دليل في هذا يؤخذ منه الاستدلال أو الاستحباب، فضلاً عن الوجوب ؟!!، وسواء أخذه من هذه القصة أو من فهم نفسه وتصوره وما يدعيه من اجتهاد؛ فهو كلام مستهجن ممجوج لا يليق بتفسير كلام الله – تعالى –.

أما **قوله**: "إن لم يعرف للمدعى أب دُعِيَ بعنوان الأخوة الإسلامية أو العمومة أو المولوية" فإننا نقول إن في النص الكريم – المفسر –: ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾.

وعند ابن جرير (في تفسيره: ١٢٠/٢١): " فإن أنتم أيها الناس لم تعلموا آباء أدعيائكم من هم؛ فتنسبوهم إليهم، ولم تعرفوهم فتلحقوهم بهم ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾، يقول: فهم إخوانكم في الدين، إن كانوا من أهل ملتكم، ومواليكم إن كانوا محرَّريكم وليسوا ببنيكم"، وبما قال ابن جرير قال ابن كثير – أيضاً – (في تفسيره ٤٢٣/٥)، وغيرهما من أهل التفسير.

وقوله: "أو العمومة" لا ذكر له في الآية الكريمة، ولذلك ينبغي الاقتصار على ما جاء فيها من: الأخوة في الدين والمولوية، وعدم الزيادة عليه بلا دليل، والأخوة تشمله إن كان من أهل الدين.

ولا تعرف العمومة وهو لا يعلم له أب ينسب إليه؛ فكلامه فاسد من حيث الحقيقة والواقع والشرع؛ إن لم يكن الدعاء له بالعمومة تجوزاً وليس إلحاقاً.

الموضع الثالث والعشرون.

أخطأ في تفسيره للقرب في الآية الكريمة بالقدرة والأخذ والعطاء والعلم بما يسر ويظهر، والصواب أنه قرب الملائكة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٠٦/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (١٦)، في سورة ق:﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾: "أي: ﴿نَحْنُ﴾، بقدرتنا على الأخذ منه والعطاء، والعلم بما يسر ويظهر ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، الذي هوفيحلقه".

قلت: **قوله**: "بقدرتنا..إلخ" محل نظر، فالمراد بالقرب قرب الملائكة، وقد بين ذلك شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية وتلميذه الحافظ ابن كثير.

فقد قال الإمام ابن تيمية – رحمه الله – (كما في مجموع فتاواه: ٥٠٣/٥): "وقوله: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ لا يجوز أن يراد به مجرد العلم؛ فإن من كان بالشيء أعلم من غيره لا يقال إنه أقرب إليه من غيره لمجرد علمه به ولا لمجرد قدرته عليه، ثم إنه – سبحانه وتعالى – عالم بما يسر من القول وما يجهر به، وعالم بأعماله؛ فلا معنى لتخصيص حبل الوريد بمعنى أنه أقرب إلى العبد منه؛ فإن حبل الوريد قريب إلى القلب ليس قريباً إلى قوله الظاهر، وهو يعلم ظاهر الإنسان وباطنه، قال – تعالى –:

﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۞ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾"، إلى قوله: "ومما يدل على أن القرب ليس المراد به العلم، أنه قال – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۞ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾، فأخبر أنه يعلم ما توسوس به نفسه، ثم قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، فأثبت العلم وأثبت القرب وجعلهما شيئين، فلا يجعل أحدهما هو الآخر، وقيد القرب بقوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۞ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾.

وأما من ظن أن المراد بذلك قرب ذات الرب من حبل الوريد، أو أن ذاته أقرب إلى الميت من أهله، فهذا في غاية الضعف، وذلك أن الذين يقولون إنه في كل مكان أو إنه قريب من كل شيء بذاته لا يخصون بذلك شيئاً دون شيء، ولا يمكن مسلماً أن يقول إن الله قريب من الميت دون أهله، ولا إنه قريب من حبل الوريد دون سائر الأعضاء"، إلى أن قال:

"وسياق الآيتين يدل على أن المراد الملائكة فإنه قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۞ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۞ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ

عَتِيدٌ﴾، فقيد القرب بهذا الزمان، وهو زمان تلقى المتلقيين: قعيد عن اليمين وقعيد عن الشمال، وهما الملكان الحافظان اللذان يكتبان كما قال:﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، ومعلوم أنه لو كان المراد قرب ذات الرب لم يختص ذلك بهذه الحال، ولم يكن لذكر القعيدين والرقيب والعتيد معنى مناسب"، وليراجع كلامه من أراد التوسع.

وقال الإمام ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ٦/٣٩٩) : "يعني ملائكته – تعالى – أقرب إلى الإنسان من حبل وريده إليه، ومن تأوله على العلم فإنما فر لئلا يلزم حلول أو اتحاد، وهما منفيان بالإجماع – تعالى الله وتقدس – واللفظ لا يقتضيه؛ فإنه لم يقل وأنا أقرب إليه من حبل الوريد، كما قال في المحتضر: ﴿ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون﴾، يعني ملائكته".

وزاد المسألة إيضاحاً العلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى (في تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي ص: ١٧١) فقال بعد كلام سبق في الرد على الحلبي: "وكذلك الجواب في قوله في من يحضره الموت:

﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾، أي: بالعلم به والقدرة عليه؛ إذ لا يقدرون له على حيلة ولا يدفعون عنه وقد قال الله – تعالى –: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾، وقال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾، انتهى كلامه.

وهكذا ذكر غير واحد من المفسرين مثل الثعلبي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهما في قوله – تعالى –: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾، وفي قوله – تعالى –: ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾، فذكر أبو الفرج القولين أنهم الملائكة، وذكره عن أبي صالح عن ابن عباس وأنه القرب بالعلم وهؤلاء كلهم مقصودهم أنه ليس المراد أن ذات الباري – جل وعلا – قريبة من وريد العبد ومن الميت، ولما ظنوا أن المراد قربه وحده دون الملائكة فسروا ذلك بالعلم والقدرة، كما في لفظ المعية، ولا حاجة إلى هذا فإن المراد بقوله:

﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾، أي: بملائكتنا في الآيتين، وهذا بخلاف لفظ المعية فإنه لم يقل ونحن معه، بل جعل نفسه هو الذي مع العباد، وأخبر أنه ينبئهم بما عملوا يوم القيامة، وهو نفسه الذي خلق السماوات والأرض، وهو نفسه الذي استوى على العرش، وتفسير قربه –

سبحانه – بالعلم قاله جماعة من العلماء لظنهم أن القرب في الآية هو قربه وحده ففسروها بالعلم لما رأوا ذلك عاماً قالوا هو قريب من كل موجود بمعنى العلم، وهذا لا يحتاج إليه كما تقدم.

وقوله: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾، لا يجوز أن يراد به مجرد العلم فإن من كان بالشيء أعلم من غيره لا يقال إنه أقرب إليه من غيره بمجرد علمه ولا بمجرد قدرته عليه ثم إنه – سبحانه وتعالى – عالم بما يسره من القول وبما يجهر به وعالم بأعماله فلا معنى لتخصيصه حبل الوريد بمعنى أنه أقرب إلى العبد منه فإن حبل الوريد قريب إلى القلب ليس قريباً إلى قوله الظاهر، وهو يعلم ظاهر الإنسان وباطنه قال – تعالى –:

﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۞ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، وقال – تعالى –: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾، وقال – تعالى –: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾، وسياق الآيتين يدل على أن المراد الملائكة فإنه قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۞ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۞ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، فقيد القرب بهذا الزمان، وهو زمان تلقي المتلقيين قعيد عن اليمين وقعيد عن الشمال، وهما الملكان الحافظان اللذان يكتبان كما قال: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، ومعلوم أنه كان المراد قرب ذاته، لم يختص ذلك بهذه الحال ولم يكن لذكر العتيد والرقيب معنى مناسب، وكذلك قوله في الآية الأخرى:

﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ۞ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ۞ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ لو أراد قرب ذاته لم يخص ذلك بهذه الحال، ولا قال: ﴿ولكن لا تبصرون﴾، فإن هذا إنما يقال إذا كان هناك من يجوز أن يبصر في بعض الأحوال لكن نحن لا نبصره والرب – تبارك وتعالى – لا يراه في هذه الحال لا الملائكة ولا البشر وأيضاً فإنه قال: ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾، فأخبر عمن هو أقرب إلى المحتضر من الناس الذي عنده في هذه الحال وذات الرب – سبحانه وتعالى – إذا قيل هي في كل مكان أو قيل قريبة من كل موجود لا تختص بهذا الزمان والمكان والأحوال فلا يكون أقرب إلى من لا يجوز أن يراد به قرب الرب الخاص، كما في قوله:

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾، فإن ذلك إنما هو قربه إلى من دعاه أو عبده وهذا المحتضر قد يكون كافراً أو فاجراً أو مؤمناً ومقرباً ولهذا قال – تعالى –: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ۞ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۞ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۞ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ ۞ فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ ۞ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾، ومعلوم أن مثل هذا المكذب لا يخصه الرب بقربه منه دون من حوله، وقد يكون حوله قوم مؤمنون وإنما هم الملائكة الذين يحضرون عند المؤمن والكافر كما قال – تعالى –:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾، ومما يدل على ذلك أنه ذكره بصيغة الجمع فقال:

﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، وهذا كقوله – سبحانه –: ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، وقال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۞ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، فإن مثل هذا اللفظ إذا ذكره الله في كتابه دل على المراد أنه – سبحانه – بجنوده من الملائكة، فإن صيغة نحن يقولها المتبوع المطاع المعظم الذي له جنود يتبعون أمره، وليس لأحد جنود يطيعونه كطاعة الملائكة لربهم، وهو خالقهم وربهم فهو – سبحانه – العالم بما توسوس به نفسه فإنه – سبحانه – يعلم ذلك وملائكته يعلمون ذلك كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

«إذا هم العبد بحسنة كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشر حسنات، وإذا هم بسيئة لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت سيئة واحدة، وإن تركها لله كتبت له حسنة» فالملك يعلم ما يهم به العبد من حسنة وسيئة، وليس ذلك من علمهم بالغيب الذي اختص الله به، وقد ثبت في الصحيح من حديث صفية رضي الله – تعالى – عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» وقرب الملائكة والشيطان من قلب ابن آدم مما تواترت به الآثار سواء كان العبد مؤمناً أو كافراً".

الموضع الرابع والعشرون.

عدم تنبيهه إلى ما يغفل عن التنبيه إليه كثير من المفسرين، وهو ما يحسن التنبيه إليه، وهو (القديم)، بل قد يذكرونه في أسماء الله – تعالى – وليس فيها، وليس عليه فيه من مأخذ، لكن يناسب بيانه هنا؛ لإيراده للآية:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٤٠٣) عند قوله – تعالى – الآية: (٣)، في سورة الحديد:﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، "﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾، أي: [الأول الذي] ليس قبله شيء، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء.

﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، أي: الظاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء".

قلت : لم ينبه المؤلف عند هذه الآية على ما يغلط فيه كثير من المفسرين؛ فيفسرون الأول بالقديم أو يجعلونه من أسماء الله، وهو ما يحسن التنبيه إليه، وأنه لا يسمى الله – تعالى – بالقديم، فيقال :(القديم) ولا يوصف بالقدم فيقال: (قديم)، وإنما يقال: (**الأول**)، و(**أول**).

ونحن ننبه إليه في هذا الموضع؛ فهو أنسب مكان له لورود اسم الله: (**الأول**) في هذه الآية، ولم يكن المقصود الاستدراك على المؤلف.

وقد نبه إليه الرومي فقال (في: م/١٦٧): "فسر المؤلف هذه الآية ولم أر ما ينتقد عليه حولها، ولكن لما رأيت كثيراً من المفسرين والكتاب يطلق على الله – تعالى –: (القديم)، وهذا الاسم الكريم من الأسماء الحسنى: (**الأول**)، الوارد في هذه الآية يغني عنه؛حيث ننقل كلام أهل العلم حول هذا الاسم.

قال[ابن أبي العز] (في شرح الطحاوية ص: ٥٤): (وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله – تعالى – (القديم) وليس هو من أسماء الله الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره فيقال: هذا قديم للعتيق وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم كما قال – تعالى –:

﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾، والعرجون القديم الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾، أي: متقدم في الزمان، وقال – تعالى –: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۝ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه القول القديم والجديد للشافعي – رحمه الله تعالى – ، وقال – تعالى –: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾، أي: يتقدمهم، ويستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً كما يقال: أخذت ما قَدُم وما حَدُث، ويقال: هذا قَدُم هذا وهو يقدمه، ومنه سميت القدم قدماً لأنها تقدم بقية بدن الإنسان.

وأما إدخال (القديم) في أسماء الله – تعالى – فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف منهم ابن حزم – رحمه الله –، ولا ريب أنه كان مستعملاً في نفس التقدم فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله – تعالى – هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها فلا يكون من الأسماء الحسنى وجاء الشرع باسمه (**الأول**)، وهو أحسن من (القديم)؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه، وتابع له بخلاف (القديم)، والله – تعالى – له الأسماء الحسنى لا الحسنة).

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف – رحمه الله – (في فتاواه: ١/٢٠٤) :(الصحيح أن (القديم) ليس من أسماء الله – تعالى –، وجاء في حديث أظنه ضعيفاً في سنن ابن ماجه، وجاء ما هو أكمل منه وأثبت وهو (الأول) فقوله: (القديم) بناء على الحديث المذكور فلا يثبت به فرع من الفروع فضلاً عن إثبات أصل من الأصول وهو أسماء الله تعالى).

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – في حاشيته على الطحاوية تعليقاً على قول الطحاوي – رحمه الله – (قديم بلا ابتداء)، (ص: ٩): (هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى، كما نبه عليه الشارح – رحمه الله – وغيره، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء، وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي؛ كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح.

ولفظ (القديم) لا يدل على المعنى الذي أراده أصحاب الكلام؛ لأنه يقصد به في العربية المتقدم على غيره، وإن كان مسبوقاً بالعدم كما في قوله - سبحانه -:﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف، وهي قوله: قديم بلا ابتداء، ولكن لا ينبغي عده في أسماء الله الحسنى؛ لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه – سبحانه –: (**الأول**)؛ كما قال –عز وجل –: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾)".

قلت: وفي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم تؤول الآية كما في حديث أبي هريرة – الذي رواه مسلم – أنه كان يقول:

«..اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء..»

الموضع الخامس والعشرون.

أجمل المؤلف – هنا – ولم يبين معية الله – تعالى – وفق معتقد أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤٢٨/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٧)، في سورة المجادلة: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾، الآية: "﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾، أي: في أي مكان من الأرض أو السماء".

قلت: كلامه فيه إجمال؛ فقد يتوهم أنه معهم بذاته، ومن المعلوم أن المعية عند أهل السنة على قسمين:

الأول: معية العلم والإحاطة للخلق عامة وهي التي في هذه الآية، وفي قوله – تعالى –: ﴿يعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: " الإيمان بما أخبر الله به في كتابه وتواتر عن رسوله وأجمع عليه سلف الأمة من أنه – سبحانه – فوق سماواته على عرشه عليٌّ على خلقه وهو – سبحانه – معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون". و**الثاني**: معية الحفظ والرعاية

والعناية والنصرة لعباده المؤمنين خاصة كما في قوله – تعالى – : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾.

وقد تكلم عنها الرومي (في: م/١٨١) معلقاً على عبارة المؤلف، فقال: "قلت: لا يخفى ما في هذا الكلام من الإجمال، وعدم الوضوح فهو غير مبين لدلالة الآية ولمعنى المعية الشرعية الواردة في هذه الآية؛ بل ربما فهم منه بعض الناس فهماً خاطئاً حول معنى الآية، وقد قسم علماء أهل السنة المعية إلى قسمين: معية خاصة، ومعية عامة، وهذه المعية المذكورة في هذه الآية من المعية العامة.

وفي أضواء البيان: (٣/٣٥٤،٣٥٥) عند تفسير المؤلف لآخر سورة النحل شرح لمعنى المعية وأقسامها حيث قال: (قوله – تعالى –: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾، ذكر – جل وعلا – في هذه الآية الكريمة أنه مع عباده المتقين المحسنين..وهذه المعية خاصة بعباده المؤمنين وهي بالإعانة والنصر والتوفيق.

وكرر هذا المعنى في مواضع أخر كقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ وقوله: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، وقوله:﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾، إلى غير ذلك من الآيات.

أما المعية العامة لجميع الخلق فهي بالإحاطة التامة والعلم ونفوذ القدرة وكون الجميع في قبضته – جل وعلا –؛ فالكائنات في يده – جل وعلا – أصغر من حبة خردل، وهذه هي المذكورة – أيضاً – في آيات كثيرة كقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾، الآية، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، الآية، وقوله: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾، وقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾، الآية، إلى غير ذلك من الآيات.

فهو – جل وعلا – مستو على عرشه كما قال، على الكيفية اللائقة بكماله وجلاله، وهو محيط بخلقه كلهم في قبضة يده، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين..).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله – (في تعليقاته على العقيدة الواسطية ص: ٣٣ وما بعدها): (المعية لغة:المقارنة والمصاحبة. ودليل ثبوت المعية لله – عز وجل – قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾.

وتنقسم على قسمين: **عامة وخاصة**:

ف**العامة**: هي الشاملة لجميع الخلق، كقوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، ومقتضى المعية هنا الإحاطة بالخلق علماً وقدرةً وسلطاناً وتدبيراً.

و**الخاصة**: هي التي تختص بالرسل وأتباعهم، كقوله – تعالى –: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، وقوله – تعالى –: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾..)"

الموضع السادس والعشرون.

لم يصب في قوله: "ينظرون إلى الكفار وهم في النار"، بل ينظرون إلى ربهم – سبحانه –:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٦٤٢) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٣)، في سورة المطففين: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾: "ينظرون إلى الكفار وهم في النار".

قلت: **قوله**" ينظرون إلى الكفار.." غير صحيح وعقيدة فاسدة اعتقدها أهل البدع، وهو هروب من اثبات رؤية المؤمنين لربهم – تبارك وتعالى – على الحقيقة في الآخرة، وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله – تعالى –: ﴿يَنْظُرُونَ﴾، بنظر المؤمنين في الجنة إلى وجه الله الكريم، عند قوله – سبحانه – في سورة يونس: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، وأن الزيادة على الجنة وهي: الحسنى، النظر إلى وجه الله الكريم، وهو أعظم النعيم؛ فهو مقتضى النصوص، وذلك ما يعتقدة أهل السنة والجماعة.

وقد قال ابن قيم الجوزية في نونيته:

ويرونه . سبحانه . من فوقهم   نظر العيان كما يرى القمران

هذا تواتر عن رسول الله لم   ينكره إلا فاسد الإيمان

وأتى به القرآن تصريحًا   وتعريضًا هم بسياقه نوعان

وهي الزيادة قد أتت في يونس تفسير من قد جاء بالقرآن

ورواه عنه مسلم بصحيحه يروي صهيب ذا بلا كتمان

وهو المزيد كذاك فسره أبو بكر هو الصديق ذو الإيقان

وعليه أصحاب الرسول وتابعو هم بعدهم تبعية الإحسان

ولقد أتى ذكر اللقاء لربنا الرحمن في سور من الفرقان

ولقاؤه إذ ذاك رؤيته حكى الإجماع فيه جماعة ببيان

وعليه أصحاب الحديث جميع

هم لغة وعرفًا ليس يختلفان

وقال الرومي (في: م/١٦٠): "المؤلف عند شرحه للمفردات ترك تفسير هذه الكلمات..، أما عند معنى الآيات فقد فسرها بقوله: (ينظرون إلى الكفار وهم في النار).

والمعنى الحق الذي يأخذه علماء ومفسرو السلف من هذه الآية هو: إثبات نظر المؤمنين إلى ربهم في الآخرة ورؤيتهم له – تعالى –، فتكون هذه الآية عند أهل السنة مثل قوله – تعالى –: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۞ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية – رحمه الله – (في الرسالة المدنية ص: ٣٤): (وأن المؤمنين ينظرون إلى وجه خالقهم في الجنة ويتلذذون بذلك لذة ينغمس في جانبها جميع اللذات).

وقال (في التحفة العراقية في الأعمال القلبية ص: ٧٩): (والتحقيق أن الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم، وأعلى ما فيها النظر إلى وجه الله، وهو من النعيم الذي ينالونه في الجنة، كما أخبرت به النصوص، وكذلك أهل النار فإنهم محجوبون عن ربهم. فقد تضافرت أدلة الكتاب والسنة على إثبات رؤية المؤمنين لربهم عِياناً في الدار الآخرة)

وقال الإمام ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره لهذه الآية: ٤/٤٨٧): (﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾، أي: إلى الله – عز وجل –، في مقابلة من زعم فيهم أنهم ضالون، ليسوا بضالين؛ بل هم من أولياء الله المقربين ينظرون إلى ربهم في دار كرامته).

وقد ورد في الحديث الثابت في صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم: «فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم – عز وجل –» فهو حديث صريح الدلالة على رؤية المؤمنين لربهم عِياناً في الدار الآخرة)".

وقال الجزائري – أيضاً – (في تفسيره: ٤/٤٧٥) عند قوله – تعالى – الآية: (١٢)، في سورة الصف: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾: "ثم زاد الحق في ترغيبهم فقال: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، إنه النجاة من النار ودخول الجنة **فلا فوز أعظم منه قط**".

قلت: **قوله**: "**فلا فوز أعظم منه قط**"، يخالف ما تقدم بيانه من معتقد أهل السنة والجماعة، الذي دل عليه النص الشرعي، ويلاحظ في عبارته نفي عقيدتهم والرد عليهم، هو بذلك يوافق عقيدة المعتزلة كالزمخشري وأضرابه الذين ينكرون رؤية المؤمنين لوجه ربهم من فوقهم في الآخرة وهم في الجنة، وأنه نعيم أعظم مما هم فيه من النعيم، قال الذهبي عن الزمخشري: "داعية إلى الاعتزال"، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "يدس البدع في كلامه دساً"، وهو من أبرز دعاة المعتزلة، وقد دس الجزائري عقيدتهم – هنا – دساً!!.

قال الزمخشري (في تفسيره الكشاف: ٢/٢٣٣) عند قوله – تعالى –: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ "﴿الْحُسْنَى﴾، المثوبة الحسنى: ﴿وَزِيَادَةٌ﴾، وما يزيد على المثوبة وهي: **التفضل**؛ فهو والجزائري في نفي الرؤية سواء، إلا أن عبارة الجزائري أصرح في النفي من عبارة الزمخشري المعتزلي.

قال السيوطي (في الإتقان: ٢/٥٠١): "والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث أنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها أو وجد موضعاً له فيه أدنى مجال سارع إليه.

قال البلقيني: (استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقيش من قول الله – تعالى – في تفسير: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾، وأي فوز أعظم من دخول الجنة، أشار به إلى عدم الرؤية)"، وهذا يوافق قول الجزائري، وإن كان قول الجزائري أصرح في الاعتزال – كما سبق –، ولكن لم أجد قول الزمخشري في تفسير الآية في الكشاف المطبوع، والناقلون كلهم ينقلونه عن السيوطي عن البقيني ولا يرجعون إلى المصدر، وقد أثبتنا عقيدة صاحب الكشاف

من كشافه، وهي – فعلاً – تحتاج إلى منقاش، ومثيلاتها إلى مناقيش، وقد نقشت بالمناقيش اعتزال الجزائري من أيسره، كما نقش البلقيني اعتزال الزمخشري من كشافه، وليس ذلك فحسب، بل استعملت الكلاليب والخطاطيف وكافة آلات السبر والاستخراج والكشف؛ لأن تفسيره موغل في الفساد، وفساده أسوأ كثيراً من ما في الكشاف من فساد عقيدة الاعتزال؛ فالكشاف على مافيه يحوي من التفسير والعلم ما لم يكن في أيسر الجزائري، ولن تستخرج منه – من الأخطاء – معشار ما في تفسير الجزائري؛ لأنه عالم ضال في مشربه العقدي، والجزائري منحرف في مشربه الذي تربى عليه ودرسه جاهل جهلاً مركباً فاسدة فطرته كثير فساده، بل متنوع ومتعدد، ظاهر بعضه وخفي بعضه.

وقد رأيتَ احتواءه لعقيدة الزمخشري الاعتزالية، بل لما هو أوضح منها في الاعتزال.

وقد رد على عبارة الجزائري الأخيرة: "..ودخول الجنة **فلا فوز أعظم منه قط**"، إضافة إلى رده على العبارة السابقة: "ينظرون إلى الكفار.." العلامة الرومي (في: م/١٥٧)، وفيه زيادة إيضاح. فليراجع.

وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (في نور على الدرب: ١٦٦/١) بعد أن فصل وذكر الإجماع على رؤية المؤمنين لربهم في عرصات يوم القيامة وفي الجنة، قال: ".. أما أهل الإيمان فيرونه، وهذا معنى قوله – سبحانه –: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾، وجوه ناضرة يعني: من البهاء والحسن: ناضر من النضارة: من البهاء والحسن والجمال، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، تنظر إليه – سبحانه وتعالى – كما يشاء، فضلاً منه وإحساناً، وكما قال – عز وجل –: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، المعنى للذين أحسنوا في الدنيا الحسنى في الآخرة، وهي: الجنة، **وزيادة وهي النظر إلى ربنا** – سبحانه وتعالى –، **فالواجب على كل مؤمن وكل مؤمنة أن يعتقد ذلك، وأن يؤمن بذلك، وأن يبرأ إلى الله من طريقة أهل البدع، الذين أنكروا الرؤية ونفوها كالجهمية والمعتزلة، ومن سار في ركابهم، هذا القول من أبطل الباطل، وأضل الضلال، وجحدان لما بينه الله في كتابه، وبينه رسوله** عليه الصلاة والسلام".

الموضع السابع والعشرون.

في تفسيره لهذه الآية الكريمة عدة أخطاء، تم بيانها:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤٨٣/١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٦٢)، في سورة النساء:﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهم﴾: "الراسخون في العلم أصحاب القدم الثابتة في معرفة الله وشرائعه ممن علومهم راسخة في نفوسهم ليست ظنيات، بل هي يقينيات".

وقال: "فقد نزلت في عبد الله بن سلام وبعض العلماء من يهود المدينة فذكر – تعالى – كالاستثناء من أولئك الموصوفين بأقبح الصفات".

وقال: "الرسوخ في العلم يأمن صاحبه الزلات والوقوع في المهلكات".

قلت: لا يلزم أن يكون علم الراسخين كله يقينيات وإنما يكفي فيه العلم الراجح، أما صفة نبينا صلى الله عليه وسلم فهي عند علماء اليهود من اليقينيات.

قوله: "يأمن صاحبه الزلات" غير صحيح على إطلاقه؛ فهم غير معصومين؛ فقد يجتهدون فيخطئون؛ فيعفى لهم عن الخطأ ويؤجرون على الاجتهاد.

و**قوله**: "كالاستثناء " غلط، وإنما هو استثناء كما جزم به المفسرون.

وإليكم ما قاله بعض المفسرين في معنى السياق الكريم، والإستثناء فيه:

فقد قال الإمام ابن جرير – رحمه الله – (في تفسيره: ٢٤/٦): "هذا من الله – جل ثناؤه – استثناء، استثنَىَ من أهل الكتاب من اليهود الذين وصَف صفتهم في هذه الآيات التي مضت، من قوله:﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾، ثم قال – جل ثناؤه – لعباده، مبينًا لهم حكم من قد هداه لدينه منهم ووفقه لرشده: ما كلُّ أهل الكتاب صفتهم الصفة التي وصفت لكم ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهم﴾، وهم الذين قد رَسخوا في العلم بأحكام الله التي جاءت بها أنبياؤه وأتقنوا ذلك وعرفوا حقيقته".

وقال البغوي (في تفسيره: ٣٩/٢): "﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾، يعني: ليس كل أهل الكتاب بهذه الصفة، لكن الراسخون البالغون في العلم منهم أولو البصائر، وأراد به الذين أسلموا من علماء اليهود مثل: عبد الله بن سلام وأصحابه".

وقال ابن عطية (في تفسيره: ٦٥/٣): "﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهم﴾، استثنى الله – تعالى – من بني إسرائيل الراسخين في علم التوراة الذين قد تحققوا أمر محمد عليه الصلاة والسلام وعلاماته، وهم عبدالله بن سلام ومخيريق ومن جرى مجراهما".

قال ابن الجوزي (في تفسيره: ٢٥٠/٢): "قوله – تعالى –: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، قال ابن عباس: هذا استثناء لمؤمني أهل الكتاب، فأما الراسخون فهم الثّابتون في العلم .

قال أبو سليمان: وهم عبد الله بن سلام ومن آمن معه والذين آمنوا من أهل الإنجيل ممن قدم مع جعفر من الحبشة".

وقال ابن كثير (في تفسيره: ٤٤٨/٢): "﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهم﴾، أي: الثابتون في الدين، الذين لهم قدم راسخة في العلم النافع، قال ابن عباس: أنزلت في عبدالله بن سلام وثعلبة بن سعيه وأسد بن سعيه وأسد بن عبيد، الذين دخلوا في الإسلام وصدقوا بما أرسل الله به محمداً صلى الله عليه وسلم".

الموضع الثامن والعشرون.

دعواه الاستحباب بلا دليل شرعي – كما تقدم –:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٦٨٣/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (١)، في سورة التين: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾: "استحباب غرس هاتين الشجرتين والعناية بهما"!!.

قلت: قال الرومي(في: م/١٧٦): "قمت بالبحث في أمهات كتب التفاسير، من تفاسير السلف القديمة والحديثة؛ للنظر هل تعرض أحد منهم لاستنباط هذا الحكم الشرعي من هذه الآية؟ فلم أظفر من ذلك بشيء، فقد اطلعت على تفسير الإمام أبي جعفر ابن جرير..

وتفسير ابن كثير .. وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن .. وتفسير الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ..

فلم أطلع على قول لأحد منهم بهذا الحكم الشرعي استدلالاً بهذه الآية، ولا يخفى أن القول بالوجوب أو الاستحباب أو التحريم أو غير ذلك من الأحكام الشرعية هو من الأمور التي يتوقف القول فيها على ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنه هو المصدر الوحيد للشريعة؛ إذ هو عليه الصلاة والسلام المبلغ عن الله – عز وجل –، وقد جرى نقل كلام الإمام أبي العباس ابن تيمية – رحمه الله – بهذا الشأن عند الكلام على تفسير المؤلف لقوله – تعالى –: ﴿الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۞ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۞ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۞ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾".

قلت: نقله عن ابن تيمية (في: الموضع/١٧٣)، فقد قال عند قول الجزائري (مشروعية تعلّم علم الفلك؛ لمعرفة القبلة ومواقيت الصلاة والصيام والحج): "قلت: ما ذكره المؤلف من المشروعية هو كلام مجمل يتضمن حكماً شرعياً، قد يفهم منه بعض الناس أن على كل مسلم أن يتعلم علم الفلك وليس كذلك.

وقد سار المؤلف في تفسيره هذا على إصدار الحكم الشرعي على كثير من الأفعال والأقوال بكلام مجمل هكذا، وهو قوله: مشروعية كذا وكذا، وكثير مما يطلق عليه هذا الحكم هو محل إشكال ولا يظهر دليله، ولعل بعض ما يطلقه من ذلك هو فهم خاص لفضيلته، وليس مثبتاً في شيء من التفاسير وكتب الأحكام"، إلى أن قال:

"وأما قول المؤلف مشروعية تعلم..إلخ، فهذا حكم شرعي وهو يحتاج إلى دليل؛ إذ المشروعية من وجوب أو ندب أو تحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية عن الله ـ عز وجل ـ وعن رسوله صلى الله عليه وسلم، والرسول هو الذي بلّغ إلينا القرآن؛ فرجعت الأدلة إلى مصدر واحد وهو الرسول عليه الصلاة والسلام وبهذا الشأن يقول الإمام تقي الدين ابن تيمية – رحمه الله – في كتابه (الجواب الباهر في زوار المقابر: ٥٧): (وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح، فلا يثبت إلا بدليل شرعي.

فالوجوب والندب والإباحة والاستحباب والكراهة والتحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه صلوات الله وسلامه عليه، فالقرآن هو الذي بلغه والسنة هو الذي علمها والإجماع بقوله عرف أنه معصوم، والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل، وأن علة الأصل في الفرع، وقد علمنا أنه صلى الله عليه وسلم لا يتناقض فلا يحكم في المتماثلين بحكمين متناقضين، ولا يحكم بالحكم لعلة تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا لاختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص.

فشرعه هو ما شرعه هو صلى الله عليه وسلم وسنته ما سنها هو، لا يضاف إليه قول غيره وفعله، وإن كان من أفضل الناس إذا وردت سنته؛ بل ولا يضاف إليه إلا بدليل يدل على الإضافة، ولهذا كان الصحابة كأبي بكر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون باجتهادهم ويكونون مصيبين موافقين لسنته، ولكن يقول أحدهم: أقول هذا برأيي فإن يكن صواباً فمن الله وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان منه، فإن كل ما خالف سنته فهو شرع منسوخ أو مبدل، لكن المجتهدون وإن قالوا بآرائهم وأخطأوا فلهم أجر وخطؤهم مغفور لهم)".

الموضع التاسع والعشرون.

خطؤه في تفسيره للقِوَامة في قوله: "تقرير مبدأ القيومية للرجال على النساء"، فلا يقال: القيومية، وإنما يقال: القِوَامة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٣٩٨)، عند قوله – تعالى – الآية: (٣٤)، في سورة النساء: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾: "تقرير مبدأ القيومية للرجال على النساء وبخاصة الزوج على زوجته".

قلت: **قوله**: "القيومية للرجال.." خطأ بين؛ فالقيومية يوصف بها الله وحده، قال – تعالى – : ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، أما قيام الرجل على المرأة، فيقال له: القوامة.

وقد تكرر عنده (في: ٣/٣٤٤) عند تطرقه لقوله – تعال – في سورة النمل: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾، قال: "قيومية الرجل على النساء والأطفال".

قلت: وهو دليل على تخبط الرجل وجهله بدلالات الألفاظ وأحكامها الشرعية.

وقد كرره (في نهر الخير)، هامش تفسيره: الطبعة القديمة: ٤٧٢/١، والطبعة الأولى الجديدة: ١٤٢٣هـ) عند قوله – تعالى – في سورة النساء: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء﴾ الآية، فقال: "قوّام، ومثله قيّام، و**قيّوم**، وقَيّم، كلها بمعنى واحد، مشتقه من القيام".

فلا يزال يصر على جعله قيوماً: القِوامة على المرأة!.

قال الرومي (في: م/١٩): "التعبير بالقيومية بالنسبة لقيام الرجل على المرأة غير صحيح، والتعبير المناسب لهذا المقام هو:القِوامة أو القيام، وأما كلمة (القيومية) فهي ترد عند الكلام على صفات الله – تعالى – فيقال لله – تعالى – كمال الحياة و(القيومية)، استنباطاً من قوله – تعالى – ﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾، في سورة البقرة، وفي سورة آل عمران، ومن قوله – تعالى – في سورة طه: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾.

وممن أورد كلمة (القيومية) في سياق وصف الله – سبحانه – شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (تلخيص كتاب الاستغاثة ص: ١٩٥–١٩٦)، وكذلك أوردها الشيخ عبد الرحمن بن سعدي (في تفسيره: ٣١٤/١)، حيث قال: (ومن كمال حياته وقيوميته أنه لا تأخذه سنة، أي نعاس ولا نوم؛ لأن السنة والنوم إنما يعرضان للمخلوق الذي يعتريه الضعف والعجز والانحلال ولا يعرضان لله).

وأما كلمة القِوامة التي ذكرت أنها هي اللائقة بقيام الرجال على النساء فقد وردت في رسالة: (تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله – عز وجل –) تأليف سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – حيث قال (ص: ١٠): (**رابعاً**: قِوامة الرجال على النساء قوامة تكليف وليست قوامة تشريف قال: – يعني: الصابوني – إنما القِوامة للرجل قِوامة تكليف وليست قوامة تشريف) .

فقال سماحته: (والجواب أن يقال هذا خطأ، والصواب أن يقال: قوامة الرجال على النساء **قِوامة تكليف وتشريف**؛ لقول الله – جل وعلا –: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ﴾، الآية، فأوضح – سبحانه – أنه جعل الرجال قوامين على النساء لأمرين: **أحدهما** فضل جنس الرجل على جنس النساء.

والأمر الثاني: قيام الرجال بالإنفاق على النساء، بما يدفعونه من المهور وغيرها من النفقات).

وكذلك من العلماء المعاصرين – الذين أوردوا هذه العبارة في مجال وصف الله – الشيخ عبدالعزيز بن محمد السلمان (في كتابه الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص: ١٢٤) حيث قال: (إثبات القيومية لله).

فاتضح أن الكلمة التي يعبر بها عن قيام الرجل بشئون المرأة هي القِوامة أو القيام، وأما (القيومية) فيوردها العلماء عند الكلام على صفات الله – تعالى –، فيقولون –رحمهم الله تعالى –: لله – تعالى – كمال الحياة والقيومية.

والكلام على هذه الفقرة من باب الالتزام بالأسماء الشرعية، وإنما سقت هذا الكلام لبيان ما سار عليه علماؤنا من التقيد بما يسمى في عرف العلماء بالأسماء الشرعية، كأسماء الإيمان والإسلام والإحسان، وعدم أخذ المعنى اللغوي بمعزل عن المعنى الشرعي؛ إذ إنه عند حصول هذا – أي: الأخذ للغة بمعزل عن الشرع – يقع خطأ عظيم وإخراج للأسماء الشرعية عن معانيها المقصودة من الله ورسوله".

الموضع الثلاثون.

تفسيره لما في الآية الكريمة من قوله – تعالى –: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ فيه قصور بين، والواضح من المعنى: الذي يقول محمد ويدعونا إليه من قول لا إله إلا الله، شيء يريده منا يطلب به الاستعلاء علينا وأن نكون له فيه أتباعاً، ولسنا مجيبيه إلى ذلك:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٦)، في سورة ص: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾: "إن هذا لشيء يراد أي: إن هذا المذكور من التوحيد لأمر يراد منا تنفيذه".

قلت: كلام المؤلف فيه قصور ظاهر، والمعنى الواضح ما ذكره ابن جرير، ولم يورد غيره، وهو يدل على اختياره، ورجحه الشوكاني، وهو وجه ذكره الماوردي (في تفسيره: النكت والعيون)، والقرطبي في تفسيره.

فقد قال ابن جرير الطبري (في تفسيره: ١٢٦/٢٢): "﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾، أي: إن هذا القول الذي يقول محمد، ويدعونا إليه من قول لا إله إلا الله شيء يريده منا محمد يطلب به الاستعلاء علينا وأن نكون له فيه أتباعاً ولسنا مجيبيه إلى ذلك".

وقال البغوي (في تفسيره: ٧٢/٧): "﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾، أي: لأمر يراد بنا، وذلك أن عمر لما أسلم وحصل للمسلمين قوة بمكانه قالوا: إن هذا الذي نراه من زيادة أصحاب محمد لشيء يراد بنا، وقيل: يراد بأهل الأرض، وقيل: يراد بمحمد أن يملّك علينا".

قال الشوكاني (في تفسيره: ٤٢١/٤) : "وجملة: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾، تعليل لما تقدّمه من الأمر بالصبر، أي: يريده محمد بنا وبآلهتنا ويود تمامه؛ ليعلو علينا ونكون له أتباعاً فيتحكم فينا بما يريد. فيكون هذا الكلام خارجاً مخرج التحذير منه والتنفير عنه، قال: وقيل المعنى: إن هذا الأمر يريده الله – سبحانه –، وما أراده فهو كائن لا محالة فاصبروا على عبادة آلهتكم، وقيل المعنى: إن دينكم لشيء يراد أي: يطلب ليؤخذ منكم وتغلبوا عليه، **والأول أولى**".

الموضع الحادي والثلاثون.

أمره بالأخذ بالعزائم بكل حال، ونهيه عن الرخص إلا في حال الضرورة، وهو خلاف ما جاءت به الشريعة من الأخذ بالرخص عند المشقة مطلقاً وبدون تعليقها بالضرورة، وكلامه يعني الاستمرار بالأخذ بالعزائم، مع وجود المشقة في غير حال الضرورة، وقد عبر بالترغيب، والتعبير في هذه الحال بالترغيب غير صحيح؛ فهو لا يدري ولا يدري أنه لا يدري:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٦/٤): عند قوله – تعالى – الآية: (٥٥)، في سورة الزمر: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، الآية، في معنى الكلمات: "فامتثلوا الأمر واجتنبوا النهي وخذوا بالعزائم واتركوا الرخص"، وفي هداية الآيات: "الترغيب في الأخذ بالعزائم وترك الرخص لغير ضرورة".

قلت: **أولاً**: **قوله**: "وخذوا بالعزائم واتركوا الرخص"!!، تشدد ليس من الدين، وتأباه شريعة الإسلام، وهو جهل عظيم واستدراك على الشارع الحكيم الرحيم، ورغبة عن السنة إلى البدعة.

وقد قال الله – تعالى –: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، وقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم – في ما صح عنه –: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»، وقال: « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته».

وفى الصحيحين واللفظ للبخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلى الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس منى»[1]، وفى صحيح البخاري: عن ابن عباس قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه».

قال الحافظ ابن رجب (في جامع العلوم والحكم: ١٠٢/٢): "وقوله – في حديث وابصة وأبي ثعلبة –: «وإن أفتاك المفتون» يعني: أن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم، فهذه مرتبة ثانية، وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره، وقد جعله – أيضاً – إثماً،وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره بالإيمان، وكان المفتي يفتي له بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي، فالواجب على المستفتي الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخص الشرعية، مثل الفطر في السفر والمرض وقصر الصلاة في السفر، ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال، فهذا لا عبرة به.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم – أحياناً – يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم، فيمتنعون من فعله، فيغضب من ذلك، كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم والتحلل من عمرة الحديبية فكرهوه، وكرهوا مقاضاته لقريش على أن يرجع من عامه، وعلى من أتاه منهم يرده إليهم.

وفي الجملة فما ورد النص به، فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله، كما قال – تعالى –:

---

[1] ويأتي الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية، وعزاه إلى الصحيحين وروايته له بالمعنى، وكذا الحديث الذي بعده، وعزاه إلى البخاري، وروايته له بالمعنى – أيضاً –.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

وينبغي أن يتلقى ذلك بانشراح الصدر والرضا، فإن ما شرعه الله ورسوله يجب الإيمان والرضا به والتسليم له، كما قال – تعالى –: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ".

وفي فتاوى اللجنة الدائمة: (١٠/٢٠٥، رقم: ٨٨٢) برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وعضوية نائبه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ عبدالله بن عبد الرحمن بن غديان، والشيخ عبدالله بن قعود: "الفطر في السفر من باب الرخص تيسيراً من الله – جل وعلا – لعباده، ودافعاً لما يشق عليهم، والأخذ بما رخصه الله محبوب إلى الله – تبارك وتعالى –؛ فإن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته".

قال العلامة محمد بن صالح بن عثيمين (في/ مجالس شهر رمضان: ٣٣) في حق المريض الذي يرجى برؤه ولا يشق عليه الصوم والذي يشق عليه وله ثلاث حالات، **أحدها**: "أن لا يشق عليه الصوم ولا يضره، فيجب عليه الصوم؛ لأنه ليس له عذر يبيح الفطر.

الثانية: أن يشق عليه الصوم ولا يضره، فيفطر لقول الله – تعالى –: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ويكره له الصوم مع المشقة؛ لأنه خروج عن رخصة الله – تعالى – وتعذيب لنفسه، وفي الحديث: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»، رواه أحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، في صحيحيهما.

الثالثة: أن يضره الصوم فيجب عليه الفطر ولا يجوز له الصوم؛ لقوله – تعالى – : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، وقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾؛ ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن لنفسك عليك حقاً»، رواه البخاري.

ومن حقها أن لا تضرها مع وحود رخصة الله – سبحانه –؛ ولقوله صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار»، أخرجه ابن ماجه، والحاكم، قال النووي: وله طرق يقوي بعضها بعضاً.

قلت: وأمر الجزائري بالعزائم مطلقاً، ونهيه عن الأخذ بالرخص مطلقاً يلغي جانباً عظيماً في دين الإسلام الذي جاء بالتخفيف والتيسير ورفع الحرج إذا وجدت المشقة والتعسير؛ ولذلك فمن قواعده العظيمة ما عبر عنه أهل العلم بقولهم: (المشقة تجلب التيسير)، و(الأمر إذا ضاق

اتسع، و(الأمر إذا اتسع ضاق)، وهي من القواعد – الفقهية – عندهم، والمشقة.. مرادفة ل(لأمر إذاضاق اتسع..)، وكم يترك من الدين بترك الرخص، كالجمع في الحضر والسفر، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، في المدينة في غير خوف ولا مطر»، فقيل له لمَ فعل ذلك؟ قال أراد التوسعة على أمته.

وروى جابر ومعاذ بن جبل: «أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، في السفر، في غزوة تبوك»، وهكذا في أسفاره صلى الله عليه وسلم يجمع ويقصر كما فعل – في الحج – القصر في منى، والقصر والجمع في عرفات؛ إن كان نازلاً غير مرتحل ولا سبب للجمع قصر بدون جمع، وإن كان سبب للجمع جمع وقصر كما فعل في عرفات، وإن كان سيرتحل في وقت الأولى جمع وقصر تقديماً، أو كان على ظهر سير تأخيراً.

ثانياً: **قوله**: "الترغيب في الأخذ بالعزائم وترك الرخص لغير ضرورة" العزائم المأمور بها والمنهي عنها شرعاً ولم يصرف الأمر والنهي عن بابه صارف فلا يقال الترغيب به وإنما يقال يؤمر به وينهى عنه.

ولا يسوغ أن يقال: وترك الرخص– أيضاً –؛ لأنها تيسير وتوسيع من الله على عباده – كما سبق –.

و**قوله**: "لغير ضرورة" يستوي فيه عنده الرخصة والواجب؛ فالواجب هو الذي لا يسقط إلا للضرورة أو عدم الاستطاعة، وأما الرخصة فتشرع للمشقة والحرج لا للضرورة، وهذا عدم دقة وخلط عجيب في العلم، ولا أحد من أهل العلم يقول به؛ لأنه على خلاف أصولهم وقواعدهم الفقهية المبنية على نصوص الوحي في هذه الشريعة السمحة العظيمة.

الموضع الثاني والثلاثون.

يخلط بين الآيات ويفسرها وهو يريد غيرها:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/٦١٢): عند قوله – تعالى – الآية: (٦٢)، في سورة الإسراء: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾: " ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ أي: وعزتك لئن أخرت موتي: ﴿ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ﴾"

قلت: هذا من خلطه وتخليطه وما أوقعه فيه الاستعجال غير مقدر التحري في نقل الآيات عند تفسير كتاب الله – جل وعلا – فقد جعل: ﴿إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ﴾، نصاً واحداً وهما نصان

وقال الرومي (في: م/٧٦): "قلت: نص القرآن هو: ﴿يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وليس في الآية ﴿إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾؛ ولكن هذا النص اشتبه على المؤلف بنصوص أخرى فيها عبارة: ﴿إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

ففي سورة الأعراف قوله – تعالى –: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، وفي سورة الحجر قوله – تعالى –: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، وفي سورة المؤمنون قوله – تعالى –: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، وفي سورة الصافات قوله –تعالى –: ﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، وفي سورة ص قوله – تعالى – : ﴿قالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

أقول: وبسبب ورود بعض الآيات التي فيها لفظة: ﴿إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، اختلط على الشيخ فأخذ واحدة منها وأثبتها بدلاً من: ﴿إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ﴾، الذي هو نص الآية المراد تفسيرها، فوجب الإيقاظ لذلك والله الموفق".

الموضع الثالث والثلاثون.

ادعاؤه للباطل، بما يلزم منه أن النبي صلى عليه وسلم بدوي، واستقلاليته عن العلماء، ومخالفته لهم، وتخبطه في التفسير:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٩٢/٤): عند قوله – تعالى – الآية: (٥٧)، في سورة غافر: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، قال في معنى الآيات: "لخلق السموات والأرض ابتداء من غير مثال سابق، ولا مادة قائمة موجودة أكبر من خلق الناس مرة أخرى بعد خلقهم المرة الأولى، ولكن أكثر الناس لا يعلمون هذه الحقائق العلمية؛ لجهلهم وبعدهم عن العقليات؛ لما عليهم من طابع البداوة"!!، وقال في هداية الآيات:"تقرير عقيدة البعث بالبرهان العقلي، وهو أن البدء أصعب من الإعادة، ومن أبدأ أعاد، ولا تعب ولا نصب"!!.

قلت: أولاً: قوله: "لجهلهم وبعدهم عن العقليات"، خطأ في تأدية المعنى المراد في تفسير الآية الكريمة، ولم يذكره أحد من أهل العلم من المفسرين، وهو يظن أنه قد أتى بما لم يقدر عليه الأوائل:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل

والنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن الذي أنزل عليه وعهد الله إليه ببيانه بقوله – تعالى –: ﴿وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نزلَ إِلَيْهِمْ﴾، لم يأتيا بما ينبو عن عقولهم، فلا يحتاج معه إلى غيره في إقامة الحجة عليهم.

ثانياً: **قوله**: "لما عليهم من طابع البداوة" يفهم منه أن قريشاً الذين منهم النبي صلى الله عليه وسلم ونزل فيهم القرآن الكريم بادية، وهذا باطل، بل هو من أبطل الباطل، وهو عام ويشمل النبي صلى الله عليه وسلم وقد رد العلماء على من قال عن النبي صلى الله عليه وسلم: إنه بدوي؛ لأنه استرضع في بني سعد في هوازن من بادية الطائف.

وممن رد على مثل هذا القول: العلامة حمود بن عبد الله التويجري، وأخوه العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن حمود التويجري، والعلامة بكر أبو زيد.

قال الشيخ بكر – رحمه الله – (في معجم المناهي اللفظية: ٤٩٦): "ووصْفُ النبي صلى الله عليه وسلم بأنه بدوي مُناقضةٌ للقرآن الكريم، فهو صلى الله عليه وسلم من حاضرة العرب لا من باديتها، قال الله – تعالى – : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾، وما يزال انعدام التوفيق يغْشى من في قلوبهم دخن، ففي العقد التاسع بعد الثلاثمائة والألف نشر أحد الكاتبين [عبد الله السعد] من البادية الدارسين مقالاً صرَّح فيه بأن النبي صلى الله عليه وسلم من البادية، وقد ردَّ عليه الشيخ حمود بن عبدالله التويجري النجدي برسالة سمَّاها: "منشور الصواب في الرد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم من الأعراب".

قلت: وقد وهم الشيخ بكر – أو سبق قلم منه أو تشابه الاسم والنسبة أو نقله عن واسطة – بنسبة (منشور الصواب..) إلى الشيخ حمود، وهو رد في القضية، ولكنه لـ (عبد الرحمن)، ورسالة الشيخ حمود سماها (الانتصار على من أزرى بالنبي والمهاجرين والأنصار).

وعلى رسالة الشيخ حمود تقديم سماحة مفتي عام المملكة محمد بن إبراهيم آل الشيخ – رحمه الله – ونصه: "اطلعت على هذه النبذة التي كتبها الشيخ الفاضل (حمود بن عبدالله التويجري) رداً على (عبد الله السعد) حول قوله عن الرسول صلى الله عليه وسلم إنه بدوي فوجدته قد أجاد وأفاد، وأبرز من الذب عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ينبغي أن يطلب منه ويراد، فجزاه الله خيراً ونظمنا وإياه في سلك المجاهدين في سبيله والذابين عن رسوله صلى الله عليه وسلم وعن شريعته..".

قاله الفقير إلى عفو الله محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

٢٢/٥/١٣٨٥هـ .

الختم

محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قلت: ماذا سيقول سماحة الشيخ المفتي لو بقي ورأى بلايا وبواقع الجزائري؟.

ومما قاله الشيخ حمود – رحمه الله – في رسالته: "أما بعد: فقد رأيت مقالاً لـ(عبد الله السعد) نشر في جريدة البلاد عدد: ١٩٩٣، وتاريخ: ٢٨، ربيع الثاني سنة: ١٣٨٥هـ، زعم فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم بدوي، وأن الخلفاء الراشدين والصحابة قوم من البدو، وهذا خطأ ظاهر وغلط فاحش، وقول باطل معلوم البطلان بالضرورة عند كل عاقل شم أدنى رائحة من العلم.

ولا يصدر هذا القول عن رجل يعلم ما يقول؛ إذ من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد في مكة ونشأ بها إلى أن تم له ثلاث وخمسون سنة، ثم هاجر من مكة إلى المدينة وتوفي بها صلوات الله وسلامه عليه فهو حضري لا بدوي، وكذلك الخلفاء الراشدون، وغيرهم من المهاجرين: من قريش فإنهم كانوا من أهل مكة، ثم تحولوا منها إلى المدينة، ثم تفرقوا بعد ذلك في الأمصار، فهم من الحضر لا من البدو، وكذلك الأنصار فإنهم كانوا في المدينة، ثم تفرقوا بعد ذلك في الأمصار، فهم من الحضر لا من البدو.

وسائر الصحابة على قسمين:

حاضرة وهم سكان المدن والقرى.

وأعراب وهم سكان البادية.

وقد هاجر كثير من الأعراب وسكنوا القرى فكانوا من الحضر لا من البدو.

وبالجملة فكل من كان ساكناً في مدينة أو قرية فهو حضري، ومن كان مقيماً في البرية فهو بدوي، وقد نص أهل اللغة على هذا.

قال الجوهري: (الحضر خلاف البدو).

وقال – أيضاً –: (والحاضر خلاف البادي، والحاضرة خلاف البادية، وهي المدن والقرى والريف، والبادية خلاف ذلك يقال: فلان من أهل الحاضرة، وفلان من أهل البادية، وفلان حضري، وفلان بدوي).

وقال – أيضاً –: (والبدو البادية، والنسبة إليها بدوي، وفي الحديث: «من بدا جفا» أي: من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب، والبداوة الإقامة بالبادية، وهو خلاف الحضارة، وتبدى الرجل أقام بالبادية، وتبادى تشبه بأهل البادية).

وقال ابن الأثير: (الحاضر المقيم في المدن والقرى والبادي المقيم بالبادية)،وكذا قال ابن منظور وغيره من أهل اللغة.

وهذا شيء معلوم عند الناس خاصتهم وعامتهم من حاضرة وبادية أن من كان ساكناً في مدينة أو قرية فهو حضري. ومن كان مقيماً في البرية فهو بدوي.

وأما كونه صلى الله عليه وسلم رضع من حليمة السعدية وهي بدوية وأقام عندها سنتين وشهرين أو ثلاثة أشهر في البرية فلا يلزم من هذا الرضاع وهذه الإقامة القصيرة أن يكون بدوياً فيما بعد ذلك، وعكس هذا لو أن صبياً من أهل البادية ارتضع من امرأة حضرية وأقام عندها مدة ثم تحول إلى البادية واستمر بها فهو معدود من البدو لا من الحضر ولا عبرة برضاعه وإقامته عند المرضعة مدة قصيرة.

ومثل هذا من خرج إلى البادية لطلب علم أو مال ثم رجع إلى الحاضرة فهو معدود من الحضر لا من البدو، وقد خرج الأصمعي والأزهري وغيرهما من أهل اللغة والأدب إلى البادية وأقاموا بها مدة ثم رجعوا إلى الحاضرة، ولم يقل أحد من أهل العلم أن الأصمعي والأزهري كانا بدويين من أجل خروجهما إلى البادية لطلب اللغة والأدب، وقد قال الله – تعالى –: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾.

قال ابن كثير في تفسيره: (المراد بالقرى المدن، لا أنهم من أهل البوادي الذين هم من أجفى الناس طبعاً وأخلاقاً، وهذا هو المعهود المعروف أن أهل المدن أرق طباعاً وألطف من أهل

سوادهم، وأهل الريف والسواد أقرب حالاً من الذين يسكنون في البوادي؛ ولهذا قال – تعالى –: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾، الآية.

وقال قتادة في قوله: (﴿مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾؛ لأنهم أعلم وأحلم من أهل العمود).

وقال – تعالى –: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾، وفي هاتين الآيتين دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حضرياً لا بدوياً.

وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً من أهل البادية كان اسمه زاهراً كان يهدي للنبي صلى الله عليه وسلم الهدية من البادية فيجهزه رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج فقال النبي: «إن زاهراً باديتنا ونحن حاضروه» الحديث، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد رواه الترمذي في الشمائل عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق به، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، ورواه – أيضاً – أبو يعلى والبزار وغيرهما.

وروى البزار – أيضاً – والطبراني عن سالم بن أبي الجعد عن رجل من أشجع يقال له زاهر بن حرام الأشجعي، رجل بدوي وكان لا يزال يأتي النبي صلى الله عليه وسلم بطرفة أو هدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لكل حاضر بادية وبادية آل محمد زاهر بن حرام» قال الهيثمي رجاله موثقون.

وفي هذين الحديثين دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حضرياً ولم يكن بدوياً، وهذا شيء معلوم بالضرورة ومقطوع به عند كل عاقل، ومثله لا يحتاج إلى دليل؛ لأنه أوضح من الشمس في رابعة النهار والأمر فيه كما قيل:

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وإنما سقت الدليل من الكتاب والسنة ليعلم ما في مقال (عبد الله السعد) من مخالفة الكتاب والسنة مع مخالفته – أيضاً – للغة العرب، ولما هو معلوم بالضرورة عند كل عاقل، ولا يخفى ما في مقال (عبدالله السعد) من الإزراء برسول الله صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين، وسائر المهاجرين والأنصار، والغض منهم؛ لأن البداوة صفة نقص بالنسبة إلى الحضارة، ولهذا ما بعث الله نبياً إلا من أهل القرى ولم يبعث نبيًا من البادية.

قال الله – تعالى –: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾.

إلى أن قال – وقد ذكر ضمنه طرفاً مما تقدم –: "وقبل الختام نسأل (عبدالله السعد) ماذا يقول في سكان مكة والمدينة الآن؟، هل يقول إنهم من البدو أو من الحضر؟، فإن قال إنهم من البدو فكل عاقل يكذبه في ذلك ويضحك من قوله، وإن قال: إنهم من الحضر طولب بالفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وبين أهل هذه الأزمان، ولن يجد إلى الفرق – الصحيح – سبيلاً البتة؛ لأن الجميع من سكان المدن والقرى ومن كان ساكناً في المدن والقرى فهو حضري لا بدوي – كما تقدم تقريره – وإذا كان الجميع من سكان المدن والقرى، فما هو السبب الذي دعا (عبد السعد) إلى أن يخص النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالبداوة دون أهل هذه الأزمان؟، مع أن الجميع على حد سواء لا سبب لذلك إلا اتباع ملاحدة الإفرنج من المبشرين وغيرهم وتقليدهم في قولهم: إن النبي محمداً صلى عليه وسلم بدوي، وإن أصحابه قوم من البدو، ومرادهم بذلك الإزراء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والغض منهم.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

والقول بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا بدواً يلزم منه أن يكون سكان القرى وأهل البادية سواء في صفة البداوة، وهذا خلاف لغة العرب.

وقد زعم (عبدالله السعد) أن البدو من بني سعد كانوا يلقنون النبي صلى الله عليه وسلم لغتهم السليمة الفصيحة ويدربونه على الحياة البدوية البسيطة. وهذا خطأ فإن النبي صلى الله عليه وسلم ما أقام عند بني سعد إلا مدة الرضاع وزيادة شهرين أو ثلاثة ذكره ابن إسحاق وغيره، وهذه السن لا يمكن الصبي أن يتلقن فيها اللغة الفصيحة والحياة البدوية، فإن الغالب أن الصبي لا يتلقن إلا إذا بلغ سبع سنين فما فوقها.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم عند أمه آمنة بنت وهب منذ بلغ سنتين وشهرين أو ثلاثة أشهر، وماتت أمه وله من العمر ست سنين فكفله جده عبد المطلب ومات وله من العمر ثمان سنين، ثم كفله عمه أبو طالب إلى أن بلغ فكان يتلقن اللغة السليمة الفصيحة والشيم العربية من جده وأعمامه وغيرهم من قريش، ولغة قريش هي أفصح اللغات وبها نزل القرآن وقد قال الله – تعالى –: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾.

وليس الأمر كما زعمه (عبدالله السعد) من أن لغة البدو هي اللغة السليمة الفصيحة.

وزعم (عبدالله السعد) – أيضاً – أن سكان الجزيرة العربية قوم من البادية، وهذا خطأ؛ فإن سكان الجزيرة العربية من زمن الجاهلية إلى زماننا هذا على قسمين:

حاضرة وهم من أهل القرى، و**بادية** وهم سكان البوادي؛ فمن **الحاضرة**: أهل مكة والمدينة، والطائف، وخيبر، ووادي القرى، واليمامة، وهجر، والبحرين، وصنعاء، ونجران وغيرها، من القرى الكثيرة، وأهل مكة معدودون من الحاضرة منذ بنيت مكة في زمان إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام إلى زمننا هذا".

قلت: فهو صلى الله عليه وسلم من أهل القرى وأرسل في أهل القرى والرسل جميعاً من أهل القرى وأرسلوا إلى أهل القرى، ودعوة نبينا للإنس والجن عامة: قرويهم وبدويهم.

وقال الشيخ عبد الرحمن – رحمه الله – (في رسالته: منشور الصواب..) – وهو من نص المقال المردود عليه –: "فقد رأيت مقالاً لـ (عبد الله السعد) نشر في جريدة البلاد، بعدد: ١٩٩٣، وتاريخ: ١٣٨٥/٤/٢٨هـ، تحت عنوان (**هذا المجتمع الأصيل**) قال فيه: "(محمد الأمين صلى الله عليه وسلم بدوي من قريش ولد بمكة وتربى في البادية ترضعه وتحضنه حليمة السعدية البدوية، ويلقنه قومها البدو لغتهم السليمة الفصيحة، ويربونه على الحياة البدوية الصافية، يمقت المستهجن من عاداتهم)، إلى أن قال: (وخلفه في المهمة العظيمة قوم من البدو، وهم صحابته الأبرار وخلفاؤه الأطهار)، إلى أن قال: (وسكان الجزيرة العربية قوم من البادية امتلك الأرض بعضهم فسمي حضرياً، والبعض الآخر ما يزال يذرع الأرض طولاً وعرضاً؛ فبقي بدوياً اسماً ومعنى)، هذا كلامه".

ثم علق على المقال قائلاً: "وأقول لقد قرأت هذا المقال وطال عجبي من هذه الجراءة على المقام النبوي والجناب المصطفوي، وعلى خير خلق الله بعد الأنبياء وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه لمقال يفرح به أعداء الإسلام ويشمئز عند سماعه كل مؤمن"، وبعد أن ذكر أن ذلك من فعل الكفرة ومن نحا نحوهم قال: "ولا أظن أن أحداً من المسلمين سبق هذا الكاتب إلى هذا القول فإن القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه وأفاضل أصحابه من الحضر لا أظن أنه يشك فيه من المسلمين إنسان، ولا يختلف فيه منهم اثنان، اللهم إلا من يقلد الإفرنج ويتلقى أقوالهم الفاسدة بالقبول".

وبعد أن بين وذكر أدلة من الكتاب والسنة على تفضيل الحاضرة على البادية وأجاد فأفاد، أضاف بقوله: "وهذا الكاتب يجعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه وأفاضل أصحابه من المفضولين – سبحانك يا رب هذا بهتان عظيم –، وأما قول الكاتب إن النبي صلى الله عليه وسلم تربى في البادية ترضعه وتحضنه حليمة السعدية، فالجواب عن هذا أن ارتضاعه صلى الله عليه وسلم من حليمة لا يصيره بدوياً، كما لا يصير البدوي المرتضع من حضرية حضرياً، والنبي صلى الله عليه وسلم ما مكث عند حليمة سوى سنيتين وشهرين أو ثلاثة أشهر: على المشهور، ثم قدمت به حليمة إلى أمه آمنه، وبعد وفاة أمه كفله جده عبد المطلب، ثم لما توفي جده كفله عمه أبو طالب، ومكثه عند حليمة المدة قصيرة وهو طفل صغير لا يصدق عليه أنه تربي في البادية، بل تربى المدة الكثيرة عند جده وعمه أبي طالب بمكة.

وأما قوله ويلقنه قومها البدو لغتهم السليمة الفصيحة فالجواب: أن يقال لا شك أن لغة هوازن من أفصح لغات العرب، ولكن لا يلزم من ذلك تفضيلها على لغة قريش، كما يظهر من كلام الكاتب، وهو خطأ ظاهر؛ فإن لغة قريش أفصح لغات العرب وبها نزل القرآن قال الله – تعالى –: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: (بلسان قريش ليفهموا ما فيه).

ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ما مكث عند بني سعد إلا مدة يسيرة وهو طفل صغير، ثم كان مكثه صلى الله عليه وسلم بمكة أكثر من خمسين سنة، وقد تلقن اللغة الصحيحة الفصيحة من عشيرته قريش.

وأما قوله يمقت المستهجن من عاداتهم فهذا إن ورد به الحديث وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد من أصحابه رضوان الله عليهم فعلى الرأس والعين؛ لأنه من الخوارق والمعجزات: أن يمقت ويستهجن الأمور القبيحة من له سنتان أو ثلاث سنين، ومعجزات نبينا صلى الله عليه وسلم أعظم من ذلك، ولكني لم أقف على شيء من ذلك سوى ما أتى به الكاتب من كيسه، وما أتى به الكاتب أو غيره من أكياسهم فمضروب به عرض الحائط ، وإذا لم يرد بذلك الحديث فهو من التخرص والقول بغير علم.

وأما إطلاق البداوة على جميع الصحابة رضي الله عنهم فهو من نمط ما قبله من الخطأ الواضح والجهل الفاضح؛ فإن أفاضل الصحابة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم حضر لا بدو، وكذلك من غير المهاجرين والأنصار كالطلقاء وغيرهم من سكان القرى ممن رأى النبي صلى

الله عليه وسلم وآمن به ومات على ذلك، وأما الأعراب الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يهاجروا فيصح إطلاق البداوة عليهم، ويقال للكاتب ما تقول في قول الله – تعالى –:﴿ يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ والسياق في منافقي أهل المدينة يوم الأحزاب كيف يودون أنهم بادون؟ في الأعراب وهم أعراب عندك.

وأيضاً فقد قال الله – تعالى –: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾، فلو كان الصحابة رضي الله عنهم كلهم بدو كما زعمت ذلك لم يذكر منافقي الأعراب ومنافقي أهل المدينة، بل يكفي ذكر الأعراب فقط؛ لأن الكل أعراب عندك، وأيضاً فقد قال – تعالى –: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾، وقال – تعالى –: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾، الآية، وفي الآية الأخرى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ الآية، وقال – تعالى –: ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾، الآية، يعني أشد كفراً ونفاقاً من أهل القرى، وقال – تعالى –: ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا﴾، الآية، وقال – تعالى –:﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، الآية، وقال – تعالى –: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾، فلو كان جميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أعراباً كما زعمت ذلك لما كان لتخصيص الأعراب بالذكر فائدة في هذه الآيات؛ لأن الكل أعراب على حد قولك.

ويقال للكاتب – أيضاً – ما قولك في المهاجرين الذين أثنى الله عليهم في عدة مواضع من كتابه وسماهم المهاجرين وسيدهم ومقدمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رجعوا على أعقابهم بعد الهجرة إلى البادية؟؛ فإن قلت ذلك فهذا إزراء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتنقص لهم؛ لأن المرتد أعرابياً بعد الهجرة قد ورد فيه الوعيد – كما تقدم – وهذا القول شبيه بقول الرافضة في الصحابة: إنهم ارتدوا عن دينهم إلا نفراً قليلاً منهم، وإن قلت لم يرجعوا إلى البادية أبطلت قولك ويقال – أيضاً –: هل كانت هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من مكة إلى المدينة خروج من برية إلى أخرى؟ ولم يكن بمكة والمدينة يومئذ بنيان إنما هما صحاري ومنازل بادية؟ حتى يصح قولك فإن قلت ذلك فهذا جهل فوق كل

جهل فإن الحضارة في مكة والمدينة متقدمة على البعثة بزمن طويل وهذا لا يحتاج لدليل لوضوحه وضوح الشمس والقمر والليل والنهار.

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وإن اعترفت بحضارتهما وأنهما لم يزالا من قبل البعثة بزمن طويل إلى وقتنا هذا وهما بلاد حاضرة فقد نقضت بنيانك من أساسه وأبطلت ما قررته والله – سبحانه وتعالى – قد سمى مكة في كتابه القرية وأم القرى والبلد قال – تعالى –: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً﴾، الآية، وقال – تعالى –: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، يعنون بالقريتين مكة والطائف، وقال – تعالى –: ﴿وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾، الآية، وقال – تعالى –: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۞ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾، فهل في لغتك أيها الكاتب أن القرية وأم القرى والبلد يكون اسماً للبادية؟ وأن سكان القرية يكونون من البدو؟ وهل في لغتك أن البدو يسمون بالمهاجرين؟ أما في لغة العرب فلا؛ فإن المهاجرة عندهم خروج البدوي من باديته إلى المدن والقرى، وفي الشرع اسم على كل من هاجر من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام، وسواء كان المهاجر بدوياً من البادية أو حضرياً من الحاضرة، فالبدوي بعد هجرته إلى مدينة أو قرية وسكناه بها لا يسمى بدوياً، فالبدوي من سكن البادية، قال الأزهري: (وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك، وكل من أقام من البوادي بباديهم ومحاضرهم في القيظ ولم يلحقوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يتحولوا إلى أمصار المسلمين التي أحدثت في الإسلام وإن كانوا مسلمين فهم غير مهاجرين، وليس لهم في الفيء نصيب، ويسمون الأعراب).

وقال ابن الأثير: (والهجرة المهاجرة إلى القرى) انتهى.

فتأمل أيها الكاتب بطلان قولك واغترارك بجهلك والله – سبحانه – قد أثنى على المهاجرين الذين هاجروا إلى الله وإلى رسوله صلى الله عيه وسلم، وسكنوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، وجاهدوا في الله حق جهاده حتى دانت لهم البلاد وذلت لهم رقاب العباد،

وقد ذكرهم الله بالذكر الجميل ووعدهم الثواب الجزيل، ومع هذا يجعلهم هذا الكاتب من البدو الجفاة"، إلى أن قال: "وأما قول الكاتب إن سكان الجزيرة العربية قوم من البادية فهي نكتة من نكته التي استخرجها من كيسه، وليس الأمر كما زعمه؛ فإن الحضارة في الجزيرة العربية متقدمة من أقدم الحضارات في الدنيا، فقد كانت عاد التي تسكن الأحقاف حاضرة عظيمة أرسل الله إليهم نبيهم هوداً عليه الصلاة والسلام فكذبوه فأهلكهم الله بالريح العقيم، ثم كانت التبابعة من سبأ في اليمن، وكذلك ديار ثمود بالحجر بين المدينة وتبوك، أرسل الله إليهم نبيه صالحاً عليه الصلاة والسلام فكذبوه وعقروا الناقة فأهلكهم الله بالصيحة عن آخرهم، وكذلك مدين قرية شعيب عليه السلام، وكذلك في اليمامة قرى قديمة، ثم كانت الحضارة في بني إسماعيل، ثم انتشرت في سائر الجزيرة، وأما ما يقوله بعض الناس إن أصل الناس كلهم من البدو فهو قول لا أصل له ولا مستند لقائله: فبعض الحضر أصلهم من البدو، وبعضهم أصله من الحضر، وأما تعريف الكاتب للحضر والبدو بقوله: (وسكان الجزيرة قوم من البادية امتلك بعضهم الأرض فسمي حضرياً إلى آخر كلامه)، فهو تعريف غير صحيح مخالف لما ذكره أهل اللغة، قال الجوهري: (الحضر خلاف البدو والحاضرة خلاف البادية، وهي: المدن، والقرى، والريف، والبادية خلاف ذلك، يقال: فلان من أهل الحاضرة، وفلان من أهل البادية، وفلان حضري وفلان بدوي)، وقال: (والبدو البادية والنسبة إليها بدوي وفي الحديث: «من بدا جفا» أي: من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب، والبداوة الإقامة بالبادية وهي خلاف الحضارة)، وقال ابن الأثير: (الحاضر المقيم في المدن والقرى، والبادي المقيم بالبادية) انتهى.

ويلزم على تعريف الكاتب أن من ملك أرضاً أو داراً وهو من أهل البادية أن يكون حضرياً وأن من لم يملك شيئاً من الأرض يكون بدوياً ولو كان حضرياً مقيماً بالحضارة، ويقال لهذا الكاتب نحن نطالبك بهذا التعريف ولو كان غير صحيح؛ فنقول: ماذا تقول: في أهل مكة زمن البعثة هل ملكوا دور مكة؟، وماذا تقول: في الأنصار هل ملكوا دور المدينة وأرضها ونخيلها؟ فإن قلت نعم فقد نقضت ما قررته من إطلاقك البداوة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وإن قلت لم يملكوها بل كانوا بادية رحالة فهذا مباهتة في الحسيات ومكابرة في الضروريات؛ إذ من المعلوم أن إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لما أتى بإسماعيل وأمه إلى مكة لم يزل إسماعيل مقيماً بها وخلفه من بعده ذريته في مكة، وهم حضر لا يظعنون:

يسكنون أم القرى من عهد أبيهم إسماعيل عليه السلام، ثم تفرق بعضهم في بلاد نجد وفي جميع أنحاء الجزيرة العربية ما بين حاضر وباد، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق عليه بابه فهو آمن»، ولما قال له رجل: أتنزل غداً بدارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيلاً من رباع أو دور»، وأما الأنصار: فقد نزل أوائلهم المدينة لما خرجوا من اليمن بعد خراب سد مأرب ولم يزالوا حضرة بعد ذلك.

ومثل كاتب هذا المقال في جهله حدود ما أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم كمثل سلف له من الأعراب جلس إلى زيد بن صوحان وهو يحدث أصحابه وكانت يده قد أصيبت يوم نهاوند، فقال الإعرابي: والله إن حديثك ليعجبني وإن يدك لتريبني فقال زيد: ما يريبك منها؟ إنها الشمال، فقال الإعرابي: والله ما أدري اليمين يقطعون أو الشمال؟! فقال زيد: صدق الله ورسوله: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾"، انتهى ما اخترت نقله من كلام الشيخين الكريمين، وبه الكفاية. ولقد نصح الشيخان وأجادا فأفادا.

وقد رد على وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالبداوة كثير من الأئمة والعلماء المتقدمين والمتأخرين، وهو رد على وصف قومه بذلك، الذين هو ورسالته فيهم والقرآن بلغتهم، وكذا من تحضر من البادية.

وأجود ما رأيت في التحقيق العلمي – الشامل – رسالتي الشيخين: حمود وعبد الرحمن – رحمهما الله وجزاهما خير الجزاء –.

وقد أحسنا في المبادرة بالرد؛ فرسالة الشيخ حمود حررها في: ١٣٨٥/٥/٤هـ.

ورسالة الشيخ عبد الرحمن في: ١٣٨٥/٥/١٥هـ.

ثالثاً: قول الجزائري: "تقرير عقيدة البعث" كان عليه أن يقول: الإيمان بالبعث، – ويأتي مزيد بيان عنه –.

رابعاً: **قوله**: "من أبدأ أعاد ولا تعب ولا نصب" فيه نظر – أيضاً –؛ فغير التعب والنصب يتوجه إلى الله وغيره، وذلك غير سليم بالنسبة لغير الله – تعالى –؛ فيدركه التعب والنصب، أما بالنسبة لله فلا تعب ولا نصب، وذلك ما تقتضيه عظمته وربوبيته وأسماؤه وصفاته، وقد قال – عز وجل –: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ﴾، الآية، وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾.

خامساً: لم يسلك مسلك علماء التفسير في تفسير الآية، الذي يقتصر على أنهم أي: الكفار الذين ينكرون البعث والمعاد وهم يعترفون بخلق الله السماوات والأرض: لا يتدبرون أو يتأملون ما فيهما من آيات وأدلة علمية قاطعة على عظيم قدرته؛ فيدركون عظمة الله ويتعظون بذلك، وأنه قادر على بعثهم وإعادتهم بعد موتهم وهو سهل هين يسير عليه على الوجه الأولى والأحرى من قدرته على خلقهم:

قال ابن جرير (في تفسيره: ٤٠٥/٢١): "يقول – تعالى ذكره –: لابتداع السموات والأرض وإنشاؤها من غير شيء أعظم أيها الناس عندكم إن كنتم مستعظمي خلق الناس وإنشائهم من غير شيء من خلق الناس، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾: أن خلق جميع ذلك هين على الله".

وقال ابن كثير (في تفسيره: ١٥٢/٧): "يقول – تعالى – منبهاً على أنه يعيد الخلائق يوم القيامة، وأن ذلك سهل عليه يسير لديه بأنه خلق السموات والأرض، وخلقهما أكبر من خلق الناس بدأة وإعادة؛ فمن قدر على ذلك فهو قادر على ما دونه بطريق الأولى والأحرى، كما قال – تعالى –: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقال هاهنا: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾؛ فلهذا لا يتدبرون هذه الحجة،ولايتأملونها، كما كان كثير من العرب يعترفون بأن الله خلق السموات والأرض، وينكرون المعاد، استبعاداً وكفراً وعناداً، وقد اعترفوا بما هو أولى مما أنكروا".

وقال الشوكاني (في تفسيره: فتح القدير: ٣٣٢/٦): "بيّن – سبحانه – عظيم قدرته، فقال: ﴿لَخَلْقُ السموات والأرض أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ الناس﴾ أي: أعظم في النفوس، وأجلّ في الصدور، لعظم أجرامهما، واستقرارهما من غير عمد، وجريان الأفلاك بالكواكب من غير سبب، فكيف ينكرون البعث، وإحياء ما هو دونهما من كل وجه كما في قوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾، ﴿ولكن أَكْثَرَ الناس لاَ يَعْلَمُونَ﴾، بعظيم قدرة الله، وأنه لا يعجزه شيء".

وقال ابن سعدي (في تفسيره ص: ٧٤٠): "يخبر – تعالى – بما تقرر في العقول، أن خلق السماوات والأرض – على عظمهما وسعتهما – أعظم وأكبر من خلق الناس، فإن الناس بالنسبة إلى خلق السماوات والأرض من أصغر ما يكون، فالذي خلق الأجرام العظيمة

وأتقنها قادر على إعادة الناس بعد موتهم من باب أولى وأحرى، وهذا أحد الأدلة العقلية الدالة على البعث دلالة قاطعة بمجرد نظر العاقل إليها، يستدل بها استدلالاً لا يقبل الشك والشبهة بوقوع ما أخبرت به الرسل من البعث، وليس كل أحد يجعل فكره لذلك ويقبل بتدبره، ولهذا قال: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾، ولذلك لا يعتبرون بذلك، ولا يجعلونه منهم على بال".

الموضع الرابع والثلاثون.

رميه للنبي صلى الله عليه وسلم بالعجز، وسلبه عنه القدرة على ما يريده صلى الله عليه وسلم لو أراده، يريد به مدحه، وهو في حقيقته ذم له وليس مدحاً!!:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٤٧/٤): عند قوله – تعالى – الآية: (٤٤)، في سورة الحاقة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾، في هداية الآيات: "عجز الرسول صلى الله عليه وسلم عن الكذب على الله – تعالى – وعدم قدرته على ذلك لو أراده، ولكن الذي لا يكذب على الناس لا يكذب على الله، كما قال هرقل: ما كان ليدع الكذب على الناس ويكذب على الله رداً على أبي سفيان، لما قال له لم نجرب عليه كذباً قط ".

قلت: وقد حذفه من الطبعة الأولى الجديدة عام: ١٤٢٣هـ ذات المجلد الواحد، وبحاشيته ما أسماه: "نهر الخير" دون تنبيه.

ولا شك أن هذا من تخبطه في العلم وهو قول يعرف العقلاء خطله فيه، وأنه لا يؤيده نقل ولا عقل، بل يرده النقل والعقل، ويلزم منه لازم باطل، وهو فتح باب عدم الوثوق بصدق ما يبلغه صلى الله عليه وسلم مما أرسل به وأمر بتبليغه بأن لا يقدر عليه إذا أراده من أمر أو نهي أو بلاغ أو فعل أو ترك يقتدى به فيه.

وهو – أيضاً – ما لم يقل به أهل العلم من المفسرين والمحدثين والفقهاء وإليك طرفاً مما قاله المفسرون في تفاسيرهم:

قال ابن كثير (في تفسيره: ١١٨/٨): "﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾، أي: محمد صلى الله عليه وسلم، لو كان كما يزعمون مفترياً علينا، فزاد في الرسالة أو نقص منها، أو قال شيئاً من عنده فنسبه إلينا، وليس كذلك، لعاجلناه بالعقوبة، ولهذا قال ﴿لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾، قيل: معناه لانتقمنا

منه باليمين؛ لأنها أشد في البطش، وقيل: لأخذنا منه بيمينه، ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾، قال ابن عباس: وهو نياط القلب، وهو العِرْقُ الذي القلب معلق فيه، وكذا قال عكرمة، وسعيد بن جبير، والحكم، وقتادة، والضحاك، ومسلم البَطِين، وأبو صخر حُميد بن زياد.
وقال محمد بن كعب: هو القلب ومَرَاقُّه وما يليه".

قلت: وفي **قوله:** ﴿لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ إثبات صفة اليد اليمين لله – جل وعز –.

وقال السمرقندي (في تفسيره: بحر العلوم ٣٢٥/٤): "﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾، يعني: أن محمداً صلى الله عليه وسلم لو قال من ذات نفسه، ﴿لأَخَذْنَا مِنْهُ باليمين﴾، يعني: لعاقبناه، فأعلم الله – تعالى – أنه لا محاباة لأحد إذا عصاه بالقرآن، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم".

قلت:وقد تقدم في (**الموضع الخامس**) أن اليد اليمين صفة ثبوتية لله – تعالى – على الحقيقة لائقة به.

وقوله: "عجز الرسول صلى الله عليه وسلم عن الكذب على الله – تعالى – وعدم قدرته على ذلك لو أراده" أراد به مدح النبي صلى الله عليه وسلم، وهو في حقيقته ليس مدحاً، بل ذم وتنقص، وقد قيل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصى

وكيف يتوعده الله على شيء لا قدرة له عليه!!، ولكن هذا موافق لمذهبه الذي هو مذهب (القدرية المجبرة) المبتدعه، ولقد جليناه عند تفسيره لقوله – تعالى –: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾.

وغريب أن يدرك هذا الغلط الفظيع الخطير في حق نبينا عليه الصلاة والسلام بعد أن انتشر تفسيره في الآفاق، ثم يحذفه بعد أن صحى من سباته وتنبه أو نبه إلى جهله وغفلته، ثم هو لا يستحق ويستأهل منه التنويه!!، ما هذا الاستخفاف الرهيب الذي جرى عليه هذا الرجل في تفسيره وكتبه، حتى لو تبين له خطؤه أو بين له، أنفة من أن ينسب إليه الخطأ؟!!.

وفي كلام أهل العلم الذي نقلناه ما يزيف تلك الدعوى، بل في نص ما نقله من قصة أبي سفيان مع هرقل ما يرد عليه أبلغ الرد، وهو قوله: "ما كان ليدع الكذب على الناس ويكذب على الله" – رواه البخاري في صحيحه –؛ لنسبة هرقل ترك الكذب إليه صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يكون إلا بالتخلق والترفع والاختيار، وهو عنده وعند إخوانه من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ومن صميم رسالاتهم الاتسام بالصدق والدعوة إليه، وترك الكذب والبعد عنه والنهي والتحذير منه، وقد قال الله – تعالى –: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

حتى إن نبينا جعله من صفات المنافقين – كما في البخاري، ومسلم –؛ فقال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً»، وذكر منهن: «وإذا حدث كذب»، وفي رواية: «آية المنافق ثلاث»، منهن: «إذا حدث كذب».

ولا شك أن ما قاله الجزائري في حق نبينا نقص لا تليق نسبته إلى الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم وغض من أقدارهم ممن ينسبه إليهم، بل يدخل في إيذائهم الذي نهى الله عنه المؤمنين بقوله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾.

الموضع الخامس والثلاثون.

تفسيره: ﴿حَصُورًا﴾ في حق نبي الله يحيى عليه الصلاة والسلام بـ: "من لارغبة له في النساء لقلة مائه"!!، وهو تنقيص له وإلصاق للنقص به صلى الله عليه وسلم:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢٥٩/١): عند قوله – تعالى – الآية: (٣٩)، في سورة آل عمران، عن زكريا عليه الصلاة والسلام: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾: "﴿حَصُورًا﴾: لا رغبة له في النساء **لقلة مائه**"؟!!.

قلت: تفسيره للحصور بأنه من لارغبة له في النساء وقلة مائه خطأ وخلاف ما رجحه المحققون من أهل العلم.

فقد قال ابن كثير (في تفسيره: ٣٩/٢): "قال القاضي عياض في كتابه الشفاء[1]: (اعلم أن ثناء الله – تعالى – على يحيى أنه كان ﴿حَصُورًا﴾، ليس كما قاله بعضهم: إنه كان هيوباً، أو لا ذكر له، بل قد أنكر هذا حُذَّاقُ المفسرين ونقاد العلماء، وقالوا: **هذه نقيصة وعيب ولا تليق بالأنبياء** عليهم السلام، وإنما معناه: أنه معصوم من الذنوب، أي: لا يأتيها كأنه حصر عنها، وقيل: مانعاً نفسه من الشهوات، وقيل: ليست له شهوة في النساء.

وقد بان لك من هذا أن عدم القدرة على النكاح نقص، وإنما الفضل في كونها موجودة ثم قمعها: إما بمجاهدة كعيسى، أو بكفاية من الله – عز وجل –، كيحيى عليه السلام، ثم هي حق من أقدر عليها، وقام بالواجب فيها، ولم تشغله عن ربه درجة عليا، وهي درجة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي لم يشغله كثرتهن عن عبادة ربه، بل زاده ذلك عبادة، بتحصينهن وقيامه عليهن، واكتسابه لهن، وهدايته إياهن، بل صرّح أنها ليست من حظوظ دنياه هو، وإن كانت من حظوظ دنيا غيره، فقال: «حبب إلي من دنياكم» هذا لفظه).

والمقصود أنه مدح يحيى بأنه حصور ليس أنه لا يأتي النساء، بل معناه كما قاله هو وغيره: أنه معصوم عن الفواحش والقاذورات، ولا يمنع ذلك من تزويجه بالنساء الحلال وغشيانهن وإيلادهن، بل **قد يفهم وجود النسل له من دعاء زكريا** – المتقدم –: ﴿قال رب هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾، كأنه قال: ولداً له ذرية ونسل وعَقِب".

وقال الرازي (في تفسيره: ٣١٢/١١): "قوله – تعالى –: ﴿..وَحَصُورًا..﴾ مدح يحيى عليه السلام بكونه حصوراً، **والحصور الذي لا يأتي النساء مع القدرة عليهن، ولا يقال هو الذي لا يأتي النساء مع العجز عنهن**؛ لأن **مدح الإنسان بما يكون عيباً غير جائز**".

وقال الشوكاني (في تفسيره فتح القدير: ٤٦١/١): "فيحيى عليه السلام كان حصوراً عن إتيان النساء، أي: محصوراً لا يأتيهنّ، كغيره من الرجال، إما لعدم القدرة على ذلك، أو **لكونه يكف عنهنّ منعاً لنفسه عن الشهوة مع القدرة.**

وقد **رُجّح الثاني بأن المقام مقام مدح، وهو لا يكون إلا على أمر مكتسب يقدر فاعله على خلافه، لا على ما كان من أصل الخلقة وفي نفس الجبلة**".

---

(١) انظر الشفاء (١١٦/١).

وقال محمد الأمين الشنقيطي(في أضواء البيان: ٤٤٦/٣): "والتحقيق في معنى قوله: ﴿حَصُورًا﴾، **أنه الذي حصر نفسه عن النساء مع القدرة على إتيانهن تبتلاً منه**، وانقطاعاً لعبادة الله، وكان ذلك جائزاً في شرعه، وأما سنة النَّبي صلى الله عليه وسلم فهي التزوج وعدم التبتل.

أما قول من قال: إن الحصور فعول بمعنى مفعول، وأنه **محصور عن النساء؛ لأنه عنين لا يقدر على إتيانهن فليس بصحيح**؛ لأن **العنة عيب ونقص في الرجال، وليست من فعله حتى يثنى عليه بها**.

فالصواب – إن شاء الله – هو ما ذكرنا، و**اختاره غير واحد من العلماء**".

قلت: فالمتعين ما حققه ورجحه هؤلاء العلماء التي تقدمت تقريراتهم وتحقيقاتهم. و– أيضاً – المنقول عن بعض السلف في تفسير الحصور أنه: "الذي لا ماء له"، ومنهم من قال: "الذي لا ينزل الماء".

خلاف عبارة المؤلف وهي قوله: "لا رغبة له في النساء لقلة مائه"، وكان عليه أن لا يقتصر على هذا المعنى، أو يختار المعنى الصحيح الذي حققه العلماء، ولعله خالف وهو يريد التوسط ويظن أنه قد أحسن بهذا القول الشاذ؛ بحيث لا يقول: لا ماء له أو لا ينزل الماء!!.

وما اقتصر عليه إذا نسب إلى أحد فإنه عيب ونقص لدى الرجال عموماً؛ فكيف تليق نسبته إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؟ – كما سبق –، و يدخل في إيذائهم الذي نهى الله عنه المؤمنين وحذرهم منه بقوله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾، وكيف يبشر الله زكريا بولد فيه عيب يكدر البشارة وتمام الاستبشار والفرح بها واستجابة الدعاء؟!!

الموضع السادس والثلاثون.

ادعاؤه – باطلاً – عقم مريم البتول بنت عمران أم عيسى عليه الصلاة والسلام، وهو كذب عليها وبهتان لها:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢٦٣/١): عند قوله – تعالى – الآية: (٤٧)، في سورة آل عمران، عن مريم: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾، في شرح الكلمات: "ولم يمسسني بشر: تريد لم يقربها ذكر لا لوقاع ولا لغيره، **وذلك لعقمها** وبعدها عن الرجال الأجانب".

قلت: هذا الكلام فيه جهل وتخليط ظاهر؛ فقوله: "لم يقربها ذكر لا لوقاع ولا لغيره" لا ذكر في الآية لقوله: "لغيره"، وقوله:"لعقمها" يرده نص الآية الكريمة إذ لا ذكر له فيها – أيضاً –؛ ولأنه لا يعرف العقم إلا بعد جماع، وهي تنفي ذلك أي: أنها بكر، كما في نص الآية، ولم تقل: إنها عقيم، كما قالت: سارة زوجة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ورحمة الله عليها؛ إذ قال الله عنها: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾، بل يدل قولها أنه لو مسها بشر لكانت أهلاً للإيلاد والإنجاب وهو ما أشار إليه فيما يأتي.

ويرد عليه قوله: في شرح معنى الآيات: "كيف يكون لي ولد ولم يغشني بشر بجماع، وسنة الله في خلق الولد الغشيان"، ولم يذكر العقم، وهذا يعني عنده أنه لو غشاها بشر كان ذلك مظنة لوجود الولد وهو ما ينفي العقم،وذلك من تناقضه!!.

و**قوله**: "وبعدها عن الرجال الأجانب" بعد قوله: " لعقمها" لا معنى له، وقد قرر المفسرون ما قرره هو: أن المراد بالمسيس الجماع فما قاله زيادة على النص، ولم يقل به أهل التفسير، وقد قال ابن عطية: – كما سيأتي –: "ومريم لم تنف مسيس الأيدي" فكلام الجزائري لا وجه له، وهو ظن وليس بعلم.

وقال السمرقندي (في تفسيره: بحر العلوم ٦٣/٢): "قالت مريم: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾؟، يعني: من أين يكون لي ولد: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ ؟، وهو كناية عن الجماع".

وقال ابن عطية الأندلسي(في تفسيره: المحرر الوجيز: ٢٢٣/٢): "وقول مريم: ﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾؟، عن جهة حملها، واستغراب للحمل على حال بكارتها.

﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي﴾، معناه يطأ ويجامع، والمسيس الجماع، ومريم لم تنف مسيس الأيدي".

وقال الحافظ ابن كثير (في تفسيره: ٢/ ٤٠): "﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾؟، تقول كيف يوجد هذا الولد مني وأنا لست بذات زوج، ولا من عزمي أن أتزوج، ولست بغياً حاش لله؟".

وقال الشوكاني(في تفسيره: ١/ ٣٤١): "﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾؟، أي: كيف يكون؟، على طريقة الاستبعاد العادي، ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾، جملة حالية: أي: والحال أنه على حالة منافية للحالة المعتادة من كون له أب".

الموضع السابع والثلاثون.

تخليطه في تحديد الفجر الصادق المنوط به حكم صلاة الصبح والإمساك في الصيام:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/ ١٣٨) عند قوله – تعالى – الآية: (١٨٧)، في سورة البقرة:﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾: "الخيط الأبيض: الفجر الكاذب وهو بياض يلوح في الأفق كذنب السرحان.

الخيط الأسود: سواد يأتي بعد البياض الأول فينسخه تماماً.

الفجر: انتشار الضوء أفقياً ينسخ سواد الخيط الأسود ويعم الضياء الأفق كله".

قلت: الخيطان في الآية – الكريمة – هما: الخيط الأبيض: بياض النهار خلف الليل أسفل الأفق، ويسمى الفجر الصادق.

والخيط الأسود: سواد الليل فوق بياض النهار، ولا ذكر في الآية للفجر الذي يسمى الفجر الكاذب.

والفجر الكاذب: بياض يظهر في الأفق يتجه إلى الأعلى، ويوصف بذنب السرحان في لغة العرب، وكما قال المؤلف، وكما سيأتي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى جانبيه وأسفل منه ظلمة الليل ثم يمّحي وسط الليل، ولا يصح أن يسمى خيطاً، كما وصفه المؤلف، ويعود الأفق ظلاماً، والليل باق كما هو.

ولا يجب برؤيته الصيام أو الإمساك، بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – فيما ثبت عنه كما في مستدرك الحاكم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه –: «الفجر فجران: فأما الفجر

الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة ولا يحرم الطعام، وأما الفجر الذي يذهب مستطيلاً في الأفق فإنه يحل الصلاة[1] ويحرم الطعام».

وقال صلى الله عليه وسلم – كما في صحيح البخاري ومسلم –: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم»، "وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت"، لفظ البخاري.

والفجر الصادق: البياض الذي ينبعث في بداية الأفق عمودياً – ولا يمحي – ثم يتسع مستطيلاً يميناً وشمالاً فيعم الأفق ويمحو الليل يطلبه سريعاً، كما قال الله – تعالى – في الليل وطلبه للنهار: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾، وهو الذي ذكره المؤلف، والذي يجب بتبينه ووضوحه الصيام أو الإمساك عن المفطرات، وهو الخيط الأبيض المذكور في الآية، والذي قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم: «يحل الصلاة ويحرم الطعام»..

لا كما زعم المؤلف أن الصيام يبدأ من الفجر الكاذب، وهو غاية في الغلط وتضليل للمسلمين عن أحكام عباداتهم لربهم، واتباعهم لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

وقد فسر الرسول صلى الله عليه وسلم الآية، كما في الحديثين السابقين، وفي الصحيحين من حديث عدى بن حاتم رضي الله عنه، قال: «إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار».

وأخذ الإمام الطبري (في تفسيره: ٢/١٧٦):بالتأويل الموافق للحديث:أن الخيط الأبيض بياضُ النهار، والخيط الأسود سوادُ الليل.

قال: وهو المعروف في كلام العرب، قال أبو دُؤاد الإيادي:

فلما أضاءت لنا سُدْفَةٌ ولاح من الصبحِ خيط أنارا.

الموضع الثامن والثلاثون.

من تخبطه في تفسيره: في ادعائه للمشروعية بلا دليل، ووصفه الله – تعالى – بالعرش!!:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣/٣٥٠) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٠)، في سورة النمل: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾، إلى قوله – تعالى – : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، الآيات من رقم: (٢٠– ٢٦)

[1] أي: صلاة الفريضة.

"مشروعية اتخاذ طائرات الاستكشاف ودراسة جغرافية العالم"، وقال: "وصف الرب – تعالى – بالعرش العظيم".

قلت: قال الرومي (في: م/١١٠): "قلت: لا أرى وجهاً سليماً لاستنباط المؤلف مشروعية اتخاذ طائرات الاستكشاف ودراسة جغرافية العالم؛ لأن القرآن العظيم نزل من عند الله – تعالى – كتاب هداية للبشر وليس لتقرير هذه العلوم العصرية وأمثالها، قال – تعالى –: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ۞ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، وقال – عز وجل –: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾، فالقرآن هدى وبشرى.

وقد حاول كثير من المفسرين والمفكرين المعاصرين استنباط كثير من نظرياتهم ومقولاتهم من القرآن، والاستدلال عليها بالقرآن، فحملوا القرآن من ذلك ما لا يحتمله، وكثير منهم هدفه إثبات أن القرآن سبق إلى هذه العلوم والنظريات قبل البشر، ولكن حسن النية وسلامة الهدف لا تكفي لمثل هذا، فإذا حصل الانسياق وراء هذه المقولات وأمثالها، وإثبات أن القرآن دل على هذه النظرية وتلك: المسماة حقيقة أخرجنا كتاب الله عن هدفه الأسمى.

وأما قوله: وصف الرب – تعالى – بالعرش العظيم، فهي عبارة غير سليمة التركيب، فالله – سبحانه – لا يوصف بالعرش، بل يوصف بالاستواء على العرش، وقد ذكر الإمام الذهبي من أدلة علو الله على خلقه أمثال هذه الآية، وقد جرى إثبات النص على ذلك في مواضع من هذه التنبيهات" انتهى.

قلت: ومثل قوله عن طائرات الاستكشاف (ما في رسالته: اللقطات فيما ظهر للساعة من علامات، ضمن الرسائل: ٣/٤٤٧): "القرآن دل على نوع خاص من الطائرات وهو ما يعرف بحاملات القذائف من النفاثات الحربية، وذلك في قوله – تعالى –: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۞ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ۞ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾، ففي هذه الآيات من سورة الفيل تصوير رائع للطائرات النفاثة من حاملات القذائف وهي تقذف بها على تجمعات الجيوش المعادية فتحيلها إلى شبه زرع رعته الماشية فحطمته تحطيماً"!!.

انظر إلى فقه هذا الرجل: حَوَّل طير الأبابيل إلى طائرات، وجعل ذلك تفسيراً لكلام الله جازماً به وكأنه هو ما يريده الله من كلامه!!!تعالى الله عن قول الجزائري علواً كبيراً.

قال العلامة حمود بن عبدالله التويجري – رحمه الله – (في رسالته تنبيهات على رسالتين للشيخ أبي بكر الجزائري (ص: ٦)، وهي رد على الجزائري في رسالتيه (الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة)، و (اللقطات في بعض ما ظهر للساعة من علامات): "استدل الجزائري بذكر الطير الأبابيل في سورة الفيل على أن القرآن قد دل على وجود الطائرات النفاثات التي تحمل القذائف وتقذف بها على الجيوش المعادية، ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من التكلف والقول في القرآن بغير علم، وحمل القرآن على غير محامله، وما أعظم ذلك وأشد خطره!".

ومثله ما قاله الشيخ حمود في الرد عليه – أيضاً – (في كتابه: القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ ص: ٣١٣): "وقد سبق لصاحب المقال أنه كتب تفسيراً للقرآن، واستنبط من كلام فرعون والسحرة قبل أن يؤمنوا حكمين أدخلهما في دين الإسلام، وذلك أنه ذكر قول الله – تعالى – في سورة الأعراف: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ۝ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾.

ثم قال: "من هداية الآيات:

١– طلب الأجرة على العمل الذي يقوم به الإنسان خارجاً عن نطاق العبادة.

٢– مشروعية الترقيات الحكومية لذي الخدمة الجلى للدولة".

انتهى المقصود من كلامه، الذي قد **بلغ النهاية في الغرابة والهجنة**.

وإن استنباطه الأحكام من كلام عدو الله فرعون ليذكرنا بالقصة التي ذكرها أبو الفرج ابن الجوزي عن بعض المغفلين: أنه وعظ قوماً، وقال في آخر موعظته: وإني أقول كما قال العبد الصالح: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾!،

فتوهم هذا المغفل أن فرعون رجل صالح من أجل قوله لقومه: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾!، وما علم الواعظ المتكلف أن فرعون بعيد كل البعد عن

الصلاح، وأنه من أشد الناس كفراً وعتواً وعداوة لله ولرسله![1] وفي قصة صاحب التفسير الذي استنبط الأحكام من كلام فرعون والسحرة شبه قريب من قصة الواعظ المتكلف.

ولا شك أن صاحب التفسير قد زل زلة خطيرة جداً، حيث أقدم على القول في القرآن برأيه، واستنبط الأحكام من كلام عدو الله فرعون، وتعرض للوعيد الشديد الذي تقدم ذكره بالأحاديث، وتعرض – أيضاً – للاتصاف بالصفات الذميمة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية".

قلت: ومثل ما سبق من زلات ومجازفات الجزائري قوله (في رسالته قصص المرسلين في كتاب رب العالمين ص: ٣١) عن إسماعيل وأمه هاجر: "**ومن إكرام الله** – تعالى – **له أن دفن ووالدته هاجر في الحجر الملاصق للبيت العتيق**"!!.

والحِجْر أو الحطيم من البيت، ولذلك لا يصح الطواف في داخله أي: بالمبْنِي من البيت فحسب، ويترك المحَجَّر غير المبني، وإنما يطاف به أي: من ورائه.

و يفهم من قوله:

"الحجر الملاصق للبيت" أنه ليس منه!!.

والحجر ما أحدث إلا بعد إسماعيل وأمه هاجر بأحقاب من السنين لا يعلمها إلا الله، وقصة بناء قريش للبيت وأن الحجر ما بقي منه ولم يشمله البناء ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما.

وقد نفت دفن إسماعيل في الحجر اللجنة الدائمة برئاسة سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز – وعضوية نائبه الشيخ عبد الرزاق عفيفي – رحمهما الله – (كما في فتاوى اللجنة الدائمة، رقم: ٤٣٣٣)، فقد قالت: "ما قيل من أن إسماعيل عليه الصلاة والسلام مدفون في (الحطيم) غير صحيح فلا يعول عليه بحال".

وقال العلامة صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة (كما في جريدة عكاظ،

[1] قال الله – تعالى –: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾.

العدد: ١٧٢١٧، في ١٤٣٤/١٢/١١هـ): لما سئل فقيل له: "بعض الناس يسمي حجر إسماعيل بهذا الاسم، فهل هذه التسمية صحيحة؟".

فأجاب بقوله: "هذا أمر مشهور عند الناس، ولا أعرف له سنداً، وإنما الأصل بالحجر أنه يسمى (الحطيم)، والاسم المعروف هو الحطيم؛ لأنه احتطم من الكعبة، لما رأت قريش أن تبني الكعبة في الجاهلية، وقصرت النفقة، وكانوا لا يدخلون في بناء الكعبة إلا من المال الحلال الطيب، فقصرت عليهم النفقة، فقصروا الكعبة من الجهة الشمالية، وكان من ذلك الحجر؛ لأنه محتجر من الكعبة، ومحتطم من الكعبة، وأقيم عليه جدار حاجز إشارة إلى أنه ليس من المطاف، وإنما هو من الكعبة؛ فهذا هو الأصل في الحجر حينما سمي حجراً؛ لأنه محتجر من الكعبة ومحتطم من الكعبة".

وقد نبّه العلامة محمد بن صالح بن عثيمين عضو هيئة كبار العلماء – رحمه الله – (في الشرح الممتع: ٢٥٤/٧) إلى أن الحجر متأخر عن إسماعيل بأزمان كثيرة، وأن العامة هي التي تسميه بحجر إسماعيل، مستدلاً بما ورد في الصحيح، فقال: "الحجر معروف وهو البناء المقوس من شمالي الكعبة، ويسمى عند العامة حجر إسماعيل، – وسبحان الله – كيف يكون حجر إسماعيل وإسماعيل لم يعلم به؟! وقد بُنِيَ بعده بأزمان كثيرة؛ لأن سبب بنائه كما ثبت في الصحيح(١) أن قريشاً لما بنت الكعبة قصرت بهم النفقة، وقد أجمعوا على أن يكون البناء من كسب طيب، فقالوا: لا بد أن نبني البعض، وندع البعض، وأنسب شيء يَدَعونه أن يكون الناحية الشمالية، وجعلوا هذا الجدار وسمي الحجر؛ لأنه محجر وقد قال النبي صلّى الله عليه وسلّم لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» الحديث.

وقد تبع الجزائري المؤرخين بلا تمحيص ولا تحقيق؛ كالذهبي، وابن خلدون، والضياء، وغيرهم؛ ففي تاريخ الإسلام للذهبي (في: ٢/١) قال: "وقال ابن إسحاق: يذكرون أن.. إسماعيل بن إبراهيم الخليل.. دفن في الحجر مع أمه هاجر"

وفي تاريخ ابن خلدون (في: ٣٦/٢) مثله.

---

(١) قلت: ذكره بالمعنى وهو في صحيح البخاري ومسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وفي تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام لابن الضياء (ص:١٧) قال: "وكان من حديث جرهم وبني إسماعيل: أن إسماعيل لما توفي دفن في الحجر مع أمه"

قلت: وشأن هذه المسألة عظيم، ولا يوقف فيها عند ما ينقله المؤرخون؛ لأنها عقدية، وإنما يرجع فيها إلى الدليل وإلى أئمة وعلماء أهل السنة والجماعة الذين يحققون مثل هذه المسائل وفق الدليل والحجة الشرعية والمعتقد الصحيح، ومن يجرؤ على إثبات أن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك المسلمين يطوفون بقبرين وذلك يعارض رسالته وما جاء به من حماية حمى التوحيد ؟!!.

وفي صحيح البخاري، ومسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما أراد بناء مسجده وكان فيه قبور للمشركين أمر بها فنبشت.

ولو كان الجزائري سلفياً أو عالماً أثرياً لما قال هذا الكلام، ولكنها جهالاته وخرافاته ودسائس التصوف عنده.

الموضع التاسع والثلاثون.

من بعض تحريفاته للقرآن الكريم:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٢٢/١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٤٣)، في سورة آل عمران: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾، عندما أراد أن يفسر هذه الآية: "قال – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن **تروه** فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ **تظهرون**﴾".

قلت: قال الرومي (في: م/٤١): "فقد غير المؤلف كلمتين من الآية: فأبدل: ﴿تَلْقَوْهُ﴾ بـ (تروه)، وأبدل: ﴿تَنظُرُونَ﴾ بـ (تظهرون).

وكان حرياً به التثبت في نقل الآية عند تفسيرها، ولكن هذا التثبت والتحري الذي نتمناه لم يحصل، فالقاريء لهذا التفسير يرى كثيراً من الآيات وقد غيرت فأبدلت فيها بعض الكلمات، وزيد فيها أو نقص منها، وفي كثير من المواضع تكتب الكلمات موضوعة بين أقواس مما يشعر

القارئ أنها قرآن وهي ليست كذلك، وهذا يظهر للقارئ المتأمل"، ويأتي مثله في الموضع الذي بعده، وفي الموضع (**التاسع والسبعون**).

الموضع الأربعون.

من أمثال تحريفاته – السابقة – للقرآن:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٧٤/٣) عند قوله – تعالى – الآية: (٥٢)، في سورة الأحزاب: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءِ مِن بَعْدُ وَلا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾: "ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسن امرأة".

قلت: قال الرومي (في: م/١٢١): "فقد نزع من الآية كلمة: ﴿حُسْنُهُنَّ﴾، ووضع بدلاً منها:(حسن امرأة)، ثم ذهب يفسرها، ووضع أمامها تفسيراً لها مشعراً بذلك أن هذا النص، أي: (حسن امرأة) هو نص من القرآن الكريم، وليس الأمر كذلك.

وأقول: – سبحان الله – **ما أكثر نظائر هذه الزلة!** وأين نحن من واجبنا تجاه كتاب الله وما يلزمنا من صيانته والمحافظة عليه لفظاً ومعنىً، وقد ألمحت مراراً إلى أن هذا الأمر كثير وكثير في هذا التفسير، فلا تكاد مجموعة من الآيات كتبها المؤلف ليفسرها تخلو من هذا، ولعل هذا الأمر وهذا النوع من الأغلاط أخطر من الأغلاط في التفسير، وهي كثيرة، وبقولنا إن هذا أخطر لا نقلل من شأن الزلات التي تحصل عند الكلام على معنى الآيات، وقد قال أحد الصحابة: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن قلت بكتاب الله من غير علم، فكلا الأمرين غير مقبول ولا سائغ".

قلت: قال أبو جعفر ابن جرير الطبري(في تفسيره: ٧٨/١): "ما كان مِن تأويل آيِ القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بنصبه الدلالة عليه؛ فغير جائز لأحد القِيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه وإن أصاب الحق فيه؛ فمخطئ فيما كان من فِعله بقيله فيه برأيه؛ لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارصٍ وظان، والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم، وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنزلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾؛ فالقائل

في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جعل الله إليه بيانه قائل بما لا يعلم، وإن وافق قيله ذلك في تأويله ما أراد الله به من معناه؛ لأن القائل فيه بغير علم قائل على الله ما لا علم له به".

وقول الرومي: "قال أحد الصحابة.."، ينسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولفظه: "أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله بغير علم"، أخرجه ابن جرير في تفسيره، وأخرجه غيره.

وضعفه ابن تيمية بالانقطاع (كما في مجموع الفتاوى)، وابن كثير (في تفسيره)،

والحافظ ابن جحر (في فتح الباري: ٤٨١/٩).

وصح – بمعناه – عن أبي بكر – أيضاً – فيما روته عنه عائشة رضي الله عنهما، قوله: " أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم"، قال الألباني (في السلسلة الصحيحة: ٢٦/٦): "أخرجه البزار بسند صحيح".

الموضع الحادي والأربعون.

ما زعمه تفسيراً لحقيقة القرب المذكور في القرآن الكريم، وهو ليس كذلك:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١٣٧/١) عند قوله – تعالي– الآية: (١٨٦)، في سورة البقرة:﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾: "قرب الله – تعالى – من عباده إذ العوالم كلها في قبضته وتحت سلطانه ولا يبعد عن الله شيء من خلقه إذ ما من كائن إلا والله – تعالى – يراه ويسمعه ويقدر عليه وهذه حقيقة القرب".

قلت: قال الرومي (في: م/١٠) : "قلت: ما ذكره المؤلف تفسيراً للقرب هو تفسير للقرب العام، وليس هو القرب المراد بالقرآن وهو القرب الذي اختص الله به المحسنين والمؤمنين، وقد ذكر الإمام ابن قيم الجوزية (في طريق الهجرتين ص: ٢٢) كلاماً يوضح معنى القرب المراد بالكتاب والسنة قال – رحمه الله –:

(أما القرب المذكور في القرآن والسنة فقرب خاص من عابديه وسائليه وداعيه، وهو من ثمرة التعبد باسمه (الباطن)، قال – تعالى –: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، فهذا قربه من داعيه، وقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، فذكر الخبر، وهو قريب من لفظ الرحمة وهي مؤنثة إيذاناً بقربه – تعالى – من المحسنين، فكأنه قال: إن الله برحمته قريب من المحسنين، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وأقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل»، فهذا قرب خاص غير قرب الإحاطة وقرب البطون).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي (في تفسيره: ١/٢٢٤): (والقرب نوعان قرب بعلمه من كل خلقه، وقرب من عابديه وداعيه بالإجابة والمعونة والتوفيق)".

الموضع الثاني والأربعون.

حصر فائدة النجوم في الاهتداء بها غير سليم، بل فيه قصور بين:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٦٣٩) عند قوله – تعالى – الآية: (٩٧)، من سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، عند كلامه على هداية الآيات: "فائدة خلق النجوم وهي الاهتداء بها في السير بالليل في البر والبحر".

قلت: قال الرومي (في: م/٣٢): "قلت: عبارة المؤلف تقتضي حصر فائدة النجوم بما ذكر، وهو الاهتداء بها في السير في الليل في البر والبحر، والحق أنه ورد النص في القرآن الكريم على ثلاث حكم لخلق النجوم، وعلى طريقة السلف في تفسير القرآن بالقرآن سار الإمام البغوي – رحمه الله تعالى – في تفسيره فذكر الآيات التي فيها حكمة خلق النجوم فقال في تفسيره للآية السابقة (٢/١١٧):

(قوله – عز وجل –: ﴿وهو الذي جعل لكم النجوم﴾، أي: خلقها لكم: ﴿لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر﴾، والله – تعالى – خلق النجوم لفوائد أحدها هذا، وهو: أن راكب السفينة والسائر في القفار يهتدي بها في الليالي إلى مقاصده، والثاني: أنها زينة للسماء، كما

قال – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾، ومنها: رمي الشيطان، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾).

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (في كتابه تيسير العزيز الحميد ص: ٤٤٢): (قوله: قال البخاري في صحيحه: قال قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به).

ثم قال بعد كلام: (قوله خلق الله هذه النجوم لثلاث .. إلخ، هذا مأخوذ من القرآن في قوله – تعالى –: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً للشياطين﴾، وقوله – تعالى –: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾).

وبتأمل ما تقدّم يظهر أن الحكمة في خلق النجوم ليست هي الاهتداء بها فحسب، بل مع ذلك هي زينة للسماء، ورجومٌ للشياطين".

الموضع الثالث والأربعون.

ما زعه من إقامة الأدلة والبراهين على وجود الله، ليس من منهج أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٤،٣٣/١) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٨)، من سورة البقرة: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾: "إن إماتة الحي وإحياء الميت كلاهما دال على وجود الرب – تعالى – وقدرته"، ثم قال: "إقامة البرهان على وجود الله وقدرته ورحمته".

قلت: قال الرومي (في: م/١٣): "قلت الدعوة التي جاء بها القرآن هي الدعوة إلى الإقرار بالألوهية والعبادة وتقرير توحيد الله بأسمائه وصفاته وإثبات البعث والمعاد، وليست الدعوة إلى الإقرار بوجود الله، إذ إن الكفار مقرون بوجود الله ولكنهم منكرون لتفرده بالألوهية، قال – تعالى –:

﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، وقال – عز وجل –:

﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾.

فالكفار المخاطبون بالقرآن لا ينكرون وجود الخالق، وإنما امتنعوا عن إفراده بالألوهية، وقد تعقّب الشيخ صالح بن فوزان الفوزان على الشيخ محمد بن علي الصابوني مثل هذه العبارة، فقال: (كثيراً ما يكرر المؤلف مثل هذه العبارة: وجود الله مع أن وجود الله تعترف به جميع طوائف البشر.

وإنما الخلاف في توحيد العبادة، وهو الذي دعت إليه جميع الرسل ونزلت لأجله جميع الكتب، وأما توحيد الربوبية الذي منه كما يسميه وجود الله فليس محل نزاع، وإنما يذكر في القرآن للاستدلال به على توحيد العبادة لا لأجل إثباته؛ لأنهم يقرون به والشواهد على هذا كثيرة، حتى إبليس مقر بوجود الله، والمؤلف **ينقل عبارات الرازي وغيره من علماء الكلام على عِلاَّتها**)".

الموضع الرابع والأربعون.

احتجاجه على أن موسى عليه الصلاة والسلام قضى أوفى الأجلين بكون الأنبياء أو فياء – وهم كذلك – ولكن لا يكفي، وزعمه المشروعية لا دليل عليه، وكذا جزمه أن صهر موسى هو شعيب:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٩٣/٣) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٩)، في سورة القصص: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾، في معنى الآيات: "لما قضى الأجل الذي تعاقد عليه مع صهره شعيب وقد أتم خير الأجلين وأوفاهما وهو العشر حجج"، وقال الآتي – في هداية الآيات –:

"الأنبياء أوفياء فموسى قضى أوفى الأجلين وأتمهما وهو العشر"؟!.

"مشروعية السفر بالأهل".

"مشروعية حمل العصا لا سيما للمسافر، وراعي ماشية أو سائقها".

"مشروعية التدريب على السلاح قبل استعماله" .

قلت: جزمه بأن صهر موسى هو شعيب – وإن لم يصرح أنه شعيب النبي – ليس صحيحاً عند أهل العلم، فقد نفى شيخ الإسلام ابن تيمية أن يكون شعيباً النبي، وأنه لا يثبت أن اسمه

شعيب، وأن من قال بالأمرين قال ما ليس له به علم؛ إذ لا دليل عليه، والتاريخ يخالفه، ونفاه غيره – أيضاً –.

قال (في رسالة قصة شعيب، ضمن جامع الرسائل: ٦١/١): "لم يذكر عن هذا الشيخ أنه كان شعيباً، ولا أنه كان نبياً، ولا عند أهل الكتابين أنه كان نبياً، ولا نقل عن أحد من الصحابة أن هذا الشيخ الذي صاهر موسى كان شعيباً النبي، لا عن ابن عباس ولا غيره، بل المنقول عن الصحابة أنه لم يكن هو شعيب".

وقال – أيضاً – (ص: ٦٤): "وأما شياع كون حمى موسى شعيباً النبي عند كثير من الناس الذين لا خبرة لهم بحقائق العلم ودلائله وطرقه السمعية والعقلية فهذا مما لا يغتر به عاقل؛ فإن غاية مثل ذلك أن يكون منقولاً عن بعض المنتسبين إلى العلم، وقد خالفه غيره من أهل العلم، وقول العالم الذي يخالفه نظيره ليس حجة، بل يجب رد ما تنازعا فيه إلى الأدلة"

وقال – أيضاً – (كما في مجموع الفتاوى: ٤٢٩/٢٠): "الذي تزوج موسى ابنته ليس هو شعيباً كما يظنه بعض الغالطين، بل علماء المسلمين من أهل السلف، وأهل الكتاب يعرفون أنه ليس شعيباً".

وقال عبد الرحمن بن سعدي (في تفسيره: ٦١٤/١) نافياً أن يكون صهر موسى هو شعيب النبي: "وهذا الرجل أبو المرأتين: صاحب مدين ليس بشعيب النبي المعروف، كما اشتُهِر عند كثير من الناس؛ فإن هذا قول لم يدل عليه دليل، وغاية ما يكون أن شعيباً عليه السلام قد كانت بلده مدين، وهذه القضية جرت في مدين، فأين الملازمة بين الأمرين؟

وأيضاً؛ فإنه غير معلوم أن موسى أدرك زمان شعيب فكيف بشخصه؟، ولو كان ذلك الرجل شعيباً لذكره اللّه – تعالى –، ولسمته المرأتان، وأيضاً؛ فإن شعيباً عليه الصلاة والسلام قد أهلك اللّه قومه بتكذيبهم إياه، ولم يبق إلا من آمن به، وقد أعاذ اللّه المؤمنين أن يرضوا لبنتي نبيهم بمنعهما عن الماء وصد ماشيتهما حتى يأتيهما رجل غريب فيحسن إليهما ويسقي ماشيتهما، وما كان شعيب ليرضى أن يرعى موسى عنده ويكون خادماً له، وهو أفضل منه وأعلى درجة – والله أعلم – إلا أن يقال: هذا قبل نبوة موسى فلا منافاة وعلى كل حال لا يعتمد على أنه شعيب النبي بغير نقل صحيح عن النبي صلى اللّه عليه وسلم".

قلت: وقول الجزائري: "لما قضى الأجل الذي تعاقد عليه مع صهره..وقد أتم خير الأجلين وأوفاهما وهو العشر حجج".

وقوله: "الأنبياء أوفياء فموسى قضى أوفى الأجلين وأتمهما وهو العشر"؟!

والذي تعاقد عليه موسى عليه الصلاة والسلام مع صهره إنما هو أحد أجلين، فمن أين له أنه قضى آخر الأجلين؟ ولم يؤيده بسند أو سلف.

ولاشك في أن الأنبياء أوفياء، ولكن لا حجة له في ذلك هنا؛ فالوفاء من نبي الله موسى حاصل أيما الأجلين قضى فقد وفى، وفي النص: ﴿ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾، فأحد الأجلين شرط موسى: أدناهما أو آخرهما: الأدنى وفى، والآخر وفى وأوفى، وإتمام الحجج العشر هو تخيير أبي الفتاتين له: ﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾، بل ربما يلحظ من اللفظ أنه قضى أدنى الأجلين: ﴿فلما قضى موسى الأجل﴾، ولم يقل الأجلين فالاحتمال قائم بكل حال، ولكن لا يُذهب إليه لوجود حديث وآثار على خلافه، وهو – لو اقتصر موسى عليه – وفاء بلا شك.

ومفهوم كلام المؤلف يدل على أنه لو اقتصر موسى على أدنى الأجلين لا يكون ذلك من الوفاء، وهو تعبير غير سليم، وكون موسى قضى الأجل الأخير مسكوت عنه في النص؛ ولم يقدم على الجزم به دليلاً فهو تخرص منه، ويبقى الاحتمال، لولا ما ورد بخلاف ذلك، مما يبين أن قضى آخر الأجلين.

وجوابنا على تعليل الجزائري بقوله: "الأنبياء أوفياء"، وإلا فلو اكتفى بقوله: "فموسى قضى أوفى الأجلين وأتمهما وهو العشر"، لما كان عليه من مأخذ إلا أنه لم يذكر الحديث والآثار؛ فقد صح عن ابن عباس من قوله – كما في البخاري بلفظ: "قضى أكثرهما وأطيبهما، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال فعل" – ووردت آثار عن غيره من السلف أن موسى قضى أتم الأجلين، وجاء في ذلك خبر مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «سألت جبريل صلى الله عليه وسلم: أى الأجلين قضى موسى عليه السلام؟ قال:

أكملهما و أتمهما»، وفيه مقال، وقد قال الألباني (في الصحيحة رقم: ١٨٨٠) وقد ذكر له روايات فيها الضعيف والمنكر والواهي: "..لكن الحديث رواه البزار من حديث أبي ذر، وعتبة بن الندر، وابن جرير من مرسل محمد بن كعب القرظي ومجاهد .

فهذه طرق متعاضدة، كما قال ابن كثير (في تفسيره: ٣٣٥/٦)، فالحديث بها قوي، و قد رواه ابن جرير بسند صحيح عن ابن عباس موقوفاً، فهو مما يقوي المرفوع؛ لأنه في حكمه".

قلت: قدمت – قريباً – أن الموقوف على ابن عباس رواه البخاري في الصحيح.

ثم أقول: بهذا التحقيق قد تعين أن الصحيح ما جاء فيه الخبر الذي يقوى بالآثار، ومنها ما صح عن ابن عباس، وتفسير المؤلف بمعناها، ولكن دون إحالة أو تحقيق، وذلك قوله عن موسى: "وقد أتم خير الأجلين وأوفاهما وهو العشر حجج"، وقوله: "الأنبياء أوفياء فموسى قضى أوفى الأجلين وأتمهما وهو العشر" وكأنه – بسياقه له دون إحالة – تفسير له ورأي له مجرد لم يدل له الحديث والآثار، وهذا غير مقبول منه دونها؛ لأنه لايعلم بالرأي والتخمين.

وأما ادعاؤه المشروعية في السفر بالأهل، وحمل العصا، والتدريب على السلاح فهو من تخليطه، وهو من جنس ما ذكرناه – من قبل – من إطلاقه الكلام – في المشروعية – على عواهنه بلا حجة أو فهم سليم في تلك الأمور العَادِيَّة، وهو كثير في تفسيره فليتنبه إليه، وقد استدركنا ما رأينا استراكه منه.

الموضع الخامس والأربعون.

قوله: "والعرض التلفازي اليوم يسهل على المرء إدراك كيفية عرض الله – تعالى – الموجودات أمام الملائكة" غير مستقيم ولا حاجة بالمؤمنين إليه:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٦/١) عند قوله – تعالى – الآية: (٣١)، في سورة البقرة: ﴿ وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾: "ليس في المسألة ما يدعو إلى الاستغراب أو الإنكار إذ كتاب المقادير فيه أسماء الموجودات وكذا، سائر صفاتها وأحوالها والعرض التلفازي اليوم يسهل على المرء إدراك كيفية عرض الله – تعالى – الموجودات أمام الملائكة وذكر آدم لأسمائها كما علمها بتعليم الله – تعالى – له".

قلت: قال الرومي(في: م/٣): "قلت الكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن الله – سبحانه وتعالى – أخبرنا أنه علم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة إلى آخر سياق الآيات.

وهذا يقتضي منا الإيمان بذلك كما ورد فنعلم أن الله علم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم.

الوجه الثاني: تشبيهه عرض الأسماء على الملائكة بالعرض التلفازي غير مقبول ولا سليم، والقول بأنه يسهل على المرء إدراك كيفية عرض الله - تعالى - الموجودات على الملائكة كذلك غير سليم فالمؤمن عليه التصديق بذلك والتسليم به ولو لم يعلم كيفيته فتفصيل الكيفية من الأشياء التي لم نتعبد بها.

والقول بأن العرض التلفزيوني يسهل إدراك الكيفية غير صحيح؛ لأننا لا نحتاج إلى ذلك، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فليس عرض الأسماء على الملائكة كالعرض التلفزيوني[1]؛ فهذا غيب يصعب القطع بكيفيته، ومعلوم قطعاً أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين –رحمهم الله –كانوا أقوى إيماناً من الذين أتوا بعدهم؛ لأنهم في القرون المفضله فهل المعاصرون الذين شاهدوا التلفزيون أقوى إيماناً من الصحابة، أقول بالتأكيد ليسوا أقوى إيماناً".

الموضع السادس والأربعون.

تفسيره ينظرون بالنظر إلى الكفار باطل، ومخالف لمعتقد أهل السنة والجماعة، بل ينظرون إلى ربهم – سبحانه وتعالى –، وقوله: "إذ البث التلفزيوني اليوم قطع العجب وأبطله" ليس صحيحاً، وسبق رده:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٦٤٢/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٤)، في سورة المطففين: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾: "قال – تعالى –: ﴿فاليوم﴾، يوم القيامة: ﴿الذين آمنوا من الكفار يضحكون﴾، أي: من الكفار على الأرائك أي الأسرة ذات

(١) هذا من علم الغيب الذي لا يوجد دليل من الشرع ينفيه أو يثبته – وهو ما أشار إليه – فلا يجزم فيه بنفي أو إثبات، فجزمه هنا بنفيه فيه نظر.

الحجال، **ينظرون إلى الكفار وهم في النار**، ويضحكون منهم وهم يعذبون، ولا عجب في كيفية رؤيتهم لهم وهم في النار أسفل سافلين، والمؤمنون في أعلى عليين، **إذ البث التلفزيوني اليوم قطع العجب وأبطله"**

قلت: قوله: "ينظرون إلى الكفار وهم في النار"، سبق الكلام في الرد عليه في: الموضع (**السادس والعشرون**)، وأنهم ينظرون إلى وجه الله الكريم .

وقوله عن البث التلفزيوني فالجواب عليه في الموضع الذي قبل هذا: (**الخامس والأربعون**)

الموضع السابع والأربعون.

لم يبين عقيدة أهل السنة والجماعة في رؤية المؤمنين للباري – سبحانه وتعالى – في هذه الآية وأمثالها:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٦٠٠) عند قوله – تعالى – الآية: (٣١)، في سورة الأنعام: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾، الآية، في شرح معنى الآيات: " أي: بالحياة بعد الموت".

قلت: تفسير المؤلف لقاء الله بالحياة بعد الموت هو فهم عام من كون الآية تدل على الحياة بعد الموت،أي: البعث، ولم يتعرض لمعتقد أهل السنة والجماعة الذين يفهمون من لفظ (اللقاء) فهماً خصاً فيثبتون بهذه الآية وأمثالها رؤية المؤمنين لربهم – عِياناً – يوم القيامة، وهو ما يتضمن الحياة بعد الموت، أي:البعث، وقد فصل في هذا أهل السنة، ومنهم ما ف يأتي النقل عنهم.

فصل في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: (كما في مجموع الفتاوى: ٦/٤٦٢): " (أما اللقاء) فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة والمشاهدة بعد السلوك والمسير؛ وقالوا: إن لقاء الله يتضمن رؤيته – سبحانه وتعالى –، واحتجوا بآيات (اللقاء) على من أنكر رؤية الله في الآخرة من الجهمية، كالمعتزلة وغيرهم ...، وجعلوا اللقاء يتضمن معنيين: **أحدهما**: السير إلى الملك.

والثاني معاينته، كما قال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾، فذكر أنه يكدح إلى الله فيلاقيه، والكدح إليه يتضمن: السلوك والسير إليه، و(اللقاء) يعقبهما.

وأما المعاينة من غير مسير إليه – كمعاينة الشمس والقمر – فلا يسمى لقاء، وفساد قول الذين يجعلون المراد من (اللقاء) لقاء الجزاء دون لقاء الله معلوم الفساد بالاضطرار، بعد تدبر الكتاب والسنة يظهر فساده من وجوه:

(**أحدها**): أنه خلاف التفاسير المأثورة عن الصحابة والتابعين.

(**الثاني**): أن حذف المضاف إليه يقارنه قرائن، فلا بد أن يكون مع الكلام قرينة تبين ذلك، كما قيل في قوله – تعالى –: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾، ولو قال قائل: رأيت زيداً أو لقيته مطلقاً، وأراد بذلك لقاء أبيه أو غلامه لم يجز ذلك في لغة العرب بلا نزاع، ولقاء الله قد ذكر في كتاب الله وسنة رسوله في مواضع كثيرة مطلقاً غير مقترن بما يدل على أنه أريد بلقاء الله لقاء بعض مخلوقاته من جزاء أو غيره.

(**الثالث**): أن اللفظ إذا تكرر ذكره في الكتاب، ودار مرة بعد مرة على وجه واحد وكان المراد به غير مفهومه ومقتضاه عند الإطلاق، ولم يبين ذلك كان تدليساً وتلبيساً يجب أن يصان كلام الله عنه الذي أخبر أنه شفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين، وأنه بيان للناس، وأخبر أن الرسول قد بلغه البلاغ المبين، وأنه بين للناس ما نزل إليهم، وأخبر أن عليه بيانه، ولا يجوز أن يقال: ما في العقل دلالة على امتناع إرادة هذا المعنى هو القرينة التي دل المخاطبين على الفهم بها؛ لوجهين:

(**أحدهما**): أن يقال: ليس في العقل ما ينافي ذلك؛ بل الضرورة العقلية والبراهين العقلية توافق ما دل عليه القرآن، كما قال – تعالى –: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾، وما يذكر من الحجج العقلية المخالفة لمدلول القرآن؛ فهو شبهات فاسدة عند من له خبرة جيدة بالمعقولات دون من يقلد فيها بغير نظر تام.

(**الثاني**): أنه لو فرض أن هناك دليلاً عقلياً ينافي مدلول القرآن لكان خفياً دقيقاً ذا مقدمات طويلة مشكلة متنازع فيها ليس فيها مقدمة متفق عليها بين العقلاء؛ إذ ما يذكر من الأدلة العقلية المخالفة لمدلول القرآن هي شبهات فاسدة كلها ليست من هذا الباب.

ومعلوم أن المخاطب – الذي أخبر أنه بين للناس، وأن كلامه بلاغ مبين وهدى للناس – إذا أراد بكلامه ما لا يدل عليه ولا يفهم منه إلا بمثل هذه القرينة لم يكن قد بين وهدى؛ بل قد كان لبس وأضل، وهذا مما اتفق المسلمون على وجوب تنزيه الله ورسوله، بل وعامة الصحابة والأئمة من ذلك.

(**الرابع**): أن قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه: «اللهم.. أنت الحق، وقولك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق والنار حق» الحديث، ففي الحديث فرق بين لقائه وبين الجنة والنار، والجنة والنار تتضمن جزاء المطيعين والعصاة، فعلم أن لقاءه ليس هو لقاء الجنة والنار.

(**الخامس**): أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في غير حديث ما يبين لقاء العبد ربه، كما في الصحيحين عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:«ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه حاجب[1] ولا ترجمان؛ فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه، فتستقبله النار؛ فمن استطاع أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل، فإن لم يستطع فبكلمة طيبة» إلى أمثال ذلك من الأحاديث.

(**السادس**): أنه لو أريد بلقاء الله بعض المخلوقات – إما جزاء وإما غير جزاء – لكان ذلك واقعاً في الدنيا والآخرة، فكان العبد لا يزال ملاقياً لربه، ولما علم المسلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن لقاء الله لا يكون إلا بعد الموت: علم بطلان أن (اللقاء) لقاء بعض المخلوقات، ومعلوم أن الله قد جازى خلقاً على أعمالهم في الدنيا بخير وشر، كما جازى قوم نوح وعاد وثمود وفرعون، وكما جازى الأنبياء وأتباعهم، ولم يقل مسلم إن لقاء هذه الأمور في الدنيا لقاء الله، ولو قال قائل إن لقاء الله جزاء مخصوص وهو الجنة مثلاً، أو النار لقيل له ليس في لفظ

---

(١) لفظ حديث عدي بن حاتم عند البخاري ومسلم: **«حجاب»**، ولفظ: **«حاجب»** في غير الصحيحين، وهو بمعنى: حجاب.

هذا لقاء مخصوص، ولا دليل عليه، وليس هو بأولى من أن يقال لقاء الله – تعالى – لقاء بعض ملائكته أو بعض الشياطين، وأمثال ذلك من التحكمات الموجودة في الدنيا والآخرة؛ إذ ليس دلالة اللفظ على تعيين هذا بأولى من دلالته على تعيين هذا فبطل ذلك.

(**الوجه السابع**): أن لقاء الله لم يستعمل في لقاء غيره لا حقيقة ولا مجازاً، ولا استعمل لقاء زيد في لقاء غيره أصلاً؛ بل حيث ذكر هذا اللفظ فإنما يراد به لقاء المذكور؛ إذ ما سواه لا يشعر اللفظ به فلا يدل عليه.

(**الوجه الثامن**): أن قوله – تعالى –: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۞ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَمٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾، فلو كان (اللقاء) هو لقاء جزائه لكان هو لقاء الأجر الكريم الذي أعد لهم، وإذا أخبر بأنهم يلقون ذلك لم يحسن بعد ذلك الإخبار بإعداده؛ إذ الإعداد مقصوده الوصول، فكيف يخبر بالوسيلة بعد حصول المقصود؟ هذا نزاع بين العي الذي يصان عنه كلام أوسط الناس فضلاً عن كلام رب العالمين؛ لا سيما وقد قرن (اللقاء) بالتحية، وذلك لا يكون إلا في اللقاء المعروف لا في حصول شيء من النعيم المخلوق.

(**الوجه التاسع**): أن قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح:

«من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه» أخبر فيه أن الله يحب لقاء عبد ويكره لقاء عبد، وهذا يمتنع حمله على الجزاء؛ لأن الله لا يكره جزاء أحد؛ ولأن الجزاء لا يلقاه الله؛ ولأنه إن جاز أن يلقى بعض المخلوق، كالجزاء أو غيره جاز أن يلقى العبد، فالمحذور الذي يذكر في لقاء العبد موجود في لقائه سائر المخلوقات، فهذا تعطيل النص.

وإما أن يقال: بل هو لاقٍ لبعضها فيتناقض قول الجهمي ويبطل.

ودلائل بطلان هذا القول لا تكاد تحصى، يضيق هذا الاستفتاء عن ذكر كثير منها فضلاً عن أكثرها".

وقال الإمام ابن القيم (في حادي الأرواح: ٣٦٣) بعد أن ذكر قوله – تعالى –: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلاقُوهُ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ﴾، وقوله – تعالى –:

﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا﴾، وقوله – تعالى –: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو اللَّهِ﴾: "أجمع أهل اللسان على أن اللقاء متى نسب إلى الحي السليم من العمى والمانع اقتضى المعاينة والرؤية".

وقال ابن القيم – أيضاً – في نونيته – الكافية الشافية –:

ويرونه سبحانه من فوقهم   نظر العيان كما يرى القمران

هذا تواتر عن رسول الله لم   ينكره إلا فاسد الإيمان

وأتى به القرآن تصريحًا   وتعريضًا هم بسياقه نوعان

وهي الزيادة قد أتت في يونس   تفسير من قد جاء بالقرآن

ورواه عنه مسلم بصحيحه   يروي صهيب ذا بلا كتمان

وهو المزيد كذاك فسره أبو   بكر هو الصديق ذو الإيقان

وعليه أصحاب الرسول وتابعو   هم بعدهم تبعية الإحسان

ولقد أتى ذكر اللقاء لربنا   الرحمن في سور من الفرقان

ولقاؤه إذ ذاك رؤيته حكى   الإجماع فيه جماعة ببيان

وعليه أصحاب الحديث جميع

هم لغة وعرفًا ليس يختلفان

وتقدم في الموضع: (**السادس والعشرون**).

وقال الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان (في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: ١٤٣/٢): "وقد ذكر لقاء الله في القرآن في أكثر من عشرين موضعاً كقوله – تعالى –: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾، وقوله – تعالى – ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً

لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لآتٍ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿يُفَصِّلُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، وقوله – تعالى –: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، وقوله – تعالى –: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِي﴾.

فمن قرأ هذه الآيات ونحوها مما لم نذكره مؤمناً بها علم يقيناً أن مضمونها إخبار الله – تعالى – بأن العبد سيلقى ربه، لقاءً يتضمن المحاسبة والكلام والمقابلة، والمعاينة، والجزاء بالعمل الذي كان العبد يعمله في الدنيا.

ولم يزل أهل السنة من السلف، وأتباعهم يستدلون بمثل هذه الآيات على رؤية الله – تعالى – .

وفي ذلك حديث عدي بن حاتم، وفيه: «واعلموا أن كل واحد منكم سيلقى ربه ليس بينه وبينه ترجمان».

فمن أنكر ذلك فقد خالف كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسلك غير سبيل المؤمنين.

والله – تعالى – جعل التكذيب بلقائه كفراً لا ينفع معه عمل، كما في قوله – تعالى –: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِي وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قال ابن بطة: سمعت أبا عمر الزاهد اللغوي يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: في قوله – تعالى –: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ﴾: أجمع أهل اللغة أن اللقاء هنا لا يكون إلا معاينة ونظرة بالأبصار.

.. فيكتفى بما ذكر، وبذلك يتضح أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم للأنصار: «اصبروا حتى تلقوا الله ورسوله» يتضمن معاينتهم لربهم، وتكليمه لهم ومجازاتهم، وتكريمه لهم بمخاطبتهم قبل أن يدخلهم دار النعيم الأبدي.

فهو صلى الله عليه وسلم يقول لهم: تسلوا عمّا فاتكم من الدنيا، مما تستحقونه بما يكون لكم بعد البعث من الموت، عندما تلقون ربكم، فيكرمكم بتحيته لكم ومخاطبتكم، ورؤيتكم إياه، فذلكم اليوم الذي تسعدون فيه حقاً.

وكذلك تلاقون نبيكم على حوضه، الذي من الله به عليه، فأكرمه به في الموقف الذي يشتد به الظمأ، فأنتم أحق من يرد ذلك الحوض، فتشربون منه دون معوق، أو مكدر، فلا ينالكم بعد ذلك نصب ولا وصب ولا ظمأ ولا أذى".

الموضع الثامن والأربعون.

لم يذكر علو الله، الذي يدل له قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، وكان عليه أن يذكره:

فقد قال الجزائري (في/ تفسيره: ٦١٦/١)، عند قوله – تعالى – الآية: (٦١)، في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾: "ذو القهر التام على الخلق أجمعين".

قلت: قال الرومي (في: م/٤٦): "قلت: أشار المؤلف إلى القهر المأخوذ من قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ﴾، وترك الإشارة إلى الفوقية المستنبطة من الآية، والثابتة له – عز وجل –، وهذه الآية من أدلة أهل السنة على إثبات العلو، والفوقية لله – عز وجل – وقد ذكرها الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه: (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) في معرض الاستدلال على إثبات علو الله على خلقه، فنقل (في ص:١٧٩) قول الإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي – رحمه الله –: باب في بيان استواء الله – سبحانه وتعالى – على العرش: (قال الله – تعالى –: ﴿الرَّحْمنُ عَلَى العَرْش اسْتَوَى﴾، وقال في آية أخرى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، وقال:﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ وقال – تعالى –: ﴿سبِّحَ اسْمَ ربِّك الأعْلى﴾، قال أهل السنة: اللّه فوق السموات لا يعلوه خلق من خلقه.

ومن الدليل على ذلك أن الخلق يشيرون إلى السماء بأصابعهم ويدعونه، ويرفعون إليه رؤوسهم وأبصارهم.

وقال – عز وجل –: ﴿وهُوَ القَاهِرِ فَوْقَ عبادِهِ﴾، وقال – تعالى –: ﴿أأمِنْتُم مَنْ في السماءِ أنْ يخْسِفَ بكمُ الأرْضَ فإذا هي تَمُورُ أمْ أمِنْتم مَنْ في السّماءِ أنْ يُرْسِلَ عليْكُم حاصِباً فَسَتَعْلمَونَ كَيْفَ نَذيرِ﴾، والدليل على ذلك الآيات التي فيها ذكر نزول الوحي).

وقال – أيضاً – (في اجتماع الجيوش الإسلامية ص:٢٧٢)، قول الحارث ابن أسد المحاسبي، قال: (وأما قوله – تعلى –: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿وهُوَ القَاهرُ فَوقَ عِبَادِهِ﴾، ﴿أأمِنْتُم مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾، ﴿إذاً لابتَغَوا إلَى ذِي العَرْش سَبيلاً﴾.

فهذه وغيرها مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، ﴿إلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلِمُ الطيِّبُ﴾، هذا يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها، منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية؛ لأنه أبان في هذه الآيات أنه أراد أنه بنفسه فوق عباده؛ لأنه قال: ﴿أأمِنْتُم مَنْ في السّماء أنْ يخسِفَ بِكُمُ الأرْضَ﴾، يعني: فوق العرش، والعرش على السماء؛ لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء، في السماء، وقد قال: ﴿فَسِيحُوا في الأرْض أرْبَعَة أشْهُرٍ﴾، يعني: على الأرض، لا يريد الدخول في جوفها).

وقال ابن أبي العز (في شرح الطحاوية ص: ٢٥٣): (وأما كونه فوق المخلوقات، فقال – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾) إلى أن قال: (وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: أن رحمتي سبقت غضبي»، وفي رواية: «تغلب غضبي»، رواه البخاري وغيره)".

وقال الجزائري – أيضاً – (في تفسيره: ١/٥٩٤)، عند قوله – تعالى – الآية: (١٨)، في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾، عند تفسيره للمفردات: "القاهر: الغالب المذل المعز، وعند توضيحه لمعنى الآيات قال: وقوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾: تقرير لربوبيته المستلزمة لألوهيته".

قال الرومي(في: م/١٨): "قلت: استدل المؤلف في هذه الآية على ألوهيته – تعالى – وربوبيته، وهي مع دلالتها على ذلك من أدلة العلو لله – تعالى –"، ونقل عن ابن القيم كلام المحاسبي السابق ثم قال: "وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – عند كلامه عن العلو، نقل كلام الحارث بن أسد المحاسبي، وفيه الاستدلال على علو الله – تعالى –، وقد سرد عدة آيات منها: هذه الآية، وهي قوله – تعالى – في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ

عِبَادِهِ﴾، وقد تكررت هذه الجملة في سورة الأنعام مرتين: في الآية الثامنة عشرة، وفي الآية الحادية والستين، فتقرر أن قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ من أدلة علو الله – تعالى – على خلقه، واستوائه على عرشه".

الموضع التاسع والأربعون.

إطلاقه وجوب اتباع العلماء، وكأنهم يشرعون مع الله، وهذا باطل بين البطلان:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٦٥٢)، عند قوله – تعالى – الآية:(١١٩)، في سورة الأنعام: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، عند إشارته إلى ما تهدي إليه الآيات:"حرمة اتباع الأهواء ووجوب اتباع العلماء".

قلت: قوله هذا باطل على إطلاقه؛ فمعلوم أن واجب الاتباع إنما هو الدليل من الكتاب والسنة، والعلماء يسألون عن الحكم الشرعي وما تبين مخالفته للدليل من كلامهم وفتاواهم فيطرح ولا يتبع، ويأتي تفصيل فيه.

قال الرومي (في: م/٢٧): "قلت: الواجب اتباعه هو كتاب الله – عز وجل – وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأما العلماء فلا يصح إطلاق القول بوجوب اتباعهم؛ إلا بتقييد ذلك بقيد وهو: أن يكون ما قالوا به مأخوذ من الكتاب والسنة، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال:«إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين»، رواه البخاري.

وفي موطأ مالك بن أنس، – رحمه الله –: بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله». وقال الشيخ صالح الفوزان (في كتابه: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص: ٦٨): (اعلموا وفقني الله وإياكم أن من الشرك طاعة العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله، قال – تعالى – : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وفي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم: تلا هذه الآية على عدي بن حاتم الطائي، فقال يا رسول الله لسنا نعبدهم، قال: «أليس يحلون ما حرم الله فتحلونه ويحرمون ما

أحل الله فتحرمونه، قال: بلى، قال النبي صلى الله عليه وسلم فتلك عبادتهم»، رواه الترمذي وغيره، وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم فيه اتخاذ الأحبار والرهبان أرباباً من دون الله؛ بأنه ليس معناه الركوع والسجود لهم، وإنما معناه طاعتهم في تغيير أحكامه وتبديل شريعته بتحليلهم الحرام وتحريمهم الحلال، وأن ذلك يعتبر عبادة لهم من دون الله؛ حيث نصبوا أنفسهم شركاء لله في التشريع والتحليل والتحريم، وهذا من الشرك الأكبر لقوله – تعالى – في الآية: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ومثل هذه الآية قوله – تعالى –: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

ثم ذكر فضيلته بعض أقوال الأئمة في اتباع السنة، وعدم قبول قول العلماء إلا بعد ثبوت اعتمادهم على الكتاب والسنة، ومن ذلك قول الإمام الشافعي، – رحمه الله –: (إذا صح الحديث فهو مذهبي)، وقول الإمام أحمد، – رحمه الله –: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، والله – تعالى – يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾)".

وقال الرومي – أيضاً – (في: م/٤١) عند قوله – تعالى – الآية: (٥٩)، في سورة النساء: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، الآية: "قال المؤلف [يعني: الجزائري]: (٤١٨/١) من تفسيره عند كلامه على ما تهدي إليه الآيات: (وجوب طاعة الله وطاعة الرسول وولاة المسلمين من حكام وعلماء فقهاء؛ لأن طاعة الرسول من طاعة الله، وطاعة الوالي من طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لحديث: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني»).

قلت: الكلام على وجوب طاعة الله ورسوله طاعة مطلقة، والتفصيل فيما عداها، وأن طاعة العلماء وغيرهم مقيدة بما إذا كان ما أمروا به متمشياً مع الكتاب والسنة، والكلام على ذلك قد جرى عند التنبيه على تفسير المؤلف لقوله – عز وجل –: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، وقد تم هناك نقل كلام الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وهو كلام مفيد مؤيد

بالأدلة من الكتاب والسنة، والنصوص عن بعض علماء السلف بما يحدد معنى الطاعة التي طلبها الله منا" انتهى.

قلت: نص الحديث هو: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»، وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة، خلاف سياق ما أورده الجزائري؛ حيث أخر ما حقه التقديم كما ترى.

ووجوب طاعة الله وطاعة الرسول طاعة مطلقة تؤخذ من لفظ الآية الكريمة؛ من إثبات الفعل: (أطيعوا) مع الأمر بطاعة الله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾، وإعادته مع الأمر بطاعة الرسول: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ولما لم يُثْبَت الفعل مع طاعة أولي الأمر علم بذلك أن طاعتهم تابعة لطاعة الله ورسوله؛ فهي مقيدة بذلك وليست مطلقة أو مستقلة؛ فلا يطاعون في مخالفة الله ورسوله، وقد نص على ذلك أهل العلم عند تفسير هذه الآية الكريمة.

وسؤال العلماء مأمور به في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والأخذ بما يفتون به واجب الاتباع حتى تتبين مخالفته للدليل من الكتاب والسنة، ولا تلزم محاكمة ما يفتون به أصواب أم خطأ؟، ولكن إذا ظهر الخطأ وجب عدم اتباعهم فيه، وقد قال الله – تعالى –: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في حديث صاحب الشجه «..ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العِي السؤال..»، وقال: «من سأل فأفتي بغير علم فإنما إثمه على الذي أفتاه».

الموضع الخمسون.

إجماله في أن المعصية كفر؛ فإن ثمة فرقاً بين المعصية إذا أطلقت وبين الكفر الأكبر، وما قيل فيه أنه كفر دون الكفر، أي: من المعاصي يجب أن يبين، ونحن بيناه بقرائن أخرى تدل على أنه يقصد الكفر الأكبر؛ فهو تكفير بالمعاصي:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٤٢٥)، عند قوله – تعالى – الآية: (٤)، في سورة المجادلة:﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، قال في مفردات الآية:" ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ لأن الطاعة إيمان والمعصية من الكفران".

وقال – في هداية الآيات –: "طاعة الله ورسوله إيمان ومعصية الله ورسوله من الكفران".

قلت: سار المؤلف في مواضع من تفسيره على مثل هذا الإجمال في العبارات، ومعلوم أن الكفر منه ما هو كفر أكبر مخرج من الملة، ومنه كفر أصغر غير مخرج من الملة مع خطورته الشديدة؛ لأنه كفر؛ فمعصية الله ورسوله منها ما هو كفر مخرج من الملة، ومنها كفر ليس مخرجاً منها.

وفي كتابه: هذا هو الإسلام (ص: ٦) عند كلامه عن القضاء والقدر، قال عن الإنسان:"ثم هو إذا آثر طاعة الشيطان الذي زين له فعل المعصية ففعلها فخبثت نفسه كان من أهل النار، وإذا هو آثر دعوة الله وفعل طاعته فزكت نفسه فهو من أهل الجنة"، ثم أكد هذا المعنى بقوله:

"المعصية لله ورسوله تخبث النفس وإذا خبثت لم يرضها الله بجواره في جنته مع أوليائه، وكذلك الطاعة تزكي النفس فإذا زكت رضيها في جواره في جنته مع أوليائه وصالح عباده".

وبهذا يزول الإجمال؛ فقد جعل الكفر كفراً واحداً مخرجاً من الملة، وهو تكفير بالمعاصي والذنوب التي هي دون الكفر، خلاف منهج أهل السنة والجماعة في التفصيل وفق النصوص الشرعية، وتقدم نظير له في: الموضع (**السابع**).

وقد استدرك عليه هذا الموضع الرومي (في: م/١٧٢)؛ فبعد أن أشار إلى إجماله في العبارات وتكررها في تفسيره، وعدم التقيد بالحدود والتعريفات المعتبرة عند السلف، وبعد أن ذكر كلامه في الموضعين السابقين في المفردات وهداية الآية، قال: "ومعلوم أن الكفر؛ منه ما هو كفر أكبر مخرج عن ملة الإسلام، ومنه ما هو كفر دون كفر، أي: غير مخرج عن ملة الإسلام.

ومنه ما يسمى كفر النعمة؛ ومن أمثلته ما في ورد في صحيح مسلم: (٨٢/١)، في باب: إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، وروى بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت»، وهذا الحديث قد أورده الشيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – في باب: من الإيمان بالله: (الصبر على أقدار الله).

وقد شرحه الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب في ص: ٥١٤، من كتابه (تيسير العزيز الحميد..) فقال: قوله: بهم كفر، أي: هما بالناس، أي: فيهم كفر، قال شيخ

الإسلام[1] (أي: هاتان الخصلتان هما كفر قائم في الناس؛ فنفس الخصلتين كفر، حيث كانتا في أعمال الكفار، وهما قائمتان بالناس، لكن ليس من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق، حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمناً، حتى يقوم به أصل الإيمان، وفرق بين الكفر المعرف باللام، كما في قوله[صلى الله عليه وسلم]: «ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة»، وبين كفر منكر في الاثبات).ا.هـ

ومن ينعم النظر ويمعنه في كلام الشيخ سليمان بن عبدالله، وما ينقله عن شيخ الإسلام يتبين له ما يلتزمه علماؤنا، قديماً وحديثاً من عبارات عند كلامهم على الحدود والأسماء الشرعية، وحرصهم على الابتعاد عما فيه إجمال أو احتمال".

قلت: والحقيقة أنه إذا أضيف كلام الجزائري بعضه إلى بعض لا يحمل إلا على الكفر الأكبر، بل بعض كلامه نص لا إجمال فيه، – كما سبق –؛ فهو ينفي الإجمال في كلامه الآخر.

الموضع الحادي والخمسون.

خطؤه في عدم التعبير بالإيمان بالبعث بدلاً من: عقيدة البعث، كما جرى عليه أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٧٠٧)، عند قوله – تعالى – الآية:[1]، في سورة الماعون: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾، في هداية الآيات:"تقرير عقيدة البعث والجزاء" وفي الفقرة التي بعدها: "أيما قلب خلا من عقيدة البعث والجزاء إلا وصاحبه شر الخلق لا خير فيه البتة".

قلت: قال الرومي (في: م/١٧٧): "قلت: تعبير المؤلف بـ(عقيدة البعث) غير كاف في إيضاح المراد؛ بل العبارة الصحيحة أن يقال: الإيمان بالبعث، فكلمة: (الإيمان) هي العبارة التي ترد بنصوص الشرع.

---

(1) إذا أطلق في (التيسير) شيخ الإسلام فيعني به: ابن تيمية، فقد قال في آخر مقدمته: "فحيث أطلقت شيخ الإسلام فالمراد به الإمام أبو العباس ابن تيمية".

ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سلوني»"، ثم ذكر نص الحديث بتمامه، وهو حديث سؤال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد أتاه في صورة رجل، وفي جواب النبي صلى الله عليه وسلم له: «وتُؤْمِنَ بالبعث»، ثم قال: "وفي صحيح مسلم – أيضاً – عن ابن عباس قال:(قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا)"، ثم ذكر الحديث، وفيه مما يأمرهم به: «الإيمان بالله».

ثم قال: "فهذان الحديثان جرى اختيارهما من صحيح الإمام مسلم وفيهما التصريح من الرسول عليه الصلاة والسلام بكلمة الإيمان وكلمة: (تؤمن)؛ لأنها تحدد المعنى وتحصره في المراد، وهي أدق وأكثر وضوحاً من كلمة: (الاعتقاد) ذات الاحتمال، فقد جاء في المصباح المنير: اعتقدت كذا، وعقدت عليه القلب والضمير، حتى قيل العقيدة ما يدين الإنسان به، وله عقيدة حسنة سالمة من الشك، وقال العلامة الشيخ محمد السفاريني (في شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية) الاعتقاد: هو حكم الذهن الجازم، فإن كان موافقاً للواقع فهو صحيح وإلا فهو فاسد.

قلت: فتحصل أن العبارة السليمة هي عبارة: (الإيمان بالبعث)، فهي أوضح دلالة من عبارة: (عقيدة البعث)، كما سبق توضيح ذلك وبيانه".

الموضع الثاني والخمسون.

ذهابه إلى غير الراجح في النجم، وسجود النجم والشجر، في قوله – تعلى –:﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٧٣/٤)، عند قوله – تعالى – الآية: (٦)، في سورة الرحمن: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾: "النجم ما لا ساق له من النبات، والشجر ماله ساق، يسجدان: يخضعان لله – تعالى – بما يريد منهما في طواعية كالسجود من المكلفين".

قلت: في معنى النجم الوارد في الآية قولان ساقهما الإمام ابن جرير الطبري (في تفسيره: ١١٦/٢٧) أحدهما: ما ذكره المؤلف، والآخر ما أغفله، وهو أنه النجم الذي في السماء،

واختار الأول، بعد أن قال:"اختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿وَالنَّجْمُ﴾ بعد إجماعهم على أن الشجر ما قام على ساق.

فقال بعضهم: عنى بالنجم في هذا الموضع من النبات: ما نجم من الأرض، مما ينبسط عليها، ولم يكن على ساق"، فروى ذلك عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

وعن سعيد بن جبير، قال: النجم:كل شيء ذهب مع الأرض فرشاً، قال: والعرب تسمي الثَّيِ◌ِ◌ِ◌◌ّ◌ِل نجماً.

وروى عن السدي، قال: النجم نبات الأرض، وعن سفيان الثوري، قال: النجم: الذي ليس له ساق.

ثم قال: وقال آخرون:عُني بالنجم في هذا الموضع:نجم السماء، وروى ذلك عن مجاهد، وقتادة، والحسن.

وقال الإمام بن كثير (في تفسيره: ٤/٢٧٠): "وهذا القول هو الأظهر والله أعلم؛ لقوله – تعالى –: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾".

قال الرومي(في: م/١٧٨) وقد قال عن ترجيح ابن كثير: وهو الراجح، ثم قال: "فهذا القول الذي رجحه ابن كثير لا يليق إغفاله؛ لا سيما وهو يتفق مع المشهور من اللغة: بأن النجم هو المعروف في السماء، وإن كان التفسير الآخر مروياً عن السلف – أيضاً –".

قلت: مشكلة المؤلف أنه يأتي بقول يجزم به، وفي معنى النص المفسر أكثر من قول، لا يشير إليه مما يشعر أنه قول واحد، خلاف طريقة أهل العلم، وقد يكون ما قال به شاذاً، أو مرجوحاً، أو ضعيفاً .

وقد مدح تفسيره بقوله: "وهو تفسير خالٍ من الخلافات"!!! وهو اعتراف منه أنه لا يعرج على القول الذي لا يراه، وكأنه قول واحد، وقد يكون في المسألة أكثر من قول أو فيها أقوال، وهذا ما يصدق عليه قول الشاعر في رجل إحدى عينيه معيبة:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

قل لمن يعرف هذا أمديح أم هجاء؟

ولاشك أنه بالنسبة لقول الجزائري عن تفسيره هجاء؛ فليس اجتهاده – لو كان أهلاً للاجتهاد – أولى من اجتهاد غيره – إلا ما قام عليه الدليل –، وهو بذلك يلغي جانباً من العلم.

وقد ورد حديث – فيه التصريح بسجود الشمس سجوداً خاصاً بها كسجود المخلوقات الأخرى كل بحسبه، رواه البخاري ومسلم –: عن أبي ذر الغِفاري رضي الله عنه قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد عند غروب الشمس، فقال: «يا أبا ذر أتدري أين تذهب هذه الشمس؟»، فقلت: الله ورسوله أعلم قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، فيقال لها:

ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك قوله – عز وجل –: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾»، واللفظ للبخاري، ولهما قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ﴾، قال:«مستقرها تحت العرش»، وفي رواية لمسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾».

وقد ذكر الفخر الرازي وجوهاً في معنى السجود من الشمس والقمر، ومن تلك الوجوه السجود الحقيقي فقال (٢٩/٩٠): "حقيقة السجود توجد منهما، وإن لم تكن مرئية، كما يسبِّح كل منهما، وإن لم يفقه كما قال – تعالى –: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾".

وقد تكلم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – في تفسيره عن سجود الظل في قوله – تعالى –: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾، ثم قال في آخر كلامه (٣/٨٨): "ونحن نقول: إن الله – جل وعلا – قادر على كل شيء؛ فهو قادر على أن يخلق للظل إدراكاً يسجد به لله – تعالى – سجوداً حقيقياً،

والقاعدة المقررة عند علماء الأصول هي حمل نصوص الوحي على ظواهرها إلا بدليل من كتاب أو سنة، ولا يخفى أن حاصل القولين:

أن **أحدهما**: أن السجود شرعي، وعليه فهو في أهل السماوات والأرض من العام المخصوص.

والثاني: أن السجود لغوي بمعنى الانقياد والذل والخضوع، وعليه فهو باق على عمومه. والمقرر في الأصول عند المالكية والحنابلة وجماعة من الشافعية أن النص إن دار بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية، حمل على الشرعية؛ وهو التحقيق، خلافاً لأبي حنيفة في تقديم اللغوية، ولمن قال يصير اللفظ مجملاً؛ لاحتمال هذا وذاك، وعقد هذه المسألة صاحب مراقي السعود بقوله:

واللفظ محمول على الشرعي   إن لم يكن فمطلـق العـرفي

فاللغوي على الجلي ولم يجب   بحث عن المجاز في الذي انتخب"

قلت: قال الرومي (بعد الإحالة السابقة: م/١٧٨): "فهذا الذي قاله الشيخ الشنقيطي في سجود الظل، وأنه إذا دار اللفظ بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية، وأمكن حمله على الحقيقة الشرعية؛ فإنه يحمل عليها[١]، ينطبق على السجود من الشمس والقمر[٢]، فيحمل سجودهما على الحقيقة الشرعية، ويوكل علم كيفية ذلك إلى الله – عز وجل –، فالعباد ليسوا مكلفين أو متعبدين بكيفيات لم يعلمهم الله إياها؛ بل المطلوب منهم الوقوف مع النصوص؛ فما ثبت بالكتاب أو السنة وجب الإيمان به، وما لم يثبت فلا تكليف بشأنه".

قلت: وتفسير المؤلف السجود بالخضوع فيه نظر؛ لعدم الدليل الصارف للسجود الوارد في الآية عن معناه المعروف، وقد رد الشيخ صالح بن فوزان في تعقيباته على صفوة التفاسير (ص:

---

(١) قوله: "وأمكن حمله على الحقيقة الشرعية" قيده بهذا القيد وبعده قال: "فيحمل سجودهما على الحقيقة الشرعية" ولم يقيده، وليس هذا القيد من قول الشنقيطي، فقوله كما هو أعلاه: "النص إن دار بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية، حمل على الشرعية".

(٢) ومثلهما: النجوم أو النجم والشجر..إلخ.

٣٨): تفسير السجود بالانقياد فقال: "وكل شيء يسجد لله سجوداً حقيقياً بكيفيته ويعلمها الله؛ كالتسبيح وقد قال – تعالى –: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾".

وهو موافق للوجه الذي ذكره الرازي – فيما سبق –، وهو ما رجحه الشنقيطي – أيضاً – فيما سبق –، وأنه التحقيق عنده.

الموضع الثالث والخمسون.

خلطه في استنباطه بين مأخذ إثبات السمع والبصر لله – تعالى – من قوله في الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/١٣٦–١٣٧)، عند قوله – تعالى – الآية: (١١)، في سورة الشورى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، في شرح الكمات: "أي: السميع لأقوال عباده، العليم بأحوالهم، ثم قال في معني الآيات: "وهو السميع لكل الأصوات، العليم بكل الكائنات".

قلت: قال الرومي (في: م/١٧٩): "قلت: قد أخذ المؤلف صفة السمع الثابتة لله – عز وجل – من قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ أما صفة البصر المأخوذة من قوله – تعالى –: ﴿الْبَصِيرُ﴾ فقد أخذ منها إثبات صفة العلم، وصرفها عن صفة البصر التي نصت عليها الآية.

وقد أشار المفسرون إلى استنباط صفتي السمع والبصر من هذه الآية، فقال أبو جعفر ابن جرير – رحمه الله – (في تفسيره: ٢٥/١٣): (وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾: (يقول – جل ثناؤه – واصفاً نفسه بما هو به، وهو يعني نفسه، السميع لما تنطق به خلقه من قول، البصير لأعمالهم، لا يخفى عليه من ذلك شيء، ولا يعزب عنه علم شيء منه، وهو محيط بجميعه محص صغيره وكبيره: ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾، من خير أو شر).

وقال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية – رحمه الله – (في شرح العقيدة الأصفهانية ص: ٧٣): (قلت: إثبات كونه سميعاً بصيراً، وأنه ليس مجرد العلم بالمسموعات والمرئيات هو قول أهل الإثبات قاطبة من أهل السنة والجماعة من السلف والأئمة وأهل الحديث والفقه والتصوف

والمتكلمين، من الصفاتية) إلى أن قال: (ص: ٧٤) : (وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ على المنبر: «﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، ووضع إبهامه على أذنه وسبابته على عينه»، ولا ريب أن مقصوده بذلك تحقيق الصفة لا تمثيل الخالق بالمخلوق؛ فلو كان السمع والبصر العلم لم يصح ذلك).

وقال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية – رحمه الله – في كتابه (طريق الهجرتين وباب السعادتين ص: ٤٤): (وكذلك إذا أشعر قلبه صفة سمعه – سبحانه – لأصوات عباده على اختلافها وجهرها وخفائها، وسواء عنده من أسر القول ومن جهر به، لا يشغله جهر من جهر عن سمعه لصوت من أسر، ولا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه الأصوات على كثرتها واختلافها واجتماعها؛ بل هي عنده كصوت واحد، كما أن خَلْق الخلق جميعهم وبعثهم عنده بمنزلة واحدة.

وكذلك إذا شهد معنى اسمه (الْبَصِيرُ) – جل جلاله – الذي يرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في حندس الظلماء، ويرى تفاصيل خلق الذرة الصغيرة ومخها وعروقها ولحمها وحركتها، ويرى مد البعوضة جناحها في ظلمة الليل، وأعطى هذا المشهد حقه من العبودية بحرس حركاتها وسكناتها، وتيقن أنه بمرأى منه – سبحانه –، ومشاهدة لا يغيب عنه منها شيء).

وقال – أيضاً – (في كتابه: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص: ٢١٢): (فهو سميع بصير بلا حدود ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا نتعدى القرآن والحديث فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه ولا نتعدى ذلك، ولا يبلغ صفته الواصفون).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في تفسيره: تيسير الكريم الرحمن: ٥٩٧/٦): (﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾، لجميع الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات.

﴿الْبَصِيرُ﴾: يرى دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جداً، وسريان الماء في الأغصان الدقيقة.

وهذه الآية ونحوها دليل لمذهب أهل السنة والجماعة من إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات، وفيها رد على المشبهة في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وعلى المعطلة في قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – (في تفسيره: أضواء البيان: ٢/٢٧٦): (فلله – جل وعلا – سمع وبصر حقيقيان يليقان بكمال الله وجلاله، وللمخلوق سمع وبصر مناسبان لحاله، وبين سمع الخالق وبصره وسمع المخلوق وبصره من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق).

قلت: فظهر مما تقدم إثبات صفتي السمع والبصر لله – تعالى –، وأنهما سمع وبصر حقيقيان، وأنهما غير صفة العلم، كما جرى ضرب بعض الأمثلة للمسموعات والمبصرات، وهو ما يسمى بمتعلق هاتين الصفتين؛ فمتعلق السمع هو المسموعات، ومتعلق البصر هو المبصرات".

قلت: ولقد أحسن من قال في دعائه لربه – تعالى –:

يا من يرى مد البعوض جناحها   في ظلمة الليل البهيم الأليل

ويرى عروق نياطها في نحرها   والمخ في تلك العظام النحل

الموضع الرابع والخمسون.

عدم إيفائه – كما ينبغي – بما يدل له اسم الله – تعالى –: (الصمد):

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/١٣٦،١٣٧)، عند قوله – تعالى – الآية: (٢)، في سورة الإخلاص: ﴿الصَّمَدُ﴾: "السيد الذي يصمد إليه في الحوائج، فهو المقصود في قضاء الحوائج على الدوام".

قلت: في عبارة المؤلف عوز وقصور بيِّن عن تفسير السلف وتقريرات العلماء بما يليق بهذا الاسم الكريم – كما ستراها في نقل الرومي عنهم – وهكذا طريقته في بقية الأسماء، ولعل السبب في هذا ما يدعيه من التيسير، كما يفهمه، وكما هو اسم كتابه!!.

وقد قال الرومي (في: م/١٨٠) عن عبارته : "فإنها غير وافية بالمقصود في شرح هذا الاسم الكريم من أسماء الله الحسنى، وبيان مقتضاه ودلالته"، ثم قال: "قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية – رحمه الله – في كتابه (منهاج السنة النبوية: ١٨٦/٢): (فاسمه الصمد يتضمن صفات الكمال؛ كما روى الوالبي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: هو العليم الذي كمل في علمه، والقدير الذي كمل في قدرته، والسيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي كمل في شرفه، والعظيم الذي كمل في عظمته، والحليم الذي كمل في حلمه، والحكيم الذي كمل في حكمته، وهو الذي كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله – سبحانه وتعالى – هذه صفته لا تنبغي إلا له).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في تفسيره: ٦٢١/٥): (الصمد:هو الذي تقصده الخلائق كلها في جميع حاجاتها وضروراتها وأحوالها؛ لما له من الكمال المطلق في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله).

وللشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – كلام حول معنى الصمد (في أضواء البيان: ١٦٧،١٦٦/٢) نقتطف شيئاً منه، قال:

(قال بعض العلماء: الصمد: السيد الذي يلجأ إليه عند الشدائد والحوائج، وقال بعضهم: هو السيد الذي تكامل سؤدده وشرفه وعظمته وعلمه وحكمته، وقال بعضهم: الصمد؛ هو الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، وعليه فما بعده تفسير له، وقال بعضهم: هو الباقي بعد فناء خلقه، وقال بعضهم: الصمد؛ هو الذي لا جوف له ولا يأكل الطعام، وهو محل الشاهد، وممن قال بهذا القول ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب، ومجاهد، وعبد الله بن بريدة، وعكرمة، وسعيد ابن جبير، وعطاء ابن أبي رباح، وعطية العوفي، والضحاك، والسدي، كما نقله عنهم ابن كثير وابن جرير وغيرهما.

قال مقيده – عفا الله عنه –: من المعروف في كلام العرب إطلاق الصمد على السيد العظيم، وعلى الشيء المصمت الذي لا جوف له)، ثم قال: (فإذا علمت ذلك؛ فالله – تعالى – هو السيد الذي هو وحده الملجأ عند الشدائد والحاجات، وهو الذي تنزه وتقدس عن صفات المخلوقين: كأكل الطعام ونحوه – سبحانه وتعالى – عن ذلك علواً كبيراً)".

قلت: والخلاصة أن الصمد هو من انفرد بصفات الكمال والجلال والجمال وهو الكامل في كل شيء كمالاً مطلقاً وهو الذي تصمد إليه وتحتاج إليه وتعتمد عليه وتفتقر إليه جميع الخلائق في إيجادها وفي بقائها وفي حاجاتها وفي فنائها، وهو غني عنها غنى مطلقاً، وكل ما سبق من المعاني صحيح ولائق به – تعالى – وما هو مختلف منها فاختلافه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، والله أعلم وأعظم وأحكم.

الموضع الخامس والخمسون.

خطؤه في تعليله في قوله عن المشركين: "إقرارهم بأن الله رب السماوات ورب الخلق عندما يسألون لم يكن عن يقين؛ إذ لو كانوا على يقين لما أنكروا توحيد الله وكفروا به"!!:

فقد قال الجزائري(في تفسيره: ٤/١٩١)، عند قوله – تعالى – الآية: (٩)، في سورة الدخان: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾: "دال على أن إقرارهم بأن الله رب السماوات ورب الخلق عندما يسألون لم يكن عن يقين؛ إذ لو كانوا على يقين لما أنكروا توحيد الله وكفروا به، إذاً فهم في شك يلعبون في الأقوال فقط.

ثم قال في الصفحة نفسها: لم يكن إفراد المشركين بربوبية الله – تعالى – لخلقه عن يقين؛ بل هم مقلدون فيه؛ فلذا لم يحملهم على توحيد الله في عبادته، وهذا شأن كل علم أو معتقد ضعيف".

قلت: كلام المؤلف فيه نظر، بل هو خطأ بين؛ فالمشركون مقرون بتوحيد الربوبية، وهو توحيد الله – تعالى – بأفعاله المشاهدة والمتعين أن غيره لا يستطيع خلقها، ونصوص القران الكريم تدل على ذلك في مواضع شتى من الكتاب العزيز، وقد قررهم الله بها وألزمهم باعترافهم بها أنه هو المستحق للعبادة وحده دون سواه، ولم يأت ما يشعر بأن إيمانهم بذلك ضعيف، بل النصوص تدل على خلافه، فقد قال – تعالى –:

﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۞ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ

مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾.

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ٣٣/٥) عند هذه الآيات: "يقرر – تعالى – وحدانيته واستقلاله بالخلق والتصرف والملك؛ ليرشد إلى أنه الله الذي لا إله إلا هو، ولا تنبغي العبادة إلا له وحده لا شريك له؛ ولهذا قال لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم أن يقول للمشركين العابدين معه غيره، المعترفين له بالربوبية، وأنه لا شريك له فيها، ومع هذا فقد أشركوا معه في الإلهية فعبدوا غيره معه، مع اعترافهم أن الذين عبدوهم لا يخلقون شيئاً، ولا يملكون شيئاً، ولا يستبدون بشيء؛ بل اعتقدوا أنهم يقربونهم إليه زلفى:

﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، فقال: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾، أي: من مالكها الذي خلقها ومن فيها من الحيوانات والنباتات والثمرات وسائر صنوف المخلوقات: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، أي: فيعترفون لك بأن ذلك لله وحده لا شريك له، فإذا كان ذلك ﴿قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، أنه لا تنبغي العبادة إلا للخالق الرازق لا لغيره".

إلى أن قال: "وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، أي: سيعترفون أن السيد العظيم الذي يجير ولا يجار عليه هو الله – تعالى – وحده لا شريك له".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كما في مجموع الفتاوى: ٣٧/٢): "وكل واحد من وحدانية الربوبية والإلهية – وإن كان معلوماً بالفطرة الضرورية البديهية، وبالشرعية النبوية الإلهية – فهو – أيضاً – معلوم بالأمثال الضرورية، التي هي المقاييس العقلية.

لكن المتكلمون إنما انتصبوا لإقامة المقاييس العقلية على توحيد الربوبية، وهذا مما لم ينازع في أصله أحد من بني آدم؛ وإنما نازعوا في بعض تفاصيله، كنزاع المجوس والثنوية، والطبيعية، والقدرية، وأمثالهم من ضلال المتفلسفة، والمعتزلة ومن يدخل فيهم، وأما الشرك في توحيد الإلهية فهو الشرك العام الغالب، الذي دخل من أقر أنه لا خالق إلا الله ولا رب غيره من أصناف المشركين، كما قال – تعالى –: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُون﴾".

وقال سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبدالله بن باز – رحمه الله – (في مجموع فتاواه: ٣٤/١): "فتوحيد الربوبية معناه: الإقرار بأفعال الرب وتدبيره للعالم وتصرفه فيه، هذا يسمى توحيد

الربوبية: وهو الاعتراف بأنه الخلاق الرزاق مدبر الأمور ومصرفها، يعطي ويمنع ويخفض ويرفع ويعز ويذل ويحيي ويميت وهو على كل شيء قدير.

وهذا في الجملة أقر به المشركون كما قال – سبحانه –: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، وقال – سبحانه –: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، وقال – تعالى –: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾.

فهم معترفون بهذه الأمور لكنهم لم يستفيدوا من هذا الإقرار في توحيد الله بالعبادة، وإخلاصها له – سبحانه وتعالى –؛ بل اتخذوا معه وسائط، وزعموا أنها شفعاء وأنها تقربهم إلى الله زلفى، كما قال – تعالى –: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾.

فقال – سبحانه – رداً عليهم: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فهو – سبحانه – لا يعلم له شريكاً لا في السماء ولا في الأرض، بل هو الواحد الأحد – سبحانه وتعالى – الفرد الصمد المستحق للعبادة – جل وعلا –، وقال – سبحانه وتعالى –: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۝ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾، ثم قال – سبحانه –: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، والمعنى: يقولون ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، يعني ما عبدناهم لأنهم يضرون وينفعون، أو لأنهم يخلقون ويرزقون، أو لأنهم يدبرون الأمور، ولكن عبدناهم ليقربونا إلى الله زلفى، وليشفعوا لنا عنده.

كما قالوا في الآية السابقة من سورة يونس: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾، وعرف بهذا أنهم لم يعتقدوا أن آلهتهم تنفع وتضر، وتحيي وتميت، وترزق وتعطي وتمنع، وإنما عبدوهم ليشفعوا لهم، وليقربوهم إلى الله زلفى؛ فاللات والعزى ومناة والمسيح ومريم والصالحون من العباد: كل هؤلاء ما عبدهم المشركون الأولون؛ لأنهم ينفعون ويضرون، بل عبدوهم لأنهم يرجون شفاعتهم، وأن يقربوهم إلى الله زلفى، فحكم الله عليهم بالشرك في قوله – تعالى –: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وقال في آية الزمر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾، فحكم

عليهم بالكفر والكذب حين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، فبين أنهم كذبة في زعمهم أنهم يقربونهم إلى الله زلفى، كفرة بهذا العمل، وهو عبادتهم إياهم بالذبح والنذر والدعاء والاستغاثة ونحو ذلك"، إلى أن قال:

"وهذا النوع الذي أقر به المشركون هو توحيد الربوبية، وهو توحيد الله بأفعاله من خلق ورَزْق وتدبير وإحياء وإماتة، وغير ذلك من أفعاله – سبحانه – كما سبق.

وهو حجة عليهم في إنكارهم توحيد الله بالعبادة؛ لأنه يستلزمه ويدل عليه ويوجبه.
فلهذا أقام الله الحجة عليهم بهذا الإقرار فقال: ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، وفي الآيات الأخرى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، ﴿أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾.

ومن تدبر هذا الأمر الذي أقروا به، استفاد لو عقل أن هذا المتصف بهذه الصفات هو المستحق لأن يعبد، ما دام هو الخلاق وهو الرزاق وهو المحيي وهو المميت وهو المعطي وهو المانع وهو المدبر للأمور، وهو العالم بكل شيء والقادر على كل شيء، فكيف تصرف العبادة لغيره، بل كيف يرجى غيره، ويخاف غيره لو عقل أولئك الكفار، ولكنهم لا يعقلون: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾، وقال في المنافقين: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾، وهكذا أشباههم كما قال – سبحانه –: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾، هؤلاء هم الغافلون حقاً وهم أشباه الأنعام، بل هم أضل منها، كما وصفهم الله بذلك في آيات بينات، وحجج نيرات، وبراهين ساطعات".

فكلام سماحته حول هذا النوع من أنواع التوحيد، وهو توحيد الربوبية كلام جميل، وفيه التأكيد على أن المشركين لم ينكروه؛ بل اعترفوا به وأقروا به، ولكنهم رفضوا توحيد الإلهية، فأشركوا في الألوهية، وزعموا أن هؤلاء الشركاء هم وسائط بينهم وبين الله، كما حكى الله عنهم ذلك بقوله : ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾، وحكاه عنهم بقوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾.

الموضع السادس والخمسون.

تخليطه في تفسير أصحاب اليمين وأصحاب الشمال بالأحزاب اليسارية والأحزاب اليمينية:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٨٧/٤)، عند قوله – تعالى – الآية: (٨-٩)، في سورة الواقعة: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ۝ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾: "اليساريون هم أشقياء الدنيا والآخرة؛ لأنهم عندما أخذ غيرهم ذات اليمين طالبين الإيمان والاستقامه، أخذوا هم ذات الشمال طالبين الكفر والفسوق".

قلت: قال الرومي (في: م/١٨٤): "قلت: قد أشار المؤلف عند كلامه على معنى الآيات أن أصحاب المشأمة هم الذين يؤتون كتبهم بشمائلهم، وأصحاب الميمنة هم الذين يؤتون كتبهم بأيمانهم، ولكنه عندما ذكر ما تهدي إليه الآيات عاد ليحمل هذه الآية على الإشارة إلى الأحزاب اليسارية والأحزاب اليمينية، وإن كان لم يصرح بكلمة الأحزاب، ولكن عبارته تشير إلى أن المراد بالآية الأحزاب اليسارية والأحزاب اليمينية، فيفهم منها أن الأحزاب اليسارية مذمومة والأحزاب اليمينية محمودة، ومعلوم أن هذه الأحزاب الحادثة في آخر الزمان والتي يطلق على بعضها اليمين وعلى بعضها اليسار كلها مذمومة وبعيدة عن الإسلام على اختلاف في ذلك بقدر التزام أصحابها بالدين؛ إن كانت ممن ينتسب إلى الإسلام وعدم التزامه.

فنحن بذمنا لأحزاب اليسار نكون قد مدحنا أحزاب اليمين، وهي قد تكون كافرة، وما وقوعنا في هذا المحذور إلا بسبب حملنا لكتاب الله على ما لا يدل عليه، فيقع بسبب ذلك الاضطراب وعدم الثبات؛ فنجد المؤلف يفسر الكلمة بتفسير عند المفردات، وعند المعنى العام أو عند هداية الآيات يفسرها تفسيراً آخر.

والمؤلف في تفسيره هذا يحاول إثبات أن القرآن دل على بعض الأشياء العصرية، ويستشهد بها – أحياناً – لإثبات بعض أمور العقيدة، وهذا المنحى في التفسير بعيد، من وجهة نظري على الأقل. أقول: بعيد عن الصواب؛ إذ إن القرآن العظيم لم يتعرض لكل مذهب من مذاهب الضلال وُجِد أو يوجد في آخر الزمان؛ بل منهج القرآن بيان سبيل الهدى وطريق الضلال، فما وافق الحق فهو حق، وما وافق الباطل فهو باطل".

قلت: والرجل مفتون بغرائب الأخبار كما في تفسيره، وفي رسالته: "اللقطات فيما ظهر للساعة من علامات"، و: "..أعاجيب المخترعات الحديثة".

وهذه النوعية من الجهال لا يقدرون العلم والدين ولهم اتجاهات ومآرب شتى تختلف أو تتفق، وكلهم يلهثون وراء الشهرة ويتناصرون على الباطل، وهم كثير لا كثرهم الله وقيض لهم من

يكشفهم ويفضحهم، وكفى الله الأمة شرهم وأمكن منهم، ومثل الجزائري من القصاصين صالح ابن عواد الغامسي وعائض بن عبد الله القرني وغيرهم من النجوميين المهرجين وأشياعهم والمخدوعين بهم.

الموضع السابع والخمسون.

تخبطه في قوله: "ربط الطائرات النفاثة في الحظائر والمدرعات، وإعدادها للقتال في سبيل الله حلَّ محل ربط الجياد من الخيل في سبيل الله"، وهذا يلغي ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من أن الخيل تبقى أداة جهاد وحرب باستمرار إلى قيام الساعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/١٤)، عند قوله – تعالى – الآية: (٣١–٣٣)، في سورة ص: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ۝ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ۝ رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾: "ربط الطائرات النفاثة في الحظائر والمدرعات، وإعدادها للقتال في سبيل الله حلَّ محل ربط الجياد من الخيل في سبيل الله".

قلت: قال الرومي (في: م/١٦٤): "قلت: في هذا الحكم إجمال، فهو غير صحيح بهذا الإطلاق؛ فلو قيد بأن لكل زمان عدته وأسلحته وآلته الصالحة للحرب، وأن هذه الأمور وهي عدة القتال مما يخضع ويتمشى مع أحوال الناس وظروف الجهاد في سبيل الله.

لو قيد بذلك لكان أولى وأقرب إلى الصواب؛ لأن الجزم بانتهاء ربط الخيل غير مسلَّم – فالله أعلم – فقد يأتي زمان تعود فيه الأمور وتتغير الأحوال، بحيث يصبح الجهاد بواسطة الخيل ولو في جهة من الدنيا، فلا يشترط أن تكون العدة للحرب متماثلة ومتساوية في الأمكنة كافة وفي سائر الأزمان.

بل ورد في السنة النص على الخيل وبقائها إلى يوم القيامة في صحيح البخاري عن عروة بن الجعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

وقد رواه البخاري – رحمه الله – بسند آخر في الباب الذي بعد باب الحديث الأول، وعند شرح الحافظ ابن حجر – رحمه الله – لهذا الحديث[1] قال (في فتح الباري: ٥٦/٦): قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الخيل معقود..إلخ» سبقه إلى الاستدلال بهذا الإمام أحمد؛ لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة، وفسره بالأجر والمغنم، المغنم المقترن بالأجر إنما يكون من الخيل بالجهاد.

ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلاً؛ فدل على أن لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر، وفي الحديث الترغيب في الغزو على الخيل، وفيه – أيضاً – بشرى ببقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة؛ لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين، وهم المسلمون، وهو مثل الحديث الآخر: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق» الحديث[2]".

قلت: ولقد أحسن الشيخ الرومي في استدراكه على الجزائري، وإن كان كلامه –رحمه الله – يدل على موافقته في انقطاع الخيل في القتال في بعض الأزمان، بقوله: "فقد يأتي زمان تعود فيه الأمور.." وهو محل نظر؛ فالخيل وإن لم تكن في الأولويات في القتال في هذا الزمان كما كانت في الزمان القديم أو في بعض الأزمنة إلا أنها كانت ولا تزال عاملاً مساعداً مع الجيوش وتعتبر وسيلة في الحروب والقتال وقد لا يستغنى عنها.

وقد تكون لها الأولوية على غيرها في بعض الحروب والمعارك في هذا الزمان – أيضاً –، وربما لا يحسم بعض المعارك ويصلح لبعض المهمات في الحروب إلا الخيل، مع وجود الأسلحة والقوة في هذا العصر أو حتى ما هو أقوى في أي عصر آخر، وسوف تبقى وسيلة من وسائل الحرب إلى يوم القيامة، كما أخبر الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه، وذلك يدل

---

(١) بوب عليه البخاري بقوله: باب الجهاد ماض مع البر والفاجر، ونص الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأجر والمغنم».

(٢) رواه مسلم عن جابر بن عبد الله أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، الحديث.

على استمرار بقائها والحاجة إليها، وهو الذي قال عنه مرسله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾.

وقد قال صلى الله عليه وسلم – كما في صحيح مسلم: (٤٨٣/١٢، مع النووي) – وهو على المنبر: «﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي»؛ فتكون الخيل باقية مع الرمي، وما يرميه كالطائرات، وما يرمى به من الأسلحة كالمدفعية والصواريخ، وفي السياق الكريم: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾، مما يشعر بالإستعداد باتخاذ وإعداد جميع الأنواع من القوة والوسائل الحربية لقتال الأعداء، وذلك من أسباب النصر.

ومعلوم أن الخيل وسيلة للحروب في آخر الزمان، مما يدل على تعطل وسائل العصر؛ فقد ورد في صحيح مسلم: (٣٣٠/١٨، مع النووي) عن الطليعة الذين يرسلهم المسلمون لاستطلاع خبر خروج الدجال عند ما يصيح بهم الشيطان أن الدجال قد خلفهم في أهليهم – في المدينة – وهو كاذب، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «فيبعثون عشرة فوارس طليعة»، قال: «إني لأعرف أسماءهم وأسماء آبائهم وألوان خيولهم، هم خير فوارس على ظهر الأرض يومئذ، أو من خير فوارس على ظهر الأرض يومئذ».

وورد في صحيح مسلم – أيضاً –: (٣٢٥/١٨)، مع النووي) أن من سلاحهم يومئذ في قتالهم مع الروم، وانتصارهم عليهم في(القسطنطينية): السيوف، قال صلى الله عليه وسلم: «فبينما هم يقتسمون الغنائم قد علقوا سيوفهم بالزيتون إذ صاح فيهم الشيطان إن المسيح قد خلفكم في أهليكم. وذلك باطل».

إذاً فوجود الخيل كان ولا يزال ضرورياً في الحروب ولم ينقطع، وسوف يبقى، وهو ما يسمى بسلاح الفرسان – عندنا ونحوه – الذي تحتفظ به الجيوش ضمن قواتها في بلاد المسلمين وغيرها، وحديث الرسول دليل على بقائها وبقاء الإسلام وأمة الإسلام تقاتل وتجاهد في سبيل الله؛ إذا اقتضى الحال لذلك وتهيأت أسبابه إلى قيام الساعة، ولا يلزم انقطاعها؛ لكون الجهاد يكون واقعاً في حال دون حال وفي زمان دون زمان ومكان دون مكان أو لا يكون؛ لأن الأمة قد تكون في حال قوة ولا حاجة بها إلى الجهاد أو في حال ضعف ولا يستطيع الجهاد بعضها أو كلها؛ ولكن الجهاد حكماً لا ينقطع؛ فهو باق – ببقاء هذا الدين – إلى يوم القيامة، لا يبطل في قوة أو ضعف، ولا يبطله عز عزيز ولا ذل ذليل.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، – كما في صحيح مسلم –: «من مات ولم يغزو، ولم يحدث به نفسه، مات على شعبة من نفاق».

قلت: وقوله – تعالى –: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾، لا مأخذ على المؤلف في تفسير هذه الآية؛ فقد فسرها على ظاهرها – وهو الصحيح، وهو ما يجب المصير إليه –: أن نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام: "جعل يمسح بيده سوقها وأعناقها"، وإنما ناسب أن أذكر أن الصحيح تفسيرها هنا وأؤيده بكلام أهل العلم؛ لأن ظاهرها وهو الحق خلاف ما ذهب إليه بعضهم – من المتقدمين والمتأخرين – في كتب التفاسير وغيرها، من أن سليمان عليه الصلاة والسلام قطع رقاب الخيل وعراقيبها؟!!.

قال الإمام الطبري (في تفسيره: ٢١/١٩٥)، بعد ما ذكر أقوالاً: "وقال آخرون: بل جعل يمسح أعرافها وعراقيبها بيده حُبًّا لها.

ثم ساق السند إلى عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس – وهو أصح الأسانيد عنه رضي الله عنه – ، قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأعْنَاقِ﴾، يقول: جعل يمسح أعراف الخيل وعراقيبها: حباً لها.

وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبه بتأويل الآية؛ لأن نبيّ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم لم يكن – إن شاء الله – ليعذب حيوانًا بالعرقبة، ويهلك مالاً من ماله بغير سبب، سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها".

وقال القرطبي (في تفسيره: ١٥/١٩٦): " قال: الزهري وابن كيسان كان يمسح سوقها وأعناقها، ويكشف الغبار عنها حباً لها".

الموضع الثامن والخمسون.

لم يفسر الآية بما تقتضيه من معنى خاص، وما تدل له من علو الله – تعالى –:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٣٧١)، عند قوله – تعالى – الآية: (٥٥)، في سورة القمر: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾: "عند مليك مقتدر، أي: ذلك ملك مقتدر على ما يشاء وهو الله – جل جلاله –"

قلت: لم يذكر ما تدل له كلمة: ﴿عِنْدَ﴾؛ فما يقال: إنه عند الله يدل على معنى زائد لم يتطرق إليه الجزائري؛ فكلمة: ﴿عِنْدَ﴾، لها دلالة عند علماء أهل السنة على خلاف ما لم يكن كذلك؛ فوصف بعض الأشياء بأنها عند الله تكتسب به زيادة منزلة ودرجة عن غيرها مما لم يكن كذلك، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم –كما في مسند الإمام أحمد، وصحيح مسلم – أنه قال: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن – عز وجل – وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا».

وقد أشار الإمام ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ٢٦٩/٤) إلى هذا المعنى، فقال: "قوله: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾، أي: في دار كرامة الله ورضوانه وفضله، وامتنانه وجوده وإحسانه: ﴿عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾، أي: عند الملك العظيم الخالق للأشياء كلها ومقدرها، وهو مقتدر على ما يشاء مما يطلبون"، ثم ذكر الحديث السابق مستدلاً به على ذلك.

وقد عد شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية – رحمه الله – جعل بعض الخلق عنده دون بعض من أدلة علوه فذكرها مع الأدلة الكثيرة الدالة على علو الله – تعالى – فقال (كما في مجموع الفتاوى: ١٦٤/٥): ".. وتارة يجعل بعض الخلق (عنده) دون بعض كقوله – تعالى –: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾، ويخبر عمن عنده بالطاعة كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾، فلو كان موجب العندية معنى عاماً كدخولهم تحت قدرته ومشيئته وأمثال ذلك: لكان كل مخلوق عنده؛ ولم يكن أحد مستكبراً عن عبادته، بل مسبحاً له ساجداً وقد قال – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، وهو – سبحانه – وصف الملائكة بذلك رداً على الكفار المستكبرين عن عبادته".

وقد بين الشيخ عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في تفسيره: ٢٤٢/٧) فقه قوله – تعالى –: ﴿عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾، وأنها قرب ومزية خاصة يظفر بها المؤمنون من ربهم، فقال: "﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾، أي: في جنات النعيم، التي فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، من الأشجار اليانعة، والأنهار الجارية، والقصور الرفيعة، والمنازل الأنيقة، والمآكل والمشارب اللذيذة، والحور الحسان، والروضات البهية في الجنان، ورضوان الملك الديان، والفوز بقربه، ولهذا قال: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾، فلا تسأل بعد هذا عما يعطيهم ربهم من كرامته وجوده، ويمدهم به من إحسانه ومنته".

فتبين أن لقوله – تعالى –: ﴿عِنْدَ مَلِيكٍ﴾، دلالة ومعنى في باب الأسماء والصفات، وأن هذه الآية من أدلة إثبات العلو لله – عز وجل –.

وذكر بعض أهل العلم بالمعاني أن كلمة:(مقعد) أبلغ وأمكن من: (مجلس).

وقوله: "مقتدر على ما يشاء" كان يجب عليه أن يقول: "مقتدر على كل شيء" أو "على كل شيء قدير"؛ كما يقول أهل السنة، ولا يقول كما يقول المبتدعة من المعتزلة القدرية، والأشاعرة والماتريدية، وتقدم أنه على مذهب القدرية المجبرة؛ فتجده من اليمين إلى الشمال، كما قيل:

يوم بحزوى ويوم بالعقيق ويو ... م بالعذيب ويوم بالخليصاء

وتارة تنتحي نجداً وآونة ... شعب العقيق وطوراً قصر تيماء

وكما قيل:

يوماً يمان إذا لاقيت ذا يمن ... وإن لقيت معدياً فعدنان

وكما قيل:

نزلوا بمكة في قبائل هاشم ... ونزلتَ في البيداء أبعد منزل

قال العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع – رحمه الله – (في حاشيته على العقيدة الطحاوية ص: ١٨): "يجئ في كلام بعض الناس: وهو على ما يشاء قدير، وليس ذلك بصواب، بل الصواب ما جاء بالكتاب والسنة: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، لعموم مشيئته وقدرته – تعالى – خلافاً لأهل الاعتزال الذين يقولون إن الله – سبحانه – لم يرد من العبد وقوع المعاصي، بل وقعت من العبد بإرادته لا بإرادة الله، ولهذا يقول أحد ضلالهم:

زعم الجهول ومن يقول بقوله ... أن المعاصي من قضاء الخالق

إن كان حقاً ما يقول فلم قضى ... حد الزنا وقطع كف السارق

وقال أبو الخطاب – رحمه الله – في بيان الحق والصواب:

قالوا: فأفعال العباد فقلت ما ... من خالق غير الإله الأمجد

قالوا: فهل فعل القبيح مراده قلت الإرادة كلها للسيد

لو لم يرده وكان كان نقيصة سبحانه عن أن يعجزه الردى

وهذه الإرادة التي ذكرها أبو الخطاب في السؤال هي الإرادة الكونية القدرية لا الإرادة الكونية الشرعية".

وقال العلامة صالح الفوزان – حفظه الله – (في التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية): "أما العبارة التي يقولها بعض المؤلفين: (إنه على ما يشاء قدير). فهذه غلط؛ لأن الله لم يقيد قدرته بالمشيئة، بل قال: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فقل ما قاله الله – سبحانه وتعالى –:

إنما هذه وردت في قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ ؛ لأن الجمع له وقت محدد في المستقبل، وهو قادر على جمعهم في ذلك الوقت، أي: أهل السماوات وأهل الأرض، قال – تعالى –: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾.

وقال – أيضاً – في الكتاب نفسه: "والله هو الذي وصف نفسه بأنه على كل شيء قدير من الموجودات ومن المعدومات، لم يقيد قدرته بشيء معين، لا يعجزه شيء، ولا يجوز التقييد بأنه قدير على كذا، ولا يقال: إنه على ما يشاء قدير، إنما هذا خاص بجمع الله – سبحانه وتعالى – لأهل السموات والأرض: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾، وهذه قضية معينة"

وقال العلامة محمد صالح العثيمين (في المجلد الأول – باب المناهي اللفظية – مجموع فتاوى و رسائل) إجابة عن: "إن الله على ما يشاء قدير".

"هذا لا ينبغي لوجوه:

الأول: أن الله – تعالى – إذا ذكر وصف نفسه بالقدرة لم يقيد ذلك بالمشيئة في قوله – تعالى –: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾، فعمم في القدرة كما عمم في الملك، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا

بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فعمم في الملك والقدرة، وخص الخلق بالمشيئة لأن الخلق فعل، والفعل لا يكون إلا بالمشيئة.

أما القدرة فصفة أزلية أبدية شاملة لما شاء وما لم يشأه، لكن ما شاءه – سبحانه –وقع وما لم يشأه لم يقع والآيات في ذلك كثيرة.

الثاني: أن تقييد القدرة بالمشيئة خلاف ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعه، فقد قال الله عنهم: ﴿يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ولم يقولوا: (إنك على ما تشاء قدير)، وخير الطريق طريق الأنبياء وأتباعهم فإنهم أهدى علماً وأقوم عملاً.

الثالث: أن تقييد القدرة بالمشيئة يوهم اختصاصها بما يشاؤه الله – تعالى – فقط، لاسيما وأن ذلك التقييد يؤتى به في الغالب سابقاً حيث يقال: (على ما يشاء قدير) وتقديم المعمول يفيد الحصر كما يُعلم ذلك في تقرير علماء البلاغة وشواهده من الكتاب والسنة واللغة، وإذا خصت قدرة الله – تعالى – بما يشاؤه كان ذلك نقصاً في مدلولها وقصراً لها عن عمومها، فتكون قدرة الله – تعالى – ناقصة حيث انحصرت فيما يشاؤه، وهو خلاف الواقع فإن قدرة الله – تعالى – عامة فيما يشاؤه وما لم يشأه، لكن ما شاءه فلابد من وقوعه، وما لم يشأه فلا يمكن وقوعه.

فإذا تبين أن وصف الله – تعالى – بالقدرة لا يُقيد بالمشيئة، بل يطلق كما أطلقه الله – تعالى – لنفسه فإن ذلك لا يعارضه قول الله – تعالى –: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾، فإن المقيد هنا بالمشيئة هو الجمع لا القدرة، والجمع فعل لا يقع إلا بالمشيئة؛ ولذلك قيد بها، فمعنى الآية أن الله – تعالى – قادر على جمعهم متى شاء وليس بعاجز عنه كما يدعيه من ينكره، ويقيده بالمشيئة رد لقول المشركين الذين قال الله – تعالى – عنهم: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۞ قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فلما طلبوا الإتيان بآبائهم تحدياً وإنكاراً لما يجب الإيمان به من البعث، بين الله – تعالى – أن ذلك الجمع الكائن في يوم القيامة لا يقع إلا بمشيئته ولا يوجب وقوعه تحدي هؤلاء وإنكارهم كما قال الله – تعالى –: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۞ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۞

يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ .

والحاصل أن قوله – تعالى –: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾، لا يعارض ما قررناه من قبل؛ لأن القيد بالمشيئة ليس عائداً إلى القدرة وإنما يعود إلى الجمع.

وكذلك لا يعارضه ما ثبت في صحيح مسلم في كتاب: (الإيمان)، في: (باب آخر أهل النار خروجاً) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «آخر من يدخل الجنة رجل»، فذكر الحديث، وفيه أن الله – تعالى – قال للرجل: «إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قادر»، وذلك لأن القدرة في هذا الحديث ذكرت لتقرير أمر واقع، والأمر الواقع لا يكون إلا بعد المشيئة، وليس المراد بها ذكر الصفة المطلقة التي هي وصف الله – تعالى – أزلاً وأبداً، ولذلك عبر عنها باسم الفاعل: (قادر) دون الصفة المشبهة: (قدير)، وعلى هذا فإذا وقع أمر عظيم يستغربه المرء أو يستبعده فقيل له في تقريره: (إن الله على ما يشاء قادر) فلا حرج في ذلك، وما زال الناس يعبرون بمثل هذا في مثل ذلك، فإذا وقع أمر عظيم يستغرب أو يستبعد قالوا: (قادر على ما يشاء)، فيجب أن يعرف الفرق بين ذكر القدرة على أنها صفة لله – تعالى – فلا تقيد بالمشيئة، وبين ذكرها لتقرير أمر واقع فلا مانع من تقييدها بالمشيئة؛ لأن الواقع لا يقع إلا بالمشيئة، والقدرة هنا ذكرت لإثبات ذلك الواقع وتقرير وقوعه، والله سبحانه أعلم".

وقال (في الشرح الممتع ٥/٣٢٢:) "فإن قال قائل: عبارة تردد كثيراً عند الناس: (إن الله على ما يشاء قدير) هل هذا جائز؟.

قلنا: لا يجوز إلا مقيداً؛ لأنك إذا قلت: (إنه على ما يشاء قدير) أوهم أن ما لا يشاء لا يقدر عليه، وهو قادر على الذي يشاء والذي لا يشاء .

لكن إذا قيّدت المشيئة بشيء معيّن صح، كقوله – تعالى –:

﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾، أي: إذا يشاء جمعهم فهو قادر عليه.

وكذلك في قصة الرجل الذي أدخله الله الجنة آخر ما كان، فقال الله له:

﴿إني على ما أشاء قادر﴾، لأنه يتعلق بفعل معين"

وقال العلامة عبد العزيز بن عبد الله الراجحي – حفظه الله –: "والمعتزلة قالوا: إن الله ليس على كل شيء قدير، بل يقولون: (على ما يشاء قدير)، ولهذا في بعض الكتب تجد: (والله

على ما يشاء قدير)، قصدهم من هذا إنكار دخول أفعال العباد في قدرة الله، وهذا غلط، والوجه: (والله على كل شيء قدير)، أما: (والله على ما يشاء قدير) فيتمشى مع مذهب المعتزلة؛ لأن الله [عندهم] قدير على ما يشاؤه وليس قديراً على ما لا يشاؤه ويفعله العباد.

وأما قوله : ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾، فهذا مقيد بالجمع، ولهذا بَيَّن المؤلف – رحمه الله – معتقد أهل السنة والجماعة فقال :

(وأجمع أئمة السلف من أهل الإسلام على الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره)، يعني: أهل الإسلام أجمعوا على القدر سواء خيراً أو شراً، خيراً مما يحصل للإنسان مما يعطيه الله من الفضل والنعم والمال والصحة والولد، أو شراً بالنسبة إليه كالمصائب والمعاصي التي تقدر عليه".

وقال العلامة بكر أبو زيد (في معجم المناهي): "والله على ما يشاء قدير

في ترجمة الشيخ عبد الرحمن بن حسن – رحمه الله – من كتاب: عنوان المجد، قال : (هذه الكلمة اشْتُهِرَت على الألسن من غير قصد وهي قول الكثير إذا سأل الله – تعالى –: (وهو القادر على ما يشاء)، وهذه الكلمة يقصد بها أهل البدع شراً، وكل ما في القرآن: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وليس في القرآن والسنة ما يخالف ذلك أصلاً؛ لأن القدرة شاملة كاملة، وهي والعلم صفتان شاملتان تتعلقان بالموجودات والمعدومات، وإنَّما قصد أهل البدع بقولهم: (وهو على ما يشاء) أن القدرة لا تتعلق إلا بما تعلقت به المشيئة).

وفي جواب للشيخ محمد بن إبراهيم – رحمه الله تعالى – قال: (الأولى أن لا يطلق. ويُقال: إن الله على كل شيء قدير؛ لشمول قدرة الله – عز وجل – لما يشاؤه ولما لا يشاؤه).

هذا ما رأيته مسطراً في المنع .

وقد جاء إطلاقها في حديث ابن مسعود الطويل: في آخر أهل النار خروجاً، في صحيح مسلم: ترجم عليه النووي بقوله:

باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، وجاء في آخر الحديث : (قالوا ممّ تضحك يا رسول الله؟، قال: «من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين، فيقول: إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قدير»

وفي الرواية: (في كتاب السنة لابن أبي عاصم: ١/٢٤٥، وفي كتاب الإيمان لابن منده) بلفظ: «ولكن على ما أشاء قادر».

لكن هذا الإطلاق مقيد بأفعال معينة كهذا الحديث، وكذلك في الآية ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ معلقة بالجمع، وعليه فإن إطلاق هذا اللفظ له **حالتان**: **الأولى**: على وجه العموم، فهذا ممتنع **لثلاثة وجوه**:

١- لأن فيها تقييداً لما أطلقه الله .

٢- لأنه موهم بأن ما لا يشاؤه لا يقدر عليه .

٣- لأنه موح بمذهب القدرية .

و**الحالة الثانية**: على وجه التقييد كما ذكر".

وقال العلامة عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين – رحمه الله –: (كما مجلة الدعوة، عدد: ١٥٤٦، صفر: ١٤٢٧ هـ، والدرر الناضرة في الفتاوى المعاصرة) في إجابة عن

: "إنه على ما يشاء قدير".

: "هذه عبارة موهمة، ويستعملها بعض العلماء كابن كثير في تفسيره، لكن ذلك عن حسن ظن، والأولى عدم استعمالها؛ فإنها تقيد قدرة الله على ما يشاؤه فقط، مع أن الله – تعالى – قادر على كل شيء من ما يشاؤه كوناً وقدراً ومن ما لم يقدره.

ويدخل في ذلك جميع الحركات والسكنات، وأفعال المخلوقين.

وهناك طائفة من المعتزلة القدرية يقال لهم: المرشدة يستعملون التعبير بقولهم: إنه على ما يشاء قدير؛ فيخرجون ما لا يشاء عن قدرته – تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً –.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – برسالة مستقلة سرد فيها النصوص التي فيها عموم قدرته على كل شيء، وهي في القرآن تزيد على أربعين موضعاً، وكذا في الأحاديث النبوية كثير.

ثم لو وجد نص فيه أنه قادر على ما يشاء فليس فيه دليل على نفي قدرته على ما لا يشاء، بل هو من جملتها؛ فعبارة: (على ما يشاء قدير) لا تجوز، وفيها محذور؛ فهم يتوصلون بها إلى نفي قدرته على أفعال العباد، ونحو ذلك".

وقال العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (في شرحه للواسطية): "وقوله: (المعدوم) يعني: لما

لم يشأه الله – جل وعلا – فهو – سبحانه – ما شاءه كان، لكن ما يقدر عليه – سبحانه – ربما يكون، وربما لا يكون، بحسب حكمته – جل وعلا –، وهذا لأجل إطلاق الشمول في النصوص في قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة: أن قدرة الله شاملة للمعدومات والموجودات كما قال – سبحانه –: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾؛ فإذن الإسماع إسماع الاستجابة ما حصل، ولو أسمعهم إسماع الاستجابة لتولوا وهم معرضون.

وهذا تابع للعلم وهو تابع – أيضاً – للقدرة كما قال – جل وعلا –: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، ففي هذه الآية إثبات أن الله قادر على هذه الثلاثة أشياء: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، هو قادر على هذا الشيء، وهل هذا الشيء حصل؟ موجود أو معدوم؟

قال عليه الصلاة والسلام حينما تلا هذه الآية: «أعوذ بوجهك»، فأُجِيب، وقال – أيضاً – في قوله: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ»، «أعوذ بوجهك»، فأُجِيب، وقال في قوله: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، «هذه أهون»؛ لأن الله – جل وعلا – لم يُعْطِهِ ذلك.

قال العلماء دلت الآية على أن قدرة الله على ما شاءه وعلى ما لم يشأه،

فقوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيه عموم في القدرة على ما شاءه وعلى ما لم يشأه وهذا مذهب أهل السنة.

والأشاعرة والماتريدية وغيرهم يقولون إن القدرة لها تعلقان: تعلق **صلوحي**، وتعلق **قديم**.

هذا بحث يحتاج إلى تفصيل لكن – أيضاً – مما يناسب الكلام هذا هنا يقولون: إن قدرة الله متعلقة بما شاءه.

ولهذا يقول الأشاعرة كثيراً في كتبهم (والله على ما يشاء قدير).

وهذه عند أهل السنة والجماعة باطلة لا يجوز أن يخالف المرء نص القرآن، ويقول: (والله على ما يشاء قدير)، نعم هو – جل وعلا – على ما يشاء قدير، لكن قدرته على ما يشاء وعلى ما لم يشأ.

فعندهم القدرة متعلقة بما شاءه، وعند أهل السنة القدرة متعلقة بما شاءه وبما لم يشأه لقوله: – سبحانه –: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾.

نعم جاء في بعض الأحاديث: «إني على ما أشاء قادر»، و«إني على ما أشاء قدير»، وهذا يثبته أهل السنة؛ لأنه دليل على أنه – جل وعلا – على ما يشاء قدير، وهذا دل عليه قوله: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، لكن عندهم شعار أنهم يُعرِضون عن قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، إلى قولهم: (والله على ما يشاء قدير).

وإذا كان شعاراً لأهل البدع فإن استعماله فيه موافقة لهم مع صحته في نفسه معنى.

وقول القائل: (إنه على كل شيء قدير) هذا يشمل ما شاءه وما لم يشأه وفيه موافقة للنصوص من الكتاب والسنة.

هذا معنى قول شيخ الإسلام: (من الموجودات والمعدومات)، هو على كل شيء قدير من الموجود والمعدوم"

وقال (في شرحه على الطحاوية): "وقوله: (ذلك بأنه على كل شيء قدير) تتعلق به المسألة الخامسة هذه، وهي أنّ أهل السنة يجعلون قدرة الرب – جل وعلا – متعلقة بكل شيء، واسم الله القدير متعلق بكل شيء، وقدرة الله غير محصورة، بل هو – سبحانه – قادر على ما شاء وعلى ما لم يشأ، وهذا هو مذهب أهل الحديث والسنة، وبه جاء القرآن العظيم وكل ما في القرآن تعليق القدرة بكل شيء ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾، ونحو ذلك من الآيات التي فيها تعليق القدرة بكل شيء.

أهل البدع وأهل الكلام يعلّقون القدرة بما يشاؤه الرب – جل وعلا – فيقولون تعلق قدرة الرب بما يشاؤه؛ ولذلك ترى أنهم يعدلون عما جاء في القرآن : ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ إلى قولهم: (والله على ما يشاء قدير)؛ لأن القدرة عندهم متعلقة بما شاءه الله وليست متعلقة بما لم يشأه، فعندهم قدرة الله تتعلق بما شاء أن يحصل أما ما لم يشأ أن يحصل فإنه لا تتعلق به القدرة، فإذا قيل: هل الله قادر على أن لا يوجد إبليس؟ يقولون: لا غير قادر. هل الله قادر على أن لا توجد السموات؟ يقولون: لا، غير قادر؛ لأنّ القدرة عندهم متعلقة بما شاءه، وما لم يشأه في كونه وفي ملكوته مما لم يحصل بعد أو مما حصل خلافه فإنّ القدرة غير متعلقة

به؛ فلذلك يقول قائلهم: (ليس في الإمكان أبدع مما كان)؛ لأن القدرة عندهم متعلقة بما شاءه الله.

وهذا القول باطل بوضوح وذلك لدليلين:

أما **الأول** : أن الذي جاء في القرآن – كما ذكرنا لك –، تعليق القدرة بكل شيء في الآيات التي ذكرت لكم طرفاً منها.

الثاني : أن الله – جل وعلا – قال في سورة الأنعام: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾، ولما نزلت هذه الآية تلاها عليه الصلاة والسلام فقال: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾، قال عليه الصلاة والسلام «أعوذ بوجهك»، ثم تلا: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، فقال عليه الصلاة والسلام: «أعوذ بوجهك﴾، ثم تلا: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قال عليه الصلاة والسلام: «هذه أهون»، والله – جل وعلا – لم يشأ أن يبعث على هذه الأمة عذاباً من فوقها أو من تحت أرجلها، فيهلكهم بسَنَة بعامّة، بل جعل بينهم بأسهم شديد، لحكمته – سبحانه وتعالى – العظيمة العلية، فدلت الآية على أنّ قدرة الله تتعلق بما لم يشأ أن يحصل: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾، وهذا لم يشأه الله – جل وعلا – ومع ذلك تعلقت به القدرة، وهذه من الكلمات التي يكثر عند أهل العصر استعمالُها فليتنبه أنها من آثار قول الاعتزال.

في بعض الأحاديث جاء «والله على ما يشاء قادر»، و«إني على ما أشاء قادر»، وهذا الجواب عنه معروف بأنه متعلق بأشياء مخصوصة، وليست تعليقاً للقدرة بالمشيئة، أو أن يقال قدرته على ما يشاء لا تنفي قدرته على ما لم يشأ – جل وعلا– ".

الموضع التاسع والخمسون.

خطؤه في التفريق بين الذكر عند ركوب السفينة وركوب الدابة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١٦٤/٤)، عند قوله – تعالى – الآية: (١٣)، في سورة الزخرف: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾: "مشروعية التسمية والذكر عند ركوب ما يركب؛ فإن كان

سفينة أو سيارة قال:العبد: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وإن كان حيواناً قال: عند الشروع:بسم الله – إذا استوى قاعداً –: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾".

قلت: الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر: أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً، ثم قال: «﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾»، الحديث.

والإشارة في هذا الدعاء صالحة لكل مركوب، فلا حاجة إلى ما ذكره الجزائري زائداً عليه، ومفرقاً به بين المركوبات بلا دليل، بل الدليل من السنة خلافه كما ترى في هذا الحديث، وإن كنت لأرى الإنكار والتشديد في هذه المسألة لعموم الآية وللخبر وإن لم يصح، وجزمه بالتفريق لا وجه له؛ لأنه لم يثبت فيه شيء من السنة وما ثبت عام لا تفريق فيه.

قال الرومي (في: م/١٦١)، بعد أن ذكر ما خلاصته: أن ما نقله ابن كثير في تفسيره من أحاديث كلها في ركوب الدابة، وليس فيها تفريق بين ركوب الدابة وركوب السفينة، وأغلبها قد رواها الإمام أحمد في المسند، وأن الأحاديث التي فيها التفريق بين ركوب الدابة وركوب السفينة ذكرها الشوكاني، ونقدها مبيناً عدم صحتها في كتابه (تحفة الذاكرين)، ثم قال ما نصه: "وبالتأمل لكلام الإمام الحافظ ابن كثير، والإمام الشوكاني – رحمهما الله – يتضح ما يأتي:

أولاً: أن الذكر الوارد عند ركوب الدابة، والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام، وليس فيه تفريق بين الدابة والسفينة.

ثانياً: أن الأحاديث الخاصة بالسفينة، والتي عينت ذكراً خاصاً يقال عند ركوب السفينة لا تصح؛ فهما حديثان أحدهما فيه راوٍ متروك، والآخر فيه راوٍ ضعيف.

فظهر أن الدعاء عند ركوب ما يركب هو دعاء واحد سواء أكان المركوب دابة، أم سفينة أم غيرها، وأن الخاصة بالسفينة معلولة".

الموضع الستون.

أَبْعَد النُّجْعَةَ، ولم يفسر الآية كما فسرها أهل العلم، واحتمل تفسيره معنى باطلاً يخالف معتقد أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١/٥٨)، عند قوله – تعالى – الآية: (١١٥)، في سورة البقرة: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾: "﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾: هناك الله – تعالى –؛ إذ الله – عز وجل – محيط بخلقه فحيثما اتجه العبد شرقاً أو غرباً، شمالاً أو جنوباً وجد الله؛ إذ الكائنات كلها بين يديه".

قلت: لقد أَبْعَد النُّجْعَةَ، ولم يفسر الآية كما فسرها أهل العلم؛ فقوله: "هناك الله..محيط بخلقه.. وجد الله" تعبير غير سليم ولا لائق، بل لاشك في غلطه؛ لأن عبارة: "هناك الله" تدل على المكان، و"وجد الله" تدل على اللقاء، و"محيط" تدل على الإحتواء والمحدودية أي: أنه – سبحانه – محدود، ويفهم من الإحاطة – أيضاً – الحلول والمخالطة؛ فهذه المعاني ينزه ربنا – جل وعلا – عنها.

ولم يثبت صفة الوجه لله التي في الآية، كما هي عقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن كما تقدم: أنه ليس على عقيدة أهل السنة، وأنه على العقيدة الخلفية في تأويل الأسماء والصفات.

وقد علل لما ذهب إليه من معنى في توجيه الآية بما يزيد الأمر التباساً، وهو قوله: "إذ الكائنات كلها بين يديه" ففي العبارة إجمال وعدم وضوح؛ فهي تحتمل معنى حسناً وسيئاً، تحتمل قربه إليهم بعلمه ورؤيته وسماع أصواتهم وهذا لائق بالله، وتحتمل القرب المكاني الذي هو من صفات المخلوقين ولا يليق بالله، تعالى وتقدس عن اللوازم الباطلة.

قال ابن جرير – رحمه الله – (في تفسيره: ١/٥٠٥) عند قوله – تعالى –: ﴿تُوَلُّوا﴾: "فإن الذي هو أولى بتأويله: أن يكون تولون نحوه وإليه، كما يقول القائل: وليت وجهي شطره، ووليته إليه، بمعنى: قابلته وواجهته، وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية؛ لإجماع الحجة على أن ذلك تأويله".

وذكر ابن جرير – هنا – عن مجاهد في قوله – تعالى –: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، قال: "قبلة الله: فأينما كنت من شرق أو غرب فاستقبلها".

وذكر عنه – أيضاً – قال: "حيثما كنتم فلكم قبلة تستقبلونها، قال: الكعبة".

ونقل ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ١/١٥٨) عن عكرمة عن ابن عباس ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ : "قبلة الله أينما توجهت شرقاً أو غرباً".

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – (في تفسيره: ١/٦١): "﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾، وجوهكم من الجهات إذ كان توليكم إياها بأمره: إما أن يأمركم باستقبال الكعبة بعد أن كنتم مأمورين باستقبال بيت المقدس، أو تؤمرون بالصلاة في السفر على الراحلة ونحوها؛ فإن القبلة حيثما توجه العبد، أو تشتبه القبلة فيتحرى الصلاة إليها ثم يتبين له الخطأ أو يكون معذوراً بصلب أو مرض ونحو ذلك، فهذه الأمور: إما أن يكون العبد فيها معذوراً أو مأموراً" إلى أن قال: "﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾: **فيه إثبات الوجه لله** – تعالى – على الوجه اللائق به، وأن لله وجهاً لا تشبهه الوجوه".

وهذا الاختصار الذي أجمله ابن سعدي في (الأحكام) قد فصله ابن جرير في تفسيره عند الآية المفسرة، فليرجع إليه.

الموضع الحادي و الستون.

نسبته إلى رسول الله صلى عليه وسلم ما لم يقله، وهو قوله: "مشروعية قول: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين بعد قراءة والتين؛ إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك":

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٤/٦٨٣)، عند قوله – تعالى – الآية: (٨)، في سورة التين:﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾، عند كلامه على هداية الآيات: "مشروعية قول: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين بعد قراءة والتين؛ إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك".

قلت: هذا من الأحاديث التي لا زمام لها ولا خطام، مما يورده في تفسيره وكتبه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – فيما رواه البخاري –: «من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

قال الرومي (في: م/١٦٦): "قلت: هذا الحكم، وهو القول بمشروعية هذا الذكر، أي: قول (بلى وأنا على ذلك من الشاهدين) بعد قراءة سورة التين مبني على حديث في سنن الترمذي رقم الحديث: (٣٤٠٥)، وهو حديث غير ثابت قال: (في عارضة الأحوذي شرح سنن

الترمذي: ٢٤٩/١٢)، عن إسماعيل بن أمية قال: سمعت رجلاً بدوياً أعرابياً يقول: سمعت أبا هريرة يرويه يقول: «من قرأ التين فقرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾، فليقل وأنا على ذلك من الشاهدين»، قال أبو عيسى: هذا حديث إنما يروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال شارح السنن: ذكره مجهول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:«من قرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾، وأنا على ذلك من الشاهدين».

الإسناد: روى أهل التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقولها وهو حديث باطل.

وقال الشيخ محمد إبراهيم آل الشيخ – رحمه الله – (في فتاواه: ٢٣٥/٢): "وورد في: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾، حديث إلا أن فيه ضعفاً ظاهراً، وكذلك ما يقوله العامة عند قوله – عالى –: ﴿بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾، يأتي به الله، لا يثبت فيه شيء".

الموضع الثاني والستون.

إجماله في تفسيره للآية الكريمة: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، بـ"مراقبة الله والنظر إليه"، وهو خطأ بين، ومعنى باطل؛ يوهم أن العابد يرى الله – تعالى – عِيَاناً أثناء عباته، وهو على خلاف معتقد أهل السنة والجماعة، وخلاف الدليل من السنة، وما فسرها به المفسرون:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ١٢٧/١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٧٧)، في سورة البقرة: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، الآية: "هذا هو مبدأ الإحسان: وهو مراقبة الله والنظر إليه وهو يزاول عبادته".

قلت: قال الرومي (في: م/٩): "قول المؤلف: (والنظر إليه) – أي: إلى الله – غير سليم؛ فمراقبة الله بأن يعمل العبد وكأنه يرى ربه، فهذا هو مبدأ المراقبة.

وأما القول بأن العبد ينظر إلى ربه في الدنيا فغير صحيح، فقد ورد حديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك؟، قال: «نور أنى أراه»، قال الإمام ابن قيم الجوزية [في اجتماع الجيوش الإسلامية]:

سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: معناه كان ثم نور أو حال دون رؤيته نور فأنى أراه، قال: ويدل عليه أن في بعض ألفاظ الصحيح: هل رأيت ربك؟، قال: «رأيت نوراً».

وفي صحيح مسلم: قال ابن شهاب وأخبرني عمر بن ثابت الأنصاري أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حذر الناس الدجال: أنه «مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه من كره عمله أو يقرؤه كل مؤمن»، وقال: «تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه – عز وجل – حتى يموت».

فلو قال المؤلف: يعبد ربه وكأنه ينظر إليه؛ لكان دائراً مع النصوص وملتزماً عقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن عدم التقيد بالعبارات والأسماء الشرعية التي درج العلماء عليها في الاستنباط والاستدلال يؤدي إلى هذا الخروج عن الصواب، كما أنه يؤدي إلى تورط المؤلف بعبارات المبتدعة من المتصوفة وغيرهم..وإهمال عبارات السلف ومصطلحاتهم الشرعية التي أخذوها من الكتاب والسنة يؤدي إلى الوقوع في مثل هذه الأخطاء والزلات" انتهى.

قلت: الثاني من الحديثين السابقين لاينفي أن رسول الله رأى ربه في المعراج، وإنما يفهم أنه لم يره من **الحديث الأول**.

والثاني ينفي رؤية الله في الدنيا ويثبتها في الآخرة، ولم يستثن نفسه صلى الله عليه وسلم فيقول: إلا أنا، وذلك له علاقة بالإيمان بالغيب وهو أصل في الإيمان في الحياة الدنيا؛ لأنها دار التكليف فيستوي فيها الرسول مع غيره.

والصحيح أن النبي صلى عليه وسلم لم ير الله في المعراج؛ لحديث النور – السابق – وما يفهم من قوله: «لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت».

ولما رواه مسلم في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»، ويأتي.

وكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ير الله في العراج هو ما يراه الإمام أحمد وغيره من السلف، ويفهم ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية السابق، ولا خلاف فيه بين الصحابة رضي الله عنهم إلا ما قد يفهم من كلام ابن عباس المطلق، وأن بعضهم فهمه، ولم يثبت فيه شيء صريح، وكذا ما فهم عن الإمام أحمد،كما يأتي في كلام ابن تيمية، وقد نقل ابن القيم – في

ما يأتي – عن عثمان بن سعيدٍ الدارمي في كتاب الرؤية له إجماع الصحابة على: أنه لم ير ربه ليلة المعراج [يعني: النبي صلى الله عليه وسلم]، وبعضهم استثنى ابن عباس في من قال ذلك.

قلت: وما يذكر من خلاف بين عائشة وابن عباس رضي الله عنهما ليس حقيقة؛ فعائشة تنفي رؤية النبي صلى عليه وسلم لربه بعينيه الباصرتين وابن عباس يثبت رؤيته له بقلبه؛ فهو يتفق مع عائشة حيث لايثبت الرؤية البصرية التي هي تنفيها؛ فلا خلاف إذاً بينهما.

ويؤكد عدم رؤية النبي ربه بعينيه ليلة الإسراء حديث أبي موسى – الذي أشرنا إليه –؛ وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله – عز وجل – لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور – وفي رواية أبي بكر: النار – لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

وما يروى عن ابن عباس أن النبي رأى ربه في المعراج ليس فيه أنه رآه بعينيه، فهو ليس على إطلاقه وإنما هو مقيد بِرؤية القلب –كما سبق –؛ كما في رواية مسلم عنِ ابن عباس قال: (رآهُ بفؤاده مرتين).

قال شيخ الإسلام – رحمه الله – (في مجموع الفتاوى: ٦/٥٠٩): "وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: (رأى محمد ربه بفؤاده مرتين)، وعائِشة أنكرت الرؤية، فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشة أنكرت رؤية العين وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عنِ ابن عباس هي مطلقة، أو مقيدة بالفؤاد، تارة يقول: (رأى محمد ربه)، وتارة يقول: (رآى محمد ربه بفؤاده)[(١)]؛ ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه. وكذلك الإمام أحمد تارة يطلق الرؤية، وتارة يقول رآه بفؤاده.

ولم يقل أحد أنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه؛ لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه

(١) الذي في مجموع الفتاوى: (رآه محمد) وهي عبارة ناقصة، سقاط بعضها، والوارد في تفسير ابن جرير وغيره ما أثبتناه، وهو الصحيح.

المطلق ففهموا منه رؤية العين؛ كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين.

وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينِه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك؛ بل النصوص الصحيحة على نفيِه أدل؛ كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه»، وقد قال – تعالى –: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾، ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذِكْرُ ذلك أولى.

وكذلك قوله: ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى﴾، ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الكُبْرَى﴾، ولو كان رآه بعينه لكان ذِكْرُ ذلك أولى.

وفي الصحيحين عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾، قال هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به، وهذه (رؤيا الآيات) لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج فكان ذلك فتنة لهم، حيث صدقه قوم وكذبه قوم، ولم يخبرهم بأنه رأى ربه بعينه، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك، ولو كان قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه.

وقد ثبت بالنصوص الصحيحة، واتفاق سلف الأمة أنه لا يرى الله أحد في الدنيا بعينه، إلا ما نازع فيه بعضهم من رؤية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة، واتفقوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عِيِ◌ِ◌◌ِاناً كما يرون الشمس والقمر) انتهى.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – أيضاً – (في درء تعارض العقل والنقل: ٣٨١/٤) قريباً مما سبق وأحال في بسطه عليه، فقال: "والقلوب مفطورة على أن يتجلى لها من الحقائق ما هي مستعدة لتجليها فيها فإذا تجلى فيها شيء أحست به إحساساً باطناً تجليه فيها.

وأيضا فنفس مشاهدة القلوب لنفسه – تبارك وتعالى – أمر ممكن وإن كان ذلك قد يقال: إنه مختص ببعض الخلق كما قال أبو ذر و ابن عباس وغيرهما من السلف: إن نبينا صلى الله عليه وسلم رأى ربه بفؤاده، وقال ابن عباس: (رآه بفؤاده مرتين).

فهذا النوع إذا كان ممكناً وقد قيل إنه واقع لم يمكن نفيه إلا بدليل، وأما الرؤية بالعين في الدنيا وإن كانت ممكنة عند السلف والأئمة؛ لكن لم تثبت لأحد ولم يدعها أحد من العلماء لأحد إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم على قول بعضهم، وقد ادعاها طائفة من الصوفية لغيره؛ لكن هذا باطل لأنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن أحداً لا يراه في الدنيا بعينه.

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت».

وقد بسطنا الكلام على مسألة الرؤية في غير هذا الموضع وبينا أن النصوص عن الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة هو الثابت عن ابن عباس من أنه يقال: رآه بقلبه أو رآه بفؤاده.

وأما تقييد الرؤية بالعين فلم يثبت لا عن ابن عباس ولا عن أحمد.

والذي في الصحيح عن أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك؟، قال : «نور أنى أراه!»، وقد روى أحمد بإسناده عن أبي ذر أنه رآه بفؤاده، واعتمد أحمد على قول أبي ذر لأن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه المسألة وأجابه – وهو أعلم بمعنى ما أجابه به النبي صلى الله عليه وسلم فلما ثبت أنه رآه بفؤاده دل ذلك على مراده".

قال شيخ الإسلام ابن القيم (في كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية: ١٢/١): (وقد حكى عثمان بن سعيدٍ الدارمي في كتاب الرؤية له إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك.

وشيخنا يقول ليس ذلك بخلاف في الحقيقة؛ فإن ابن عباس لم يقل رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتيْن؛ حيث قال: (إنه رآه – عز وجل –) ولم يقل بِعيني رأْسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عباس رضي الله عنهما، ويدل على صِحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رضي الله عنه قوله في الحديث الآخر: «حجابه النور»، فهذا النور هو – والله أعلم – النور المذكور في حديث أبي ذر رضي الله عنه: «رأيْت نوراً»).

وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح): (الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة، رضي الله عنهم، بأن يحمل نفيها على رؤية البصر، وإثباته على رؤية القلب)" انتهى.

قال سماحة شيخنا الإمام : عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله تعالى – (في مجموع فتاواه: ١١٧/٢٧): "وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله – تبارك وتعالى –: تريدون شيئًا أزيدكم؟، فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟، ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟، قال: فيكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم – عز وجل –»

فيرونه – سبحانه وتعالى – رؤية حقيقة، وذلك أعلى نعيمهم، وأحب شيء إليهم، جعلنا الله وإياكم منهم.

وقد أجمع أهل الحق من أهل السنة والجماعة على هذه الرؤية كما تقدم .

وقد حكى ذلك عنهم أبو الحسن الأشعري في كتابه :(مقالات الإسلاميين)

وحكى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وذكر إجماع أهل السنة على ذلك، وذكر أن جمهور أهل السنة يكفرون من أنكر هذه الرؤية.

فجمهور أهل السنة والجماعة، يرون أن من أنكر هذه الرؤية فهو كافر، نسأل الله السلامة والعافية.

أما في الدنيا فإنه – سبحانه – لا يرى فيها؛ فالرؤية نعيم عظيم، والدنيا ليست دار نعيم، ولكنها دار ابتلاء وامتحان ودار عمل، فلهذا ادخر الله – سبحانه – رؤيته، ادخرها لعباده في الدار الآخرة، حتى النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه في الدنيا عند جمهور العلماء، كما سئل عن ذلك فقال : «رأيت نورًا»

فلم ير عليه الصلاة والسلام ربه يقظة.

وقال عليه الصلاة والسلام: «اعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت» أخرجه مسلم في صحيحه.

فليس أحد يرى ربه في الدنيا أبدًا، لا الأنبياء ولا غيرهم، وإنما يُرى في الآخرة – سبحانه وتعالى –.

فعلى المسلم أن يؤمن بهذا، وبكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الجنة حق والنار حق، وأن أهل الإيمان يدخلون الجنة ويرون ربهم – سبحانه – في القيامة، وفي الجنة كما يشاء – سبحانه –، وأن الكفار يصيرون إلى النار مخلدين فيها، نعوذ بالله من ذلك، وأنهم عن ربهم محجوبون، لا يرونه – سبحانه وتعالى – لا في القيامة ولا في غيرها، بل هم عن الله محجوبون لكفرهم وضلالهم".

وقال العلامة صالح الفوزان (كما في المنتقى: "وأما هل رأى ربَّه ليلة المعراج بعينه؛ فالجمهور على أنه لم يره بعينه، وإنما رآه بقلبه، وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه رآه بعينه، ولكن الصحيح الأول، وأنه لم يره بعينه، وإنما رآه بقلبه، ولما سُئِل صلى الله عليه وسلم عن ذلك؛ قيل : هل رأيت ربَّك ؟، قال : «نورٌ أنىّ أراهُ»، رواه الإمام مسلم في صحيحه: (١٦١/١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

.. وأما رؤية الله جل وعلا بالأبصار؛ فهي ثابتة للمؤمنين في الدَّار الآخرة، متواترة فيها النُّصوص في القرآن والسنَّة، وإجماع أهل السُّنَّة على أنّ المؤمنين يرون ربَّهم يوم القيامة رؤية حقيقة، أما في الدنيا؛ فلم يثبت أن أحدًا رآه – جل وعلا –".

وقال العلامة محمد بن صالح بن عثيمين: "القول الراجح في هذه المسألة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه؛ لأنه نفسه صلوات الله وسلامه عليه سئل هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنَّى أراه»، وفي رواية: «رأيت نوراً» والله – عز وجل – قد احتجب عن عباده بحجب النور لا يمكن اختراقها فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نفسه نفى أن يكون رأى الله فلا يمكن بعد ذلك أن يدعي مدع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه، وما ذكر عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – إن ابن عباس لم يصرح أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه يقظة وأن قوله أي: ابن عباس يعني أنه رآه بفؤاده، وهو كناية عن العلم اليقيني الذي يكون في القلب حتى كأنه رآه بالعين، وما قاله شيخ الإسلام – رحمه الله – هو الحق ولن يتمكن أحد في

الدنيا أن يرى ربه يقظة أبداً، ولهذا لما قال موسى عليه الصلاة و السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، شوقاً إلى الله – عز وجل – قال الله له: ﴿لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾، فعلق الرب – عز وجل – على أمر مستحيل؛ لأنه يستحيل على الجبل أن يصمد على رؤية الله – عز وجل – وهو جبل أصم حجر غليظ قاسي، قال الله – تعالى –: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾، اندك الجبل أمام موسى يشاهده بعينه فصعق عليه الصلاة والسلام من هول ما رأى، فلما أفاق قال: ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فشكر الله له، وقال: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، فالمهم أنه لا يمكن لأحد أن يرى الله – تبارك وتعالى – يقظة في الدنيا، ولن يستطيع أحد أن يَثْبُتَ لذلك، أما في الآخرة فقد دل القرآن والسنة المتواترة و إجماع الصحابة رضي الله عنهم أن الله – تعالى – يرى في الآخرة رؤية حقيقة بالعين. قال الله – تبارك وتعالى –: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وهذا صريح بأن الإنسان يرى ربه بعينه إذ إن ما تحصل به الرؤيا هو العين وهي موجودة في الوجه لكن أضاف الله – تعالى – النظر إلي الوجه لأن هذه النظرة إلى الرب – عز وجل – يحصل بها سرور في القلب ونور الوجه حتى كأن الوجه كله ينظر إلى الله – عز وجل – لتأثره بهذه النظرة التي أسأل الله – تعالى – أن لا يحرمني وإخواني منها، ومن الأدلة على أن الله – تعالى – يرى في الآخرة قول الله – تعالى –: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾،فالحسنى هي الجنة، والزيادة هي النظر إلى وجه الله، كما فسرها بذلك أعلم الخلق بالله وآياته محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واستدل العلماء بقوله – تعالى – في أهل الجنة: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾، وقالوا إن هذا المزيد هو الزيادة التي ذكرت في الآية التي سقناها الآن وهو النظر إلى وجه الله – عز وجل –، واستدلوا – أيضاً – بقول الله – تبارك وتعالى – في الأبرار: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾، قالوا إنهم ينظرون الله – عز وجل – وينظرون ما أعد الله لهم من النعيم؛ لقوله في الفجار: ﴿كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾، فلما حجب الفجار في حال الغضب جعل النظر للأبرار في حال الرضا، فهذه أربع آيات من كتاب الله،

أما السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو أعلم الخلق بالله وأشدهم تنزيهاً لله فقد تواترت السنة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بثبوت رؤية الله – تعالى – في الجنة حتى إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال ذلك بوجه صريح أصرح من الشمس في رابعة النهار حيث قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته»، وقال: «إنكم سترون ربكم عِياناً كما ترون الشمس صحواً ليس دونها سحاب».

وأما أقوال الصحابة فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على ثبوت رؤية الله – تعالى – في الآخرة، فما منهم أحد قال ولا بحرف واحد إن الله – تعالى – لا يرى في الآخرة، وهذه أقوالهم مأثورة في كتب السنة، ما منهم أحد نفى أن يرى الله – تعالى – في الآخرة، بل كلهم مجمعون على هذا، حتى إن بعض أهل العلم قال من أنكر رؤية الله – تعالى – في الآخرة فهو كافر لوضوح الأدلة فيها وصراحتها وإجماع الصحابة عليها وإجماع الأئمة المتبوعين عليها، ولم يرد عن أحد منهم إنكارها، أسأل الله – تبارك وتعالى – لي ولإخواني النظر إلى وجه الله الكريم، وأسأل الله الهداية لمن أنكروا هذه الرؤية العظيمة التي هي ألذ ما يجده أهل الجنة في الجنة والله على كل شيء قدير".

وقال العلامة محمد الأمين (في أضواء البيان: ٣/١٠١): "تنبيه: اختلف العلماء هل رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه في الإسراء بعين رأسه أو لا؟ فقال ابن عباس وغيره: (رآه بعين رأسه)[1] وقالت عائشة وغيرها: (لم يره)، وهو خلاف مشهور، بين أهل العلم معروف.

قال مقيده – عفا الله عنه –: التحقيق الذي دلت عليه نصوص الشرع: أنه صلى الله عليه وسلم لم يره بعين رأسه.

---

[1] قد رأيتَ أن الرواية عن ابن عباس مطلقة ليس فيها التقييد بعيني رأسه، أي: الرؤية بالإبصار، وإنما فهمه من نُقِل خلافهم على ما ذكره شيخ الإسلا ابن تيمية في ما تقدم، فليلاحظ.

وما جاء عن بعض السلف من أنه رآه، فالمراد به الرؤية بالقلب، كما في صحيح مسلم : (أنه رآه بفؤاده مرتين)، لا بعين الرأس.

ومن أوضح الأدلة على ذلك – أن أبا ذر رضي الله عنه – وهو هو في صدق اللهجة – سأل النَّبي صلى الله عليه وسلم عن هذه المسألة بعينها فأفتاه بما مقتضاه: أنه لم يره، قال مسلم بن الحجاج رحمه الله في صحيحه.. عن عبد الله بن شقيق، عن أبي ذر قال: سأَّلت رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ قال: «نور! أنى أراه؟».

و.. عن عبد الله بن شقيق قال: (قلت لأبي ذر : لو رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لسألته، فقال: عن أي شيء كنت تسأله؟، قال: كنت أسأله: هل رأيت ربك؟، قال أبو ذر: قد سألته فقال: «رأيت نوراً»، هذا لفظ مسلم.

وقال النووي في شرحه لمسلم: أما قوله صلى الله عليه وسلم : «نور! أَنى أراه؟!!»، فهو بتنوين: «نور»، وفتح الهمزة في: «أَنى»، وتشديد النون وفتحها، و«أَراه»، بفتح الهمزة هكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والرويات، ومعناه: حجابه نور، فكيف أراه!!.

قال الإمام أبو عبد الله المازري – رحمه الله –: الضمير في: «أراه»، عائد إلى الله – سبحانه وتعالى –، ومعناه : أن النور منعني من الرؤية، كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه.

وقوله صلى الله عليه وسلم : «رأَيت نوراً»، معناه: رأيت النور فحسب، ولم أر غيره، قال: وروي «نوراني»، بفتح الراء وكسر النون وتشديد الياء، ويحتمل أن يكون معناه راجعاً إلى ما قلناه، أي: خالق النور المانع من رؤيته، فيكون من صفات الأفعال.

قال القاضي عياض رحمه الله: هذه الرواية لم تقع إلينا! ولا رأيناها في شيء من الأصول. انتهى محل الغرض من كلام النووي .

قال مقيده – عفا الله عنه –: التحقيق الذي لا شك فيه هو: أن معنى الحديث هو ما ذكر، من كونه لا يتمكن أحد من رؤيته لقوة النور الذي هو حجابه، ومن أصرح الأدلة على ذلك – أيضاً – حديث أبي موسى المتفق عليه «حجابه النُّور (أو النار) لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»، وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم : «نور! أَنى أراه؟»، أي: كيف أراه وحجابه نور، من صفته أنه لو كشفه لأحرق ما انتهى إليه بصره من خلقه.

وقد قدمنا: أن تحقيق المقام في رؤية الله – جل وعلا – بالأبصار: أنها جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة، بدليل قول موسى: ﴿رَبِّ أرني أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾؛ لأنه لا يجهل المستحيل في حقّه – جل وعلا –، وأنها جائزة شرعاً وواقعة يوم القيامة، ممتنعة شرعاً في الدنيا، قال: ﴿لَن تَرَانِي ولكن انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾، إلى قوله: ﴿جَعَلَهُ دَكّاً﴾.

ومن أصرح الأدلة في ذلك حديث: «إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا»، في صحيح مسلم وصحيح ابن خزيمة كما تقدم .

وأما قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فتدلى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أدنى﴾، الآية، فذلك جبريل على التحقيق لا الله – جلَّ وعلا –" انتهى.

وقد أخرج مسلم في كتاب الإيمان.. باب: معنى قول الله – عز وجل –: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، عن مسروق قال: كنت متكئاً عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت ما هن؟، قالت: من زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال وكنت متكئاً فجلست. فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني. ألم يقل الله – عز وجل –: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالأفُقِ الْمُبِينِ ، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال: «إنما هو جبريل. لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين. رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض»، فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾.

قلت: في هذه الآية: والتي قبلها دلالة على تعذر رؤية الأبصار لربها في الدنيا الأنبياء فمن دونهم، كما احتجت أم المؤمنين رضي الله عنها.

.ولعل في في طلب موسى عليه الصلاة والسلام من الله – تعالى – الرؤية وتعليقها على استقرار الجبل فلم يستقر وخر موسى صعقاً، كما قال – تعالى –: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ

مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ما يساعد كذلك في الدلالة على عدم وقوع الرؤية – أيضاً – مع دلالة الأدلة التي تقدمت؛ لما ذكره سماحة شيخنا ابن باز؛ ولعدم تحمل رؤية الذات العلية في الدنيا؛ ولتعلقها بالإيمان بالغيب – أيضاً –؛ لأن الدنيا إنما هي دار تكليف فيؤمن به – غيباً – عن طريق التدبر والتفكر في أفعاله وأسمائه وصفاته ومخلوقاته، وقد مدح الله عليه المؤمنين وجعله أصلاً في إيمانهم. والله أعلم.

الموضع الثالث والستون.

تقريره من قوله – تعالى – : ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ﴾، خلاف ما قرره القرآن وما فهمه منه أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٢٥/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٦)، في سورة الذاريات: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ﴾: "آية من أعظم الآيات على وجود الله – تعالى –".

قلت: ومما أورده الرومي (في: م/١٦٥): من قوله ونَقْلِه: "جاء كتاب الله – عز وجل – لتقرير توحيد الألوهية، أي: توحيد العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات؛ لأن توحيد الألوهية هو الذي جرى فيه الخلاف بين الرسل وأممهم، قال – تعالى – حكاية عن عادة قوم هود: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، وقال – تعالى – حكاية عن ثمود قوم صالح: ﴿قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوّاً قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾، إلى غير ذلك من آيات الكتاب الكريم التي تحكي دعوة الأنبياء لأممهم إلى توحيد العبادة، ورفض هذه الأمم لذلك مع اعترافهم بوجود الله وربوبيته، قال – تعالى –: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾.

وأنقل هنا كلاماً لشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية – رحمه الله – حيث قال (في درء تعارض العقل والنقل: ٤٨٩/٨): (وأما الاعتراف بالخالق فإنه علم ضروري لازم للإنسان، لا يغفل عنه أحد بحيث لا يعرفه، بل لا بد أن يكون قد عرفه وإن قُدِّر أنه نسيه، ولهذا يسمى التعريف بذلك تذكيراً فإنه تذكير بعلوم فطرية ضرورية قد ينساها العبد)..".

الموضع الرابع والستون.

قوله في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾، عن الإفك ما لم يسبقه أحد من المفسرين إلى القول به، وقد فهم كلام العلماء من المفسرين على غير وجهه:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢٢٣/٣) عند قوله – تعالى – الآية: (١١)، في سورة النور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾، في شرح الآيات: "أي: إن الذين جاءوا بهذا الكذب المقلوب؛ إذ المفروض أن يكون الطهر والعفاف لكلٍ من أم المؤمنين وصفوان بدل الرمي بالفاحشة؛ فقلبوا القضية؛ فلذا كان كذبهم إفكاً"، وقال في شرح الكلمات: "الإفك: الكذب المقلوب وهو أسوأ الكذب".

قلت: قوله: "الكذب المقلوب"، لم يسبقه أحد من المفسرين إلى القول به، وقد فهم كلام العلماء من المفسرين على غير وجهه، وتتجه عبارته لو قال: الإفك: الصدق المقلوب إلى كذب، وهو ما تدل له عبارات المفسرين.

قال النحاس (في معاني القرآن: ٥٠٧/٤): "وقوله – جل وعز –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾، قال الضحاك هم الذين قالوا لعائشة ما قالوا، قال أبو جعفر يقال للكذب إفك، وأصله من قولهم أَفَكَه يأفِكُه إذا صرفه عن الشئ، فقيل للكذب إفك؛ **لأنه مصروف عن الصدق ومقلوب عنه**، ومنه: ﴿الْمُؤْتَفِكَاتِ﴾، و﴿الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ﴾".

وقال البغوي (في تفسيره: ٣٣١/١٨): "﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾، بالكذب وهو أسوأ الكذب، سمي إفكاً؛ **لكونه مصروفاً عن الحق**، من قولهم: أفك الشيء إذا قلبه عن وجهه، وذلك أن عائشة كانت تستحق الثناء لما كانت عليه من الحصانة والشرف فمن رماها بالسوء قلب الأمر عن وجهه"

وقال أبو السعود (في تفسيره: ٣٠/٥): "﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ﴾، أي: بأبلغ ما يكون من الكذب والافتراء، وقيل البهتان لا تشعر به حتى يفجأك، وأصله الأَفْك وهو القلب؛ **لأنه مأفوك عن وجهه**".

وقال النسفي(في تفسيره: ٤٠٣/٢): "﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ﴾، هو أبلغ ما يكون من الكذب والافتراء، وأصله الأَفْك وهو القلب؛ **لأنه قول مأفوك عن وجهه**، والمراد ما أُفك به على عائشة رضي الله عنها".

الموضع الخامس والستون.

قوله: "مشروعية اللجوء إلى الله"!!، تعبير غير سليم، كما كان كثيراً ما يعبر بالمشروعية تعبيراً غير شرعي، وخلطه الحديث الوارد في غير الكرب بالحديث الوارد في الكرب:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٢/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٤٦)، في سورة الزمر: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، في هداية الآيات: "مشروعية اللجوء إلى الله – تعالى – عند اشتداد الكرب وعظم الخلاف، والدعاء بهذا الدعاء وهو:

«اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم» إذ ثبتت به السنة، و الآية ذكرت أصله" .

قلت: **أولاً** قوله: "مشروعية اللجوء إلى الله"، تعبير غير سليم؛ لأن اللجوء إلى الله متعين وواجب، ولا يفهم ذلك من التعبير بالمشروعية، خصوصاً أنه في تفسيره كثيراً ما يعبر بالمشروعية تعبيراً غير صحيح، ولا يقصد به الوجوب، وقد ذكرنا لذلك أمثلة كثيرة.

ثانياً: لوقال مشروعية الدعاء لأصاب، ولكنه قد أوهم أن ورود الحديث في الكرب؛ لمناسبة لفظ الآية لبعض لفظه، وليس كذلك، وإن كان حديث الكرب قد شرع وثبت في السنة إلا أن مورد هذا الحديث – أصلاً – من عمل النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الليل، وكان يتأول بعض ألفاظ الآية، وهو في صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها: إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل»، الحديث.

أما دعاء الكرب – الذي خلط بين حديثه وبين هذا الحديث – فلفظه كما في صحيح البخاري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب السموات والأرض، رب العرش العظيم»، وفي لفظ: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات، ورب الأرض، ورب العرش الكريم»، وهو بنصه في صحيح مسلم – أيضاً –؛ فالحديث متفق عليه.

قال النووي – رحمه الله – في شرحه على مسلم: "هذا حديث جليل ينبغي الاعتناء به، والإكثار منه عند الكرب والأمور العظيمة، قال الطبري كان السلف يدعون به ويسمونه دعاء الكرب".

الموضع السادس والستون.

قوله:"المرتد عن الإسلام يحبط عمله فلو راجع الإسلام لا يثاب على ما فعله قبل الردة" باطل، وقد بسطنا القول في بيانه بما لا مزيد عليه:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٥٠٢/١) عند قوله – تعالى – الآية: (٥)، في سورة المائدة:﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، في هداية الآيات: "المرتد عن الإسلام يحبط عمله فلو راجع الإسلام لا يثاب على ما فعله قبل الردة".

قلت: هذا غير سديد، بل جزمه بحبوط العمل غريب جداً؛ فإن الصحيح، بل المتعين الذي يدل له القرآن أن الذي يحبط العمل إنما هو الموافاة والموت على الكفر، فقد قال الله – تعالى –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾.

قال الطبري (في تفسيره: ٣١٦/٤): "قال أبو جعفر: يعني بقوله – جل ثناؤه –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾، من يرجع منكم عن دينه، كما قال – جل ثناؤه –:﴿فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾، يعني بقوله: ﴿فَارْتَدَّا﴾، رجعا، ومن ذلك قيل: (استردّ فلان حقه من فلان إذا استرجعه منه).

وقوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، يقول: من يرجع عن دينه دين الإسلام: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، **فيمت قبل أن يتوب من كفره، فهم الذين حبَطت أعمالهم.**

يعني بقوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، بطلت وذهبت. وبُطولها: ذهابُ ثوابها، وبطول الأجر عليها والجزاء في دار الدنيا والآخرة".

وقال القرطبي(في تفسيره: ٤٨/٣، في البقرة): "قال الشافعي: إن من ارتد ثم عاد إلى الإسلام لم يحبط عمله ولا حجه الذي فرغ منه"، وقال (في: ٢٧٧/١٥، آل عمران): "قال القشيري: (فمن ارتد لم تنفعه طاعاته السابقة ولكن إحباط الردة العمل مشروط بالوفاة على الكفر؛ ولهذا قال: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، فالمطلق ها هنا محمول على المقيد، ولهذا قلنا من حج ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام لا يجب عليه إعادة الحج).

قلت: هذا مذهب الشافعي، وعند مالك تجب عليه الإعادة ".

وقال الشوكاني (في تفسيره فتح القدير: ٢٩١/١): "والتقييد بقوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، يفيد أن عمل من ارتد إنما يبطل إذا مات على الكفر، وحبط: معناه بطل وفسد".

وقال السعدي (في تفسيره ص: ٢٢١): "وقوله – تعالى –: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾، أي: ومن كفر بالله – تعالى –، وما يجب الإيمان به من كتبه ورسله أو شيء من الشرائع، فقد حبط عمله، بشرط أن يموت على كفره، كما قال – تعالى –: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾.

وقال محمد الأمين الشنقيطي (في أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن: ٣٧٠/١): "قوله – تعالى –: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بالإيمان فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخرة مِنَ الخاسرين﴾، ظاهر هذه الآية الكريمة أن المرتد يحبط جميع عمله بردته من غير شرط زائد، ولكنه أشار في موضع آخر إلى أن ذلك فيما إذا مات على الكفر، وهو قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِر﴾.

ومقتضى الأصول حمل هذا المطلق على هذا المقيد، فيقيد إحباط العمل بالموت على الكفر، وهو قول الشافعي ومن وافقه، خلافاً لمالك القائل بإحباط الردة العمل مطلقاً، والعلم عند الله – تعالى –.

وقال ابن عثيمين (في تفسير القرآن: ٢/٢٠٨): "قوله – تعالى –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، هذه الآية الكريمة تدل على أن الرّدة لا تحبط العمل إلا بقيد الموت على الكفر بدليل قوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، وقد جاءت آيات أخر تدل على أن الردة تحبط العمل مطلقاً ولو رجع إلى الإسلام؛ فكل ما عمل قبل الردة أحبطته الردة كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ الآية، وقوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، الآية، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

والجواب عن هذا أن هذه من مسائل التعارض المطلق والمقيد، فيحمل المطلق على المقيد، فتقيد الآيات المطلقة بالموت على الكفر، وهذا مقتضى الأصول، وعليه الإمام الشافعي ومن وافقه، وخالف مالك في هذه المسألة، وقدم آيات الإطلاق، وقول الشافعي في هذه المسألة أجرى على الأصول، والعلم عند الله – تعالى –".

وفي كلام للعلامة محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٤٧،٢٤٨، ٢٤٩، قال عند الحديث الأول واتصل الكلام إلى آخرها: "«إذا أسلم العبد، فحسن إسلامه، كتب الله له كل حسنة كان أزلفها، ومحيت عنه كل سيئة كان أزلفها، ثم كان بعد ذلك القصاص، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله – عز وجل – عنها »، أخرجه النسائي: (٢/٢٦٧–٢٦٨) .."، ثم بعد تخريجه قال:"قلت: و هذا سند صحيح، وقد علقه البخاري في (صحيحه)..قال الحافظ (في الفتح: ١/٨٢): "وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري، و هو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام، وقوله: «كتب الله»، أي: أمر أن يكتب، وللدارقطني من طريق زيد بن شعيب عن مالك بلفظ: «يقول الله لملائكته اكتبوا»، فقيل : إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً؛ لأنه مشكل على القواعد .

وقال المازري: (الكافر ليس كذلك، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه؛ لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً لمن يتقرب إليه، والكافر ليس كذلك،

وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال، واستضعف ذلك النووي، فقال:

والصواب الذي عليه المحققون، – بل نقل بعضهم فيه الإجماع – أن الكافر إذا فعل أفعالاً جميلة كالصدقة وصلة الرحم، ثم أسلم، ثم مات على الإسلام، أن ثواب ذلك يكتب له.

وأما دعوى أنه مخالف للقواعد، فغير مسلم؛ لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكفار في الدنيا ككفارة الظهار؛ فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم و تجزئه)انتهى .

ثم قال الحافظ: (والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلا من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولا، والحديث إنما تضمن كتابة الثواب، ولم يتعرض للقبول، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه، فيقبل و يثاب إن أسلم، وإلا فلا؛ وهذا قوي، وقد جزم بما

جزم به النووي: إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء، والقرطبي

وابن المنير من المتأخرين) .

قال ابن المنيِّر: (المخالف للقواعد، دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً، فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداءاً من غير عمل، وكما تفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب ثواب ما عمله غير موفى الشروط).

واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن و الحديث الصحيح، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح، بل يكون هباءاً منثوراً، فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني، وبقوله صلى الله عليه وسلم لما سألته عائشة عن ابن جدعان وما كان يصنعه من الخير: هل ينفعه؟ فقال: «إنه لم يقل يوماً رب اغفرلي خطيئتي يوم الدين»، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر) .

قلت: وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لتضافر الأحاديث على ذلك؛

ولهذا قال السندي في حاشيته على النسائي: (وهذا الحديث يدل على أن حسنات الكافر موقوفة؛ إن أسلم تقبل وإلا ترد .

وعلى هذا فنحو قوله – تعالى –: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾، محمول على من مات على الكفر، والظاهر أنه لا دليل على خلافه، وفضل الله أوسع من هذا وأكثر فلا استبعاد فيه، وحديث: «الإيمان يجب ما قبله»، من الخطايا في السيئات لا في الحسنات).

قلت: ومثل الآية التي ذكرها السندي – رحمه الله – سائر الآيات الواردة في إحباط العمل بالشرك كقوله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ فإنها كلها محمولة على من مات مشركاً، ومن الدليل على ذلك قوله – عز وجل –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

ويترتب على ذلك مسألة فقهية وهي أن المسلم إذا حج ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام لم يحبط حجه، ولم يجب عليه إعادته، وهو مذهب الإمام الشافعي، وأحد قولي الليث بن سعد، واختاره ابن حزم، وانتصر له بكلام جيد متين، أرى أنه لابد من ذكره، قال – رحمه الله تعالى –: (٢٧٧/٧): (مسألة من حج واعتمر، ثم ارتد، ثم هداه الله – تعالى – واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة، وهو قول الشافعي، وأحد قولي الليث، وقال أبو حنيفة، ومالك وأبو سليمان: يعيد الحج والعمرة، واحتجوا بقول الله – تعالى –: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، ما نعلم لهم حجة غيرها، ولا حجة لهم فيها؛ لأن الله – تعالى – لم يقل فيها: لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك، وهذه زيادة على الله لا تجوز، وإنما أخبر – تعالى – أنه يحبط عمله بعد الشرك إذا مات – أيضاً – على شركه، لا إذا أسلم، وهذا حق بلا شك، و لو حج مشرك أو اعتمر أو صلى أو صام أو زكى لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب، وأيضاً فإن قوله – تعالى – فيها: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، بيان أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام لم يحبط ما عمل قبل إسلامه أصلاً، بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجنة؛ لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة في أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام ليس من الخاسرين، بل من المربحين المفلحين الفائزين، فصح أن الذي يحبط عمله هو الميت على كفره، مرتداً أو غير مرتد، وهذا هو من الخاسرين بلا شك، لا من أسلم بعد كفره أو راجع الإسلام بعد ردته، وقال – تعالى –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، فصح نص قولنا: من أنه لا يحبط عمله إن ارتد إلا بأن يموت وهو كافر، ووجدنا الله – تعالى – يقول: ﴿أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾، وقال – تعالى –: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾، وهذا عموم لا يجوز تخصيصه، فصح أن حجه وعمرته إذا راجع الإسلام سيراهما، ولا يضيعان له).

وروينا من طرق كالشمس عن الزهري وعن هشام بن عروة المعنى كلاهما عن عروة

بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله عليه السلام: أي رسول الله أرأيت أموراً كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم، أفيها أجر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أسلمت على ما أسلفت من خير».

قال ابن حزم: (فصح أن المرتد إذا أسلم، والكافر الذي لم يكن أسلم قط إذا أسلما، فقد أسلما على ما أسلفا من الخير، وقد كان المرتد إذ حج و هو مسلم قد أدى ما أمر به وما كلف كما أمر به، فقد أسلم الآن عليه فهو له كما كان .

وأما الكافر يحج كالصابئين الذين يرون الحج إلى مكة في دينهم، فإن أسلم بعد ذلك لم يجزه لأنه لم يؤده كما أمر الله – تعالى – به؛ لأن من فرض الحج و سائر الشرائع كلها أن لا تؤدى إلا كما أمر بها رسول الله محمد بن عبد الله عليه السلام في الدين الذي جاء به الذي لا يقبل الله – تعالى – ديناً غيره، وقال عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

والصابئ إنما حج كما أمره يوراسف أو هرمس فلا يجزئه.

ويلزم من أسقط حجه بردته أن يسقط إحصانه وطلاقه الثلاث وبيعه وابتياعه وعطاياه التي كانت في الإسلام، وهم لا يقولون بهذا، فظهر فساد قولهم، وبالله – تعالى – نتأيد) .

وإذا تبين هذا فلا منافاة بينه و بين الحديث المتقدم..:أن الكافر يثاب على حسناته ما عمل بها لله في الدنيا؛ لأن المراد به الكافر الذي سبق في علم الله أنه يموت كافراً بدليل قوله في آخره: «حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزى بها»، وأما الكافر الذي سبق في علم الله أنه يسلم و يموت مؤمناً فهو يجازى على حسناته التي عملها حالة كفره في الآخرة، كما أفادته الأحاديث المتقدمة، ومنها حديث حكيم بن حزام الذي أورده ابن حزم في كلامه المتقدم، وصححه و لم يعزه لأحد من المؤلفين، وقد أخرجه البخاري ومسلم..، ومنها حديث عائشة في ابن جدعان الذي ذكره الحافظ غير معزو لأحد، فأنا أسوقه الآن و أخرجه وهو: «لا يا عائشة، إنه لم يقل يوماً: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين»"، وخرجه من صحيح مسلم وغيره، وخرجه وصححه من طرق أخرى، ثم قال: "وفي الحديث دلالة ظاهرة على أن الكافر إذا أسلم نفعه عمله الصالح في الجاهلية بخلاف ما إذا مات على كفره فإنه لا ينفعه، بل يحبط بكفره، و قد سبق بسط الكلام في هذا في الحديث الذي قبله.

وفيه دليل – أيضاً – على أن أهل الجاهلية الذين ماتوا قبل البعثة المحمدية ليسوا من أهل الفترة الذين لم تبلغهم دعوة رسول؛ إذ لو كانوا كذلك لم يستحق ابن جدعان العذاب ولما حبط عمله الصالح، وفي هذا أحاديث أخرى كثيرة سبق أن ذكرنا بعضها".

وقال الرومي (في: م/٥٣): "قال (في النهاية: ٧٦/١) قال الأزهري: استأنفت الشيء إذا ابتدأته، فمعنى كلام الشيخ أنه يبدأ العمل من جديد، وأن عمله السابق للردة قد حبط ولا يحتسب له ثوابه، وهذا قول؛ ولكن الصحيح أنه إذا تاب المرتد من ردته أن عمله لا يحبط بل يعود إليه ثوابه، قال الإمام ابن قيم الجوزيه – رحمه الله – (في الوابل الصيب) بعد كلام له: (والمسألة مبنية على أصل، وهو: أن الردة هل تحبط العمل بمجردها، أو لا يحبطه إلا الموت عليها؟ فيه للعلماء قولان مشهوران وهما روايتان عن الإمام أحمد رضي الله عنه؛ فإن قلنا تحبط العمل بنفسها؛ فمتى أسلم استأنف العمل بطل ما كان قد عمل قبل الإسلام، وإن قلنا لا يحبط العمل إلا إذا مات مرتداً فمتى عاد إلى الإسلام عاد إليه ثواب عمله، هكذا العبد إذا فعل حسنة ثم فعل سيئة تحبطها ثم تاب من تلك السيئة؛ هل يعود إليه ثواب تلك الحسنة المتقدمة؟ يخرج على هذا الأصل، ولم يزل في نفسي من هذه المسألة ولم أزل حريصاً على الصواب فيها، وما رأيت أحداً أشفى فيها، والذي يظهر، والله – تعالى – أعلم وبه المستعان، ولا قوة إلا به، أن الحسنات أو السيئات تتدافع أو تتقابل، ويكون الحكم فيها للغالب وهو يقهر المغلوب، ويكون الحكم له؛ حتى كأن المغلوب لم يكن، فإذا غلبت على العبد الحسنات دفعت حسناته الكثيرة سيئاته ومتى تاب من السيئة ترتب على توبته منها حسنات كثيرة قد تربي وتزيد على الحسنة التي حبطت بالسيئة؛ فإذا عزمت التوبة وصحت ونشأت من صميم القلب أحرقت ما مرت عليه من السيئات؛ حتى كأنها لم تكن؛ فإن: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»، وقد سأل حكيم ابن حزام رضي الله – تعالى – عنه، النبي صلى الله عليه وسلم عتاقه وصلة وبر فعله في الشرك هل يثاب عليه؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أسلمت على ما أسلفت من خير»، فهذا يقتضي أن الإسلام عدى عليه ثواب تلك الحسنات التي كانت باطلة بالشرك؛ فلما تاب من الشرك عاد إليه ثواب حسناته المتقدمة،

فهكذا إذا تاب العبد توبة نصوحاً صادقة خالصة أحرقت ما كان قبلها من السيئات، وأعادت إليه ثواب حسناته.

يوضح هذا أن السيئات والذنوب هي أمراض قلبية كما أن الحمى والأوجاع أمراض بدنية، والمريض إذا عوفي من مرضه عافية تامة عادة إليه قوته، وأفضل منها حتى لم يضعف قط، فالقوة متقدمة بمنزلة الحسنات، والمرض بمنزلة الذنوب، والصحة والعافية بمنزلة التوبة؛ وكما أن من المرضى من لا تعود إليه صحته أبداً؛ لضعف عافيته، ومنهم من تعود صحته كما كانت لتقاوم الأسباب وتدافعها، وعود البدن إلى كماله الأول، ومنهم من يعود أصح مما كان وأقوى وأنشط لقوة أسباب العافية وقهرها وغلبتها لأسباب الضعف والمرض؛ حتى ربما كان مرضه هذا سبباً لعافيته، كما قال الشاعر:

لعل عتبك محمود عواقبه ... وربما صحت الأجسام بالعلل

فهكذا العبد بعد التوبة على هذه المنازل الثلاث، والله الموفق، لا إله غيره ولا رب سواه) انتهى كلام ابن القيم.

وقد أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العليمة والإفتاء فتوى حول الردة برئاسةسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وعضوية الشيخ عبد الرزاقعفيفي،والشيخ عبد

الله بن غديان والشيخ عبد الله بن قعود، وتتضمن فقرات متفرقة عنها، ونشرت في كتاب ومما جاء فيها: "ليس على المرتد إذا رجع إلى الإسلام أن يقضي ما ترك في حال الردة من صلاة وصوم وزكاة..إلخ، وما عمله في إسلامه قبل الردة من الأعمال الصالحة لم يبطل بالردة إذا رجع إلى الإسلام؛ لأن الله – سبحانه – علق ذلك بموته على الكفر، كما قال – عز وجل– : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾، وقال – سبحانه –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾..".

وقال سماحة شيخنا عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (في/ فتاوى نور على الدرب: ٣٨٦/١): " والعبد متى تاب إلى الله، ورجع عن شركه وباطله، فإن أعماله الصالحة تبقى له،

ولا تبطل إلا إذا مات على الكفر بالله – سبحانه وتعالى –، ولهذا لما أسلم حكيم ابن حزام، وذكر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم أنه سبق منه عتاقة في الجاهلية، وصدقة، فقال له النبي صلاالله عليه وسلم: «أسلمت على ما أسلفت من خير»[1].

والله – سبحانه – قال عن الكفار إنما أعمالهم تحبط إذا ماتوا على الكفر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وقال – سبحانه –: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، فقُيّد في من مات وهو كافر، فدل ذلك على أن من لم يمت كافراً، بل مات على الإسلام فإن أعماله الصالحة تبقى له ولا تفوت عليه".

وإذا تأملنا كلام ابن القيم، وفتوى اللجنة الدائمة للإفتاء..، وفتوى الشيخ ابن باز حول هذا الموضوع يظهر لنا القول الصحيح الذي يؤيده الدليل، وهو أن العمل لا يبطل بالردة إلا إذا مات عليه المرتد وأما إذا رجع وتاب فلا يبطل عمله، والله أعلم".

ويضاف إلى تأمل الرومي – فيما نقله – ما نقلناه من التحقيق في المسألة عن الطبري، والقرطبي، والشوكاني، والشنقيطي،والسعدي، والعثيمين.

وما نقلناه عن الشيخ ناصر الدين وما حققه: عن كون العمل لا يحبط إن مات على الإسلام، وأن النووي جزم أنه الصواب الذي عليه المحققون، بل نقل بعضهم فيه الإجماع، وضعف – النووي – ما عداه، ثم قال ناصر الدين الألباني: "وهذا قوي، وقد جزم بما جزم به النووي: إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء.

والقرطبي وابن المنير من المتأخرين"، وقد نقلنا كلام القرطبي – وأشرنا إليه فيما سبق –.

وفي ختام هذا التحقيق العلمي المبارك أقول: وها قد أشفينا في هذه المسألة العظيمة وحققنا ما طلبه الإمام بن القيم – رحمه الله – بقوله – فيما نقلناه –: "ما رأيت أحداً أشفى فيها"، وقد أدرجنا كلامه واجتهاده ضمن ذلك أجزل الله له المثوبة – آمين –، ولله وحده الحمد والمنة على توفيقه.

الموضع السابع والستون.

---

[1] رواه البخاري ومسلم.

قوله: "الكفر الجحود لله.." بهذا الإطلاق والحصر غير صحيح، بل هو باطل وخلاف معتقد أهل السنة والجماعة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢٨٦/١) عند قوله – تعالى – الآية: (٩٠–٩١)، في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ۝ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾، في شرح الكلمات: "الكفر الجحود لله – تعالى – والتكذيب لرسوله وما جاء به من الدين والشرع"، وفي هداية الآيتين: "سنة الله فيمن توغل في الكفر أو الظلم أو الفسق وبلغ حداً بعيداً أنه لا يتوب"

قلت: قوله: "الكفر الجحود لله.." بهذا الإطلاق والحصر غير صحيح فلابد من التفصيل، وإن كان من المفسرين أهل المعتقد السليم من يجمل، وهم أهل لحسن الظن، ومثل الجزائري المغموص في عقيدته لا يحسن به الظن خصوصاً وأنه يدعي أنه من أهل السنة فينخدع الناس بما يقوله ويظنون أنه حق، وعليه فلا بد من البيان.

قال سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله –: "من مات على الاعتقاد بأن محمداً ليس ببشر: أي: ليس من بني آدم، أو يعتقد أنه يعلم الغيب، **فهذا اعتقاد كفري يعتبر صاحبه كافر كفراً أكبر**، وهكذا إذا كان يدعوه، ويستغيث به، أو ينذر له أو لغيره من الأنبياء والصالحين أو الجن أو الملائكة أو الأصنام؛ لأن هذا من جنس عمل المشركين الأولين، كأبي جهل وأشباهه، وهو شرك أكبر، ويسمي بعض الناس هذا النوع من الشرك توسلاً، وهو غير الشرك الأكبر.."، [أي: ويقولون أو يزعمون أنه غير الشرك الأكبر].

وقد رد الشيخ على حصر الكفر بالجحود فقال (كما في مجموع فتاواه: ٨٣/٢): في تعليقه على عقيدة الطحاوي، تعليقاً على قوله: (ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه): "هذا الحصر فيه نظر؛ فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود؛ لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد، من ذلك طعنه في الإسلام أو

في النبي صلى الله عليه وسلم أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه أو بشيء من شرعه، لقوله – سبحانه –: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، ومن ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول لا إله إلا الله؛ لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده، ومنها الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فمن صرف منها شيئاً لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله ولم يحقق قول لا إله إلا الله، وهذه المسائل **كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم**، وهي ليست من مسائل الجحود وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة، وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم، وهي لا تسمى جحوداً، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد".

وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن (في مصباح الظلام ص: ٥٠٢): "قال الخطابي (في الغريب): الكفر على أربعة أنحاء: كفر جحود، وكفر عناد، وكفر نفاق، وكفر إعراض، ومثّل للأول: بكفر فرعون وأمثاله، والثاني: بكفر إبليس ممن اعترف وعاد، والثالث: بكفر النفاق، والرابع: بكفر المعرضين عن الإسلام والعمل به، لغرض غير العناد، وقرر مثله شمس الدين ابن القيم".

وما أشار إليه من كلام ابن القيم في تقسيم الكفر الأكبر، ف (في مدارج السالكين: ٣٣٧/١): "وأما الكفر الأكبر فخمسة أنواع: كفر تكذيب، وكفر استكبار وإباء مع التصديق، وكفر إعراض، وكفر شك وكفر نفاق"، ثم شرحها، فزاد ابن القيم على النقل السابق: (كفر الشك)، وكفر الجحود هو كفر التكذيب. وليراجع كتابي: (سواطع البرهان..).

وقوله: "سنة الله فيمن توغل في الكفر..أنه لا يتوب"، افتراء على الله وجرأة وتزوير فليست تلك سنته، بل سنته – سبحانه وتعالى – فتح بابه للتائبين فقد جاء في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله

– عز وجل – يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»، ولم يجعل لما يتاب منه أحداً.

وفي الحديث الآخر الذي رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن ذكر مراحل تخليق الإنسان في رحم أمه ونفخ الروح فيه، قال: «فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها»، وهذا الحديث فيه وصف العبد بالإيغال بعمل أهل النار؛ فيتوب فيتوب الله عليه فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها

وسنته – سبحانه وتعالى – أنه يفرح أشد الفرح بتوبة عبده كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «لَلَّه أشد فرحاً بتوبة أحدكم من أحدكم بضالته إذا وجدها»، رواه مسلم عن أبي هريرة، وفي روايات أخر عنده أوسع وأكثر بسطاً من هذا اللفظ.

والله – جل ذكره – بعد أن ذكر عظائم من الذنوب: الشرك بالله، وقتل النفس، والزنى، قال – كما سورة الفرقان –: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، وما حد حداً للتوبة.

وفي كلام المؤلف تقنيط من رحمة الله، والله – سبحانه وتعالى – يقول: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، ولم يستثن أحداً من المذنبين، بل ولا المسرفين والموغلين في الذنوب، ونص على غفرانها كلها لهم، ومعلوم أن الكفر لا يغفر إلا بالتوبة، وهو قد خلط بين الكفر والظلم والفسق، والظلم والفسق قد يكون دون الكفر فيغفر بالتوبة أو برحمة الله، أما الكفر أو الشرك فلا يغفر إلا بالتوبة، والله – تعالى – يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾،

بل في الآية الثانية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾، فقد قيد عدم قبول توبة الكافر وعمله إن مات على كفره، أما إن لم يمت عليه فلا، وقد بينا المسألة أتم بيان في الموضع الذي قبله، أي: (**السادس والستون**).

الموضع الثامن والستون.

قوله: "الموت خير للعبد من الحياة"!!، غير صحيح؛ لأنه مخالف للدليل من السنة:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٣٤٧/١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٧٨)، في سورة آل عمران: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، في هداية الآيات: "الموت خير للعبد من الحياة؛ لأنه إن كان صالحاً فالآخرة خير له من الدنيا، وإن كان غير ذلك حتى لا يزداد إثماً فيوبق بكثرة ذنوبه".

قلت: ما ذهب إليه المؤلف وما علل به بعقله غير صحيح؛ لأنه بمنأى عن السنة وما عليه أهل الاتباع، وهذا منهجه وطريقته في تقريراته وما يذهب إليه، خلاف تحقيق أهل العلم والتزامهم بالحق، وطريقته طريقة أهل الجهل والبدعة.

قال الرومي (في: م/٣٥): "إطلاق القول بأن الموت خير للعبد من الحياة غير مقبول؛ بل قد ورد في السنة ما يدل على أن الحياة خير من الموت سواء كان العبد محسناً أو مسيئاً، ففي صحيح البخاري:(١٢٧/١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لن يدخل أحداً منكم عمله الجنة»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله، قال: «لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة، فسددوا وقاربوا، ولا يتمنين أحدكم الموت؛ إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً فلعله أن يستعتب».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله – (في الفتح: ١٣٠/١٠): (وفيه إشارة إلى أن المعني في النهي عن تمني الموت والدعاء به، هو انقطاع العمل بالموت؛ فإن الحياة يتسبب منها العمل، والعمل يحصل به زيادة الثواب، ولو لم يكن إلا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال.

ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد – والعياذ بالله تعالى – عن الإيمان؛ لأن ذلك نادر، والإيمان بعد أن تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد، وعلى تقدير وقوع ذلك – وقد وقع نادراً – فمن سبق له في علم الله سوء الخاتمة فلابد من وقوعها طال عمره أو قصر).

وقد ورد في صحيح مسلم: (١٧/٨، مع النووي) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يتمنى أحدكم الموت ولا يدع به من قبل أن يأتيه، إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله، وإنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً».

قلت: يتضح من هذه الأحاديث مع كلام الحافظ ابن حجر – رحمه الله – عليها عدم سلامة إطلاق القول بأن الموت خير من الحياة، بل دلت السنة على عكس هذا، وهو أن الحياة خير من الموت للمؤمن، والعلة في ذلك هو ما ورد في حديث أبي هريرة الثابت في صحيح البخاري من قوله: «إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً – فكما ورد في الحديث المتقدم – فلعله أن يستعتب» أي: يرجع عن موجب العتب عليه، (كما في فتح الباري: ١٠/١٣٠)".

قلت: ملحوظة وتنبيه: قول الحافظ ابن حجر: "العمل يحصل به زيادة الثواب، ولو لم يكن إلا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال" فيه قصر العمل على الزيادة في الثواب، وأن التوحيد والإيمان يبقى ويبقى فضله بدونه، وهذه عقيدة المرجئة – كما هي عقيدته –، والعمل عند أهل السنة والجماعة جزء من الإيمان وركن فيه خلاف المرجئة، وأن الإيمان والتوحيد لا يبقى بدونه، وتارك العمل جميعه – عندهم – كافر ليس مؤمناً ولا موحداً.

والرومي – رحمه الله – لم يتنبه إلى ذلك.

وقد بينت إرجاء ابن حجر – رحمه الله – في كتابي (سواطع البرهان في ضوابط أهل السنة في الإرجاء و الإيمان).

الموضع التاسع والستون.

حصره بدء الخلق وإعادته في الإنسان والحيوان!!، وذلك غير صحيح:

فقد قال الجزائري (في تفسيره: ٢/٢٧٧) عند قوله – تعالى – الآية: (٣٤)، في سورة يونس: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾: "﴿مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾، أي: ينشئ الإنسان، والحيوان أول ما ينشئه؛ فذلك بدء خلقه".

قلت: قال الرومي (في: م/٧١): "حصر الخلق المشار إليه بالآية بخلق الإنسان والحيوان فيه نظر، فالآية على إطلاقها؛ فالمراد بها عموم الخلق من إنسان أو حيوان أو نبات أو جن أو ملائكة أو شياطين، ومن ساكن، أو متحرك، أو غيرها مما يصدق عليه اسم المخلوق.

قال الإمام ابن جرير الطبري (في تفسيره: ١١/١١٥): (يقول – تعالى – ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد هل من شركائكم، يعني من الآلهة والأوثان: ﴿مَنْ يَبْدَأُ

الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، يقول: من ينشئ خلق شيء من غير أصل لا يقدرون على دعوى ذلك لها، وفي ذلك الحجة القاطعة والدلالة الواضحة على أنهم في دعواهم أنها أرباب وهي لله في العبادة شركاء كذابون مفترون؛ فـ:﴿قُلْ﴾ لهم حينئذ يا محمد: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فينشئه من غير شيء، ويحدثه من غير أصل ثم يفنيه إذا شاء: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، إذا أراد كهيئته قبل الفناء: ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، يقول: فأي وجه عن قصد السبيل وطريق الرشد تُصرفون وتُقلبون؟!).

وقال الإمام ابن كثير – رحمه الله – (في تفسيره: ٤١٧/٢): (﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، أي: من يبدأ خلق هذه السماوات والأرض ثم ينشئ ما فيها من الخلائق، ويفرق أجرام السماوات والأرض ويبدلها بفناء ما فيها، ثم يعيده خلقاً جديداً: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾، هو الذي يفعل هذا ويستقل به وحده لا شريك له: ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، أي: فكيف تصرفون عن طريق الرشد إلى الباطل).

وقال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي (في تفسيره: ٣٥١/٣): (يقول – تعالى – مبيناً عجز آلهة المشركين، وعدم اتصافها بما يوجب اتخاذها آلهة مع الله: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، أي: يبتديه: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، وهذا استفهام بمعنى النفي والتقرير، أي: ما منهم أحد يبدأ الخلق ثم يعيده، وهي أضعف من ذلك وأعجز ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، من غير مشارك ولا معاون له على ذلك: ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، أي: تصرفون وتنحرفون عن عبادة المنفرد بالابتداء والإعادة إلى عبادة من لايخلق شيئاً وهم يخلقون).

قلت: تبين أن الخلق المنفي عن الشركاء هو خلق مطلق، وليس هو خلق الإنسان والحيوان فحسب؛ بل يصدق على كل ما يسمى خلقاً كائناً ما كان، كما تقدم نقل كلام المفسرين حول هذا الأمر، ولعل في حصر الخلق بخلق الإنسان والحيوان تركاً لبعض دلالة الآية، التي وردت عامة ونافية أي شيء من الخلق دق أو جل عن تلك الأصنام والأوثان. فالله أعلم".

الفصل السابع عشر.

كنت اعتمدت – فيما تقدم – الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ

وقد حشّى المؤلف على الطبعة الثالثة: ١٤١٠هـ بحاشية وسماها: "نهر الخير"، وهذا الآتي تعليق – ملحق – على بعض ما في الحاشية:

الموضع السبعون.

ترك المباح أو فعله في شريعتنا بالاختيار، وبدون تحريم أو كراهة أو إيجاب أو استحباب، ولكنه خالف ذلك، فقال: "إن تركه لله تقرباً إليه وتوسلاً لقضاء حاجته، كشفاء من مرض مثلاً"؟!!:

فقد قال الجزائري (في حاشية تفسيره: ١/٣٤٨)، عند قوله – تعالى – الآية: (٩٣)، في سورة آل عمران: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾، الآية: "للعبد أن يترك مباحاً متى شاء؛ لاسيما إن تركه لله تقرباً إليه وتوسلاً لقضاء حاجته، كشفاء من مرض مثلاً"؟!!.

قلت: ترك المباح أو فعله في شريعتنا بالاختيار، وبدون تحريم أو كراهة أو إيجاب أو استحباب؛ لكن الرجل ذهب إلى طريقة النصارى بالتقرب بما لم يشرعه الله، الذي جاءت شريعتنا بخلافه؛ فشريعة من قبلنا شريعة لنا إلا ما كان منها مخالفاً لشريعتنا، وهذا الذي قرره مخالف لشريعتنا؛ فهو ليس منها بالإجماع، وهو رهبانية النصارى التي ابتدعوها، ولم يكتبها الله عليهم، وما ابتدعناها نحن ولم يكتبها علينا، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لارهبانية في الإسلام».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (في اقتضاء الصراط المستقيم: ١/١٦٩، والجواب الصحيح: ٢/٤٣٦): "مذهب جماهير السلف والأئمة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه" ثم شرح ذلك وبينه أتم بيان، فليرجع إليه.

فقوله – في ترك المباح –: "إن تركه لله تقرباً وتوسلاً لقضاء حاجته.."!!، هو ما كان في النصارى سواء بسواء، والأخذ به رغبة عن السنة في شريعة الإسلام، والتعبد بما كان منسوخاً في ديننا، ومن ترك مباحاً تعبداً وتقرباً ارتكب محرماً، وهو كالذي ترك جميع المباحات، وكذا من كرهه أو أوجبه أو استحبه.

قال ابن تيمية – أيضاً – (كما في مجموع الفتاوى: ٢٢/١٣٤): "وأما الامتناع من فعل المباحات مطلقاً كالذي يمتنع من أكل اللحم، وأكل الخبز، أو شرب الماء، أو لبس الكتان والقطن، ولا يلبس إلا الصوف، ويمتنع من نكاح النساء، **ويظن أن هذا من الزهد المستحب فهذا جاهل ضال من جنس زهاد النصارى،** قال الله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۞ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾، نزلت هذه الآية بسبب أن جماعة من الصحابة كانوا قد عزموا على ترك أكل الطيبات كاللحم ونحوه وترك النكاح.

وفى الصحيحين عن أنس أن النبي قال: «ما بال رجال يقول أحدهم أما أنا فأصوم ولا أفطر ويقول الآخر أما أنا فأقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فلا آكل اللحم لكنى أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وآكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني»[1]، وفى صحيح البخاري: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال: «ما هذا» قالوا هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي: «مروه أن يستظل وأن يتكلم وأن يجلس ويتم صومه».

وقد قال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾، فأمر بالأكل من الطيبات والشكر له، والطيب هو ما ينفع الإنسان، وحرم الخبائث وهو ما يضره، وأمر بشكره، وهو العمل بطاعته بفعل المأمور وترك المحذور..، ومن حرم الطيبات التي أحلها الله من الطعام واللباس والنكاح وغير ذلك، واعتقد أن ترك ذلك مطلقاً هو أفضل من فعله لمن يستعين به على طاعة الله **كان معتدياً معاقباً على تحريمه ما أحل الله ورسوله، وعلى تعبده لله – تعالى – بالرهبانية، ورغبته عن سنة رسول الله،** وعلى ما فرط فيه من الواجبات وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب..، **ومن امتنع عن نوع من الأنواع التي أباحها الله على وجه التقرب بتركها فهو مخطئ ضال،** ومن تناول ما أباحه الله من الطعام واللباس مظهراً لنعمة الله مستعيناً على طاعة الله كان مثاباً على ذلك".

وقال (في: ٢٢/٣١٢): "**وقوم يحرمون الطيبات ويبتدعون رهبانية لم يشرعها الله – تعالى – ولا رهبانية في الإسلام،** وقد قال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا

(١) ولفظ الحديث في البخاري قد تقدم ببعض اختلاف، وفي مسلم نحو من ما في البخاري، وروايته له وما بعده بالمعنى..

أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾»".

وقال أبو إسحاق الشاطبي (في الموافقات – كتاب الأحكام – الجزء الأول): "المباح من حيث هو مباح لا يكون مطلوب الفعل ولا مطلوب الاجتناب، أما كونه ليس بمطلوب الاجتناب فلأمور:

أحدها: أن المباح عند الشارع هو المخير فيه بين الفعل والترك من غير مدح ولا ذم، لا على الفعل ولا على الترك، فإذا تحقق الاستواء شرعاً والتخيير، لم يتصور أن يكون التارك به مطيعاً، لعدم تعلق الطلب بالترك؛ فإن الطاعة لا تكون إلا مع الطلب، ولا طلب فلا طاعة.

والثاني: أن المباح مساوٍ للواجب والمندوب، في أن كل واحد منهما غير مطلوب الترك، فكما يستحيل أن يكون تارك الواجب والمندوب مطيعاً بتركه شرعاً؛ لكون الشارع لم يطلب الترك فيهما، كذلك يستحيل أن يكون تارك المباح مطيعاً شرعاً، لا يقال: إن الواجب والمندوب يفارقان المباح بأنهما مطلوبا الفعل؛ فقد قام المعارض لطلب الترك، وليس المباح كذلك؛ فإنه لا معارض لطلب الترك فيه؛ لأنا نقول: كذلك المباح فيه معارض لطلب الترك وهو التخيير في الترك، فيستحيل الجمع بين طلب الترك عيناً، وبين التخيير فيه.

والثالث: أنه إذا تقرر استواء الفعل والترك في المباح شرعاً فلو جاز أن يكون تارك المباح مطيعاً بتركه جاز أن يكون فاعله مطيعاً بفعله من حيث كانا مستويين بالنسبة إليه، وهذا غير صحيح باتفاق، ولا معقول في نفسه.

والرابع: إجماع المسلمين على أن ناذر ترك المباح لا يلزمه الوفاء بنذره بأن يترك ذلك المباح وأنه كنذر فعله وفى الحديث: «من نذر أن يطيع الله فليطعه» رواه الستة إلا مسلم، فلو كان ترك المباح طاعة للزم بالنذر، لكنه غير لازم فدل على أنه ليس بطاعة، وفى الحديث: أن رجلاً نذر أن يصوم قائماً ولا يستظل فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس وأن يستظل ويتم صومه، رواه البخاري، قال مالك: أمره عليه السلام أن يتم ما كان لله طاعة، ويترك ما كان لله معصية، فجعل نذر ترك المباح معصية كما ترى.

و**الخامس**: أنه لو كان تارك المباح مطيعاً بتركه وقد فرضنا أن تركه وفعله عند الشارع سواء لكان أرفع درجة في الآخرة ممن فعله، وهذا باطل قطعاً؛ فإن القاعدة المتفق عليها أن الدرجات في الآخرة منزَّلة على أمور الدنيا، فإذا تحقق الاستواء في جميع الطاعات؛ تحقق الاستواء في الدرجات، وفعل المباح وتركه في نظر الشارع متساويان، فيلزم تساوى درجتي الفاعل والتارك إذا فرضنا تساويهما في الطاعات، والفرض أن التارك مطيع دون الفاعل؛ فيلزم أن يكون أرفع درجة منه، هذا خلف ومخالف لما جاءت به الشريعة..

و**السادس**: أنه لو كان ترك المباح طاعة؛ للزم رفع المباح من أحكام الشرع، من حيث النظر إليه في نفسه، وهو باطل بالإجماع...

و**السابع**: أن الترك عند المحققين فعل من الأفعال الداخلة تحت الاختيار فترك المباح إذاً فعل مباح.

وأيضاً القاعدة أن الأحكام إنما تتعلق بالأفعال أو بالتروك بالمقاصد، وذلك يستلزم رجوع الترك إلى الاختيار كالفعل، فإن جاز أن يكون تارك المباح مطيعاً بنفس الترك، جاز أن يكون فاعله مطيعاً، وذلك تناقض محال" انتهى.

وقل في الاعتصام (٢٧/١): "الباب الأول في تعريف البدع وبيان معناها وما اشتق منه لفظاً:

وأصل مادة (بدع) للاختراع على غير مثال سابق ومنه: قول الله – تعالى –: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾، أي: مخترعها من غير مثال سابق متقدم، وقوله – تعالى–: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنْ الرُّسُلِ﴾، أي: ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد، بل تقدمني كثير من الرسل.

ويقال: (ابتدع فلان بدعة) يعني: ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق، وهذا (أمر بديع)، يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه.

ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة فاستخراجها للسلوك عليها هو الابتداع وهيئتها هي البدعة، وقد يسمى (العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة)، فمن هذا المعنى سمي (العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة)، وهو إطلاق أخص منه في اللغة حسبما يذكر بحول الله.

ثبت في علم الأصول: أن الأحكام المتعلقة بأفعال العباد وأقوالهم ثلاثة: **حكم** يقتضيه معنى الأمر، كان للإيجاب أو الندب.

و**حكم** يقتضيه معنى النهي، كان للكراهة أو التحريم.

و**حكم** يقتضيه معنى التخيير، وهو الإباحة: فأفعال العباد وأقوالهم لا تعدو هذه **الأقسام الثلاثة**: مطلوب فعله، ومطلوب تركة، ومأذون في فعله، وتركه، والمطلوب تركه لم يطلب تركه إلا لكونه مخالفاً للقسمين الأخيرين، لكنه على **ضربين**:

أحدهما: أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفة خاصة مع مجرد النظر عن غير ذلك، وهو إن كان محرماً سمي فعلاً معصية وإثماً، وسمي فاعله عاصياً وآثماً، وإلا لم يسم بذلك ودخل في حكم العفو حسبما هو مبين في غير هذا الموضع، **ولا يسمى بحسب الفعل جائزاً ولا مباحاً لأن الجمع بين الجواز والنهي جمع بين متنافيين**

و**الثاني**: أن يطلب تركه وينهى عنه؛ لكونه مخالفة لظاهر التشريع من جهة ضرب الحدود وتعيين الكيفيات والتزام الهيئات المعينة أو الأزمنة المعينة مع الدوام ونحو ذلك.

وهذا هو (الابتداع والبدعة)، ويسمى فاعله مبتدعاً فالبدعة إذن: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله – سبحانه – وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات..."

وقال ابن حجر العسقلاني في: (العجاب في بيان الأسباب): "يؤخذ من قصة إسرائيل في تحريمه على نفسه أحب الطعام إليه وأحب الشراب إليه...أنه كان في شرعهم التقرب بترك بعض المباحات تحريماً فشرع الله – تعالى – لهذه الأمة أن يتقربوا إلى الله بالصدقة بما يحبون فيحصل التوافق في الترك، لكن كان أولئك إذا حرموه اقتصروا على عدم تناوله من غير أن يقترن بذلك بذله لغيرهم، فيحصل لهم ثواب ذلك الإنفاق مضافاً إلى التورع عن تناول ذلك، ومن هنا يظهر أن مجرد ترك المباح لا يستقل بالاستحباب".

وهذا الموضع من تخريف الرجل يشبه (**الموضع الحادي والثلاثون**) المتقدم في أمره بالأخذ بالعزائم وترك الرخص، وقد تقدم كلامنا فيه هناك.

الموضع الحادي والسبعون.

مخالفته لأهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، وتشكيكه في إجماعهم وأدلتهم:

فقد قال الجزائري (في حاشية تفسيره: ٤١١/١) عند قوله – تعالى – الآية: (١٧٣)، في سورة آل عمران: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا

وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، الآية: "الذي زادهم إيماناً هو قول الناس: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾.

وهل الإيمان يزيد وينقص؟ الخلاف قديم في هذه القضية[!!].

والقول الذي تشهد له نصوص الكتاب والسنة هو: أن الإيمان يقوى ويضعف؛ فإذا قويَ زاد عمل المؤمن في الطاعات بفعل الحسنات وترك السيئات، وإذا ضعف قل عمله الصالح وزاد عمله الطالح؛ فيستدل على الإيمان قوة وضعفاً بمتعلقه، وهو الطاعة والمعصية".

قلت: هذا الكلام خطير جداً، بل تضليل وضلال مبين، بل غاية في الخطورة، فهو **أولاً**:

بعد تساؤله عن زيادة الإيمان ونقصانه أجاب بقدم الخلاف في القضية، ثم انسل منها انسلالاً وهرب هروباً، وكأن الأمر لا يستأهل أو يستحق أن يؤبه به؟!!، وما أوهمه من خلاف ليس عند أهل السنة والجماعة، فأهل السنة لا خلاف بينهم في القضية، بل هي محل إجماعهم القطعي، وإنما خالفهم أهل البدع: الخوارج والمعتزلة، والقائلون بعدم زيادته ونقصانه من المرجئة؛ فمنهم من يقول بالزيادة دون النقصان، فهم مجمعون عليه.

ثانياً: قوله: "القول الذي تشهد له النصوص..إلخ" إيهام بأن على ما ادعاه نصوصاً من الشرع، وهو تخطئة لأهل السنة، وزعم منه أنهم خالفوا النصوص، بل كأنه ليس عندهم على عقيدتهم نصوص في زيادة الإيمان ونقصانه.

ثالثاً: زعمه أن الزيادة والنقصان في الإيمان بمتعلقه وهو الطاعة والمعصية، بقوله: "فيستدل على الإيمان قوة وضعفاً بمتعلقه، وهو الطاعة والمعصية"، وهذا باطل؛ لأن الزيادة والنقصان عند أهل السنة والجماعة في أصل الإيمان؛ فالإيمان نفسه يتكون من أجزاء، والزيادة والنقصان تتعلق بأجزائه، فيزداد إلى ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء، فعند أهل السنة والجماعة الإيمان نفسه يزيد وينقص بالعمل، أي:زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية، وليس قوة وضعفاً بمتعلقه حتى يبقى بدون عمل، كما هو قول الجزائري، مهما بلغ ضعفه، مادام أنه لا يزول بترك العمل، وهو مذهب المرجئة.

وقول أهل السنة هو الذي عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة.

وقد فصلت القول في الإيمان وزيادته ونقصانه في كتابي (سواطع البرهان في ضوابط أهل السنة في الإرجاء والإيمان)، فليرجع إليه.

الموضع الثاني والسبعون.

فهم من قوله – تعالى –: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآيتين، ما يدل على جهله وتخبطه، وقد كشفناه وبيناه:

انظر إلى قوة استنباطه!! (في حاشية تفسيره: ١/٢١٠) عند قوله – تعالى – الآيتان: (١٢٦–١٢٧)، في سورة البقرة: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۞ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: "ما السر في الأربعة أشهر؟ يبدو أنها ثلث السنة والثلث كثير كما في حديث سعد في الوصية[1]"؟!!.

قلت: أولاً:

الأربعة أشهر هي ثلث السنة فهل لـ(يبدو) محل؟!، لم هذا التردد؟ الذي يدل على ألا تكون ثلث السنة!!.

وإن كان يحتمل أنه أراد تعلق حكمة في العدد، وهذا أشد غرابة؛ إذ لا حجة أو دليل على أن حكمةً تتعلق به، لا شرعاً ولا قدراً، بل قد تكون من مخرقات الصوفية أو الباطنية في الاعتقاد في الأعداد.

ثانياً: هل ثمة صلة بين الإيلاء والوصية بالثلث وبين كونه كثيراً أو قليلاً؟!!، إنه وما قبله لمن التكلف الذي لا تقبله العقول السوية.

هذا كلام له خبيء   معناه ليس لنا عقول

---

(١) في البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: "عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم..من وجع أشفيت منه على الموت فقلت: يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا»، قلت أفأتصدق بشطره قال: «لا، الثلث والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس..»".

ومن ذلك أنه قاس في موضع آخر خروج التبليغيين في خروجهم لدعوتهم أربعة أشهر على مدة الإيلاء فرد عليه العلامة حمود التويجري بقوله – في ما تقدم –: " **وقياس مدة الخروج عند التبليغيين بأربعة أشهر على مدة الإيلاء من أفسد القياس**.."

الموضع الثالث والسبعون.

جهل وتخبط – أيضاً –:

ومثل ما سبق من قياساته الفاسدة قوله (في حاشية تفسيره: ٢/٣٨٠) عند قوله –تعالى – الآية: (٥٤)، في سورة التوبة: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ﴾: "من مات على الكفر لا ينفعه ما عمله في الدنيا من خير إلا أنه يخفف عنه العذاب لحديث أبي طالب، وأنه في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه".

قلت: فأي علاقة بين حديث أبي طالب الذي يخصه وحده دون غيره من الكافرين لمعنىً مفهوم وهو خدمته العظيمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حمايته وحياطته حين تبليغ رسالته؛ ففي صحيح البخاري عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: قال للنبي صلى الله عليه و سلم ما أغنيت عن عمك فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، وهو في صحيح البخاري، ومسلم بلفظ: "هل نفعت أبا طالب بشيء" الحديث، وفي صحيح مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أهون أهل النار عذاباً أبو طالب وهو منتعل بِنعلين يغلى منهما دماغه»، وتقدم مزيد تعليق على هذا الموضع فليرجع إليه.

ثم إن الآية الكريمة في المنافقين، والمنافقون وإن كانوا أشد كفراً إلا أن الحديث لا علاقة له بالكافرين: منافقين أو غير منافقين سوى أبي طالب بالنص، ولا قياس مع وجود النص، و إنما الرجل يخرف بعيداً عن العلم وطريقة أهله.

وكما قال الشيخ سعد الحصين في نحو هذا – كما سبق –: إذا كان هذا هو العلم فما هو الجهل؟!!.

الموضع الرابع والسبعون.

استخفافه بالإمام البخاري، وكذبه عليه خمس كذبات!!:

فقد وقال الجزائري (في حاشية تفسيره: ٤٠٩/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٥١–٥٢)، في سورة الصافات: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ ۞ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾، قال في شرح الكلمات: "﴿كَانَ لِي قَرِينٌ﴾، أي: كان لي صاحب ينكر البعث الآخر"، وقال فيه، في هداية الآيات: "التحذير من قرناء السوء كالشباب الملحد وغيره"، هذا في المتن المحشى عليه، وقال في الحاشية:نهر الخير: "أورد البخاري إيرادات لا حاجة إليها، منها: قيل:القرين هو من الشياطين، وقرئ من المصَّدِّقين بتشديد الصاد والدال من التصدق بالمال، وجعل: ﴿أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾: أنه من قول الله – تعالى – أو قول ملك، وما في التفسير هو الصواب، ولا داعي لإيراد ما بخلافه: **إذ لا فائدة منه إلا تذبذب الرأي واضطراب الفكر**"؟!!.

قلت: – سبحان الله – ما أضل عقل المتكلم بجهل**!** أورد البخاري إيرادات لا حاجة إليها**!!**، وإيراد البخاري لا فائدة منه إلا تذبذب الرأي واضطراب الفكر، وإيراده مبرأ من ذلك ؟!!

والكلام الذي أورده البخاري إنما هو كلام مجاهد – رحمه الله – لا كلامه، ولا إيراده.

وما في التفسير كما رأيت: هو أن الجزائري يذهب إلى أن القرين من الإنس، وزعم لذلك الصحة، والصحة بعيدة عنه، ولذلك قال: " التحذير من قرناء السوء.."، بل الصحيح خلافه، وهو ما في رواية البخاري الآتية عن مجاهد: أنه شيطان، وهذه طريقة الجزائري: يصحح غير الصحيح ويوهن الصحيح ويبني أحكامه عليه؛ فهو كثيراً ما يعتمد على الضعاف والواهيات والموضوعات، بل والتحريفات؟!!.

فالرجل إنما ينطلق من جهله وهواه، لا من قواعد علمية صحيحة كما هي طريقة أهل العلم والحق والعدل: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾.

قلت: ونص البخاري في الصحيح: (١٨٠٦/٤): "قرين: شيطان، قال كفار قريش: الملائكة بنات الله، وأمهاتهم بنات سروات الجن[1].

وقال الله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾: ستحضر للحساب".

---

(1) أي: أفضل نساء الجن.

فانظر فرق ما بين إيراده وإيراد الإمام البخاري.

سارت مشرقة وسرت مغرباً   شتـان بين مشرق ومغرب

وتزوير الجزائري على البخاري واستخفافه به وطعنه في كلامه وتسفيه رأيه ورد نقله، وتزكية كلام نفسه بجزمه بصوابه، يرده الآتي:

١- قوله: "هو من الشياطين"، لم يكن نص ما أورده البخاري.

٢- وقوله: "قيل"، لم يورده البخاري.

٣- وقوله: "قرئ مِنَ المِصَّدِّقِين"، لم يورده البخاري هو الآخر.

٤- وما ذكره من أن البخاري جعل : ﴿أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾، من قول الله، هو قول الله، ولم يجعله ولم يورده البخاري - أيضاً -.

٥- وقوله: "أو قول ملك"، لم يكن من إيراد البخاري؛ فقد كذب هذه الكذبات الخمس على البخاري، وقَوَّلَه ما لم يقله؟!!.

٦- والذي قال فيه البخاري -كما رأيت - وقال الله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ﴾، الآية.

وقد فعل الجزائري ما فعله ليخلو له صحة ما ادعاه من اعتماده على الرواية الضعيفة عن عطية العوفي، وهو ضعيف، وتركه رواية البخاري الصحيحة، في صحيحه، وهي قول مجاهد: "قرين: شيطان" الذي قال عنه الذهبي وغيره: إمام التفسير، متوهماً المعارضة بين الروايتين، ولذلك قال: "من الشياطين"، - محرفاً رواية البخاري - لتلك الغاية؛ لأنه يرد عليها مالا يرد على رواية البخاري ف(شيطان) قد يكون من الإنس وقد يكون من الجن، ولذلك قال الحافظ ابن كثير (في تفسيره: ١٣/٦): "﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾، قال مجاهد: يعني شيطاناً.

وقال العوفي، عن ابن عباس: هو الرجل المشرك، يكون له صاحب من أهل الإيمان في الدنيا.

ولا تنافي بين كلام مجاهد، وابن عباس؛ فإن الشيطان يكون من الجن فيوسوس في النفس، ويكون من الإنس فيقول كلاماً تسمعه الأذنان، وكلاهما يتعاونان، قال الله - تعالى -:

﴿[شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ] يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾، وكل منهما يوسوس، كما قال – عز وجل–: ﴿[قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۞ مَلِكِ النَّاسِ ۞ إِلَهِ النَّاسِ] ۞ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ۞ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ۞ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾، ولهذا: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ ۞ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾، أي: أأنت تصدق بالبعث والنشور والحساب والجزاء؟! يعني: يقول ذلك على وجه التعجب والتكذيب والاستبعاد"، وكلام الحافظ متجه إلى ثبوت رواية عطية العوفي وهو كلام صحيح وفهم سليم لو ثبتت الرواية، ولكن ينبغي أن يكون المعتمد على رواية البخاري؛ لأن الرواية عن ابن عباس غير ثابته لضعف راويها وهو عطية العوفي – كما تقدم –، ولا يؤخذ بالسقيم مع وجود الصحيح، بل الصحيح – مع المعارضة – دليل على وهاء الضعيف، وهذا وفق قواعد أهل العلم لا قواعد الجزائري؛ فيؤخذ برواية البخاري، وعلى فرض ثبوت رواية ابن عباس فلا تنافي أو تعارض بين الروايتين، كما قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله – والله أعلم.

الموضع الخامس والسبعون.

خطؤه في قوله:"لا يقال يا خليفة الله إلا لرسوله"، بل لا يقال خليفة عن الله مطلقاً:

فقد قال الجزائري (في حاشية تفسيره: ٤/٤٤٦) عند قوله – تعالى – الآية: (٢٦)، في سورة ص: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾، الآية: "لا يقال يا خليفة الله إلا لرسوله، أما ما عدا الرسل فإن الخليفة منهم هو خليفة لمن قبله وليس خليفة لله – تعالى –، والصحابة قالوا لأبي بكر خليفة رسول الله".

قلت: قال الرومي (في: م/٦) عند قوله – تعالى – الآية: (٣٠)، في سورة البقرة: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، الآية.

"قال المؤلف (١/٣٥): الخليفة من يخلف غيره..ثم قال يأمر – تعالى – رسوله أن يذكر قوله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، يخلفه في إجراء أحكامه في الأرض.

قلت: تعبير المؤلف بأن الخليفة في الأرض يخلف الله في إجراء أحكامه غير سليم.

وقد رد علماء السلف هذه العبارة ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية (في منهاج السنة النبوية: ٤/٩٤): (والخليفة لا يكون خليفة إلا مع مغيب المستخلف وموته فالنبي صلى الله

عليه وسلم إذا كان في المدينة امتنع أن يكون له خليفة فيها كما أن سائر من استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع انقضت خلافته، وكذلك سائر ولاة الأمور إذا استخلف احدهم على مصره في مغيبه بطل استخلافه إذا حضر المستخلف، ولهذا لا يصلح أن يقال إن الله يستخلف أحداً عنه فإنه حي قيوم مدبر لعباده منزه عن الموت والنوم والغَيبة، ولهذا لما قالوا لأبي بكر رضي الله عنه: يا خليفة الله قال لست خليفة الله، بل خليفة رسول الله و حسبي ذلك، والله – سبحانه وتعالى – يوصف بأنه يخلف العبد كما قال صلى الله عليه وسلم: «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل»، وقال في حديث الدجال: «والله خليفتي على كل مسلم»، وكل من وصفه الله بالخلافة في القرآن فهو خليفة عن مخلوق كان قبله كقوله – تعالى –: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلائِفَ فِي الأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾، ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

وكذلك قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، أي: عن خلق كان في الأرض قبل ذلك كما ذكره المفسرون وغيرهم، وأما ما يظنه طائفة من الاتحادية وغيرهم: أن الإنسان خليفة الله فهذا جهل وضلال).

وقال(في المنهاج – أيضاً –: ١/٥٠٩): (قال – تعالى –: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾، وقال – تعالى –: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾، وقال – تعالى –: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وقال – تعالى –: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾، أي: خليفة عمن قبلك من الخلق، ليس المراد أنه خليفة عن الله، وأنه من الله كإنسان العين من العين؛ كما يقول بعض الملحدين القائلين بالحلول والاتحاد؛ كصاحب (الفتوحات المكية)، إلى أن قال: والمقصود هنا أن الله لا يخلفه غيره، فإن الخلافة إنما تكون عن غائب، وهو – سبحانه – شهيد مدبر لخلقه، لا يحتاج في تدبيرهم إلى غيره، وهو – سبحانه – خالق الأسباب والمسببات جميعاً؛ بل هو – سبحانه – يخلف عبده المؤمن إذا غاب عن أهله، ويروى أنه قيل لأبي بكر رضي الله عنه يا خليفة الله فقال: بل أنا خليفة رسول الله وحسبي ذاك. انتهى باختصار).

ومن العلماء المعاصرين الذين ردوا هذه العبارة فضيلة الشيخ: صالح الفوزان، وفضيلة الشيخ: محمد جميل زينو في رسالتهما في التنبيه على أخطاء الشيخ محمد علي الصابوني في كتابه صفوة التفاسير، وذلك في الصفحات من: ٩٧ إلى ١٠٠ من الرسالة المذكورة، ومنهم الشيخ عبد الرحمن الميداني في رسالة خاصة عن هذه العبارة".

قلت: قال ابن خلدون في مقدمته (ص: ٣٣٩): "وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب، وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين، وسياسة الدنيا به، تسمى خلافة وإمامة، والقائم به خليفة وإماماً، فأما تسميته إماماً فتشبيهاً بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به؛ ولهذا يقال: الإمامة الكبرى.

وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته فيقال: خليفة بإطلاق، وخليفة رسول الله.

واختلف في تسميته خليفة الله فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التي للآدميين في قوله – تعالى –: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وقوله: ﴿جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾.

ومنع الجمهور منه؛ لأن معنى الآية ليس عليه، وقد نهى أبو بكر عنه لما دعي به، وقال: «لست خليفة الله، ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم»؛ ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب، وأما الحاضر فلا".

وقول الجزائري: "لا يقال يا خليفة الله إلا لرسوله، أما ما عدا الرسل فإن الخليفة منهم هو خليفة لمن قبله" تحكم بلا دليل يخصص الأنبياء، ويفرق بينهم وبين غيرهم، ولم أر من سبقه إلى هذا التفريق، والتحقيق في المسألة ما رأيته فيما سبق والله أعلم.

الموضع السادس والسبعون.

آزر أبو إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالنص لا كما قال تفسيراً للآية الكريمة، وقد بيناه:

فقد قال الجزائري (في حاشية تفسيره: ٢٠٣/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (١٣)، في سورة لقمان: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾: "هو لقمان بن باعورا بن ناصور[صحته: ناحور] بن تارح، وهو آزر أبو إبراهيم، هكذا نسبه ابن اسحاق".

قلت: قال الله – تعالى –: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾، الآية.

فآزر أبو إبراهيم بالنص في هذه الآية الكريمة، وتارح أو تارخ أبوه كما في التوراة وكتب اليهود، واعتمد عليها المفسرون في تفاسيرهم، وأهل السير في سيرهم، وابن إسحاق من أقدمهم، وهم ينقلون عنه، وممن نقل عنه الطبري، وأهل التاريخ في تواريخهم، وغيرهم، كالبيهقي في سننه الكبرى والصغرى.

قال الإمام ابن جرير الطبري (في تفسيره: ١١/٤٦٦): "وإذ لم يكن له وِجهة في الصواب إلا أحد هذين الوجهين، فأولى القولين بالصواب منهما عندي قولُ من قال: (هو اسم أبيه)؛ لأن الله – تعالى ذكره – أخبر أنه أبوه، وهو القول المحفوظ من قول أهل العلم، دون القول الآخر الذي زعم قائلُه أنه نعتٌ.

فإن قال قائل: فإن أهل الأنساب إنما ينسبون إبراهيم إلى(تارح)، فكيف يكون (آزر) اسمًا له، والمعروف به من الاسم (تارح)؟.

قيل له: غير محال أن يكون له اسمان، كما لكثير من الناس في دهرنا هذا، وكان ذلك فيما مضى لكثير منهم، وجائز أن يكون لقبًا يلقّب به".

وقال ابن كثير(في تفسيره: ٣/٢٨٨): "قال ابن جرير: والصواب أن اسم أبيه آزر، ثم أورد على نفسه قول النسابين أن اسمه (تارح)، ثم أجاب بأنه قد يكون له اسمان، كما لكثير من الناس، أو يكون أحدهما لقباً وهذا الذي قاله جيد قوي، والله أعلم".

وقد اعترض على قول ابن جرير الطبري ومحاولته الجمع، المحدث أحمد شاكر – رحمه الله – في بحث له في آخر كتاب (المعرب) للجواليقي، قال في خاتمته: "والحجة القاطعة في نفي التأويلات التي زعموها في كلمة: (آزر)، وفي إبطال ما سموه قراءات، تخرج باللفظ عن أنه علم لوالد إبراهيم: الحديث الصحيح الصريح في البخاري: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزر قترة وغبرة، فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك: لا تعصني؟ فيقول أبوه: فاليوم لا أعصيك»، إلى آخر الحديث".

قلت: فهذا النص يدل على أن (آزر) هو اسم أبي إبراهيم العلم، وهو لا يحتمل التأويل ولا التحريف، ولا ينفي توجيه الطبري، والذي جوده وقواه ابن كثير.

وقد قال علي الملا القاري – رحمه الله – (في أواخر/ معتقد أبي حنيفة في والدي الرسول صلى الله عليه وسلم) في رده على من يزعم أن المراد غير والدي الرسول صلى الله عليه وسلم

بكونهما في النار: "انظر إلى ما قاله السيوطي من **الاستدلال السقوطي!**، وهو أنه قد وجه من حيث اللغة بأن العرب تطلق لفظ الأب على العم إطلاقاً شائعاً وإن كان مجازاً، ففي التنزيل: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾، صلى الله عليهم، فأطلق على إسماعيل لفظ الأب، وهو عم يعقوب عليه السلام، كما أطلق على إبراهيم عليه السلام، وهو جده، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان يقول الجد أب ويتلو: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾، الآية.

وأخرج عن أبي العالية في قوله – تعالى –: ﴿وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ﴾، عليهما السلام قال: سمى العم أباً.

وأخرج عن محمد بن كعب القرظي قال: الخال والد والعم والد وتلا هذه الآية

فهذه أقوال السلف من الصحابة والتابعين في ذلك.

قلت هذه طنطنة مضرية ليس تحتها فائدة قوية إذ نفس الآية الشريفة يستفاد منها عند كل عاقل للإنباء أنه لا يصح إطلاق جمع الآباء حقيقة بالنسبة إلى واحد من الأبناء لا شرعاً ولا عرفاً على عموم الجزاء: بأن يقال المراد بالآباء الأسلاف كما قاله الأئمة الحنفية أو على استعمال اللفظ بالاشتراك بين الحقيقة والمجاز كما اختاره الشافعية.

فإذا عرفت ذلك فهل ترى أن تكون هذه الآية نظير الآيات الدالة على أن المراد بأبي إبراهيم أبوه حقيقة، **ولا يصح أنه أراد عمه مجازاً حيث لا دليل من جهة العقل الصريح، ولا من طريقة النقل الصحيح ما يصلح أن يكون مانعاً من إرادة الحقيقة وباعثاً على قصد المجاز**".

وقال: "أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق بعضها صحيح عن مجاهد قال ليس آزر أبا إبراهيم، يعني اسمه، بل لقبه لما سبق جمعاً بين الأدلة

ويؤيده ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن السدي أنه قيل له اسم أبي إبراهيم آزر فقال: بل اسمه تارخ، يعني ولقبه آزر، وكذا ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن ابن جريج في قوله – تعالى –: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ﴾.

وليس آزر بأبيه يعني بل لقبه وإنما هو إبراهيم بن تيرخ أو تارخ بن شاروخ بن ناحور بن فالخ

هذا ولم يذكر أحد من هؤلاء الأعلام أن آزر عم إبراهيم عليه السلام فثبت أن ذلك القيل من القول العليل".

وقال: "فبمجرد قول إخباري تاريخي يهودي أو نصراني كما عبر عنه بقيل إن آزر لم يكن والد إبراهيم عليه السلام بل كان عمه كيف يعدل عن آيات مصرحة فيها إثبات الأبوة، منها قوله – تعالى –: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ﴾، وهو عطف بيان أو بدل بناء على أنه لقب له أونعت بلسانهم ونحو ذلك.

ومنها قوله – تعالى –: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ۞ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾، وفي قراءة شاذة أباه.

ومنها قوله – تعالى – حكاية عن إبراهيم ﴿يَا أَبَتِ﴾، مكرراً.

ومنها قوله – تعالى –: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾".

وكان على الجزائري أن ينبه إلى الاسم الذي ورد به النص ويجزم به ولا يترك الأمر هكذا، وهو مثل تسميته لنوح عليه الصلاة والسلام ب(عبد الغفار)، وجزمه به – وتقدم الكلام عنه –، وتقدم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أن آزر أبا إبراهيم.

الموضع السابع والسبعون.

أخطأ بقوله عن دعوة زكريا: "المراد من الإرث هو: إرثه في دعوته"، وإنما المراد إرث النبوة:

فقد قال الجزائري (في حاشية تفسيره ص: ٨٥٧، في الطبعة الأولى الجديدة: ١٤٢٣هـ) عند قوله – تعالى – الآية: (٦)، في سورة مريم: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾، الآية،: "المراد من الإرث هو: إرثه في دعوته؛ لأن مواليه كانوا مهملين للدين والدعوة فخاف ضياع ذلك فسأل ربه ولداً يقوم بذلك، أما المال فإن الأنبياء لا يورِّثون وما يتركونه فهو صدقه".

قلت:قال ابن جرير (في تفسيره: ٤٧/١٧): "يقول:..يرث من آل يعقوب النبوة".

وقال ابن كثير (في تفسيره: ٤٣٩/٤)، بعد ذكره: "وهذا اختيار ابن جرير في تفسيره"

وقد نصر ابن كثير هذا القول، ومما قاله – بعد أن قرر أنها وراثة النبوة لا وراثة المال –: "فإن النبي أعظم منزلة وأجل قدرًا من أن يشفق على ماله إلى ما هذا حده، وأن يأنف من وراثة عصباته له، ويسأل أن يكون له ولد ليحوز ميراثه دونهم. هذا **وجه**.

الثاني: أنه لم يذكر أنه كان ذا مال، بل كان نجاراً يأكل من كسب يديه، ومثل هذا لا يجمع مالاً ولاسيما الأنبياء، فإنهم كانوا أزهد شيء في الدنيا.

الثالث: أنه قد ثبت في الصحيحين من غير وجه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا نُورَث، ما تركنا صدقة»، وفي رواية عند الترمذي بإسناد صحيح: «نحن معشر الأنبياء لا نورث»، وعلى هذا فتعين حمل قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي﴾، على ميراث النبوة؛ ولهذا قال: ﴿وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾، كما قال – تعالى –: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾، أي: في النبوة؛ إذ لو كان في المال لما خصه من بين إخوته بذلك، ولما كان في الإخبار بذلك كبير فائدة، إذ من المعلوم المستقر في جميع الشرائع والملل أن الولد يرث أباه، فلولا أنها وراثة خاصة لما أخبر بها، وكل هذا يقرره ويثبته ما صح في الحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا فهو صدقة»".

قلت: والغلط عند الجزائري هو:

أولاً:

أنه أهمل ذكر توريث يحيى النبوة، فكان قوله: "لأن مواليه كانوا مهملين للدعوة فخاف ضياع ذلك فسأل ربه ولداً يقوم بذلك" تسوية بين يحيى وبين الموالي مما يشعر أن حالهم واحدة.

ثانياً: أنه شكل الراء مشددة مكسورة خلاف رواية البخاري ومسلم بفتح الراء دون تشديد، قال الحافظ ابن حجر (في الفتح): "الراء من قوله: «لا نورث» بالفتح في الرواية، ولو روي بالكسر لصح المعنى – أيضاً –"، فكان عليه التزام الرواية، وإن كان يشهد لفعله ما في حديث مسلم، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «..وأن الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم » – وهذه الرواية موافقة لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا نُورَث» –؛ وهي تعتبر مصححة لفعل الجزائري من حيث المعنى وهو ما ذهب إليه ابن حجر، لكنها كما قيل: "رمية من غير رام".

الموضع الثامن والسبعون.

ذكر أثراً عن مجاهد من قوله ولا يعلم إلا من طريق الوحي ولم يحققه، وكان عليه أن يبين حاله ولا يترك الكلام على عواهنه:

قال الجزائري(في حاشية تفسيره: ٥١٧/٤) عند قوله – تعالى – الآية: (٧)، في سورة غافر:﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾، الآية: "قال مجاهد بين السماء السابعة وبين العرش سبعون ألف حجاب: حجاب نور وحجاب ظلمة، وحجاب نور وحجاب ظلمة".

قلت: هذا الذي ذكره من قول مجاهد عند ابن جرير وغيره عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وأورده الذهبي (في العلو ص: ٩٧) من قول مجاهد دون قوله: حجاب نور وحجاب ظلمة.. – وهو في الطبري –، عند قوله – تعالى – عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾، قال: "بين السماء السابعة وبين العرش سبعون ألف حجاب، فما زال يقرب موسى حتى كان بينه وبينه حجاب، فلما رأى مكانه وسمع صريف القلم قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾".

قال الذهبي: "هذا ثابت عن مجاهد إمام التفسير، أخرجه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات".

وصححه الألباني (في مختصر العلو ص: ٧٥)؛ فهو ثابت عن مجاهد، ولكنه مقطوع، أي: من قول مجاهد وهو من الغيب الذي لا يعلم إلا بالوحي، ويحتمل أنه من الإسرائيليات؛ فمن الخطأ أن يورده فيتركه هكذا دون أن ينبه على عدم الاعتماد عليه؛ فهو كما قال الذهبي (في العلو ص: ٩٩) عن خبر عن وهب بن منبه : " فلا نرده ولا نتخذه دليلاً ".

وظاهر القرآن يدل على: أن الله قرب نبيه موسى وناجاه وأنه طلب رؤية ربه فعلقها الله على استقرار الجبل فلم يستقر ودُكَّ وخر موسى صعقاً، قال – تعالى –: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾، وليس في ذلك شئ من خبر مجاهد، فيجب الوقوف عند نص القرآن ولا يُتَعدى إلى ما لم يثبت به علم عن طريق الوحي وهو غيب لا يعلم إلا بالوحي، والله أعلم.

الموضع التاسع والسبعون.

جدول التغيير في آيات كتاب الله: بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والتحريف والتصحيف، وهو ستون موضعاً:

هذا آخر ما أردنا من المواضع وقد رأيتَ أيها المسلم بعضاً مما لدى الجزائري من الضلالات والجهالات التي يزعم أنها تفسير لكتاب الله سماه: (أيسر التفاسير)، وما فيه من شيء من التفسير الصحيح يقابله من الباطل الشئ الكثير؛ فهو كما قيل:

ميزت بين قبيحها ومليحها   فإذا القباحة بالملاحة لا تفي

وهو كالسم ممزوجاً بالعسل؛ فإن السم يغلب على العسل فيقضي على متناوله.

وذلك ما يثير حفيظة المؤمن الغيور على كتاب الله ودينه، وما نقوله حياله وينبغي أن يقوله كل مسلم: حسبنا الله ونعم الوكيل.

ما يبلغ الأعداء من جاهل   ما يبلغ الجاهل من نفسه

بل والله إن الأمر لأشد فهو قد بلغ من الدين وأهله – وكتاب الله على وجه الخصوص – أعظم من ما يبلغه الأعداء.

وبعد: فإني أطلعك – تحت هذا الموضع – على ما يدمي القلب ويؤذي الروح من التغيير في آيات كتاب الله بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والتحريف والتصحيف مما يجب معه فضلاً عن غيره أن يحرق هذا التفسير..، كما حكم المؤلف - فيما تقدم - على ما يما ثله، ما في تفسيره أسوأ بمراحل ولا مقارنة بينهما كما رأيت.

وقد تتبع الشيخ عبد العزيز الرومي ذلك، وأحصى الكثير منها، وقال: "**لعلي تركت كثيراً**"، وحمّل المؤلف مسؤوليتها ؛ لأنه لم يهتم بتصحيح الكتاب ومراجعة ما وقع فيه من تحريف وأوهام، وقد تتبعت المواطن التي ذكرها الشيخ الرومي مفرقة – ولم أزد عليها، ولعل الحال كما قال من تركه كثيراً وأنه لم يحص – فجمعتها وراجعتها على التفسير، وها هي في موضع واحد يشتمل على ستين خطأً، كما في الجدول الآتي:

م	ج/ص	الآية محرفة	تصحيح الآية	رقمها	السورة

١	٦٢١/١	أولئك الذين أبلسوا بما كسبوا	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾	٧٠	الأنعام
٢	٥١٧/١	ما جاءنا بشير ولا نذير	﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾	١٩	المائدة
٣	٦٥١/١	وقد فصل لكم ما حرمه	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾	١١ ٩	الأنعام
٤	٣٢٢/١	ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تروه فقد رأيتموه وأنتم تظهرون	﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾	١٤ ٣	آل عمران
٥	٥٥٢/١	﴿وليزيدن به كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً﴾	﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾	٦٨	المائدة
٦	٦١٨/١	﴿ولكل نبأ مستقر﴾	﴿لِكُلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ﴾	٦٧	الأنعام
٧	٦٠٨/١	أخذ سمعكم وأبصاركم	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾	٤٦	الأنعام
٨	٦١٤/١	﴿والله يقص الحق وهو خير الفاصلين﴾	﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾	٥٧	الأنعام
٩	٨٤/٢	﴿وأخذ بلحية﴾	﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ﴾	١٥ ٠	الأعراف
١٠	٦٥٢/٢	﴿إن ترى أنا أقل منك مالاً وولداً﴾	﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	٣٩	الكهف
١١	٦٠٥/٢	﴿وتظنون إن لبثتم أي ما لبثتم﴾	﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	الإسراء
١٢	٥٩٥/٢	﴿ألا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾	﴿ولَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾	٣١	الإسراء
١٣	٦٠٧/٢	﴿ربكم أعلم بكم إن يشأ يرحمكم وإن يشأ يعذبكم﴾	﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾	٥٤	الإسراء
١٤	٦١١/٢	﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وسجدوا إلا إبليس ﴾	﴾وإذ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	٦١	الإسراء
١٥	٦١٢/٢	﴿ إلى يوم يبعثون لأحتنكن ذريته إلا قليلاً﴾	﴿لئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٦٢	الإسراء
١٦	٨٥/٢	﴿هدى ورحمة للذين هم بربهم	﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ	١٥	الأعراف

		يرهبون﴾	يَرْهَبُونَ﴾	٤	
١٧	٨٤/٢	﴿أخذ بلحية﴾	﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾	١٥٠	الأعراف
١٨	١٢٩/٢	﴿ولو أسمعهم لتولوا عنه ﴾	﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾	٢٣	الأنفال
١٩	٣١٦/٢	ومن ضل فإنما يضل فعليها	﴿وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾	١٠٨	يونس
٢٠	٣٤٦/٢	﴿إن أجري إلا على الله الذي فطرني﴾	﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾	٥١	هود
٢١	١٩٥/٢	﴿ولو أرادوا الخروج لأعدو له عدته﴾	﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾	٤٦	التوبة
٢٢	٣٦٦/٢	﴿قال يا قوم أورهطي أعز عليكم من الله﴾	﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾	٩٢	هود
٢٣	٣٦٦/٢	﴿سوف تعلمون بعد من يأتيه﴾	﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾	٩٣	هود
٢٤	٣٨٥/٢	﴿والله لئن أكله الذئب ﴾	﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾	١٤	يوسف
٢٥	٧٠/٢	﴿ألا أنما طائرهم عند الله﴾	﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾	١٣١	الأعراف
٢٦	٧٣/٢	﴿لنؤمن لك ولنرسلن معك بني إسرائيل ﴾	﴿لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾	١٣٤	الأعراف
٢٧	٧٣/٢	﴿فلما كشف عنهم الرجز﴾	﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾	١٣٥	الأعراف
٢٨	٧٣/٢	﴿إذ هم ينكثون﴾	﴿ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾	١٣٥	الأعراف
٢٩	٩٢/٢	﴿فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم﴾	﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾	١٦٢	الأعراف
٣٠	٤٠٣/٢	الآن حصص الحق	﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾	٥١	يوسف

٣١	٦٥٦/٢	﴿ويقولون ياوليتنا﴾	﴿وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا﴾	٤٩	الكهف
٣٢	٥٩٠/٢	فتقعد ملوما مخذولا	﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾	٢٢	الإسراء
٣٣	٨١/٣	فاجتباه ربه فتاب عليه	ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى	١٢٢	طه
٣٤	٨٦/٣	ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به رجالاً منهم	﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾	١٣١	طه
٣٥	٣٥٤/٣	وقال الذي عنده علم من الكتاب	﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾	٤٠	النمل
٣٦	٣٩١/٣	عسى أن يهديني ربي سواء السبيل	﴿عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾	٢٢	القصص
٣٧	٤٠٣/٣	ولكنا أنشأت قروناً	﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا﴾	٤٥	القصص
٣٨	٤٠٣/٣	فيقولوا لولا أرسلت إلينا رسولاً	﴿فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾	٤٧	القصص
٣٩	٦١٥/٣	﴿افتراه﴾	﴿وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِفْكٌ مُفْتَرًى﴾	٤٣	سبأ
٤٠	٦١٥/٣	﴿ولم يبلغوا معشار ما أتيناهم﴾	﴿وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ﴾	٤٥	سبأ
٤١	٦١٩/٣	﴿فلا فوت لهم﴾	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾	٥١	سبأ
٤٢	٦٢٨/٣	﴿ويدخل النهار في الليل﴾	﴿وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾	١٣	فاطر
٤٣	٦٣٠/٣	﴿إن يشأ يذهبكم ويأت بآخرين﴾	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٦	فاطر
٤٤	٦٣٨/٣	وهم يصطرخون فيها يقولون ربنا أخرجنا	﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا﴾	٣٧	فاطر
٤٥	٦١٢/٣	﴿قل إن ربي يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾	﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾	٣٩	سبأ
٤٦	٥٧٤/٣	ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسن امرأة	﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾	٥٢	الأحزاب
٤٧	٥٧٩/٣	وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بكُل شيء عليماً	﴿وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾	٥٥	الأحزاب
٤٨	٦٢٧/٣	كل يجري إلى أجل مسمى	﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾	١٣	فاطر
٤٩	٦٤٨/٣	﴿فقالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾	﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾	١٥	يس
٥٠	٦٤٦/٣	﴿وأغشيناهم فهم لا يبصرون﴾	﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾	٩	يس

٥١	٦٣٧/٣	﴿ومنهم سابق للخيرات بإذن الله﴾	﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	٣٢	فاطر
٥٢	٦٧٥/٣	فاهدوهم إلى صراط مستقيم	﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾	٢٣	الصافات
٥٣	٤٢٩/٣	فليعلمن الذين صدقوا	﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾	٣	العنكبوت
٥٤	٧٠٠/٣	﴿فإنكم وما تعبدون من أصنام﴾	﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾	١٦ ١	الصافات
٥٥	٥٣٤/٣	إن ربك يفصل بينهم	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾	٢٥	السجدة
٥٦	٥٣٩/٣	ولكن فيما تعمدت قلوبكم	﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾	٥	الأحزاب
٥٧	٥٩٣/٣	﴿ويعلم الذين أوتوا العلم ﴾	﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾	٦	سبأ
٥٨	٣٥٧/٣	﴿قيل لها أهكذا عرشك﴾	﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾	٤٢	النمل
٥٩	٣٥٧/٣	﴿فقالت كأنه هو﴾	﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾	٤٢	النمل
٦٠	٣٥٧/٣	﴿فكشفت عن ساقيها﴾	﴿وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا﴾	٤٤	النمل

قلت: وهذا ستون موضعاً أتى عليها الجزائري بما رأيت من الزيادة والنقص والتحريف والتصحيف والتقديم والتأخير، وقد زهد عبد المحسن العباد – في رده على الرفاعي والبوطي – في تتبعها؛ فقد قال: "وقد ذكر الكاتب أشياء ادعى الحذف فيها لم أتعرض لها لعدم تمكني من معرفة الصدق أو الكذب فيها، ولو صح شيء منها فإنه ينسب إلى من فعله من الناشرين وغيرهم" فهو يقلل من أهمية ذلك،ويبرئ الجزائري منه ويحمله غيره بدون علم، ويجادل عنه بالباطل، وكأنه بعبارته يريد أن يفهم عنه أنه لما لم يتعرض لما ادعيَ فيه الحذف قد تعرض لغيرها، ولم يكن شيء من ذلك، بل لم يقرأ التفسير!!.

وقد قال الشيخ حمود بن عبدالله التويجري (في ختام كتابه: الإجابة الجلية على الأسئلة الكويتية): "إن الاعتذار عن الأقوال الباطلة والدفاع عنها دليل على الرضا بها، ومن رضي عمل قوم فهو مثلهم، ولا يخلو الذي يعتذر عن الأقوال الباطلة من أحد أمرين: إما أن يكون عالماً ببطلانها وهو مع ذلك يدافع عنها ويطلب لها التوجيهات المتكلفة؛ فهذا يلحق بأهل الباطل، ويعامل بما يعاملون به من المفارقة والمنابذة حتى يرجع عن المدافعة عن الأقوال الباطلة.

وإما أن يكون جاهلاً بأنها باطلة؛ فهذا ينبغي تعليمه فإن أصر بعد العلم ببطلانها؛ فإنه

يلحق بأهلها ويعامل بما يعاملون به من المفارقة والمنابذة".

ولقد طلبت من العباد في مكالمة هاتفية ألا يجادل عن الجزائري بالباطل وأن يرجع إلى تفسيره، وأنا أعطيه الملاحظات وأحدد له المواطن التي فيها الأخطاء بالجزء والصفحة والسطر فأبى أشد الإباء واتبع هواه، وأصر على دفاعه عنه وعن تفسيره والمجادلة بالباطل؟!!.

ثم **أقول**: هل يصح بعدما تقدم كله قول الجزائري (في رسائله: ١/٨٠٠): "كما أن هناك (أيسر التفاسير) وعليه (نهر الخير) في إمكان كل طالب علم أن يُدَرِّسَه في مساجد الأمة ويربي عليه ويعمل به؟!!، وهو تفسير خالٍ من الخلافات والروايات الضعيفة، والآثار غير النافعة التي حشيت بها كثير من التفاسير لكتاب الله – تعالى –".

وقل لمن يدعي في العلم فلسفةً　　　حفظت شياً وغابت عنك أشياء

***

ومن تحلى بغير ما هو فيه　　　فضح الامتـحان مـا يدعيه

***

غراب تعلم مشي الحمام　　　وزاد تعـلم مشي الحـجل

فأرقل ما بـين هذا وذا　　　فلا ذا تأتى ولا ذا حصـل

أما ما يكذب دعواه من الناحية المنهجية والعقدية والعلمية والتخليط في الخلاف والآثار فقد مضى، وأما قوله: "والروايات الضعيفة"، فليس هذا غريباً على رجل جاهل يعلق في هامش رسالته: (اللقطات فيما ظهر للساعة من علامات)، (ضمن الرسائل: ٣/٤٥٣) بقوله: "ليعلم القارئ أن ما أوردناه في هذه الرسالة من الأحاديث النبوية بعضه صحيح الإسناد، وبعضه حسنه، وبعضه ضعيفه، ولكن مادام الواقع قد شهد له بالصحة؛ **فإذاً لم نكلف أنفسنا عناء التخريج والتصحيح؛ لأن من علامات صحة الحديث مطابقته للواقع، ومن علامات وضعه مخالفته له**"!!.

وهذه القاعدة تهدم قوله: "خالٍ من..الروايات الضعيفة"، وتلغي جهود علماء الملة – من أهل الحديث – لحفظ السنة النبوية وهي الوحي الثاني والمبينة للقرآن، وبإلغائها يهدم الدين، مخالفاً

بها إجماع العلماء والأئمة المهديين من أهل الجرح والتعديل سلفاً وخلفاً، وشاذاً عنهم ومستخفاً بهم، حيث قرروا: أن الإسناد من الدين، ولولاه لقال في الدين من شاء ما شاء، وهو ما يفعله هذا الجزائري، بل يلغي علماً قائماً بذاته على مر العصور يعيش له الجهابذة من العلماء وأئمة أهل الحديث.

وأسوته في ذلك: الكتاني، والغماري، ومن على شاكلتهما من العصريين الجاهلين المتحررين، الذين ليس لديهم منهجية أهل العلم والفقه في الدين**!!**.

قال محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله – (في السلسلة الضعيفة: ٣٦/٤) تحت – ما يُزْعم أنه – حديث: «إذا أبغض المسلمون علماءهم..إلخ»: "قال الحاكم صحيح الإسناد،ورده الذهبي بقوله: بل منكر منقطع .."، ثم قال الألباني: "كتب بعض الطلاب الحمقى وبالحبر الذي لا يمحى عقب قول الذهبي المتقدم: قلت: صحيح جداً..؟؟!!.

كأن هذا الأحمق يستلزم من مطابقة معنى الحديث الواقع أنه قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا جهل فاضح، فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك ففي هذه السلسلة ما يغني عن ذلك، ولو فتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنى دون التفات إلى الأسانيد لاندس كثير من الباطل على الشرع، ولقال الناس على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل . ثم تبوءوا مقعدهم من النار، والعياذ بالله تعالى ".

قلت: ما أكثف حمق الجزائري!؛ فهو لجهله قد رد على نفسه من حيث لا يشعر، وأبطل ما جعله بتعليله دليلاً له؛ لأنه قال: "**من علامات صحة الحديث مطابقته للواقع، ومن علامات وضعه مخالفته له**" فمن تبعيضية تدل – لو صحت – على أنها بعض العلامات وهناك علامات أخرى غيرها فليست دليلاً بمفردها، وإن كان هذا الكلام باطلاً بلا شك، فأي واقع يوزن به الحديث؟، وقدوته من ذكرنا من الشاذين، وأمثالهم من الجهال الحمقى،وهو بهذا التعليق الفاسد قد تجاوز الحديث الضعيف، مما يفهم منه أنه يقبل الحديث الضعيف على علاته.. شديد الضعف أم خفيفه، وأنه إذا صح الحديث أو ثبت – إسناداً – مخالفاً للواقع – متناً – يرد ولا يقبل، فأي واقع هذا الذي يرد الناس إلى – الجاهلية – ما قبل الرسالة، وكم

سيرد من السنة الصحيحة بهذه القاعدة الباطلة، وكم يندس من الباطل على الشرع ولا يميز أو يعرف ما ليس منه، كما ذكر الألباني؟!!.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية – كما تقدم في أول الكتاب – عن علماء حفظ الدين، أي: حفظه عن أمثال الجزائري: "وخصهم بالرواية والإسناد الذي يميز به بين الصدق والكذب الجهابذة النقاد، وجعل هذا الميراث يحمله من كل خلف عدوله: أهل العلم والدين؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين؛ لتدوم بهم النعمة على الأمة، ويظهر بهم النور من الظلمة، ويحيي بهم دين الله الذي بعث به رسوله، وبين الله بهم للناس سبيله .. ولهم من التعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح من السعي المشكور والعمل المبرور ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانته عن إحداث المفترين"؛ فالجزائري من المحدثين المفترين يجب أن يصان عنه وعن أمثاله الدين.

وقد جنى على الدين كثيراً – مع جنايات أخرى – بهذه القاعدة الباطلة الماحقة أعني: قاعدة تصحيح الحديث بمطابقته للواقع والحكم بوضعه بمخالفته للواقع. وحين طبقها في تفسيره وفي تحيشته عليه: نهر الخير، وفي كتبه الأخرى، وخصوصاً تخريفاته في رسالته: (اللقطات)، والرسالة الأخرى: (أحاديث المخترعات)؛ لأنها قاعدة تصادم نصوص حفظ الدين، وتلك الأحاديث تحتاج إلى تتبع: في تفسيره وتعليقه وتحشيته عليه، وكتبه الأخرى في مؤلف خاص، ولعل الله يوفق من أهل العلم من يتتبعها فيجلي حالها.

قلت: وقد يقال: إن الجزائري يختصر في تفسيره وأنت تطيل في الرد عليه، وأقول إن الباطل وإن كان قليلاً إلا أن رده وكشف زيفه يتطلب حججاً تبين بطلانه وتقضي على ما فيه من شبه مضللة، ولست ببدع في ذلك؛ فهذه طريقة أهل العلم، وكتابي هذا يبحث في المنهج والعقيدة والتفسير والعلم؛ لأن الرجل أساء إلى ذلك كله وضلل في ذلك كله، بجهله وفساد مشربه وحمقه وسوء تصرفه.

ولقد استخرجت من تفسير الجزائري أباطيله – وبعضها – بـ:(المناقيش) كما قال البلقيني عن تفسير الزمخشري: (الكشاف)، حسبة وخدمة لكتاب الله العزيز، على أن تفسير الزمخشري لا يداني تفسير الجزائري كثرة في الضلالة ووضوحاً وخفاءاً؛ فضلالات الجزائري مع جهالاته –

على خلاف الزمخشري –، وجهالاته وضلالاته كثير منها لا يحتاج إلى مناقيش عند ذوي البصيرة، حتى اعتزاله لا يحتاج إلى مناقيش كاعتزال الزمخشري وابتداعه أكبر من ابتداعه.

الفصل الثامن عشر.

تأييد الشيخ ابن باز لفضيحة أمثال الجزائري:

قال سماحة شيخنا الإمام عبدالعزيز بن باز – رحمه الله – (في تقريظه لكتاب الشيخ بكر أبو زيد: براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة):"فضحتم فيها المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السب والشتم والقذف لأهل العلم والإيمان، واستطالته في أعراضهم، وانتقاده لكتبهم، إلى أخر ما فاه به ذلك الأفاك الأثيم، عليه من الله ما يستحق"

وأقول: ماذا سيقول لو رأى البلايا والطوام والبقائع التي كتبها وفاه بها وأذاعها ونشرها هذا الجزائري، مما رأيته واطلعت على بيانه في هذا الكتاب، وماذا سيقول أمثاله من العلماء، وطلاب العلم الباحثين عن الحق الغيورين على الدين، وكتاب رب العالمين وسنة سيد المرسلين؟.

الفصل التاسع عشر.

ذكر قاعدة نافعه في إذا وضح الحق وبان لم يبق للمعارضة العلمية ولا العملية محل:

وأخيراً نذكر قاعدة نافعة من قواعد تفسير كتاب الله أوردها العلامة السلفي المحقق عبد الرحمن بن ناصر السعدي – رحمه الله – في كتابه: (القواعد الحسان لتفسير القرآن ص١٥٨)، قال: "**القاعدة الثانية والخمسون**:

إذا وضح الحق وبان لم يبق للمعارضة العلمية ولا العملية محل، وهذه قاعدة شرعية عقلية فطرية قد وردت في القرآن وأرشد إليها في مواضع كثيرة.

وذلك: أنه من المعلوم أن محل المعارضات وموضع الاستشكالات وموضع التوقفات ووقت المشاورات إذا كان الشيء فيه اشتباه أو احتمالات؛ فترد عليه هذه الأمور؛ لأنها الطريق إلى البيان والتوضيح.

فإذا كان الشيء لا يحتمل إلا معنى واحداً واضحاً وقد تعينت المصلحة فالمجادلة والمعارضة من باب العبث، والمعارضُ هنا لا يُلتفت إلى اعتراضاته؛ لأنه يشبه المكابر المنكر للمحسوسات، قال – تعالى –: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، يعني: وإذا تبين هذا من هذا لم يبق للإكراه محل؛ لأن الإكراه إنما يكون على أمر فيه مصلحة خفية، فأما أمر قد اتضح أن مصالح وسعادة الدارين مربوطة ومتعلقة به فأي داع للإكراه فيه ؟.

ونظير هذا قوله – تعالى –: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ أي: هذا الحق الذي قامت البراهين الواضحة على حقِّيَّته، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، كقوله: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، وقال – تعالى –: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، أي: في الأمور التي تحتاج إلى مشاورة، ويُطلب فيها وجه المصلحة، فأما أمر قد تعينت مصلحته وظهر وجوبه، فقال فيه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾.

وقد كشف الله هذا المعنى غاية الكشف في قوله: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ أي: فكل من جادل في الحق بعد ما تبين علمه، أو طريق عمله، فإنه غالط شرعاً وعقلاً.

وقال – تعالى –: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، فلامَهُم على عدم التزام الأكل مما ذكر اسم الله عليه، وذكر السبب لهذا اللوم؛ وهو أنه – تعالى – فصل لعباده كل ما حرم عليهم، فما لم يذكر تحريمه فإنه حلال واضح ليس للتوقف عنه محل.

ولما ذكر – تعالى – الآيات الدالة على وجوب الإيمان وَبَّخَ ولام المتوقفين عنه بعد البيان فقال: ﴿فَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لا يَسْجُدُونَ﴾، ولما بين جلال القرآن وأنه أعلى الكلام وأوضحه بياناً وأصدقه وأنفعه ثمرة قال – تعالى –: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ ولما ذكر عظيم نعمه الظاهرة والباطنة قال – تعالى –: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾، وقال – تعالى –: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلالُ﴾، وكذلك في آيات كثيرة يأمر بمجادلة المكذبين ويجادلهم بالتي هي أحسن حتى إذا وصل معهم إلى حالة وضوح الحق التام وإزالة الشبه كلها انتقل من مجادلتهم إلى الوعيد لهم بعقوبات الدنيا والآخرة، والآيات في هذا المعنى الجليل كثيرة جداً"

وفي الختام أقول: إن الذين قاموا بطبع تفسير الجزائري للكسب المادي، والذين شروه بكميات كبيرة ووزعوه بقصد نشر العلم وأرادوا الخير، وكم من مريد للخير لم يوفق إليه، قد

أعانوا على نشر الجهل والضلال والباطل، وأساءوا إلى الدين والمسلمين، وكذلك من مدحوا هذا التفسير وأثنوا عليه بغير علم، ومن دافع عنه وعن صاحبه بالباطل والهوى، يجب عليهم جميعاً التوبة وعدم الكتم بعد علمهم بما فيه؛ لأنه لا عذر لهم وقد قال الله – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۞ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ، ومن البيان نشر الردود عليه والتصحيح لما فيه من هنات، ولا تكون التوبة توبة إلا بذلك، ومن ذلك عدم بيع ونشر نسخ الكتاب على حالها، وإلا يكون ذلك خيانة ومشاركة لمؤلف الكتاب في الإضرار بالدين والمسلمين، وهو خلاف النصيحة المأمور بها شرعاً: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

وأقول كما قال الإمام ابن القيم في نونيته:

إنا أبينا أن ندين ببدعة   وضلالة أو إفك ذي بهتان

وقوله – رحمه الله –:

تالله ما بعد البيان لمنصف   إلا العناد ومركب الخذلان

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبي الله ورسوله ومصطفاه من خلقه أجمعين محمد بن عبدالله الأمين وعلى جميع آله وأصحابه الطيبين الطاهرين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب:
فالح بن نافع المِخَلَّفِي الحربي
عبر رحلة سنوات، وقد تمت مراجعته
في رمضان عام أربعة وثلاثين وأربعمئة
وألف من الهجرة النبوية المباركة،
وتمت مراجعته ليلة: ٢٩/١٤٣٥هـ.
و..أخيراً ليلة: ١٧/٧/١٤٣٦هـ